

من الشرق
والعرب



السياسة

تأليف أرسطو طاليس
ترجمة محمد طه السيد

مختارات
الأذاعة
والستيفزيون

من الشرق والغرب

السياسة

لأرسطوطاليس

ترجمه من الاغريقية الى الفرنسية وصدره بمقدمة في علم السياسة ،
وعلق على النص تعليقات متتابعة

بأوتلي سانتهيلير

أستاذ الفلسفة الاغريقية في «كلليج دي فرنس» ثم وزير
الخارجية الفرنسية

نقله الى العربية

أحمد لطفي السيد

المقدمة

بارتلى ساتيلير

اعلان حقوق الانسان والمواطن هو ملخص العلم السيسى كله - منفعة هذا العلم ومنهاجه -
الاطلون : ان سياسته حقة عظيمة وانها عقلية وتاريخية مما - ضلالاته - ارسطوطاليس :
منهاجه تاريخي كله تقريبا .. خطؤه وبراعته - متسكيو : منهاجه ادخل ايضا في باب
التاريخ من منهاج ارسطو : روح القوانين - ما فيه من نقص وما فيه من عظمة - فولويوس
- شيرون - مكالمال - هيز - اسلينوزا - روسو - الخلاصة : واجبات علم السياسة

الثورة الفرنسية قد أحدثت في مصائر الجماعات وفي التاريخ عهدا
جديدا . فان اعلان حقوق الانسان والمواطن قد ذكرت الشعوب بل الفلاسفة
بالتواعد الحقبة للنظام الاجتماعى . وقد يمكن أن يقال عليها مع الانصاف انها
« قدمت للطبع الانسانى صكوك حقه اننى فقدتها في أكبر جزء من الكرة
الارضية » . فان الجمعية التأسيسية ربما بلغت في عملها فوق ما كانت تقدر
بأن أعلنت أن غرض كل اجتماع سياسى هو حفظ حقوق الانسان اننى هي
طبيعية وغير قابلة للتقدم وأن الجهل بهذه الحقوق ونسيانها وانسهو عنها ،
تلك هي الاسباب الوحيدة للمصائب العامة ولفساد الحكومات . انها كانت
تعتمد أن تقتضى حقوق النوع الانسانى باسم فرنسا . بل هي فوق ذلك
قد اقتضت ما اقتضت باسم الحق لمنفعة العلم .

لكن السياسة قد استباحث الا تحفل ببيان فلسفى صدر به دستور
خيالى . فان السياسة وهي مستغرقة في المذافع وفي مشاغل الساعة لم يكن
ليسعها أن تسمو الى المبادئ . ولما أنها لا تفكر الا في السائج وعلى الخصوص
في التطبيقات فلم تكن لتلقى بالها دائما الى أن من هذه الحقوق المتصرف بها
والملته على هذا الوجه كانت الثورة تستمد مشروعيتها بل قوتها أيضا . فقد

كانت تلك الحقوق هي أسس النظام الجديد بأسره ، والنبوع الفيض الذي منه تخرج وتجرى كل الأنظمة الضرورية لترتيبه وبقائه . وانها هي تلك التي تؤتي الجمعية الفرنسية استعلاء لاجدال فيه على جميع الجمعيات المعاصرة التي كانت تقنع بمحاكاتها دون منافستها .

ان السياسة لتقطع قرونا طوالا في العمل سواء في أوروبا أو في سائر بقاع الارض قبل أن تستخرج من اعلان تلك الحقوق ما تكن من الثمرات . وان رجال السياسة ، على رغم ما يصطنعونه غالبا من ازدراء هذه النظريات ، لايزيدون مع ذلك على أن يعملوا بها ويعملوا لها .

غير أن التاريخ ، الذي يعرف بأي ثمن اشترت هذه الفتوحات للعقل وللعدل ، هو الأعلم بقيمتها جمعاء . ففي نظره أن اعلان تلك الحقوق هو خلاصة ما تم من الجهود في مدى أربعين قرنا ، كما أنه يمهد لما هو أطول من ذلك من قرون تقدم ورجاء . ان الجمعية التأسيسية قد فاقت في عملها من سبقها من الحكماء لانها استطاعت الانتفاع بدروسهم . فلقد جهلت الجمعيات أنهما طوالا تلك الاوضاع الشرعية لحيثهم وسعادتهم . ولم يطلعهم المقتنون عليها الا من وراء غشاء من الغموض ، حتى الفلسفة ذاتها لم تك دائما محيطة بها علما ، كذلك الديانات الاقدس ما يكون لم تستطع أن توجيها ، غير أن جهود الأمم والمقتنين والفلاسفة والديانات لم تظل عقيمة ، فقد وجدت ، بعد انتظار طويل ، أمة جديدة بأن تفهمها فمنة بأن تستمرها بأن جمعت بينها . وان الفلسفة التي ترحب دون تحفظ بهذا القانون الأبدى للجمعيات لسعيدة بأن تتلقاه تالما من أيدي الجمعية التأسيسية التي انفردت بأن تنفخ فيه من روح الحياة . ليس لدى الفلسفة ما تزيد عليه ولا ما تنقصه منه . وأما تلقى بنظرها من قمة هذا الأثر الخالد الى الماضي الذي عاون في تشييده والى المستقبل الذي لن يزعرع من قواعده شيئا .

وان من غير الممكن أن يضل الناس تحت هذا النور الساطع . فاذا كان حقا أن يكون لطبع الانسان حقوق لا قابلة للزول عنها فلا ينبغي للانسان البتة أن يفقدها مع الجماعة التي هي غايته الحق وكماله . ان الجمعية أية

كانت الصورة السياسية التي تلبسها ، أى الحكومة ، يجب عليها أن تحترم هذه الحقوق وتكفلها بمقدار معرفتها ايها ، تحترمها وتكفلها أولا فى ذاتها فى جميع النتائج المشروعة التى تستتبعها . وان خير جمعية تكون هى تلك التى تحقق ، على أتم وجه ، التمتع الحر بهذه الحقوق ، وخير حكومة هى تلك التى تعرف أن تنميتها وتثبيتها فى قلوب المواطنين على أحسن وجه ، وأحذق الساسة هو ذلك الذى يفهمها ويطبقها خير تطبيق . الى هذا المقياس الفسح العادل يمكن أن ترد بلا ضلة الجمعيات الماضية والحكومات التى أدارت سياستها بل أعمال الفلاسفة . فلا فلاطون وأرسطو طاليس ومتسكيو وروسو أن يحضروا أمام هذه المحكمة التى طالما استعانوا بقضاائها دون أن يقدروا كل مداء ، وان الجمعيات القديمة والجمعيات الحديثة يمكن على سواء أن تكون خاضعة لهذا القضاء ، ورجال السياسة والمقننون فى كل الأزمان وديانة الشرك والديانة المسيحية يمكن أن يحضروا أمامها كل فى دوره . ان الطبع الانسانى ، اذ قد عرف نفسه آخر الأمر بعد كثير من الدراسات وبعد شتى من الامتحانات ، يستطيع أن يسألهم جميعا ماذا عملوا له ، لأنه هو وحده الذى كان ينبغى أن يكون مطرح نظرهم أجمعين ، ما داموا قد تكلفوا أن يقودوه ويحسنوا حاله وسط جميع العوائق وجميع الآلام التى ابتلت بها العناية الالهية حكمة الناس وشجاعتهم .

ان الأولى باستعراض النظر من بين جميع الأعمال المختلفة الأنواع والتى كلها حقيقة باعتراف الانسانية بجميلها هى أعمال الفلاسفة . فانها جديا قد ساعدت على بلوغ النتيجة العامة ، ونصيبها الذى هو فى الغالب من الأمر يكون أشد استئارا من غيره لم يكن أقل جمالا ولا أقل ثمره . بل لها فوق ذلك على غيرها جميعا مزية أنها أوضحها محجة بلا جدال . وان الشارع حتى الأشد بصيرة بالعواقب يقوم بعمله دون أن يضئ بمعرفة المبادئ ولا بتحليلها . بل هو ينصاع الى الشبهة السعيدة بل المصومة لحكمته ووطنيته . ورجل السياسة أقل تعمقا للمسائل من الشارع . فان المصالح التى يخدمها والشهوات التى يجب عليه التوفيق بينها ، ولو أنه فى الغالب يشاطر على أمرها ، تزلزل رأيه وتسمى بصره . فهو فى المآزعات اليومية ستلحقه

الخيرة في أن يقول بأى نور سام ينقاد.. زد على هذا أن أعمال الشارع مسجلة في مجموعات قوانين يصل فيها فكره اذ يحيط بتفاصيل غامضة مشكوك فيها . وهدى رجال السياسة ينطفيء نوره غالبا في سجلات التاريخ وهي أقل من الأخرى محلا للاطمئنان . فالفيلسوف وحده يتكلم باسمه الخاص بمعزل بقدر ما يكونه الانسان عن الضلالات والأوهام . انه يضع نفسه مباشرة وبدون وساطة القوانين أو الشؤون أمام الطبع الانساني وجها لوجه ، ولا شيء على ما يظهر يتمتع أن يفهمه حق فهمه . فليس له عوائق من الزمان ولا من مختلف المكان . بل لاعليه ألبته أن يهتم بالاوضاع المادية للجمعية ولا بمختلف الظروف التي لها ما لها من سلطان على مصائر الأمم ، ولا بالحوادث التي ترقى شأنها أو تؤدي بوجودها . انه لا يتجه الا الى العقل وليس عليه الا أن يجنى ما يجيبه به .

ومع ذلك فالفيلسوف على استقلاله لا يخلص ألبته تماما من تأثير القرن الذي يعيش فيه . وعبثا يحاول التجرد فانه يتصل دائما بزمانه . وان الدولة المثالية التي رسمها أفلاطون لا يزال يتسم فيها ريح السياسة الاغريقية ، كما أن حكومة الفرد التي كان يحلم بها متسكيو هي نسخة من حكومة الفرد الوحيدة المقيدة في كل أوروبا ، فأعمال الفلاسفة مهما ظهر عليها أنها شخصية فانها أيضا مظاهر اجتماعية . وما دراسة الأمم الا دراسة الرجال العظام الذين يشرفونها ويمثلونها .

على هذا فالحكم في أمر الفلاسفة سيكون أيسر وأكد بل أنفع من الحكم في التشريعات والأمم .

فمن هم اذا ، منذ ألفي عام وأكثر ، أولئك الفلاسفة الذين أجهدوا أنفسهم في فهم الجمعية واطلاعها على طبيعتها وعلى منافعها الحقيقية ؟ هم قليل أولئك الذين قد احتفظوا بالمجد بأسمائهم وخلد ذكراهم . فبدا أفلاطون وأرسطوطاليس ومتسكيو ، أحدهم من شئ علم الأخلاق والثاني منظم العلم والثالث أحصف مفسر للقوانين . ثم دون هؤلاء وعلى مسافات متفاوتة في قوة العقل وسهولته قولوبوس وشيرون في الزمن القديم ومكيافلي في

فجر العصور الحديثة وهز واستنوزا فى القرن السابع عشر وروسو على عتبة الثورة الفرنسية ، بعضهم لايسأل نظرياته الا التجربة وما يعلم التاريخ ، والآخرون لا يأخذونها الا من استنتاجات المنطق . أولئك هم جميعا أو على التقريب . وحتى فى هذا القدر المختار من المفكرين السياسيين ، كم منهم من هم أحط درجة فى الفضل وعلى الخصوص فى المنفعة ؟

فى علم السياسة كما فى كل علم آخر لا يوجد الا منهجان ممكنان : فاما أن يصدر المرء عن المبادئ العقلية ليحكم على الحوادث وينظمها ، واما أن يصدر عن الحوادث المفسرة تفسيراً مناسباً ليضع منها مبادئ . • فهنا الطبع الانسانى ملحوظا مباشرة على ضوء امتحان يقضى يحمل منه الفيلسوف فى نفسه كل عناصره . • وهناك الطبع الانسانى ملحوظا على مسرح أكبر شقة وأشد غموضا يسمى التاريخ . ان تعرف الانسان فى كل ما هو وما يجب أن يكون أو تعرفه فيما قد كان ، ذانكم هما المنهجان اللذان قد سلكهما الكتاب السياسيون من حيث لا يعلمون فى الغالب من أمرهم ، وفى الواقع لا يوجد سواهما أبدا . هذان المنهجان ، اذا أجيد فهمهما ، مع المزايا والمضار التى يستدعيانها ، يفسران بجلاء عظيمة بعض المذاهب السياسية أو تقصيرها والضلالات التى تشوه أجملها وأحقها .

ولقد ثبت أن المنهج العقلى ، فى كل العلوم ، على رغم أخطاره أحسن من التجريبى . فان الانسان وهو ما هو فى عقله أكد منه فى حسابيته . • وأن العقل يضل أحيانا . وفى السياسة تفوق العقل هذا بديهى كل البدها . ونظرا الى أن الاحداث التى تشغل بها السياسة هى أحداث انسانية أى ارادية فالعلم فى مكنة ، الى حد ما ، كالانسان نفسه ، من أن يتصرف فيها على ما يختار ، وليس عليه ألبتة أن يتحملها كيفما اتفق . • فان الانسان من بين جميع الكائنات هو وحده الذى يتغير ويتحسن ، ويؤيد ذلك على وجه بين تقدم المدنية . واذا لم يكن الاحساس بالحرية الذى لا يقاوم يحيا فى الوعى الانسانى ، فان مشهد التاريخ قد يكفى فى اثبات أن الانسان هو حر ما دام أنه يتغير . من أجل ذلك كانت السياسة هى العلم الوحيد الذى

تجد الأنظمة الخيالية لها فيه محلا • لاشك في أن الأخيلة غير القابلة للتنفيذ ليست جد مقولة في السياسة ، غير أنها استطاعت أن تجد لها فيها مدخلا : فإن الناس حتى الممليين منهم ليسوا منها معصومين ، بل قد مارسوها لأعلى أنها لعبة عقلية بل آلة وسلاح . أكثر من هذا أن السعد المفاجيء الذى أوتي به بعض عظماء الرجال الذين خلقوا دولا وقلبوا نظام العالم لم يكن ، على ما يظهر ، الا حلما عجيبا . فلقد قيل ، حتى فى أيامنا هذه ، ان مؤسس الأمبراطورية لم يزد على أن يحقق قصة عجيبة تفرد هو وحده بسررها . حينما تلقى علينا حوادث التاريخ أمثال هذه الغير وعدم الاستقرار لاجنح على العلم أن يطمح هو أيضا الى تعديلها . يجب عليه أن يحرم على نفسه الصور الخيالية غير القابلة للتنفيذ التى لا تكون بعد الانوعا من السخرية ، ولكنه لا ينبغي له أن يجنب نفسه صنوف الرجاء وضروب النصائح • ينبغي أن يعتقد لنفسه من الحول بل يعتقد أن عليه من الواجب أن يؤثر بقضاياه فى الناس بل فى مصائرهم ايضا والا صار عقيما . يجب على العلم السياسى ألا ينسى أبدا أنه يتعلق مباشرة بعلم الأخلاق وأن علم الأخلاق هو ميدان الحرية .

فإذا كان هناك اذا علم فيه استخدام العقل مشروع وخصب فانما هو علم الأخلاق بلا جدال • ورجال الدولة يعلمون ذلك حق العلم لأنهم يكادون لا يأتبهون لدروس التاريخ وندر ما يتفهمون بتجربة الماضى . والفلاسفة يعلمونه أيضا أحسن من رجال الدولة ، وأكابرهم هم أولئك الذين أعطوا العقل أكثر من سواهم •

اذا ماذا يعمل الفيلسوف حينما يريد أن يفهم ما هى الجمعية وما هى القوانين العامة التى يجب أن تسيرها ؟ شئ واحد . هو أن يعرف الطبع الانسانى . ومتى سبر الغور من سر الانسان ، عرف سر الجماعة التى ليس أفرادها الا أنماشا متشابهين جميعا ان لم يكونوا متساوين . ان غرض الاجتماع مهما عظم عدد أفرادها ، لا يمكن أن يكون غير غرض الخلائق المجتمعين ، وأن يكون القانون الأسمى للفرد هو القانون الأسمى للدولة ،

وهو منهاج بسيط بقدر ما هو قوى ، طبقة الفلاسفة أحيانا ، ولكنهم ، حتى بمساعدة عبقرتهم ، لم يستنجوا منه نتائج محكمة ولا كاملة بقدر ما ينبغي .

نسائل بديا أفلاطون ، الذى ، بفضل سقراط ، قد علم كثيرا من هذا المنهاج وعلمنا منه كثيرا فى أمر الانسان : ما هى الجمعية ؟ لو أن فيلسوفا قد عرف أبدا الطبع الانسانى فى كل عظمته وفى شيمته القدسية لكان هو أفلاطون . فلم يكن للفضيلة مرب أشد أثرا ولا أغزر علما منه . حتى المسيحية ذاتها جاءت تستنير بمدرسته . ولا أحد قد فهم خيرا منه قانون أدب الانسان ولا تصق فى تحليل نفسه . لأحد قد آتى السلوك العملى للحياة أنفع ولا أشرف من نصائحه . ومع ذلك فسياسة أفلاطون موصومة فى أساسها بخطأ كبير للأسف . لاشك فى أنه لم ينفرد بارتكاب هذا الخطأ ، انه تلقاه من أوهام زمانه وضروراته . لكن أفلاطون كجميع مقننى بلاده ، كما هو شأن دساتير اغريقا أجمع ، يقسم الجمعية الى طبقتين : طبقة الاحرار وطبقة العبيد . حق انه لم يحاول كما حاول تلميذه تفسيراً يشبه التقريظ للرق الذى كان يشعر بكرهه ، غير أنه لم يحاربه باسم هذه المبادئ السامية التى كان يعلمها حق العلم والتى كشفت له عنها بيكولوجيا سقراط . انه لم يهدره ألبته باسم الطبع الانسانى الذى حلته الفيلسفة تحليللا ، مع أنه كان لابد نه من أن يكون قد سمع لاشكاوى العبيد التى لايقبل فيها العزاء فحسب بل أيضا الاحتجاجات الصريحة التى انتزعتها الرحمة والعقل عندئذ من قلوب أقل استنارة من قلبه . كان أفلاطون يعلم حق العلم الانسان فى ذاته وفى كل عموميه ، لكنه فى العمل لم يكن ليترف به الا فى الانسان الحر الذى هو وحده عضو فى المدينة . ومهما أوصى برعاية العبيد وملاطفتهم فإن العبد فى نظره ليس جزءا من الجمعية المدنية أو بعبارة أخرى من الانسانية ، والفيلسوف يعلم مع ذلك أن نفس العبد لم تفقد تحت نير « العبودية » ذلك الطابع القدسى الذى قد تلقاه فى حياة أخرى . فإن عبد ميئون يجيب سقراط كما كان يجيبه رجل حر ، وأن ادكار تلك الحياة السابقة الذى لم تذهب به العبودية ألبته ليس أقل حدة ولا

أهل ثباتا في نفسه . حق أن أفلاطون قد أراد أن يقصر الرق على زمانه
وتصح لمواطنيه الا يتخذوا بعد من بينهم عبيدا ، بل التوحش وحده انما
كان أولى بأن يحمل الأغلال : ضلال جديد يرتكز على وهم قومي ، كما
أن الضلال السابق كان يرتكز على وهم مدني لم يكن أشد جرما ولا أشد
عماية .

لنسدل ستارا على هذا الجزء من السياسة القديمة . وما دام لدينا ما
يجعلنا نحجب بأفلاطون فلا نقف عند هذه الأخطاء التي ليست كلها من
عنده . فإن الرق كما عرفه قد مكث بعده أئف سنة ، ولم تهدره المسيحية
كما لم يهدره الفيلسوف . وقد اجتهد الانجيل في تليفيه ولكنه لم يقض
عليه . وكان سنكا أشد اقداما من القانون الجديد . في انقرن السنكس بعد
الميلاد ، أية كانت الثغرات الأساسية التي اعتورت القانون الروماني ، ظل
الرق باقيا بكل قوته القانونية ولو أن الأخلاق تخفف من قسوته . فلم
يلغ جوستيان ألبة مع أنه كان يزاول الإصلاح ، حتى بعد ذلك لم يخفف
الرق الا ليفسح محلا لهذه الحلقة الأخيرة من غل النظام الاتزامي .
فلنأسف لضلالة الفلسفة الاغريقية ولكن لاندھش لأمراها . فإن الوقت
لم يكن قد حان بعد : انما المدنية وحدها هي التي بتعديلها شأن الجنسية قد
أركزتها على أسس جديدة لم تكن لتكهن بها عبقرية الفلاسفة ، لأن مثل
هذه الأسرار لا يعلمها الا الله .

فلنحتمل اذا أن الفيلسوف قد نفى الأرقاء من المدينة فلم يدخلوها
بخطا وثيدة الا بعد ذلك بخمسة عشر قرنا أو عشرين قرنا . ولكن ماهي
تلك المدينة كما يتصورها ، مدينته المؤلفة من أناس أحرار ؟ وأى المبادئ
آتاها ؟ لتقدم هاهنا أركى التحيات لأفلاطون ، فاته أول من أبان أن ليس
للاجتماع المدني قاعدة متينة سوى العدل ، وأن أية دولة لاتعرف أن تقوم
عليه هي دولة فاسدة مؤذنة بالانهيار مما . تلقى هذه القاعدة السامية الخالدة
عن سقراط الذي تلقاها هو نفسه من وعيه ، تلك القاعدة التي تمش في كل
الجماعات ولو أنها في الغالب مجهولة فيها في غالب الأحيان ، انما هي

ملاذ المظلومين والذئير الأبدى للظالمين • وهى التى آتت القوة السياسية للديانة المسيحية والتى كانت نبراسا لأعضاء الجمعية التأسيسية والتى هى غير قابلة للتقادم كترجماتها المقدس ، أعنى حقوق الإنسان ، فلندكر افكرهاتى أملت كتاب «الجمهورية» والفرصة التى أنتجت هذا الحوار الممدوم النظير يحاور سقراط أصدقاءه فى طبيعة العادل والظالم وهو أحد الموضوعات التى اعتاد الناس فيها الشك والبحث . لكن بما أنه على مسرح الوعى مهما كان لا لأوه ربما لاندرك قسما العادل والظالم لما هى عليه من رقة ودقة فقد نقل الحكيم بحوثه الى ميدان أوسع . فعمد الى الدولة وامتداداتها الفسيحة ليرسم منها صورة يكون الفرد فيها أقل ظهورا وأضعف نورا . لكن الى أى دولة اتجه ليجد فيها صورة صادقة ساطعة ؟ حق أنه لا واحدة من الدول القائمة تستحق أن تتخذ نموذجا : فكلها ساقطة بما بها من الرذائل التى تضعها بعيدا عن هذا النموذج الذى يطلبه الفيلسوف . انها دولة مثالية هى التى يمكن أن تقدمه له . ومن هنا كان كتاب «الجمهورية» وكذلك كتاب «القوانين» اللذين بهما أتم أفلاطون رسم هذا النموذج لمدينة لا روح لها الا العدل ينظم منشأتها جميعا كما يث فيها الاخلاق التى لاشائى لها .

يمكن أن يكون خيال أفلاطون قد ضل ، فمع أنه لا يريد أن يتبع الا العدل والعقل قد أنكر الطبع الانسانى أكثر من مرة . من ذا الذى يستطيع أن ينكر ذلك ؟ غير أن هذا الادراك العام للدولة الذى لا يبنى أن تكون له قاعدة الا العدل والفضيلة أليس هو فى مجموعه مملوءا بالعظمة وبالحق ؟ قد ينخدع الفيلسوف فى تطبيقات هذا المبدأ ، وقد يستتج منه نتائج كاذبة بل خطيرة ، ولكن هذا المبدأ السامى الذى جعله قيد نظره بلا انقطاع هو وحده الحق . مجد كبير أن يكون هو أول من أسطح نورا صافيا كهذا . فى أيامنا لاملح للجدال فى قاعدة على هذا القدر من البداعة فى نظر العلم على الأقل ، وان كان الواقع ، حتى فى الجمعيات المنظمة خير نظام ، مازال فيما يظهر بعيدا عن أن يتقبله ويعمل به . لكن فى زمان أفلاطون ، فى وسط تلك الحكومات التى كان أكثرها لا يدين الا للمصادفة

والعنف بأصله وبقائه ، أليس نزعة عبقرية أن يستكشف ، فى ظل كبير من
البغى وشتى من المظالم ، المبدأ الكفيل بكشفها والذى يظل أبدا دواء لأمراض
تصيب الجمعيات ؟ أو ليس فهم الدولة حق فهمها أن تماثل بالفرد وأن يراد
الزام الاجتماع المدنى انقائون الذى هو وحده قادر على ايجاد القوة الحقيقية
والسعادة للإنسان ؟

ومتى وضعت هذه القاعدة العليا فهناك القواعد الثانوية التى يستمسك
بها الفيلسوف ، وهى اننى ليست أقل مدخلا فى باب الحق ولا أقل خصبا .

بدا لن يكون للسلطان فى الجمعية من غرض سوى منفعة أولئك
الذين يتسلط عليهم ، ولا ينشئ المواطنون الوظائف الا لخدمة جمهور
الجماعة ، ليس من فن أيا كان به منفعة خاصة لمن يزاوله ، والفن السيلفى
فى ذلك أبعد من كل فن عن تلك المنفعة . فالعمار بينى الدار والطبيب
يؤتى الصحة ورجل السياسة يدير الدولة ، دون أن يكون لاحد من هؤلاء
أن يعنى ، بما هو رجل دولة أو طبيب أو معمار ، بالاجرة التى تتبع عمله
بالضرورة قل أو كثر مقدارها ، والسياسى على الخصوص أقل اهتماما
بمنفعته لمادامت المهمة التى ائتمن عليها هى أشد نفعا وأعلى مقاما ، انه لا يتلقى
السلطة أبدا لنفحة الخاص ، بل هو يمانها واجبا تفرضه عليه فضائله الخاصة
التي يمتاز بها واختيار مواطنيه الحر . لاشك فى أن افلاطون كاد لا يكون
أقل بعدا عن الواقعات فى زمانه حين كان يطالب الرجال السياسيين بالنزاهة
منه وحين كان يطالب بالعدل للمدينة . لاشك فى أن الورع حتى فى أيامنا
ليس هو الفضيلة العادية لرجال الدولة ، وأكثرهم مازال بحاجة الى الدروس
التي كان يلقيها افلاطون على مواطنيه منذ اثنين وعشرين قرنا . غير أن
القاعدة التى طالب بها السلطان مازالت حقة وان كان فى الغالب يتكرر لها
الأساسة العالمة ، وأمثلة عظام الرجال أجمعين تشهد بحصافة الفيلسوف .
فان نفوس لوقرغس والاسكندر وقيصر وشارلمان و نابليون وأمثالهم لم تكن
نفوسا تستأثر بها المنفعة ، وقد كانت وطنيتهم أكبر بكثير من طمعهم : أجل
يجب أن يعمل السلطان الاجتماعى لمنفعة أولئك الذين أتوه لا لمنفعة أولئك
الذين أتوه . أو بصارة أخرى ان سيادة الأمة ، ذلك المبدأ الاساسى

للدساتير الحرة ، ليست البتة شيئا آخر الا تلك القلعة ، وقد كانت الجمعية التأسيسية لم تزل أفلاطونية حين أعلنت أن القوة العالمة انما ربت لمنفعة الجميع لا للمنفعة الخاصة لاولئك الذين اتمنوا عليها .

من هذا المبدأ الثانى تنتج نتائج عملية فى غاية من الأهمية تنطبق على جميع الدول بلا استثناء . لمن يجب أن يكون السلطان ؟ جواب هذا السؤال لا يمكن أن يكون موضع شك ، السلطان لمن هم أحق به . وأيا كان مع ذلك شكل الدولة السياسى ، وأيا كان دستورها ، فالعدل يقضى لامحالة كما تقضى منفعة المجتمع نفسه أن تكون الايدى التى يوكل اليها أمر هذا العبء الخطير هى كذلك الاجدر بحمله . من أجل ذلك كان أفلاطون يحسد الملوكية أحيانا بشرط أن يكون الملك ، هذا الراعى المقدس ، قادرا على أن يرعى بيد رحمة حازمة ذلك القطيع الشريف الذى وكلت اليه رعايته . ومن أجل ذلك كان أفلاطون ، ليصل الى تحسين حال الجماعة ، قد يقبل حتى النير الوقتى لطاغية مستبىر ، نفسه الفتية المحبة للخير قبل جميع النصائح الحكيمة والقرارات الحازمة التى تنفذ الدولة بأن تجدد شبابها ، ومن أجل ذلك على الخصوص يشيد بذكر الحكومة الارستقراطية التى اسمها ، ان لم يك كاذبا ، كقيل بالنصر وبالفضيلة ، لقد استهزى . بأفلاطون أحيانا اذ أعلن أن الشعوب لاتسعد الا حينما يصير رؤساؤها فلاسفة أو حينما يكون الفلاسفة رؤساها . لقد ظنوا أن يجدوا فى هذا التقرير ، الذى ليس الا نتيجة لحسن التقدير وللتجربة ، ضربا من مطالبة دافها الطمع ، أو انه ربما كان ضريامن السذاجة الفلسفية كأنما كان الفيلسوف غير المحب للحكمة ، وكأنما لم تكن الحكمة أجدى على سلام الدول منها على سعادة الافراد ، وفى الحق ليس عند أفلاطون الا حكومة واحدة هى حكومة الاخيار ، هى الارستقراطية^(١) على المعنى الحقيقى لهذا الاسم المسعود . أما الأخرى أية كانت فانها لا تكاد تستحق اسم حكومات . لانه ليس من حكومة حقة الا تلك التى فيها تكون

(١) ر . كتاب السياسى لأفلاطون ص ٤٥٨ من ترجمة كوزار . وعلى هذا المعنى الأفلاطونى يجب أن تفهم كلمة الارستقراطية فى علم السياسة . ولقد خلط منتسكيو كثيرا اذ لم يميز بهذا المعنى واتباع اللغة العامية . فلم يتكلم على الاوليفرشات الا تحت اسم الارستقراطيات .

الغبطة والعقل مستودع القوة العامة والمتصرفين فيها . وان الحوادث ، كما
يجلوها التاريخ ، قد خطأت في الكثير الأغلب نظرية افيلسوف ، فلم تكن
الام لترى على رأسها دائما أولى الرجال بذلك ، لكنه لم يكن قط شعب
حر لم يفعل كل ما يستطيع ليجعل الأهلية وحدها علة الوصول الى
السلطان كما يريد أفلاطون . وقد يشرف الحكومة النبائية أن تنهى ،
بتوالفها الحاذقة ، بأن تكفل أحسن من كل حكومة أخرى اعطاء السلطان
للمواطنين الاكفأ من سواهم لتنفيذه . اذا فنظرية أفلاطون حققة
بقدر ما هي نافعة لو أنها مع ذلك كانت أيسر صعوبة في التطبيق وأقل ندرة
في الوجود .

نتيجة أخرى لها مالم قبلها من الخطر ومن الحكمة . الى أي الأيدي
يسلم السلطان ؟ فهما كانت تلك الايدي نقية وقوية فان التبصر يقضى بأن
تتخذ الضمانات من الاخطاء وسوء الاستعمال التي يرتكبها الضعف الانساني
ويمد لها في الاعذار . ان الاعين الأبصر ماتكون ليست دائما يقطنة ، بل
الحكمة مهما كانت يقطنتها يدركها الاعياء . ومهما تكن الثقة التي يستحقها
رجال الحكومة فلا يزال السبيل الآمن أن يوكل الامر الى الأنظمة . ان
جواذب السلطان أيا كان لا تكاد تقاوم ، ومعاطاة الشئون ، وهي من العجلة
والضوضاء على ما هي بالضرورة ، لا تسمح دائما حتى لحير العزائم استقامة
وتجربة بأن تميز الحدود الحقة مما عداها . فبقى حينئذ ، متى أريد للدولة
السعادة والبقاء ، أن يحد من غلواء السلطان نفسه . فتأسيس السلطان على
مبدأ واحد تعريض له عما قريب لان يجاوز هذا المبدأ حدوده ويقلو في ذلك
فيودى به غلوه . لاشبهة في أنه ينبغي دائما أن يكلف الاخيار ادارة المصالح
العامة . لكنه ينبغي أن يكون الجمهور من تحتهم وعن ايمانهم وعن شمالكهم
مهما كان منحن المقام عنهم ، محتفظا دائما بحقوقه مانا باستعماله تلك
الحقوق من الافراطات حتى في الحير حيث الفضيلة قد تتخلل عن نفسها الى
الافراط . فليس من الحكومات ما يقدر له البقاء الا الحكومات المعتدلة ، فقد
أهلك الطغيان نفسه في ايران بسبب السلطان الذي ليس له من حدود وفي

الطرف الآخر لم تكن ديمقراطية أتينا حكيمة بمد. هاهنا الحرية التي لا وازع لها قد أنتجت اباحية يؤسف لها، وهناك طاعة الرعايا العمياء قد ولدت طغيانا شنيعا . وبين هذين الافراطين كانت اسبرته المعتدلة ، وعلى هذا كانت هي الحكومة الافضل والاولى بالطمأنينة . غير أن اسبرته نفسها لم تعرف أن تتجه بهذا المبدأ الحصب الى ما ينبغي من مدى ، ومن الممكن افراض دولة يكون فيها السلطان أكثر اعتدالا منه في حكومة اسبرته . واذا يبحث أفلاطون عن هذه الحكومة الفاضلة ، وربما أنه لم يجدها . لكن أليس مجدا عظيما أنه قد بحث في أمرها ؟ وهذا التوازن الحكيم ينعصر الدولة أليس هو الغرض الذي رمت اليه الجماعات المستنيرة ولا تزال تتابع خطاها نحوه حتى الآن ؟ من أين جاء معظم الثورات ان لم يكن من افراط السلطان المسلم لبعض الايدي ؟ ألم تكن الجماعات قد زلزلت في غالب أمرها بأن صارت الطبقات الممتازة وشيكا ظالمة بحكم طبائع الاشياء ؟ أو ليست الدساتير الأبقى ماتكون هي التي كان فيها الاعتدال النصف للسلطان أشد استقرارا سواء أصاب ذلك من ارادة الشارع الحكيمة أم من الاجتماع الفجائي لشتى الظروف أو لم تكن اسبرته ورومة من أكبر الأمثلة على ذلك ؟ وماذا تفعل الآن الشعوب الأرقى مدنية في أوروبا الا أنها تعطى حكوماتها حينما يقومون بتعديلها القواعد المثينة والفصيحة التي جعلها أفلاطون ركنا للسلطان الذي يريد أن يبقى ويؤدي واجباته الاجتماعية ؟ ولقد أوصى حكماء بعد أفلاطون بضرورة اعتدال السلطان ليصير باقيا قويا يجعله شرعيا ومنظما . لكنه هو وحده انذى فهم هذه الضرورة حق فهمها لانه هو وحده الذي قد عرف الروابط الخفية بين الاعتدال في مبدأ الدولة وبين الاعتدال في نفس الفرد.

غير أن هذه الضمانة الاولى على قوتها ليست كافية . بل يلزم أن تضاف اليها ، مادامت تشمل السلطان كله وتحد من حيث لا يشعر، ضمانات أخرى أشد بداهة وان لم تكن أشد حرمة . فان أولئك الثواب الذين اليهم وكلت المدينة أمر السلطان يجب أن يؤدوا حسابا عما قد استعملوا السلطان فيه . ونظرا الى أن جميع المواطنين متساوون من حيث هم مواطنون وقد شاركوا

جميعا على نسب مختلفة فى انتخاب الحكام من انشيوخ والقواد والكهنة الى ضباط البوليس المدينى فان جميع الحكام بلا استثناء عليهم أن يبرروا ادارتهم أمام أولئك الذين وكلوا اليهم السلطان واحتملوا أمرهم بطاعتهم اياهم . وهذه الرقابة الشديدة تقع فى أوقات دورية ومتقاربة . ولا بد أن تكون المقويات التى يجزى بها الذين اقرروا الآتاء معينة من قبل ومطبقة بحسب الاجراءات الميينة بالقانون . أن مسئولية السلطان المرتبة على سائر الدرجات تحقق انتظام الادارة . ومتى كانت جدية كما ينبغي أن تكون فانها تنفى عن الوظائف العامة تلك الاطماع التبعية التى تخاطر أشد المخاطرة بمجاوزتها حدود السلطان . زد على هذا أن لهذا النظام مزية امساك الحكام على حدود الواجب والمواطنين على حدود الرقابة فى آن واحد . متى كان الامر كذلك فان الحشية المشروعة والمتكافئة من فريق ومن آخر تجعل نفوس الفريقين على يقظة تامة كل دولة لاتكون فيها المسئولية عن السلطان ملحوظة من قبل ومنظمة بالقانون نفسه يجب أن تعلم أنها أسلمت نفسها ، لاصلاح مجاوزة الحدود القانونية . الى المصادفة والى عنف التورات ، وقد اعتاد الناس أن يتلافوا الشر حين لاينفع التلافى ويلتقون عن أنفسهم العبء حينما يهظمهم حمله . لكن الخير هو فى اتقاء الاختلال بالنهاية بمراقبته لانه لاتمكن السلامة منه بتلك العلاجات المروعة الا بأن يجرح الجسم الاجتماعى جروحا كثيرة كان قليل من التبصر كافيا بغاية السهولة فى اجتنابها .

وذلك أمان أخير من اندولة بأسرها ، ومن شهوات العامة ، كما هو أمان من أخطاء الحكام ، وهو انشاء جمعية خاصة اليها توكل رعاية الدستور وحفظه . مفاتيح أبواب تلك الجماعة الرفيعة المقام بيد السن والفضيلة دون سواهما ، فهى تجمع كل من تحويه المدينة من الحكماء أولى الخبرة . ولا يكون لحراس القوانين أولئك الا مهمة واحدة هى منع ماعسى أن يعترى مبدأ الحكومة من صنوف الزيف السرية التى هى بهذا الوصف مخوفة النتائج التى يمكن أن تعترى مبدأ الحكومة . ليس الامر فقط بصدد الاجراءات التى تضر به مباشرة فان هذه الاجراءات ظاهرة لأعين الناس جميعا ، فكل

المواطنین الطيبين يفهمونها ويرفضونها ، لكن في الاجراءات والقرارات اليومية ميولا عميقة ونتائج بعيدة لا يكشفها أبصر الناس بعواقب الأمور ، ولا تكفى في أمرها الوطنية ولا الاستقامة ، لأن تلك أخطاء قد ترتكبها الوطنية والاستقامة السياسية اذا لم يظهرهما عليها النصيح انيصير . فيلزم حيثئذ أن يقوم بجانب السلطان انقائم بالأمر اما بواسطة الحكام واما بواسطة الجمعية العامة هيئة في الدولة لاتلى الامور تنفيذية لكنها تحمى مبدأ الدولة الذى هو مصدرالحياة في المدينة بأسرها وتحافظ عليه جدالمحافظة بأن تجنبه التأثيرات التى يمكن أن تمسه بسوء . حراس القوانين هم السلطان الذى يحفظ الدولة من شر المواطنین الذين قد تفسدها حريتهم والحكام انذين اذ يفلون في أمر النظام الموكول اليهم ولايته يمكن أن يمرضوه لأخطار ليست أقل افسادا .

على هذا فأركان السلطان ، على حسب أفلاطون ، هى أولا العدل المنظم الأعلى للدولة كما هو لفرد ، ثم النزاهة والمعرفة والاعتدال والمسئولية واحترام القانون .

وان سلطانا مكونا على هذا النوضع حين عليه أن يعرف العلاقات التى يجب أن يراها مع المواطنین ، فديا كل المواطنین تجمعهم الروابطالاضيق ماتكون والاحسن ماتكون ، وسواء آكانوا حكاما أم محاربين ، صنعا أم زراعا ، فقد نشأوا جميعا من أرض واحدة واتخذوا وطنا . هو أهمهم وهو مرضعهم المشتركة ، فيجب عليهم جميعا حمايته من أيهم اجترأعلى مهاجمته ولأنهم جميعا خرجوا من أصل واحد فيجب عليهم أن يعتبر بعضهم بعضا اخوانا . (القوانين ك ٣ ص ١٨٧ من ترجمة كوزان) . ان الله فى أوامره العالية التى لاندرك أسرارها قد مزج بالطبائع المختلفة للناس الذهب والفضة والنحاس والحديد . وهذا تميز أول وسام يدعو البعض الى السلطة ويدعو الآخرين الى الطاعة . فاللدنية التى تنظم أمورها على هذه الفروق التى ليست قط من صنعها تكل الى هؤلاء السلطان الذى يدبر أمرها ، الى أولئك الأسلحة ليدافعوا عنها والى الزراع القيام بنقلاتها

وتفديتها • ثم بعد ذلك يمكنها أيضا الى جانب هذه الفروق فى الفضائل التى هى رأس المميزات أن تخصص آخرين لاميزة لهم الا انثوة : تلك هى انصباب السياسى ، الذى ربما لا يكون له نصيب من رفعة الاعتبار ولوائه ضرورى • وعلى الرغم من هذه التمايز التى تقررها الجمعية ، بل على الرغم من تلك التى تأمر بها مشيئة الآلهة ، فالمدينة لان تكون الا أسرة أعضاؤها أجمعون يجب أن يشعروا على التبادل بانتراحم الأخوى بينهم • ان الرابطة الاجتماعية انما هى الاخاء • وان أفلاطون الذى يبين هذا المبدأ العظيم بغاية الصراحة يكون قد سبق المسيحية بأربعة قرون ، اذ كان الناس جميعا فى نظره حتى أولئك الذين لم يكونوا أحرارا قد كانوا أعضاء للمدينة • من هذا التسامح الاجتماعى تنتج نتائج حسنة • فمن ناحية يطيع المواطنون طاعة مخلصة للقوانين التى لم تسن الا للمنفعة العامة • وهذه الطاعة نفسها تصير مقياسا لفضيلتهم المدنية وأول شهادة على كفايتهم لوظائف الدولة ، ومن ناحية أخرى يحكم قوامون على اخوان لهم باسم العدل يستطيعون فى أكثر الحالات ألا يستخدموا الا الاقناع ولطف سلطانه • فان القانون نفسه مهما كانت سيادته قبل أن يأمر ويقتضى يوضح الأسباب التى عليها قد بنى ، وهو يتبدى أيضا بالاقناع قبل الاكراه ، حتى العقوبة ذاتها أيا كان تخرجها العادل لاتطبق أبدا دون أن تبرر نفسها على وجه ما بالصايا الشديدة التى تكون قد تقدمت بين يديها من قبل • وبالجملة فاستعمال القوة حين يكون ضروريا يصير مشروعا لأنه دائما متركز على العدل ، ذلك قانون الدولة الأسمى الذى لايجوز تعدى حدوده • فالسياسى المستنير يلزم اذا المواطنين أن يحسنوا العمل على رغم مقاومتهم • شأنه فى ذلك شأن الطبيب يرى المريض الذى يقاوم العلم الخاص بافقاذه • غير أن هذه الأحوال هى من الندرة بمكان ، فان عقل المواطن الطيب هو على العموم بصير بالواجبات التى عليه أداؤها • ان المريض ليرضى عادة بتناول الأدوية حتى المؤلمة • وقلما يوصف بالكياسة فن أولئك القننين العامين الذين لا يستعملون أبدا الا الطريقة السهلة لولاية جبروت وقسوة عوضا

عن هذه الطريقة المزدوجة التى تقنع العقول قبل أن تقبدها بنص محكم
ومنتحرج .

ان السلطان القائم على قواعد ثابتة على هذا النحو تعاونه طرائق من
هذا الطراز مستشعرا احساسات طاهرة وقوية على مثل هذا القدر يستطيع
بلا عناء أن يقوم بمهمته النبيلة . وان غرض رجل الدولة الذى يفهم نفسه
حق فهمها هو جلى غاية الجلاء : انما هو أن يجعل المواطنين بقدر استطاعته
مواطنين فضلاء . وان الفضائل التى من واجبه أن يبينها فيهم بالقسوة
الحسنة التى يقوم بها وبالتصح لهم انما هى العدل والاعتدال . وقد تكون
الفلسفة قد علمته مقدار هذه الفضائل فى ذاتها ، وان تجربة الأمور اذا
حذق ملاحظتها ، تكون قد علمته أيضا فأحسن تعليمه ، ولا وسيلة لسلامة
الافراد الا بهذا الثمن ، وما كانت سلامة الدولة بأصعب من ذلك ولا بأشد
منه محلا للشك . وما السبيل الى ذلك الا واضحة وأمنية . ان هذه الفصاحة
التي يشيد بذكرها الخطباء السياسيون ، والتي هى قديرة فى الواقع ، ولو
أنها فى أكثر الأحوال خطيرة وآتمة ، لا يمكن أن يكون لها موضوع غير
هذا الموضوع . ان رجل الدولة الذى لا يعرف ألبته بادىء بدء أن يتخذ
الحق والعدل ناصحين صاحبين وفين من شأنه أن يرثى له . انه لا يرى
أنه يضر مصلحة المدينة ومصلحته الذاتية معا . انه ليس الا سفسطائيا أسلم
أمره الى المصادقات وسوافل الأكاذيب والى الامعان فى اتباع الشهوات
والى جميع أخطار الخطوة الشعبية . فالخطيب الحق هو قبل كل شيء
ذلك الذى يمكن أن يعرف كما عرفه فيما بعد تلميذ أفلاطون فقصص
رومة : « خير قد أوتى حسن البيان » . فالخطيب الذى يتقاد الى قواعد
أخرى ربما يرضى طمعه أحيانا ، لكنه تلقاء هذا الأجر المقتصب المشكوك
فى أمره يجد فى طريقه جزاء آخر لا يفوته أبدا وهو احتقار القلوب
المستترة والنفوس الشريفة جمعا . السياسى الحق يفتدى مقاصد مختلفة
أيما اختلاف . ولما أنه لم يك فى قلبه النسل الا منفعة واحدة هى منفعة
الفضيلة فانه لا يظن أن الدولة يمكن أن يكون بها غيرها . تكبر حجم
المدينة قليلا ما بهم ، ولا بهمه الا كمالها الأخلاقى . ولم يك سقراط ،

حين عين لرجل الدولة واجباته تلك التي هي ، على جلالها ، غاية في البساطة ،
ليجهل أنه بذلك يثير ابتسام حذاق أهل زمانه . وقد يكون من المحتمل
أنه يثير ابتسام حذاق أهل زماننا اذا أصفوا الى صوته مصادفة . غير أن
سقراط على حكمته المصومة يستشهد بأحداث التاريخ ولا رحمة في
شهادتها . كيف أن كثيرا من رجال الدولة المشهورين الذين هم ، مع كونهم
غير سفسطائيين بل كانوا مواطنين طيبين ، قد استخدموا السلطان حتى
نقم منهم الشعب الذي كانوا يحكمونه شر انتقام ؟ ثم يستوقلس قد نفى ،
وملتئدس حكم عليه بالسجن ، وسيمون غرب ، وفريقلس جر من تلابيه
الى مجلس الحكم ، وكثير غيرهم . فكيف اتخذ هؤلاء جميعا الى هذا
الحد عن ذلك العلم الخطير الذي كانوا يزعمون أنهم يعلمونه ويطبقونه ؟
وعوضا عن أن يجعلوا مواطنيهم أحيارا ، كما كان يجب عليهم ، بل كما
كانوا يظنون أنهم يفعلون ، لم يجعلوا منهم الا موجودات مقررة مستعدة
دائما أن ترتد على قادتها وتمزق رؤسها بلا عدل ولا اعتراف بجميل
ولا رحمة ، في حماة من صرع وجنون كمثل تلك الحيوانات التي يجعلها
قواد جهلاء غير قابلة للتذليل والترويض ، مع أنهم قد أخذوا على عواتقهم
أمر ترويضها واستئناسها ، ذلك بأن علم السياسة على بساطته وطهارته ،
كما يصوره الحكيم ، هو شيء عزيز ونادر على رغم دروس الأساتذة أجمعين
الذين يتصدرون لتعليمه تلامذتهم ومريديهم . فليس الا قليل من الرجال
في الدولة ، لا يكادون يزيدون على آحاد ، بل ربما رجل واحد ، هم الذين
يقدرون على قيادة الأعيار ، لأن قليلا من الناس هم الذين يعرفون أن
يقودوا أنفسهم . وفي الحق يجب على السياسي أن يكون فيلسوفا قبل
كل شيء أي حكيما بمقدار ما أوتي الانسان أن يكونه ، بمثابة على جهود
طويلة مخلصة . لكن في الواقع وفي أغلب الأحيان ليس السياسي الا
سفسطائيا ، والمواطن النادر ، المواطن الوحيد الذي يمكن أن يقود الدولة
الى الخير وينجيها ، ليس في أغلب الأحيان الا ضحية للشهوات الجامحة
التي لا يشارك فيها والتي كان يمكنه أن يعدل أمرها في اخوانه كما عدل
مجراها في نفسه . ان فن السياسة ليس من التعقيد ولا من العلم على

ما يفترضه جهل العامة أو على ما يظنه رجال الدولة في خيالاتهم ، بل ان
الدرس الذى كان يلقيه سقراط على تلميذه السياد مازال أولى بالساسة
أن يتلقوه وأن ينتفعوا به : « يجب قبل كل شيء باصديقى أن تفكر فى
اكتساب الفضيلة أنت وكل رجل يريد ألا يضرى نفسه وبما له من الأشياء
فحسب بل أيضا بالدولة والشؤون التى هى للدولة » . قاعدة عميقة قلما
كان يهينى اليها أهل أتنا بلا شك وحتى الآن لا يكاد أحد يهينى اليها
أيضا .

غير أنه اذا كان السيسى يلقى نصبا من أمر ادارة مواطنيه وتغيير مابهم
فلا أقل من أن يجد فى المدينة جزءا يستطيع أن يطبعه على ما يبنى ويكون
ما فيه من أصل صالح نواة لما يكون فى مستقبل الدولة : ذلك الجزء هو
الطفولة . فبالتربية يكاد المرء يجعل من الانسان ما يشاء . لأن التربية
تعديل كل الخواص التى يجرى بها كل منا عند ولادته تعديلا جوهريا .
ودون أن نتكلم على هذا الأثر الحقيقى اقوى ، فان التربية إن لم تعمل الا
لاكتشاف طباع المتمايزين وتنميته ، فانها تكون قد أدت للجماعة خدمة عظيمة
وأتمت بهذا عيه المسئية الحقيقية بلصاية الآهية . ان التربية متى أجاد فهمها
رجل اندوة الذى يستطيع أن يفسح تبصره أمدا بعيدا ، تكاد تكون هى
النقطة الوحيدة المهمة أو بالأقل النقطة الوحيدة الكافية . فبفضلها . يصير
الرجال الذين سعدوا بطبع حسن أكثر كمالا ومواطنين أكثر خيرا ممن
سبقوهم ، بل هم فوق ذلك ينسلون نعاتم أولادا يريدون أن يكونوا خيرا
من آبائهم . . وتسير اندوة قدما الى الارتقاء فى مدارج السعادة والفضيلة
واذا فليس فى الجماعة منفعة واحدة ، أو شأن واحد أحق بحسن الرعاية
ولا بأدق العناية من التربية . بين بذاته أن ما يجب على السلطان المظن أن
يصوره قبل كل شيء ، هو نفوس مواطنى المستقبل . ذلك بأن النفس
وحدها هى التى لها ارتباط بالعدل الذى بدونه لا يكون الرجل ولا اندوة
شيئا مذكورا . غير أن الرياضة البدنية المنظمة (الجمباز) تشغل فى
التربية مركزا عظيما وان يك ثانويا ، لأنها هى التى ينبغى أن تمهد للنفس

الألة الفعالة المطيعة من جسم سليم وقوى • وفوق ذلك فإن التربية تُمد باضطراب لتسع الجنسين جميعا ، ولا تختلف تربية النساء عن تربية الرجل شيئا كثيرا ، فإما كان بعد ذلك ما يختص به النساء أليس بهن من حاجة أيضا الى نفس مستهتره وجسم قوى ؟ أليس لحكمة الأمهات وسلامة أبدانهن من أثر في قوة اولادهن وعقولهم ؟ مهم لسعادة الدولة وقوتها أن يكون الرجال والنساء على السواء أناسى على أكمل ما يمكن أن يكونوه • أما فى تربية الشبية فينبى أن يكون مربوهم على أكبر قسط من العلم ومن الفضيلة • بل الى أحكم من يكون من الحكماء توكل هذه الوديسة المقدسة ، وان الأطفال جميعا ليستحقون على سواء اهتمام الحاكم المكلف تمييز هؤلاء الأشخاص المتمازين ، وهم تلك الطبائع من الذهب التى ستجعلها الفلسفة هى الأحق بالسلطان •

لايكفى مع ذلك أن يبعد بين نفوس الأطفال وبين كل ما يمكن أن يلوث طهارتهم ، لاتكفى اضاءة عقولهم بنور العلم وطبعهم على انفضيلة بالنصائح وضرب الأمثال ، بل لابد فوق ذلك من أن تنمى فيهم أصول الدين التى أودعها الطبع قلوبهم جميعا والتى منها تظهر الاعتقادات القوية التى تصل بين المرء وبين الله • ان الله هو الأول وهو الوسط وهو الآخر لجميع الكائنات • انه لدى الناس الذين خلقهم هو المقياس العدل لجميع الأشياء ، وان الايمان بوجوده هو أساس للقوانين • هذه العقائد الكبرى الضرورية التى يجب تثقيف الاولاد بها والتى يثها الشارع ، ان كان حكيما ، بجميع مآلديه من وسائل اللين والقسوة فى أنفس المواطنين ، هذه العقائد بسيطة بقدر ما هى نافعة • وانها لترد الى عقائد ثلاث : وجود الله ورعايته وعدله الذى لا يلحقه ميل • بدونها يضل المرء بالمصادفة فى هذه الدنيا اذا أسلم الى النزعات والى غياهب شهواته وجهاته • انه لينكر نفسه مادام لايعرف من أين أتى ولا ماهو المثل الكامل المقدس الذى يجب أن يروض نفسه دائما على الاقتداء به والتوكل عليه • وليس للدولة من قاعدة قارة مادامت لاتتركز الى هذه القاعدة • ذلك بأن العدل المقوم لحياة الدولة

ونظامها لا يأتي الا من الله الذى هو يتحد به فى جوهره الأبدى . فينبغي اذا ابدار منذ السنين الأولى لبذر هذه العقائد المقدسة فى انفلوب جميعا . بل اقانون نفسه لا ينبئ أن يهمل بعد ذلك أن يدعو ايها بالانقاع او القسوة أولئك الذين ينسونها ويتركونها تنعدم فى الصدور بضعف فى أنفسهم أو سوء فى أخلاقهم . كل تربية يست دينية ناقصة وباطلة ، وكل دولة يكون المواطنون فيها معرضين عن هذه المسائل الكبرى أو عمياً عنها فتلك دولة توشك أن تهلك . ليس الأمر ، كما قد يظن الساسة الناعميون ، أن يجدوا فى الدين آلات يستخدمونها للحكومة ، كلا انه بتجاسعات والدول حاجة وأكثر من حاجة ، انه أكثر من ضمانه لنظام ، يد أنه ذو حدين تبعاً لما يستخدم فيه ، الدين قد تود من التوثب الذى لا يقاوم للعقل الانسانى . انه فى صورته المختلفة لمعقل الانسانى الترحمان الطيعى المحض والأعمق ما يكون غوراً . ان الانسان يقدر الآلهة كما يحترم أباه ، انه يعبدهم بأنهم النبوع المقدس لجميع الخيرات ، وعلى الخصوص للفضيلة والعقل ، أو ليس مجرد الجدال فى وجود الله يكاد يكون كفراً ؟

الدولة ، كما يفهمها أفلاطون ، هى اذا جماعة من أناس متساوين أحرار ، يعملون شركة بينهم عملهم وفطنتهم ، وينمون جميعاً البسندور الالهية التى تنطوى عليها نفس الانسان ، يرتبطون فيما بينهم بأواصر الأخوة ويطيعون ، لبقاء النظام فى المدينة ، الحكام المستيرين أولى الرعاية والحزم الذين اتخذوهم لهم رؤساء ، يخضعون للقوانين التى ليست الا قواعد انقل ذاته . . طبعهم تربية صادقة على جميع الفضائل وعلى جميع العلوم ، يقضون حياتهم المقدسة تحت أعين الآلهة .

يكاد يكون غير نافع أن يقول ان الدولة افلاطونية التى رتب لبقاء السلام والاتحاد فى داخلها ، لا تبحث عند جيرانها الا عما يشبه حائنها من الرغبة فى السلام ، على أنها تكون دائماً على استعداد للحرب لدفع هجوم الغير ، ويكون حمايتها وهم على استعداد لطول متعاطوا من التمرينات الرياضية القاسية والدراسات العلمية واثمين بالظفر على قدر متؤنى الشجاعة والوطنية

مهما كثر عدد أعدائهم . غير أن المدينة لا تجعل من الحرب الغرض الوحيد
 لهما كما قد فعلت الشعوب ذوات الشهرة . « بل تنظم كل ما يختص بالحرب
 تمهيدا للسلام لا أن تجعل السلام ممهدا للحرب » . وتتقن الحصومات مع
 الخارج بقدر ماتقن الثورات الداخلية تقريبا . ولما أنها عازمة على ألا ترتكب
 أبدا مظالم نحو الأغيار فهي تتفادى من نصف الغرض الذى يحمل الدول
 فى الغالب على حمل السلاح ، بل ليس عليها الا أن تدفع عن نفسها بكل
 ما للقضية العادلة من قوة اذا هاجمها منافسون ظالمون على رغم مالها من
 الفضائل .

تلك هى السمات الرئيسية للسياسة الأفلاطونية . أفليس مؤلها
 الحق والعظمة والخصب ؟ وهل فى هذه السياسة النبيلة الحكيمة شئ ناب؟
 وهل بها من الخيال شئ ؟ وهل هى لا يمكن تطبيقها الا على المدينة الاغريقية
 التى فيها ولدت ؟ أو ليس أن نظر الفيلسوف قد امتد الى ما وراء المدينة
 الضيقة التى انحصرت فيها أنظار غيره ؟ انه لم يقتصر على العلم بما كانت
 الدولة فى جمهوريات اغريقيا ، بل هو اذ يسعى لفهم ماهى الدولة فى ذاتها
 قد وجد ماذا يجب أن تكون الدولة . ولما أن فى هذه المسألة الفسيحة انى
 تلعبها الانسانية على ماشاء الله من مسارح الزمان والمكان هؤلاء المشلين
 العظام الذين يسمون الأمم يتابعون بلا اقطاع نهاية تتباعد دائما أمامهم
 ولو انهم يقتربون منها دائما ، فقد بان أن المثل الأعلى عند الفيلسوف هو
 الحقيقة بعينها التى تكسبها الجماعات الانسانية شيئا فشيئا والتي تستمتع بها
 على نسب استارتها وفضائلها . ألا فليعلم حق العلم أن هذه هى الوجهة
 الكبرى لسياسة أفلاطون . وهذا هو الذى يجعلها خالدة ويوصى بها تفكير
 الحكماء ويوصى بها أكثر من ذلك تفكيرات رجال الدولة . يتحدث
 الناس غالبا بأحلام أفلاطون بل ترددها عقول كبيرة أحيانا الى السخرية
 ان التصريح بأن هذه المبادئ العجيبة أحلام وأنها ليس فيها ماهو حقيقى
 ولا قابل للتطبيق ليس نقدا للفيلسوف الذى له المجد بأن كان أول مستكشف
 لها ومعلن اياها ، بل هو تصريح بأن العدل والعقل والفضيلة هى عند الناس
 أسماء جوف . انما هو تنكر للطبيعة الانسانية والتاريخ وللمدينة كل تلك

التي تجد من حيث لا تشعر غالبا في تحقيق هذا النموذج المقدس . وأن السياسة الحققة هي تلك التي تحسن تحصيله أكثر من غيرها . وأن المذاهب الاجتماعية والحكومات انما تتدهور بمقدار ابتعادها عنه . فان مبادئ حوارى سقراط هي بمجموعها أتقى جميع المبادئ فقاء وأقربا للتطبيق في العمل .

حقا يعز علينا أن ننزل من علياء هذه النظريات التي لا غبار عليها إلى هذه التطبيقات التي حاولها الفيلسوف ذاته والتي هيئات أن تطبق على مقاصده الخاصة : شيوع الأموال وشيوع النساء والأولاد واهدار الملكية واثتربة الرجولية لجنس لم يقدر نه بالضبط مقدر للرجل . الخ كل هذه النظريات قد فندها أرسطو منذ اثنين وعشرين قرنا فنهاضت من ثم بتأثير نقده . ثم كان أن عادت الى الظهور أكثر من مرة تحمل كل ما بها من بطلان دون أن تكون لها رشاقة الأسلوب الأفلاطوني . لكن لتسمع لنا بعقربة أرسطو أن نقول ان هذه النظريات ليست هي بالضبط سياسة أستاذة . لاشك في أنه من الخير تبيان أمثال هذه الأخطاء ولو أن ماوجه انبها من الموم لم يمنع من نشرها بعد الطي . ولكن كان خيرا أن تبرز الحقائق الخالدة التي تبررها والتي ، على رأيي ، تمحو كل تلك الأخطاء نقدوقفوا عند هذه الجمهورية المثالية التي رسم أفلاطون لها صورة غير مستقرة ولا تامة ، غير أنه هو نفسه ، وهو لم يزل يلتزم انتهمك السقراطي ، قد ابتسم منها أكثر من مرة ، فهو يتكهن بما ستيره من الاحتجاجات من كل نوع ، وهو يفهمها بلا عناء ، واذا كان يجد حكومات زمانه بعيدة عن المثال الذي يقتضيه ، فهو لا يظن كذلك أن الحكومة الجديدة التي يقترحها تحقق ذلك المثال تماما . فالغرض المباشر للجمهورية ليس اذا تلك الحال انواقعة كثيرا أو قليلا أو الممكنة كثيرا أو قليلا التي لا يشتغل سقراط بها الا عرضاء بل الموضوع الأول والأساسي للجمهورية هو دراسة العدل معتبرا في الفرد وفي الدولة ، لاشبهة في أن سقراط يظن أنه أيضا يطبع العدل في هذه الحكومة المثالية انتي يصفها ، لكنه يشعر ويعترف ألف مرة أنه يمكن أن ينخدع في هذا النموذج الذي جملة كثير من الجماعات ومن الحكومات

أشد زيباً مما فعل ، والنقطة الوحيدة التى هو فيها واثق من ألا يضل هى طابع العدل وسيادته الاجتماعية . أما تلك النظريات فليست محللاً للمناقشة بل هى محل للعجاب ، وإذا أمكن فلتجعل موضعاً للتنفيذ بأحسن مما فعل أفلاطون ، وما فعلت الشعوب التى لم تعرف أن تنفذها .

ومن النافع أن نزيد على هذا أيضاً أن أخطئه الفيلسوف كأخطاء انفسوس الكبيرة تأتى من الغلو فى المبادئ . الفاضلة : انها لا تتولد الا من الافراط فى الخير .

فاذا كان يريد شيوع الأَطيان والأولاد والنساء فذلك لتقرير الوحدة المدنية على أرسخ ما يكون من القواعد ، وقد يظهر له أن اخاء المواطنين بعضهم لبعض مزيته عظيمة القدر الى حد أنه يريد ألا يجعل من المدينة الا عائلة بل فرداً عظيماً واحداً ان استطاعه ، فهو يهدم الطبيعة نفسها ويتنكر لها لأجل أن ينقذ الدولة . فاذا كان يريد اهدار الملكية فذلك على الخصوص فى حق المحاربين الذين لا يملكون شيئاً ملكية خاصة والذين بما أنهم ليس لهم خير الا حب الفضيلة والوطن حباً لا يشبعه شيء هم تابعون لسائر المواطنين تبعية تامة فلا يطفون على أولئك الذين يجب عليهم الدفاع عنهم .

انه يعلم كل ما تقدر الشجاعة التى تحمى المدينة على اذلاله ، انه يخاف الطغيان حتى من الرجال الذين يجمعون بين أنوار العلم والعقل ، وبين القوة التى تكفلها لهم الأسلحة : انه يريد اتقاء الاستبداد فى جمهورية فيها الحرية الحكيمة المنظمة هى وحدها التى فيها محل على الدوام .

وأخيراً اذا كان يريد أن يؤتى النساء تربية عسكرية ما كانت بطالات اسبيرة ليحتملنها ، واذا كان يريد ايتامهن تربية فلسفية يقل من الرجال من هو كفء لها ، فذلك بأنه يتخذ من طبع المرأة معنى غاية فى السمو . لقد كانت المرأة متحطة المقام فى زمان أفلاطون ، فلم يكن الحب منصرفاً اليها حتى فى رغبات الفيلسوف العفيفات الطاهرات ، ولأنه يريد أن يرفع

قدرها من هذا الانحطاط ، قد اتقاد الى النفلو فى أمرها الى ماوراء بكل تقدير وحينما يتيه هكذا أفلاطون فى هذه السيل فالغرض الذى يرمى اليه دون ان يصيه لايزال غرضا شريفا ، فانما يرمى الى وحدة الدولة أو الحرية المدنية أو كرامة النساء .

تلك هى على التقريب الحقائق الكبرى التى تخلد سياسة أفلاطون ، وتلك هى أيضا الضلالات التى تذهب بروايتها ، وانما علة تلك الحقائق وتلك الضلالات النمط العقلى . فان أفلاطون لم يكد يتجه الا الى العقل لكشف الاركان الثابتة للسلطان والمصور المتغيرة التى يقبلها النظام الاجتماعى .

هذا النمط قد حمل على أن يلاحظ أحداث انفس الانسانية قبل كل شيء ، فلما عرفها حق المعرفة فى الفرد استطاع أن ينقل الى الدولة القسامات الأساسية بصورة اتى أظهره عليها علم البسيكولوجيا . وحقا أنه لو كان قد تعمق فى التحليل وأتمه لأدرك فى طبع الانسان أسس الملكية والزواج كما قد أدرك فيه قواعد السلطان ، وكان قد جنب الحوض فى نظريات لا يمكن تأييدها قد رفضها انقلب الانسانى قبل أن ترفضها الجمعية .

غير أن هذه الأخطاء ، مهما كان خطرهما ، لاينفى أن تحملنا على الجور فى الحكم ، فقد أفرد أفلاطون بالنقد دون سواء ، ويولغ فى ذلك ، وان النقد على حصافته فى استكشاف اشراذى هو أظهر ما يكون قد أخطأ فى اغفال الخير الذى هو ليس أقل ظهورا وانذى متى ووزن بذلك الشرر حرج عليه .

غير أنه اذا كان النمط العقلى على الخصوص هو الذى يقود أفلاطون ، فانه لم يهمل ، كما يظن رأى انماى ، ذلك النمط الآخر الذى يتقاضى من التاريخ ومن تجربة الماضى نظريات ومعلومات أخرى . يعرف أفلاطون حق المعرفة حكومات زمانه وقد استخلص من كل منها بنظر ثاقب المبدأ الذى به تكون وبه تحفظ وبه تهلك . فان الصورة التى رسمها للاستبداد وافرطاته فى ايران لامة بقدر ملهى مضبوطة . وحينما انهارت هذه

الامبراطورية الفسيحة الأرجاء بعد نصف قرن في ثلاث وقائع فام بهستنا فاتح شاب ، دعش معاصرو الاسكندر لحصافة الفيلسوف الذى تكهن بذلك وأعلن سر ذلك الضعف وقد كان استثمار السهولة المعجية لذلك الفتح . ومن جهة أخرى فان الرسم الذى رسمه أفلاطون للديمقراطية الاثينية فى البيشة التى كان يعيش فيها قد كرره عشرين مرة بألوان صادقة وان كانت محزنة . انه قد وصف الديماغوجيين الاثنيين وصفا صادقا كان من شأنه أن أسخطهم عليه ولكنه بفضل هذا انصدق قد أظهر المصوالمستقبل على أغراض الديماغوجيين ووسائلهم فى جميع القرون ، وان أفلاطون ، الذى يبحث فى جمهوريته المثالية عن المساواة الحقة أى المساواة المتناسبة مع الفضيلة المدنية والحرية الحقة أى الحرية التى تقوم على العدل والعقل ، كان لا يقيم وزنا لهذه الحرية الصاخبة ولا لتلك المساواة الظالمة اللتين لا تنجلبان للدولة سوى النفوضى باباحة كل الافراطات الشعبية وبخفض جميع الكفايات السياسية الى مستوى واحد . لقد بصر بالهاوية التى يتردى فيها وطنه الذى « وهو مخمور بهذه الحرية وهذه المساواة اللتين كان يسقامها بأبدى سقاء السوء » كان لامحيص له عن التسقوط . ولقد يشعر المرء من بلاغة الفيلسوف المريرة أنه كان يقاسى آلام المواطن انذى قد توقع منذ زمان طويل ما سوف يحيق بوطنه من الأخطار يعلنها على الملأ بلا جدوى . كذلك يستطيع المرء أن يذكر بأى ضبط قد خط أفلاطون تاريخ « الاتحاد الدورى » وأى درس عظيم استخرجه منه . انما استثمار أفلاطون من الأحداث نظريته التى هى فى الحق عملية وان لم يعمل بها الا فيما ندر على السلطان المتبدل . أو بالأحرى هو قد عزز تلك النظرية بالأحداث وأقام بها الدليل على صدقها ، لانه انما قصد السيكلوجيا والعقل وحدهما لاستكشاف نظريته . غير أنه يعرض على نظر الرائيين بواسطة صنوف الفساد التى تردت فيها الحكومات الجائرة ، انها لانهلك الا بأنها قد جهلت قانون الاعتدال الذى قد أحسنت معرفته وأجادت استعماله حكومات أهدى من تلك سيلا .

ومن التاريخ مزوجا بالعقل استخرج أيضا أفلاطون هذه النظرية

الأخرى التى وان تكن أقل تعمقا من الأولى فهى أشهر منها ، تلك هى نظرية الحكومات الثلاث . فقد استطاع أن يجد بين تخالف الحلق الأسمى للناس وبين تخالف أنواع الحكومات المشابهات الأظهر ما يكون والأحق ما يكون . استطاع ان يعلن الفضائل والذائل التى ترتب سعادة الدولة أو شقاعها كما يكون الشأن فى الأفراد . لكن ليس بدراسة النفس بل على الأخص بدراسة حوادث التاريخ أنه استبسط هذا الترتيب العام للحكومات التى هى ، مع فروق متباينة ، ليست الا ثلاثة أنواع رئيسة : حكومة الفرد والأرستقراطية أو حكومة الأخيار والديمقراطية : دساتير منتظمة وثلاثة ما دام الرؤساء الذين يكون أمر الجماعة لا يفكرون الا فى الصالح العام ، ودساتير خاطئة جائزة متى كان الصالح العام يضحى به ولاء السلطان للمصالح الخاصة لفرد أو طبقة أو حتى للأكثرية . فالملوكية حين تنسى واجها الاجتماعى تنقلب طغيانا والأرستقراطية تصير أو ليغرشية والديمقراطية تسقط فى الديماغوجية . واذا لا تستلحق الا الحوادث لا يكون الا فى الواقع الا ست حكومات تقابل ثنتين ثنتين ثلاثها الحشيات أكثر شيوعا فى الاسانية مع الأسف من الثلاث الطيات . هذه النظرية التى هى تاريخية أكثر منها عقلية هى بتسمائها من عمل أفلاطون . ولم يزد أرسطوطاليس على أن كررها وأفاض عليها ضبطا أكثر من ذلك . بيديه دخلت فى العلم الذى تناولها وقررها . ولا تزال فيه الآن كما يشته مؤلف متسكبو القيم . لقد جودل أحيانا فى ضبط هذا الترتيب وقيل انه لم تكن حكومة قط خالصة على الإطلاق وانه فى الواقع لم تكن أبدا حكومة بدون اختلاط مهما كان عنف المبدأ الذى يحكمها وغلووه . الاعتراض حق . وليس أفلاطون الا آخر من يرفضه . غير أنه يلزم أن يضع العلم أسماء للأشياء التى يدرسها ، ينبغى أن يميزها ويسمبها على حسب ما هو أبرز من خصائصها . مثال ذلك هل يمكن أن ينكر ان الديمقراطية كانت السائدة على أتيانا وأن اسبرته جمهورية كما أن رومة كانت من بعد كذلك منذ طرد آل طروينيوس الى أن اغتصب السلطان أول القياصرة ؟ هذه النظرية التى تعين

للأشياء السبائية الاسم والحد الماسيين هي حقة ونافعة للعلم ، وبأفلاطون
يتصل نسبها .

إذا فنظرية أفلاطون تستند أيضا الى التاريخ ، وان يك التاريخ ليس
لها بآبث قاعدة ولا بأعمق ينبوع .

الى جانب ما لهذه السياسة من محامد شتى من صدق وحكمة ومن
بساطة وحقيقة وعظمة فان لها أيضا محمده أخرى ليست بأقل لآلاء من
شأنها أن تعطفنا إليها وان لم تك لنفجأنا . هذه المحمده العليا هي النزاهة ،
فان الانسان يشعر وهو يدرس أفلاطون بأن روحه مخلصه كلها للخير
وانها جمعت بين الطهارة والذكاء . يمكن أن يبه في نظرياته على أخطاء
وغموض ولكن الوعي المتخرج لا يفجؤه فيها شيء من سوء النية ولا احسان
مزيب . ذلك بأن أفلاطون أخلاقي قبل كل شيء ، فهو يعرف أن يلهم
الفضيلة لانه ملهم اياها . يعيش المرء معه في جو صاف لا تعيش فيه كل
الأرواح بلا شك وان كان ينبغي أن تعيش فيه . ان السياسة التي هي في
مجرى الشؤون تخفض الحق وتفسده في الغالب من أمرها بشتى المصالحات
التي تحسب نفسها في أمرها غاية في الحذق وما هي فيها الا ضميقة أو
مجرمة لم يقتصر أمرها على تشويه المبادئ في الأمور العملية . فان ضروب
مكرها المجرد من الشرف قد تتطرق أحيانا الى النظريات فتستدرج للباطل
أكابر العقول . ولقد يكون مكيفاللى وحده لهذا مثلا لكيلا نخوض في أمر
منافسه الملكي . ولكن حتى بدون التنزل الى هذا الحد فان نظريات ارسطو
ونظريات متسكيو مهما كان موضعها من الجمال ليس بها من الصفاء الكامل ما
بنظريات أفلاطون . ولا شك في أنه ليست عظمة الغفظة هي التي تموز
أحدهما أو الآخر ، لكن لأحدهما ولا الآخر ، لأسباب مختلفة ، يسر
الغور في دراسة الخير وفي معرفته بمقدار ما فعل أفلاطون . فكان نظريهما
أقل ثباتا وأقل نقاء وان كان موجهما الى الغرض بعينه . فانهما كليهما قد
استدرجا أحيانا الى الضلال اما بأن قصد كلاهما اشتغال باله على حوادث
ماضية واما مجازاة لأوهام أهل زمانه . أما أفلاطون وهو معتاد الا يسأل

الا العدل فلم يصنع البتة الا اليه . ولقد شاء مؤلف غرياس أن يجعل من السياسة مذهباً للأدب وللفضيلة . فلم يكن لحقوق المواطن مدافع أصدق ولا أبلغ منه . ولم يكن أبداً للظلم والظلم في المدينة خصم ألد ولا أحصاف منه ، وإذا كانت الرذيلة يمكن أن تنفي من الدولة ومن قلب الانسان فلن يكون ذلك أبداً باسم المبادئ والاحساسات التي اغتذت بها تلك الروح العجيبة والتي لم يكن بينها وبين الحكمة والفضيلة حجاب مستور ^(١) .

لكي نمضي من أفلاطون الى تلميذه يجب أن ننزل . فان أرسطو مهنا كان عظيماً فمفاهيم ما بينه وبين أستاذه . ليس ذلك بأنه قد تنكر للدروس النبيلة التي تلقاها في الأكاديمية فان الروح السقراطية والأفلاطونية مازالت تسرى فيه فهو يعرف ما هي الأواصر الضيقة غير القابلة للفساد التي تربط السياسة بعلم الأخلاق ، وإذا كن يدرس النظام الاجتماعي بعد أن درس الفضيلة والسعادة فذلك ليم ، كما قال هو نفسه « فلسفة الأشياء الإنسانية » لكنه كثيراً ما يعزب نظره عن المبادئ ليتجه الى الحوادث . لقد كان أفلاطون قد أسلم قياده الى العقل قبل كل شيء ليفهم الدولة وليقدرها قدرها . فكان يسأل العقل عن القوانين الأساسية للسلطان كما كان يسأله عن أركان السعادة الحققة سواء بسواء . أما أرسطو فانه ، دون أن يهمل العقل ، يسأله مع ذلك على نحو أقل يقظة وأقل اطمئناناً له ، بل هو بكل الأمر أكثر من ذلك الى التاريخ . فمن مشاهدة الحوادث الخارجية والظواهر الاجتماعية يستعير نظرياته كلها تقريباً . حتى ان المشاهدة وحدها هي التي ينبغي أن تهدي الفلسفة المستبصرة . غير أن الحوادث على نوعين . ففس الانسان تحوى منها ما هي حقيقة كالتى فى دنيا الخارج ، وإذا كانت الأحداث البيكولوجية يجب أن تحتل مكاناً كبيراً فذلك على الخصوص فى علم السياسة حيث لاموضوع لها الا الإنسانية . لقد استخرج أفلاطون أنفع تعاليمه من البيكولوجيا مطبقة على السياسة وعرف كيف يمضى مطمئناً من الوعى الملحوظ على المسرح الضيق للفرد الى الوعى

(١) نقرط شيترون فى كتابه « الجمهورية » ج ٢ ب ٣٠ « تقريباً محكما جمهورية أفلاطون » الذى قصد لا الى أن يرسم نموذجاً لدولة يمكن وجودها ، بل الى أن يقرر بها طريقة حسنة للمبادئ السياسية الحققة .

المحفوظ على المسرح الأوسع للمدينة . لم يحتد أرسطو هذا المثل على ما به من خصب . بل سواء أنظر الى الحقائق التي أقام عليها البرهان أستاذاه باعتبارها مسلمة أم انقاد الى مذهب مخالف فانه لم يعترف دائما بعظم تلك الحقائق ، بل آثر مشهد المجتمع على مشهد الوعي ، وظن في غالب الأحيان أن ما قد كان ، هو بالضبط ما يجب أن يكون . وجملة القول أنه اذا كان أفلاطون على الأخص عقليا فان أرسطو قد كان على الأخص تاريخيا . لكن لما أن المارقة من هذا الطراز ليسوا من التعصب على شيء لم يغفل التلميذ العقل تماما كما أن الأستاذ لم يهمل التاريخ تماما .

من ثم كانت أفضل أرسطو ، وتبعاً لذلك كانت أخطاؤه أيضاً . ولو أن الأولى تغمر الأخرى فتكتبها .

فبدى يرجع الى أرسطو المجد في أنه قد صنع السياسة كما صنع أجزاء الفلسفة الأخرى فأسبغ عليها صورة علمية . فان المبادئ بل أكبر النظريات والأحداث الاجتماعية كانت عند أفلاطون من قبل ، ولكن كانت في تلك المحاورات العجيبة ، كما يكون في المحادثات حتى في محادثات الرجل الأقوى امتيازاً ، على حال اختلاط وتشويش ظاهري على الأقل ، فجاء أرسطو فرتبها كلها وان لم يك يسلم بها كلها . فعند أفلاطون المذهب العميق التسلسل يستر وراء استطرادات تقطع مجراه كثيراً جبدا فيما يظهر ، فلا تبين الرابطة الخفية التي تجمع أجزاءه الا لتأعين البصيرة النقاد ، وهذا هو ضرر الحوار . أما عند أرسطو فالأمر على ضد ذلك ، ترتيب المجموع واقع على أدق ما يكون المنهاج . وقد تكون أحيانا بعض التفاصيل ليست في موضعها ، وقد تكون بعض الايضاحات ليس لها ما يبررها دائما ، وأخرى أوجز مما ينبغي . غير أن الاطوار العام على غاية ما يكون من النظام ، وذلك ما احتفظ به العلم منذ أكثر من ألفي سنة ولو أن العلم لم يحسن القيام به . وحيث أن أرسطو قد أسس العلم السياسي بالمعنى الخاص على صورته الحققة كما أسس علم المنطق وعلم ما بعد الطبيعة وعلم الأخلاق وعلم التاريخ الطبيعي وعلم الطبيعة ، وعلى مستوى أقل رفعة من ذاك علم

الخطابة وعلم الشعر وعلم المتيورولوجيا (الظواهر الجوية) وعلم الفراسة وكثيرا غيرها . فيمكن أن يقال أن أرسطو هو منظم العلم في الزمن القديم كما أنه كان بعد ذلك مربى القرون الوسطى ، وإذا كان يدين بكثير الى من تقدموه في معظم أعماله فإنه هو وحده الذي عرف أن يشيد آثارا تعليمية منتظمة .

انه يدرس الدول كما قد درس الكائنات الأخرى ، واتبع في السياسة نمطه العادى كما يسارع الى التصريح به منذ السطور الأولى من مؤلفه ، وهذا النمط انما هو التحليل . هو لا يرى كأفلاطون أنه يستطيع بوجه ما أن يخلق دولة ويؤتيها صورتها على ضوء عقله ومنى قلبه ، بل هو يقبلها كما هي حسنة التأليف أو قبيحة ، ويبحث في ماهى عناصرها البسيطة الالاقابلة للتحليل ، ويضع نظرية هذه العناصر الأصلية على حسب الأحداث الجلية المضبوطة التى تقدمها له المشاهدة . ثم هو ، دون أن يدعى أنه يؤلف بينها على مقتضى عقل سام ، يقنع بأن يوضح كيف تتألف فى أغلب شأنها ، واذ يتنفع بالتحقيق الواسع الذى اغترفه من « مجموعة الدساتير » التى جمعها والتى لا تشمل أقل من مائة وخمسين دستورا يصنف الدول ويميزها على حسب ما بها من الفروق الأدنى ما يكون . لكنه فى هذا الترتيب نفسه لا يمسك بالدساتير السياسية القائمة عادة . وأخيرا يتوج مؤلفه بنظرية التغيرات السياسية التى تهدم المجتمعات أو تصلحها . ولما أن لهذه التغيرات أسبابا مختلفة جد الاختلاف فيما لاختلافات الدول ذاتها فهو يقرر ، ويبدع التاريخ دائما ، ما هي تلك الأسباب الموفورة التى كثر ما تكون مستترة أو ضعيفة ، مستخدما كل حصافته وتجربته الناضجة فى تعيين الوسائل لاقضاء تلك الشرور الكثيرة .

وإذا اذكر بعض الظروف الرئيسة لحياة أرسطو وجد بصرف النظر عن عبقريته الخاصة أن هذه الظروف قد عاونت معاونة قوية فى ايتاء سياسته ذلك التوجيه التاريخى المحض . فقد كان أرسطو ابن طيب « امتلس الثانى » ملك مقدونيا . نشأ فى مبة طفولته فى مبة ذلك الملك ، ومن ثم بدأت تلك

العلاقات التي جعلته بادیء الأمر رفيق فيلبس في اللعب ثم صديقا له ثم مريّا لابنه . ثم بعد ذلك عاش أرسطو ملازما لهرميلاس طاغية أطرنة في آسية الصغرى ، فلما دعاه فيلبس لاتمام تربية الاسكندر وجد نفسه وهو في سن اثنى عشرة والأربعين طوال سبع سنين أو ثمان متوالية في مركز الأحداث الكبرى لزمانه مطلعا على اسرارها : كحرب فيلبس لاغريقسا وتبوؤ تلميذه العرش وتعبئة الحملة التي دمرت امبراطورية الفرس . اذا فقد قضى أرسطو جزءا عظيما من حياته في معيات الملوك واستطاع أن يرى عن كثب معاطاة الشؤون . والظاهر أنه لم يبق غربا عنها ، فقد قيل أن الاثينيين كلفوه القيام بسفارة لدى رفيق صباه وأنه سن قوانين لوطنه اسطاغير . وعلى هذا فقد كاد يكون على الدوام مع بقائه فيلسوفا شخصية سياسية . كذلك كان أفلاطون أحيانا وكان قد أوحى الى بعض الشعوب خيرا ما يكون من المشروعات رفضها دينيس ولم يقدر على تنفيذها ديون . ولكن الاتصال بتلك الشؤون كان قليل الاثر في أفلاطون بيد أنه كان ذا أثر كبير في أرسطو الذي لم يستطع ، وقد غلا في تقدير أهمية الحوادث كما هو شأن معظم رجال الدولة ، أن يسمو الى أصلها وقنع بأن رسم الصورة الصادقة عوضا عن الحكم عليها باسم مبادئ العدل والعقل .

وقد كان اهتمام أرسطو بهذا النحو حادا الى غاية أنه في علم السياسة كما في سائر الفلسفة قد اتخذ من دراسة التاريخ قانونا صريحا ورفعهما بوصاياه وبفعله حتى جعلها منهاجا . وقد خص الكتب الثاني من السياسة كله بالامتحان النقدي للنظريات السالفة ولاشهر الدساتير . يسأل أرسطو أسلافه ، لايقتدhem ، كما زعم النقاد ولا لكي يظهر لألاء ذهنه على حسابهم كما يبرىء نفسه من ذلك ، بل ليجمع مايمكن أن تشمله هذه النظريات وتلك الدساتير من طيب قابل للتطبيق مجابا لما فيها من خبيث . كذلك كان الشأن في مؤلف «مبادئ الطبيعة» فان غرض الكتاب الأول منه يشبه هذا الغرض . وكذلك الكتاب الأول من « كتاب النفس » مملوء بأبحاث ومنافسات من هذا القبيل . كذلك في بعض مؤلفاته الأخرى يكرر أبحاثا

بها هذا الشبه . من أجل ذلك سمى أرسطو بحق أول مؤرخ للفلسفة ،
وقى أيامنا هذه اذ تعكف الفلسفة على دراسة التاريخ لم تزد على محاكاته
متبعة قواعده الجلية بتخرج أكثر من تخرجه .

بين يدي أرسطو ، على حذفهما ، قد أدى النمط التاريخي ، كما هو
منتظر ، الى بعض نتائج غير محموده . فعندما يقصر المرء على دراسة
الحوادث ينقاد في الغالب الى تقييدها ، وعلى هذا المنزلق الذي يقارب الا
يقاوم انزلق أرسطو حين عالج الرق . انه لم يدافع عنه دفاعا أعمى ، كما
قد كرر ذلك أكثر من مرة ، بل الأمر على الضد ، فان الرق ، كما كان
مقررا في زمانه مؤسسا على العنف ونتيجة للحرب ، ليس في نظره قابلا
للتبرير . فهو يشترط فوق ذلك أن من الارقاء من هم أهل للحرية التي
خلقتهم لها الطبيعة وأن كثيرا من الرجال الأحرار يستأهلون الرق الذي
وقتهم المصادفة وحدها اياه . ولكنه اذا لم يكن يدافع عن الرق بما يلائمه
من عدم النظام والظلمات الصارخات التي تلوثه فهو يحاول أن يفسره
نظريا ، وهذا التفسير يكاد يكون تقييضا . فهو اذ ينلو في تقدير الفروق
التي بينها أفلاطون في الطبائع المختلفة للناس والتي هي حقيقة ، لم يقرر
فقط ، كما فعل أستاذه ، أن البعض قد جعل للسلطان السياسي والآخريين
للطاعة . بل ذهب الى أن قرر أن البعض قد جعل بالطبع للحرية والآخريين
للق . فالعبد هو هذا الذي لا ينبغي أن يملك نفسه لأنه لا يستطيع أن يقاد
بنفسه ولا يستطيع أن يخدم المجتمع الا كما تكون الدواب القوية التي
يشركها الانسان في أعماله ، فهو كمثلهما آلة حية ، وما دامت المدينة والعائلة
لا تستغني عن آلات لاصارف لهما عنها فالرق شرعى والرق طبعي ككسب
الأموال الضرورية للمعيشة سواء بسواء . و اذا كان صيد الحيوانات
الموحشة مباحا فهذا الصيد الآخر الذي يسمى الحرب يجب أن يكون
مباحا على سواء ضد هؤلاء الناس الذين ، وقد خلقوا لطبعوا ، يرفضون أن
يطيعوا . تلك هي نظرية الرق في كل ما لها من غور وفي كل ما بها من
بطلان . شيء لا يقبل التصديق حقا . الفيلسوف نفسه الذي يخط هذه

النظرية البشعة يمثل هذا الدم البارد لا يتردد في أن يسند الى السيد فضائل كما يسندها الى الرجال الأحرار . فهو يرى جليا أنه يهدم بهذا التسامح الأدبي الفرق الأصلي السذى يفرق بين الأولين والآخرين ويرد الاستبداد والخضوع . لكنه وقد جذبته بداهة الحوادث يصرح بأن من السخف أن يؤمى على السيد كل فضيلة كالحكمة والعدالة والاعتدال لأنهم « أناس وان لهم نصيبهم من العقل » انهم أناس ، ذلك هو السبب الأكبر والأغلب الذى ينبى أن يناقض به الرق . ولا فائدة فى ابراز سبب آخر ، انه انتهاك لحرمة الانسانية أن يوقع المرء مثيله فى الرق ، بل هو كفران بنعمة الله الذى خلق الانسان على شيم لايجوز مطلقا انكارها ولا محوها . وان أرسطو الذى لا يخشى أن يناقض نفسه ليزعم أيضا أن العبد هو على الاطلاق مجرد من الارادة كما لو أن الانسان محروم الارادة يظل مع ذلك انسانا ! مفهوم أن الرق على ما فيه من شناعة موجود فى الواقع وأنه لايزال موجودا فى أيامنا مع أن الطبع الانسانى اليوم قد أجيدت معرفته وصار أشد احتراما عند الشعوب المتقدمة . ومفهوم أن الضرورات الاجتماعية التى يذكرها الفيلسوف ، دون أن يتعمقها مع ذلك ، استطاعت أن تجعل الرق قانونا للأمم العتيقة التى قبلته كلها حتى من غير استثناء الشعب الذى كان يقول انه شعب الله . ولكن الذى يفرحنا دهشا هو أن فلاسفة كانوا حللوا بالضبط أيضا خواص الطبع الانسانى لم يشعروا أكثر من سواهم بكرامته ولم يحتجوا بقوة عقيرتهم كلها على هذه العادة الشنعاء التى تهدره . ان أفلاطون الذى سبر أكثر من غيره خفايا النفس وكان يجب عليه أن يكون هو أول من يطلب به بأعلى صوته لم يدخل على الأقل الرق فى جمهوريته المثالية فقد جعل فيها الزراعة والصناع القائمين بالأعمال الفليضة مواطنين ولم تكن مصادفة المولد فى حقهم سببا لاستثناءهم ، واذا كان الله قد جأهم ملكات ناذرة فان الوظائف العليا للدولة تنتظرهم وتطلبهم . لم ينقص أفلاطون الا أنه لم يعمم هذه النظريات الشريفة وأن بين أن تطبيقها ممكن فى الدول القائمة فى زمانه . لم يفعل من ذلك شيئا . ولكن هذا هو خطؤه . لكنه بالأقل قد حول أنظاره الحزينة الى الاستعباد كما كان جاريا فى كل

مكان . أما أرسطو فعلى ضد ذلك قد ثبت فيه أنظاره ، لأبيرره ، على حقيقة
البنيضة بلا شك بل ليحاول أن يؤتيه نظريا قاعدة ثابتة ويؤتيه بهذا نفسه
شيئا من العذر . فإن كلمة واحدة تفسر خطأ موجبا للأسف : الرق قد
كان أمرا واقعا . وأرسطو المؤمن بنمطه يحلله ولكنه لا يهاجمه .

لكن اذا كان النمط التاريخي قاد أرسطو الى أمثل هذا الزيف فإنه
فى أكثر الأحيان يقوده الى الحق عندما تكون الحوادث التى يشتملها شرعية
مطابقة للعقل . وعلى هذا فلكى يجيد فهم الدولة يدرس أولا المجتمع ليست
الدولة الا صورته . ويعلن أن المجتمع عمل الطبع وأن الانسان موجود
اجتماعى الى أعلى غاية . وهذا الذى يفرد ولا يجتمع بأمثاله هو أكثر أو
أقل من انسان . انه بمعزل عن الانسانية « انه بهيمة او اله » . فحينئذ كان
انشاء جمعية منظمة بقوانين خدمة جلى للنوع الانسانى . ان نظرية أرسطو
هذه حقة بمقدار ما هى بسيطة . فما هى الا عبارة عن هذا الواقع الأكبر
الذى يرينا الناس جماعة فى كل مكان . لان المجتمع ، كما يقول أرسطو ،
هو غاية الانسان وكماله ، فالانسان يبقى ناقصا أبتر اذا لم يكن ليصل
بأمثاله ويتلقى عنهم خروب الاحساسات الأدبية التى هى حياته الحقة .
حينما يتذكر أن كثيرا من الفلاسفة ابتداء من هيز وروسو قد أنكروا هذه
الحقائق الكبرى وشوهوا الانسان بأن جعلوه غير اجتماعى ومستوحش
يرى أن آراء أرسطو هذه لها من الأهمية أكثر مما تستحقه بساطتها فى
ظاهر الأمر . ولم تصمم روسو من أن يتخذ أنوار قرن مستير فى حين
أن غياب مدنية أقل تقدما بكثير لم تكن لتضل الفيلسوف القديم ، فيجب
الاعتراف بفضل هذا الذى هو أول من بين الحوادث على طباعها الحق .

يشاكل المشاهدات السابقة مشاهدات أخرى قادت أرسطو الى
استكشاف عظيم ، وان كان مع ذلك لم يستخرج نتائج الأصل الذى يشمله
ذلك الاستكشاف . وبقي على رغم مجهوداته غيبا ومجهولا . ومهمنا
الاستكشاف هو الاقتصاد السياسى . فنن المجتمع لا يتألف فقط من أشخاص
بل هو أيضا من أشياء بدونها لابقاء للأشخاص . فافا أمكن حينئذ

بواسطة دراسة طبيعة الأشخاص وملابسهم ، تأسيس علم ليس شيئا آخر
 إلا علم السياسة وجب أيضا تأسيس علم آخر للأشياء نافع دلاخر وليس
 أقل وأهمية منه . كيف تنتج الأشياء ؟ وكيف تتوزع في المجتمع ؟ ما هي
 قيمة الأشياء ؟ ماذا تضيف المفاوضة الى هذه القيمة ؟ ثم بعد المفاوضة
 التجارة ؟ أى مركز يحطه النقد ؟ وما هي الثروة ؟ تلك هي المسائل الرئيسة
 التي يجب ان يتعمقها هذا العلم في جزئه النظري ، بصرف النظر عن اللام
 على تلك المسائل الأخرى التي هي عملية بحتة ، ومثال ذلك مسألة
 الاحتكاكات التي يجب ان يبحثها على السواء . هذا العلم الجديد انذى
 يفرد أرسطو عن سائر العلوم الأخرى وعن الاقتصاد العائلي الذى هو
 له جبار لصيق ، يسميه أرسطو اسما خاصا قد احتفظ به أحيانا : الكريما
 تستيكا ، أى علم الثروات .

فإذا غير هذا الاسم كان هو الاقتصاد السياسي يحفه موكب الظواهر
 التي يجب أن يفسرها بل ينظمها اذا استطاع . فديكون من الغلو القول بأن
 أرسطو قد أسس الاقتصاد السياسي . فان القرن الثامن عشر من حقه أن
 يستأهل هذا الشرف ليضيفه على الخصوص الى آدم سميث ، ولم يكن هذا
 الايقوسى الشهير ليستعير شيئا من سلفه القديم بل ربما لم يكن قد قرأه .
 لكنه يمكن التأكيد بلا مبالغة أن الاقتصاد السياسي بحدوده الحقيقية ، ان لم
 يكن بكل تفاصيله ، قد كان من عمل أرسطو ، هداه اليه نمطه التاريخي .
 فاغفال ما يتعلق بالأشياء هو حذف لنصف الحدث الاجتماعي العظيم ، وان
 ذلك الفيلسوف لأشد اتباها من أن يرتكب مثل هذا الاغفال . غير أنه لم
 يزد على أن بين الكريما تستيكا ولم يخصص لها الا بابين من مؤلف يعالج
 فيه بالتوسع شتى النظريات الأخرى . والآن كيف أن نظرية صريحة
 وهامة الى هذا القدر تكاد تكون قد مرت دون أن يحس بها ؟ كيف أن
 الأحداث ذوات الخطر التي لفتت تلك النظرية اليها أنظار الساسة منذ
 أرسطو الى القرن التاسع عشر لم تكن لتدرس من جديد درسا مذهبيا ؟
 وحينما جاء العلم ينهض بعد نسيان طويل كيف لم يحيى أحسد ذكرى
 الفيلسوف الذى هو أول من شرع يفتح بابها ؟ تلك أسئلة يمكن أن تحل

بالجزء أذ يفكر فى ذات صبغة العلم الذى لا يستهوى الأ قليلا من القول،
واذ يذكر أن سياسة أرسطو قليلا ما كانت معروفة فى العصر القديم وفى
المصور الوسطى ، وعلى الخصوص أذ يلاحظ أن الظواهر التى يدرسها
الاقتصاد السياسى أيا كان شمولها لاتراعى الا لأعين بصيرة . ومهما يكن
من شئ فان الكريما تستيكلا لأرسطو قد تقدمت الاقتصاد السياسى لكزنى
ولآدم سميث وترغوت باتين وعشرين قرنا . ربما يظهر أن اسناد هذا
العلم الى أرسطو قد جاء بعد فوات وقته ، أفليس هو منصفنا على الأقل ؟

مزىة أخرى تدعو الى نمط أرسطو . ان افضل يرجع اليه فى أن
احتفظ لنا بتفاصيل شائقة وحيدة فى بابها هو وحده الذى نقلها لنا عن دول
العصر اقديم . لاشك فى أنه لاشئ يعوض خسارة مجموعة الدساتير .
ولكن بدون مساعدة التاريخ التى استخدمها كنا لانزال أقل علما مما نحن
بالنظام السياسى لكثير من الشعوب الشهيرة . فمثلا من ذا الذى جعلنا نعرف
حكومة قرطاجنة خير المعرفة ؟ شئ غريب ! انا ندين لمؤلف اغريقى سابق
على اسقيفون بأكثر من مائة وخمسين سنة بالمعلومات المضبوطة التسامة عن
منافسة رومة . لقد محا المؤرخون الرومان كل انذكريات تقريبا كما
استأصل انفايحون آثار المدينة الحرة . ان مؤدب الاسكندر هو الذى يحفظ
سجلات مدينة افريقية كما كان يكون قد احتفظ لنا بسجلات كثير من الأمم
للتوحشة التى قد غاب من التاريخ حتى اسمها لو سمح له الزمان .

وأخيرا انما النمط التاريخى هو الذى يؤتى الفيلسوف قاعدة مؤلفه
اذ لايمكن أن يقال قاعدة مذهبه . فانه من ملاحظة الظواهر الماضية ومن
أفلاطون قد تلقى نظرية الحكومات الثلاث التى رد اليها الأخرى جميعا .
فقد بسط أفلاطون هذا الرأى المحكم لكنه كان يبنى باستخراجه من تحليل
النفس الانسانية أكثر من عنايته فى ذلك بالأحداث الاجتماعية ، وعلى رغم
النصيح الصريحة الواردة فى « السياسى » فانه يمكن الاعتقاد بأن تلميذ
سقراط قد اغترف من البسيكولوجيا أكثر مما اغترف من التاريخ . أما
أرسطو فانه من أول كلمة يفى كل لبس . لا يوجد الا ثلاث حكومات ممكنة

لأن السلطان لا يمكن بطبيعة الأشياء ذاتها أن يكون الا في يد فرد أو عدة أو في أيدي الجميع . قاعدة عميقة بينة وان يكن قد تنكر لها فيما بعد وأن متسكيو قد اتخذ فيها . يسلم أرسطو بصنوف الزينغ الثلاثة التي نبه اليها أفلاطون ويؤتيها أسماء لازالت محتفظة بها الى الآن . العتيان زينغ للملوكية والأوليغرشية زينغ للأرستقراطية والديماغوجية زينغ للديمقراطية . وهو كفلاطون أيضا يجعل لفساد الحكومات الثلاث سببا أوحده وهو الاستبدال غير النشروعى لمنفعة خاصة بالمنفعة العامة . والى هنا لم يزد التلميذ على أن اتبع أستاذه ونقل عنه . لكن هاك الايضاح المنير انذى يسبغه على تلك النظرية الأساسية : انه يبين كيف تنطبق على التاريخ فيسائل تاريخ الشعوب عن الأنواع المختلفة التي تعرض لكل واحدة من هذه الحكومات فى الواقع . فان فروق الملوكية متعددة جدا من الملوكية المطلقة والوراثية الى الملوكية الانتخابية والمؤقتة التي كانت الشعوب الاغريقية تستخدمها فى عهود كثيرة قبل أن يكون لرومة حكامها من كل فصل وكل دكتاتور . وفروق الحكومات الأخرى ليست أقل تنافرا . يمددها أرسطو بالضبط . وعند كل تغاير جديد يسجله يذكر مع غاية التحرج بأشعب انذى اتخذ منه ويزيد به على ثروة العلم .

لكن هنا يتخلل عنه لحظة نمطه التاريخى . فبعد الملوكية كان ينبغى أن يدرس الأرستقراطية . غير أن الأرستقراطية بالمعنى الخاص نادرة الوجود بل لم توجد أبدا فى المجتمعات الانسانية . فعوضا عن أن يؤتى السلطان الأحقسين يؤتى الأقوين أو الأغنيين فى العادة . وتكاد لا توجد الأرستقراطية ، كما تحدها النظرية ، الا فى الحدود التي يضعها العلم أو فى خيال الفلاسفة . واذا فأرسطو مضطر الى أن يلقي بنفسه فى المثالى تبعاً لأفلاطون ويحاول هو أيضا أن يرسم صورة لدولة فاضلة ويخصص لهذه المحاولة لأقل من كتابين كاملين ، ولا يخفى مافى ذلك من تعسف من ذى عبقرية مثله . ويقارب ألا يكون ثم حاجة الى القول بأن أرسطو فى أجواء رفيعة كهذه لا يخلق عالما ولا على ثقة مثل ما يفعل أفلاطون ، فان الصورة التي رسمها من مدينته الفاضلة ناقصة عن جمهورية أفلاطون التي

طالما عيت • لا مشاحة في أن بها قسّات عجيبات وتعاليم كثيرة وعملية لكل أجزاء السياسة وعلى الخصوص للتربية . غير أن هذه المدينة التي أسسها أرسطو لم تنل قسطا من الحياة . ليس ذلك لانه اقترح فيها أياما مما لا يقبل التطبيق ، بل على الضد من ذلك قد غنى بأن يجمع من الأحداث الواقعية ما بدا له انه الأفضل • وحين يتحدث عن أراضي الدولة وامتدادها وموقع المدينة والصفات الطبيعية لسكانها والعناصر الضرورية للمجتمع السياسي والحقوق الأساسية للمواطنين يشعر المرء بأنه يستمد تقريراته من الواقع ويلتزم في ذلك الحدود الحكيمة . غير أن هذه النقط المجمعّة بنّاية والتي كل منها على حدة لاشبهة في أنه نفيس لا تؤلف كلا منظما تنظيما مذهيا بعيد الغور مثل مدينة أفلاطون . ليس في عمل أرسطو شيء مما لا يستسيغه الذوق ، ولكنه خلو من الجمال ، خلو من المنفعة تقريبا • كان خيرا له من خطر العار أن يضل في سبل أستاذه الحصبة . فان هذه الجمهورية المثالية بالنصف والواقعية بالنصف هي شاحبة بل ميتة الى حد أنها تكاد تكون غير معروفة . فالكلام عنها يوشك أن يكون استكشافا لها أول مرة ، ولم تك القرون اللاحقة ظالمة اذ خلدت جمهورية أفلاطون وتركت الأخرى في زوايا النسيان .

غير أنه اذا كانت عبقرية أرسطو قد ضعفت بعض لحظات فانها تستعيد كل قوتها وكل مزايها حينما تنزل من العقليات المجردة الى التاريخ ، ولا تقصد الا قصد تعميم الأحداث . ليس من رجل دولة ، مهما كانت لباقته، الا وجب عليه أن يتفحص بدراساته للأوليغارشيات والديمقراطيات والجمهوريات وتنظيم السلطان في كل من هذه الحكومات وعلى الخصوص دراسته الثورات ، وهو موضوع عاجله بضرب من الامتناع وبجحاح لا مثيل له . وان أفلاطون في هذه النقطة الأخيرة دونه الى ما لا نهاية في الامور العملية ، وفي هذه المسألة التي كلها تجربة ينخدع سقراط عن نفسه تماما اذ يبحث في حلها بواسطة البسيكولوجيا كما يسه عليه بحق أرسطو وليس ان نظرية الثورات هي خاتمة سياسة أرسطو كما بين هو ذلك ولا يمكن في الواقع أن يتصور لها موضع آخر ، فان علم السياسة يبدأ بدراسة المجتمع

والدولة ثم يجتاز بعد ذلك كل الاشكال التي تكسوها الدولة، وأخريحوثه
انما هو البحث عن الاسباب التي تودى بها والوسائل التي تحفظها . وهنا
أرسطو ليس أعلى من أفلاطون فحسب بل هو أعلى من كل من خلفه الى
هذا اليوم ، فهو على الاطلاق غير منافس . لاشك في أن مجموعة الدساتير
كانت هيات له مواد غنية ، وهاتجن أولاء لانزال نرى هذا في المؤلف الذي
ليس الا وجيزها فأى مقدار كان فيضها ؟ لكن هاهنا عمل العبقري ، انما
هو أن يجمع في نظرية مذهية كل هذه الاحداث التي هي حقا متشابهة فيما
بينها ، ولكن التاريخ قدمها مبشرة لارابطة بينها . رتب أرسطو ، واحدا
واحدا ، كل أسباب الثورات وحدد عددها مقتصرا على العموميات أوسعها
وأضبطها مما . ثم اذ عدد هذه الاسباب يبين كيف يعمل كل واحد منها
على حسب المبادئ المختلفة للحكومات . وكما أنه كان يعتبر الثورات في
مجموعها فهو يدرسها بتفاصيلها الدقيقة مبرزا دائما سندا لنظرياته حجة
الاحداث التاريخية . فكان نظر الفيلسوف نفاذا وحكيما الى حد أنه في
زماننا هذا بعد اضافة ألفى سنة من التجربة وبعد هذه المفايرة الانتهائية
للاحداث الجديدة التي زادت سنو انتجارب على تاريخ المجتمعات الانسانية
يصعب أن يقال أكثر مما قال أرسطو في هذا الموضوع . ليست واحدة
من الظواهر السياسية التي جاءت بعده لاندخل في الاطارات التي رسمها
من قبل . فليس علينا أن نعصر كثيرا نظرياته لنستخرج منها ما هو كالتنبؤات
المصومة . لاشك في أنه يمكن أن تتلقى دروس نافعة جدا في دراسة
الثورات الحديثة وعلى الخصوص تلك الثورة الكبرى التي قد جددت المجتمع
الفرنسي في آخر القرن الثامن عشر . غير أن التعاليم التي استخرجها
الفيلسوف من الثورات القديمة لانزال حقة وحتى الان هو الوحيد الذي
جمعتها حكمته . على أن نظرية الثورات لانزال دائما موضوعا واسماوشاقتا
جدا ربما يستهوى يوما ما عبقري أرسطو ثان . وفي انتظار ذلك اليوم فالى
مدرسته يجب أن يذهب ليتعلم فيها . فعلى رغم الجهود الفكرية لاعمال
تفصيلية شهرت مؤلفها لانزال المدرسة المسائية هي الوحيدة التي يمكن أن

يلدرس فيها أى امرىء شاء أن يقف بنظرة عامة على أسباب الثورات وعلاجاتها .

نظرية أخرى بالغة غاية من الاهمية هى أيضا كلها لفيلسوف اسطاغيرا هى نظرية السلطات الثلاث . يميز أرسطو فى السلطان العام ثلاثة ضروب على حسبها يعمل : سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية . يشرح كل واحدة منها على افراد لكى يبين كم هو ضرورى لحسن النظام أن تكون هذه السلطات متميزة بعضها عن بعض فلا توضع أبدا فى يد واحدة بعينها . وعلى رأيه فلا مسألة واحدة يشتغل بها انشراح ، اذا كان حكيما ، أهم من العناية بهذه المسألة . ومتى أجيد تقسيم هذه السلطات أجيد نظام الدولة كلها . وتمتاز الدول على الخصوص بعضها عن بعض بالاعتدال المتغاير لهذه العناصر الثلاثة . وعند أرسطو لاجسدال فى أن السلطة التشريعية تركز فى الجمعية العمومية للمواطنين الذين هم ، فى كل مدائن اغريقا الصغيرات ، كان يمكن أن يجتمعوا بغاية السهولة . وهو يعدد اختصاصات الجمعية العمومية ومن أعظمها خطرا بصد سن القوانين وانتخاب الحكام مراجعة حسابات الدولة . يفهم المرء بلا عناء أن الاختصاصات تختلف بما لاختلاف أنواع الحكومات ، فالجمعية العمومية ذاتها ربما تألف على طرائق مختلفة بما لعدد الذين يؤلفونها والمقدار المتغير من النصاب الذى يخول دخولها . . الخ فى الديموقراطيات وفى الاوليفرشيات بل فى الارستقراطيات والجمهوريات . كذلك قد تثار مسائل لأقل عددا ولا أقل أهمية فى أمر السلطة التنفيذية . ماهى الوظائف العامة الرئيسة ؟ وكم يجب أن تكون مدتها ؟ والى من يوكل أمرها ؟ وكيف يعينون فيها ؟ وأى الوظائف يمكن الجمع بينها من غير خطر بل بفائدة ؟ زد على هذا هل جميع الوظائف تناسب جميع الحكومات ؟ أليس بعض الوظائف خاصا بالشكل السياسى الفلانى ومضادا للشكل الفلانى الآخر ؟ وأخيرا بصد تنظيم الجمعية العمومية والوظائف يتكلم أرسطو على تنظيم المحاكم ويقف عند ثلاث نقط خاصة : موظفيها وقضاؤها وطريقة ترتيبها سواء بالانتخاب أو بالقرعة . وتكاد لا تكون حاجة للتنبيه على أن كل هذه النظريات تستوقف الأبحار

لأن قيمة السلطات لا تزال غندنا وفي سائر الحكومات النيابية مسألة رئيسية . كل الدساتير الحرة تفصل بعضها عن بعض كما يفعل الفيلسوف وأيا كانت فروق الزمان والظروف السياسية فهنا لا يزال أرسطو اماما يؤتم به لا للفضول العلمي فحسب بل للاستفادة أيضا .

تحت هذه النظريات الكبرى التي تسبغ على مؤلفه ما شئت من قيمة نظريات كثيرة أخرى يحسن ألا يفصل امرها وان تلك أقل في باب الجوهرية ، بعضها يبنى أن يكون لها غندنا أثر خاص . يعرضها أرسطو نارة لمناسبة آراء أسلاف له يتقدمها وتارة لمناسبة آرائه اشخصية . مثال ذلك تنفيذ الشيوعية الذي عنى به عند دراسة مذهب أفلاطون . واذ يتكلم على مؤلف فليس الحفقيدونى يتفحص تلك المسألة الاخرى مسألة المساواة فى الاموال التي قدر لها كمسألة الشيوعية أن تبعث أكثر من مرة وان لم تكن أدخل فى باب العمل . واذ يمرض لأفكار ابوداموس الملطى يتسائل معه الى أية نقطة يمكن أن يكون التجديد فى السياسة نافعا أو ضارا باندول ، وبأى مقياس يناسب ادخال التعديلات على الدستور . مسألة خطيرة جدا يجب على كل شارع بصير أن يتخذله فيها وضما وأن يحلها من قبل حتى لا يترك أمرها الى مصادفة الثورات . وفي موطن آخر يعالج أرسطو مسألة الغرب اجراء استخدمته سياسة الجمهوريات الاغريقية ، وفي الحكومات البرلمانية هو مجرى منظم تذرع به الاكثريات فتصيب منه فائدة كبرى . لكن على أثر هذه المسألة الخاصة كل الخصوص يضع الفيلسوف مسألة أعم ويتسائل عما يجب أن يكون محل العقري فى المدينة . حينما يخلق الله بين المجتمع السياسى الذين هم جميعا سواسية واحدا من تلك الشخصيات النادرة التي تفوق أهليته أهلية الآخرين جميعا ماذا يصنع به ؟ رده الى المستوى العلمى ألا يكون اهانة له ؟ « هؤلاء الرجال الاعلون هم آلهة بين الناس » لم يسن القانون لهم لانهم هم أنفسهم القانون الحى . فاذا قصد الى اخضاعهم للدستور فانهم يجيئون بما أجاب به الاسد على المرسوم الذى أصدرته جماعة الأرانب بالمساواة العامة للحيوانات : (يلزم أن تؤيد أمنال هذا المزاعم بأناب وبرائن مثل مالنا » . ان نفى عظماء الرجال لفائدة المساواة العامة ، وهي

قاعدة ضرورية للمدينة ، أمكن أن يكون نافعا للدولة أحيانا . فان أرغوس تلك السفينة العجيبة فى أساطير اليونان قد جرت بأسرع مما كانت بعد أن تخفت من قتل هرقلس بأن تركه على البر . غير أن تلك قسوة ينبغي تركها للخرافة وللدول الفاسدة . ما ينبغي أن يصنع بالرجل العظيم هو أن يصير رئيسا على المدينة لا لفائدته بل لمنفعتها . فان السلطان اذ يوكل الى مثل الأيدى هو أنفع للدولة منه لمن يحمل عبثه . لقد زعم أنه قد استكشف فى الإسكندر صورة « هذا الملك الطبيعي » الذى فرضه أرسطو على المدينة وجباله هدم المبدأ الأساسى للمجتمع المدنى . لقد أريد أن يرى فى هذا الاملاخ الموهوم تملقا من المربى لتلميذه الملكى . لم يكن من ذلك شئ . وليس ذلك الا فرضا باطلا وهزوا ، مادام أن أرسطو بعد هذا بقليل من السطور يهدر فى حق أبناء الملوك تلك الوراثة التى أجلسه الاسكندر على العرش وبين مافيه من ظلم وأخطار محيقة . وان أرسطو اذ يخول العبقرى وحده تبوؤ السلطان لم يكن ملقا بل كان حكيما بصيرا . ولم يكن مثل فريقلس الذى كاد يكون سيدا للجمهورية قرابة أربعين عاما عنه بعيد . وقد جاءت بعده أمثلة أخرى تثبت حصافة الفيلسوف . فقيصر وكرومويل و نابليون فى عصرنا على ذلك أدلة ساطعة ، فالعبقرى يحتل من المدينة المكان الأرفع ويخطئ الشارع أن يهدده بقانون التغريب الذى لافائدة منه . على أن العبقرى هو أندر وجودا من أن يلتزم الشارع بأن يشرع ضده . وعلى رغم ما به من صنوف البعد عن مستوى العامة فإنه على العموم أعم خيرا من أن تهدر الشعوب أبدا عوضا من أن تتفجع بمواهبه . وقد كانت الانسانية على رأى أرسطو ، اذ انها بررت الاغتصاب كلما كان العبقرى هو المقتصب ، لان منفعة العبقرى تتحد فى أغلب الاحيان مع المنفعة العامة . فالشعوب تستخدم الرجل العظيم لمنفعتها بأن تضعه على رأسها .

أما فى المجرى العادى للأشياء فان أرسطو قلما يكون نصيرا لسلطان الفرد بحيث انه جهد بكل الوسائل أن يثبت استحقاق الاكثريات للسيادة السياسية ورتب لهذه القطعة مناقضة خاصة ، ووازن بين الأدلة التى يمكن أن يقيمها المطالبون بالفقر ، وأصنى الى مطالب القنى والفقر ، بل الى

مطالب الفضيلة والكفاية . وبعد تحقيق طويل ودقيق أعلن رأيه لصالحه كثة مواطنيه على وجه حازم حقيق يديمقراطى فى أيماننا . لا شك فى أن الأفراد فردا فردا فى كثة العامة ليس لهم من القيمة شئ كبير ، لكنهم بجمعهم لهم قيمة عظمى . كمثل الطعام تسهم الجماعة فى نفقاته هو دائما أجل قدرا من طعام يقدمه أحدهم ، وذلك كثرة الجماعة التى هى دائما أكبر من ثروة أغنى مواطن ، ولو أن الجماعة مؤلفة من الفقراء . وذلك أيضا كقوتها التى لا تقاوم فلا يستطيع قوى الرجال أن يقاومها . حكم العامة فى الفنون حسن جميل مع أن الأفراد الذين يؤلفونها ليسوا فنانين ، وإذا كان لايد من معمارين للحكم على عمل معمارى فإن الذى يسكن البيت أولى بأن يعلم أكثر من ذلك الذى يبنيه مافيه من حسن أو غير ملائم . وقد يمكن الحكم على عمل فى من غير معرفة الفن . كذلك العامة تحكم على وجه يكاد يكون معصوما من الخطأ فى أهلية القضاة الذين تختارهم هى . لأنها هى التى يقع عليها فعل السلطان فهى على الخصوص التى تحسن الحكم فيه ، ومع ذلك ففكرة أرسطو أن سيادة الاكثرية ليست الا اضافية ، فإن السيادة المطلقة لا تكون الا للقوانين المؤسسة على العقل ، وهذا مذهب أفلاطونى يحت نراه يظهر من جديد فى أيماننا ، وقد اعتنقه كبار العقول فى كل الأزمان لانه هو وحده الحق وهو وحده العمل .

تبقى نظرية أخيرة ترتبط عن قرب بالنظرية السابقة وهى فى الحال الحاضرة للمجتمع الفرنسى يجب أن تهتمنا على الخصوص . وهى نظرية الطبقة الوسطى . لقد جعل أفلاطون فى الاعتدال سعادة الفرد ونظام الدولة واستقرار السلطان ، فلما نقل أرسطو هذه القاعدة القوية الى أدبه حاول أن يثبت أن الفضيلة هى على العموم حد وسط بين افراطين متضادين . وبما لهذه النظريات توضع فى السياسة قوة الدولة فى الطبقة الوسطى للمواطنين الذين ثروتهم كذلك بعيدة عن الثروة الضخمة وعن الفقر المدقع . هؤلاء المواطنون هم خير الكل لانهم أعقلهم . لا يصيرهم الفقر الى الانتقاض ولا تدفعهم سكرة الثروة الى محاولات الطمع الأعمى الذى يجعلهم فى صف المتعصبين . انهم يكفلون للمدينة توازنا قويا هادئا يحقق

طمانتها وسعادتها . فينبغي أن يقرأ في أرسطو تلك الصحف المطبوعة بحبيب من الذوق السليم (ك٦ب-١) . ولكن ماذا عسى أن يقول الفيلسوف اذا رأى في أيامنا هذا المعنى العظيم قد حق في بلد يقطنه أكثر ثمانين أو مائة مرة مما كانت تمد أتيقا ؟ ماذا عسى أن يقول اذا كان يرى المجتمع الأعدل والأولى مايكون يرتكز الى هذه القاعدة الواسعة ؟ كان يريد منذ ألفى سنة أن يؤتيها المدينة التي بدونها تكون دائما على شفا جرف هار ، لقد بقي التمدن بعد اثنين وعشرين قرنا تابعا لرأى الفيلسوف . وانه لمن أشرف صنوف الظفر أن تخلق شيئا فشيئا وتنمو بلا انقطاع في جميع الدول تلك الطبقة الوسطى التي كان أرسطو يتمناها لدول زمانه بلا جدوى .

الى جانب أفضال أرسطو هذه فضل واحد يسمو بها اذ يصحها دائما ويكون من النظم أن يسكت عنه . ذلك هو فضل الأسلوب . أسلوب أفلاطون يبقى الى الأبد لا يحاكي برشاقته فحسب بل ببساطته وذوق تفاصيله بل أيضا بصورته الروائية الحية التي اكساها . فكل حوار له هو تحفة من افن ومن الفلسفة في آن واحد . غير أن الحوار لا يمكن أن يكون صورة ناعلم . واذا كانت هذه الصورة التي كان يحبها أرسطو كما يحبها غيره والتي أثنى عليها في سياسته قد كانت ميسرة لتلميذ سقراط فانها وعرة على من يشاء أن يحاكيها لان شخصية سقراط لن تمثل أبدا في تاريخ العقل الانساني . ان أرسطو الذي كثيرا ما استعار من أستاذه حتى وهو يتقده قد اجتنب أن يحاول استعادة أسلوبه في مؤلفاته التي وصلت الينا على الأقل واذا كان هناك فرق واضح بين افيلسوفين فهو ذاك . أسلوب أرسطو الذي هو دائما وجيز وقور بل جاف هو مع ذلك على وفق المواد المختلفة جدا التي يبالغها من المنطق الى الشعر الى التيزولوجيا ، وفي السيادة على الخصوص له كل الصفات التي يقتضيها الموضوع . وحتى هنا لا يجازى . مناسب على الخصوص لم يضر بحركة الفكرة ولا بحياتها . ولو أن أرسطو لا يتكلم بايجاز اتوقعات فان المرء يشعر دائما له بنخوة رجل كان يمكن أن يكون شارعا . ومما لا ينبغي أن يعزب عن العقول الفطنة أن أسلوب السيادة

قد احتفظ ببعض اشعة من النور الافلاطوني نادرا وعلى غير قصد من غير شك . وقيل من قطع الادب الاغريقى مايقوى فى ألوانه القوية القاسية مناقشة الرق ومناقشة السيادة ومناقشة التقريب ، وعلى الخصوص وصف الطغيان الذى يبقى على الزمان أجمل مايكون من هذا القيل اذا كان أفلاطون لم يك قد خط هذا الوصف من قبل . فالواجب أن يلح فى الاعتداد بمحاسن أسلوب أرسطو . فان كل الكتاب السياسيين لم يصحهم مثل هذا التوفيق فمثلا أسلوب منتسكيو مهما كان براقا بعيد عليه أن يبلغ ذلك التناسب التام فسيل أرسطو هى سبيل يجب أن يلتزمها علم السياسة دائما كما أنه يجب أن يحتفظ على العموم بالحدود التى رسمها له .

وحينئذ يمكن الجزم بأن أرسطو ، متى استثيت نظرية الرق ، لم يرتكب خطأ ما فى سياسته . فله على ذلك أرفع التثناء . لكن السياسة الافلاطونية مع ذلك على رغم عيوبها الكبرى فى النشوءية ، تظل أرقى منها لامن جهة النظر التجريدية فحسب بل على الخصوص من جهة النظر العملية . فان من يعرف كسقراط وتلميذه أن يلهم الفضيلة ويفرغ فى انقلوب ذلك الالهب النبيل ، يعمل أكثر بكثير لسعادة الافراد والدول من ذلك الذى يقصر أمره على أن يبين لهم حالهم الذى كانوا عليه ويقدر مايرجون فى مستقبلهم على ماقد كان فى ماضيهم ، فان المثل الأعلى وأعنى به العقل لم يشغل ما ينبغى أن يشغل من المحل فى سياسة أرسطو ، وأما التاريخ فله فيها محل أعظم مما ينبغى .

على بعد الأمد الذى مقداره ألفا سنة توجه الى منتسكيو المدائح والانتقادات أعينها تقريبا . فان الفكرة التى تدور فى روح القوانين هى أقل غورا من فكرة أرسطو وعلى الخصوص من فكرة أفلاطون . لم يشأ منتسكيو أن يدرس ، مثلهما ، الاجتماع والدولة فى عناصرهما الأصلية وفى كل صورهما ، هو يبحث فقط ماذا كانت القوانين فى الشعوب المختلفة فى المواد الرئيسة ، وكيف أن مبدأ الحكومات قد عدل هذه القوانين ؟ موضوع مازال فسيحا يسع من غير مباشرة كل مسائل السياسة ويمتد مع

الحوادث أنفسها ومع ضروب ارتقاء التاريخ العام . غير أن الروح الذى
 يحرك متسكيو هو بالتقريب تاريخى محض ، وكان نقصه متناسبا مع قلته
 ما اعتد بالعقل فى علم يجب ان يقدم العقل فيه على كل النظريات أو ان يحكم
 على كل الحوادث . ليس ذلك بأن متسكيو يجهل انتمط الحق أو يستهين
 به . فإنه يعتقد مخلصا أنه أصمد ، الى المبادئ التى يريد استخراجها لا من
 الاعتبارات بل من طبيعة الأشياء . أنه يعلم أن الانسان « هذا المخلوق اللين
 الذى يساير فى المجتمع أفكار الآخرين وأحاسيسهم هو على السواء جدير
 بأن يعرف طبعه متى أظهر عليه وأن يفقد منه حتى الاحساس به متى أخفى
 عنه » . فهو حينئذ يرى واضحا أنه انما ينبى أن يسأل أطبع الانسانى
 المعروف حق المعرفة عن كنه القوانين التى تدبر شؤون
 الجمعيات وعن كنه القوانين التى طبقت عليه فى الظروف المختلفة جسد
 الاختلاف . هذا هو النمط الأفلاطونى بل هو نمط أرسطو الى حد ما .
 غير أن متسكيو الذى يلمح النور يكاد لا يتبعه أبدا ، وعلى رغم حصافته
 كلها لم يستطع أن يبقى ، لأقول السقطات ، بل الاغلاط الكثيرة فى
 التفصيل التى انتزعت من مؤلفه جزءا من عظمته ومن وثاقته . لقد أعجب
 الناس بحق بالتعريف المنقوش على جبهة هذا الأثر : « القوانين بمعناها
 الأمر هنا مع ذلك ليس بصدد قوانين العالم ولا بصدد قوانين الله بل بصدد
 القوانين ابوضعية فهى وحدها التى كان الأوفق تريفها . فان الأخرى
 يس لها أقل محل فى مؤلف فيه القوانين الوحيدة التى هو بصدها هى
 تلك الاتفاقات المتغيرة التى تبرمها أو تنقضها الإرادة الحرة للناس . غير أن
 متسكيو يتبدى بخطأ فى النمط ، وكل كتابه الأول الذى يبالغ فيه القوانين
 على العموم هو « من ميثافيزيقية ضيقة غامضة » كما يجب عليه فولتير الذى
 لا يريد أن يتبعه فى هذا التيه وهلفسيوس الذى لاتقاداته مسكة من الاحكام
 لا كما كان ينتظر منه . لاشك فى أن عقل متسكيو عقل فلسفى ، لكنه على
 التحقيق لم يدرس الفلسفة ذاتها درسا كافيا ، وقد استدرجته دراساته التى
 ألهمته اياها عبقرية والتى فرضتها عليه وظيفته القضائية زمانا طويلا ، فلم
 يخصص الزمن الضرورى لهذه الدراسات الأخرى الأعرق غورا التى كان

من شأنها أن تكشف له المبادئ الحقة . ومتى وضع مؤلفه ازاء مؤلفات أفلاطون وأرسطو يبرز بروزا كل ماينقصه ، كما يبين أيضا من أين جاء ذلك النقص الكثير .

ليس من أحد لم يلحظ تشويش « روح القوانين » الفكرة العالمة بينة جدا . لكن تنفيذها ليس كذلك ألبتة . فالكتب الكثيرة العدد تعاقب دون أن يكون بينها علاقات واضحة بل أحيانا دون أن يستطيع التمييز الدقيق أن يجد فيها أية علاقة . وشاهد ذلك الخصوص الكتاب السابع والعشرون والتاسع والعشرون . ومع ذلك فإن متسكيو اذ يختم مؤلفه يظن أنه بلغ الغرض الذي كان يبحث جاهدا لبلوغه أو على الأقل غرض الجزء الاخير من أصول القوانين . وهو كمثل الملاحين الذين بعد سفرة مخوفة بالاططار يلمحون البر آخر الامر فيصيحون صيحات الفرح ، هو أيضا يشبه أن يصافح نظام الاقطاعات كما كانت رفقة ابني في ازمن الغابر تحبى ايطاليا ، ويضبط « بأنه أتم كتاب الاقطاعات الذي بدأه معظم المؤلفين » . ولا يسعنا الا أن نعترف بأنه على رغم ما قد يستفيد ابقارىء من هذه الدراسة الطويلة على هدى مثل هذا العقل ربما يجب هو أيضا أن يرسو على الميناء لكنه يدهش من أن مثل هذا الشوط الطويل يوصل الى أرض جديدة . لقد بدى ذلك الكتاب ببراعة المطلع ولكن تلك الانهاج الجميلة لم تؤد البتة الى معبد . بين أن المؤلف لم يكن قد ألم به دفعة واحدة وأن متسكيو لم يدرك منذ بدء السير السبيل التي يملكها . اشتغل به عشرين عاما كما يخبرنا هو نفسه . وهذا في الحق ليس كثيرا على مثل هذا المؤلف . لكن المؤلف كلما كان فسخ الجهات كان من الضروري أن يجد بالتحرج وبانتمط الواضح ومع أن المؤلف قد رسم لنفسه من قبل حدودا ثابتة وعميقة كان يستطيع أن يحفظ بلا عناء بحدة رواء مذهبه وبأثر طرائفه المقدرة من قبل .

يدين متسكيو بكثير لأسلافه الذين يسدى اليهم أحيانا ثناء جميلا ولكن مبهات أن يلمم بالضبط كل مايدين لهم به ، وتحقيقه الذي كثر ماخطئ فيه ليس هاهنا بعد بالغا غاية التمام ، لقد استعار أرسطو كثيرا من

أفلاطون دون أن يذكره ، فى الغالب ، لكنه كان تلميذه ، وزد على ذلك أنه لم يكن ليضع مؤلف تحقيق . وأما متسكيو فقد استمار مشل ذلك من افلاطون ومن أرسطو واذا لم يكن قد ذكرهما فلانه يجهل فى الغالب اليونان التى استمد منها ، ينبغى أن يضاف الى ذلك ، على وجه الانصاف ، انه لم يك ليفهمها حق الفهم ، حق أن المرء ليجد شيئاً من التردد عندما يصدر مثل هذا الحكم القاسى ، لكن ما للحق من القدسية ماهو أجمل من حقوق العبرى . وان متسكيو نفسه ليقر هذه الصراحة .

فلنأخذ مثلاً نظرية الحكومات الثلاث . اذ ليس ماهو أهم منها لا من حيث العلم على العموم فحسب بل من حيث كتاب متسكيو كما قدره المؤلف نفسه . هذه النظرية واضحة تمام الوضوح فى أفلاطون ، وانها أوسع شرحاً وأبسط بساطة أيضاً فى أرسطو الذى جعلها كلحمة لكتابه ونقل هذا المثل الحسب الى خلفائه . هذا لايمكن أن يخدع امرؤ عنه فيما يظهر . فى السيادة واحد وعدة والجميع تلك هى الحدود الثلاثة الممكنة دون سواها . ومع ذلك ماذا يصنع مؤلف روح القوانين ؟ هو يمايز بين حكومات ثلاث مميّزة يظنه أنه تلقاها من أيدي التقاليد . لكنها هى الجمهورية وحكومة انفراد والحكومة المستبدية ، ولا يرى متسكيو فى ذلك مايرتكبه من ضروب النسيان والتخليط . فمبدئياً الحكومة الاستبدادية تلبس بحكومة الفرد وسيضطر متسكيو نفسه الى الاعتراف به أكثر من مرة (ك ٣ ب ١٠) فالفرد الملك لا يختلف عن المستبد الا بمباشرة السلطان وحدها . والطفيان نوع من حكومة الفرد فسدت وزاغت كما قال ساسة الاغريق فأحسنوا . لكن فى الواقع ليستا حكومتين متميزتين . وكثير من الأمثلة يشهد لنا ، دون أن نخرج عن تاريخنا الخاص ، بأن حكومة انفراد المطلقة تتغير ، كلما شاعت ذلك ، الى طفيان ، ولا تسمى . بفصل بينها وبين الاستبداد على المعنى الخاص الا أخلاق اشعوب التى تطبق عليها ودرجتها من التور . ولقد نبه هلفسيوس وفولتير ودستوت دى ترامسى على هذا التخليط الغريب . غير أن له من النتائج ذات الخطر مالم يروه . فهو ليس خطأ ضد النظرية ، بل هو قد جر متسكيو الى أن يؤتى الاستبداد أهمية مبالغا فيها ، وساسة الاغريق ،

الذين طالما مدحهم بحق ، قد اجتنبوا أن يؤثروا الطغيان مثلها • يلزم ولا شك أن يمتن الطغيان كما قد فعلوا وكما فعل متسكيو • ولكن إذا كان الاستبداد هو مع الأسف النظام الذى إليه يخضع جزء عظيم من الأرض فإن الشعوب التى تنوء بحمله والتى هو يجردوها من كرامتها لاستحق التفتت الفيلسوف • انهم كل المستوحشين قريبا الذين ليس لهم تقاليد ولا تاريخ وان مصائرهم مع التسليم بأننا عرفناهم حق المعرفة ، يجب أن تثير فى أنفسنا الرجفة او الرحمة لكن لاتعلم منها • ومن هنا جاءت فى كتاب متسكيو هذه الاعتبارات الكثيرة الورود والقليلة المتانة متعلقة بمستبدى الشرق • ومن هنا تلك الشواهد المبهمة وغير المحققة التى أقل ما يقال عنها انها مشكوك فيها ان لم تكن هزوا • وكان يجب على متسكيو أن يتذكر القاعدة السامية التى قررها أرسطو فى سياسته • ينبغى أن تدرس الطبيعة نامية تما لقوانينها المنتظمة لافى الكائنات ذوات المراتب الدنيا • وان هلفسيوس قد كان أحكم وأجدى عمليا من العقل الكبير الذى قام بتفسيره حين يستهين بدراسة مثل تلك الحكومة ويتكبر لها •

لا يمايز متسكيو فقط بين حكومتين من مبدأ واحد ، بل هو ينسب حكومة ذات مبدأ خاص • لأن التقليد الذى يسلم به الذى يزعم أنه لاغيره لا يتكلم الا عن ثلاث حكومات • هذه الحكومة المنسية فى التعداد العام هى الأرستقراطية ، احدى الثلاث التى هى على الأقل ، بسبب الاسم الذى تحمله ، يجب أن تستدعى الفحص الجدى • لكن بما أن الأرستقراطية ، ولو أنها تكاد تكون غير موجودة فى تاريخ المجتمعات ، تحل مع ذلك منه مكانا كبيرا فى الصورة الفاسدة للأوليغرشية ، فكان على متسكيو بعد أن قرر عدد الحكومات الثلاث ، ليكون دقيقا اذا لم يك متجما مع نفسه ، أن يحلل رابعة وأن يدخل هذا العنصر الجديد فى كل نظرياته • فهكذا يبحث فى الأرستقراطية كما يبحث فى الديمقراطية وحكومة الفرد والاستبداد عما هى طبيعتها ومبدؤها وقوانينها وفسادها • لاشك فى أن الحدود التى نقلت الى العلم بواسطة التقليد ليست غير قابلة للتغير • لكن لاينبغى تغييرها الا لتجمل أتم مما كانت • فالأرستقراطية بعيدة من أن تكون نوعا من الديمقراطية

حتى أن الشعوب تبغضها بنضاً منكراً وإن معظم الثورات الديمقراطية قد تولدت من الأوليغرشية التي هي بلا شك بغيضة عنده فيما يظهر ، لكنها مع ذلك جوهرية عند العلم لأن قوة الأوليغرشية مازال انتشارها يرمى على الأسف لوجودها . فعدم التكلم عليها محو لجزء كبير من التاريخ بواسطة الطغى غير الممدوح . ولم يك بأفلاطون ولا بأرسطو شيء من هذا التحفظ الذي لا تنتفع به الحكومات الحينة والذي لا يضر إلا الحق .

نظرية تكاد تكون لمتسكيو خاصة وهي نظرية الحكومات الثلاث . أنه يميز بين طباع الحكومة الذي يجعلها هي ملهى وبين المبدأ الذي يجعلها تفعل أو المحرك الذي يحركها . وعلى هذا فمبدأ الديمقراطية هو الفضيلة ومبدأ حكومة الفرد هو الشرف ومبدأ الاستبداد هو الخوف ، كما أن طباع الديمقراطية إنما هو أن تديرها الأمة أو بجزء منها ، وطباع حكومة الفرد أن يكون لها رئيس واحد سلطانه محدود بالقوانين ، وأخيراً طباع الاستبداد ألا يكون له من قاعدة إلا إرادة السيد مهما كان على غير نظام وكانت له من الأهواء أشنعها .

نظرية مبدأ الحكومات هذه قد أثارت أشد الانتقادات حدة ورأى متسكيو أنه مضطر لتفسير فكرته . فإن نزع الفضيلة عن حكومة الفرد كان للحكومة التي كان يعيش في ظلها اتهاماً خطيراً لم يكن المؤلف ليتعمده ، فصرح أنه ما كان يبنى بالفضيلة إلا الفضيلة السياسية أي حب الوطن والمساواة . ولم يكد هذا التفسير يكون مرضياً . لأن انكار حب الوطن على الدول المملوكية إنما هو سبة جديدة بلصقها بها . وإن الملك يشبه أن يدعى دائماً أن خدمته خدمة للدولة . وكلمة لويس الرابع عشر : « الدولة هي أنا » مهما كان بها من كبرياء هي أيضاً حجة لمبدأ الوطنية هذا الذي كان متسكيو ينازع حكومة الفرد إياه (١) .

لا ينكر مع ذلك أن لهذه النظرية ظاهراً من الحق . ولقد نبه أفلاطون وأرسطو منذ زمان طويل على أن الطغاة يملك على رغم إرادة رعابهم حين

(١) يرجع متسكيو إلى الحق ويناقض نفسه بلقن يؤكد أن حكومة الفرد تفسد حين ترى أن عليها كل شيء للملك وليس عليها شيء للوطن . ٨ ب ٧ .

أن الملك لا يملك الا وفقا لهذه الارادة . ونظرا الى أن العنف المسلح بالقوة يلقي بالضرورة الرعب فى القلوب فلم يك متسكيو ليزيد على أن ترجم فكرة حقة عريقة فى القدم بأن جعل الخوف مبدأ للاستبداد . فى هذه النقطة كانت النظرية قابلة للتأييد . غير أن الرهبة تكره الناس فى الغالب من الأمر على أعمالهم فى الحكومات الديمقراطية والملوكيات . وفوق ذلك فإن الديمقراطية لاتأبى الشرف والملوكية لاتأبى الفضيلة حتى بالمعنى الضيق الذى يقصرها عليه متسكيو . فالنظرية حيثذ كانت صادقة وكاذبة معا . ذلك مالم يتنبه اليه متسكيو الا عند ماظن أنه يدرس الملوكية على العموم فلم يدرس منها فى الواقع الا ملوكية لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر . حق انه كان للشرف عمل فى كثير من الأشياء فى عهد هذين الملكين . غير أن الفضيلة السياسية لم تكن مجهولة فى ذلك الزمان الذى أخرج فوبان وفابير وكاتينا وفينيلون ومتوزي وكيرا غيرهم . وان الشرف بما به من دقائق قوية وتافهة يقود أحيانا الميائ التى رسم منها متسكيو صورة غير مرضية ، وليست الميائ معروفة الا فى حكومات الأفراد . غير أن الملوكية الفرنسية كانت قد عاشت قرابة ألف عام دون أن يكون لهذا المبدأ فيها نماء . فلم يكن هذا المبدأ ليؤثر البتة فى الدولة الأثر الحاسم الذى كان يسند اليه متسكيو حتى حينما ساد فيها هذا المبدأ سيادة وقتية ، فى حين أن العلم لا يستمسك الا بما هو جوهرى ولا متغير . ماذا عسى أن يقول ساسة اليونان اذا كان قد حدثهم محدث بعدة مبادئ فى الدولة ؟ فافتراض أنه يمكن أن يقاد الناس ، المواطنون ، بوسائل على نحو من هذه الضمة ومن هذا الغيب ، وافتراض أنه يمكن أن ينقل من الدولة الى فرد كل الاحساسات التى تجعل القوة والسعادة فى المدينة ، وأنه يمكن أن يفرد ملك بالاخلاص الذى لا يبنى الا للوطن وأن يحس الناس بين يدي مستبد هذا الخوف النافع الذى لا يبنى أن يحسه المرء الا بين يدي العدل والفضيلة ، كل هذه الفروض من شأنها أن تدهش لها أرسطو وأفلاطون والا يكون فهمهما أياها الا بشئ من التناء . فى الواقع ليس للدولة الا مبدأ واحد كما أنه ليس للفرد الا مبدأ واحد : ذلك هو مبدأ الخير ، مبدأ العدل ، مبدأ العقل الذى

ينبغى أن يخضع له المواطنون والحكام ، الطغاة والرعايا ، واليه يؤدون على الأقل ظاهرا من الاجلال . فلأن يقع مع ذلك فى أغلب الأحيان ألا يكون لهذا المبدأ الشريف القوى فله كله ويستبدل به اجراءات وضعية فذلك مأمور فى الواقع أظهر من أن ينكر . لكن الفيلسوف يجب عليه ألا يلتفت الى ذلك الا ليعيه ، وأن يخشى ، اذا هو وقف ، على جهة المحابة ، عند فحص هذه الرذائل السلبية ، أن يتكرر للانسانية ويشجع ضلالاتها .

من هذه النظريات المزعومة اثنتان تكادان لا تستحقان التفات الحكيم الى حد أنهما على التحقيق هما اللتان تذهبان بالدول التى كان ينبغى مع ذلك أن تنهضا بها وتكفلا بقامها . فالشرف ، كما يعنيه متسكيو قد عجل بخراب المملكة الفرنسية : « فان الوهم الذى يقوم بكل شخص وبكل ظرف ، قد شارك فى تراخى الروابط السلبية وفى افساد العلاقات الحقة بين الملك ورعاياه ، وقامت فجأة ملوكية محقوفة بعمية مخطئة لكنها عاجزة بمعزل من الامة التى لم تكن تعرفها والتى لم تلبث أن أصابتها بالضربة القاضية . الشرف « بما له من اثار وامتياز » كان قد أوجد فراغا فسيحا حوالى الملك ، وهذا الجو المفتعل ، الذى لم يكن لساتر الدولة به يدان ، لم يلبث أن خنق أولئك الذين كانوا يظنون أنفسهم يتفلسفونه . واذا كان الشرف مضية للملوكتيات فلا يكاد الخوف يكون أجدى منه على المستبد ، لاشك فى أنه يفرضه على الأغبر فرضا لكنه يتأثر به هو نفسه وكثيرا ما وقع فى أحجولة مؤامرات شعوبه بل مؤامرات الأثميين عنده . ولم يك أرسطو ليخضع نفسه البتة حين كان يملن ، وفاقا للتاريخ ، أن أقل الحكومات ثباتا حكومة الطغيان على رغم احتياطاته ومكايده . وأخيرا يبقى مبدأ التفصيلة فى الديمقراطية . هذا هو أدخل مايكون فى باب الحق . غير أن متسكيو كان يجب عليه أن يرى أن هذا المبدأ ما كان لينطبق على الديمقراطية فقط فان التفصيلة السياسية ، أعنى حب المواطنين الحكومة التى تدبر شؤونهم ، هى الركن الضرورى لبقاء كل الحكومات بلا استثناء ، تلك قاعدة كررها الساسة

الأغريق بكل الصيغ ، حتى ان فولتير ^(١) بسلاسة ذوقه قد أعلنها كما أعلنوها ، وهى تدعى حتما ، ولو على درجات مختلفة ، الاستبداد ، لأنه لا أحد يحب الظلم ، وتدعى الشرف لأن قواعد الدقة كثيرا ما تناقض العقل الذى هو وحده خليف بأن يحبه الانسان .

غير أن نظرية مبدأ الحكومات هذه هى فى ذاتها باطلة كان ينبغي فوق ذلك أن تحمل نتائج ليست أقل منها بطلانا . فقد كان أفلاطون وأرسطو يجمالان للتربية أهمية ليس فيها من الفلوسفىء مهما كانت كبيرة . كذلك منتسكيو خصص كتابا من مؤلفه لهذا الموضوع الجوهري . ولكن مذهبه قد جره الى أن يضع بادية بدء قاعدة هى أن قوانين التربية يجب أن تكون تابعة لمبدأ الحكومة ، ولم يتردد فى أن يستنتج من ذلك أن « هذه القوانين فى حكومات افرد ينبغي أن يكون موضوعها الشرف ، وفى الجمهوريات الفضيلة وفى الاستبداد الخوف » . وفى الحق أن منتسكيو قد قال اقوالا ملؤها الدقة والرشاقة على التربية فى الملكية . وفوق ذلك أنهى تربيته الفحولة التى فرضتها الدول القديمة على الاولاد . بل أحيانا ، فى اعجابه باغريقيا وبرومة ، لم يكن منصفا نحو زمانه الذى على رأيه ماكاد يكون الا « نلفوس الصغيرة » . لكن أنيس انه غلط فى موضوع التربية الشريف هذا ، حين يصوغ فى قالب مبادئ ضرورية ونافعة تلك الضروب من الاسراف الاعمى الذى يفسد التربية ويشوهها ؟ ألم يكن لهلفسيوس الحق أنف مرة حينما يستغرب أن فى روح القوانين « يعلم مايلزم أن يعمل لتثيت ماهوشر » . وأنه استطاع أن يتصور « أن فى مادة الحكومة والتربية توجد مسألة أخرى غير معرفة ماهو الأوفق لتحقيق سعادة الناس » . وعندما درج منتسكيو على هذا المنزلق وصل الى أن يطرى حكومة الجزويت فى باراجواى بأن جعلهم هم وغليوم بن فى مستوى لوقرغس . وقد يصل من هذا الى أن يوصى بشيوعية الأموال التى اقترحها أفلاطون ، والقضاء على التجارة مع الأجانب

(١) يقول منتسكيو فى رسالة الى الاب جوسكو فى انفسطس سنة ١٧٥٢ : « اما فولتير فانه افطن من أن يستعنى » فالكلمة لاذعة ولكنها ليست حقة وتثبت ذلك ملحوظات فولتير

وعلى كل علاقة معهم • تلك مطاوعة عمياء للمنطق • وإن المبادئ التى تدفع
مثل هذا العقل الى أمثال هذه نتائج باطلة أضلته الى هذا المدى •

وهناك خطأ ليس بأقل خطرا وهو نتيجة الأخطاء السابقة يملأ
الكتاب انثالى كله ، وهو ان اقوانين التى يسنها الشارع فى جميع المواد
يجب أن تكون ، كقوانين اشرية ، تابعة لمبدأ الحكومة • فالقوانين لا أجل
أن يجوز تشريعها ينبغى أن تشمر فى الجمهوريات بالفضيلة أى حب المساواة
والتكفاف ، وفى الملكيات أن تنطق بانسرف « ابن النبل وأبيه » وأخيرا فى
الدول الاستبدادية وهى فيها مع ذلك غير كثيرة أن يمسك الرعايا أبدا على
الرهوت • يعلق متسكيو على كل هذا من الأهمية الى حد أن اعتباراته
فيما يتعلق بالاستبداد أطول مما اختص به الديمقراطية والموكية • ولما أنه
لايسع المرء فى مثل هذا السبيل الا العثار فمن هاهنا جاء تصريحه بأنه نصير
بيع الوظائف بيع السلع • ولأجل أن يرر هذا الخرق المحزن بلغ به الحال
أن يؤثر رأى سويداس وأنسئاس على رأى أفلاطون • يقول لكن أفلاطون
يتحدث عن جمهورية مؤسسة على الفضيلة ونحن نتكلم على ملوكية • واذن
ففى مثل هذه الحكومة متى دفع اعوز والشره بطلانة الملك الى بيع الوظائف
خلافًا للفقون تجى المصادفة برعايا خير من اختيار الملك • • ومعلوم أى
الوظائف يعنى متسكيو بهذا القول • لم يكن الأمر قاصرا على وظائف
الأعباء المالية بل يمتداه الى وظائف القضاء ، ولقد حدا به العرف الجارى الى
أنه لا يتردد فى أن يقر هذا السحت الشنيع الذى يجبر وراه ملهو أشنع
منه • وفى هذا ينبغى الرجوع الى المبادئ التى كان يضمها أرسطو حين كان
يسبب بيع الوظائف فى قرطاجنة • طبعى أن أولئك الذين اشتروا وظائفهم
يجهدون فى أن يعوضوا على أنفسهم خسارتهم بواسطة ماداموا قد وصلوا
الى السلطان بقوة المال • ومن السخف أن يفترض أن رجلا فقيرا لكنه شريف
يريد أن يثرى ، وأن رجلا فاسد الخلق يشتري وظيفة بثمان غال لا يريد أن
يثرى • • فقد كان فلاسفة الاغريق يعلمون من هذه النقطة الدقيقة أجل
بكثير مما يعلم كاتب القرن الثامن عشر ، ولم يكن تحت أعينهم كثير من
المظالم والمخزيات •

ضلالات أخرى تفيض من ينبوع عينه • ذلك أن منتسكيو يطلب ، ولو على استحياء ، إلغاء التعذيب ولا يجروا أن يذهب الى أبعد من هذا التصريح • انه بطبعه غير ضرورى مادام أن أمة متمدنة جدا وهى الأمة الانجليزية استطاعت أن تقضى عليه دون ضرر • • لكن لما أن انقسوة فى العقوبات تناسب بالبداهة الحكومة الاستبدادية التى مبدؤها هو الرهبة فقد شاء منتسكيو أن يبقى على التعذيب فى هذه الحكومة • انه يجده لها مناسبا بل يكاد يذهب الى تبرير مارتكب الاغريق والرومان من الفظائع فى العبيد ، غير أنه • يسمع صوت الطبع يصيح به • فيقف فى هذا السيل المبحزن حيث ساقه اليه تكلف مذهب باطل وحيث صوت الحكماء قبل صوت الطبع لم يكن استطاع أن يقفه •

وعلى أثر ذلك أيضا يضطر منتسكيو اذ يدرس الأسباب التى تفسد المبادئ المختلفة للحكومات الى تقرير أن الحكومة الاستبدادية تفسدان تصير خيرا مما هى • لكنه يتقهقر أمام هذا التناقض الذى لا يمكن تأييده فيقتصر على أن ينبه الى أن مبدأ الحكومة الاستبدادية يميل دوما الى أن يفسد • تناقض يكاد يكون صارخا أيضا • ومع ذلك فقد صرح بأن مبدأ أى حكومة هو ذلك الذى يسيرها ، وهاك مبدأ هذه الحكومة وهو على التحقيق ذلك الذى يقتلها !

وأخيرا فان منتسكيو اذ يتنكر لشواهد التاريخ وعلى الخصوص لشواهد التاريخ الرومانى يقرر أن الجمهورية انما تكون للدول الصغيرة المساحة • والملوكية للدول ذات المساحة المتوسطة ، وأن الاستبداد وحده هو الحل لبلاد امبراطورية كبيرة • ويذكر دليلا على ذلك الصين التى كان لا يكاد يعرف من أمرها فى زمانه الا القليل والنسبة لاتزال نسبه معرفتها الى اليوم • كذلك كان ينكر شاهد الملوكية الاسبانية التى كان فيها الاستبداد أقل ضررا على التحقيق من التعصب الدينى ومن الافراط فى الحرافات التى حق له أن يتهمها به •

ربما يكون مستطاعا أن تنبه أيضا فى مؤلف منتسكيو على ضلالات

آخر أوضحت بها اليه تلك النظرية الباطلة نظرية مبدأ الحكومات • لكن أليس خيرا من ذلك أن توجه الى ما هو محل للاعجاب في روح القوانين ؟ فان هذه المواد الخطيرة اتى يسنها التشريع عند جميع الشعوب لم تك لتدرس بسمة من النظر وساطع من البيان بل بكثير من الرشاقة مثل ما صنع متسكيو . بعد النظرية العامة للحكومات يعرض متسكيو لحرب الدفاع والهجوم والحرية الدستورية والمدنية والضرائب والمناخ والرق المدني والمنزلى والسياسى والمواطن والأخلاق والتجارة والنقد والسكان والدين الخ ، وعلى كل هذه الموضوعات يسلم من النور أشعة لألاءة وهو لا يستلهمها من العقل وحده كما يكون غيره . يفعل بل يسأل عنها التاريخ يفسره بحصافة سامية ، وكان يعتمد فى درسه على مقتنى المصور جميعا وعلى أخلاق الشعوب جميعا وعلى شواهد المؤرخين أجمعين وأفكار الفلاسفة ، ان لم يكن يعرض كل ذلك بالضبط الكامل فعلى الأقل بنوع من التحمس ومن الفطنة لشد ماتحمل على قراءته والتفكير فى آرائه • وان متسكيو الذى دفع فى « الرسائل الفارسية » انتقاده وجه للمشكلات الى حد الجراءة هو كذلك مجسد فى مؤلفه الكبير وان يك فيه أشد تحفظا وأرزن وقارا • ومع احترامه للدين ، وان كان دائما فى أمره محايدا يشهر بقوة بما ارتكبه الكنيسة من الجور ، فهو يبنى أن يحد من ثروات الكنيسة وينبه الى أخطار الرهبنة والأديرة وعدم فائدتها • وان حملته للقلمية البليغة على محكمة التنقيش وفضاعتها على استرقاق الزنج لم يوهن من قوته ما بها من التهكم • ولقد أقام نفسه للعقل وللإنسانية ولما فى فترة من القرن الثامن عشر حيث لم تكن بعد هذه المسائل انسيئة قد عاجلها من الكتاب الا القليل ولم تكن قد صارت بنوع ما ضربا مما قد أجمعت عليه الفلسفة . انه يكشف لفرسا أهمية حقها الاقطاعى الذى كان لا يكون مفهوما بل كان منسيا . يفرغ مسحة قوية على هذا الموضوع الذى يشغل بلاشك محلا فى روح القوانين أوسع مما ينبغى لكنه عظيم الفائدة للأمة • وانه يسدى اليها خدمة أكبر اذ يفسر لها ميكانيكة حكومة هى جارة لها واذا يهيم صيغة لجميع التأملات الجدية الحصة لكل أولئك الذين كانوا حينئذ يتوقعون من الملوكية الاصلاح السياسى • ان تحليل

الدستور الانجليزى على نحو ماصع متسكيو يمكن أن يظهر لنا الآن غير كاف وغير مضبوط . فانه هو نفسه يناقض نظرياته ، وان احدى السلطات الثلاث التى كان الوفاق بينها ، على رأيه ، هو قاعدة الدستور الانجليزى نفسها ، لم تكن تحل فى الواقع منه محلا ما : وهى السلطة القضائية لكن على رغم هذه الصوب فان هذا التحليل انذى هو جديد وقتذ كان من شأنه أن يلفت العقول جميعا بأن جعل لجميع الآمال اتجاها اجماعيا تقريبا . كان الزمان فى صف متسكيو . فرمسا لم تستسخ الدستور الانجليزى لكنها بطبيعة الأشياء استطاعت أن تؤسس حكومتها على مبادئ مشابهة له وان تكن من عناصر لا شبه بينها وبينه . فان ما بالدستور الانجليزى مما يستحق الاعجاب هو شئ من اعتدال السلطان ، به من الحكمة ما يعطيه حرية العمل . بأن انتزع منه جميع الافراطات على التقريب ، وبه من العدالة ما يرضى جميع المزايع المشروعة التى تتنازع ادارة المصالح الاجتماعية ، غير أن متسكيو كان مطوعا أكثر مما ينبغى لذوق الاستشكال وللشدوذ الذى أضله أكثر من مرة بأن زعم أن « الانجليز قد أخذوا عن الجرمان فكرة حكومتهم وأن هذا النظام الجميل قد كان موجودا فى الغايات » هذا الرأى الغريب قد فدولكنه كثيرا ما تجدد بعد متسكيو وفى ظل اسمه الكبير . وذلك لا يدفع عنه البطلان . فان انجلترا ليست مدينة الا لقوة بعض الظروف بسعادة أنهمسا الأولى فى أن بها شكل دستور سياسى فيه تألف كل العناصر الاجتماعية . وتوازن السلطات هذا هو حقا نتيجة التنور والتمدن الى حد أن عقل الحكماء منذ الأزمان القديمة ، وهو يتقدم دائما عقل الشعوب بمسافة طويلة ، قد لمح هذا الحل العميق للنظرية الاجتماعية . ولو كان متسكيو قد جود قراءة أفلاطون أكثر مما صنع لكان وسعه أن يسند اليه شرف هذا الاستكشاف على وجه أعدل من اسناده الى المتوحشين أصحاب أرميوس .

وفى الحق ان أسلوب متسكيو قد شاطر كثيرا فى نجاحه ، ومع ذلك يجد المرء فيه كثيرا من الصوب به اليها فولتير بذوق معصوم على أنه حاد الاعجاب به وان كان ينقده . وانها فى الواقع لميوب حقيقة . حق أن المزايا التى تفديها ساطعة ولها الفضل على الخصوص فى أن هذا الموضوع الجلاف

كثيرا ما قرىء وكثيرا ما أضمن التفكير فيه . وان كلمة مدام دى ديفند وان تلك لاذعة هى مع ذلك حقة ، فليس من قارىء ذكى الا ردها والا صدمته هذه النكات التى كان يلزم أن ترك اللسان أزيك وهذا العمل اللغوى الذى يوشك الا يناسب الا معبد جديد . قد يذكر أن متسكيو كان يريد أن يضع كتابه تحت حماية الموز (الهة الشعر) ولم يستطع أحد أصدقائه الا مع الجهد أن يحمله على حذف دعائه اياها الذى كان يريد أن يفتح به السفر الثانى من روح القوانين .

فقد كان المؤلف يظن أن « هذا الشنوذ يكون سببا لرواج مؤلف يلزم فيه أكثر من كل شئ آخر التفكير فى صرف ملك القارىء بسبب طول المواد وتقلها » . ومع ذلك بقيت آثار هذا الذوق الشاذ اذ يقرأ ، لا بلا مفاجأة ، فى رأس الكتاب الثالث والعشرين على السكان دعاء ككريس الى زهرة . لاشك فى أن متسكيو محق فى أن يجعل ، اذا استطاع هذا الموضوع الجاف الذى كان يعالجه ، جذبا سهلا . غير أنه من حسن الذوق أن يضيف على هذه المواد الخطيرة من التزينة ما يلبسها ! نجح فى ذلك أفلاطون . لكن متسكيو لم يك يكتب حوارا . بل الاطوار الذى التزمه لايئلب ما اتخذ من استباحات لا يستطيع الذوق السليم على الدوام أن يقاربه عليها . فان أولى صفات الأسلوب وأشدّها لزوما له انما هى أن يكون صالحا للموضوع . وقد وضع أرسطو لهذا نموذجا فاضلا ، وكان يمكن اقتفاء أثره مع نظرية من قسوته شيئا ما .

وان هلفسيوس الذى كانت صداقته به تملو فى المخاوف كان يخشى أن يكون فى نظر الأجيال المستقبل « متسكيو مجردا من لقب الحكيم المقتن فلا يكون بعد الا رجل قضاء نيلا ألعيا » وهذا النقاد التزيم كان يتوجع لمتسكيو وللانسانية التى كان يمكنه أن يخدمها بخير من ذلك . وفولتير وهو أشد نزاحة وأصدق قولا كان يصرح بأن هذا المؤلف « كان مؤلف رجل سياسة وفيلسوف وألمى ومواطن » . وفى أيامنا لا يقرأ « روح القوانين » على قدر ما ينبغي ، ومع ذلك فان مجد متسكيو لم يفقد شيئا من لآلئه .

لاشك في أن كتابه ليس بعد « مجموعة قوانين للعقل والحرية » كما كان يملنه بطريق فرنسي . ومنذ سنة ٨٩ نحن نعلم أحسن من ذي قبل ماذا تقتضي الحرية والعقل ؟ فقد علمتا الثورة من حقوقنا أكثر مما كنا متمسكيو بل فولتير يجسران أن يقولاه بل أن يفكرا فيه . لكن على الرغم من فتوحاتنا بجمعاء ومن تقدمنا لا يزال المحل الذي تبوأه روح القوانين منذ قرن كامل مشغولا به وحده . وليجد المرء شيئا أكبر منه ينبغي أن يصعد الى أزمان أرسطو وأفلاطون . غير أن الينايع المتينة مهما غزرت لا تزال الا في انتادر لأنه يلزم لتذوقها ألا يخول فضول العقل الا القليل وأن يؤتى العقل كثيرا ، أى أن يهتم بما قد كان أقل من أن يهتم بما يجب أن يكون ، وأن تؤثر الدراسة الهادئة للعدل على المشهد الصاحب للتاريخ . وان لدى متمسكيو ، ليصرنا ويرضينا ، اتين وعشرين قرنا من التجربة فوق ذلك والامبراطورية الرومانية بأسرها والمسيحية واغارة المتوحشين وجريدة الحوادث لجميع الأمم الحديثة . انه يصف ويجعلنا نعرف من الأشياء أكثر من أفلاطون وأرسطو . فهل كان يعرفهما حق المعرفة ؟ هذا ما يجوز انشك فيه أو بعبارة أحسن انه مهما كان علمه لا يزال يستطيع أن يتعلم في مدرسة هذين الأستاذين التي لم يمارسها قدر الكفاية مع أنه مارسها كثيرا . فالذى ينقصه على الخصوص والذى يقيم مجد السياسة الأفلاطونية وعظمتها هو مثال الكمال . انه قد غلبت عليه مجارة عصره في أوهامه ومجازوته الحدود المقبولة . ان مثال الكمال ، كما كان يقوله له هلفسيوس في نصيحته المخلصة الحكيمة « لا يزيد في الحق على أن يسلى معاصرنا بل هو يعلم النسيية ويخدم الأجيال المستقبلية » . وكان خليفنا بمتسكيو أن يستشر مستقبلا كن قريبا جدا ، وما كان عزيزا على عقبريته أن تستروح أنه يتقدم الجمعية التأسيسية واعلان حقوق الانسان بأربعين سنة .

أفلاطون وأرسطو ومتسكيو أولئك هم الثلاثة الكتاب الخالدون الذين يشرف بهم العلم السياسى . غير أنه اذا لم يكن البتة غيرهم من يمكن وضعهم في صفهم من حيث البسطة ومن حيث اتعمق فانه ينبغي مع ذلك أن يذكر أحاد ليسوا بقليل الأهمية مهما يكن مستواهم أحط من المستوى السابق

فيما يظهر . أولئك هم رجال دولة ومؤرخون وفلاسفة من الطبقة الثانية قبلوا نظريات أساتذة العلم وشرحوها . ففى الزمن القديم ينبغى الوقوف خصوصا على فولوبوس وشيشرون .

ليس فولوبوس على التحقيق كاتباً سياسياً . بل هو رجل حرب ومؤرخ ، عاش بعد أرسطو بقرن ونصف قرن تقريباً وشهد خراب اغرب . التى دافع عنها بوطنية حكيمة ما اجدت عليها . وهو يشهد على الخصوص المشهد الهائل للدولة الرومانية اتى بعد ان انتصرت على قرطاجنة تقدمت بخطا واسعة وبلا خطر بعدئذ نحو اسيادة العالمية ، ولأجل أن يفهم عنه فرنه وما يليه سر هذه الاحداث المروعة عول على أن يقص عقيبات الحوادث التى فى مدة خمسين سنة من الحرب البونيقية الثانية الى سقراط مملكة مقدونيا قد مهدت للشعب الرومانى ملك الدنيا . انه يقيم أعواما طوال فى رومه نفسها مرتبطا ارتباطا أكيدا بال اسقيفيون الذين كان يعلم أولادهم فى الحرب ومن السياسة ، ويزور الأقاليم الرئيسة فى الدنيا المتمدنة ، مصر وافريقية واسبانيا والغال ، ويعرف أيضا المسرح الذى مستسلط عليه الدولة الرومانية التى تكفل لها قواها الدافعة انصر الذى لا مفر منه . وحينما كان يكتب فولوبوس كان يسترشد بتجربته فى حياة ملائى بالأعمال قد ابتلته الحوادث فيها بأشد أنواع البلاء . فقد باشر بنفسه الحرب وشهدها زمنا طويلا وقد أعاد عقله الذى هو نقاد عميق بالطبع من عشرته المتصلة لرجال أولى شهرة ونفوذ . من أجل ذلك لم يك ليقتصم بقصص الحوادث بل هو يستنتج منها تعاليم مفيدة ويصرح فى بداية قصصه أن التاريخ هو المدرسة الحق للسياسة . فانظر كيف أنه اذ بلغ الكتاب السادس بقطع قصصه ليصعد الى علة ذلك النجاح العجيب ويتلمس فى دستور رومة سر تلك الانتصارات الكثيرة .

حلل هذا الدستور بوصفه سياسيا وجنديا ، وهذا التحليل المملوء بالحصافة جدير بالاعتبار لذاته أولا ولأنه كان الموحى الى ميكافلى وبوسوى ومتسكيو ، فلولا فولوبوس الذى جود مشاهدته ما كان يقصه لتطرق الشك

الى استطلاعة تلك القول الكبيرة أن تنفذ هكذا بعيدا في خفايا العظمى
الرومانية ، فالفضل لامهم الذى فهموه حق الفهم وعرفوا أن يستتجوامه
دروسا لا ينضب معينا .

غير أن تحليل فولوبيوس هذا لا يهم التاريخ فحسب بل العلم السياسى
ينبغى أن يلقى عليه نظره . فالى العلم مرجع المبادئ التى استثار بها المؤرخ
وانتى تبين قدما وتغيرا حقيقين بلغت النظر . لم يقتصر فولوبيوس على أن
يمدح دستور رومة بل أعلن أنه أكمل كل ما كان من الدساتير لانه هو الذى
جعل لشعبه أوسع سلطان وأبقاءه . فالفرس والمقدونيون والمقدونيون على
رغم امتداد سلطانهم ويطولتهم وشجاعتهم لا يمكن أن يوازنوا بالرومان
الذين سخرروا العالم لأنفسهم . ولكن ما العلة فى فضل هذا الدستور
الرومانى ؟ علة واحدة : هى أنه قد جمع وأحكم التأليف بين جميع المبادئ
التي اقتضت كل واحدة من الحكومات الأخرى على تطبيق مبدأ واحد
منها بعينه .

فقد أحكم فيه مزج الملكية والارستقراطية والديمقراطية الى حد أنه
يستحيل القول بأن هذه الدولة ملكية أو أرستقراطية أو ديمقراطية .
فالتفصيل ومجلس الشيوخ والشعب كل له نصيب مفروض فى شؤون
الدولة ، والتوازن المحكم بين هذه القوى الثلاث هو الذى جعل
للإمبراطورية ثباتها وعظمتها . على أنه ليس الى رومة نفسها يرجع فضل
هذا النظام الذى صدر عن علم وأجدى عليها فى البقاء والذى عزاه
فولوبيوس اليها بل أن لوقرغس هو أول من استكشفه وطبقه . فان هذا
الرجل العظيم قد وضع دستورا مختلطا لأنه اقتنع بحكمته وتجارب الماضى
بأن « كل شكل بسيط يستند الى مبدء واحد لا يقدر له البقاء لانه لا يلبث أن
يسقط بما فيه من نقص » . (فولوبيوس ك ٦ ، ب ١٠ من ترجمة بوشو)
وعلى ذلك كان فولوبيوس نصيرا للدساتير المختلطة كما قد فعل أفلاطون
من قبل اذ يطلب هذا المبدأ الجوهرى الى علم الأخلاق أكثر مما يطلبه الى
دروس التاريخ أو الى جمهورية اسبرته . وحيث قد كان ، قبل فولوبيوس
لوقرغس بوصفه مقتنا وأفلاطون وأرسطو بوصفهما أخلاقيين وفيلسوفين

كانوا يطبقون أو يوصون بهذا التعادل الحكيم للسلطان . وبعد ذلك كان
شعرون صدى فولوبيوس وأفلاطون وأرسطو ، حتى مكافئى نفسه أثر
أن يحتاز الى رأيهم . واليوم بفضل كثير من انتصائح وبفضل مجرى العمل
فى الحكومات النيابية قد أُلقيت الدساتير البسيطة حيث الأنظمة الخيالية
الخطرة التى لا يمكن تطبيقها ، فى زاوية الاهمال .

ولكن فولوبيوس ، اذ ينوء على غرار ما تصنع الشعوب وما توحى
أفكار الحكماء بالتأليف العلمى للدستور الرومانى يعتقد أنه يتخذ فى السياسة
النمط الوحيد الذى يناسب تطبيقه . قد يقال انه لا يريد أن يدين بشيء
للعقل وأنه يستمد العلم كله من مشاهدة الحوادث . فإذا كان فى بعض
الأحيان قد وازن بين امبراطورية الفرس وممالك اسبرته ومقدونيا وبين
جمهورية رومة فذلك بأن هذه الدول ، وان كانت منحطة جدا ، قد عاشت
مثلها عيشة واقعية وقوية . غير أنه يلوم نفسه على أنه وقف بنظرة لحظية
على هذه الجمهورية المثالية التى اقترحها أفلاطون . « ان التجربة لم تثبت
حقيقة قيمتها . فاقامة الموازنة بين هذه الجمهورية ، كما قد كانت الى الآن
فى الكتب ، وبين جمهوريات رومة ولقدومونيا أو قرطاجنة تشبه خطأ
المثال الذى يعادل بين تماثيل وبين رجال أحياء ، ولو كانت التماثيل ، من
حيث الفن ، متارا للاعجاب من كل وجه . ان الموازنة بين شيء غير حى
وبين كائنات تنفس لا يمكن أن تكون الا فاسدة وفى غير موضعها ،
(فولوبيوس ص ٥٢٨ من المرجع السابق) . على هذا لا يرى فولوبيوس
ما يدين به العلم السياسى لأفلاطون . فانه وقد اصطدم ببعض أخطاء بينة
نسى كل الحقائق العملية التى استكشفها أفلاطون أو أقام عليها الدليل .
فرفض أول وهلة النمط العقلى ليستفيض عنه على وجه الاختصاص بالنمط
التاريخى الذى استخدمه من قبل أرسطو لكن يتحفظ أكثر . هذا التسلل
سيكون خطرا . ومنذ زمان فولوبيوس يقتصب التاريخ فى الأغلب من الأمر
مكائنا ليس له البتة . فالسياسة متصورة على هذا الوضع تصوير ضريبا من
التجريبى الذى لن يكون به من قاعدة سوى النجاح والظفر . ويختفى من
نظرياتها علم الأخلاق ولا يكون العدل بعد أكثر من كلمة جوفاء ، ومن

ثم يستطيع ميكافلى يوما ما ، مطمئن الضمير وتحت املاء الحوادث ، أن يرسم من أميره صورة شعاع . هذا النمط الجديد هو من عمل رجل عمل ، من عمل مؤرخ لم يستن منذ البداءة كل النتائج وكان من شأنه أن يرفضها لانه مترمت أو أقل اتفاقا مع منطق من مقلديه .

على أن فولوبوس لم يكن أعمى على حماسه ، انه يعلم حق العلم أن كل ما فى هذه الدنيا محل للتغير والموت . انه يعلم أن القانون الذى لامحيد عند يسير الحكومات كما يسير الأفراد و « الدائرة التى فيها تدور الدساتير » وعلى رأيه كن دستور رومة قد بلغ كماله حتى فى عهد أنيال . والنضج لا يلبث أن يقبه « الاضمحلال الذى سيبتدى بشهوة التسلط ويحدد أولئك الذين يكونون خارج الحكم ثم بتبذير الأفراد وتكبرهم » . (فولوبوس . المرجع السابق ص ٥٣٦) . لايجرؤ فولوبوس أن يطبق مباشرة هذه التكهات المحزنة التى لامحيص عنها على مدينة آل اسقيفون ، بل ربما يخشى أن يجرح شعور أصدقائه . غير أن التاريخ الذى لايعرف الرحمة فى تعاليمه يعلمه أن ديمقراطية فاسدة تولد بالضرورة الطغيان وماذا عسى ألا يقال فى هذا التنبؤ حين يسمع الناس فولوبوس يصرح بهذه التكهات المحزنة : « عصابات تكون ولا يكون بعد الاعداوات واهدادات وتقسيم أرض الى أن تجد العامة ، فى غمرة أحقادها وغيظها ، سيدا تضعه على رأس المملكة ؟ » (المرجع السابق ص ٤٩٥) كان فولوبوس يكتب قبل سيلا بأربعين سنة تقريبا وقبل قيصر بستين فلم يخدع عن المصير المستقبل لذلك الدستور الذى كان يفلو فى الاعجاب به . لكن لم يقل فى نفسه ، ولو أن أفلاطون كان يمكن أن يعلمه اياه ، ان الحرب وهى ينبوع كبير من القوة وكثير من الفساد ، ليست هى الغرض الذى يجب أن ترمى الدولة اليه ، وأن هذا المبدأ المشنوم سيكفر عما قريب عن الرومانيين الانتصارات والثروات التى أصابوها من ورائه .

وعلى هذا ففولوبوس نظرية فاضلة ، ثبت دعائمها مثل كبير ، وهى نظرية الدساتير المختلطة ونمط خطر لم يخترعه ألبنة ولكنه استخدمه

على قدر الحاجة دون أن يحمله على الإفراطات التي سوف يدفعه اليها
آخرون .

لقد أمكن أن يكون شيشرون بسبب تضافر غريب للظروف تلميذا
لفولوبوس ولاأرسطو ولاأفلاطون معجبا بهم معا ، يستير من الثلاثة مبادئه
ونظرياته وفكرة تواليفه وعنوانها وأحيانا يستير منهم مقطوعات بتمامها .
لكنه لم يستر هذه الاستعارات وكذلك لايتجاهلها كما وقع لبعض الكتاب
السياسيين ، فهو يذكر غالبا أسلافه ببارات التناء التي تبرر تأثيره خطاهم .
فأخذ عن فولوبوس اعجابه بدستور رومة ، ويبدو هذا القنصل المشجع
بروح الوطنية الصادقة من الحدة في تحمسه أشد من المؤرخ الميغالوي
الوقور . وعلى غرارده يرفض جمهورية أفلاطون الخيالية التي هو مقتنع
مع ذلك بجمالها بل بفائدتها أكثر مما كان من ذلك الذي هو رجل الحرب .
فهو كتمله يجانب البحث عن أحسن شكل للحكومة ويجعل الدستور
الروماني نموذجا حقيقيا وكاملا ينبغي أن تقلس عليه كل الدساتير . كذلك
كان نصيرا للدساتير المختلفة ورأيه كراى فولوبوس في أن رومة اذا كانت
قوية رغدة العيش فذلك لانها عرفت أن تعادل بين السلطات وتحكم الموازنة
بينها وتجعل نصيبا عادلا لكل من المبادئ الثلاثة التي كان افراد أحدها
بالتطبيق مهلكة لكثير من الدول الأخرى . فاللوكية والأرستقراطية
والديمقراطية تعيش معا في الدستور الروماني الذي كفل للمواطنين المساواة
والحرية جميعا . ولم يعجب شيشرون بالنظام السياسي لرومة فحسب بل هو
معجب أيضا بقوانينها التي يقترح على جميع الشعوب الأخرى أن تقلده
وترعى حرمتها . ولا عجب في أن يقتفى شيشرون عن كتب آثار فولوبوس ،
فان المحاور الأول في جمهوريته هو اسقيفيون الاقريقى الثاني تلميذ ذلك
القائد الاغريقى ، وترى الروح التاريخي لفولوبوس ظاهرا في الحديث الذي
أثّره ليلبوس عن صديقه العظيم . ومع ذلك فان اسقيفيون يظن أنه لا يتكلم
الا كما يتكلم روماني لأن ذلك العالم الأجنبي الذي يحصل شيشرون
نظرياته كان يجيد الكلام على رومة كما لو كان أحد أبنائها .

ولقد كان شيشرون يعترف أن له بجانب فولوبوس ملهما أقسى وأعرق وهو أفلاطون . فانه بديا قد استعار منه عنوان كتابيه الرئيسين فى السياسة : الجمهورية والقوانين ، بل استعار منه أيضا صورتهمسا . وتدل محاوراته ، مصبوبة فى لغة ليست فلسفية ، لاعلى أنه منافس بل أحيانا على أنه مقلد موفق لرشاقة احتفظ تلميذ سقراط بأسرارها . بل أكثر من ذلك استعار منه كل نظرياته الجهورية على طبيعة السلطان الاجتماعى وعلى الغرض الذى يرمى اليه هذا السلطان . وأطرى مبدأ العدل اطراء خليقا بأفلاطون . وهذه الدراسات الشريفة ، التى أنشأها اغريقا من قبل بثلاثة قرون ، على ترتيب الجمعيات ومصيرها ، قد صارت حيثئذ لأول مرة معروفة فى رومة ومقدرة فيها برفع قيمتها . فكان مجد شيشرون أنه أشاعها بأن ألبسها من أسلوبه فاستفادت تلك الدراسات من رعايته فى العالم الرومانى وفى القرون الوسطى ولولاه لصعبت معرفتها وتذوقها . على أن شيشرون لم يتخذ لنفسه مركز المخترع بل اقتصر تواضعه على أن يكون هو مترجم أفكار غيره . فكان عمله فى تاريخ العلم السياسى كملحو فى سائر الفلسفة محل مترجم ذكى أمين . وفى الحق أن العبقرية الرومانية لم تزد على أن تكون على العموم كذلك . فحينما يكون المرء أمام أرسطو وأفلاطون فأحسن ما يصنع هو أن يحصلهما ما دام لا يستطيع أن يفوقهما . وحيثئذ فليست مؤلفات شيشرون أصيلة ، انها ثمينة للغاية فى تاريخ الفلسفة وفى تاريخ القانون الرومانى . وليست على هذا القدر فيما يتعلق بالعلم السياسى الذى عاجلته وان لم تكن زادت عليه . فان الفكرة الرئيسية للجمهورية للقانون هى من فولوبوس ، وطراز الانشاء هو لأفلاطون وجميع التفاصيل تحريا هى من أفلاطون وأرسطو وفولوبوس ، والأسلوب وحده لشيشرون بما فيه من المحسنات التى تميز وتجعل منه كتابا من أسرة أفلاطون وفولتير معا .

من شيشرون الى مكيافللى لا بد من اجتياز خمسة عشر قرنا تقريبا دون أن يلقى مؤلف واحد . فان القرون الوسطى كانت لاتدرس المؤلفات السياسية لأفلاطون وأرسطو الا قليلا لانها توشك ألا تنفع بها . وندر ما كان يفكر فى القوانين الاساسية للمجتمعات فى تلك المهود عهود الفوضى

الاجتماعية . غير أن النظريات التي كانت تظهر وقتئذ في قلة قليلة من
انعدد كلها مستعارة من السياسة الاغريقية أو متسبة اليها . فان الكتاب
المنسوب كذبا الى القديس توماس (de Regimine principum)

و « مسائل بوريدان على سياسة ارسطو » هما كل ما يمكن الاستشهاد به
هنا ففيهما أحيانا أفكار جريئة في الحرية السياسية لافوقها افكار زماننا .
انها اصداء الحرية اليونانية والرومانية تفضى السلطات أعينها فيها لأنها
لاتجر البتة الى نتيجة ما . لكن العلم السياسى يجد ايضا جديدا وأصيلا
بمكيافلى في آخر القرن الخامس عشر وأول القرن السادس عشر . كانت
ايطاليا هي مقره لانها الارض التي كانت تحيا فيها تقايد السياسة الرومانية
وان لتيت فيها فسادا عظيما من جانب البابوات ومن جانب الأمراء الصغار
الذين كانوا منذ دهر طويل يتسلطون على هذه البقعة ويوسعونها افسادا .

لقد قيل كل شيء في سياسة مكيافلى البغيضة وصار اسمها وحده
ضربا من الخزي عند رجال الدولة حتى أفسدهم سلوكا . ولم يكن
الأخلاقيون وحدهم هم الذين يزرون عليها بل الملوك انذين يدعى انها
قد أنفت لهم قد نبذوها نبذا . وشرف فريدريك الثانى نفسه بأن فندها أشد
من كل أحد سواه . وانها لتستحق هذا المقت الاجماعى ومن المحال على المرء
أن يقرأها متى تظن في قراءة كتاب الامير . فكر المؤنف واضح جدا وان
اختلفت في أمره التفسير . انما هي نصائح يسديها الى لورنزو دى
مديشى ويقدم له قواعد « الامير » أنصح ثمرة جناها من تجربته الخاصة
ومن دراساته التاريخية لأشهر الرجال . ومكيافلى نفسه هو انذى يقول
ذلك في كلمة الاهداء ولا سبيل للخلاف الا تصديقه ، فليس الأمر لهوا
عقليا كما قد افترض أحيانا ، بل هي دراسة جدية عميقة وملؤها حصافة
نادرة وان يكن الفسوق عن الأدب واضحا فيها . ويظهر أن مكيافلى قد
فقد كل تمييز بين الخير والشر : فهو يوصى بالجناية في كل صورها بهدوء
الدم البارد . ويتخذ عادة نماذجه من أولئك الذين يطن الرأى العام فزعه
منهم باعتبارهم أغوالا : انما هو سيزار بورجيا ، وانما هو أبوه الفاسق
اسكندر السادس ، صناتهما الذين صاروا ضحاياهما مثل راميرو ،

وأوليفيرتو . وانما هو في العهد القديم أغا توكل ، كل أوئك أشقياء
كسوادمولونوا بفظائع الغدر او الفواحش الاشد منها شذعة . واذا اتفق
أن يوجه مكيافللي اليهم بعض اللوم فيوشك ان يكون ذلك لاعلى الاثم بل
على زلات اسلوك ، على هفوات لان هذا العقل البدير يقيم لها من انوزن
ماهو أدخل في باب الهزؤ . فتمدمايتكلم على الدوق دى بلنتونا يقول بصريح
العبارة : « لا استطيع ان اعيب عليه أى نقص بل هو يستحق ان يتخذ ، لما
قد فعلت ، مثالا لجميع اوئك الذين لسعد طالعهم او لا سلحة غيرهم ، قد
بلغوا عرش الامارة بطموح عظيم ومشروعات أعظم » نلت هى جنابات سيزار
برجيا كلها انتى حكم بانها خليفة بالتعظيم . غير انه قد اخطا فى حياته خطأ
واحدا ! هو انه ترك جول الثانى يصعد العرش البابوى ولم يصدر امرا
بحرمانه . ليس مكيافللي هو الذى وجد هذا المثل البغيض بل اخترع من
بعده : « هذا أكثر من جنابة ، هذا خطأ » لكن يرى أن الصيغة ان لم تك من
عنده بالضبط . فان الفكرة فكرته وهى فكرة بشعة . بعد أن درس مكيافللي
الدويلات المختلفة وحال الجيوش يرسم مصورا للفضائل انتى ينبغى أن تصف
بها الأمير ، وقيس بمقياس غاية فى الضبط ماهو السخاء والتبذير والقسوة
والرحمة وحسن انية والمكر ، وقر الكذب بلا أدنى تردد والغدر والسم
والاغتيال كلما كانت هذه الوسائل العنيفة نافعة .

والغرض الوحيد هو البقاء فى السلطان بأى ثمن كان وان النجاح
ليسر كل انتهاك للحرمان .

واذا كان مكيافللي يهدر اتملق فذلك لانه خطر بستر حقيقة الحال
من الشؤون ، لا لانه يكذب بل لانه يعنى ويوشك أن يهلك . ولأجل
أن توصف هذه السياسة بكلمة واحدة يقال انها المبقرية انصرفت الى الشر .
أمران يدعش المرء لهما فى مكيافللي ، أنه استطاع أن يقف ملكات
نادرة كملكاته على نظريات بغيضة كنظرياته ، وأن عقلا يحسب نفسه وضعيا
استطاع أن يتعلم بمثل هذه الأوهام الفارغة ، كأن التاريخ لم يعلم شيئا
قط لاهو ولا الضمير . فلم يفد من مثل قطاع الطريق هؤلاء الذين سعدوا

لحظة وعما قليل لحقهم انقلاب العادل . هو لا يرى ان السعادة القائمة على
الحياة هي اقرب الاشياء زوالا ، وان انتحاج انذى يزعم انه يضحي له بكل
شيء ، بالانسانية ، بانفضيلة ، بالدين ، لايشترى بهذا الثمن . هذه السياسة
هى حينئذ من السخف بقدر ما هى عليه من البشاعة ، ويمكن الاعتقاد بأن
مكيافلى حين يصدح بها تعروه تلك اللونه وذلك السكر الذى يقترن
بالجنائيه دائما . على انه لا يرى من هو هذا انذى يمكن أن تنفعه هذه
التعاطيم . فليس بالاشرار حجة الى ان يعلموا فشهواتهم الجاهحات وفرص
الامكان هى معلومهم معدومو انظير . ونيس مكيافلى فى ظاهر الأمر هو
الذى كون اغفلتوا . قال روسو فى بعض مقالاته فى الاشكل عند ما كان
يحصل معنى لباكون : ان «الامير» كان ينبغي أن يكون كتاب الجمهوريين
(عقد الاجتماع ك ٣ ب ٦) وان أصدقاء الحرية لم يكونوا ليتظروا هذا
الكتاب لينفضوا الغطاء ويعاقبوه . فلم يعن « الأمير » على خلاص ايطاليا
على رغم أمنيته الوطنية . والرجال انذين يكون لهذا الكتاب أن يتوجه
اليهم ويرضيه هم الاشرار الذين يصفهم والذين لا يحسبون أنفسهم
جديرين بدراسة ولا باعجاب .

ليس معنى هذا أن « الأمير » لا يحوى الا هذا السم الزعاف . كلاه
فان عقلا حكيما وحزما يستطيع أن يفيد منه كثيرا ، يتعلم منه كل ما تقتضى
الشئون من انشباط والعناية والاصرار وكل ما تستطيع ارادة الانسان أن
تعارض به صروف القدر . فلا يلزم ذلك الا ابدال الغرض : ضع الخير
مكان النجاح فيصبح عدد كثير من نصائح مكيافلى صوابا ونافعا . فانه هو
نفسه كان ذا دربة بصيرة باشئون ، ولما أنه لم يكن قط أميرا كان تبريره
الائم أقل من المزاي اننى تجعل الرجل بحق رجل دولة .

عندما يمضى المرء من « الامير » الى مقالاته على عاشورات تيتوس
لويوس يشعر بيسر فى النفس ، يترك سياسة القتلة والغادرين الى سياسة
أكبر شعوب الأرض . ولو أن طريقة مكيافلى لم تتغير ولو أن المبادئ
توشك أن تكون هى بذاتها فان الأثر العام لذلك الكتاب مختلف جدا . ولا

عناء في فهم ذلك : فمتى كان الأمر يصعد نجاة رومة ، المدينة الخالدة ،
أمكن ان تكون جوامع الكليم في مجلس الشيوخ أحيانا ككلمات الأمراء
الصغار الذين كان يصنع لنا منهم ميكافلي أشنع الصور . كانت عظيمة
الغرض وجلاله يبرران الى حد ما الوسائل المناهضة لأدب السلوك في اعين
أولئك الذين كانوا يستخدمونها . فيمكن ان يقال عند القناصل والديكتاتوريين
« سلام الشعب يحو ابقانون » ولكن هذا لا يمكن أن يقال على سيزار
برجيا . لاشك في أنه لا يسمح لاحد باتهاك قوانين الادب ولو كان ذلك
لاجل سلامة أمة . فالولى من فقدان مبدأ أن تترك المستعمرات تهلك . غير
أن الوطنية تقيم عذرا لكثير من الضلالات وكثير من الجبايات عند القضاة
العاميين . على ضد ذلك أثرة الفرد ومنفعته لم تكونا أبدا الا عللا سافلة
لانه ليس ممكنا ، على رغم مايرى ميكافلي ، أن يكون للمرأة أغراض نبيلة
حينما لا يكون الامر الا بصدد ذاتها .

لميكافلي فضلان كبيران في « المقالات » . فبديا تبرز فيها في أمر مواد
الحكومة على حسب ما تقدم الحوادث ، النتائج الطلية لتجسربه الشخصية
ونظرات عبقرية في تهريف الشئون . ونظرا الى أن قرارات مجلس
الشيوخ والشعب الروماني في كثير من الامر توحى بها احساسات المروءة،
ونظرا الى جسامه الحوادث ، كان ميكافلي يضع نفسه بلا عناء في المستوى
السامي للبطولة والفضيلة والحكمة ولا يدع ذلك الاصل المحزن الذي
انتزع من سياسة زمانه يظهر الا من بعد بعيد . وثانيا يفسر حوافز الدولة
الرومانية والمعنى الحقيقي للحوادث التاريخية بحصافة عزت عن الشبيه .
انه يدين بجزء من غير شك الى فولوبيوس الذي هو أول من ألقى بنظراته
العميقة في حنايا ذلك البناء العجيب . لكن فولوبيوس ان يكن هو مخترع
هذا النمط فانه لم يطبقه في كل امتداده فان مصائر رومة لم تكن بعد قد
تمت حين كان يكتب فولوبيوس، ولو أنه كان يتوقع الاضمحلال اقرب
فلم يك أمامه الا مشهد الظفر ولم يك أمامه مشهد السقوط الذي كان
يتوقعه . لقد كان ميكافلي على علم تام بالحوادث استخرج منها أنفس
الدروس . فان التاريخ مفهوما على الوجه الذي كان يفهمه به مدرسة سياسة

تؤكد تكون معصومة اذا كان الطهر الأدبي للعقل الذى يدرسه مسأويا
لنفوذ البصر الذى يشاهده . فلم يكن على متسكيو أن يفعل كبير شيء بعد
سلفيه . فان تقديراته لعظمة الرومان واضمحلالهم هى ملخص وشرح مما
لفولوبىوس ولكيفيئلى فتح فولوبىوس الطريق فافهمه مكيفلى كثيرا بأن
اتخذ «عاشورات تيتوس لويوس» نموذجا له . فلم يكن على متسكيو بعد
الا أن يتبعها كليهما بأن يطبق ، مع تخرج فى النمط وفى الترتيب ، على
تاريخ رومة كله النظرات التى كان هذا يقصرها على الحرب الثمانية مع
قرطاجنة وكان ذاك يقصرها على رأى تيتوس لويوس ، على القرون الاولى
للجمهورية .

لاشك فى أن مكيفلى وقد استوحى قواعد مجلس انشيوخ الرومانى
قد أظهر أنه مستقل جدا فى أمر الديانة : فهو يعالجها كما يعالجها رجل
سياسى فحسب ولا يتردد فى أن يخضع السلطة الروحية لسلطة الزمنية .
ولم يكن لهذه المسألة من الخطر عند الفلاسفة الأقدمين مالمها من الخطر فى
الأزمان الحديثة . فلم يحفل الفلاسفة القدماء بتنازع حاتين السلطين لان
ذلك لم يوجد قط فى الدولة . فاختصت اقرون الوسطى بمشهد هذا
الانقسام الفظيع الذى يرتبط مع ذلك بأسباب ما أعمق غورها . لكن فى
آخر القرن الخامس عشر كان من النادر أن تكون هناك عقول مستبيرة فى
هذه النقطة تضاهى فى استنارتها عقل مكيفلى ، فهو من أوائل من انحازوا
الى السلطة السياسية وأيدوا الحق فى حل هذه المسألة . ولم تتخضع الكنيسة
فى أمره بل كان مؤرخ فلورنسا من أبض أعدائها اليها وأهيم عندها .
زد على هذا أن مكيفلى كان يمزو الى البابوية تفرق ايطاليا الذى أضربها
ضررا بليغا . فان البابوية ، على رأيه ، هى التى أسلمت الوطن المشترك
الى اغارة الاجنبى ، ولم يك لوم هذا الوطنى الا حقا مرا ، وكان يظهر
استقلاله فى رأى وقتئذ الحادا ومسبة . ومن هنا كانت التمايم التى لم
تقطع الكنيسة عن الصاقها بذكرى ذلك الذى صدق حكمه عليها ولامها لوم
الحر المخوف جانب .

أن ما هو مثار للعجاب في مكيفلى بلا قيد هو أسلوبه . ان مقادته على « العاشورات » لم تكن في الحق مؤلعا حسن التأليف جدا فانها تليسه النظام والنمط العلمى . و « الا مير » عينه ولو انه احسن نظما ليس بمنجة من كل نقد : لكن اذا ذن المجموع ليس مما لاشين به فان التفاصيل قد بلغت درجة الامكان . بل من افلاطون وارسطو ومنسليو وفولويوس ويشيرون طريقته وعظمته . ولكن لاسلوب كل منهم عيوبه : فاسلوب افلاطون مع انه معدوم النظر لا يمكن ان يكون صورة للعلم . واسلوب ارسطو تعليمى فوق ما ينبغي . واسلوب منسليو براق اشد مما ينبغي وليس عليه دائما مسحة ارزاة وفولويوس له في غالب امره جفاء الامر بل جفاف اتكلف . واسلوب شيرون ادبى ورشيق اثر معا ينبغي . اما مكيفلى فله وحده الاسلوب الحق لسياسة وانثون العامة جممع بين البساطة والاحكام وانيان والايجاز والحركة . انه اشد احتفالا بالاشياء منه بالالفاظ . ورجل الدولة لا يستطيع أن يتخذ أسلوبا خيرا منه . فبصادته لاساوى شيئا لكن الأسلوب الذى تلبسه حسن جميل .

وان ما ينقص مكيفلى على الخصوص هو تلك المعاني العامة، انه يهدرها ليس في النظريات التى لا يكاد يهتم بها فحسب بل على الخصوص في العمل، ينبغي في رجل الدولة الذكى حقا أن يستلم الظروف ، ولما أنه يرى دائما في التاريخ النتائج أعينها تتج من وسائل متخافة جد التخلف فهو يرفض كل القواعد الجامدة باعتبارها خطرة . فهذا السلوك وهذا السلوك الآخر كلاهما حسن عنده وانه ليقم الدليل بالمثل القارع لاسقيفيون وأنيال على أن الكيوف الأشد تضادا يمكن أن تأتي بنتائج متماثلة على الاطلاق .

وأية كانت مزاي مكيفلى فان ذلك لا يمنع من أن سياسته معيبة بحق كما أن العار يبقى باسمه لاحقا . فكيف يسقط مثل هذا العقل في هذه الضلالات المحزنة ؟ كيف أن نظرا صادقا ينكر النور الحق الى هذا المقدار ؟ يمكن أن يكون لذلك سببان : الاول فساد القلب الذى تكون قد أتمته عادة الأعمال والذى كل ما حوله كان يؤتيه المثل الذى لا يغالب . والثاني نمطه الذى هو لم يخترعه البتة ولكنه غلا فيه الى النهاية . فان النمط التاريخى

أندى اتخذهُ افلاطون مع اتخفظهُ ذن فد أدى بالسطو الى بعض تمنائج غير محمودة . هذه النتائج هى اشد سوطا ايضا فى مؤلف فونوبوس اندى ذن يعتقد انكامل فى اندستور ابرومانى . وشيشرون بفضل تحمسه لافلاطون يخفف من هذه الميول الخطرة مع انه يقلد فونوبوس ومتسلبو اذ يرخى نفسه العنان فى هذا النمط يتغر اثر من مرة . زيس لميافلى فى هذا السيل من الجلم . هو لايريد ان يرجع ولا يامن الا اياه . ولا نه يفسره بحذق عجيب يريد ان يجعل منه المذهب الا على الوحيد . وانتاريخ يقدم امثلة بينه اتخلف ، واذا ذن انوعى لا يؤتى المرء ما به من تميز ذن عرضة لاشد العثار . قد يعجب اناس بمثل سيزار برجيا لما يعجب سائر الناس بمثل تيتوس ومرك اوريل ، يبدون الجناية لا نها فقر ويحتقرون الفضيلة المطلوبة ، ويستخدمون اللذب لما يستخدم بنو الانسان اصدى ، ويلهون بانخد وبالفسوق لان تاريخ الماضى كثيرا ما يذكر ضروبا من النجاح قد تمت بهذا الثمن الحقير . فالبايا اسكندر السادس هوشخصية تاريخه لمثل ريجولوس او فيسر سواء بسواء . وما دام قد نجح فهو اعظم منهما . هاك هو الحد الاخير الذى انيه يقضى النمط التاريخى . وادا كان افلاطون كاد يكل كل شىء الى العقل فهو اشرف الكتاب السياسيين . ومكيافلى الذى وكل كل شىء الى انتاريخ هو اقلمهم أدبا وأكثرهم فسادا ، وهذا مثل مخيف ليس لامرى أن يحاول اتباعه وسيبقى على التحقيق وحيدا وعلى اندوام بغيضا .

فى القرن السادس عشر لايعد العلم السياسى كتابا واحدا صالحا . فكتاب بوداين الذى كان له فى زمانه اسم كبير ليس الا صدى خافضا للنظريات القديمة ، وينسب نجاحه على الخصوص الى أنه كتب بلغة عامية . وفى القرن اتالى ليس بين الفلاسفة الا هيز واسبنوزا هما اللذان اشتغلا بالسياسة . وقد هاب باكون وهو رجل دونة سنين طوالا أن يقرب موضوعا كان يعرفه حق المعرفة . لكن مخزيات حياته العامة تدل على ماذا كانت مبادئه ، فليس للمخلف أن يأسف كثيرا لصمته . أما ديكرت فقد امتنع دائما عن أن يعالج السياسة . ليس ذلك بأنه تنقصه الشجاعة حتى تحت حكم

ريشليو ، وليس لأنه ينكر أهمية هذه المواد ، وليس لأن قلبه قد برد من
لبنه في أرض اجنبية ، لكنه يعيب على « تلك الأمزجة الفلقة المخلطة اتى
لاتقدم » ، وهى ليست مهياة لا بالمولد ولا بالنزوة لمزاولة الشؤون العامة ،
أن يخطر فى بالها شيء من الإصلاح الجديد . وربما كان ديكرت يؤثر الا
ينشر نمطه ومؤلفاته على أن يظن به مثل هذا الجنون . فاذا كان يشرع فى
أن يكتب « القواعد التى ينبغى ملاحظتها فى الحياة المدنية فقد لا يرى نفسه
أقل تبجحا من ذلك افيلسوف الذى كان يريد أن يعلم واجب القائد بحضرة
آنيال » . ومع ذلك هو يرى فى السياسة الاعتماد على التجربة أولى من
الاعتماد على العقل « لأنه يندر أن يعامل المرء أشخاصا كاملى العقل وان
خير النتائج ليست فى الأغلب من الأمر أسعدها نتيجة » . ومع اجلانا
لديكرت وبرغم الاحترام والاعجاب للذين تستأهلها عبقرية الشريفة فان
تلك المبادئ ليست خليفة بنفسه الكيرة . فلم يكن أفلاطون ولا أرسطو ولا
متسكيو بعد ذلك رجال دولة أيدا ، ومع ذلك فهم أساتذة العلم . لقد
استخرج ميكافلى من مزاولة الاعمال ابشع النظريات التى تخزى ذكراه .
فليس اذا ضروريا أن يكون المرء فى الحكومة لأجل أن يجيد الكلام فى
السياسة وفى الغالب أن العمل فى الحكومة من شأنه أن يكون خطرا على العالم . فان
فولويوس وشيرون مع احتفاظهما فيها بشرفهما وطهارتهما لم ينملا منها
شيئا كثيرا .

أما سياسة هيز فهى معروفة . هى نظرية للاستبداد وتبرير له . ان
هيز ليصدر عن أشد المبادئ بطلانا فى أمر الطبع الانسانى الذى لم يوجد
ملاحظته ، يستخرج منه مجتمعا مشوها لا توجد فيه الحرية اتى نكرها
فى الانسان وأساء التعبير عنها ، وفيه السلطة المطلقة لفرد تحكم بلا رقابة
وبلا حدود . انه يعيب بحدة على أرسطو أنه قرر أن الانسان حيوان
اجتماعى . والحالة الطبيعية للناس فيما بينهم ، اذا صدقنا الفيلسوف الانكليزى
لبنى الانسان ، هى حالة حرب . فانما الخوف هو الذى ألفت الاجتماع ،
وليس الا الخوف هو الذى يحفظه . ذلك بأن الناس لما بهم من خوف بعضهم
بعضا قد اجتمعوا ولما أن لهم دائما ميلا الى أن يعزق بعضهم بعضا حتى فهم

الحياة الاجتماعية كان السلطان انذى يزعمهم ويلزمهم انتظام لا يمكن الا أن يكون أشد قوة . وكأنا اذ نسمع هذه القواعد المنكرة نرى الملك مكلفا بأن يحرس ويقود حيوانات مقترسة . وما نرى الا أن قلب هيز يستحق أن يرثى له اذا كان هذا هو كل ما استخلصه من تجربته وتأملاته . ولا عذر له حتى من مشهد الحروب المدنية التي حافت ببسلاده وقتله . فمن شأن الفيلسوف أن يسمو بنفسه فوق الحوادث ولا يتركها تخاف هولها ، وواجبه أن يقدرها قدرها ومن الشيء الغريب أن هيز لم يفهم أحداث زمانه حتى انه لم ير أن الاستبداد الذى طالما نادى به هو وحده الذى سبب كل اضرار الوطن والذى قضى على حياة شارل الاول . كانت انجلترا فى ذلك العهد أكثر بلد حرية فى أوروبا وان تكن أشد اضطرابا . وكان أكثر من عرض ينبىء منذ ذلك الوقت بدستور سيجىء عما قريب يحمل السلام والقوة للمجتمع الانجليزى ، وقد مات هيز قبل ثورة ١٦٨٨ بعشر سنين تقريبا تلك الثورة التى لم تك نفسه تحدثه بها .

ولقد شرف هيز عند الناس باستقلاله فى الرأى حين قرر صراحة سيادة السلطة . المدنية على السلطة الدينية . أما هذا التنبيه فحق وأما فضل هيز فلم يزد به شيئا . فقد كانت هذه المسألة جديدة فى زمن ميكافلى ، وكانت جدتها أقل من ذلك بكثير فى القرن السابع عشر بعد انتصار « الإصلاح الدينى » وبعد امثال لويس الرابع عشر وكثير غيره من الملوك . على أن الفضل كان يرجع الى انجلترا أكثر من أى بلد آخر فى صوغ هذه النظرية صوغا دقيقا ما دام أن فى انجلترا وقبل هيز بقرن كان هنرى الثامن هو الاول بين الملوك الذى جمع فى يده بين السلطين وأقام نفسه بابا لمملكته لقد أبان الباحثون من أين جاءت ضلالات هيز ^(١) . فسياسته وأدبه باطلان لانهما يستندان الى ميتافيزيقا وبسيكولوجيا باطلين أيضا ، وتمط هيز عقلى محض ولا يظهر للتاريخ أثر فيه . غير أنه سعى استحياء العقل . انه لا يعرف أن يدرس النفس الانسانية بالاتباع الكافى وبالضبط المخلص . انه قد جمع من فلسفة باكون أصولا مشوشة شرحها كما كاد يفعل بـ

(١) ر * السلسلة الاولى من مؤلفات كوزان ص ٢٤٥ وما بعدها .

ذلك تلامذة لوك . وكنديك . فانه قد استخرج قبلهم بقرن من مذهب
الحس كل النتائج الاجتماعية التى يحويها ، وقد أمكن بدون غلط تاريخى
اعتبار سياسته متممة لمذهب الحس لهلفسوس وسان لمير ، فليعلم أهل هذا
المذهب أن مذهب هبز متى قبلت مبادئه متخرج لايقبل التفتيد ، وأن هبز
عدو للحرية ميين . فمذهب الحس اذن بين خصلتين فى السياسة فاما أن
ينكر مبادئه واما ، اذا أراد أن يكون منتجا ، أن يبلغ الاستبداد بالضرورة
دون أن يستطيع التهرب من أى واحد من افراطاته . بأفلاطون وصل
التمط العقلى الى تأسيس الحرية على قواعد من العدل لاتزعزع والى تحديد
السلطات بحدود لاتجاوز . وبهبز يصل التمد العقلى الى نتائج على نقيض
ذلك . لكن أفلاطون قد لاحظ على هدى أحداث العقل الانسانى ونكرها
هبز كما نكرها أستاذه باكون . وان سياسته التى لاستخرج من التاريخ
الذى يستهين به ولا من البسيكولوجيا التى يهمل أمرها هى سفسطة من
منطق بسب سبافاضا الطبع الانسانى ، وليس به من الحق ولا من العظمة
شئ ما .

كذلك توجه أمثال هذه العيوب الى اسفينوزا . فان مذهب فى المجتمع هو
محصل مذهب هبز تماما ، ولو أنه يصدر عن مبادئ ميتافيزيقية مخالفة على
الاطلاق ، فان اسفينوزا لاينكر الحرية فى البسيكولوجيا ولم يك يجدها فى
الدولة . والسلطان الذى هو يتخيله وينقله الى المجتمع عوضا عن أن يتركه
الى الملك كما كان يصنع هبز هو على السواء استبداد جامع . حال الفطرة
هى على رأيه أيضا حالة حرب والصورة التى يتخذها من الانسان فى هذه
الدرجة الأولى الحقيرة بشعة ولو أنها صورة خيالية محضة . وملاحظة
اسفينوزا للأحداث البسيكولوجية أقل أيضا من ملاحظة هبز اذا كان
ممكنا . فاسانه الطيعى هو نوع من الوحش لايميز الخير من الشر لاعتقل
ولا أدب له . أكثر من ذلك أن انسان اسفينوزا مع ارتقائه الى الحياة المدنية
يفضل منحط ميت الوعى فى المجتمع كما هو فى حال الفطرة ، تقوم السلطة
العامة عوضا عنه بما يجب عليه هو أن يفعله أو ألا يفعله ، وتقرر على جهة
السيادة ماعو العادل وماعو غير العادل ، لأن العقل البليد للمواطن لايسطيع

هو وحده أن يعرفه . ويحجة أن الفرد عاجز تلقاء الجماعة يقدمه اسفينوزا ، بلا قيد وبلا رحمة ، قربانا للسلطان الذى لا يدبر أمر الرعايا الا بالترغيب واثرهيب .

وهو على هذا يسلم بالتقسيم الجارى من قبل للحكومات الثلاث . وفى كتابه السياسى الذى لم يستطع اتمامه كان يعول على وضع نظرية الملوكية والأرستقراطية والديمقراطية ، فلم يتم من ذلك الا الأولين . فالملوكية كما يتخيلها غاية فى الغرابة ، تنصرف فى كل شئ فى الدولة وكل شئ ملك لها بما فى ذلك دور المواطنين التى تؤجرها بنقود معدودة . وفوق ذلك للملك مجلس يجده كل عام ، ويكون هو كالحس الخارجى للمدينة التى روحها الملك . . والى جانب هذا المجلس الذى يدير انشؤون مجلس آخر للقضاء يستوفى أعضاؤه رواتب وظائفهم المهمة السامية من أموال المحكوم عليهم بالمقوبات . وليس للجيش رواتب فى أزمته السلام وأما فى مدة الحرب فهو يعيش على الأنفال التى ينالها من العدو . وعلى هذا المستوى تكون الأنظمة الأخرى للملوكية التى يحلم بها اسفينوزا ولا فائدة فى ذكرها . لكن ربما كان أغرب من هذا أن اسفينوزا يراها عملية جدا . فملوكيته خير من كل ماقد كان من الملوكيات ، وانها لأعلى علوا من الملوكيات التى تخيلها الفلاسفة . فهو معجب بمؤلفه ، وعلى رغم تواضعه العادى يخصص بابا قائما برأيه لقيم الدليل على أفضلية نظرياته المقطوعة النظير . حق أنه يقف أحيانا متهيا أن يشير ابتسام قرائه ، غير أن هذا الاستبصار نفسه وان يك من الحصافة بموضع ليس من شأنه أن يدرأ الخطر الذى يخشاه الفيلسوف . وان اسفينوزا الذى يزدري التصور المجرد فى السياسة ولا يريد أن يرجع الا الى التجربة لا يرى أنه لا يفتقروا أوهاب لانتليق بعقريته .

حينئذ لم يتقدم العلم السياسى خطوة واحدة فى القرن السابع عشر على يد هبز واسفينوزا أى مدرسة باكون ولا على يد مدرسة ديكرت . بل على الضد قد أضروا به اذ جعلوه بفيضا تارة وهزوا تارة أخرى . حتى يوسوى نفسه لم يقله من هذه المثرة . فان السياسة المستخرجة من الكتاب المقدس التى

عينا فولتر بحق ليست الا نظرية الملوكية المطلقة . وربما لم يظن بوسوى الى أنه لم يك ليدرس التوراة الا ليستخرج منها صورة سيده محسنة وتقريرا لاستبداده خلوا من الانصاف .

فى القرن الثامن عشر وبعد أصول القوانين بخمس عشرة سنة تقريبا ظهر عقد الاجتماع فجأة يعطى وجهة جديدة لعلم السياسة . فانه الى روسو لم يكن الا فى حيز النظريات فجعل منه سلاحا للتوراة وآلة لها . لم يكن عقدا للاجتماع الا رسالة مستخرجة من مؤلف كبير هو الانظمة السياسية ، فلم يشرح فيها من مذهبه الا معنى واحدا . غير أن هذا المعنى كان أساسيا وان لم يكن كله جديدا ، وهو معنى السيادة . وقد كان أرسطو قد وضعه قبل المواطن الجيني بألفى عام وبالاتجاه عينه . وقد كان لوك قد عالج آفا فى مؤلف ميين ترجم قبل أن يظهر كتاب روسو بعشرين سنة فاستعار منه روسو مبادئه . فى محيط الديمقراطيات القديمة كانت هذه مسألة من البساطة بموضع وكادت لاتكون محلا للمناقشة . فان الشعب بجملته كانت له السيادة الدائمة التى لاجدال فيها ، وكان من الحرص عليها بحيث أنه لايقصر أمره على أن ينتقم من الطغاة بل كان يتقى بواسطة التثريب كل الأخطار البعيدة التى كان يمكن أن تهدد سلطانه . كان الطاغية يستطيع أن يقتصب بالقوة والمفاجأة لكن سلطانه لم ينل أبدا أن يكون مشروعا . أما سلطان الملوك فى الدول التى كانت قد احتفظت بهم فلم يكن الا نياة مجردة . فكان الملك هو الحاكم الفرد الذى كانت سلطته ، وقد أقره الرعايا عليها ، يمكن دائما أن تنزع منه . وكان الاحتفاظ بها ضد رغبتهم نزولا عن الملوكية ، انه كان ينقلب من ملك الى طاغية ويعرض نفسه لعقاب ندر ما كان آجلا . جرى الامر على خلاف ذلك فى الازمان الحديثة . وتبعاً لعل كثيرة وعميقة صار المعنى الحقيقى للسيادة نسيا منسيا . فان الملك لم يك ليتلقى سلطانه الا من الله وحده لا يحاسبه عليه أحد أيا كان على ظهر الأرض . هذه النظرية ولو أن الثورات أكذبتها أكثر من مرة ولو أن بعض الفلاسفة قد فندوها مثل لايبوتى مثلا فانها كانت مقبولة على العموم ونم يجرو متسكبو على مناقشتها فضلا عن ابطالها . وكان روسو قد وجد المدينة المتينة بالجزء .

لابالكل فى جمهورية جنيف الصغيرة ، وكان يرى أن السيادة فيها للشعب ، وكان يقتصر هو نفسه بأنه «عضو من السلطان» . بفضل ذلك وبفضل تدبره الذاتى وعسى أن يكون أيضا بفضل حبه للمشكلات ، قد أيد مذهباً قد كان له فى زمانه شيء من الغرابة مع أنه قديم وكله حق . ومن هنا أتت أهمية عقد الاجتماع على رغم الخطأ الجوهرى الذى بنى عليه والذى طالما قد فلم تبقى قائدة فى الإلحاح عليه بالتنفيذ من جديد . وانى لأقتصر على نظرية السيادة وأدع جانباً نظرية العهد البدائى الذى طالما بحث عنه عبنا روسو .

ان اعلان سيادة الأمة واقامة الدليل عليها فى القرن الثامن عشر وفى

عهد لويس الخامس عشر قبل الجمعيات العمومية (les états généraux) بخمس وعشرين سنة انما كان ضرباً من الجسارة والتنبؤ . لم يلحظ فى بادئ الأمر مدى هذه النظرية وظهرت تلك المبادئ الكبرى خيالية أكثر منها خطرة ومجرمة أكثر منها مشؤومة . فلم تبلغ درجة أن تكون مذهباً . وهى ولو أنها كان من شأنها أن تكون اعلاناً واثذاراً للسلطان وللشعب كادت تبقى عقيمة ، بل لم تثر مناقشة جدية . فاز السلطان المستند الى ماض مقداره أربعة عشر قرناً لم يشعر بأنه قد أتى من ناحية كشف السر عن ضعفه . والشعب الذى يكاد لا يمد مدافعا عنه الا روسو لم يشعر بأنه قد وجد من جديد صك سلطانه . لم يزد عقد الاجتماع روسو مجداً . وغاية ما فى الأمر أن أنصاره قد غلوا قليلاً فى الاعجاب به وأعداءه قد غلوا فى مهاجمته . لكن الاصدقاء والاعداء لم يشك أحدهم فى أن مبدأ الثورة وضع آنفاً ، وأن نتائجه لامحالة واقعة . حين جاءت الجمعية التأسيسية تضع يدها على السيادة القومية المنتصبة منذ ثلاث سلالات من الملوك ، وحين رتبت على الحق الاجتماعى مناقشتها الخالدة ، وحين حاولت الجمعية الثورية أن تؤسس بنياناً جديداً للسياسة - نال روسو من جديد ، وقد كان متسيا منذ آخرته الغامضة المحزنة ، من النفوذ ومن المجد ما لم يكن اجتمع له أبداً فى حياته وشاطر متسكبو آراء الرجال السياسيين الذين كان أشدهم عنفاً وأقومهم منطقاً منحازين الى عقد الاجتماع وكان أرجحهم عقلاً ان لم يكن أقوامهم بصيرة بالأمر منحازين الى أصول القوانين . فكان هؤلاء الآخرون

يسهون أن يكونوا هم الذين قد حلوا النظرية . وقد شامت الجمعية التأسيسية ، ولو أنها غير مؤمنة بمتسكيو ، أن تستلهم على الخصوص نظرياته ، غير أن عملها الذى كان من شأنه فيما بعد أن يظهر من جديد ككسبا صورة أخرى لم يستطع أن يعيش الا سنة واحدة . على ضد ذلك الجمهورية مع الجمعية الثورية لم تضع دليلا للعمل الا النظريات الأصلية لجان جاك . وفى الحق أنها لم تكذب أكثر من الجمعية التأسيسية . وقد اضطرت السيادة القومية التى أتت من جراء الظروف أكثر مما أتت من ناحية افراطها أن تنزل عن عرشها من بعد سلطان قصير مداه وكثيرة آلامه الى يدى بطل كان يعترف بالأقل أنه تلقى عنها كل شيء ، غير أن هذا النزول المتبوع بهزيمة وخيبة أمل مدة ثلاثين سنة أظهرت أنها تعطى الحق لمتسكيو ، قد استبدل بعد نصف قرن من الاخطاء والكفاح بظفر حاسم لم يستمر شيئا الا من مبدأ روسو .

حيث يمكن انقول بأن روسو قد كان بشير الثورة وكان له الفخر فى أن شرح المبدأ الذى جعلها مشروعة قوية وباقية . واذا كان مبدأ السيادة القومية لايزال غير منظم بين ظهرانينا فانه منذ الآن لم يعد موضوعا لمجدال وينبى أن تعترف ديمقراطية أيامنا لجان جاك الذى تحسها قبل وقوعها بقرن تقريبا ولو أنه لم يفهما دائما حق فهمها •

انه معجب بالديمقراطية أيما اعجاب قال : « ثن كان فيها شعب للآلهة لحكم ديمقراطيا . وهذا التحمس معقول جدا فعند فيلسوف يعرف للانسان كرامته وطبعه اقدسى يجب أن تكون الديمقراطية ، نظريا على الأقل ، الحكومة الوحيدة الشرعية ان لم تك دائما حكومة يمكن تطبيقها عمليا ، غير أن هذا التمجيد لا يودى الى العمل فى رأى روسو فهو يسارع الى أن يعلن ، وربما كان ذلك لبقية فيه من بغض الانسانية « أن حكومة على هذا القدر من الكمال لاتوافق الناس » . (عقد الاجتماع لـ ٣٢٤) وهذا قيد يحد فى الواقع حدا غربيا من مبدأ السيادة القومية ، وربما كان يكون حكيما على هذا الحساب أن تنزع تماما من علم السياسة ، الذى لاينبى أن يشتغل

بالاوهام ، نظرية الديمقراطية . حق أن أفلاطون لم يعمل دراسة الحكومة
الارستقراطية ، وان تك حكومة الفضيلة هذه ، كما كان يبنى ، كانت أقل
امكانا من ديمقراطية جان جاك . غير أن روسو مع اعتقاده بصلاحيّة
الديمقراطية لشعب من الآلهة لا يقنط قلما من صلاحيتها للناس ، فهو لا يزيد
على أن يضع شرطا واحدا هين التحقيق ، فعلى رأيه يلزم أن تكون الحكومة
الديمقراطية صغيرة جدا حتى يستطيع الشعب فيها أن يجتمع وان يتمكن كل
مواطن من معرفة الآخرين . اذن لا يخرج المثل الأعلى لروسو عن نطاق
جنيف التي هي على رغم حربتها المزعومة أضيق من حدود المدينة الحقيقية
نفسها . وان روسو ليدع نفسه تنقاد لحبه للمدينة التي ولد فيها ، ولا يمكن
أن يقال لوطنه ، ولذكريات مطالعته الاولى . وان جنيف التي يجب بها
ليقابل بها على الخصوص باريس واسبرته وأتينا التي لا يعرفها الا من
افلوطرخس ، تلك الديمقراطيات التي كانت دائما تحت نظره ، وعلى هذا
المقياس الضيق الناقص يريد ان يحمل سائر الشعوب الاخرى .

بل انه يذهب بعيدا في هذا السبيل الذي اقتفى اثره فيه كثير من
الكتاب فأضلهم حتى انه جاء بأسف للرق باعتباره قاعدة وركنا ضروريا للمجتمع
عند الاقدمين . ومع أن هذه المشكلة في نظره شفاء فهو يميل الى الاعتقاد
بأن الحرية المجهولة لدى الشعوب الحاضرة على رغم دعاويهم « ربما
لاتتماسك الا بتعمد من الاستعباد » (عقد الاجتماع ك ٣ ب ١٥) .

نتيجة أخرى ليست أقل بطلانا يستنتجها روسو من مبادئه أو بالأولى
من أوامره ، هي أن يحظر على السيادة القومية كل نوع من النيابة في اللحظة
التي فيها شعب ينتخب نوابا يصبح غير حر بعد ، وغير موجود ، فان متخذي
الشعب ليسوا نائين عنه ولا يمكن أن يكونوهم ، انهم ليسوا الا مبعوثين .
فلا يستطيعون ان يقرروا شيئا تقريرا نهائيا (المرجع السابق) كان هذا
حقا في أتينا وفي اسبرته وغيرهما بمعنى أن الشعب لم يفكر قط في أن
يوكل في سيادته في كل الشؤون التي كان يمكن ان يقوم بها بنفسه . لكن
حتى في هذه الجمهوريات التي لاتكاد تكون الا في مدينة واحدة كان

لا يمكن للشعب ان يعمل كل شيء ، وان الحكام الذين كان يختارهم كانوا ينوبون عنه فى كثير من الاحوال مهما يقل روسو .

لكن اذا كان هذا المبدأ الموضوع بكل سحته غير مضبوط بجزئه فى حق الديمقراطيات القديمة ، واذا كان لم يمكن تطبيقه أبدا تطبيقا دائما فانه يصير باطلا تماما فى حق الديمقراطيات التى كانت عبقرية روسو تكهن بها والتى كان قلبه الجمهورى يتماها لشعوب آخر غير شعب جنيف ، وعلى الخصوص فرنسا التى كان المواطن الجنىفى يدين لها بمجده وبأبوابه . أفكان محكوما عليها بالملوكية الى الابد؟ واذا كانت تكسر النير عن عاقها يوما قريبا ، كما كان يدعوها اليه روسو ، فأى شكل من الحكومة تتجه اليه ان لم يكن الى الديمقراطية؟ هذا هو ما كان يشعر به روسو قبل وقوعه : كان يمكن أن يقول لنفسه ان مبدأ المزعوم الذى كان يرفض كل نيابة فى السيادة لم يكن الا ضلالا ، أكان بالمصادفة يفكر فى تقسيم فرنسا الى جمهوريات صغيرة متحدة؟ أم كان يرى أن يقطع الوحدة القومية أجزاء لا يكون أى واحد منها أكبر من مقاطعة جنيف أو أينا أو لكونيا ؟ ما كنت لأريد أن أتهمه بمثل هذا الحلم ، غير أنه كان يشغل نفسه كثيرا بدراسات الاتحادات ، وهو موضوع جديد ، على مايقول ، ولا شك أن عبقرية المفكرة لم تكن لتتردد فى أن تأتى فيه بالبدع حتى التى هى محل للجدال • (تطبيق روسو فى آخر الكتاب الثالث الباب ١٥ من عقد الاجتماع وتعليقات الكونت دانتزيج) .

بين اذن أن روسو وهو يدعو الى مذهب السيادة القومية لم يكن ليؤمن قط فى شأنه بما ينبغي أن تؤمن به الامم الحديثة ، ولم يك ليرى كيف كان يمكن تحقيقه عما قريب . لاشك فى أن للنياية مساوى . انها ليست دائما حتى فى أوقات الشدة من حياة الشعوب الترجمان الصادق لارادات من استأبوه . غير أن النياية ضرورية ، وليست الحال الراهنة فى السياسة هى وحدها التى تبررها ، وما دامت طبيعة الاشياء لم تتغير فلا محيص عن التواب وانهم على العموم خير من الذين انابوه ، على أن السيادة كما قدرها روسو لاستتيب بمعنى انها كالحرية ليست قابلة لان يتنزل عنها ، وان الثورات

هناك دائما لتثبت لمن لا يفهم أن الشعوب لا تنزل عن عرشها أبدا ، لكن
اهدار النظام النيابي الآن انما هو وجود للاحداث الأئمن ماتكون ، وارتقاء
بحجة عدل محال ، في أضغاث الأحلام وخطر ما يكون من الاوهام .

لقد جاء روسو بتميز عادل جدا ونافع جدا خير مما أتى به أى امرئ .
قبله بل بعده أيضا ، وهو التمييز بين السيد وبين الحكومة التى يسميها ايضا
الامير ، هذا التمييز أسلى وهو ينتج طبعا من نظريته فى السيادة ، وقد
كان فى الجمهوريات القديمة يكاد يكون مستحيلا : فان الشعب انذى كان
هو السيد يحكم بذاته ولا يعترف ، على أكثر ما يكون ، الا بحكم قابلين
لل عزل ولمدة قصيرة ، فكانت الحكومة والسيادة تتحدان ما كان لاحد أن يميز
بينهما ، أما أفلاطون فانه لم يتكلم فى ذلك . وأرسطو على رجاحة عقله
لم يضع لنفسه هذه المسألة الا ليسيء حلها . ومع أنه كان يعرف السيادة
الحقيقية ، وكان يضعها نظريا فى العقل وعمليا فى الأكثرية ، فلم يتردد البتة
مع ذلك فى القول بأن الحكومة هى سيدة الدولة (على الخصوص كـ ٣٦٤)
ف ١) . ومتسكبو يركب الخطأ عينه فلا شئ فى مؤلفه الكبير يدل على أن
عنده الملك الذى يحكم ليس هو السيد الشرعى للدولة ، واما روسو فهو
وحيد الذى يرى الحق ويعرف أن يبرزه فى بيان لا يدع محلا للإبهام . .
الامير ، الحكومة أيا كان شكلها ، بل أحيانا انقادة على كل شئ ، ليست
أبدا الا مندوب الشعب ، يعزل بإرادته وهو مسئول أمام عيادته انتى هى
سيده وان لم تكن معصومة . يقول صريحا : ان الحكومة كانت مندوجة بغير
وجه فى السيد الذى ليست هى الا وزير له ، كان يمكن ألا تستساغ
هذه النظريات فى عهد لويس الخامس عشر لكنها قد كانت غاية فى الحق ،
ولم تمض خمس وعشرون سنة حتى جاءت الجمعية التأسيسية تنفذ
فجعلت للملوكة التى كانت تحسب نفسها سيده مكانا تبعا صرفا لم يك
ليغير من ذلك الحين . واليوم أصبح اعتقاد أن الحكومة هى السيد خطأ
لم يعد بعد جائزا حتى عند أشد العقول عماية . فليحفظ روسو بمجد أنه
هو أول من يجلو كل غموض فى هذه النقطة الاساسية .

نظرية أخيرة لا ينبغي أن تنسى لعقد الاجتماع وإن كانت محلا للمبالغة أحيانا ، وهى مزية الأسلوب . حق أن روسو لم يكتب أبدا بما هو أشد قوة وأعدل قصدا ، لكنه لم يستطع أن يتخلص ، حتى فى موضوع السياسة من بهرج الأسلوب الذى كان يحمل عليه حتى قصصه . وعلى رغم الضبط العلم للمعاني يستروح المرء منه روح البليغ أكثر من روح رجل دولة ، ويرى حينما يقرأ مكيا فللى أن روسو لم يكن أبدا نيتاعلى انشئون العامة وانه اذا كانت تنقصه البساطة فذلك على الخصوص لانه تعوزه التجربة . على أن كتابه أحسن تأليفافى مجموعه من الأمير أو «المقاتلات على العاشورات» لكن على رغم هذا الترتيب المنظم المتسق يسوده نوع من التردد ومن الاستيئاق يبرز من تحت مظاهر الشطف . وعسير ألا يبرو المرء هذا التردد متى كان لم ير بنفسه الواقعيات التى يتكلم عليها .

منذ ظهر عقد الاجتماع لم ينتج العلم السياسى أثرا عظيما وإن يكن قد أخرج مؤلفات يعتد بها بل مؤلفات مشهورة . فلا تزال الديمقراطية التى أعلن روسو مبدأها تنتظر من رجل عبقرى نظرية كاملة . وربما يتفق أن تنمو فى عدة قرون ويمر بها كثير من المحن قبل أن تتمكن الفلسفة من أن تتلقى من التاريخ مواد كافية لاحسان فهمها .

هنا نحن أولاء نصل بعقد الاجتماع وبالنظرية الحقة للسيادة الى منتهى غاية الأزمان والعلم . فالذهاب الى ما وراء ذلك مغامرة بالتكهنات اننى ربما لايقرها المستقبل . ولكن دون أن نسبح مع الوهم يمكن أن تتساءل ماذا يجب على علم السياسة أن يصنع بعد مثل ذلك الماضى المجيد ؟ وما هى الفوائد التى يستطيع اسداعها للمجتمعات فى حالة التتور والتمدن الحاضرة ؟ تلك خدمات عظيمة القيمة وحسب من يشك فى أمرها أن يذكر التأثير الصادق الذى أثره فى مصائر بلدنا «أصول القوانين» و «عقد الاجتماع» بصرف الكلام عن ذلك التأثير غير المباشر الذى كان لهما فى مصائر أوروبا المستتيرة أو الحاضرة لعبقرية الديمقراطية الفرنسية . فلم يكن العلم السياسى ، فى الصور القديمة ، أخصب انتاجا ولا أجدى نفعا ولو أنه كان أعظم مما هو

الآن ، ففي أيامنا ليس له البتة أن يعطى . فى أعماله التى يعينه عليها تقدم العلوم الاقتصادية ولا ان يشك على الخصوص فى فعليتها .

فبدا هو منذ الآن واثق اشد التقة بالنمط الذى يجب أن يتبعه :
أخلافى قبل كل شيء عند أفلاطون وشيشرون ، وتاريخى عند ارسطو
ومنتسكو ، وعلمى عند فولوبوس وملياننى ، وسطقى محض عند هيز
واسفيوزا وروسو ، فهو بذلك شدد ما يعسر اسبل التى يسلكها لموصول الى
الحق واسبل التى يجب أن يجتنبها ليتقى ان وقوع فى اغلال . ان دراسة
النفس الانسانية هى أولى ادراسات التى ينبغى ان يقوم بها واحد جميعا
فانه بواسطة البسيكولوجيا يستكشف المبادئ الخفية التى بمساعدتها يمكن
أن يفهم بقية تلك ادراسات ويديرها . فان البسيكولوجيا المنظمة الواسعة
المحققة كما ينبغى بعد تعاليم أفلاطون وبعد تعاليم ديكرت والمدرسة الايقوسية
بله تعاليم المسيحية يمكن أن تؤدى الآن الى نتائج معصومة من الخطأ ،
فعلى اثار أمثال هؤلاء الأساتذة وبمساعدة المشاهدة اليقظة يصبح الخطأ
محالا ، فان يك طبع سعيد الطالع يجىء فيجمع بين مواهبه وبين مقتضيات
العمل ويضيف العبقرية الى سلاسة اقياد يمكن أن يرجى استكشاف وتقديم
جديدان . ان معرفة نفس الانسان فى كل عظمتها ، فى كل حوائجها
المشروعة ، فى كل واجباتها ، فى كل حقوقها المقدسة غير انقابلة للقدم ،
تلك هى الشرط الاول الأعلى الذى يجب على السياسى الحق أن يستوفيه .
فمتى أعوزه ذلك الشرط فلا يكاد يدفعه غيره فى شيء حتى نؤأضله عنه فى
الحنايا المتوترة التى يضل فيها مثل عقريه مكيافللى . بدون البسيكولوجيا
لاسياسة حق . بدونها ليس الا الفضالات الشنيعات التى لاعلاج لها . غير
أنه لا تكفى معرفة النفس الانسانية فى ذاتها وفى كل كرامة طبعها الشريف
فان انسان البسيكولوجيا ليس حيا أو على الأقل ليس فاعلا ، وان الفعل
والحياة لخاضعان لضرورات لاصارف عنها كثيرا ما تسقط معها النفس
الانسانية مهما كانت جميلة فاضلة كل الفضل . لأأريد البتة أن أتكلم على
الجرائم وانتهاك الحرمات التى يرددها التاريخ . لكن دون أن نخرج عن
أنفسنا ودون أن نلجأ الى مثل آخر غير هذا الذى يشعر به كل مناشد ما

يصعب أن نوفق بين أعمال سلوكنا وبين نواحي عقلنا وأن نطابق بين
عيشتنا وبين الهامات ضميرنا . هذا التنافر الذي كثيرا ما يضطرب له الفرد
يحدث أشد غشا وأبقى أمدا في الشعوب ، في الانسانية ، والفيلسوف الذي
يظن أنه يحقق بلا غناء في دنيا الخارج كل ماقيه في دنيا نفسه الصسافية
الطاهرة يرتكب خطأ قد يكون شريفا ولكنه خطر . انما دراسة التاريخ هي
التي سقيه اذا هو عرف أن يفهم التاريخ كما قد فهم قلبه هو وأن يجنى منه
الأصداء المفيدة كما قد تلقى الصوت الخفى المعصوم الذى يتكلم فى صدره
اذن فدراسة التاريخ تفيد فى مراقبة البيكولوجيا وحدها بحدود . فان
أحدهما يعلم الحكيم ماذا يجب أن يكون عليه الانسان ، والآخر يكاد يخبره
بما كان عليه الانسان خيرا أكيدا أيضا قريبا وماذا عسى أن يرجى منه
على حسب الأزيمة والأمكنة ، ليس الغرض أن نحلم للانسان بكمال متمتع
وبسادة لا يستطيع بلوغها ، بل الغرض أن تقوده بالسلطة الى غرض يمكنه
أن يبلغه وبطرق فيها يمكن لقدميه الضعيفتين أن تحملاه . وان هذه المهمة
محدودة على هذا الوجه هي مازالت من السعة بحيث لا يطبق القيام بها الا
العقريات القوية ، وانها من الجمال بحيث تستهوى أكرم القلوب .

حيث يجب على علم السياسة أن يستند الى البيكولوجيا والتاريخ معا ،
يستعير من تلك مبادئه ومن هذا أمثاله جامعا اياهما على قدر مضبوط ، يدع
لكل منهما كل قوته وكل منفعة مستعيرا من أحدهما ومن الآخر ما بهما
من نافع ، ومن المثل الأعلى والممكن ، مجتنباً ما فيهما من الخطر سواء أكان
خياليا أم تجريبيا . وبكلمة واحدة يعادل بينهما فى توافق علمى خصب .
لاشك أن فى هذا مطالبة للفيلسوف السياسى بشيء كثير . وربما كان ذلك
خيالا غير قابل للتحقيق من صنف آخر ، لكن مع ذلك حينما يعرف ماذا
فعل أفلاطون وأرسطو ومكيا فىللى وحتى متسكيو أيضا فى أوقات أقل ملامة
يكون من الخطأ أن يقنط من العقل الانسانى . فليس متمنا أن يأتى رجل
ما سعيد يوما ما يجتمع فيه هو وحده ، وبفضل أسلافه ، كل الخصائص
المبشرة التى جعلتهم محلا لتقدير الناس واعجابهم . ذلك الرجل أيا كان

سيكون له ذلك المجد الذى يحاوله الحكماء ، فالى الآن لا يزال ينتظره محل
شاغر فى تاريخ الفلسفة وفى حسن تقدير الشعوب .

وإذا كان بين الامم الحديثة أمة تستطيع ان تدعى بحق حيازة نصب
السبق ففى أمتنا . فلها ضمان من ماضيها ولا يزال الى الآن لا يرى ماذا
تستطيع بقية أوربا أن تضع بجانب متسيكو وروسو . فان الأرض انتى
حملتهما كليهما لم تجذب فيما هو انظار ويستطاع أن ينتظر منها أن
تخرج من الثمرات ما ليس أقل جمالا ، سبب آخر أخرج وزنا لرجاء هوجال
المجتمع فى بلدنا . فنظامه الاجتماعى لا يضاهيه فى الكمال مثل فى بلد آخر
وحقوق الطبع الانسانية ليست مفهومة ولا محترمة بأحسن منها فيه ، ولم
تلك النظريات الجوهرية تصادف حلا أحسن مما كان فى فرنسا . وان
ثوراتنا مهما كانت مؤلة قد كانت ارتقاء لم يقصر نفعه علينا بل تمدانا الى
سائر البلاد ، وبمصائرنا ترتبط بجزيئها الأكبر مصائر المجتمعات المتقدمة .
والفتوحات انتى يفتحها عندنا العلم اساسى هى فتوحات عالية ، ومن المحال
ألا يحرك مشهد هذا المجتمع العجيب عقلا كبيرا ويطلعهم أن يحسن ادراكه
ونفسيره الا أن تقف فرنسا فى سيرها والا أن تخلى عن رسالتها انتى
عيتها لها انماية الالهية فيما يظهر . ففى هذا المشهد أحد انساب انتى
تستلهم منها فكرة الفيلسوف . فان ديمقراطية أتينا ، على رغم عيوبها ، طالما
أضأت السبيل لأفلاطون اندى كان يراقبها عن كتب ، وإذا كان ميكافلى
قد عرف حق المعرفة انوسائل العملية فى السياسة وهو يفسدها فذلك لانه
كان أممه مثال الجمهوريات الايطانية انتى أضلته السبيل ، وإذا كانت فرنسا
فى القرن الثامن عشر قد أنجبت متسيكو وروسو فذلك لان المجتمع
الفرنسى كان لا يزال خير المجتمعات وأشدّها تقدما ، ولو أنه استدعى كثيرا
من الاصلاحات . تلك مزية نفيسة لم تفقدها البتة ندعو الله ألا ينزعها منها .
فاننا قد بلغنا بعد كثير من العوائق وكثير من الآلام هذه النتيجة الباهرة ،
أن جميع أعضاء المجتمع بلا استثناء وبلا قيد يتمتعون بالحقوق المدنية التى
كانت الى الآن امتيازا لبعض الآحاد . وان حق الانتخاب العام الذى يظهر
الفينة بعد الفينة فى حوليات التاريخ لم يكن ليراه أحد فى أمة كثيرة العدد

كأمتنا ، والنتائج التى جاء بها هى على التعريب كعوى العفل الإنسانى فى أنها لا تحصر ولا تمد . ان المجتمعات القديمة كان عليها أن تشفى فى داخلها من علة الرق وكانت الحرية فيها هى الاستثناء . وفى القرون الوسطى كان العبيد يؤلفون الجزء الأكبر من جسم الاجتماع ، وحتى اليوم اناس الاحرار المتمتعون بالحقوق السياسية هم الأقلون فى اكثر الدول الاوربية ، أما فرنسا فليس فيها الا مواطنون ، وهذه المزية عامة لجميع الناس محققة للجميع بقدر ما هى جميلة ، وان الامتيازات السياسية التى هى مصدر كثير من الأحقاد الاجتماعية ، وان كانت هى العرف الجارى فى النظام أزمانا طويلا ، قد بادت عندنا وسقطت تحت كراهية العقل قبل أن تسقط تحت سلطان ائقانون فليس شعارنا المقدس أكذوبة . فان الحرية والمساواة والاخاء لم يكن لها فى أى شعب أكثر مما لها عندنا من الاخلاص ومن التقدم التين . مركز ممتاز لفرنسا انها ليس عليها بعد الا أن تحارب الجهل والفقر : هما عدوان وان كانا مخيفين فان قهرهما أيسر من القضاء على أوهام الناس وعلى شهواتهم .

على هذا تستدعى فرنسا دون شك بماضيا وعلى الخصوص بحاضرها تشيد أثر عظيم للعلم السياسى سيثرفها وينفع الإنسانية فى آن واحد ، وان التأليف التى تتكر فى أيامنا ليس من شأنها أن تؤنسنا من نجاح أحسن . فانه ينبغى الاعتراف بأن أكثرها كزن خطرا ولا معنى له وان أكثرها مجلبة للضوضاء أشأمها وأمسخها صورة . وليست الا لما يلعبها الخيال فى حكم الذى يعرف حق المعرفة أوضاع العلم ، انها ليست مؤلفات جدية . ولقد أعوز أدياء الاصلاح هؤلاء الذين قد أخذ منهم الكبر بل السخرية مأخذا عظيما . صفتان بدونهما لا يقدر على شئ فى هذا المضمار السير وهما وعى مستتير ودراسات كافية ، وان أكثرهم ليزدرى الطبع الانسانى بأنه لم يكلف نفسه ملاحظته . أرادوا أن يخلقوا المجتمع خلقا جديدا لانهم لم يكونوا ليعرفوا ما يحويه من فضل ، غير أن هذه النظريات مهما يكن من عدم استمرارها وبعدها عن العقول تشهد بفترة ممدوحة مازال يشرها الدنو من الغاية التى تزمع بلوغها . وليس بعيد ذلك اليوم الذى فيه يصبح الناس

جميعا أحرارا لا بالحقوق المكفولة لهم وحدها بل بأنوار العلم وضروب العيشة
الراضية ، خطوة واحدة أيضا نلمس بعدها تلك الأرض الموعودة لا يحرمتنا
اياها الاضطرابات المدنية المحزنة ، ولن يمضى القرن الذى سيبتلو اقترن
الحاضر دون أن تدخلها أمتنا السعيدة وتستقر فيها .

لكن ينبغي الحذر من محاكاة المجددين الذين هم محل ثلوم ومن
النبؤ بنبوءات ربما لا تكون أصدق من نبوءاتهم ، وعوضا عن أن يتبأ المرء
باسم العلم ماذا عسى أن يكون فى زمن بعيد أو قريب ، خير له أن يدرس
تحت النظام القاسى للعلم ماهو موجود ويطلب الى البسيكولوجيا والى التاريخ
مفهومين حق فهمهما النتائج النافعة والباقية انتهى هما وحدهما يؤتياننا اياها
فان العلم هو أجمل من الرجاء .

السياسة لأرسطو طاليس

الكتاب الأول

فى الاجتماع المدنى - فى الرق - فى الملكية - فى السلطة العائلية

الباب الاول

فى الدولة • اصل الاجتماع • انه من فعل الطبع - عناصر العائلة • الزوج والزوجة ، السيد والعبد - القرية مكونة من اجتماع العائلات - الدولة مكونة من اجتماع القرى • وانها غاية الاجتماعات الاخرى كلها • الانسان كائن مدنى بالطبع - سيادة الدولة على الافراد • ضرورة العمل الاجتماعى •

§ ١ - كل دولة هي بالبدنية اجتماع وكل اجتماع لايتألف الا لخير ما دام الناس أيا كانوا لا يعملون أبدا شيئا الا وهم يقصدون الى ما يظهر لهم أنه خير ، فينب اذن أن كل الاجتماعات ترمى الى خير من نوع ما ، وان أهم الخيرات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذى يشمل الآخر كلها ، وهذا هو الذى يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسى •

§ ١ - كل دولة الفرض الحق من الاجتماع السياسى معروض هنا على انشد ما يكون من الوضوح • ومن المحدث أن يوضع وضعا أسسمى من ذلك • من مبداسام كهذا يمكن بلا عناء ان تستخرج كل الاركان الحقة الاساسية للجمعيات الانسانية وللحكومات • على ن هذه النظرية موجودة فيما سبق عند افلاطون (ر • الجمهورية كد ٢ ص ٨٨ من ترجمة كوزان • ولقد حصلها روسو فى عقد الاجتماع) (ك ١ ب ٦) حيث يقول: «هنا الشخص الهام الذى يتكون من الاجتماعات كلها كان يسمى فيما سبق المدينة » - لخير ما (ر • تفصيل هذا المبدأ فيما بعد فى كد ٢ ب ٧ ف ١) - الدولة • ترجمتها الحرفية «مدينة» وهنا ينبغي ن يسمذكر ان كثرة للدول الاغريقية كانت تتألف من مدينة واحدة • بعينها تحيط بها ضاحية ضخمة •

§ ٢ - فلوجه اذن لمن قال من المؤلفين أن خصائص الملك والحاكم ورب العائلة والسيد لامتياز فيما بينها . وذلك يقتضى أن يكون كل الفرق بينها انما هو بالاكتر أو بالاكل لا بالنوع . وعلى ذلك فعدد قليل من المحكومين يرأسهم السيد ، وعدد أكبر منه يرأسهم رب العائلة ، وعدد أكبر منه أيضا يحكمهم الحاكم أو الملك . وهذا يؤدي الى أن تكون عائلة كبرى هي على الاطلاق مدينة صفرى . يضيف هؤلاء المؤلفون الى هذا فيما يخص الحاكم والملك أن سلطان أحدهما هو شخصي ومستقل ، وأن الآخر ، على حد تعاريف علمهم المزعوم ، هو رئيس بالجزء مرسوم بالجزء .

§ ٣ - هذه النظرية كلها باطلة ، وسيكفى في الاقتناع بذلك استخدام منهاجنا العادى فى هذه الدراسة ، فهنا كما فى كل موطن آخر ينبغي رد المركب الى عناصره غير القابلة للتحليل أغنى الى أصغر أجزاء المجموع . فبالبحث عما هي العناصر المؤلفة لدولة تحسن معرفتنا بماذا تختلف هذه العناصر . وسرى كيف أنه يمكن تقرير مبادئ علمية فى المسائل التى تكلمنا عليها آنفا ، فهنا كما فى كل موطن آخر الصعود الى أصل الأشياء وتتبّع تشعبها هو الطريق الامين للمشاهدة .

§ ٤ - بديا من الضرورى اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر . أريد أن أقول اجتماع الجنسين للتناسل . ليس فى هذا شئ من التحكم ففى الانسان كما فى الحيوانات الأخر وفى النباتات نزعاً طبيعية الى أن يخلف بعده موجوداً على صورته .

§ ٢ - من المؤلفين . يقصد أرسطو الى افلاطون الذى يقرر هذا الرأى فى السياسى (ص ٢٢٤ ترجمة كوزان) . ولقد كان رأى هيز كراى افلاطون . فان نظرية الحكومات الابوية ليس لها قاعدة أخرى . ولقد اخلا روسو اذ يقول (فى بداية الاقتصاد السياسى) أن أرسطو قد خلط أحيانا بين العائلة والمدينة . فالحق انه كان دائماً يفرق بينهما كما يفعل هنا .

§ ٣ - منهاجنا العادى - (ر . هذه . لمبارة فى هذا الكتاب الاول ب ٣ ف ١) . فان أرسطو يريد ان يتكلم على المنهاج الذى انتهجه من قبل أى المنهاج التحليل كما يوضح ذلك هو نفسه بعد عدة أسطر .

§ ٤ - وفى النباتات . أراد بعض المفسرين أن يستنتج من أن أرسطو يمسند هذه النزع الى النباتات انه كان يعرف فصل ما بين الجنسين فى النباتات .

انما الطبيعة وهى ترمى الى البقاء هى التى قد خلقت بعض الكائنات
للأمره وبعضها للطاعة ، انما هى التى أرادت ان الكائن الموصوف بالمقل
والتبصر يأمر بوصفه سيذا ، كما أن الطبيعة هى أيضا التى أرادت أن الكائن
الكفء بخصائصه الجنائية لتنفيذ الاوامر يطيع بوصفه عبدا ، وبهذا تتمتع
منفعة السيد ومنفعة العبد .

٥ ٨ - فالطبع اذن هو الذى عين المركز الخاص للمرأة والعبد . ذلك
أن الطبع ، وليس به ما يحملنا من العجز ، لا يصنع شيئا يشبه سكاكين دلف
التى صنموها ، وعنده أن كائنا لا يخصص الا لفرض واحد لان الادوات
تكون أكمل كلما صلحت لا لاستعمالات متعددة بل لاستعمال واحد وعند
التوحشين المرأة والعبد هما كائنان من طبقة واحدة ، والسبب فى ذلك
بسيط ، هو ان الطبع لم يجعل بينهم ألبنة من كائن للأمره ، فليس فيهم حقا
الا من عبد ومن أمة ، ولم ينخدع الشعراء اذ يقولون :

أجل للاغريق على المتوحش حق الأمره

مادام أن الطبع قد أراد أن يكون المتوحش والعبدسين .

٥ ٩ - هذان الاجتماعان الاولان بين السيد والعبد وبين الزوج والزوجة
هما قاعدتا العائلة ، وقد أحسن هيزود اذ قال فى هذا البيت :

البيت ثم المرأة والثور الحارث

لان الفقير لاعبد له الا الثور ، على هذا اذن فالاجتماع الطبيعى فى كل
الأزمان انما هو العائلة وقد استطاع خارنداس أن يقول اذ يتكلم على

٥ ٩ - أجل للاغريق . هذا البيت مأخوذ من أوربيد (ايفيجيني) و ر . أيضا السياسى
لافلاطون ص ٣٤٦ ترجمة كوزان .

٦ هيزود . هذا البيت من هيزود (الاعمال والايام) .

- خارنداس - من قطانية فى حقلية - وهو مقنن طور يوم نحو السنة ٢٩ الاولبية اى سنة
٦٦٤ ق .م . وهو يتكلم عليه مرة أخرى فى الكتاب الثانى (ب ٩٠ - ف ٥ ، أ) .

ايفينيديس - من كريت - كان قد وضع كتابا على جمهورية كريت ويحتل ان يكون
ارسطو قد اخذ منه كلمة مدينة وانه قد جاء آتينا فى السنة ٤٥ . لاؤليبية اى سنة ٦٠٠
ق . م .

أعضائها «انهم كانوا يأكلون على الخوان عينه» ويقول ايمينيديس الكريتي
«انهم يسطلون على كانون واحد» .

§ ٧ - ان الاجتماع الاول لعدة عائلات الذى ألف بالنظر الى العلاقات
اتى ليست يومية انما هو القرية التى يمكن بحق تسميتها المستعمرة الطبيعية
للعائلة ، لان الافراد الذين يعمرون القرية ، كما يعبر عنهم مؤلفون آخرون
«قد رضعوا لبن العائلة» انهم أولادها و «أولاد أولادها» . فاذا الدول الاولى
قد كانت خاضعة للملك واذا الامم الكبرى ما زالت كذلك الى الآن ، فذلك
لان هذه الدول كانت قد تألفت من عناصر معتادة السلطان الملكى مادام انه
فى العائلة الاكبر سنا هو ملك حقيقى ، وقد احتذت مستعمرات العائلة من
طريق البنوة ذلك المثل الذى ضرب لهم ، واذن فقد حق لهوميروس أن
يقول :

كل امرئ على حدة يحكم بوصفه سيدا نساءه وأولاده

والواقع فى الاصل أن العائلات المنفردة كانت تحكم انفسها على هذا
الوجه . ومن هذا ايضا ذلك رأى العام الذى يخضع الآلهة للملك منهم .
لان الامم جمعاء كانت ولا تزال الى الآن تعترف بالسلطة الملكية . ولم
يتخلف الناس أبدا عن أن يسبقوا على الآلهة عاداتهم كما انهم يصورونهم
على صورتهم .

§ ٨ - ان اجتماع عدة قرى يؤلف دولة تامة يمكن أن يقال عليها انها
بلغت حد كفاية نفسها على الاطلاق بعد أن تولدت من حاجات الحياة
واستمدت بقاءها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها .

على هذا فالدولة تأتى دائما من الطبع ، شأنها فى ذلك شأن الاجتماعات
الاولى التى الدولة غايتها الاخيرة . لان طبع كل شئ هو بالضبط غايته

§ ٧ - الامم الكبرى - (د - ك ٢ ب ١ ف ٢٥ - هوميروس - الاوديسية - يذكر
ارسطو هذا البيت أيضا فى علم الاخلاق ك ١ ب ٤ ويطبقه على السكولوبه مرده الاله فولكان .
ويذكره ايضا افلاطون هو وما قبله فى القوانين ك ٣ ص ١٤٦ ترجمة كوزان - ولظاهر ان كل
فكرة افلاطون هذه هى التى الهست ارسطو تلميذه .

§ ٨ - دولة - والترجمة الحرفية «مدينه» .

وان ماهية كل واحد من الموجودات متى بلغ ميلفه التام هي ما يقال عليها .
انها هي طبعه الخاص سواء أكان الموجود يعنى انسانا أم حصانا أم عائلة .
يمكن أن يضاف الى هذا أن هذا المصير وهذه الغاية للموجودات هي أول
الخيرات لها . ولأن يكفى الموجود نفسه فذلك غرض وسعادة معا .

§ ٩ - من هذا نتج هذه النتيجة البينة : أن الدولة هي من عمل الطبع
وأن الانسان بالطبع كائن اجتماعي ، وان هذا الذى يبقى متوحشا بحكم
النظام لا بحكم المصادفة هو على التحقيق انسان ساقط أو انسان أسمى من
النوع الانساني ، واليه يمكن أن يوجه توبىخ هوميروس :

بلا عائلة وبلا قوانين وبلا بيت

وان الانسان الذى يكون بطبعه كذلك الذى وصفه الشاعر
لايستروح الا الحرب لانه غير كفء لاي اجتماع كجوارح الطير .

§ ١٠ - اذا كان الانسان أشد قابلية الى ما لانهاية للاجتماع من النحل
ومن سائر الحيوانات التى تعيش قطعانا فذلك بالبدية ، كما نهت اليه
كثيرا ، لأن الطبع لايفعل شيئا عبثا . وانه ليختص الانسان بالنطق حق أن
الصوت ربما يعبر عن الفرح والألم ، لذلك لم يحرمه الحيوانات الاخرى
لأن نظام خلقها يذهب الى حد أن تحس هذين الاحساسين وتبهما بعضهما
بعضا ، لكن النطق انما يكون للتعبير عن الخير والشر وبالتبع عن العادل
والظالم ، وللانسان هذه الخصوصية من بين سائر الحيوانات انه وحده يدرك
الخير والشر والعادل والظالم وكل الاحساس من هذا القبيل التى
باجتماعها تؤلف بالضبط العائلة والدولة .

§ ٩ - كان اجتماعي . يعيب هيز على ارسطو هذه العبارة ويحول أن يطبق مبداه الكبير
ان الحوف هو أصل الجمعية - هوميروس . الايالة . الحادى عشر ٦٣٠ .

§ ١٠ - النحل . اتعب هيز نفسه ليبرهن خلافا لارسطو على جميع الفروق بين جماعة
النحل وجماعة الناس . ويلتقى في هذا بأوريجين الذى شد ما عاب على سقراط أنه الخى بالناس
النحل والنحل - الطبع لايفعل شيئا عبثا . هذا هو مبداه الطل الغائية التى استخدمها ارسطو
استخداما كبيرا . ر - ككتاب النفس ك٢ ٩٦ وكتاب التسبيب ب٢ ١٠ وقد زعم بعض
المفسرين خطأ ان شيشرون قد حاكى هذه الفقرة في القوانين ك٢ ٢٢ .

§ ١١ - لا يمكن الشك في أن الدولة هي بالطبع فوق العائلة وفوق كل فرد ، لأن الكل هو بالضرورة فوق الجزء مادام أنه متى فسد الكل فليس بعد من جزء ، لا أرجل ولا أيدي إلا أن يكون على سبيل المجاز كما يقال يد من حجر ، لأن اليد متى فصلت عن الجسم لا تبقى يدا على الحقيقة . وان الأشياء لتعرف على العموم بآثارها التي توقعها والتي من شأنها أن توقعها . فمتى انقطع استعدادها الأولى لا يمكن أن يقال إنها هي نفسها : إنما هي مندرجة تحت اسم واحد ليس غير .

§ ١٢ - إن ما ثبت الضرورة الطبيعية للدولة وفوقيتها على الفرد هو أنه إن لم يسلم به لا يمكن الفرد أن يكفي نفسه بمزول عن الكل وعن سائر الأجزاء كذلك . وإن هذا الذي لا يستطيع أن يعيش في الجماعة وليس له مع استقلاله حاجات فذلك لا يستطيع أثبتة أن يكون عضوا في الدولة . إنما هو بهيمة أو اله .

§ ١٣ - فإطيع اذن يدفع الناس بفرائضهم الى الاجتماع السياسي . ونقد أسدى أول من رتبته خدمة كبرى لأنه إذا كان الانسان الذي بلغ كماله الخالص كله هو أول الحيوانات فإنه حقا آخرها أيضا متى حيى بلا قوانين وبلا عدل . وواقع أنه لأشئ أشنع من انظلم المسلح . كمن الانسان قد تلقى عن ابطع أسلحة العدل والفضيلة التي ينبغي أن يستعملها ضد شهواته الحيثة . فبدون الفضيلة يكون هو أكثر ما يكون فسادا وافتراسا فليس له الا تورات الحب والجوع البهيمية . فالعدل ضرورة اجتماعية لأن الحق هو قاعدة الاجتماع السياسي وتقرير العادل هو ذلك الذي يرتب الحق .

الباب التالى

نظرية الرق الطبيعى - آراء مختلفة للرق وعليه : الرأى الشخصى لارسطو - ضرورة
الأموات الاجتماعية : ضرورة الامرة والطاعة وفائدتهما - الاستعلاء والانحطاط الطبيعيان هما
اللدان يجملان السادة والعبيد • الرق الطبيعى ضرورى عادل ونافع : حق الحرب لايسكن ان
يكون أساسا للرق • - علم السيد وعلم العبد •

§ ١ - الآن ونحن نعرف وضع الأجزاء المختلفة التى تكون منها
الدولة ينبغى أن نشتغل بديا بالاقتصاد الذى يسير شؤون العائلات مادام أن
الدولة مؤلفة من العائلات • عناصر الاقتصاد المنزلى هى على الضبط عناصر
العائلة نفسها التى لأجل أن تكون تامة يجب أن تشمل أرقاء وأفراداً أحراراً •
لكن لأجل ادراك ذلك يلزم بديا أن نضع تحت البحث أبسط أجزائها ،
ونظرا الى أن الأجزاء الأولية والبسيطة للعائلة هى السيد والعبد ، الزوج
والزوجة ، والأب والأولاد ، لزمت دراسة هذه الصنوف الثلاثة من
الأفراد والنظر فيما هو كل واحد منهم وما يجب أن يكون •

§ ٢ - فمن جهة سلطة السيد ثم السلطة الزوجية ، لأن اللغة الاغريقية
ليس بها كلمة خاصة للتصير عن علاقة الرجل بالمرأة • وأخيرا كون
الأولاد • وهو معنى لا يقابله كذلك لفظ خاص • الى هذه العناصر الثلاثة
التي عدناها آنفا يمكن أن يضاف رابع يدمجه بعض المؤلفين فى الادارة
المنزلية ، وآخرون يجعلونه على الأقل فرعا منهما مجدا ، سندرسه أيضا ،
وهو ما يسمى كسب الأموال •

ولنشتغل أولا بالسيد والعبد لكى نعرف معرفة استيعاب الروابط
الضرورية التى تربطهما ، ولنرى فى الوقت عينه ألا نستطيع أن نجد فى
هذا الموضوع أفكارا أولى بالرضا من الأفكار الجارية اليوم ؟

٣ - فمن جهة يؤيد بعضهم أنه يوجد علم خاص للسيد وأن هذا العلم يختلط بعلم رب العائلة والحاكم والملك كما ذكرنا بآدى الأمر . وآخرون على ضد ذلك يزعمون أن سلطة السيد ضد الطبع وأن القانون وحده هو الذى يجعل من الناس أحرارا وأرقاء . ولكن الطبع لا يجعل فرقا ما بينهم . بل ان الرق هو على ذلك ظالم مادام العنف هو الذى أتجه .

٤٩ - ومن جهة أخرى الملكية جزء غير منفصل عن العائلة ، وعلم الحياة جزء من العلم المنزلى مادام أنه يغير الأشياء التى هى من الضرورة الأولى لا يستطيع الناس أن يعيشوا الا سعداء ، ينتج من هذا أنه ، كما أن الفنون الأخرى ، كل فى دائرته ، بها حاجة الى أدوات خاصة للقيام بعملها ، كذلك العلم المنزلى ينبغى أن يكون له أدواته على سواء . وان من تلك الأدوات ماهو غير حى ، ومنها ماهو حى . فمثلا صاحب السفينة عنده

٣ - على ضد ذلك . فبهم من هذا انه كان هناك حينئذ احتجاجات على الرق حتى فى زمن أرسطو . غير ان الزمن الفانى لم يحتفظ لنا بأسماء الفلاسفة الذين أبدوا هذه الملاحظات الإنسانية . وفى عهد فيرجيل كان فيرجيل الشاعر الفكاهى يسبق فى بيت له رده الينى ك ٦ ص ٢٦٣ على الزمان الذى لم يكن فيه أرقاء . « فى القصة التى نقلنا استمدنا ان فيليبون الشاعر ومثروودوسور الفيلسوف ، وكلاهما معاصر لارسطو ، يظهر انهما كانا لائقين . فالاول يذكر السيد بأن عبده ، علم ، ونعم ، كزهر ، واتمس ، مما زال انسانا . والاخر مع عتراته بان العبد ملك ضرورى يقول ان هذه الملكية قلقة وغير موافقة . وطيماوس الطرمينوس ، وهو معاصر ايضا لارسطو يؤكد ان الرق الذى كان القانون قد حرمه زمانا طويلا عند اللاتين والفوقيين لم يكن ليباح الا منذ عهد قريب . و . آتيني ك ٦ ص ٢٦٣ ، منه انهم ايضا الى ان الأرقاء لم يسموا فى ا. ش. ب. المغرقة باسمهم الحقيقي وعبيده فهاهنا كانوا يسمون «هنست» (سكان الاول لتساليا الذين وقصوا فى الرق على ائى الفارة البوردة وآتيوا طبقة الإشراف التساليين الفاتحين ، وكان شأن هؤلاء الأرقاء أنهم لا يقتلون ولا يباعون خارج أرض الوطن) . وهناك الهينون (أهل مدينة هيلوت الذين هم اول من استعبدتهم الشعب اللقموني) وفى موضع آخر «الكلاوت » أى سكان ملحقات الدار . . . الخ . ويؤكد كالمسطرلوس ، وهو من أقدم مغربي أرسطوفان أن هذه الصيغة انما وجدت لتلطف ، لفظيا على الإقفل ، من الحظ الحزن لأولئك المتعساء . وقد كان ذلك ايضا نوعا من الاحتجاج على الرق . ونقول طوفيق : وهو مؤرخ معاصر لارسطو ، أن أهل خيوس هم اول من ادخل فى الاغريق شراء العبيد وان هاتف دلقوس لما علم بهذه الكبيرة أعلن أن أهل خيوس حق عليهم غضب الآلهة . وهذا هنا هو احتجاج الهى آخر على سوء استعمال القوة هذا . غير أنه لا يظهر أن الاغريق قد عرقوه أو أنهم لم يقيموا له وزنا . ينتج من هذا كله أن عبداً لرق فى القرن الرابع قبل المسيح لم تكن مسلما به بل بحال . ذلك بأن الحرية من فى الواقع من الامر أقدم من الاستعباد . ولقد أحس أرسطو نفسه عند موته الحاجة الى أن يقرر فى وصيته عتق عبيده .

الدقة أداة لا حياة بها وملاح الجؤجؤ أداة حية باعتبار أن العامل ، فى الفنون ، أداة حقيقية . وعلى القاعدة عينها يمكن أن يقال ان الملكية ليست الا أداة للمعيشة ، وان الثروة متعددة الأدوات وان العبد ملكية حية والعامل بعامه أداة هو أول الأدوات جميعا .

§ ٥ - والواقع أنه لو كان كل أداة يمكنها ، بأمر أمرت به أو أضرمت ، أن تستغل من تلقاء ذاتها كمتايل ديدال أو مشاجب فولكان ، ، التى كانت تخبى وحدها ، كما يقول انشاعر ، الى جميعات الآلهة ، ، ولو كانت الأموات (المتكومات) تسبح وحدها بذواتها ، ولو كانت القوس تلعب وحدها على انقيثارة لاستغنى أرباب الأعمال عن العمال والسادة عن العبيد . فالأدوات بالمعنى الخاص هى اذن أدوات انتاج ، أما الملكية فهى على الضد من ذلك بالبساطة أداة استعمال فحسب . على هذا فالقوم ينتج شيئا أزيد مما يستعمل له . لكن كسوة وسريرا لا يؤدى كلاهما الا ذلك الاستعمال نفسه .

§ ٦ - زد على هذا أنه لما أن الانتاج والاستعمال يختلفان بالنوع وأن هذين الأمرين لهما كليهما أدوات خاصة فيلزم حتما أن تكون بين الأدوات التى يستخدماتها فرق كذلك . فالمعيشة هى الاستعمال وليست انتاج أشياء . وان العبد لأبصالح الا لتيسير أفعال الاستعمال هذه . فينبغى أن يعنى بلفظ الملكية كما يعنى بلفظ الجزء . وان الجزء ليس جزءا لكل فحسب بل هو أيضا يتعلق على الاطلاق بشئ غير ذاته . كذلك الحال فى الملكية فالسيد هو بالبساطة سيد العبد لكنه لا يتعلق به أصلا ، أما العبد فعلى الضد ليس عبد السيد فحسب بل هو أيضا يتعلق به على الاطلاق .

§ ٥ - متايل ديدال . كان حق ديدال كله أنه حاول أن يظهر الحركة فى تماثله بان فتح ما بين سيقانها وازال الالتصاق بين الاذرع وبين الجسم الخ . وقد كان ذلك ارتقاء عظيمًا للفن الاغريقى على الفن المصرى . وقد تحدث افلاطون عن حق ديدال هذا فى ايشيغرون ج ١ ص ٣٧ . وفى هيتون ج ٦ ص ٢٢٢ ترجمة كوزان - فولكان والىليازة النشيد ١٨ البيت ٣٧٦ - أدوات انتاج استعمال فحسب . هذه التمييز ذكره ارسطو فى مواطن مختلفة فى علم الاخلاق الى نيقوماخوس فى الكتاب السادس وفى علم الاخلاق الكبير ك ١ وفى الكتاب السادس وفى علم الاخلاق الكبير ك ١ فى كتاب حركة الحيوانات ب ٧ ف ٥

٧ - هذا يوضح جليا ماهو العبد في ذاته وماذا يمكن أن يكون فان هذا انذى بقانون الطبع لايتعلق بنفسه بل هو مع كونه اسانا يتعلق بآخر هو العبد طبعا . يكون اسان انسان آخر ذلك انذى من حيث هو انسان بصير ملكا ، وان الملك لهو أداة استعمال شخصية تماما .

٨ - ينبغى الآن أن ينظر أوجد أناسى جعلهم الطبع كذلك أم لا يوجد ألبنة . وفى حق من أيا كان يصير عادلا ونافعا أن يكون عبدا ، أم أن كل استرقاق هو عمل مضاد للطبع . العقل والواقعيات يمكن أن تحل مع اليسر هذه المسائل . فالأمر والطاعة ليسا شيئين ضرورين فحسب بل هما أيضا شيان نافعان كل النفع ، بعض الكائنات منذ الولادة مخصص بعضها للطاعة والآخر للامرة ، ولو على درجات وفروق شديدة التخائف بالقياس الى هؤلاء وهؤلاء . فالسلطة تملو وتحسن بنسبة ما يكون ذلك فيمن يطبقها أو تقع عليه . انها فى اناس أحسن منها فى الحيوانات لأن كمال العمل هو دائما تابع لكمال العمال . وان عملا يتم فى كل مكان حيث تلتقى الامرة والطاعة .

٩ - هذان المختصران الطاعة والامرة توجدان فى كل مجموع مكون من عدة أشياء بالغة نتيجة عامة ، منفصلة كانت تلك الأشياء أو متصلة . هذا هو وضع فرضه الطبع على كل الكائنات الحية . بل ربما أمكن أن يكشف بعض آثار لهذا المبدأ حتى فى الأشياء التى بلا حياة ، مثل ذلك الاسجرام فى الأصوات . غير أن هذا ربما يجرنا الى أبعد من موضوعنا .

١٠ - يدبى الموجود الحى هو مركب من روح ومن جسم كان أحدهما بالطبع ليأمر والآخر نيطيع . تلك هى على الأقل ارادة الطبع التى يهم أن تدرس فى الكائنات العليا على حسب قوانينه المرتبة لا فى الكائنات الدنيا . وان سلطان النفس هذا بين فى الانسان الكامل سليم العقل والبدن وهو وحده الذى ينبغى أن نحبر ذلك فيه . أما فى الفاسدين من الناس أو المستعدين

٧ - يصير ملكا . كان العبد متاعا مملوكا الى حد أنه يصلح لان يرمز .

١٠ - ارادة : الطبع . اتخذ رومرو هذا عنوانا لخطبه فى « الامساواة » .

للفساد فإن الجسم أحيانا يتسلط على النفس ، ذلك بأن نموهم غير المرتب هو على ضد الطبع تماما .

§ ١١ - أكرر أنه ينبغي اذن أن يعرف ، بادىء الأمر ، فى الكائن الحى ، وجود سلطة تشبه سلطة سيد وسلطة حاكم معا . النفس تتسلط على البدن كسيد على عبده ، والعقل على الغريزة كحاكم ، كملك ، واذن فبديهي أنه لا يستطيع انكار أن يكون من الطبيعى ومن الخير للجسم أن يطيع انفسه وللجزء المحسوس من ذاتنا أن يطيع العقل والجزء العقل . وان المساواة او انقلاب السلطة بين هذه العناصر المختلفة يكون شرا للجميع .

§ ١٢ - والحال كذلك بين الانسان وسائر الحيوانات فان الحيوانات المستأنسة أحسن من الحيوانات المتوحشة . وأن تكون خاضعة للانسان فتلك مزية كبرى لها من حيث أمنها نفسه . ومن جهة أخرى فان الرابطة بين الجنتين هى على هذا النحو . فان أحدهما أرقى من الآخر . ذلك كان ليحكم والآخر كان ليطيع .

§ ١٣ - ذلك هو أيضا القانون العام الذى يجب ضرورة أن يسود بين الناس . فمتى كان المرء أحط من أمثاله - كما يكون الجسم بالقياس الى انفسه والبهيمة الى الانسان . وهذا هو مركز جميع أولئك الذين لديهم استعمال القوى البدنية هو أحسن ما يمكن أن يتتفع به - كان هو الرقيق بانطبع . وفى حق هؤلاء الناس ، كما هو فى حق الموجودات الأخرى التى تكلمنا عليها آتفا يحسن بهم أن يخضعوا لسلطة سيد . لأن هذا الذى يؤتى نفسه غيره هو رقيق بالطبع ، وما يجعله يؤتى نفسه غيره هو أنه لا يستطيع أن يذهب الا الى حد أن يفهم الحق متى أظهره غيره عليه ، لكن لا الى حد أنه

§ ١٣ - بين الناس - هذا هو مبدأ الرق عند ارسطو . ويحسن التنبيه الى أن ارسطو هو ، فيلسوف الوحيد فى العاليتين الذى عنى بأن يدرك حق الادراك هذا الحديث الكبير الذى هو الرق أى قاعدة الجمعية الاغريقية كما صار بعد ذلك قاعدة الجمعية الرومانية . وفى أيامنا هذه ليس للمدافعين عن الرق من أدلة الا ما قرره الفيلسوف الاغريقى . فان انجلترا بتحريرها زنوج مستعمراتها فى سنة ١٨٣٣ انما ضربت الرق ضربة لم يستمر من بعدها ابدا . ورجاؤنا ان ينقضى على هذا الاعتداء الصاوخ فى مدى اقل من نصف قرن .

يملكه هو في نفسه • أن الحيوانات الأخرى لا تستطيع أن تفهم الحق وأنها لتطبع على عناية غرائزها •

§ ١٤ - على أن منفعة الحيوانات المستأنسة ومنفعة العبيد كأنها شيء واحد تقريبا • فن الأولى والآخريين يساعدونا بقواهم المادية في قضاء حاجات المعيشة • والطبع ذاته يريد ذلك مادام يجعل أجسام الناس الأحرار مغيرة لأجسام العبيد ، اذ يعطى هؤلاء اشدة الضرورية في الأعمال انظيطة الجمعية ويخلق على ضد ذلك أجسام أولئك غير صالحة لأن تحنى قوامها المستقيم لتلك الأشغال انشاقة بل يمدهم لوظائف الحياة المدنية فحسب ، تلك الحياة التي تتازعها فيهم مشاغل الحرب ومشاغل السلام •

§ ١٥ - أسلم بأنه كثيرا مايقع تقيض ذلك فيكون بعضهم ليس فيه من الناس الأحرار غير الجسم كما يكون الآخرون ليس لهم منهم إلا النروح • لكن من المحقق أنه اذا كان الناس دائما مختلفين فيما بينهم بظاهرهم الجثمانى كما يكونونه بانقياس الى صور الآلهة فربما يقع الاجماع على أن ألقهم جمالا يجب أن يكونوا للآخرين عبيدا • واذا حق هذا فى القول على الجسم حق من باب أولى فى القول على الروح • غير أن جمال الروح أقل بسرا فى التعرف من الجمال الجثمانى •

ومهما يكن من شيء فبين أن البعض هم بالطبع أحرار والآخريين بالطبع عبيد وأن انرق فى حق هؤلاء نافع بمقدار ما هو عدل •

§ ١٤ - وبالطبع ذاته • قد نذكر هذه الفكرة تيغيس المجارى الذى سبق أرسطو بنحو ٢٥٠ سنة فى بيتين من جوامع كلمه • على أن الطبع قد خضع لسلادة المتأخرين أكثر مما خضع للاقدمين • فان لون الجلد علامة لا يخضع عنها أحد وهى فى خير بقاء • لدنيا الجديدة القاعدة الثابتة التى يأسف لها أرسطو فيما يظهر • ولقد عاب طائفة من الكتاب على أرسطو هذه المبادئ الغريبة ؛ ولكن ليس الغريب أن أرسطو يدافع عنها بل الغريب أن الحكومات الحالية ماعدا واحدة منها تقرها وتتفنها • وبديهى ان الفيلسوف الاغريقى أبعد من أن يكون هو وحده نصيرا للرق بل هو لا يرى أن من يهاجمون الرق مبطلون كل البطلان ؛ ومع ذلك فقد يرى فى الكتاب الرابع ب ٩ ف ٩ أن أرسطو كثيرا ما يحض على عتق الإرقاء •

§ ١٥ - بالطبع عبيد • لا يرى منتسكيو فى كتابه روح القوانين ك ١٥ ب ٧ أن أرسطو قد أقام البرهان على مبادئ فى الرق • ولكن هل كانت أدلة منتسكيو أشد اقتناعا ؟ وروسو فى عقد الاجتماع ت ١ ب ٢ لم يحسن فهم هذه الفقرة من أرسطو اذ يظن خطأ أن أرسطو يريد أن يقول فقط أن بعض الناس ولدوا فى الرق •

§ ١٦ - على أنه ربما يكون من الصعب انكار أن الرأي المضاد ينطوى هو أيضا على شيء من الحق . ان معنى الرق والرقيق يمكن أن يفهم على وجهين : يمكن أن يقع المرء في الرق ويبقى فيه بالقانون ، مادام أن هذا القانون هو اتفاق به يعترف المطلوب بأنه ملك للغالب . غير أن كثير من أهل العلم بالقانون يهتمون هذا الحق بعدم المشروعية ، كما يهتمون بذلك الخطباء العموميين فعندهم أن من التساغة بمكان أن الأقوى لمجرد أنه الأقوى يستطيع استعمال العنف ليحصل من أسيره رغبته وعبد .

§ ١٧ - وهذان الرأيان المتقابلان أيدهما على سواء بعض الحكماء . وعلّة هذا التخالف وهذه الأسباب التي احتج لها من طرف ومن آخر هي أن الفضيلة لها - متى كانت عندها الوسيلة - حق حتى في استعمال العنف الى حد ما ، وأن النصر يستدعي دائما استعلاء ممدوحا من بعض الوجوه . واذن فمن الممكن الاعتقاد بأن القوة ليست مجردة عن الاستحقاق وأن كل النزاع هاهنا لا يقع في حقيقة الأمر الا على أصل الحق ، يضعه بعضهم في الرعاية والانسانية ويضعه الآخرون في تسلط الأقوى . غير أن كلا التديلين المتضادين هو في ذاته ضعيف وباطل . لأن كليهما يستدرج الى الاعتقاد بأن حق امارة السيد لا تتعلق برفعة الاستحقاق .

§ ١٨ - من الناس من يقرعهم ما يظنونه الحق ، وللقانون ظاهر من الحق دائما ، فيقولون ان الرق عادل متى نتج من حدث الحرب . ولكن هذا هو

§ ١٦ - يمكن أن يقع المرء في الرق ويبقى فيه - بين التمييزين فرق عظيم فان الاول يدل على الانسان الذي يجب قانونا أن يكون رقيقا بسبب انحطاطه الطبيعي على منهب ارسطو . والثاني يدل على الرقيق بالفعل سواء اكان مقدرا عليه أن يكونه ام لا بسبب تركيبة - اتفاق : يذكر اثيني (ك) عن المؤرخ ارشيماك اتفاقا مشابها لهذا بين جالية من اليهوديين وبين التساليين . اما هيز فانه يرتب الرق على الحرب . وقد كان جرميوس قد قبل هذا المبدأ الذي قال به كل الكتاب تقريبا الى منتسكيو لانهم كانوا يقولون المختصر حق الحياة والموت على المهزوم . وعند القدامى وعلى الخصوص في زمن ارسطو كانت هذه لقاعدة للانسانية معسلة بلا جدال ومطبقة بفاية التخرج . ويمكن ان يعد في حرب البيلويونيز أكثر من مائة مثال . فانهم بعد لومة كانوا يدبحون دائما الاسرى . (ر . طوسيديد ك ١ ب ٣٠ وك ٢ ب ٥ الخ) فقد كان طوسيديد شاهدا لهذه المظالم وربما كان هو فاعلا لها فانه كان يحكيها بآراء الطبع كأنما يصف « مناورة » بحرية دون ان يعلق عليها أهمية ما .

التنافس لأن مبدأ الحرب نفسها يمكن أن يكون ظالما ولن يسمى أبدا عبدا ذلك الذى لا يستحق أن يكونه • والا فانلس الأشراف مولدا فيما يظهر ربما يصيرون عبدا • بل بفعل عيب آخر ، لأنهم قد يكونون قديعوا بوصف أنهم أسارى حرب • من أجل ذلك يعنى أنصار هذا الرأى تطبيق اسم العيب هذا على المستوحشين فحسب وبأبونه على أمتهم الخاصة • ومرد هذا اذن الى البحث فيما هو الرق الطيعى • وهذا هو بالضبط ماقد تساءلنا عنه بادىء الأمر •

§ ١٩ - فيلزم بالضرورة التسليم بأن بعض الناس يكونون عبدا أينما كانوا وأن آخرين لا يكونونهم فى أى مكان • كذلك انشأن فى انشرف • فان الناس الذين تكلمنا عليهم آنفا يعتقدون أنهم أشراف ، لا فى وطنهم فحسب ، بل فى كل الأماكن • وفى عرفهم أن المستوحشين على ضد ذلك لا يمكن أن يكونوا أشرافا الا فى وطنهم ، فهم يفترضون اذن أن الجنس الفلانى هو على سبيل الاطلاق حر وشريف وأن الجنس الفلانى الآخر لا يكونه الا بشرط •

§ ١٨ - الاشراف مولدا - يجب التمييز بين شريف المولد أو النبيل وبين المرء فان شريف المولد أو النبيل هو الذى ولد لابوين حرين وله الحق أن يكون مثلهما • وأما المرء فلا يدل الا على من هو حر بالفعل أيا كان موضع أبويه • ويعبر هيزشوس كلمة نبيل بأنه من سلالة حرة • اذن فقد يكون المرء حرا دون أن يكون نبيليا وانعكس صادق • وأما الانسان غير ذى المولد فهو الانسان الذى ليس من أصل حر وهو يعولمه يجب أن يكون عبدا • وفى اللغة التشريعية للامبراطورية الشرقية يعنى بالتمييز بين الانسان الحر بولاده وبين الممتق • (ر • ك ٣ ب ٧ ف ٧) - انصار هذا الرأى ٧ اظن اوسطو • يعنى أفلاطون حين ينصح للاعريق الا يتخذوا بعد ارقاء من يبيعهم • بل من المستوحشين فحسب (المجهورية ك ٥ ص ٢٩٦ من ترجمة كوزان) • ويجب أن تذكر الاسطورة التى تزعم أن أفلاطون نفسه قد وقع فى الرق بأمر أحد الطغاة •

§ ١٩ - الاشراف والعامية • كلمتا الاشراف والعامية يمكن أن تظهرا جديديتين عند الكلام على الاغريق فى زمن ارسطو لكنهما تحملان تماما فكرة المؤلف • ربما كان اللغزان جديدين لكن المعنى قديم جدا • فان الحرية فى أعريقا كانت تخول شرفا حقيقيا وراثيا وخاصة كما كان الحال فى القرون الوسطى • ويعرف ارسطو نفسه فى ك ٣ ب ١ ف ٧ هذا يعنى بكلمة شرف • يقول انها اهلوية سلالة • وما اظن ان الشرف الوراثى يطالب بحق أكثر من هذا • ويقول ارسطو (ك ٨ ب ١ غ ٣) • أن الشرف ينحصر فى التفضيلة وفى قراء الاجاد • - ثيوديكيت • شاعر تلميذ لارسطو أعطى الى كتابه « الخطابة »

هائلة في شعر ثوديكث هي التي تصع !

اني من سلالة الآلهة من كل ناحية

من ذا الذي يجرو أن يهتني باسم أمة

مرد هذا الرأي بالضغط أن يؤسس على السمو وعلى الانحطاط
الطبعيين كل الفرق بين الرجل الحر وبين العبد ، والفرق بين الاشراف
والعامية . وهذا يستدعي أن من الأصول الممتازة تنتج الأولاد الممتازون
كما أن انسانا ينتج انسانا وحيوانا ينتج حيوانا . غير أن الطبيعة في الحق
تريد في الغالب أن تفضله دون أن تقدر عليه .

§ ٢٠ - يمكن بالبدية اذن أن نسمو بهذه المناقشة ونقرر أنه يوجد
بفعل الطبع عيب وأنس أحرار . ويمكن أن يؤيد أن هذا التمييز يبقى قائما
كلما كان نافعا لأحدهما أن يخدم باعتباره عبدا وللاخر أن يحكم باعتباره
سيدا . بل يمكن أن يؤيد آخر الأمر أنه عادل وأن كلا يجب عليه ، تبعاً
لمشيئة الطبيعة ، أن يقوم بالسلطة أو أن يحتملها . وعلى هذا فسلطة السيد
على العبد هي كذلك عادلة ونافعة . وهذا لا يمنع أن سوء استعمال هذه السلطة
شؤم على الطرفين . ان منفعة الجزء هي منفعة الكل ، ومنفعة الجسم هي
منفعة الروح ، وان العبد لهو جزء السيد ، وانه كجزء حتى من جسمه
وان يكن منفصلا عنه . كذلك بين السيد والعبد ، مادامت الطبيعة هي التي
صنعتهما كليهما ، توجد منفعة مشتركة ، ورعاية متبادلة . ويكون الأمر على
غير ذلك متى كان القانون ومجرد القوة هما اللذين جعلاهما ماعها أحدها
والآخر .

§ ٢١ - هذا ثبت أيضا بنجاة الوضوح أن سلطة السيد وسلطة الحاكم
هما مميزتان ، وأن كل السلطات ، على رغم ما قيل فيها ، لا تندمج في سلطة

§ ٢٠ - يوجد ... عيب . أكثر المخططات بها هذه القضية سالبة لا موجبة .
والظاهر بالبداهة ان سياق التذليل يؤكد ايجابها . والقضية التالية لها تثبت ان هبة
هو المعنى الحق لهذه الفقرة .

§ ٢١ - في سلطة واحدة (ر . ب ١ ف ٢) .

واحدة • فأحدهما يطبق على الرجال الأحرار ، والأخرى على العبيد
 بالطبع • أحدهما وهي السلطة المنزلية تتعلق بواحد لا ن كل عائلة يديرها
 رئيس واحد • والاخرى سلطة الحاكم لا تختص إلا برجال أحرار متساوين
 ٢٢ - يكون المرء سيدا ، ليس البتة لأنه يعرف ان يحلم ، بل لان
 له طبعاً ما • ويكون الانسان عبداً او رجلاً حراً بسميزات مشابهة لذلك •
 غير أنه من الممكن ان يطبع السادة على العلم الذي يجب عليهم ان يطبقوه
 كما يفعل بالارفاء سواء بسواء • وقد درس علم العبيد في سرقوسة حيث
 كانوا ، بمقابل من النقد ، يعلّمون الصبيان الارفاء تفاصيل الخدمة المنزلية
 كلها • وربما يمكن ان يوسع عليهم في معارفهم ويعلموا بعض الفنون كفن
 طهو الاطعمة وما شال ذلك ، مادام ان هذه الخدمة اسمى في تقديرها
 أو أشد ضرورة من سواها • وانه جرياً على المثل « ثمة عبد وعبد وسيد
 وسيد » •

٢٣ كل هذه التعاليم تؤلف علم العبيد •
 وأما كيفية استخدام العبيد فذلك علم السيد الذي بما هو مالك عبداً
 أقل في باب السيادة منه من حيث هو يستخدمهم • هذا العلم في الحق ،
 لاهو بالواسع ولا بالرفيع • انه ينحصر فقط في أن يعرف ماذا يستطيع العبيد
 أن يحسنوا عمله • من أجل ذلك يترك هذا الشأن الى وكيل متى أمكن المرء
 أن يوفر على نفسه هذا الهم ليفرغ للحياة العامة أو للفلسفة •
 علم الكسب ، أعنى الكسب الطبيعي والعاقل ، هو مخالف جد المخالفة •
 لهذين العلمين اللذين تكلمنا عليهما آنفاً ، ان به شيئاً من الحرب وشيئاً من
 الصيد معا •

وانا لن نجاوِز الى أبعد من هذا فيما كنا نريد أن نقوله على السيد
 وعلى العبد •

٢٢ - سرقوسة ... طهو الاطعمة - كانت سرقوسة مشهورة بإجادة الطبخ • - عبد
 وعبد • هذا مثل مقتبس من فنكراتست لفلبيون • ولقد جمع مللر في كتابه « الموريون »
 ٢ ك ١ و ٢ و ٣ و ٤ معلومات قيمة على حال العبيد في السلالات الدورية • لقد كانت
 شمائل السلالات الانثوية على الصوم أرفق بكثير وأشد انسانية • ففي اثينا كان العبيد
 يعاملون معاملة خيراً من معاملتهم في اسبرطة • وقد ذكر غريغوريوس في كتابه على « الجمعة »
 تفصيلات عجيبية للرق في الازمان القديمة (ر • منتسكيو ك ١٥ ب ٦ وما بعده) •

الباب الثالث

ل الملكية الطبيعية والصناعية - نظرية كسب الاموال - كسب الاموال لا يتعلق بالاقتصاد المنزلى الذى هو يستعمل الاموال وليس عليه أن يخلقها - الطرائق المختلفة للكسب : الزراعة ، الرعى ، صيد البر ، صيد البحر ، السلب الخ الخ ، هذه الطرائق كلها تكون الكسب الطبيعى - التجارة طريقة كسب ليست طبيعية - القيمة المزدوجة للاشياء : الاستعمال والمعاوضة : ضرورة النقد ونفقه : البيع : شره التجارة التى لا تشجع تحريم الربا .

§ ١ - لما أن البد يكون جزءا من الملكية نمد ، على حسب منهاجنا العادى ، الى درس الملكية على العموم وكسب الأموال .

المسألة الأولى هى أن نعلم ألا يؤلف علم الكسب مع العلم المنزلى الا علما واحدا ، أم هو فرع منه أم هو مساعد له فحسب ؟ فان كان مساعدا له أفهو كفن صنع الموم يخدم فن انجاية ؟ أم هو كفن صهر المعادن يخدم فن المثال ؟ ان خدمات هذين الفنين المساعدين هى فى الواقع متميزة . فهناك انما الآلة هى التى تجهز ، وهنا انما هى المادة . وأعنى بالمادة الجوهر الذى يصلح لصنع شئ . مثال ذلك الصوف للحائك ، والنحاس للمثال . هذا يدل على أن كسب الأموال لا يخلط بادارة المنزل لأن الواحد يستعمل ما يقدمه الآخر . وفى الواقع لأى تكون ادارة أموال العائلة ان لم تكن للادارة المنزلية ؟

§ ٢ - يبقى أن يعرف أكسب الأشياء ليس الا فرعا من هذه الادارة ، أم هو علم بمزمل ؟ بديا اذا كان هذا الذى يعلم هذا العلم يجب أن يعرف أن ينابيع الثروة والملكية لزم التسليم بأن الملكية والثروة تشملان أشياء مختلفة حقا . فأولا يمكن أن يسأل : هل فن الزراعة ، وعلى العموم البحث هن

الأغذية وتحصيلها ، داخل في كسب الأموال ، أو هو طريقة أخرى للكسب ؟

§ ٣ - غير أن أنواع اغذاء مختلفة الى الناية . ومن ذلك تعدد أنواع المعيشة لدى الانسان ولدى الحيوانات التي لايمكن أن يعيش واحد منها بلا غذاء . وعلى ذلك فهذه الاختلافات هي التي تتباير بها أصناف معيشة الحيوانات . ففي الحالة الوحشية بعضها يعيش قطعيا وآخر تعيش في عزلة حسبما تقتضيه منفعة معيشتها ، لأن بعضها يعيش على اللحم وآخر على النبات وآخر على كليهما . ولأنجل أن تيسر لها الطبيعة البحث عن الأغذية وتخيرا عينت لها ضربا خاصا من المعيشة . وان حياة أكلة اللحوم وحياة أكلة النباتات تختلف بالضبط بأنها لاترغب بالفريزة في غذاء واحد بعينه وأن كلا منهما له أذواق خاصة .

§ ٤ - يمكن أن يقال مثل هذا على الناس ، فمن طرائق عيشتهم ليست أقل اختلافا . بعضهم رحل في فراغ مطلق ، لاكد ولا عمل ، يقتنون بلحم الحيوانات التي يربونها . ولأن قطعانهم مضطرة ، لتجد كلاًها ، أن تغير دائما مكانها ، فهم أيضا مضطرون الى أن يتبعوها كأنهم بذلك يحرقون حقلا حيا وآخرون يعيشون من الغنيمة ، غير أن غنيمة بعضهم ليست هي غنيمة البعض الآخر . فلهؤلاء السلب ، ولأولئك صيد البحر حين يقطنون شواطئ البحيرات والمنافع وشواطئ الأنهار والبحار . وآخرون يصيدون الطيور والحيوانات المتوحشة . لكن الجزء الأكبر من النوع الانساني يعيش من زراعة الأرض وثمارها .

§ ٥ - فهناك اذن على التقريب طرائق لمعيشة لاجابة بالانسان فيها لأن

§ ٤ - السلب . لم يكن قطع الطريق شيئا منكرا في الازمان الاولى لاغريقيا . كما اشار اليه طوسيديد (ك ١ ب ٥) . ففي زمان هذا المؤرخ كان بعض القبائل لا يزال يصنع هذه العادة . ومعلوم أنها قد ظهرت في القرون الوسطى عند سرة الجمية وعند سادة اقويا . بل عند الملوك . ويرى هيز انه في حالة البداوة الاولى كان قطع الطريق أمرا شريفا بقدر ما هو نافع . فان قطع الطريق في الواقع كان وقتئذ غزوا فرديا مصفرا . ويستند متسكيو النهب والسلب الى الحرمان من التجارة (ر . روح القوانين ك ٢٠ ٢٦) .

يقدم الاعمله الشخصى ، دون أن يطلب عيشه فى المعاوضات أو فى التجارة :
رحل وزراع ونهاب وصياد بحر أو صياد بر • ومن الشعوب من يعيشون
عيشة الرغد بأن يؤلفوا بين هذه الطرائق المختلفة وأن يستعبروا من احداها
مايسد نقص الأخرى • فهم رحل نهابون زراع صيادون معا • ومن الشعوب
آخرون يسلكون سبيل العيشة الذى تفرضه عليهم الحاجة .

§ ٦ - ان حيازة الأغذية هى كما يرى منحة من قبل الطبيعة للحيوانات
منذ ولادتها ، وكذلك بعد تمام نموها • وبعض الحيوانات عند وضعها تنتج
مع الصغير الغذاء الذى يكفيه حتى يصير الى حال يستطيع معها أن يحصله
بنفسه . هذا هو شأن الفريسيار والأوفيار ، فان الأولى لتحمل مدة زمن
مافى أنفسها أغذية صغارها حتى العهد بالولادة ، وان مايسمى المبن ليس
شيئا آخر .

§ ٧ - وان احراز الأغذية هذا هو على السواء مسر للحيوانات عندما
يتم نموها . فيبنى الاعتقاد بأن النباتات خلقت للحيوانات والحيوانات
للانسان . فان كانت داجنة فهى تخدمه وتغذيه وان كانت متوحشة فهى
تشارك ان لم يكن كلها فجعلها فى تغذيته وفى حاجاته المختلفة ، انها تقدم
له كسى ومتاعا من صنوف شتى . فاذا كانت الطبيعة اذن لا تخلق شيئا
ناقصا ، واذا كانت لا تخلق من شىء عبثا ، لزم ضرورة أنها قد خلقت كل
ذلك للانسان .

§ ٨ - من أجل ذلك كانت الحرب هى أيضا بوجه ما وسيلة طبيعية

٦ - فريسيار • يريد أرسطو : كما نيه اليه ترو : ان يكلم بلا شك على ديدان
الحشرات التى يبيضها أصغر من أن تراه العين المجردة •

§ ٧ - الطبيعة لا تخلق من شىء عبثا • ذلك هو مبدأ الملل الغائية الذى يطلب
استعمال أرسطو اياه (ر • ما سبق فكرة مشابهة ب ١ ف ١٠) •

§ ٨ - خلقو ليطيحوا • يرجع أرسطو يقصد بذلك 'اتوحشيت' لذين حظهم عنده
هو الرق • فقد قال فيما تقدم ب ١ ف ٥ أن الطبع أراد أن يكون المستوحش والعبث
شيئا واحدا • ولا حاجة للقول بأن هذه الفقرة طالما كانت موضع التهجم واللام • ولست
أذكر الا جروسيوس اذ يزعم أن أرسطو أراد هنا تمليق لاسكندر وغرامه بالفتح وفى هذا
من التقعر فى المصافة فانه لاجل أن يكون لهذا التلميح بعض القيمة ينبغي اثبات أن كتاب
'السياسة' قد ظهر قبل موت الاسكندر • وهذا غير محقق •

للكسب ، اذ أنها تشمل هذا الصيد الذى يصطنه الانسان للوحوش والانس
الذين ، وقد خلقوا ليطعموا ، يتمتعون عن الطاعة ، فلك حرب قصى الطمع
نفسه بمشروعيتها .

فهاك اذن طريقة كسب طبيعية تكون جزءا من الاقتصاد العائلى يجدها
حاضرة أو يحصلها ، والا فاته ألبنة ادخار هذه الوسائل التى لاغنى عنها
لعيته والتى بدونها لن يتألف اجتماع الدولة ولا اجتماع العائلة .

§ ٩ - يمكن أن يقال ان تلك أغصها هى الثروات الوحيدة الحقيقية .
ان ما يستعيره الرغد من هذا النوع من الكسب بعيد عليه أن يكون غير متناه
كما قد زعم سولون فى شعره

يستطيع المرء أن يزيد فى ثرواته الى ما لا نهاية .

فان الأمر على الضد من ذلك ، ففى هذا الوطن يوجد حد كما فى
سائر الفنون الأخرى ، وفى الواقع ليس البتة من فن لا تكون آتانه محدودة
فى المدد وفى العظم ، وليست الثروة الا وفرة الوسائل العائلية والاجتماعية .
فبدى اذن أن وسيلة الكسب الطبيعى واحدة مشتركة بين رؤساء
العائلات ورؤساء الدول ، وقد رأينا كيف كانت مصادرها .

§ ١٠ - يبقى الآن هذا النوع من الكسب الذى يسمى على الأخص
وبحق كسب الأموال . وفى شأنه يقدر أن الثروة والملكية يمكن أن تزيد
الى ما لا نهاية . وان شبه بين هذه الوسيلة الثانية للكسب وبين الأولى هو
العلة فى ألا يرى عادة فى هاتين الوسيطتين الا أنهما واحدة وشئ بعينه
والواقع أنهما ليستا متماثلتين ولا متباعدتين ، الأولى طبيعية والأخرى
لأتأتى من الطبيعة بل أولى بها نتاج الفن والتجربة . وسنبدا هنا بدراستها .

§ ١١ - كل ملكية لها استعمالان يتعلقان بها تعلقا أساسيا دون أن يكون
هذا التعلق على الوجه عينه : أحدهما خاص بالشئ والآخر ليس كذلك
فان حذاء يمكن أن يصلح للاتعال أو وسيلة للمعاوضة فى آن واحد . وانه

§ ١١ - كل ملكية لها استعمالان . يعترف سميث كارسطو بان للأشياء قيمتين :
قيمة استعمال وقيمة معاوضة .

ليمكن على الأقل أن يستفاد منه ذلك الاستعمال المزدوج . فإن الذي يستعصى بالنقد أو بأغذية حذاء لا آخر حاجة به يستخدم ذلك الحذاء من حيث هو حذاء لكن لا بمنفعته الخاصة ، لأنه لم يكن ألبسة مجسولا للمعاوضة . ومثل ذلك أقول على جميع المملوكات الأخرى . فإن المعاوضة في الواقع تنطبق عليها جميعا ما دام أنه قد وجد منذ البداية بين الناس من السلع الضرورية للعيشة ما يربى على الحاجة من وجه وما يقل عنها من وجه آخر .

١٢ § - واضح كل الوضوح أن البيع في هذا المعنى ليس مطلقا جزءا من الكسب الطبيعي . ففي الأصل المعاوضة لا تمتد الى ما وراء الحاجات الضرورية ولا فائدة منها حقا في الاجتماع البدائي ، اجتماع العائلة . لأجل أن تنشأ يلزم أن تكون دائرة الاجتماع قد صارت أكثر سعة . ففي داخل العائلة كل كان مشتركا بين الجميع ، ومن الأعضاء الذين انفصلوا تتألف شركة جديدة في الأشياء الأقل عددا من الأولى لكنها مختلفة عنها والتي يأخذ كل منها بنصيب تبعاً للحاجة . وهذه هي أيضا المعاوضة الوحيدة التي يعرفها كثير من الأمم المتوحشة . فهي لا تنذهب الى ما وراء السلع التي لاغنى عنها . وذلك مثلا كنيذ بقمح . وكذلك الأمر في سائر الأشياء .

١٣ § - هذا النوع من المعاوضة هو طبيعي تماما وليس ، في الحق ، طريقة كسب ما دام أنه ليس له غرض آخر الا التوصل الى سد الحاجات الطبيعية . وهو مع ذلك ما يمكن جملة منطقيا أصل الثروة . وبمقدار ما تغير صور هذه المساعدات المتبادلة وتنمو باستيراد ما ينقص وإصدار ما يزيد على

١٤ § - نافذة بذاتها . يضع كوارى في نصه ؛ وبلا دليل ؛ سلبا في هذه الجملة يغير معناها تماما . ذلك بأن أرسطو قال بعد ذلك (ف ١٦) ان النقد عاجز عن او يسد أية حاجة من حاجتنا .

لكنه كان ينبغي ان يلاحظ ان المقصود في الحالة الأولى الفلزات غير الضرورية وفي الثانية السكة المصروفة التي لا قيمة لها الا في المعاوضة والتي من حيث هي نقد غير نافعة في شئ . إذ كانت المعاوضة غير جائزة .

وأما ابن رشد الذي ربما لم يكن قرأ سياسة أرسطو فإنه يقرر هذه المبادئ على موضوع النقد ومنفعته . ر - شرحه لجمهورية أفلاطون ص ٣٣٦ ، ٣٤٥ .

الحاجة قضت الضرورة باستعمال النقد ، مادامت السلع الضرورية صعبة
النقلة بأعيانها .

§ ١٤ - فاصطلح على أن يكون الأخذ والعطاء في المعاوضات بمثابة
نافعة بذاتها تكون سهلة التداول في الاستعمالات العادية للمعيشة . فكأن
مثلا من الحديد . ومن الفضة ، ومن أى جوهر آخر مشابه حدد بادیء
الأمر حجمه ووزنه ، ثم من أجل التخلص من حيرات الأوزان المستمرة
طبع بطابع خاص يدل على قيمته .

١٥§ - من النقد الذى نشأ من المعاوضات الأولى الضرورية نشأ
أيضا البيع ، وهو صورة أخرى للكسب بسيطة للغاية فى أصلها ، لكن
كملت عما قليل بالتجربة التى كشفت ، فيما يدير الناس بينهم من الأشياء ،
عن ينابيع الأرباح العظيمة ووسائلها .

١٦§ - فهناك كيف أن علم الكسب فيما يظهر موضوعه النقد على
الخصوص . وأن غرضه الأصل هو القدرة على استكشاف وسائل تنمية
الأموال . لأنه ينبغى أن يخلق المال والثراء . ذلك أن الناس يضعون فى
الغالب الثراء فى كثرة النقد لأن على النقد يدور الكسب والبيع . ومع ذلك
فهذا النقد ليس فى ذاته الا شيئا نافعا على الاطلاق بما أنه لاقيمة له الا
بالقانون لا بالطبع ، مادام أن تضرر اصطلاح بين أولئك الذين يستعملونه
يمكن أن يصيره غير ذى قيمة تماما ويجعله عاجزا عن سد أية حاجة من
حاجاتنا . والواقع أن انسانا ، على رغم تقوده كلها ، ألا يمكن أن تموزه
أشياء ضرورية كل الضرورة ؟ أو ليست ثروة هزوا تلك التى لا تمنع
وفرتها من الموت جوعا ؟ كمثل ميداس فى الأساطير اذ جعلته رغبة الجحش
أن يستفيض بذهب ما على مائدته من الأطعمة .

١٧§ - ذلك ما يجعل المقلاء يتساملون بحق ، هل السمة وينبسوع

§ ١٦ - ثروة هزوا . نيه منتسكيو الى أن الكميات الهائلة من الذهب التى
استخرجت من امريكا لم تمنع اسبانيا من السقوط فى حضيض الفقر الذى جلبته اسبابه
حتى . (ر . روح القوانين ٤ ٢١ ب و ٢٢ ب ١)

الثروة ليسا البتة في غير هذا الموضع ؟ والحق أن الثروة والكسب الطيبين ، وهما موضوع العلم العائلي ، هما شيء آخر قطعا . التجارة تتج أموالا لا بطريقة مطلقة ، بل ينقل أشياء قيمة في ذواتها . وان النقد فيما يظهر على الخصوص هو الذي تشغل به التجارة ، لأن النقد هو عنصر معاوضاتها وغايتها . وان الثروة التي تنشأ من هذا الفرع الجديد للكسب ليس لها فيما يظهر حقيقة حد ما . فالطلب يرمى الى تكثير أشقيته الى اللانهاية . وكمثله جميع الفنون تجعل في اللانهاية الموضوع الذي تأثره ، وكلها تعتمد اليه بكل قواها . لكن على الأقل الوسائل التي تقودها الى غايتها الخاصة هي محدودة ، بل ان هذه الغاية ذاتها تصلح حدا لكل منها . بعيد عن ذلك كل البعد الكسب التجاري ليست نهايته الغاية التي يسعى اليها مادام أن غايته هي على التحقيق سعة وبراء لا نهاية لهما .

١٨٨ - لكن اذا كان فن هذه الثروة لاحدود له فان العلم العائلي له حدود لأن موضوعه مخالف كل المخالفة . فعلى هذا يمكن الاقتناع عند أول نظرة بأن كل ثروة بلا استثناء ، لها حدود بالضرورة . لكن الشواهد قائمة لتثبت لنا ضد ذلك . فجميع التجار يرون مضاعفة نقودهم الى غير حد .

هذان النوعان المختلفان من الكسب يستخدمان الأسس عينه الذي يجتاز عنه وان يكن لمرام مختلفة جدا : أحدهما ذو غرض غير تنمية المال الى ما لا نهاية ، وهذا الكسب الهائى هو الموضوع الوحيد للفرض الآخر وهذه المشابهة قد جعلت كثيرا من الناس يعتقدون أن العلم العائلي كان له هذا النحو أيضا . ويستقدون اعتقادا جازما أن على المرء بكل ثمن الاحتفاظ بمبلغ ما عنده من النقد والاكتثار منه الى ما لا نهاية .

١٩٣ - ول يصل المرء الى هذا الحد يلزم أن يكون معنيا بالعيش ليس غير ، دون أن يفكر في أن يعيش كما ينبغي . ولما كانت الرغبة في الحياة لاحدود لها حمل المرء مباشرة على أن يرغب في الوسائل التي تؤدي الى ارضاء هذه الرغبة . وهؤلاء أنفسهم الذين يلتزمون أن يعيشوا بحكمة يبحثون أيضا عن المتع الجشائية ، ولما أن الملكية تكفل لهم ، فيما يظهر ، هذه المتع اتجهت

غنايات الناس الى جمع المال . ومن هذا ينشأ هذا الفرع الثانى للكسب الذى أحدث عنه . وبما أن اللذة حاجة الى البسطة المفرطة فقد بحث الناس عن جميع الوسائل التى يمكن أن تحصلها . فمتى لم يجدوها فى أصناف الكسب الطبيعى طلبوها فيما وراء ذلك وأجهدوا ملكاتهم فى استثمارات لم يقدرها عليها الطبع .

٢٠٥ - وعلى هذا فكسب المال ليس هو موضوع الشجاعة التى لا يبنى أن تعطينا إلا أمانا حصينا ، وهو ليس كذلك موضوع الفن الحربى ولا فن الطب اللذين ينبغى أن يعطينا أحدهما النصر والآخر الصحة . ومع ذلك فالتاس لا يجعلون من كل هذه المهن إلا مسألة مالية كما لو كانت هذه هى غايتهم الخاصة ، وأن كل ما فيها يجب أن يرمى الى بلوغ هذه الغاية .

هناك اذن ما كان على أن أقوله على الوسائل المختلفة لكسب الزائد عن الحاجة فقد أثبت ماهى تلك الوسائل وكيف أنها تصير عندنا حاجة حقيقية . أما فن الثروة الحقة والضرورية فقد أثبت أنه مخالف كل المخالفة . وأنه لم يكن إلا الاقتصاد الطبعى الذى يضى بالمعيشة ليس غير . وهو فن لا نهائيا كالآخر بل له على ضد ذلك حدود وضعية .

٢١٥ - هذا يوضح تمام الايضاح مسألة كنا وضعناها فى البسداية لانفسنا ، وهى أن نعلم أكسب عمل رئيس العائلة ورئيس الدولة أم لا ؟ حق أنه يلزم دائما افتراض أن هذه الأموال موجودة من قبل . على هذا فالسياسة لاتخلق الناس ، بل تأخذهم كما تعطينا إياهم الطبيعة فتصرف فيهم ، وعلى هذا النحو انما الطبيعة هى التى عليها أن تقدم لنا الأغذية الأولى سواء جاءت من الأرض أو من البحر أو من أى مصدر آخر ، وعلى رئيس العائلة أن يتصرف فى هذه الهبات كما ينبغى أن يفعل . فالجائك لا يخلق الصوف لكنه يجب أن يعرف أن يستعمله وأن يميز محاسنه وعيوبه ، ويعرف منه ما يمكن أن يصلح وما لايمكن أن يصلح .

٢٢٥ - ربما يمكن أن يتساءل أيضا لماذا يبقى الطب غربا عن رئيس

العائلة فى حين أن كسب الحيرات جزء من ادارة العائلة ومع أن أعضائها بحاجة الى الصحة بمقدار حاجاتهم الى الغذاء أو الى أى شئ آخر ضرورى للحياة . هـك سبب ذلك : اذا كان رئيس العائلة ورئيس الدولة يجب أن يشتغل بصحة مرعوسهم من جهة ، فمن جهة أخرى هذه العناية تختص بالطبيب لا بهم . كما أن أموال العائلة ، الى حد ما ، تتعلق برئيسها والى حد ما لاتعلق به ، بل الطبيعة هى التى عليها تقديمها . أكرر أن على الطبيعة دون سواها أن تعطى المادة الأولى . على الطبيعة أن تكفل غذاء الموجود الذى تخلفه . والواقع أن كل كائن يتلقى أغذيته الأولى من هذا الذى يؤتية الحياة . لذلك ترى الثمار والحيوانات تكون مادة طبيعية يعرف الناس أجمعون أن يستغلوها .

٢٣ - ولما كان كسب الأموال مزدوجا كما قد رأينا ، أى انها تجارية وعائلية معا ، هذه الأخيرة ضرورية ومحترمة بحق ، وتلك محقورة بحق أيضا باعتبارها ليست طبيعة ولا ناتجة الا من نقل السلع ، كان حقا استنكار

§ ٢٣ - محقورة بحق أيضا . شرح افلاطون بما هو أشد وضوحا وأكثر اعتدالا من أرسطو اسباب احتقار التجارة ٢٠ لقوانين ١١٥ ص ٢٩٢ من ترجمة كوزان ٠ ومنذ عهد أرسطو كرر هذا المعنى ألف مرة ٠ ر ٠ « جبل » كتاب « التشريع ك ٠ ٢ ٠ ولقد خص منتسكيو التجارة بكتابين من مؤلفه الكبير السكتاب العشرين والواحد والعشرين ٠ ففى أولهما عالج روح التجارة - ويظهر لى أن روسو لم يزر بالتجارة بوجه خاص - وفى الازمان القديمة على العموم كانت التجارة مهنة خسيصة ٠ وأنها لم تبتدىء تكسب الاحترام الا فى عهد الجمهوريات الإيطالية وعند ازدهار فلورنسا والبندقية ٠ ينبغى أن يلتفت الى نظرية أرسطو فى الكسب الطبيعى والكسب المتصنع جد الالتفات وان تعتبر انها إحدى المحاولات الأولى للاقتصاد السياسى ٠ فان الازمان القديمة لم تنقل اليها شيئا تاما مثلها فى هذا الصدد ٠ ر ٠ مؤلف هيرين الذى عالج التجارة عنده الاغريق ومؤلف بوخ وعلى الاقتصاد السياسى عند الاثينيين ٠ وقد زعم منتسكيو (ك ٢٩ ٢ ٢٠) أن نظريات أرسطو حسنة على الربا وعلى القرض بالفائدة قد قتلت التجارة طوال القرون الوسطى ٠ وأظن أن منتسكيو يفلو فى تأثير رأى الفيلسوف الاغريقى ٠ فان كتاب السياسة لم يعرف الا فى وسط القرن الثالث عشر ولم يكن ليقرأه أحد الا بعض المفكرين المبتدئين فى الصوامع ٠ ولقد كان للانجيل إذ لمن أروبايه الاعمال أثر أعظم من أرسطو فى اضطهادات اليهود الذين كانوا يكونون هم وحدهم تجار القرون الوسطى ٠

من عدد ما من الأعضاء فحسب . بل هي تتألف من أفراد مختلفين بالنوع ؛
الربا لأنه طريقة كسب تولدت من النقد نفسه وماتعة آياه من التخصص
الذى من أجله كان قد خلق . النقد لا ينبغي أن يصلح إلا للمعاوضة والربح
الذى ينتج منه يضاعفه هو نفسه كما يدل عليه الاسم الذى تطلقه عليه اللغة
الاغريقية . فالآباء هنا هم على الإطلاق أشباه الأولاد . والفائدة هي نقد
تولد عن نقد ، وهذا من بين ضروب الكسب كلها هو الكسب المضاد
للطبع .

البلب الرابع

اعتبارات عملية في كسب الاموال : الثروة الطبيعية : الثروة الصناعية : استغلال الغابات والمناجم هو نوع ثالث من الثروة . المؤلفون الذين كتبوا في هذه المواد : شاديس الباروسى وأبلودور المنوسى - نظريات دقيقة حقة لكسب الثروة ، نظريات طاليس . الاحتكارات التى يتماطلها الافراد بالمال .

١٤ - من العلم الذى أضفنا فيه قدر الكفاية تنتقل الآن الى اعتبارات عملية . فى كل الموضوعات التى هى مثل هذا للنظرية ميدان طليق ، لكن للعمل ضروراته .

ان الفروع العملية للثروة تنحصر فى تعمق المعرفة لجنس المحاصيل الأكثر فائدة ومكانها واستخدامها . بأن يعرف مثلا كيف يعنى المرء بتربية الحبل أو بتربية البقر أو النظم أو بأى نوع من أنواع الحيوانات الأخرى التى يجب عليه أن يعرف أن يحسن فيها اختيار الأنواع الاربى ربحا على حسب الأضجاع ، لأن كلها لاتنجح على السواء فى أى مكان . العمل ينحصر أيضا فى معرفة الزراعة والأراضى التى يجب أن تولى من غرس الأشجار والأراضى التى تصلح للانبات ، ويتجه أخيرا بعناية الى انحلال وجميع حيوانات الهواء وحيوانات الماء التى يمكن أن تنتج بعض الغلات .

٢٠ - تلك هى العناصر الأولى للثروة بالمعنى الخاص .

أما الثروة التى تنتجها المعاوضة فنحصرها الأصلى انما هو التجارة التى تنقسم الى ثلاثة فروع متباينة الأمن متباينة الربح : تجارة بالبحر وتجارة بالبر ، وبيع فى متجر . ثم يأتى فى المحل الثانى القرض بالفائدة وأخيرا الأجرة التى يمكن أن تطبق على أعمال ميكانيكية أو على أعمال بدنية صرفة للقطعة الذين ليس لهم الاسواعدهم .

وتم أيضا نوع آخر من الثروة المتوسطة بين الثروة الطبيعية وبين

لثروة المأوضة بها من احدهما ومن الأخرى وأتية من معاصيل الأرض
التي وإن لم تكن ثمارا فهي ليست أقل نفعا . ذلك هو استغلال النسابات
واستغلال المناجم التي تعدد أقسامها كعدد انفلات نفسها المستخرجة من
باطن الأرض .

§ ٣ - حسبنا هذه العموميات . وقد تكون التفاصيل الخاصة والدقيقة
نافعة للمهن التي تخصها . أما فيما يتعلق بنا فربما لا تكون الامثلة . من
بين المهن أرفعها هي تلك التي أقلها متا للمصادفة . وأشدّها آية تلك التي
تشوّه الجسم أكثر من الأخرى ، وأخسها هي التي تشغل الجسم أكثر
من سواها ، وأخيرا أحطها هي التي تستدعي من الفهم ومن الكفاية أقل
ما يكون .

§ ٤ - على أن بعض المؤلفين قد تعمقوا في هذه الموضوعات المختلفة .
فمثلا شاريس الباروسي وأبلودور النمنوسي قد اشتغلا بزراعة الحقول
وبالغابات . وما عدا ذلك من الموضوعات قد عولج في مؤلفات آخر ينبغي
أن يدرسها أولئك الذين يهمهم أمرها . ويحسن هؤلاء صنما أيضا لو جمعوا
التقاليد الشائعة عن الوسائل التي توصل بعض الناس الى الثروة . كل هذه
المعلومات يمكن أن تكون نافعة لأولئك الذين يحرصون على الوصول
اليها كل في دوره .

§ ٥ - وسأفص ما روى عن طائيس الملطي . انما هي نظرية رابحة
جعل منها تشريف له بسبب حكمته من غير شك ، غير أن كل الناس بها
جدير . ان معلوماته في علم الفلك جعلته يقدر منذ الشتاء أن المحصول انقادم
للزيتون سيكون موفورا ، ومن أجل أن يجيب على ما يعبر به من فقره الذي
لم تحمه منه فلسفة غير نافعة استخدم للتقد القليل الذي كان يملكه في
تقديم عرابين لاستشجار كل معاصر ملطية وشيوز ، استأجرها بأجر بخس
لفقدان أى مزايد آخر . فلما حان الوقت وان المعاصر المطلوبة فجاءة من
قبل كثرة من الزراع أجراها بالأجر الذي شاء . وكان الربح عظيما ، فأثبت

§ ٤ - شاريس الباروسي وأبلودور من النوس كاللا معاصرين لمسطح .

طاليس بهذا التقدير الحاذق أن الفلاسفة متى شاموا يعرفون بأيسر ما يكون أن يقتنموا وإن لم يكن ذلك من همهم .

§ ٦ - لقد اتخذ ذلك شاهدا كبيرا على كيس طاليس . غير أنني أكرر أن هذه المضاربة قد تقع على العموم لكل أولئك الذين هم في مكتة من أن يتخذوا لأنفسهم احتكارا . بل إن من الممالك عند الحاجة للمال من قد اتجهت إلى هذا المصدر واتخذت احتكارا عاما لجميع البعوض .

§ ٧ - ولقد استخدم فرد من أهل صقلية كل اودائع التي لديه في شراء حديد المصانع كلها ، ثم حين كن التجار يأتون من الأسواق المختلفة كان هو الوحيد الذي يبيعهم اياه ، ومن غير أن يفرط في زيادة الأثمان قد كسب ضغفى ما أتفق ، أى مائة فى الخمسين من ائطالطن .

§ ٨ - وقد علم بذلك دينوس ففناه من سرقوسة لأنه ابتدع عملية مضرة بمصلحة الأمير ، وقد أذن للمضارب بأن يحمل معه ثروته . هذه المضاربة مع ذلك هى فى حقيقة الأمر مضاربة طاليس بعينها . فكلاهما عرف كيف يتخذ لنفسه احتكارا . إن المغامرات من هذا القليل مفيدة معرفتها حتى لرؤساء الدول . فان كثيرا من الحكومات بها حاجة كالعائلات لاستخدام هذه الطرائق لشرى . بل يمكن أن يقال إن كثيرا من الناحمين يظنون أن هذا الجانب من الحكم وحده هو الذى يجب أن ينوا بالاستغلال به .

§ ٨ - دينوس القديم ، الذى حكم من سنة ٤٠٦ الى ٣٦٧ قبل الميلاد - حتى لرؤساء الدول . كل الحكومات الحديثة تقريبا هى من رأى أرسطو وتجعل الاحتكار جزءا من مواردها .

الباب الخامس

في سلطة اماتية : علاقات الزوج بالزوجة : والوالد بالأولاد - الفضائل الخاصة
والعامة للمبد وللرأة وللأولاد - التباين العميق بين الرجل والمرأة : خطأ سقراط : عمال
عمرغياس المموحة - خصائص العامل - أهمية تربية النساء وتربية الأولاد .

§ ١ - قلنا ان ادارة العائلة تتركز على ثلاثة ضروب من السلطات :
سلطة السيد التي تكلمنا عليها فيما سبق ، وسلطة الأب ، وسلطة الزوج .
المرء يقوم على المرأة وعلى الأولاد باعتبارهم أشخاصا أحرارا على سواء ،
لكنهم مع ذلك خاضعون لسلطة مختلفة ، جمهورية في حق الأولى وملوكية
في حق الآخريين . فالرجل ، ما عدا استثناءات مضادة لطبع ، هو الذي
يأمر دون المرأة ، كما أن الكائن الأكبر والأكمل هو الذي يتأمر على
الأصغر والأضعف .

§ ٢ - في الدستور الجمهوري يمضي المرء عادة بين تناوب الطاعة
والسلطة لأن جميع الأعضاء يجب أن يكونوا عنده باطبع متساوين
ومتشابهين في كل شيء . وهذا لا يمنع أن يبحث في التمييز بين مركز
الرئيس ومركز المرموس مادام قائما بواسطة أية علامة خارجية ، بواسطة
وظائف ، بواسطة تشاريف . وهذا هو أيضا ما كان يراه أماتيس اذ كان
يقص قصة طسته . فعلاقة الرجل بالمرأة تبقى دائما هي كما قلت آنفا
سلطة الوالد على أولاده هي على غير ذلك سلطة ملكية تماما . ان العطف

§ ٢ - في الدستور الجمهوري . كل هذه الجملة ربما تكون مقححة فيما يظهر - أماتيس
الفكرة هنا تبقى غامضة بسبب الإيجاز . وقد روى هيرودوت هذا المعنى الذي يشير اليه
أرسطو . ان أماتيس اتخذ من طست من الذهب كان ممددا لفضل أرجل مؤاكلة متعلا لاله
لم يلبث أن عيده القهريون . ثم دعا أماتيس إعيانهم وقص عليهم قصة ذلك الوعاء .
وراد عليها انه هو نفسه قبل ان يكون ملكا لم يكن الا مواطنا خامل الذكر ؛ ولكنه بعد
ان استوى على عرش الملك صار مستحقا لاحترام وعائله أو تحياتهم .

والسن يؤتيان الوالدين السلطان كما يؤتاه الملوك ، وأذ يدعو هو ميرؤس
المشترى .

الآب الحالد للناس وللإلهة

كان على حق أن يضيف إليه أيضا أنه ملكهم ، لأن ملكا ينبغي أن
يكون أعلى من رعاياه بخصائصه الطبيعية وأن يكون مع ذلك مثلهم من جنس
واحد : وتلك هي على الضبط علاقة الأسن بمن هو أصغر منه والوالد
بولده .

§ ٣ - لا حاجة الى القول أنه ينبغي في ادارة الناس بذل عناية أكبر
بكثير من العناية بالأشياء اللاحية ، وفي تكميل الأولين بذل عناية أكبر
من تكميل الآخر التي تكون الثروة ، بل عناية أكبر بكثير في ادارة
الاحرار منها في ادارة السيد . المسألة الأولى فيما يتعلق بالمبد انما هي أن
يطلع أبنتظر منه ، وراء فضيلته من حيث هو آلة وخادم ، فضيلة كالحكمة
والشجاعة والعدالة ... الخ أم يمكن أن لا يكون له أهلية أخرى غير خدماته
الخدمية المحضة ؟ هناك شك في كلتا الناحيتين . لو افترضت هذه الفضائل
للسيد فأنبي يكون الفرق بينهم وبين الأحرار ؟ ولو منعوا إياها لا يكون
الأمر أقل سخفا ، لأنهم أناس ولهم نصيبهم من العقل .

§ ٤ - والمسألة هي تقريبا بعينها في حق المرأة والولد . ما هي فضائلهما
الخاصة ؟ هل يجب على المرأة أن تكون حكيمة شجاعة وعادلة كالرجل ؟
والولد أيمن أن يكون حكيما فيقمع شهواته أم لا يمكن ذلك ؟ وبوجه
عام الكائن الذي خلقه الطبع ليأمر والنكاثن الذي جعل لطبع أبنييهما أن
يحوز كلاهما الفضائل عينها أم لهما فضائل متباينة ؟ اذا كان كلاهما له أهلية
مساوية على الاطلاق فمن أين يأتي أن أحدهما ينبغي أن يأمر والآخر أن
يطيع أبدا ؟ ليس هنا ألبتة اختلاف ممكن من الأكثر الى الأقل : فان السلطة
والطاعة تختلفان بالنوع ، وليس يوجد بين الأقل والأكثر أى فرق من
هذا القبيل .

§ ٥ - فاقضاء فضائل من أحدهما وعدم إفضائها من الآخر البتة يكون أمرا أشد غرابة أيضا . إذا كان الكائن الذى يتسلط ليس به من حكمة ولا عدالة فكيف يمكن أن يتسلط ؟ وإذا كان الكائن الذى يطيع مجردا من هذه الفضائل فكيف يمكن أن يطيع ؟ فيما هو فاقد الاعتدال كسلان سوف يخل بكل واجباته . هناك إذن ضرورة بينة أن يكون بكليهما فضائل لكن فضائل متباينة كما تكون أنواع الكائنات التى قدر الطبع عليها الطاعة . ذلك هو ما قلناه فيما سبق على الروح . ففيها جعل الطبع جزءين متميزين : أحدهما ليأمر والآخر ليطيع . وخصائصهما بينة الاختلاف . أحدهما بما هو موصوف بالعقل والآخر بما هو محروم إياه .

§ ٦ - هذه العلاقة تتسحب بالبدئية على سائر الكائنات ، ففى أكثرها عددا جعلت الطبيعة السلطان والطاعة . إذن يتسلط الرجل الحر على العبد على نحو غير تسلط الزوج على المرأة والوالد على الولد . ومع ذلك فالعناصر الأصلية للروح موجودة فى جميع هذه الكائنات ، لكنها فيها على درجات مختلفة جدا . فالعبد مجرد على الإطلاق من الإرادة ، والمرأة لها إرادة لكن فى درجة أدنى ، والولد ليس له إلا إرادة ناقصة .

§ ٧ - والأمر بالضرورة كذلك فى الفضائل الخلقية . يجب أن تفرض فى جميع هذه الكائنات لكن على درجات مختلفة وبالنسبة الضرورية لقدور كل منهم ليس غير . فالكائن الذى يأمر يجب أن يكون له انفضيلة الخلقية فى كل كمالها . فإن عمله هو على الإطلاق عمل المهندس المعمار الذى يأمر . والمهندس هنا هو العقل . أما الآخرون فينبغى ألا يكون لهم من الفضائل إلا بحسب الوظائف التى يشغلونها .

§ ٨ - فلنتعرف إذن بأن كل الأفراد الذين تسكلنا عليهم أنفا لهم نصيبهم من الفضيلة الخلقية ، غير أن حكمة الرجل ليست هى حكمة المرأة ،

§ ٥ - قلنا فيما سبق - د - ما سبق ب ٢ ف ١٠

§ ٨ - سقراط . يشرح الفلاسفة هذا المنصب فى الجمهورية ك ٥ ص ٢٢٦ وفى ميثون أيضا ترجمة كوزان .

وَأَنْ شَجَاعَتَهُ وَعِدَالَتَهُ لَيْسَتْ كَمَثَلِ مَا لَهَا مِنْهَا ، كَمَا كَانِ يَطْلُبُ سُقْرَاطُ ،
وَأَنْ قُوَّةَ أَحَدِهِمَا سُلْطَةُ مُحَضَّةٍ وَقُوَّةُ الْآخَرَى طَاعَةُ مُحَضَّةٍ . وَكَذَلِكَ أَقُولُ
عَلَى جَمِيعِ الْفَضَائِلِ الْآخَرِ لِأَنَّ هَذَا هُوَ أَدْخَلَ فِي بَابِ الْحَقِّ حِينَ يَنْبَغِي
الْمَرْءُ بِالْفَحْصِ عَنِ الْأَشْيَاءِ عَلَى جِهَةِ التَّفْصِيلِ ... وَانَّهُ لِيُخْذَعُ الْمَرْءُ نَفْسَهُ
إِذَا يَقُولُ ، مُقْتَصِرًا عَلَى الْعُمُومِيَّاتِ : إِنْ « الْفَضِيلَةُ هِيَ اسْتِمْدَادُ حَسَنِ النَّفْسِ »
وَمَزَاوِلَةُ الْحِكْمَةِ ، أَوْ أَنْ يَكْرُرَ أَى تَصِيرَ آخِرُ مَبْهَمٍ كَهَذَا . وَإِنِّ أَفْضَلَ
كَثِيرًا عَلَى أَشْيَاءِ هَذِهِ الْحُدُودِ مِنْهَا جِوَارِ الْذِينَ هُمْ ، مِثْلُ غَرْغِيَّاسٍ ،
يَسْتَفْزِلُونَ بِتَفْصِيلِ الْفَضَائِلِ جَمِيعَهَا . إِذَنْ فَالْمُخْصَصُ أَنَّ هَذَا الَّذِي يَقُولُهُ الشَّاعِرُ
فِي أَحَدَى خُصَائِصِ الْمَرْأَةِ :

صَمْتُ مَوَاضِعٍ ، هَذَا هُوَ شَرَفُ الْمَرْأَةِ

هُوَ عَلَى السَّوَاءِ حَقٌّ فِي جَمِيعِ الْخُصَائِصِ الْآخَرِ ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا
التَّحْفِظَ لَا يَلِيقُ بِرَجُلٍ .

§ ٩ - وَبِمَا أَنَّ الْوَلَدَ كَثُرَ غَيْرُ تَامٍ فَيَنْتِجُ مِنْهُ بِالْبَدِيْهِةِ أَنَّ الْفَضِيلَةَ
لَا تَمْلُقُ بِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ بَلْ يَجِبُ أَنْ تُضَافَ إِلَى الْكَائِنِ الْتَامِ الَّذِي يَسِيرُهُ .
وَالْأَمْرُ هُوَ كَذَلِكَ بَيْنَهُ بَيْنَ السَّيِّدِ وَالْعَبْدِ . قَدْ قَرَرْنَا أَنَّ مَنَفْعَةَ الْعَبْدِ كَانَتْ
تَنْطَبِقُ عَلَى حَاجَاتِ الْمَعِيشَةِ ، فَالْفَضِيلَةُ لَنْ تَكُونَ إِذَنْ ضَرُورِيَّةً لَهُ إِلَّا عَلَى
نَسَبَةٍ ضَيْقَةٍ جَدًّا . فَلَنْ يَكُونَ لَهُ مِنْهَا إِلَّا مَا يَلْزَمُ لِكَيْلَا يَهْمَلَ أَلْبَتَّ أَعْمَالَهُ
بِعَدَمِ الْقَنَاعَةِ أَوْ بِالْكُسْلِ .

§ ١٠ - لَكِنْ مَعَ التَّسْلِيمِ بِهَذَا هَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ : إِنْ الْعَمَالُ أَيْضًا يَجِبُ
أَنْ يَكُونَ لَهُمْ مِنَ الْفَضِيلَةِ مَا دَامَ أَنَّ عَدَمَ الْقَنَاعَةِ يَصْدهمُ عَنْ أَعْمَالِهِمْ ؟ لَكِنْ
أَلَيْسَ هَاهُنَا أَلْبَتَّ تَغَايُرٍ عَظِيمٍ ؟ فَالْعَبْدُ يَشَارِكُنَا فِي مَعِيشَتِنَا ، وَالْعَامِلُ عَلَى
الضَّدِّ يَحِيشُ بَعِيدًا عَنَّا وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنَ الْفَضِيلَةِ إِلَّا بِمَقْدَارٍ مَا لَهُ
مِنْ رَقٍّ ، لِأَنَّ شُغْلَ الْعَامِلِ هُوَ بَوَاجِهُ مَا رَقٍّ مَحْدُودٍ . وَالطَّبْعُ يَنْشِئُ الرِّقَّ
وَلَا يَنْشِئُ السَّكَافَ أَوْ أَى عَامِلٍ آخَرَ .

- التَّفْصِيلُ - ز - عِلْمُ الْإِخْلَاقِ ، دِلْ نِيَقُومَاخُوسُ ك ٢ ب ٧ .
حَسَبَتْ مَوَاضِعُ - هَذَا الْبَيْتُ مَأْخُوذٌ مِنْ قِصَّةِ إِيَّاكُسِ لِسُوقْلِسِ وَهُوَ الْبَيْتُ ٢٩١ .

١١٩ - فيلزم اذن الاعتراف بأن السيد هو للمبدع مصدر الفضيلة التي هي خاصة به ، وان لم يكن عليه ، بما هو سيد ، أن يؤتیه معرفة أشخاله . لذلك يكون من الخطأ ان بعض الأشخاص يأبون على اتعبد كل عقل ولا يريدون أبدا أن يعطوهم الا أوامر ، بل ينبغي على ضد ذلك أن يأخذوهم برفق أكثر من الأولاد أيضا . على أنى أقف بهذا الموضوع عند هذا الحد .

أما فيما يختص بالزواج والزوجة ، وبالوئاد والأولاد ، وبالفضيلة الخاصة بكل منهم ، فإن الروابط التي تربطهم وسلوكهم المحمود أو المذموم وكل الأفعال التي يطلبونها على أنها محمودة أو يجتنبونها لأنها مذمومة فذلك هي أشياء يلزم ضرورة الاشتغال بها في الدراسات السياسية .

١٢ - والواقع أن كل هؤلاء الأفراد يمتون الى العائلة كما تمت العائلة الى الدولة . وأن فضيلة الأجزاء تتعلق بفضيلة المجموع ، فينبغي اذن أن تكون تربية الأولاد والنساء متوافقة مع النظام السياسى اذا كان يعنى حقيقة بأن يكون الأولاد والنساء حسنى السلوك حتى تكون الدولة كما يكونون . هذا هو اذن موضوع من الأهمية بمكان ، لأن النساء يؤثفن النصف من الاشخاص الأحرار . وان الأولاد هم الذين يكونون يوما أعضاء الدولة .

بعد هذا الذى قلناه آنفا على هذه المسائل كلها ، وفي نيتنا أن نتأرجح فى موضع آخر المسائل التي تبقى علينا ايضاحها ، فاننا نختم هنا هذه المناقشة التي يظهر لنا أننا استوعبناها ، ونمضى الى موضوع آخر ، أى الى الفحص عن الآراء التي ارتثبت فى أحسن شكل للحكومة .

١١ - أن يعطوهم الا أوامر - يريد أرسطو أن يعيب أفلاطون الذى أيد هذا الرأي . ر . القوانين ك ٦ ص ٣٨١ من ترجمة كوزان - في الدراسات السياسية . ومهما يكن مما يقول شنييدر فإن أرسطو أراد أن يقول باليساطة أنه يلزم فى تأليف السياسة أن تعالج علاقات الوئاد بالأولاد والزوج بزوجه ، ولكنه لا يد يد بأن يعالج ذلك هو نفسه بوجه خاص . ومع ذلك فإن ما قاله آنفا على طبع المرأة وطبع الولد وما سوف يقول فى موضوع التربية هو كاف فى هذه المسألة . ولا نظننا نأسف لاي جزء من مؤلف أرسطو على واجبات المرأة كما ظن شنييدر وكما افترضه من قبله كثير من القسرين . وينبغي أن يضاف الى هذا أن هذا الموضوع قد عالجه أرسطو طويلا فى الاقتصاد فى الكتاب الاول الذى يعتزف التقاد بأنه . هو وحده الحق ، وربما كان يريد المؤلف أن يحل هذه المناقشة عليه .

الكتاب الثاني

نقد النظريات السالفة والدساتير الرئيسية

الباب الأول

بحث جمهورية أفلاطون : نقد نظرياته في شيوعية النساء والاولاد - الوحدة السياسية كما يتصورها أفلاطون هي خيال وهي لا تقوى الدولة بل تقسمها : مواطن الإبهام في مناقشة أفلاطون : عدم اكترات الشركاء في شأن الملكيات الشائعة بينهم : استحالة أن يخفى على أهل المدينة الروابط المالية التي تربطهم : أخطار الجهالة التي يراودون عليها في هذا الصدد : جنائيات ضد الطبع : عدم اهتمام أهل المدينة بضموم بشتون بعض سابطال هنا المذهب على الإطلاق .

١ - لما أن غرضنا هو البحث ، بين الاجتماعات السياسية كلها ، عن أيها ينبغي أن يؤثر أناس سادة أن يختاروه بمحض رغبتهم ، علينا أن ندرس ما نظام الدول التي نعتبر أنها تتمتع بالقوانين الأحسن ما تكون ، والدساتير التي تخيلها بعض الفلاسفة ، واقفين عند أشهرها ليس غير وبهذا نكتشف عما ينطوى عليه كل منها مما هو خير وقابل للتطبيق ، ونبين في الوقت عينه أننا إذا كنا نطلب نظاما سياسيا مختلفا عن كل أولئك فلسنا مدفوعين الى هذا البحث برغبة صرفة في المباهة بقلنا ، بل يدفنا الى البحث ما في الدساتير الموجودة من عيوب .

٢ - نقرر بادئ بدء هذا المبدأ الذي ينبغي طبعاً أن يكون نقطة بداية السير في هذه الدراسة ، وهو أن الشيوعية السياسية يجب ضرورة

٣ - وحدة المكان - ان البحث الذي سيجريه أرسطو هنا في مذهب أفلاطون لا يمكن أن يفهم حق فهمه الا اذا كان تحت نظر القارئ نص أفلاطون نفسه . ولذلك ادعو القارئ الى الرجوع الى هذا النص في لترجمة الرشيدة المضبوطة التي وضعها كوزان . وفيما يتعلق بالنص الانجليزي الى طبعة بيكر .

اما أن تشمل كل شيء ، واما ألا تشمل شيئا ، واما أن تشمل بعض الأشياء دون البعض الآخر . أما أن الشيوعية السياسية لا تشمل شيئا ما فذلك شيء ممتع بالبداية ما دام أن الدولة هي اجتماع ، خصوصا أن الوطن على الأقل يجب بالضرورة أن يكون شائما ، لأن وحدة المكان ترتب وحدة المدينة ولأن المدينة تتعلق على وجه انشروع بجميع أهلها .

وانى أسأل ، فيما يتعلق بالأشياء التى فيها الشيوعية اختيارية أيمكن خيرا أن تم جميع الأشياء بلا استثناء فى الدولة المنتظمة التى نبحث عنها أم تكون مقصورة على بعضها ؟ على هذا فالشيوعية يمكن أن تشمل الأولاد والنساء والأموال كما يقترح أفلاطون فى جمهوريته ، وفيها يقرر سقراط أن الأولاد والنساء والأموال يجب أن تكون شائعة بين جميع أهل المدينة . أسأل اذن : هل الحالة الحاضرة أفضل ؟ أو هل يلزم اتخاذ قانون الجمهورية هذا ؟

٣٥ - ان الشيوعية فى النساء تحدث من العقبات أكثر مما يظن المؤلف فيما يظهر . وان الأسباب التى أوردتها سقراط لأجل أن يبررها ، هى فيما يظهر ، نتيجة غير مضبوطة لمناقشته . أكثر من ذلك أنها غير قابلة للاتلاف مع الفاية نفسها التى عينها أفلاطون لكل دولة على الأقل بالشكل الذى قدمها به . فأما طرائق حل هذا التناقض فانه قد توقف عن أن يقول فيها شيئا . أعنى هذه الوحدة الكاملة للمدينة التى هى بالاضافة إليها أولى الخبرات . لان هذا هو فرض سقراط .

٤ - غير أنه يدهى مع ذلك أن المدينة بهذه الوحدة التى بولغ فيها شيئا تبعد جمعا . طبعى أن المدينة ككرة عظمى فإذا عمدت الى الوحدة صارت من مدينة الى عائلة ومن عائلة الى فرد . لأن العائلة أشد وحدة بكثير من المدينة والفرد أشد وحدة أيضا من العائلة . حيثذ لو كان من الممكن تحقيق

وقد جدد بعض الكتاب فى إيماننا هذه المناقشة فيما يتعلق بالانشروع . ان هذه المسألة لجد خطيرة ولو أنها غير جديدة . وان أجمل عبقريتين فى الفلسفة القديمة قد اتارها على مشهد من افريقيا كلها منذ واحد وعشرين قرنا ، كان فيها مذهب الشيوعية هو الحاسر .

هذا المذهب لكان ينبغي اجتنابه والا اندمجت المدينة . غير أن المدينة لا تتألف من عدد ما من الأعضاء فحسب . بل هي تتألف من أفراد مختلفين بالنوع : إذ العناصر التي تكونها ليست متشابهة انها ليست كمحلفة عسكرية قيمتها بعدد أعضائها الذين اجتمعوا ليشد بعضهم أزر بعض على التكافؤ ولو كان نوع الشركاء مع ذلك متماثلا تمام التماثل . ان محلفة هي كالميزان ترجح فيه دائما الكفة الأكثر حملا .

§ ٥ - بهذه الخاصة تكون مدينة أعلى من أمة بأسرها متى افترض أن الأفراد الذين يكونون هذه الأمة ، مهما كثر عددهم ، ليسوا مجتمعين حتى على هيئة قري . بل منزولين على سنن الأركاديين . ان الوحدة لا تنتج الا من عناصر من أنواع مختلفة ، ومن أجل ذلك كان التكافؤ في المساواة ، كما سبق لي أن قلته في كتاب الأخلاق ، هو سلام الدولة . انه هو الرابطة الضرورية لأفراد أحرار ومتساوين فيما بينهم ، لأنه اذا كانوا كلهم لا يمكن أن يكونوا في الحكم في وقت واحد فلا أقل من أن يمروا به جميعا سواء من سنة الى سنة أو في أية مدة أخرى أو على حسب أى نظام آخر بشرط أن يصل كل واحد منهم الى الحكم بلا استثناء . وعلى هذا فالذين يعملون في الجلد أو في الخشب يمكن أن يتبادلوا أشغالهم فيما بينهم لأجل الاتوady على هذا الوجه الأعمال ذواتها بعد بالأيدى أنفسها على الدوام .

§ ٥ - مدينة ... أمة . يرى هاننا بفاية الجلاء الفرق بين مدينة وأمة . فالمدينة هي الدولة . هي الجمعية المدنية التي نظمتها كل القوانين الضرورية لانساقها ولبلغها . أما الأمة فهي اللقيف أو اجتماع أناس في هيئة اجتماعا مجردا عن تشريعات ثابتة وعن روابط معينة باقية تربطهم سياسيا بعضهم ببعض . فالأمة هي أصل للمدينة . فان اجتماع الناس هو الفصل الاول المتقدم الزمان . ولا يجيء الدستور السياسي الا بعد ذلك . و . ك ١ ب ١ ف ٧ - الاركاديين . بقى الاركاديين في وسط فبلوفونيز على حالة السداوة لم يكونوا مدنا ولا قري . وقد ذهب عبثا مشروعات شرعا لجمعهم في مركز واحد رئيسي . وهما أولا جهد ليكوميد في الاولوية الاولى بعد المائة والثاني جهد اينامينداس فان هسدا القالة الطيبى قد رجع الى مشروعات ليكوميد بعد حرب لوكترس وأراد كبثله أن ينتخب الاركاديين نوابا عنهم عدتهم عشرة آلاف الى ميفالويوليس المدينة المحصنة التي كان قد أقامها على حدود لاقونيا . فلما مات اينامينداس في السنة الثالثة من الاولوية الرابعة بعد المائة (٣٦٢ قبل المسيح) ارتد الاركاديون الى أكوانهم المنعزل بعضها عن بعض . (ديودور الصقلي ج ٢ ص ٣٧٢ و ٣٨٢ و ٤٠١) . وقد زدت هاننا في عبارة النص لزبادة الايضاح - في كتاب الاخلاق - هذه لفقرة موجودة في علم الاخلاق الى نيقيوماوسك

٦ - ومع ذلك فإن الاستقرار الحاضر لهذه المهنة على التحقيق أفضل ، وفي الاجتماع السيلسي استقرار السلطة أبدا ، إذا كان ممكنا ، ليس أقل من ذلك تفضيلا . لكن حيث يكون غير قابل للإتلاف مع المساواة الطبيعية بين المواطنين أجمعين ، وحيث يكون فوق ذلك ، من العدل أن تكون السلطة أو الميزة أو العبد موزعة بين جميع الأفراد - يلزم على الأقل أن يحاكي هذا الاستقرار بواسطة تناوب السلطة التي نزل عنها اشخاص متساوون لأشخاص متساوون كما نزل عنها لهم أنفسهم بآدي الأمر . وعلى ذلك فكل واحد يتأمر ويطيع في دوره كما لو أنه قد صار حقيقة رجلا آخر ، بل يمكن في كل مرة يصل المرء فيها الى الوظائف العامة ، أن يمتد هذا التناوب الى حد أن يقوم الفرد تارة بهذه وتارة بتلك .

٧ - يمكن أن يستتج من هذا أن الوحدة السياسية أبعد من أن تكون ما قد جعلوها أحيانا وأن ما يؤتونا اياه بوصف أنه الخير الأعلى للدولة هو خرابها مع أن الخير لكل شيء هو بالضبط ما يكفل بقاءه .

ومن جهة نظر أخرى ، طلب الوحدة للدولة المبالغ فيه ليس مفيدا اياها بعد . فإن عائلة أقدر على كفاية نفسها من فرد والدولة في ذلك أولى من العائلة ، ما دام في الواقع أن الدولة لاتوجد على التحقيق الا حيث تقدر الكتلة المجتمعة على أن تكفي نفسها كل حاجاتها . فاذا كانت حينئذ الكفاية هي أقصى ما يرغب فيه فإن وحدة أقل انحصارا ستكون أفضل من وحدة أدخل في باب التوحد .

٨ - غير أن هذه الوحدة المتطرفة للاجتماع التي يظن أنها هي أولى المنافع لانتج هي أيضا ، كما يؤكدون لنا ، من اجماع جميع أهل المدينة على أن يقولوا على الشيء بعينه حين يتحدثون عنه : « هذا لي أو ليس لي » وهذا دليل قاطع على الوحدة الكاملة للدولة ، ان صدق فيها قول سقراط ، فإن لفظ « جميع » له هاهنا معنى مزدوج ، فاذا طبق على الأفراد مأخوذ من على حدة فيكون لسقراط من ثم أكثر مما يطلب لأن كل واحد سيقول اذ يتكلم

٨ - سقراط . ر . جمهورية الفلاطون ك . ص ٢٨٠ ترجمة كوزاكو .

عن الولد بعينه وعن المرأة بعينها : « ذلك هو ولدى وتلك هي امرأتى
وسيقول مثل ذلك على الملكيات وعلى البقية جميعا .

§ ٩ - غير أنه مع شيوعية النساء والأولاد هذا التعبير لا يناسب بعد
الأفراد المنزولين ، بل يناسب فقط الكتلة التامة لأهل المدينة .

وكذلك الملكية لاتعلق بكل فرد على حدة بل بالكل بالاجمال .
فلفظ جميع هو اذن ايهام واضح : فان « جميع » على معناه المزدوج يدل على
الواحد كما يدل على الآخر بالسواء ، يدل على الشفع كما يدل على الوتر .
وهذا لا يدع أن يدخل فى مناقشة سقراط براهين قابلة للمنازعة . ان اتفاق
جميع أهل المدينة على أن يقولوا شيئا واحدا هو اذن من ناحية جميل جدا
ان شئت لكنه ممتنع ، ومن ناحية أخرى لا يثبت شيئا أقل من الاجماع .

§ ١٠ - للمذهب المقترح محذور آخر ، هو أنه يحمل على سوء العناية
بالملكيات الثمينة . فكل امرئ يفكر على حدة فى مناهضة الخاصة ، وأقل من
ذلك بكثير فى المنافع العامة الا فيما يمس منها شخصا : أما فيما وراء ذلك فهو
يتوكل بغاية الارتياح على عنايات الآخرين . الشأن فى هذا كائن شأن فى
الخدمة المنزلية التى هى فى الغالب أقل احسانا متى قام بها عدد أكثر من
الخدم .

§ ١١ - اذا كان آلاف أولاد للمدينة ينسبون الى كل واحد من أهلها ،
لاعلى أنهم ولدوا له ، بل على أنهم مولودون جميعا دون أن يقدر أحد على
أن يميز هؤلاء من هؤلاء ، فجميع أهل المدينة على السواء لا ينون بهؤلاء
الأولاد . فكل واحد سيقول على ولد نجح « هذا ابنى » فان لم ينجح سيقال
عليه ، أيا كان مع ذلك أهله الذين اليهم يرجع أصله ، على حسب رقم قيده :
« هذا ابنى أو ابن أى رجل آخر » . وتكون الروايات عنها والشكوك عنها

§ ١١ - رقم قيده . لا شك فى أن أرسطو يفترض أن الابوة ، فى مذهب افلاطون ،
يمكن تعيينها بتاريخ ولادة المولود . وهذا فى الواقع هو ما حاول افلاطون ان يقرره
بتقديرات مقلدة ليست قاطعة فى الموضوع . ر . الجمهورية . ك . ص ٢٧٥ من ترجمة
كوزان .

فى حق آلاف الأولاد الذين يمكن أن تحويهم المدينة وأكثر من الآلاف ،
مادام انه سيكون ممثيا على السواء العلم بمن هو والد الولد وهل هو قد
عاش بعد ولادته ؟

§ ١٢ - أخير أن يقول كل مواطن على الألفين أو العشرة الآلاف
من الأولاد حين يتحدث عن أيهم « هذا ابني » أم العرف الجارى الآن هو
الأفضل ؟ . الآن يدعو المرء ولدا ابنة وآخر أخاه أو ابن عمه لحا أو رفيقه
فى بطن ورفيقة فى قبيلة على حسب الزواجب العائلية بالدم أو المضاهرة أو
الصدقة المقودة مباشرة بين الأفراد أو بين آبائهم الأولين . فلا يكن الا
ابن عم فهو خير بكثير من أن يكون ابنا على طريقة سقراط .

§ ١٣ - ومهما يكن فلا يمكن اجتناب أن بعض أهل المدينة يشبه عليهم
فى اخوتهم وفى أولادهم وفى آبائهم وأمهاتهم . بل حسبتهم أن يتعارفوا فيما
بينهم معرفة لاقبل الشك من وجوه التشبه الكثيرة بين الأولاد والوالديهم .
يذكر المؤلفون الذين كتبوا سياحاتهم حول الأرض أحيانا متشابهة . فقد
بعض قائل لوبيا العليا حيث الاشتراك فى النساء ، توزع الأولاد تما للمشابهة ،
بل حتى بين عائلات الحيوانات مثلا الحيل والبقر ، بعضها يتج صغارا مشابهة
تمام التشبه للذكر . وشاهد ذلك حجر فرسال الملقبة بالمعالة .

§ ١٤ - ولن يكون أسير فى هذه الشيوعية الاحتياط من مخزونات آخر

§ ١٢ - البطون - البطن كان فى اتينا جزءا من القبيلة .

§ ١٣ - يشبه عليهم . والواقع أن أفلاطون قد اتخذ أشد الحيلة فإن الامهات
أنسبن لا يستطن تعرف اولادهن . (الجمهورية ك ٥ ص ٢٧٥ وما بعدها) الاشتراك
فى النساء المراد هنا هم الفارامنت ساكنو لوبيا العليا فان فمفيوس ميلا يسند إليهم هذه
المادة - ويزعم هيودوت (مضمون ب ١٨٠) أن الشركة فى النساء كانت قائمة عنده
الاوزين وهم قبيلة فى لوبيا على شاطئ بحيرة تريتون - ويزعم ديوفور الصقل (ج ١ ص ١٦٥)
أن النساء كن مشتركات عند الطروغلوين ، ولم يكن لا الملك وحده هو الذى له امرأت
خاصة . ويؤكد نقولا المشقى أن النساء والاموال كن على المشاع عند السيتين . وأن
النساء كن شركة عند الليبورنيين وأن الاولاد كانوا يوزعون على الآباء على حسب المشابهة
فى سن الخامسة . ويؤكد البارون مسكنهوزن فى مؤلف ذكره شنيذر أن الزافروفر وهم
قبيلة روسية تسكن عند مصيب بورستين . قد احتفظوا بمادة الشركة فى النساء - حجر
فرسال . يروي أرسطو هذا الحادث فى تاريخ الحيوانات ك ٧ ب ٦ .

كأصناف انتهك الحرمات والقتل العمد أو الخطأ والمشاجرات والسبب وكل ما هو أشد خطرا في حق أب أو أم أو أقرب أدنين منه في حق الأجانب ، ومع ذلك هي أكثر وقوعا بالضرورة بين أناس يجهلون الروابط التي تجمع بينهم . متى عرف الناس بعضهم بعضا أمكن على الأقل الأخذ بالكفارات القانونية التي تصير ممتعة حين لا يعرف بعضهم بعضا .

§ ١٥ - ليس أقل غرابة من هذا متى تقررت شيوعية الأولاد ألا يحظر على الشقاق إلا ارتكاب الشهوة الجسدية ، وأن لهم الحب نفسه والتبسط في المنازلة التي هي حقا شنيعة من والد لولده أو من أخ لأخيه بحجة أن هذه المداعبات لا تذهب إلى ما وراء الحب . وليس أقل غرابة أن تحظر الشهوة الجسدية لسبب واحد هو خشية جعل اللذة أشد حدة مما ينبغي ، دون أن تعلق ، فيما يظهر ، أقل أهمية على أن يكون الذين يتعاطونها بينهم أبا وابنا أو أخوة يسلمون أنفسهم إلى مثل هذه الشهوات .

إذا كانت شيوعية النساء والأولاد يظهر لسقراط أنها أنفع لطبقة الزراع منها لطبقة رجال الحرب حراس الدولة ، فذلك لأنها سوف تفسد كل وفاق في هذه الطبقة التي ينبغي ألا تفكر إلا في أن تطيع لا في أن تحاول القيام بالثورات .

§ ١٦ - وعلى العموم فإن قانون الشيوعية ينتج بالضرورة نتائج مضادة للنتائج التي ينبغي أن تأتي بها القوانين التي أحسن تشريعها ، وبالملة التي أوحى إلى سقراط نظرياته على النساء والأولاد . وفي نظرنا أن الخير الأعلى للدولة إنما هو اتحاد أعضائها لأنه يجب كل شقاق مدني . ولم يخطئ سقراط في أن يشيد بوحدة الدولة التي يظهر لنا ، وهو نفسه يعترف

§ ١٥ - التبسط في المنازلة (الجمهورية ك ٣ ص ١٦٢ ترجمة كوزان ٤٠ - اللذة أشد حدة - (الجمهورية ك ٣ ص ١٩٢) حيث يرى أن أرسطو لا يحصل بالدقة الكافية فكرة أفلاطون الذي لم يقل ذلك كله بهذا : لخصيب .

§ ١٦ - اتحاد أهل المدينة فيما بينهم . لقد حفظ لنا أثيني (ص ٥٦١) في هذا المعنى الذي يعرضه أرسطو عبارة مأخوذة من جمهورية زينون السيسيني مؤسس ملهبة الرواقيين وهي : « المشرق هو الآله الذي يساعد على ضمان سلام الدولة » .

بذلك ، أنها ليست إلا نتيجة اتحاد أهل المدينة فيما بينهم . قال فان أرسطو
في مناقشته في أمر الحب : ان الشهوة متى كانت عنيفة تؤتينا الرغبة في أن
نصحب وجودنا في وجود الشيء المحبوب وألا نزيد على أن نكون نحن وهو
موجودا واحدا بعينه .

§ ١٧ - وها هنا يلزم بالضرورة كلها أن الشخصيتين أو احدهما
بالأقل تنعدم . وفي الدولة الأمر على ضد ذلك ، حيث تسود هذه الشيوعية
تنعدم كل رعاية متبادلة ، فالولد فيها لا يفكر أقل تفكير في البحث عن أبيه ولا
الوالد في البحث عن ولده . فكما أن الطعم الحلو لقطرات من السسل يقضى
في كمية كبيرة من ماء فكذلك هذا الميل الذي تولده هذه الأسماء الأعز
ما تكون تنعدم في دولة يكون فيها من غير النافع أن يفكر الولد في الوالد ولا
الوالد في الولد ولا الأولاد في اخوتهم .

للإنسان باعنان كيران للرحمة والمحبة ، وهما الملكية والمواطف .
وانه لا محل لأحد هذين الاحساسين ولا للآخر في جمهورية أفلاطون .
وان معاوضة الأولاد التي تقع عقب ولادتهم من أيدي الخرات والصناع
آبائهم الى أيدي رجال الحرب والعكس بالعكس على التكافؤ توجد في التنفيذ
مصاعب كثيرة . فهؤلاء الذين يحملونهم من بعضهم الى بعض سيملمون من
غير شك من هم الأطفال الذين يعطونهم والى من هم يعطونهم ؟ . وانما
هنا على الخصوص تقوم العقبات الخطيرة التي تكلمت عليها فيما سبق :
اتهام الحرمات ، وأصناف الحب الآثم والقتل ، كل تلك التي لا تستطيع بعد
أواصر القراية أن تحمي منها مادام الأولاد الذين نقلوا الى طبقات أخرى
من أهل المدينة لن يعرفوا بعد بين رجال الحرب آباء ولا أمهات ولا اخوة ،
وان الأولاد الذين دخلوا في طبقات رجال الحرب سيكونون كذلك متحللين
من كل رابطة تلقاء سائر أهل المدينة .

غير أنني أقف هنا فيما يخص شيوعية النساء والأولاد .

- أرسطوفان . في المادة أفلاطون ص ٢٧١ وما بعدها .

و ١٧ - على التكافؤ . ر . الجمهورية آخر الكتاب الثالث ص ١٨٨ وأول الخامس ص

٢٥١ وما بعدها . ونظائر أن تطيل أرسطو غاية في الضبط .

الباب الثاني

١ - تبع البحث في جمهورية الفلاطون . انتقاد نظرياته في شيوعية الاموال . الصعوبات العامة التي تتولد من الشيوعيات أيا كانت . العطف المتبادل بين أهل المدينة يمكن ، الى حد ما ، أن يقوم مقام الشيوعية ويكون خيرا منها . أهمية الاحساس بالملكية . مذهب الفلاطون ليس له الا ظاهر غلاب . أنه غير قابل للعمل به ، وليس له من المزايا ما يراه المؤلف . بعض انتقادات اللوضع الانتقائي للجنود واستقرار مناصب الحكام .

٢ - المسألة الأولى التي تعرض بعد هذه انما هي معرفة ماذا يجب أن يكون ، في أحسن دستور للدولة ، نظام الملكية . وهل يلزم قبول شيوعية الأموال أو رفضها . على أنه من المستطاع أن يبحث هذا الموضوع مستقبلا عما أمكن تقريره في شأن النساء والأولاد . واني مع الاحتفاظ في شأنهم بالوضع الحالي للأشياء وانقسام المقبول لدى جميع الناس ، أسأل فيما يخص الملكية : ينبغي أن تشمل الشيوعية الأعيان أم اثمره فحسب ؟ وعلى هذا هل ينبغي أن تحصل غلات الأرض المملوكة للأفراد فتستهلك ثمراتها على الشيوع كما يصنع بعض الأمم ، أو على ضد ذلك الملكية والزرع باعتبارهما شائعين ينبغي أن تقسم ثمراتها بين الأفراد ، وهو نوع من انشيوعية شاككون أنه موجود أيضا عند بعض الشعوب المتوحشة ؟ أو هل يجب أن تكون المقارات وغلاتها على السواء موضوعة في المشاع ؟

٣ - اذا أسلمت الزراعة الى أيدي أجنبية فالمسألة غير تماما وحلها سهل سهولة . لكن اذا كان أهل المدينة يعملون بأشخاصهم لأنفسهم ، كانت المسألة أشد تعقدا وحيرة . فان العمل والاستمتاع بما أنهما ليسا موزعين بالسوية فستثار بالضرورة مسألة أولئك الذين يستمتعون أو يأخذون كثيرا اذ يعملون قليلا ، تثار عليهم نائرة أولئك الذين يؤتون قليلا اذ هم يعملون كثيرا .

§ ٣ - ان روابط العيش والاشتراك في المنافع بين الناس هي على العموم من الصنوبة بموضع . لكنها أشد من ذلك بكثير في الأمر الذي يشغلنا ههنا . فلينظر المرء الى مزافات السياحة فحسب حيث الحادث المرضي المحض والألفه ما يكون يكفي لاثارة الخلاف ، أو لسا على الخصوص في شأن خدمنا تصعب على أولئك الذين هم خدمتهم لنا شخصية وفي كل الآفات ؟ .

§ ٤ - الى هذا المحذور الأول تضيف شيوعية الأموال أيضا محذورات ليست أقل خطرا . واني لأفضل عليها بكثير النظام الحاضر مكملا بالاداب الناعمة ومستندا الى قوانين حسنة . انه يجمع بين مزاي النظمين الآخرين أعنى نظام الشيوعية والحياة على جهة الاختصاص . ويجتذ تهيير الملكية مشتركة بوجه ما وهى باقية كما هي فردية . فان الاستفسالات بما هي منفصلة تمام الانفصال لاتوجد شيئا من المشاجرات ، بل هي تنمو أكثر لأن كل أحد يهتم بها كما يهتم بمنفعة شخصية ، وفضيلة أهل المدينة تنظم استخدامها كما في المثل : « بين الأصدقاء كل شيء شائع » .

§ ٥ - وحتى اليوم توجد في بعض المدائن آثار لهذا المذهب ثبت جليا أنه ليس بممتنع ، وعلى الخصوص في اندول المنظمة تنظيما حسنا اما أن يوجد بجزئه واما أنه ممكن أن يكمل بسهولة . فن المواطنين مع أنهم يملكون شخصا ينزلون لأصدقائهم عن بعض الأشياء أو يرخصون لهم في الانتفاع بها على الشروع . ففي لقدمونيا نكل منهم أن يستخدم عيد غيره وخيله وكلابه كما لو كانت ملكا خاصا له ، وهذه الشيوعية تسع حتى الى أزواد السياحة متى فوجئ أحدهم بالحاجة اليها في الحقول .

فمن البين اذن أن الأفضل هو أن تكون الملكية خصوصية وأن يكون الانتفاع بها وحده هو الذي يصيرها شائعة ، وان لفت القول الى هذا الحد من الرعاية يتعلق على الخصوص بالمتن .

٦ - وبالجملة ليس من المستطاع التعبير عن كل ما يتطوى عليه معنى الملكية والاحساس بها من اللذة . فمن حب الذات الذى يتطوى عليه كل منا ليس ألبتة شعورا مستكرا ، بل هو احساس طبيعى محض ، وهذا لا يمنع من ان يلام بحق على الآثرة التى ليست بعد ذلك الاحساس ذاته بل هى ليست منه الا افراطا انما كما يلام على البخل ولو أن من الطبيعى ، كما يقال عنه جميع الناس أن يحبوا المال . وانه لحسن جميل الافصال على الأصدقاء والصيوف والصحاب ومساعدتهم . وليس الا الملكية الفردية هى التى تكفل لنا هذه السعادة .

٧ - يفسد ذلك الاحساس من يعمد الى تقرير هذه الوحدة المبالغ فيها للدولة ، كما أنه يودى أيضا بكل فرصة لتعطى فضيلتين آخرين ، احدهما العفة لأنه من الفضيلة احترام امرأة الغير بدافع الحكمة ، والأخرى السخاء الذى لا يمكن أن يتمشى الا مع الملكية ، لأن المواطن فى هذه الجمهورية لا يستطيع أبدا أن يظهر أنه جواد وأن يقوم بأى عمل من أعمال الكرم ما دام أن هذه الفضيلة لا يمكن أن تكون الا بأن يستخدم المرء ما يملك .

٨ - وانى لا أعرف أن بمذهب أفلاطون ظاهرا خلافا من مجببة الانسانية . فانه أول وهلة يسحر انلب بالتكافؤ العجيب للرعاية الذى يجب فيما يظهر أن يوحى به الى أهل المدينة أجمعين ، خصوصا حين يقصد الى انتقاد عيوب الدساتير الحالية واسنادها كلها الى أن الملكية ليست شائعة : مثال ذلك الخصومات التى تولد من العقود ، والادانات المترتبة على شهادات الزور ، وصنوف التزلف الوضع للأغنياء ، وكل الأشياء التى تمت ، لا الى الحيازة الشخصية للأموال ألبتة ، بل الى فساد أخلاق الناس .

٩ - وفى الواقع أليس يرى أن بين الشركاء والملاك على الشيوخ فى أكثر أحوالهم من الخصومات أكثر مما بين ملاك الأموال على الافراد ؟

٦ - حب الذات - هذا المدح لحب الذات هو أيضا عند أفلاطون فى القوانين ٢ .

٢٦٥ من ترجمة كوزان .

٨ - الخصومات - ر . أفلاطون . الجمهورية ٢ . ص ٢٨٥ وما بعدها من ترجمة كوزان .

لَمْ اَنْ عِدَد اُولَئِكَ الَّذِيْنَ يُمْكِنُ اَنْ يَكُوْنَ بَيْنَهُمْ مِنْ هَذِهِ الْمُنَازَعَاتِ فِي الشَّرْكَاتِ هُوَ اَقَلُّ بِكَثِيرٍ مَتَى وَوَزَنَ الْحَاثِرِيْنَ لِلْمَلِكِيَّاتِ الْفَرْدِيَّةِ . وَمِنْ جِهَةِ أُخْرَى يَحِقُّ لِإِصْدَاقِ الشَّرُورِ فَحَسَبِ بَلِ اَيْضًا الْمَنَافِعَ الَّتِي تَتِيدهَا اَنْشِوَعِيَّةٌ . فَفِي اَنْشِوَعِيَّةٍ لَا تَطْلُقُ الْمَعِيشَةُ فِيمَا يَظْهَرُ لِي . اِنْ خَطَا سَقْرَاطُ يَجِيءُ مِنْ بَطْلَانِ الْمَبْدَأِ الَّذِي صَدَرَ عَنْهُ . لِاشْكُ فِي اَنْ الدَّوْلَةَ وَالْمَالَّةَ يَنْبَغِي اَنْ يَكُوْنَ لِهَمَا نَوْعٌ مِنَ الْوَحْدَةِ لَكِنْ لَا وَحْدَةٌ مُطْلَقَةٌ اَلَيْتَهُ . فَانْ بِهِذِهِ الْوَحْدَةُ الَّتِي ذَهَبَ بِهَا اِلَى حَدٍّ مَا لَا يَبْقَاءُ مَعَهُ لِلدَّوْلَةِ بَعْدَ ، فَانْ بَقِيَتْ فَمُرْكُزُهَا مُوجِبٌ لِلْحَصْرَةِ . لِأَنَّهُا تَكُوْنَ دَائِمًا عَلَى شَفَا جَرَفٍ مِنَ الْعَدَمِ . كَالشَّأْنِ فِيمَنْ يَتَصَدَّى لِتَأْلِيفِ لِحْنٍ بِنَشْمَةٍ وَاحِدَةٍ وَوَزْنٍ بِإِقْبَاعٍ وَاحِدٍ .

§ ١٠ - اِنَّمَا هُوَ بِالْتَرِيَةِ يَكُوْنَ رَدُّ الدَّوْلَةِ الَّتِي هِيَ مُتَعَدِّدَةُ التَّرَكِيبِ كَمَا سَبَقَ لِي اَنْ قُلْتُه اِلَى الْإِسْتِرَاكِيَّةِ وَإِلَى الْوَحْدَةِ . وَانَّهُ لِيَدْعُوْنِي اَنْ يَتَصَوَّرَ الْمَرَّةَ لِمُجَرَّدِ ادْخَالِ التَّرِيَةِ فِي الدَّوْلَةِ ، وَبِوِاسِطَتِهَا تَكُوْنَ السَّعَادَةُ ، اَنْ يَسْتَطَاعَ تَنْظِيمُهَا بِمِثْلِ هَذِهِ الْوَسَائِلِ بِدَلَا مِنْ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الْإِخْلَاقِ الْعَامَةِ وَالْفَلَسَفَةِ وَالْقَوَانِيْنِ . بَلِ كَانِ يُمْكِنُ اَنْ يَرَى فِي لَقْدُمُونِيَا وَفِي كَرِيْتِ اَنْ الشَّارِعَ كَانِ بِهِ مِنَ الْحِكْمَةِ اَنْ أُسِّسَ شِوَعِيَّةُ الْأَمْوَالِ عَلَى عَادَةِ الْمَوَائِدِ الْعَامَةِ .

كَذَلِكَ لَا يَسْتَطَاعُ أَلَّا يَتَدَبَّرَ بِهَذَا التَّسْلُسُ الطَّوِيلُ لِلزَّمَانِ وَالسَّنِيْنِ الَّتِي فِيهَا مِثْلُ هَذَا الْمَذْهَبِ مَا كَانَ لِيَقْبَلَ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ مُجْهُولًا اِنْ كَانَ صَالِحًا ، بَلِ يُمْكِنُ اَنْ يَقَالَ فِي هَذَا الْبَلَبِ اِنْ كُلُّ ذَلِكَ قَدْ تَنَلَّوْهُ التَّصَوُّرُ . وَلَكِنْ مِنْ الْأَفْكَارِ مَا لَمْ يَكُنْ اَنْ يَتَّخَذَ ، وَمِنْهَا مَا لَمْ تَوْضِعْ مَوْضِعَ الْإِسْتِمَالِ مَعَ أَهْلِهَا مَعْلُومَةٌ .

§ ١١ - اِنْ هَذَا الَّذِي تَقُولُهُ عَلَى جُمْهُورِيَّةِ أَفْلَاطُونٍ رُبَّمَا يَكُوْنَ أَجْلَى جَلَاءَ لَوْ كَانَتْ قَدْ رُبِّيتْ حُكُومَةٌ مُشَابِهَةٌ لَهَا فِي الْوَاقِعِ . اِنَّمَا قَدْ لَا يَسْتَطَاعُ انْتِفَازُهَا إِلَّا عَلَى هَذَا الشَّرْطِ : اَنْ تَقْسَمَ الْمُلْكِيَّةُ وَتَخْصَصَ بِأَنْ يُعْطَى جُزْءٌ هُنَا اِلَى الْمَوَائِدِ الْعَامَةِ وَهُنَاكَ جُزْءٌ يَحْيَسُ بِهِ بِطَوْنٍ وَقِبَالٍ . وَجَيْتَذُ كُلِّ هَذَا

التشريع لن يؤدي إلا الى حظر الزراعة على أهل الحرب . وهذا هو بالضبط ما يطلب التقدميون عمله في أيامنا هذه . أما الحكومة العامة لهذه الشيوعية فلم يقل عليها سقراط كلمة واحدة ، وقد يكون صبا علينا كما هو صعب عليه أن تقول عليها أزيد مما قال . ومع ذلك فكثلة المدينة ستألف من هذه الكتلة للسكان الذين لم ينظم لهم شيء . أما الحراث مثلا فهل الملكية لهم فردية أو تكون لهم شائعة ؟ ونساؤهم وأولادهم هل يكونون أو لا يكونون على الشيوع ؟

§ ١٢ - إذا كانت قواعد الشيوعية وهى أنفسها للجميع فأيّن يكون الفرق بين أهل الحراث وأهل الحرب ؟ وأيّن يكون كفاطاطاعة التى تجب على الأولين للآخرين . بل من سيعلمهم أن يطعموا ؟ الا أن يتخذ فى حقهم طريقة الكريشين الذين لا يمنعون عبيدهم الا شيئين : اصطناع الالعاب الرياضية واحراز الأسلحة . فاذا كانت هذه النقط مرتبة هنا كما هى فى الدول الأخرى ، فماذا نصير من ثم الشيوعية ؟ بل تكون النتيجة بالضرورة أن يقام فى الدولة دولتان متعاديتان ، لانه يكون قد اتخذ من الزراع ومن الصناع مواطنون واتخذ من أهل الحرب رقباء مكلفون حراستهم على الدوام .

§ ١٣ - أما عن المنازعات والقضايا والغيوب الأخرى التى ينعاها سقراط على الجمعيات الحالية فاني أؤكد أنها سوف توجد كلها بلا استثناء فى جمهوريته . يقرر أنه بفضل التربية لن تلزم ألبنة فى جمهوريته كل هذه الأنظمة للبوليس والقيام على الأسواق والمرافق الأخرى التى تستوى وهذه فى قلة الأهمية ، ومع ذلك فهو لا يؤتى التربية الا أهل الحرب .

ومن جهة أخرى يترك للحراث ملكية الارض بشرط أن يؤدوا غلاتها ، لكنه يخشى أن يصير هؤلاء الملاك من العصيان ومن الأثفة على أشد من حال الهيلوت والفتست أو كثير من العبد الآخرين .

§ ١٣ - الهيلوت والفتست ٩ كان الفتست عبيدا للتساليين وربما كانوا عبيدا للتقدميين . ر . ما سبق ٤ ١ ب ٢ ف ٣ والتطبيق .

§ ١٤ - على أن سقراط لم يقل شيئا على الأهمية المتعلقة بهذه الأشياء كلها . كذلك لم يقل شيئا ألبتة على عدة أشياء غيرها تصل بها عن قرب مثل الحكومة والتربية والقوانين الخاصة بطبقة الزراع . وانه ليس أسير ولا أقل أهمية من أن يعرف كيف تنظم تلك الطبقة لكي تتمكن شبيوعية المحاربين من البقاء الى جانبها ، لنفرض أن فى طبقة الزراع تقع الشبيوعية فى النساء مع القسمة فى الاموال : فمن سيكون مكلفا الادارة كما أن الأزواج مكلفون الزراعة ؟ ومن يكون مكلفا اياها مع التسليم فى حق الزراع بشيوعية النساء والاموال على سواء ؟

§ ١٥ - الحق أنه يكون من الغرابة بمكان أن يذهب هنا بالبحث عن شبه لهذا بين الحيوانات الى تأييد أن وظائف النساء يجب أن تكون على الاطلاق هى وظائف الرجال الذين يحظر عليهم مع ذلك كل عمل داخلى

ترتيب السلطات كما يقترحه سقراط يأتي أيضا بكثير من المخاطر انه يريدنا مستديمة . وهذا وحده كاف لیسبب الحروب الداخلية حتى لدى الرجال الأقل حرصا على كرامتهم ، ومن باب أولى بين أولى انترعة الى الحرب أذكيا القلوب . غير أن هذه الاستدامة هى لاغنى عنها فى نظرية سقراط : « الله يحب الذهب ليس ابنة تارة فى نفس البض وتارة فى نفس البض الآخر ، بل دائما فى النفوس أعيانها » . وهكذا يؤيد سقراط أنه فى لحظة الولادة عينها يحب الله من الذهب فى نفس هؤلاء ومن الفضة فى نفس أولئك ، ومن انحاس ومن الحديد فى نفس هؤلاء الذين يجب أن يكونوا صناعا وزراعا .

§ ١٥ - عن شبه لهذا بين الحيوانات : (الجمهورية ص ٢٥٥) والواقع إن الكلاطون يزعم أن النساء يجب أن يشاطرون الرجال جميع أعمالهم ومنهم لان كليات الراعى تحرم من الطليع كما تحرم الكلاب - سواء بسواء - أنه يريدنا مستديمة ، أغلاطون : مؤن أن يقول صراحة إن السلطات يجب أن تكون دائمة ، ويؤكد مع ذلك أن بعض الناس خلق ليكون له الامر والسلطان (الجمهورية ك ٢ ص ١٨٧)

١٦٤ - ومهما حرم اللذات كلها على جنده فإنه هو مع ذلك يزرع أن واجب المشرع أن يصير أهل الدولة أجمعين سعداء ، غير أن الدولة جمعاء لا تستطيع أن تكون سعيدة حين يكون أكثر أعضائها أو بعضهم ان لم يكن كلهم محرومين السعادة ، ذلك بأن السعادة لا تشبه الأعداد الزوجية التي فيها المجموع يمكن أن يكون له من الخاصة ما ليس لأى واحد من أجزائه . فى معرض السعادة الأمر على غير ذلك . وإذا كان حماة المدينة أنفسهم ليسوا سعداء فمن اذن يمكن أن يتناول الى أن يكون سعيدا ؟ ليس ألبتة فى ظاهر الامر أن يكونه الصانع ولا كتلة العمال المقيدن بالاشغال الميكانيكية .

تلك هى بعض أضرار الجمهورية التى يطريها سقراط . وقد أستطيع أن أعين أيضا أكثر من واحد ليس أقل خطرا .

§ ١٦ - حرم اللذات كلها على جنده (الجمهورية ك ٣ ص ١٩١ وما بعدها) .
 لقد فطن أفلاطون من قبل لهذا الاعتراض (الجمهورية ك ٥ ص ٢٨٨) ، ولقد بذل ما كان
 يخلصه الفلاسفة لهذا النوع من النظام وللأسباب عينها (الجمهورية ك ٧ ص ٧٥) .
 وفى كل هذه المناقشة على شيوخ الاموال والنساء لم يستطع أحد انصار أفلاطون حدة
 التردد فى الاعتراف بأن الحق الصريح : إنما هو فى جانب ناقده . لكن ينبغي أن يلاحظ
 على ذلك أن أرسطو لم يكن قد درس على المصوم فكرة استلابه حق دوسها واو تكن فى
 الواقع مضادة لانكاره ، فإنه كتبوا ما حمل على المدينة كلها ما لم يفرضه أفلاطون الا
 على طبقة الحاربين . ٥ و ٦ فيما سجل ب ٣ ف ١ . والتطبيق .

الباب الثالث

بحث كتاب القوانين لافلاطون - العلاقات والفروق بين القوانين والجمهورية - انتقادات مختلفة : عدد المحاربين أكثر مما يلزم ، ولا شيء قد أعد للحرب الخارجية : حسود الملكية غير واضحة ولا مضبوطة - المال فيما يخص بعدد الأولاد - فيدون لم يتركب هذا هذا الفموض - الطابع العام للدستور المعروض في القوانين هو على الاخص أولئك من كما تبينه طريقة انتخاب الحكام .

§ ١ - توجد المبادئ أنفسها في كتاب القوانين المؤلف فيما بعد . من أجل ذلك اقتصر على عدد قليل من الملاحظات على الدستور الذي يرضه فيه أفلاطون .

في كتاب الجمهورية لم يتمق سقراط الا في قليل جدا من المسائل كشيوخ الاطفال والنساء ، وطريقة تطبيق هذا المذهب ، والملكية وتنظيم الحكومة . وفيه يقسم كتلة السكان الى طبقتين : الزراع من جهة ، ومن جهة أخرى الحاربون ومنهم تألف طبقة ثالثة تتداول الرأي في شئون الدولة وتديرها ويدها السلطة العليا . قد أغفل سقراط أن يقول هل الزراع والصناع يجب أن يخلوا في مراكز السلطان . وعلى نسبة ما ، أو هل يجب أن يمزلوا عنها تماما . وهل لهم حق احراز الأسلحة وأن يشاركوا في البعوث الحربية . وفي مقابل ذلك يرى أن النساء ينبغي أن يصبحن المحاربين الى القتال ، وأن يؤتين من التربية ما يؤتاها الرجال .

§ ١ - في كتابه القوانين . وضع أفلاطون هذا الكتاب في شيخوخته . فبدأته فيه ادخل في باب الخلق والوصفي منها في الجمهورية - ر . ترجمة كوزان وتعليقه على القوانين . على أنه يمكن أن يرى أن ملخص جمهورية أفلاطون الذي أتى به هنا أرسطو غير كاف . فإنه قد أغفل هنا الموضوع العظيم والاساسي الذي هو موضوع العدل . أن أعداء المثالية قد اشتدوا في اتهام أرسطو بأنه طاب له أن يسبغ "راء استاذة . وهذا لا شك غلو . غير أنه لا يكون المرء متصفا يلزمه الاعتراف بأنه لم يكن يمكن متحرجا في هذه العرض ر - ما على في هذا الباب ف ٣ و ٨ وما فيها من عظم لضبط وقلة الانصاف في النقد .

وبقية الكتاب مملوءة اما باستطرادات واما باعتبارات تتعلق بتربية المحاربين § ٢ - فى القوانين الامر بالمكس . لا يكاد يجد المرء الا نصوصا تشريعية . وفيه كان سقراط بين الدقة فى أمر الدستور . لكنه مع ذلك اذ يريد أن يجعل الدستور الذى يرضه قابلا للتطبيق على الدول على العموم يرتد خطوة فخطوة الى مشروعه الاول ، فاذا استثنت منه شيوعية النساء والأولاد فالنصف تام بين جمهوريته . فالتربية واعفاء المحاربين من الاعمال الغليظة للجماعة والموائد العامة ، كل أولئك متشابه فيهما ، يد أنه يوسع فى اثنائه الموائد العامة حتى تشمل النساء ويزيد عدد المواطنين المسلحين من ألف الى خمسة آلاف .

§ ٣ - لاشك فى أن محاورات سقراط جليلة جدا جمعت الى رشافة الأسلوب أصالة المعانى وسعة الخيال . وربما كان عسيرا أن يكون كل ما فيها حقا على السواء . وحيث فليحذر المرء أن ينخدع بها ، فانه لا يلزم أقل من سهول بابل أو أى سهل آخر فسيح الارزاء لاجل هذا الجمع الكثير الذى يجب أن يقضى خمسة آلاف متعطل فضلا عن جمع كئيف آخر من النساء والحمد من كل صنف . لا شك فى أن المرء حر فى أن يخلق ما يشاء من الفروض ، غير أنه لا ينبغي أن يدفع بها الى المتع .

§ ٤ - يقرر سقراط أن فى أمر التشريع شيئين لا ينبغي أن يصرف عنهما النظر : الأرض والناس ، وكان يستطيع أيضا أن يضيف اليهما الدول المجاورة ، الا أن يؤبى على الدولة كل وجود سياسى خارجى . وفى

§ ٢ - حتى تشمل النساء . ر . القوانين ك ٦ ص ٣٦٩ من ترجمة كوزان - خمسة آلاف . يقول افلاطون خمسة آلاف واربعمائة وهو عدد قابل للقسمة على ثمانى عشر لانه يعطى اهمية على ذلك (القوانين ك ٥ ص ٢٧٨)

§ ٣ - سهول بابل . نقد أرسطو هنا ليس عادلا فيما يظهر . فان اسبرته دون أن يكون بها سهول فسيحة كهول بابل كانت تمنح حتى عشرة آلاف جندي فاوغنين كجنود افلاطون . . وقد أشار الى ذلك أرسطو نفسه فى ك ٢ ب ٦ ص ١٢٠ . وقصد لاحظ شلوسر المترجم الالمانى على هذه الفقرة مثل هذه الملاحظة .

§ ٤ - الدول المجاورة . لقد مر افلاطون هنا الموضوع بنهاية الإيجاز . (للقوانين ك ٥ ص ٢٦١ و ٢٧٧ من ترجمة كوزان) .

حال الحرب يلزم أن تكون القوة الحربية منظمة ، لا من أجل الدفاع عن البلد فحسب ، بل لأجل أن تعمل أيضا في الخارج . مع التسليم بأن الحياة الحربية ليست هي حياة الأفراد ولا حياة الدولة يلزم أيضا معرفة كيف تصير الدولة مهية في نفوس الأعداء ، لحين يفرون على أرضها فحسب بل بعد أن يجلوها أيضا .

§ ٥ - أما الحدود المعينة للملكية فربما يطلب أن تكون غير حدود سقراط وعلى الخصوص أن تكون أضبط وأوضح . يقول : « ان الملكية يجب أن تذهب الى حد أن تسد حاجات عيشة قاعة » مریدا بهذا أن يجبر عن هذا الذي يضئ عادة بعيشة راضية تصيرا له حقا معنى أوسع بكثير . فان عيشة قاعة يمكن أن تكون شاقة جدا . فلو قال : « قاعة وسمحة » لكان هذا حدا أحسن بكثير . فان فقد أحد هذين التقيدين وقع المرء اما في الزخرف واما في الالم ، وان استخدام الملكية لا يشمل صفات أخرى ، فلا يستطيع أن يستند اليه رفق ولا شجاعة ولكن يمكن أن يستند اليه الاعتدال والسماحة ، وهاتان هما الفضيلتان اللتان يمكن ان يظهرهما في التصرف في الثروة بالضرورة .

§ ٦ - باطل أيضا أن يذهب الى غاية تقسيم الاموال الى أجزاء متساوية وألا يقرر شيء في عدد المواطنين وأن يتركوا يتكاثرون وأن يستسلم الى المصادفة اعتمادا على أن عدد الزوجيات الحقيقية يكافئ عدد اولادات أيا كان ، بحجة أن هذا التوازن في الحال الراهنة للأشياء يأتي بطبعه فيما يظهر ، وهيهات أن يكون هذا التقريب مضبوطا ، ففي مدائننا لا أحد في حالة العوز بسبب أن الملكيات تقسم بين الاولاد أيا كان عددهم . فمع التسليم ، على ضد ذلك ، بأن تكون على انشيوخ فان جميع الاولاد انراثنين قليلا أو كثيرا في العدد لن يملكوا شيئا على الاطلاق .

§ ٦ - عدد المواطنين . يقرر أفلاطون صريحا أن عدد الدور والاصبية من الارض لا يتجاوز ابدا خمسة آلاف واربعين كمعد المحاربين . أما عدد الاولاد فانه لم يحده . لكن يرى ذلك من الوسائل التي يعرضها للحد منه حين يصير أكثر مما ينبغي . (القانون . ج ٥ ص ٢٧٨ و ٢٨٤ وما يليها . و د . فيما سيأتي ج ٤ ص ٢٤٠) .

§ ٧ - وإن أقوم طريقة هي تحديد السكان . لا تحديد الملكية . وأن يمين حد أقصى لا يجاوز بأن يميني معا بتحديد . والنسب الاحتمالية للاولاد الذين يموتون ولقمة الزوجيات . أما الائتكال على المصادفة ، كما في أكثر الدول ، فيكون سببا لايد لفاقسة جمهورية سقراط ، والفاقة تولسد المنازعات الداخلية والجنايات . واتفاء لهذه الاخطاء كان فيدون الكورتي أحد المقننين الاقدمين يريد أن يبقى عدد العائلات والمواطنين ثابتا حتى متى كانت الانصاء الاولى كلها غير متساوية في القوانين جرى أفلاطون على خلاف ذلك بالضبط ، على أننا سنورد فيما بعد رأينا الشخصى في هذا الموضوع .

§ ٨ - وقد أغفل أيضا في كتاب القوانين تعيين الفرق بين الحاكمين وبين المحكومين . واختصر سقراط على القول بأن نسبة الاولين للآخرين كنسبة اللحمه للسدى المصنوعين كليهما من صنفين من الصوف . ومن جهة أخرى مادام يسمح بتكاثر الاموال المنقولة الى خمسة أضفاف فلماذا لا تترك أيضا سعة للاموال الثابتة . في أمر فصل المساكن ينبغي الالتفات الى ماعناه يكون من خطأ في مبدأ هذا الفصل من حيث الاقتصاد المنزلى . فان سقراط لا يعطى مواطنيه أقل من مسكنين منزلين تماما ، وانه لمسير جدا أن يمون المرء مسكنين .

§ ٧ - فيدون . ظهر من الواح أرندل أن فيدون هذا كان يعيش في آخر القرن التاسع قبل المسيح أى قبل لوقرعى بنحو ٥٠ سنة . وإن أرسطو يتحدث عن فيدون آخر وهو طاغية أرغوس ك . ب ٨ ف ٤ . وقد التبس على بعض المفسرين أحدهما بالآخر - فيما بعد . ر ك ٤ ب ٥ ف ١ و ب ٩ ف ٧ و ١٤ ف ١٠ .

§ ٨ للسدى . ر . القوانين لأفلاطون ك . ب ٢٧١ ، ور . السياسى ص ٤٧٨ - الى خمسة أضفاف . يقول أفلاطون أربعة أضفاف . (القوانين ت ٥ ، ب ٢٩٤) - مسكنين . ر . القوانين ك . ص ٢٩٧ . حيث يقول أفلاطون صراحة : (مسكنين) يزعم شامباني وثوروت أن أرسطو وقع هنا في الخطأ نفسه الذى يعيبه على أفلاطون . ك ٦ ب ٩ ف ٧ غير أن أرسطو لم يزد على أن تحدث عن نصيبين من الارض بجوار المدينة وعلى الحدود . اما أفلاطون فإنه يتحدث عن المساكن والمنشآت .

§ ٩ - مذهب سقراط السياسى فى مجموعه لا هو ديمقراطية ولا أوليغارشية ، إنما هو حكومة وسط تسمى جمهورية مادامت تتألف من كل المواطنين الذين يحملون الأسلحة ، فإذا كان يريد من هذا الدستور انه الأكثر شيوعا فى الدول الموجودة فربما كان غير مضطرب . لكنه يكون مضطربا إذا فطن انه على مباشرة الدستور الفاضل ، بل كثير من الناس يستطيعون أن يؤثروا عليه بلا تردد دستور لقدمونيا ، أو أى دستور آخر أدخل فى باب الارستقراطية .

§ ١٠ - يزعم بعض المؤلفين ان الدستور الفاضل يجب أن يجمع بين عناصر الدساتير الأخر كلها ، وبهذه المثابة يطرون دستوراً لقدمونيا حيث تتألف العناصر الثلاثة للأوليغارشية والملوكية والديمقراطية احداها ممثلة بالملوك والاخرى بالشيوخ والثالثة بالحكام الذين يأتون دائما من صفوف الشعب ، على أن آخرين يرون فى الحكم عنصر الطغيان ويجدون عنصر الديمقراطية فى الموائد العامة والنظام اليومي للمدينة .

§ ١١ - فى كتاب القوانين يدعى انه يلزم تأليف الدستور الفاضل من الديماغوجية ومن الطغيان - صورتان من الحكومة يحق للمرء استكثارها جميعا أو اعتبارهما أسوأ صور الحكم ، فحق للمرء أن قبل تأليفاً أوسع فان خير دستور هو ذلك الذى يجمع الأكثر من العناصر المختلفة ، ليس

§ ٩ - مذهب سقراط السياسى . . . جمهورية . يرى بعض المؤلفين المتأخرين وبخاصة جوتلنغ ان مذهب افلاطون اولى به ان يكون ملكيا من ان يكون جمهوريا . ر . ما سئل من هذا الباب ف ١١ . وفكرة افلاطون نفسه ان مذهب ارستقراطى . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٧ . بل أحيانا ينصب الى ان يقاتل بين الملكية وبين الارستقراطية ر . الجمهورية ك ٩ ص ١٩٥ ، ٢٢٣ من ترجمة كوزان .

§ ١٠ - بعض المؤلفين . يذكر استولى فقرة من ارخيتاس فيها هذه الفكرة بعينها صراحة . وقد كان ارخيتاس معاصرا لارسطو ولا شك فى أنه يعينه بقومه ببعض المؤلفين . - دستور لقدمونيا . واجمع فى الباب السادس من هذا الكتاب تعطيل جمهورية امبرية - من صفوف الشعب . الشعب يدل ها هنا لا على الشعب بالمعنى الذى نعنه عادة بهذه الكلمة بل على الطبقة الاخيرة من بين المواطنين ، من بين الامبريين

§ ١١ - فى كتاب القوانين (القوانين ك ٣ ب ١٧٨) وفى الجمهورية يسئل افلاطون ميلا واضحا الى الارستقراطية التى هى عند حكومة الاخيار . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٧ .

وعنصر الديمقراطية ، وفيما قلته أنا ما يمتنع بذلك. ويمكن الاطمئنان لهذا
عندما أعالج فيما بعد هذا النوع الخاص من الدستور . غير أنى أضيف
فقط هاهنا أن من الخطر انتخاب الحكام من قائمة المرشحين المتخين .
فانه يكفى حيثئذ أن بعض المواطنين ، حتى لو قل عددهم . يريدون أن
يتفقوا كى يستطيعوا على الدوام التصرف فى الانتخابات .

وهنا أتم ملاحظائى على المذهب البسوط فى كتاب القوانين .

الباب الرابع

بحث الدستور الذى اقترحه فلياس الحلقيدونى : مساواة الاموال : أهمية هذا القانون السياسى : مساواة الاموال تستتبع مساواة لتربية : مكان النقص فى هذا المبدأ • لم يقل فلياس شيئاً عن علاقات مدينته بالاموال المجاورة • يجب أن تشمل مساواة الاموال حتى المتقولات والا تقتصر البتة على الاموال الثابتة • تنظيم فلياس للصناع •

§ ١ - توجد أيضاً دساتير أخر منسوبة اما الى مجرد أفراد لا غير واما الى فلاسفة والى رجال دولة ، ولا واحد منها الا يقترب من الصور المقبولة والمعمول بها فى الحاضر قرباً أشد من جمهوريتى سقراط ، ولا واحد منهم ، ان لم يكن اياه ، قد أجاز لنفسه تلك البدع من شيوعية النساء والأولاد والموائد للنساء بل اشتغل جميعهم بالموضوعات الأساسية عند كثير من الناس النقطة الاصلية يظهر أنها تنظيم الملكية ، المصدر الوحيد للثروات فى رأيهم ، وان فلياس الحلقيدونى منقاداً الى هذه الفكرة أول من قرر مبدئياً أن المساواة فى الثروة بين أهل المدينة أمر لا بد منه .

§ ٢ - وعنده يشبه أن يكون سهلاً تقريرها مقترناً فى الزمان بوقت تأسيس الدولة ، ومع أنه يكون أقل سهولة ادخاله فى الدول المنظمة منذ زمان طويل فانه يمكن مع ذلك ، على رأيه ، تحصيله سريعاً بائزاً بالاعيان .

§ ١ - فلياس • لا يعرف فلياس هذا الا من قول أرسطو فى هذا الباب • وقد قرأ ارتين « القرضاچى » بدلاً من « الحلقيدونى » • وهذا خطأ شاع كثيراً ، ولا طهر ان كورداى يؤيده هنا • ولكن لا يمكن التسليم بأن يكون فلياس فرطاجياً ما دام تحليل الدستور «قرضاچى» مبسوطاً فى هذا الكتاب فى الباب الثامن • وأما ملطريفسيه فى فقرة أرسطو هذه فليكن ولاشك فى أن هذا خطأ مطبعى • و- أيضاً فى هذا الباب ف ٤ - مساواة الثروة • يرى فى كتاب ملطرا أى مركز لاهم المساواة فى الاموال قد كان فى التشريع النورى •

§ ٢ - مهودا لبناتهم • يجب متمسكيو قانون فلياس هذا ر • روح لغسوانين ل • ب • د • - خصصة انتماف • وما سبق به ٣ ف ٨ •

أن يسطوا مهورا لبناتهم دون بنهم ، والزمام الفقراء بأن يقبلوها دون أن يعطوها وقد قلت فيما سبق أن أفلاطون في كتاب القوانين كان يميز الثروة الى حد معين كان لا يمكن أن يجاوز عند أى شخص خمسة أضعاف نهاية صغرى معينة .

§ ٣ - ينبغي الاتساق ، عندما يؤتى بقوانين من هذا القبيل ، نقطة أغفلها فليانس وأفلاطون وهي انه بتعيين نصاب الثروات على هذا النحو يلزم ايضا تعيين عدد الاولاد . فإذا كان عدد الاولاد ليس بعد متناسبا مع الملكية ، فسوف تمتدى عماقرب حدود القانون . وحتى دون ان يذهب الى هذا الحد فإن من الخطر أن تنتقل كمية من المواطنين من النسمة الى الفاقة بحيث أنه سيكون شيئا صعبا في هذه الحالة انهم لا يرغبون ألبتة في إثارة الثورات .

§ ٤ - ولقد كان تأثير مساواة الاموال في الاجتماع السياسي مفهوما لدى بعض المقتنين القدماء . وشاهد ذلك سولون في قوانينه . وشاهده القانون الذى حرم حيازة الاراضى الى غير حد ، وفقا للقاعدة عينها حرم بعض الشرائع كشرعة لوكريس على المرء أن يبيع ماله الا في حال كارثة ثبت أمرها تمام الثبوت ، أو أن بعضها يأمر أيضا بامساك الأتصبة الأولى . وان الغاء قانون من هذا القبيل في لوقادة صير دستورهما ديمقراطيسا على وجه تام ، لانه من ثم يصل المرء الى مناصب الحكم بدون قيود النصاب التي كانت مقررة لزوما فيما سبق .

§ ٥ - غير أن هذه المساواة نفسها ، متى افترضت مقررة ، لا تمنع أن يكون الحد القانوني للثروات اما أوسع مما ينبغي وهو مايجلب في المدينة الترف والرخاوة واما أضيق مما ينبغي وهو مايجلب الحسر بين

§ ٤ - سولون . هذا يوم ، كما نبه اليه تورو أن فليانس متاخر عن سولون .
مباريتيلس في « قائمة الرجال المشهورين » يجعله محاضرا لارسطو ولا أدري حجة في ذلك - شرعية لوكريس . يرى « حين » أن الامر هنا يصعد الذكريتين لا يميز بينهما في افريقيا الكبرى - لوقادة - نزلة من كورنثه انشئت في عهد الطاغية بيزيظو ولا يعرف من دستورهما الا ما يقوله هنا أرسطو .

أهل المدينة . اذنى ليس حسب المنع أن يصير الثروات متساوية بل ينبغي ان يؤتىها نسباً عادله . كذلك لم يكن المنع قد صنع شيئاً الا اذا كان قد وجد هذا المقياس الدامل لجميع اهل المدينة ، فان النقطة المهمة هى ان يسوى بين الشهوات أولى من ان يسوى بين الملكيات . ونلك المساواة لانتج الا من التربية المنظمة بالقوانين الطيبة .

§ ٦ - ربما يمكن فليس أن يجيب هنا بان هذا بالضبط هو الذى قد فاه هو نفسه ، لان قواعد كل دولة فى نظره هى المساواة فى الشروة والمساواة فى التربية . غير أن هذه التربية ماذا ستكون ؟ ذلك هو الذى ينبغي أن يخال . ليس شيئاً أن توحد التربية وأن تكون هى عينها للجميع . فقد تكون واحدة تماماً وهى بعينها لجميع أهل المدينة وتكون مع ذلك بحيث لا يخرجون منها الا بشره لا يشبع من الثروات أو التشايف بل حتى من الشهوتين معا .

§ ٧ - زد على هذا أن الثورات تولد من عدم المساواة فى التشايف كما تولد من عدم المساواة فى الثروات سواء بسواء ، وهنا تكون الفروء بين من يطلبون هذه وتلك ليس غير . فان العامة تور لعدم المساواة فى الثروات ، والخاصة تنضب من المساواة فى توزيع التشايف ، وتلت هى كلمة الشاعر :

ماذا ؟ أياكون الجبان والشجاع متساوين فى التقدير ؟

ذلك بأن اناس مدفوعون الى الجناية ليس فقط بالحاجة الى الضرورى التى يعتمد فلياس فى تلطيفها على مساواة الاموال ، تلك الوسيلة الحسنى على رأيه التى تمنع رجلاً أن يسلب آخر ثيابه لكيلا يموت من البرد أو من الجوع . بل هم مدفوعون أيضاً بالحاجة الى اشباع رغبتهم فى الاستمتاع فاذا كانت هذه الرغبات مشوشة سعى الناس الى الجناية لشفاء العلة التى

§ ٧ - خلافاً : أياكون الجبان : هذا البيت مأثور بتحريف خفيف عن الالباقية .

الانثورة الخامسة .

تُهدِّبهم . أُرِيدَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَنْفَعُونَ فِي الْجَنَائِزِ لَا نَهَذَا السَّبِيحُ وَهَذَا
بَلْ أَيْضًا لِلْسَّبَبِ الْبَسِيطِ الْإِكْدَرِ عَلَيْهِمْ فِي اسْتِغْنَائِهِمْ إِذَا حَمَلَتْهُمُ الْيَمَانُ
أَهْوَاؤُهُمْ .

٨ - لهذه اشروور اثلاثة ماذا سيكون العلاج ؟ فبدبا الملكية ، أيا كان حالها من انزفة ، وعادة العمل م الاعتدال ، ثم فى حق هذا الذى يريد أن يجد السعادة فى ذاته ، لن يطلب الدواء أنبة الا فى انفسه ، ذلك بأن اللذات التى هى مخالفة للذاته لا يمكن أن يستقنى فيها عن توسط الناس . اما هى الفضلة لا الحاجة هى التى تحمل على ارتكاب اجنابات الكبرى . لا يقتصب أحد الطفبان لاجل أن يقى نفسه عدم اعتدال انواء ، وبالسبب عنه خصصت الامتيازات الكبرى لا لمن يقتل لها بل لقاتل الطاغية على هذا فالعلاج السياسى الذى عرضه فليسلس لن يكون أماتا الا من الحانات قللة الاحصية .

٩ - ومن جهة أخرى فإن نظم فليس تكاد لاتتعلق إلا بالنظام العام والسعادة الداخلين ، وكان ينبغي أن يقرر نظاما للملاقات مع انشعوب المجاورة والأجنبية . الدولة اذن فى حاجة بالضرورة لتنظيم حربى لم يقل عليه فليس كلمة واحدة . كذلك ارتكب اغفلا مشابهها فى حق المائيات العامة ، انها يجب أن تسد لا الحاجات الداخلية فحسب ، بل ينبغي أن تكفى لتجنيب الاخطار من الخارج . على ذلك لاينبى أن تكون وفرتها مفرية لطمع الجيران الأقوى من الملاك انذين هم أضعف من أن يصدوا اعتداء ، ولا أن تكون من القلة بحيث تعوق القيام بحرب حتى ضد عدد مساو فى القوى وفى العدد .

١٠٩ - وقد ألقى فلياس هذا الموضوع في طي السكوت . لكنه يلزم

٥ ١٠ - أوبول • كان أوبول سسيد الطرنة وهي مدينة من ميزيا قدام لسيوس
 وضع يده عليها بعد ذلك عبده هرمياس • وقد كان هرمياس صديقا لارسطو الذي ليث
 عنده ثلاث سنين من ٣٤٦ الى ٣٤٣ كما قيل ر • ديجين اللايرني « حياة أرسطو طاليس »
 وقد كاو أوتوفرادات مرزيانا للنديا ووقع حصار الطرنة سنة ٣٦٢ في آخر عهد أوتكريسي
 مسيون • ولعل قول تيوقريطس يكون أرسطو قد شاد قبرا عظيما لهرمياس ولأوبول •

الاقتناع بأن سعة الموارد هي في السياسة نقطة مهمة. وإن الحد الحقيقي إنما هو أن افتاح ربما لا يجد اليه تويضا من الحرب في ثروة ما فتحه ، وانها لا يستطيع ان تؤدي حتى الى أعداء أشد فقرا ما قد كفهم الفتح . فلما جسد أوتوفرادات ووضع الحصار امام أطرنة نصح له أوبول ان يقدر الزمن والمال الذي سينفقهما في فتح ابلد وأن يعد بالجلاء عن اطرنه حالا مقابل تويض قليل جدا ، فهذا التحذير جعل أوتوفرادات يفكر ويقدر ويرفع الحصار .

§ ١١ - أعترف بأن مساواة الثروة بين أهل المدينة ينفع حقا في اتقاء المنازعات اداخلية . بيد أن هذه الوسيلة في الحق ليست بمنأى عن الخطأ لكن جل الرجال الميرزين يفضلهم ان ليس لهم الا انصيب اهامى . وسوف يكون ذلك علة للاضطراب والثورة . زد على ذلك أن شره الناس غير نابيل لان يشبع . فهم في بادى الامر يقنعون بفلسين ، فتى كان لهم من ذلك رأس مال تمت حاجتهم بلا انقطاع حتى لاتعرف منهم بعد حدودا ، ومع أن طبيعة الحرص هي بالضبط ألا يكون لها من حدود ، فإن أكثر الناس لا يحبون الا لاشباعها .

§ ١٢ - اذن فالخير هو أن نصل الى مبدأ هذا الفسوق عن انقصد ، فموضا عن تسوية الثروات يجب احسان استعمالها بحيث يصبح الثراء غير مرغوب فيه من أهل الاعتدال ولا يستطيعه الأشرار . والوسيلة الحق أن يوضع هؤلاء موضا فيه لا يستطيعون لقتهم أن يضروا دون أن يكتبوا .

.. ولقد أخطأ فليس أيضا اذ يننى على وجه عام بالمساواة في الثروات تلك المساواة في توزيع الاراضى التى اقتصر عليها . لان الثروة تشمل أيضا العبيد وانقطاع ، والنقد ، وكل هذه الممتلكات التى تسمى منقولة . ان قانون المساواة

§ ١١ - فلسين . هن بعض المفسرين أن أرسطو يشير بذلك الى مرتب القضاة في أثينا فإنه كان يادى الامم فلسا ثم صار فلسين ثم رفعه فريقلس لى ثلاثة . وقد كان أرسطو فإن قد تبه الى ذلك كما قد فعل الفيلسوف ر . كتابه جمعية النساء . وراجع أيضا في هذا التفصيل بوج (الاقتصاد السياسى للاتينيين ك ٢ ب ١٦ ص ٢٢٨ من طبعة الانمانية وص ٢٧٢ من الترجمة الفرنسية) .

يلبغى أن يسمع كل هذه الأشياء، أو على الأقل ينبغي أن تكون هذه مقيدة
بحدود منتظمة والا لا يشرع شيء على الإطلاق يحقق بالملكية .

§ ١٣ - والظاهر أن تشريعه لم يكن ملحوظا فيه إلا دونه قليلة السمة
مادام أن جميع الصناع فيها يجب أن يكونوا ملوكا للدولة دون أن يؤنفوا
فيها طبقة تابعة لاهل المدينة . وإذا كان العمال المكلفون جميع الأعمال
مملوكين للدولة لزم أن يكون ذلك بالحدود المقررة لاهل ابيدمن أو
التي قررها ديوفنت لعمال اتينا .

وحسبنا ماقلناه على دستور فلياس للحكم بمزاياه وعيوبه .

§ ١٤ - ابليمن - هي التي سميت بعد ذلك ديراخيوم وهي الآن دورازو محل
البحر الادرياتيكي وهي نزلة من كرسير ومن كورنت أسست في الابلية الثامنة والثلاثين .
ولا يعرف بعد شيء عن هذا القانون الذي يتكلم عليه أرسطو . ر . ملر في الدورين
ج ١ ص ١١٨ و ج ٢ ص ٢٧ . ود . أيضا ب ٨ ف ١ ج ٦ من هذا الكتاب الذي
ترجمه ، إذ يتكلم أرسطو أيضا على ابليمن من . والكتاب الثالث ب ١١ ف ١ .

وقد كان ديوفنت رئيس جمهورية اتينا في الابلية السادسة والتسعين : ٣٩٤ قبل
الميلاد . ولدى يقوله عليه أرسطو ليس معروفا الا من قوله أ . ر . ملر في كتاب ألدوريجي
ج ٢ ص ٢٧ .

الباب الخامس

بحث الدستور ، الذى تخيله أبوداموس الملطى • تحليل هذا الدستور : تقسيم الملكيات : محكمة الاستئناف العليا • جائزة من يستكشفون استكشافات سياسية • تربية أيتام المقاتلة • فقد تقسيم الطبقات والملكية • نقد المنصب الذى اقترحه أبوداموس للتصويت لمحكمة • لاستئناف • مسألة التجديد فى مادة السياسة • لا ينبى تشجيع التجديدات خشيية اضعاف احترام القانون •

§ ١ - أما أبوداموس الملطى ابن أورفون فهو نفسه الذى اخترع تقسيم المدائن الى شوارع وحقق هذا التخطيط الجديد فى بيره وهو الذى كان فى طريقة معيشته كلها مفرط انترف ، اذ يعجبه أن يحدى الذوق العام بتصفيف شعره ورشاقة زيتته ، يلبس فى الصيف كما فى الشتاء ، حللا تجمع على السواء بين الدفء والبساطة ، وكان يدعى أنه لا يجهل شيئا فى الطبيعة بأسرها . وانه هو أيضا أول من جازف ، مع انه لم يسبق له مشاطرة فى الاعمال السياسية ، بأن ينشر شيئا عن خير شكل للحكومة

§ ٢ - جمهوريته كانت تتألف من عشرة آلاف مواطن موزعين على طبقات ثلاث : صناع وزراة وحماة المدينة انحاملين للأسلحة . وكان

§ ١ - أبوداموس الملطى • يظهر أن أبوداموس الذى يتكلم عليه ارسطو ايضا فى ك ٤ ب ١٠ ف ٤ قد كان معارا حاذقا • فهو أول من تصور أن تقسم المدائن الى شوارع منظمة وطبق هذا المنصب فى بيره وفى مدينة رودس كما كانت عليه من الحال فى زمن استرابون • وكان أبوداموس يعيش فى عهد حرب البلوبونيز • وفى بيره شارع مسمى باسمه (ر • اكسينوفون ك ٢ ب ٤) •

وقد نقل استوبى قطعة طويلة مستخرجة من مؤلف الايو دموس الفينا غسورى فى «الجمهورية» • وهذه القطعة مكتوبة بالدمورى • وان مدينة ملطية ولو انها فى يونية كانت نزلة كريتية • ومن الراجح أن يكون أبو داموس استربى هو عينه أبوداموس الذى يتكلم عليه ارسطو هنا •

§ ٢ - سوزعني على طبقات ثلاث • ليست تلك هي الاقسام الثلاثة فى القطعة التى ذكرها استوبى • فان أبوداموس فيها يقسم جمهوريته الى ثلاث طبقات مختلفة • • اقول ان المدينة بأسرها يجب أن تقسم ثلاثة اصحاب : أحدها يجب أن يتكون من الاموال المملوكة على الشيوخ للمواطنين الفضلاء الذين يديرون الدولة • والثاني يجب أن يكون نصيب المحاربين : للذين

يجعل من أرض الوطن ثلاثة أنصباء : أحدها مقدس والآخرون عاموا والشأن
مملوك ملأ فرديا . والذي كان مخصصا للنقبات القانونية لعبادة الالهة
كان هو انصيب المقدس . والذي كان مخصصا لرزق اهل الحرب هو
انصيب العام . والذي كان مملوكا للزرايع هو انصيب الفردى . ولأن
يرى ان اقوانين هي ايضا يمكن ان تكون على ثلاثة انواع ، لان الاحداث
الفضائية على رايه لا يمكن أن تولد الا من ثلاثة أشياء : الاهانة والضرر
والقتل .

٤ ٣ - كان يرتب محكمة عليا وحيدة يرفع اليها استئناف كل القضية
التي يشبه أن يكون قد أسئ الحكم فيها . وهذه المحكمة كانت تتألف من
شيوخ يسمو بهم ايها الانتخاب . اما شكل الأحكام فان ابوداموس كان
يرفض التصويت بالحصى . بل كان كل قاض يجب أن يحمل رقعة يكتب
فيها اذا كان يدين على وجه الاطلاق ، ويدعها خلوا اذا كان يبرىء على
ذلك الوجه بعينه . وبين فيها الاسباب اذا برأ أو أدان بالجزء فقط . وكان
يظهر له أن المذهب الحاضر معيب من حيث أنه يكره القضاء في التالب على
الحث اذا صوتوا بطريقة مطلقة في أحد اوجهين أو في الآخر .

٤ ٤ - وكان تشريعه يكفل المكافآت الواجبة للاستكشافات السياسية
لمنفعة عامة ، ويكفل تربية الاولاد الذين خلفهم من ماتوا في الحروب من
الجند المقاتلة بجملها على نفقة الدولة . وهو على جهة الاختصاص صاحب

يشمون الدولة بقوتهم . والثالث يجب ان يخص لاننتاج جميع الاشياء الضرورية لرعاية
المدينة . واسمى الطبقة الاولى طبقة : الشيوخ ، والثانية طبقة حماة الدولة ، والثالثة طبقة
الصناع .

وان موريت ليتهم . رسلو يسوء القصد في حق ابوداموس . ولكن فتوروي يفند موريت
ويؤكد ان الامر فيما يتعلق بما جاء في ارسطو وما جاء في استوبى انما هو بصدد كاتين
مختلفين . والذي يظهر لي راجعا ان ارسطو قد تجاوز الضبط هنا كما فعل في نقل عبارة
افلاطون ب ٣ ف ٨ من هذا الكتاب .

٤ ٥ - اما : اليوم فان آتينا . لا يعرف بالضبط تاريخ ذلك القانون الاثني . لكنه كان
قبل لسنة ٤٣٩ ما دام ان في هذا التاريخ ابن فريقس المحاربين الذين قتلوا في حرب ساموس
والذين قد تبنت الدولة اولادهم . فان فريقس يذكر بهذا القانون في المحلة التي يستدعا
اليه طوسيديد (٢ ب ٤٦ سنة ٤٣٦ اول سنة في حرب البيلوبونيز) .

هذا التشريع الأخير. أما اليوم فإن أتيانا ودولا أخرى عندها مثل هذا القانون . لك الحلام كن يجب أن يتخهم الشعب . والشعب ، عند ابوداموس ، يتكون من انطيفات اثلاث للدولة . ومتى عينوا كانت لهم الرقابة على المرافق العامة ، وعلى الشؤون الخارجية والوصاية على الأيتام . تلك هى على اقريب كل النصوص الأساسية لدستور ابوداموس .

§ ٥ - بدى يمكن أن يجد المرء بعض الصعوبة فى ترتيب أهل المدينة حيث يأخذ الزراع والصناع والمقاتلة ينصب مساو فى الحكم ، والأول بدون أسلحة واثوانى بدون أسلحة وبدون اراضى أى على اقريب عييد للنوات المسلحين . زد على هذا أن من الممنوع أن يستطيع الجميع الدخول فى توزيع الوظائف العامة . يلزم بالضرورة ان يؤخذ من طبقة الجند اقواد وحراس المدينة بل يمكن أن يقال جميع الموظفين الرؤساء . لكن اذا كان الصناع والزراع مبعدين عن حكم المدينة كيف يمكن أن يكون بهم ميل إليها ؟

§ ٦ - فاذا اعترض بأن طبقة الجند ستكون أشد قوة من الآخرين فأتنا تنبه بادى الراى الى أن الأمر ليس سهلا ، لانهم لن يكونوا كثيرى العدد ، ولكن اذا كانوا أشد قوة ، فمن ثم مافائدة أن يعطى بقية المواطنين حقوقا سياسية ويجعلوا أربابا لتعيين الحكام ؟ وماذا يصنع فوق ذلك الزراع فى جمهورية ابوداموس ؟ أما الصناع فمفهوم أنهم فيها لاغنى عنهم كما فى كل موطن آخر ، ويستطيعون فيها كما فى الدول الاخرى أن يعيشوا من مهتهم . أما المزارعون فانهم فى حالة مايكلفون انتاج مايعيش به الجند يمكن بحق أن يتخدمهم أعضاء للدولة ، وهالنا على ضد ذلك، انهم أصحاب الاراضى اننى يملكونها خاصة لهم ولا يزرعونها الا لغائدهم .

§ ٧ - اذا كان المقاتلة يزرعون بأنفسهم الاراضى العامة المعينة لرزقهم فلا يكون طبقة المقاتلة بيد شيئا آخر غير طبقة الزراع . ومع ذلك يزعم انشراح أنه ميزهم . فاذا كان يوجد مواطنون آخرون غير المقاتلة والزراع

يملكون عقارات ملكا خالصا ، فهؤلاء المواطنون يؤلفون في الدولة طبقة رابعة بلا حقوق سياسية وأجنبية عن الدستور . فاذا وكل الى الأهل أنفسهم زرع ملكيات عامة وزرع ملكيات خاصة فلن يعرف بعد بالضبط ماذا يجب أن يزرع كل منهم لسد حاجات الاسرتين ، وفي هذه الحالة لماذا لا يعطى ، منذ البداية ، للزراع المساحة عينها من الارض التي تكفى لحيثهم هم وللرزق الذى يقدمونه للمقاتلة ؟

كل هذه النقاط جد محيرة فى دستور ابوداموس .

§ ٨ - وليس أحسن من ذلك قانونه الخاص بالاحكام من حيث انه اذ يسمح للقضاة تجزئة أحكامهم عوضا عن أن يصدروها بطريقة مطلقة ، ينزل بهم الى مستوى المحكمين لا غير . هذا المذهب يمكن أن يكون مقبولا حتى متى كثر عدد القضاة ، فى أحكام التحكيم التى يتناقش فيها أولئك الذين يصدرونها ، وليس مقبولا فى حق المحاكم . وكثرة المشرعين عنوا عنوا عناية كبرى بأن يحرموا فيها كل اتصال بين القضاة .

§ ٩ - ومع ذلك كم يكون من التخليط أن يحكم القاضى فى قضية مدنية بمبلغ ليس مساويا بالتام للمبلغ الذى يطليه المدعى ؟ المدعى يطلب عشرين ويحكم له قاض بشرة وآخر بأكثر وآخر بأقل ، هذا بخمسة وذلك بأربعة ، وهذه الخلافات تحدث بلا شك ، وأخيرا بعضهم يحكم بالمبلغ بتمامه وآخرون يرفضونه ، فكيف يمكن الجمع بين هذه الاصوات ! وعلى الأقل فى حكم البراءة أو الادانة المطلقة القاضى لا يتعرض أبنته للحث مادامت الدعوى قد كانت رفعت على وجه مطلق . والبراءة تعنى لا أن المدعى لاشئ له بل تعنى أن ليس له عشرون مينا . اما يكون الحث فى التصويت على العشرين مينا حينما لا يعتقد القاضى بضميره انها واجبة على المدعى عليه .

§ ١٠ - وأما الجوائز المكفولة لأولئك الذين يستكشفون استكشافات نافعة للمدينة فذلك قانون يمكن أن يكون خطرا وان يكن ظاهره جذابا .

انه سيكون مصدر دسائس يل ثورات ، وهنا يحس ابوداموس مسألة أخرى ، موضوعا آخر تعالما : أليكون من منفعة الدول أو ضد منفعتها أن تغير نظمها القديمة حتى لو استبدلت بها خيرا منها ؟ فإذا قرر أن فائدتها في عدم تغييرها فانه لن يستطيع قبول مشروع ابوداموس من غير بحث دقيق . لأن مواطنا يمكن أن يقترح ابطال القوانين والدستور بحجة أن ذلك خير عام .

§ ١١ - وما دنا أشرنا الى هذه المسألة نظن واجبا علينا أن ندخل في بعض ايضاحات أتم ، لأنني أكرر أنها موضع خلاف شديد ، وربما يمكن أيضا أن يفضل مذهب التجديد . التجديد قد أفاد العلوم جميعها ، أفاد الطب الذي ألقى عنه علاجاته العتيقة ، أفاد الرياضة البدنية ، وعلى العموم أفاد كل الفنون التي تعالجها الملكات الانسانية ، وكما أن السياسة أيضا يجب أن تتبوأ مكانها بين العلوم فمن الواضح أن يكون المبدأ بینه قابلا للانطباق عليها بالضرورة .

§ ١٢ يمكن أن يضاف الى هذا أن الواقع يشهد بتأييد هذا الرأي . لقد كان آباءنا الأولون من الوحشية والسذاجة بموضع . كان الاغريق زما طويلا لا يمشون الا مسلحين وكانوا يبيعون نساءهم بعضهم بعضا ، والقليل من القوانين العتيقة التي بقيت لنا هو من السذاجة في حد لا يقبل التصديق . ففي كيوم مثلا كان قانون القتل يعتبر جانيا عندما يقدم الذي يتهمه عددا من الشهود كان يمكن أن يكون من بين أهل المجنى عليه الاقربين ، وواجب الانسانية على العموم أن تبحث لا عما هو عتيق بل عما هو طيب . كان آباءنا الأولون سواء أكانوا خرجوا من باطن الأرض أم تخلقوا عن طامة

§ ١٢§ - يشون الاسلامين - طوسيديد كتابه قصوصف هذه العادات القديمة للاغريق كيوم :و كيسي مدينة من ابيوليدة في آسيا الصغرى - رملر فالغوريون ج ٢ ص ٢٢٠ وما بعدهاء ور - ايضا ك ٨ ب ٤ .

- طامة كبرى - يفترض ارسطو هنا متايما القتل من ان الناع الانساني بقي عائشا بعد الطامات التي صابت الارض - ولقد ابا ان العلم الحديث ان الانسان لم يكن ليشهد تلك الانقلابات - ولم يوجد الا بعدها بزمن طويسل - (٨٠ افلاطون - القوانين ك ٢ ص ١٣٥ - والمتزولرجيا لارسطو ك ١٤ ب ١ - ور ايضا كوفي - محاضراته في تقلبات الكرة الارضية)

كبرى ربما يشبهون العامة والجهلاء فى أيماننا ، وهذا هو بالأقل المضى الذى تعطينا الأساطير اياه من أمر المردة أبناء الأرض . فيكون من السخف المبين الاستمساك برأى هؤلاء الناس . زد على هذا أن العقل يهديننا الى أن القوانين المكتوبة ينبغي أن يحتفظ بها على جهة الثبات وعدم التحول . والسياسة كسائر العلوم الأخرى لا يمكن أن تضبط جميع التفاصيل . وانقانون يجب على الاطلاق أن يكون نصه بوجه عام فى حين أن الأحداث الانسانية تقع كلها على حالات خاصة . والنتيجة الضرورية لهذا هى أنه فى بعض الأحقاب يلزم تفسير بعض القوانين .

§ ١٣ - نكن باعتبار الأشياء على جهة نظر أخرى لا استطاع هاهنا اشتراط المباشرة فى التدبير . فاذا كان التعديل المرغوب فيه قليل الأهمية فمن البين أنه لاجناب العادة اسوأى لتفسير القانون بالسهولة المفرطة ، ينبغي التسامح فى بعض نبوءات التشريع والحكومة . وربما كان التجديد أقل فى فائدته مما تكون عادة العصيان فى خطرهما .

§ ١٤ - بل ربما أمكن نقض المشابهة بين السبلة وبين العلوم الأخرى باعتبارها غير مضبوطة . وان التجديد فى القوانين هو شئ آخر عما هو فى الفنون . فان القانون ليطاع ليس له سلطان آخر غير سلطان العادة ، والعادة لاتتم الا بالزمان وبالسنين بحيث ان الحقة فى استبدال قوانين جديدة بالقوانين الموجودة انما هى اضعاف لقوة القانون ذاتها على قدر سواء . أكثر من هذا أنه مع التسليم بفائدة التجديد يمكن أيضا أن يتساءل هل فى كل دولة يكون البادئون باقتمام بهذا العمل جميع أهل المدينة بلا تميز أو يقتصر على بعض دون بعض ؟ لان هذين مذهبان متخالفان تمام التخالف : غير أننا نقصر هنا على هذه الاعتبارات التى سترد فى موضع آخر .

§ ١٣ - جهة نظر أخرى . يرى فى هذه المناقشة الخاصة بيمانيا التجديد السياسة ومضاهة المنهج المادى لارسطو - فانه يعرض دائما وجهى المسألة ولكنه يخطر أحيانا فى انه لا يبين بجلاء رأيه الخاص مع ما له من الأهمية .

الباب السادس

بحث دستور لقمونيا • نقد نظام الرق في امبروت • نص التشريع اللقموني في
امر القصد • عدم التناسب الزبير في ملكيات الاراضي المسبب على قلة تدبير الضارح • النتائج
الواعدة • قسط الرجال • عيوب نظام القصد • عيوب نظام مجلس الشيوخ • عيوب نظام
اللوكة • النظام القاصد للمواكب العامة • امره البجر لهم من السلطان فوق ما ينبغي
• امبروت على حسب نقد اللاطون ثم ترب الا الففيلة الحربية • النظام القاصد للمالية
العامة •

§ ١ - يمكن فيما يتعلق بدستور لقمونيا وكرت أن يضع المرء نفسه
مسألتي تطبيق كذلك فضل انطباق على سائر الدساتير الأخر • الأولى
هي معرفة ماهي الزايا والعيوب لهاتين الدولتين بالقياس الى مثال الدستور
الفاضل • والثانية أليس بينهما وبين مبدأ دستورهاما الخالص وطبيعته
تافض ؟

§ ٢ - في دولة ذات دستور حسن لا ينبغي أن يشتغل الأهليون
بالضروريات الأولى للمعيشة • وتلك نقطة هي موضع اتفاق الناس جميعا
وطريقة التنفيذ وحدها هي التي تفرق بها الصموبات • فلقد كان استبعاد

§ ١ • وكرت • • فيما سيأتي ب٧ تحليل الدستور لكرتي • بشأن المستور
الفاضل • ر • اول الكتاب الرابع •

§ ٢ - بالضروريات الأولى للمعيشة • يقرر ارسطو مبدئيا ضرورة الفراغ للمواطنين
وهذا رأى يتفق تماما مع نظام الجمعية المتينة ولكنه يكون محلا للمناقشة اذا طبق على زماننا •
ولى الحق انه متى اراد المرء أن يشتغل كما ينبغي بالمسائل العامة لا يبقى له أن يشتغل
كثيرا بمسائله الخاصة • لكن كان هنا هو كل ما اراد ارسطو فالتظيرة صادقة • غير ان
هذا المبدأ الذي أسس فهمه قد نحت عنه نتائج خطيرة هي الرق في الازمان القديمة وامتيازات
الإشراف في الجمعيات الحديثة • ر • فيما يتعلق بضرورة الفراغ للمواطنين قرأنا في افلاطون
ص ١٣٤ - استبعاد أهل تساليا للفنست • يروي آتيني (ص ٢٦٢) عن ارشيماك المؤرخ
المتأخر عن ارسطو أصل الرق عند أهل تساليا فان للفنست كانوا يسعون قبلا منعت وهم
جالية من أهل طيبة استبعدوا أنفسهم لاهل تساليا على شرط أن تسلم لهم حياتهم وان
يزرعوا لهم ارضهم في مقابل خرج جعلوه للبلاد - يقول ارشيماك فان كثرة من الفنست
كانوا اغنى من ساداتهم • ر • • للدوريون لاوتو ملر ج ص ٦٦ وما بعدها عن الفيولتين
ص ٣٣ •

أهل تساليا للفنست خطرا عليهم أكثر من مرة كما كان استبعاد الاسبرين
للهلوتين . فان أولئك أعداء أبدا يترصون الفرصة بلا انقطاع ليلتقموا من
أية مصيبة تحمل .

٣ ٤ - أما كريت فلم تكن أبدا لتخفى ما يشبه ذلك. وعلة هذا على الراجح
أن الدول المختلفة التي تولفها ولو أنها يحارب بعضها بعضا لم تكن أبد التوتى
الثورة تضيدا كان يمكن أن يتحول خدما أنفسهم مادام أنها جميعا كان لها
موال من المنطقة المتدلة . وأما لقدمونيا ففى الضد من ذلك لم يكن لها من
حواليها الا أعداء كمسينيا وأرغوليدا وأركاديا . وأول ثورة للميد عند
التساليين قد ثارت بمناسبة حزمهم مع الآشين والبرهيس والمجيزيين
وعى الشعوب المتاخمة لهم .

٤ ٤ - ان تكن نقطة تستدعى غايته شاقة فهي على التحقيق السلوك الذى
ينبغى التزامه فى حق الأرقاء . فانهم اذا عوملوا بالرفق صاروا وفاء
لا يلبثون أن يحسبوا أنفسهم مساوين لساداتهم . واذا عوملوا بالقسوة
تأمرؤا عليهم وأبغضوهم . وبين أن المسألة لا يحسن حلها متى كان المرء
لا يعرف أن يثير فى قلوب عبيده الا هذه الاحاسات .

٥ ٤ - ان تفرط القوانين القدمونية فيما يتعلق بالنساء هو فى أنه مضاد
لروح الدستور ولحسن نظام الدولة معا. الرجل والمرأة وهما كلاهما عنصران
المائلة يؤلفان أيضا على ما يقال جزأى الدولة . هنا الرجال وهناك النساء
بحيث أنه حينما يكون الدستور أساء تنظيم مركز النساء لزم أن يقال ان
نصف الدولة بلا قانون . يمكن أن يرى هذا فى اسبرته ، فان الشارع اذا

٣ ٥ - موال من المنطقة المتدلة . أثرت ان استعمل هنا كلمة موال من المنطقة المتدلة
الذى استعمله عدة من المترجمين . فان هنا الاستخدام هو وحده القابل لان يفهم عند من
لا يعرفون اللغة الانجليزية . ان موضع القول قد كان أقل مشقة من موضع العبارة بالحق
المخلص . فانهم كانوا أول ان يكونوا ملوكا للأرض من أن يكونوا ملوكا للإنسان . وبهذا المعنى
يقربون كثيرا من موال الكرون الوسطى . - أرغوليدا . - لارغوليدون كانوا فى الشمال
الشرقى من ثورنيا والمسيحيون فى الغرب ولاركاديون فى الشمال الغربى . وكانت لثورنيا
تجلبد البحر من كل ناحية . - البرهيس . ر . فى البرهيس والمجيزيين المللارص ٣٥ و
٢٥٨

يطالب جميع أعضاء جمهوريته بالإعتدال والحزم قد نجح فينايخص الرجال نجاحا مشرفا . لكنه أخفق فيما يتعلق بالنساء اللاتي يمتصن حياتهن في صنوف سوء السلوك وافراطات الزينة .

§ ٦ - والنتيجة الضرورية هو، في نظام كهذا أن يتخذ المال مكانة من قمة الشرف ، وعلى الخصوص متى حمل الرجال أنفسهم على أن يتركوها تسلط عليها النساء ، وهذا هو الميل العادي للاجناس الفتية الحربية . على أنى استثنى من ذلك السلبيين وبعض الأمم الذين ، كما يقال ، يشرفون جهرة حب الذكران . وانها لفكرة حقّة فكرة الأساطير التي هي أول من تصور قربان مارس والزهرة . لأن كل أهل الحرب ميالون بطبعهم الى حب أحد الجنسين أو الآخر .

§ ٧ - ولم يخلص القدمونيون من هذا الوضع العام ، وطوال مابقى سلطانهم حكمت النساء في مسائل شتى . واذا لا فرق بين أن يحكم النساء شخصا وبين أن يكون أولئك الذين يحكمون متقادين لهن ، فالنتيجة دائما هي عينها . فالجراة التي لانفع فيها ألبتة في الظروف العادية للحياة ، والتي تصبح صالحة وقت الحرب فحسب لم تكن اى قدمونيات ، في حالات الخطر أقل اضرارا بأزواجهن . وقد أظهرت ذلك بغاية الوضوح غارة طيبة . فانهن وهن غير نافعات ، شأنهن في كل موطن ، قد أحدثن في المدينة من الفساد أكثر مما أحدث الأعداء أنفسهم .

§ ٨ - على أنه ليس من غير علة أن أهملت في لقدمونيا ، من الأصل ، تربية النساء . فان الرجال بلبتهم زمنا طويلا في الخارج مدة حروبهم مع أرغوليدا ثم بعد ذلك مع أركاديا ومسينيا ، أعدتهم عيشة المسكرات ،وهي مدرسة لكثير من الفضائل ، لأن صاروا بعد الصلح مادة سهلة للإصلاح التشريعى .

§ ٧ - غارة طيبة . غارة ايبلميننداس في لقونيا ترجع الى السنة الرابعة من الاولب الثانية بعد المائتين ٣٦٧ قبل الميلاد . وان اكسينوفون في كتابه ٢٨٥ والبلوطرخس ب ٣ يؤيدان ما يقوله هنا أرسطو على سلوك نساء اسبرطة . ر . فيما على ك ٢ ب ١٠ ف ٥٥

أما النساء فإن لوقرغس ، بعد أن شرع ، على ما قبل ، فى إخضاعهن
للقوانين ، اضطر الى أن يضعن لقاومتهم وأن يدع مشروعاته .

§ ٩ - وحيثذ فإيا ككن نخونعن فيما بعد فاليهن وحدهن يجب أن يجرى
ذلك النص فى الدستور . على أن بحوتنا موضوعها ليس التناؤوالولم لأى
كان ، بل هو بحث مزاياء الحكومات وعيوبها . ولقد أكرر مع ذلك أن فساد
النساء فوق أنه هو يذاته هيصة فى الدولة فانه يحمل المواطنين على حب
المنراه حبا جما .

§ ١٠ - عيب آخر يمكن أن يضاف الى العيوب التى نبهنا عليها آنفا فى
دستور لقدمونيا ، وهو عدم تلمب للملكيات : فيضهم يملك أموالا وسبعة
جدا والآخرون يكاد لا يكون لهم شئ . والأرض فى أيدي بعض الافراد .
وهنا العيب عيب القانون نفسه . فان التشريع قد علق بحق نوعا من العار
على شراء تركة ويصمها ، ولكنه رخص للمالك فى التصرف فى ماله تصرفا
تحكيما لما يالهبة واما بالوصاية . ومع ذلك فالنتيجة من وجه ومن آخر
هى عينها .

§ ١١ - زد عليه أن خمس الأراضى ملك لنساء لأن عددا كبيرا منهن
ظللن الوارثات الوحيدات ، أو أنهن قد أوتين مهورا من الضخامة يمكن .
ولقد كان الأفضل اما إلغاء عرف المهور تماما واما تحديدها بمقدار ضئيل
جدا أو على الأقل بخص . وفى اسيرة على الضد من ذلك يمكن المرء أن
يزوج من شاء وارثه الوحيدة واذا مات الأب من غير أن يترك وصية كان
للوصى الحيرة فى تزويج قاصرته ، ويتج منه أن بلدا جديرا بأن يقدم ألفا

§ ١٠ - التشريع . هذا القانون ليس للوقرغس بل هو لبطن تسمى اغنيادس . وقال
افلوطرخس فى حياة اغييس يه لقد عني غيرمبيوس فى الكتاب الثالث من مؤلفه على الجمهورية
اللدومونية ، وبمع سائر خواتم صغيرة فى جميع الاسفار القديمة .

§ ١١ - ثلاثين ألفا . وقد سعى للتخطوط على الهامش ثلاثة الاف . وهذا يلاحظ
هو العدد الحق كما يشته حسلى - . لطف مقاتل . لقد قسم لوقرغس الاراضى الى تسعة
الاف نصيب . وهذا يشبه قد اسيرة كانت فى ذلك المين تسعة الاف ربه عائلة وتسعة
لاف مجارب . وعلى ذلك يكون القاتلون قد نقص عنهم فى خمسمائة سنة ثمانية اسباع
٢٠٠ ما سبقه كلف -

وخمسةة فليس ولاين ألف راجل يكاد لا يكون له الا ألف مقاتل .

§ ١٢ - قد برزحت الحوادث نفسها على عيب القانون في هذا الصدد فان الدولة لم تستطع أن تطبق باقعة ما . انما هو القحط في الرجال هو الذي قتلها ، يؤكدون أنه في عهد الملوك الأول ، انهاء لهذا الضرر الخطير التي تستبجه حروب طويلة ، قد منح حق المدينة لأجانب ، ويقال ان الاسبرتيين كانوا وثيذ عشرة آلاف تقريبا . لكن هذه الواقعة صادقة أو غير صادقة ، هذا لا يهم . والحير أن يكفل للدولة مقاتلة من أهلها بجصل الثروات متساوية .

§ ١٣ - غير أنه حتى القانون الخاص بمدد الأولاد هو مناض لهذا التحسين . فان الشارع يقصد انماء عدد الاسبرتيين قد فعل كل شئ ليدفع المواطنين الى انكاثر . بقدر ما يستطيعون . فبالقانون يعنى أبو البنين الثلاثة من نوبة الحرس ، والمواطن الذي له أربعة أولاد معنى من كل ضريبة . وقد كان يمكن مع ذلك أن يقدر بلا مشقة أنه - بزيادة عدد السكان في حين أن قسمة الأرض باقية على حالها - لايزيد الأمر على الاكثار من عدد أهل الشقاء .

§ ١٤ - كذلك كان نظام الايغور (البطون) فاسدا أيضا . فمع أنهم كانوا يكونون أول مجالس القضاء وأكبرها قوة فانهم كانوا يؤخذون من الصفوف الدنيا للاسبرتيين . من أجل ذلك حدث أن هذه الوظائف المهمة أسلمت الى أنلس بالسين يبعون ذمهم بسبب يؤسهم . وربما أمكن أن نذكر

§ ١٢ - باقعة وحيدة . هي واقعة لوكترا سنة ٣٧١ قبل الميلاد .

§ ١٤ - نظام الايغور (البطون) وهو نوع من القضاء واسبريرة ليس من عمل لوقرغس بل هو مناقض لمقبعه السياسي . وقد خصص ملل لهذا القضاء بابا كاملا . فليس أسس هذا النظام الملك تيوفنف بعد لوقرغس يسبعين سنة تقريبا . فبالباب ١٩ من هذا المؤلف . غير أن الايغوز (:بطون) لم يكن لها يادى الامر من السلطان ماثم لها بعد ذلك منه . ويزعم جيروودوت أن الايغوز قد رتبها لوقرغس نفسه . الحوادث العامة . ليس يعرف الحسنت التاريخي الذي يشير اليه ارسطو هنا . فان اللفظ كما يدل على الموائد العامة ربما يدل على سكان اندوس . ويقولون ارسطو نفسه فيما بعد في هذا الكتاب ب ٧ ق ٣ أن هذا اللفظ الذي يدل على الموائد : العامة هو لفظ من اللغة القديمة

منهم أمثلة قديمة ، غير أن ما حدث في أيلنا للنسبة المؤامرات (الاندريس) حسبنا اثباتا . فان بعض الرجال الذين أغروا بالبل قد خربوا الدولة على الأقل بقدر ما كان في استطاعتهم . ان سلطة البطون غير المحدودة والتي يمكن أن تسمى طغيانا قد أكرهت الملوك أنفسهم على أن يصيروا ديماغوجيين وعلى هذا فقد أصيب الدستور اصابة مزدوجة واضطرت الأرستقراطية الى أن تخلي مكانها للديمقراطية .

§ ١٥ - ومع ذلك يجب الاعتراف بأن هذا النوع من القضاء يمكن أن يؤتى الحكومة شيئا من الاستقرار . فان الشعب يلبث هادئا حينما يكون له حظ من القضاء الأعلى . وهذه النتيجة ، سواء أكان انشراح هو الذي رتبها أم كانت المصادفة هي التي أتت بها ، ليست على ذلك الا ناعمة للمدينة . ان الدولة لا يمكن أن تجد من سلام الا في توافق أهلها على أن يريدوا لها الوجود والبقاء ، وان هذا هو ما يصادف في اسبرطة . الملوكية راضية بالاختصاصات التي أسندت اليها ، والطبقة العالية ، بكراسي مجلس الشيوخ الذي دخوله ثمن للفضيلة ، وأخيرا سواد الاسبرتين بالايغورية التي تركز على الانتخاب العام .

§ ١٦ - غير أنه اذا كان من الموافق أن يوكل الى الانتخاب العام اختيار الايغور كان من اللازم أيضا ايجاد طريقة انتخاب أقل ثقافة من الطريقة الحالية . ومن جهة أخرى بما أن الايغور ، ولو أنهم خارجون من الصفوف الأشد خمولا ، يقضون نهائيا في القضايا المهمة ، كان يكون من الحسن ألا يوكل الأمر الى تحكمهم ، وأن يقرر لأحكامهم قواعد مكتوبة وقوانين

§ ١٥ - الشعب يلبث هادئا . ر . ما سبق من هذا الكتاب ب ٣ ف ١٠ .

§ ١٦ - أقل ثقافة . لاصاك في ان طريقة الانتخاب لتلك الايغورات كانت هي طريقة انتخاب الشيوخ . وقد وصف انتخاب الشيوخ الملوطرخس في حياة لوقرغس ب ٣٦ فقال: كان المرشحون يحضرون كل بدوره امام الشعب الذي يهتف بصوت مختلف قوة وضعا على حسب أنه يقر الترشيح أو يرفضه . والمسلكام قانون في بيت صغير من الخشب يستطيعون منه أن يسموا الهتافات. دون أن يروا المرشحين فكانوا يملنون على حسب ترتيب الترشيحات من كان الهتاف له أشد ، وكان اعلانهم هذا هو قرار الانتخاب . وقد استعار طوسيديدس هذا التقليد . رواه ١٧٧ فقال : ان الاسبرتيين يصيحون بالهتاف لا بالصوت .

وضعية • وأخيراً قلنا أخلاق الأيفور أنفسهم ليست متوافقة مع روح الدستور لأنها أخلاق مفككة للغاية وان سائر أهل المدينة خاضعون لنظام يمكن بالأولى أن يوسم بأنه مفرط في انقبوسة • من أجل ذلك لم يك باليفور من الشجاعة ما به يخضعون له بل يتهكون حرمة القانون بأن يسلموا أنفسهم خفية الى اللذائف جمعا •

§ ١٧ - كذلك نظام مجلس الشيوخ بعيد جدا من أن يكون كاملا • انه مؤلف من رجال في سن ناضجة ، وتربيتهم تشبه أن تكفل لهم الأهلية والفضيلة • وبذلك قد يمكن الاعتقاد بأن هذه الجماعة تقدم كل ضمانات للدولة • لكن أن يترك لرجال تقرير المسائل المهمة مدة حياتهم كلها ، ذلك نظام منفعته متنازع فيها • لأن العقل كالجسم له شيخوخته ، والخطر أكبر اذ تكون تربية الشيوخ لاتمنع قط الشارع نفسه أن يرتب في فضيلتهم •

§ ١٨ - فقد رثى رجال مقلدون هذا القضاء لهم قابلية الميل الى الرشوة ويضجون للمصنوعية بمنافع الدولة • من أجل ذلك كان يكون آمن ألا يجملوا غير مسؤولين كما هو شأنهم في اسبرته • وقد يخطئ من يظن أن اشراف الأيفور ضمانات لمسئولية القضاء أجمعين • ان في هذا ايتاء لليفور من السلطة أكثر مما ينبغي ، وليس مع ذلك لهذا المضي أننا نوصى بالمسئولية • يلزم أن نضيف الى هذا أن انتخاب الشيوخ هو في شكله نفسه أيضا كاتنخاب الأيفور ولا استطاع أن يقر المواطن الذي هو كفه لأن يدعى الى وظيفة عامة على أن يجيء فيطلبها بشخصه • لأنه متى كان المرء كفيا للقضاء وجب عليه أن يشغل وظافته سواء أود أم لم يرد •

§ ١٩ - لكن الشارع هاهنا جرى على المبدأ البارز في دستوره كله • فانه اذ يشترط طمع المواطنين يشرع في اختيار الشيوخ • لأن المرء لا يطلب

§ ١٧ - مجلس الشيوخ • انشاء مجلس الشيوخ هو عمل لورغيس وقد كان عدد الشيوخ ٢٨ او ٣٠ • وكان يجب أن تكون سن كل منهم ستين سنة • و كرياجيوس في ٢٠٢٢ • ينبغي أن يفرق بين السناتو وبين الجيروزي فالسناتو هو مجلس الشيوخ المنتخب في ديمقراطية • أجل مسمى ويكثر فيه التجديد • اما الجيروزي فهو مجلس الشيوخ لادستقراطية منتخب طوائف المهنة في الغالب او الى الحد منه •

أهدأ أن يكون قضيا ألا يحمل الطمع . ومع ذلك فإن أكثر الجنايات المعدية بين الناس ليس لها مصدر آخر غير الطمع والحرص .

§ ٢٠ - أما الملوكة فاني سأبحث في موطن آخر هل هي نظام وخيم أو مفيد للدول . لكن من المحقق أن النظام الذي اتخذته واحتفظت به في لقدمونيا لايسلوى الانتخاب مدى الحياة لأحد المملكين . والشارع قد يش من فضيتهم ، وقوانينه تثبت أنه يرتاب في نزاهتهم . من أجل ذلك ضم اليهم اللقدمونيون في التجريدات الحرية أعداء شخصين لهم . وكانت تناخر المملكين فيما يظهر هو وسيلة اتقاذ الدولة .

§ ٢١ - كذلك الموائد العامة التي يسمونها فيديتي ، كانت سيئة النظام ، والمريب في ذلك هو على مؤسسها . فإن فقائها كان يجب أن تكون على عائق الدولة كما في كريت . أما في لقدمونيا فالأمر على خلاف ذلك ، فكل أمرىء يجب أن يحمل إليها نصيبه المقرر بالقانون ولو أن انقصر المقرط لبعض الأهالي لايسمح لهم أن يقوموا بهذه الثقة . وإذا فقد ذهب سدى قصد الشارع . انه كان يريد أن يجعل من الموائد العامة نظاما شاميا فلم يحقق من ذلك شيئا . ان الأشد فقرا لم يستطيعوا أن يشتركوا في هذه الموائد ومع ذلك منذ زمان بعيد لا يكسب الحق السيلى الا على هذا الشرط . وانه لمفقود عند هذا الذي ليس بحال يحتمل معها ذلك العبء .

§ ٢٢ - وانه لمن العدل أن يعاب القانون الخاص بأمراء البحر . فانه مصدر للمنازعات ، انما هو انشاء بجانب الملوك للموكة أخرى ذات سلطة مساوية لسلطة الملوك الذين هم مدى الحياة قواد الجيش البرى .

§ ٢٠ - لى موطن آخر ٢٣٥٠ و ١١٩٠ - واحتفظت - معلوم ان ملكى اسيرة كانا ينصبان على ترتيب الاكبر فالأكبر من فرعى أسرة الهيرفليين بعد أن افتتح الدوريون قائمة بيلو بونيز في القرن الثاني عشر قبل الميلاد . - أعداء شخصيين - أكسينوفون - جمهورية لقدمونيا به ١٢ ف . .

§ ٢٢ - مدى الحياة . لم تكن إمارة الاسطول قط الى مدى الحياة مادام هناك قانون صريح كان يمنع ان تكون هذه الإمارة مرتين للشخص واحد .

§ ٢٣ - يمكن أن يوجه الى مذهب الشارع كله اللوم الذى وجهه اليه أفلاطون من قبل فى قوانينه ، فانه يرمى فحسب الى تنمية فضيلة واحدة وهى الفناء الحربى وانى لا أجادل فى فائدة الفناء الحربى للوصول الى التسلسل .
غير أن لقدمونيا ثبت طوال الزمن الذى عانت فيه الحرب ، وقد ذهبت بها قوتها لانها لم تكن لتعرف الاستمتاع بالسلام ، ولم تكن لتقبل أبدا على رياضات أعلى من رياضات القتال . وهاك خطأ ليس أقل خطرا وهو أن أن الاسبرتين - مع اعترافهم بأن الفتوحات يجب أن تكون هى ثمن الغضيلة لاثمن الجبن ، وتلك فكرة أدخل مايكون فى باب العدل - ذهبوا فى ذلك الى أن يضموا الفتوحات أسمى بكثير من الغضيلة نفسها . وهذا أقل استحقا للثناء .

§ ٢٤ - كل ما يتعلق بالمالية العامة فهو فى حكومة اسبرته فساد جدا . فان الدولة ، مع أنها معرضة لحروب تستدعى نفقات باهظة ، ليس لها خزانة . زد على هذا أن الضرائب العامة تكاد تكون لاشئ . فبما أن الأرض كلها تقريبا مملوكة للاسبرتين فهم لا يكادون ينون بتحصيل الضرائب . وهاهنا قد خدع الشارع تملنا عن المنفعة العامة ، فصير الدولة فقيرة وصير الأهالى من النشرة بموضع .

تلك هى الانتقادات الرئيسية التى يمكن توجيهها الى دستور لقدمونيا . وبها أختتم ملاحظاتى .

الباب السابع

بحث الدستور الكرتي . علاقته بالدستور القوموني الذي هو مع ذلك اولي منه .
رفع كريت العجيب . الاول . الكسوس . مجلس الشيوخ . ترتيب القوائم العامة حسن
في كريت منه في سيرة . الاعمال الرديئة للكرتين التي وضعها الشارع . فوضى الحكومة
الكرتية .

٤ ١ - للدستور الكرتي صلات بالدستور الاسبرتي ، يساويه في بعض
نقط قليلة الاهمية ، ولكنه في جملة اقل منه رقا بكثير . والسبب في
هذا بسيط : يؤكدون ، والامر محتمل جدا ، أن لقدمونيا قتل عن كريت
قوانينها كلها تقريبا . ومعلوم أن الأشياء القديمة هي في العادة اقل كمالات
من التي تلتها . حينما أخذ لوقرغس ، بعد وصاية شاريلاولس ، أن يسمح
يقول انه أقام في كريت زمانا طويلا حيث كان يجد شعبا من جنس شعبه
لأن انليقطين كانوا جالية من لقومونيا ، فلما وصلوا الى كريت اتخذوا
أنظمة المحتلين الأولين ، وكان موالى الجزيرة لا يزالون يدينون بقوانين
مينوس الذي يعتبر أول شارع لهم .

٤ ٢ - وان كريت بسبب وضعها الطبيعي تشبه أن تكون متدية للتسلط
على جميع الشعوب اليونانية النازلين بجملتهم على شواطئ البحار حيث
تمتد هذه الجزيرة الكبرى . فمن ناحية تكاد تصل بيلوبونيز ، ومن
الآخرى بآسيا نحو طربوب وجزيرة رودس ، من أجل ذلك بسطيمنوس
ملكه على البحر وعلى جميع الجزر المحيطة التي فتحها واستمرها ، وكذلك
مد من فتوحاته الى صقلية حيث مات باقرب من كاميك .

٤ ١ - نطقت عن كريت . كان الاثينيون على العموم على هذا الرأي . غير ان ثيولويديس
حدث ان يندرس بطور . وظاهر انه لم يدرس كتابه . ليس على هذا الرأي ، ولا يجد تشابها
بين حكومة كريت وحكومة اسبرطة . ٦٥ .
٤ ٢ - بطربوب . مدينة في قلاية بآسيا الصغرى .

٣ - وهناك بعض المشابهات بين دستور الكريتين وبين دستور
 النقدمونين . هؤلاء يزرعون أراضيهم بواسطة الصيد ، وأولئك بواسطة
 الموالى الذين هم تبع للأرض . والموائد العامة قائمة عند الثمين ، ويجب
 أن يضاف إلى هذا أنه في سالف الزمان كان أهل اسبرته لا يسمون أنفسهم
 فيديس بل أندريس كما في كريت ، وهذا دليل مبين على أنهم جاؤوا منها .
 أما في الحكومة فإن القضاة الذين يسميهم الكريتيون كوسموس يتمتعون
 بسلطة ماثلة لسلطة الأيغور ، بهذا الفارق الوحيد أن الأيغور عددهم خمسة
 والكوسموس عشرة . والجیرونات الذين يكونون مجلس انشيوخ في كريت
 هم على الإطلاق جیرونات اسبرته . وفي الأصل كان للكريتين ملوكية
 أمقطوها فيما بعد . وقادة الجيوش هي اليوم موكولة إلى الكوسموس .
 وأخيرا كل الأهالي بلا استثناء لهم أصوات في الجمعية العمومية التي تنحصر
 سلطاتها في التصديق على مراسيم الشيوخ والكوسموس دون أن تمتد
 إلى شيء آخر .

٤ - نظام الموائد العامة هو في كريت أحسن منه في لقدمونيا فإن كل
 أحد في اسبرته يجب أن يقدم نصيبه المحدد بالقانون والاحرم حقوقه
 السياسية كما قلت آنفا . أما في كريت فالنظام أقرب من ذلك بكثير للشبوعية .
 فمن الثمرات التي تجني ومن القطعان التي تربي ، سواء أكانت للدولة أم
 كانت نتيجة من الأتلاوات التي يؤديها الموالى ، يجعل نصيبان أحدهما لمبادء
 الآلهة ولل موظفين العموميين ، والآخر للموائد العامة التي يتنذى بها
 على نفقة الدولة الرجال والنساء والأطفال .

٥ - ان نظرات الشارع صادقة في فوائد القناعة ، وفي عزل النساء
 اللاتي يخضن من خصب أسالهن ، ولكنه قرر إتيان الذكران بعضهم بنساء

٣ - يسميهم كوسموس (يطلق على رؤساء المحاكم في مدن كريت) . يظن منذ
 كروا أن أرسطر يسمه إلى هؤلاء الحكام من السلطان أكثر مما هو الواقع (حكومات الاقطاع
 القديمة) .

٥ - إتيان الذكور . وعلى ذلك تكون هذه الرذيلة المبنية قد منارت مشروعة
 بالقوانين في افريقيا . وكان الرأي العام في عهد أرسطر جازيا على أن الكريتيين هم أول

وهذا نظام سبغت فيما بعد عن قيمته حسن هو أم قبيح . واقتصر على القول
هائنا بأن نظام الموائد الصالحة في كريت هو بالبداهة أحسن منه في
اسبرته .

§ ٦ - نظام الكوسموس هو أيضا أحد قدرا من نظام الاغور اذا كان
هذا ممكنا . فان فيه عيوبه كلها مادام الكوسموس هم على السواء أنهم من
مستوى عامي . لكن ليس له في كريت المزايا التي حصلت عليها منه اسبرته
ففي تقدمونيا الميزة التي تؤتي الشعب هذا القضاء الأعلى الذي يصنه الانتخاب
العام تجب اليه الدستور ، أما في كريت فالأمر على الضد حيث الكوسموس
يتخفون من بعض المائلات الممتازة لا من عموم المواطنين قطعا . وفوق ذلك
يجب أن يكون المرء قد كان في الكوسموس لأجل أن يدخل مجلس
الشيوخ . وهذا النظام الأخير به من السيوب ما بنظام تقدمونيا . فان عدم
المسئولية للوظائف مدى الحياة يترتب عليه كذلك سلطة مفرطة للقاية .
وهائنا يبرز محظور ترك الأحكام القضائية الى تحكم الشيوخ دون أن يقدوا
بقيود القوانين المكتوبة . وان سكية الشعب البعد عن هذا القضاء لا تثبت
صلاح الدستور . فان الكوسموس ليس لهم كما للاغور فرصة أن يكسبهم
المقاضون ، فانه لا أحد في جزيرتهم يجيء ليشترى ضمائرهم .

من ابتدع منه لبعة ر . القوانين لافلاطون د ٨ ص ١١ وكتاب ميرقليس الفيني ٥٠٨ - ويؤكد
افلاطون في مؤلفه القوانين د ١ ص ٣٣ أنهم هم الذين تخيلوا خرافة جيتيميد ليتخطوا منها
عذرا الهيا لاشباع شهواتهم الشائعة . ويزعم مفسر اخيليوس أن لاوس أبا لوديب هو اوله
الغريقى فإرف هذه الفعلة الشنعاء وان مؤته ومصائب قومه انما كانت جزء لجنايته . وأما هيبو
قراطس فانه حرم بناتا على تلاميذه مفاصلة الذكران ر . مللن ج ٢ ص ٢٩٢ وما بعدها .
وجرجور في كتابه بالاستخدام ص ٩ قد جمع في هذا الموضوع كل الاحداث التي تلت النظر
كان هذا الذوق في القدم خاصا بالرجال الاحرار منوها على السيد . وقد فخر ايشين في
خطابه ضد تيمرك بأن به هذا الميل .

افصيل ل ذلك اتصافا لهذا الموضوع الكريه أن افلاطون في جمهوريته د . ص ٢٠٣
قد أباح للمقاتلة ، جزاء عظيما لتجاسمتهم ، تمسق وفاقهم الشبان الذين يجب عليهم بحكم
القانون أن يتخلوا هذه المفاضلات طوال مدة الحرب . ولكنه لا يظهر مع ذلك ، على رأى
سقراط ، أن تنعبد هذه المفاضلات الى ماوراء الحب البسيط الطاهر مهما كانت حدته . على
أن لافلاطون طائفة من الكلام تحرم قطعا هذه الفاحشة ر . القوانين د ٨ ص ١١٠
واكسيبولون . (بجمهورية اسبرته ب ٤) .

س - فيما بعد . ر . د ٤ ب ١٤ الفقرة الاخيرة .

٥ ٧ - من أجل أن يصلح الكريتيون عيوب دستورهم تخيلوا طريقة
تفاض جميع مبادئ الحكم وماهى الا قسوة حكرة . يزل الكوسموس
غالباً بقرار من زملائهم او بواسطة مواطنين يشورون عليهم . على أن
للكوسموس حرية الاستقالة متى شاؤوا . ولكن فى هذا الصدد ينهى الرجوع
الى القانون عوضاً عن الهوى الشخصى ، ذلك بان اقانون ليس الا قاعدة
مكفولة التنفيذ . ولكن ماهو أيضاً أشد ضرراً بالدولة هو التعليق المطلق
لهذا القضاء حينما يقوم مواطنون أقوياء متمثلون فيما بينهم باسقاط الكوسموس
ليتخلصوا من الأحكام التى تهددهم . ويفضل هذه الاضطرابات لم يكن
لكرت حكومة قط بل لم يكن لها من الحكومة الا ظلالا . يسودها البنى
وحده . الصلة على الدوام يدعون الأمة وأصدقائهم الى حمل السلاح
ويؤمرون عليهم رئيسا ويشبون الحرب الداخلية ليحدثوا انقلابات .

٥ ٨ - فيماذا يختلف مثل هذا النظام القاسم عن القضاء المؤقت على
الدستور وحل الرابطة السياسية على الاطلاق ؟ ان دولة مضطربة على
هذا النحو هى غيمة هينة لمن شاء أو لمن استطاع أن يفرزها . أكرر أنوضع
كرت وحده هو الذى نجعلها الى الآن . فقد قام بعدها مقام القوانين التى
فى غيرها تهدر دم الأجانب . وهذا هو أيضاً الذى أسسك الموالى على القيام
بالواجب على حين أن السيد ينورون فى أكثر الأحيان . الكريتيون لم ينشطوا
ألبته سلطانهم فى الخارج .

وقد أظهرت الحرب الخارجية التى شبت عندهم حديثاً ضعف
نظمتهم اظهاراً تاماً .

حسبنا ماقد قلنا على حكومة كريت .

٥ ٨ - الحرب الخارجية . من دواعى الاسف أننا لا نعرف بالضبط الى اية حرب يشير
أوسطو فى هذه الفترة . فلما عرفنا اننا لعلنا الوقت الذى كتب فيه أوسطو كتاب السياسة
ما دامت تلك الحرب حديثة حين كان يكتبه . ان هذا التعليق لجمهورية كريت هو أهم
ما قد وصل إلينا من تاريخ القدماء .

الباب الثامن

بحث دستور قرطاجنة .. صلاحه الثابت بالسكينة الداخلية واستقرار الدولة . تشابهات بين دستور قرطاجنة ودستور اسبيرة . عيوب الدستور القرطاجنى . النكاح الذى لها من السلطان اكثر مما ينبغي . التقدير القليل للثروة فيها . والجمع بين الوظائف . ليس الدستور القرطاجنى من القوة بحيث تستطيع الحكومة ان تحصل التسلط .

§ ١ - كان لقرطاجنة أيضا فيما يظهر دستور حسن اوفى من دستور الدول الأخرى فى كثير من انقط ، وهو من بعض وجوه النظر مشابه لدستور لقدمونيا . تلك الحكومات الثلاث لكرت واسبيرة وقرطاجنة بينها مناسبات كبرى وهى أدق بكثير من جميع الحكومات المعروفة . اقرطاجنيون على الخصوص لهم أنظمة فاضلة ، والذى يثبت حكمة دستورهم هو أنه على رغم ماخولت الأمة من نصب فى الحكم ، لم يرأبنة فى قرطاجنة تغير فى الحكم ولم يكن بها لاتورة ولا طاعة . وذلك شئ حقيق بلغت النظر .

§ ٢ - وسأذكر بعض المشابهات بين اسبيرة وقرطاجنة . فالوائد العامة للجمعيات السياسية تشبه الفيديتى التقدمية ، فان المائة والأربعة تقوم مقام الاغور . غير أن القضاء القرطاجنى يصل فى أن أعضاء عوا عن أن يستلوا من الطبقات الحاملة يؤخذون من بين أفضل الرجال . والملوك ومجلس الشيوخ تقارب كثيرا فى الدستورين ، غير أن قرطاجنة أشد تبصرا ، فلا تطلب ملوكها فى عائلة وحيدة . وانها لاتستخدم كذلك من جميع المائلات . بلا استثناء ، بل هى تكل الأمر الى الانتخاب لا الى السن لتجى للسلطان .

§ ٣ - للجمعيات السياسية . لا يعرف شئ عن هذه الجمعيات السياسية ويرى كلوج : بحق أن الوائد العامة كانت غير ممكنة فى مدينة عدتها سبعمائة ألف نفس كقرطاجنة . ويرى بتيليف أن هذه الوائد كانت من غير شك مآذب يقبها عطاء المواطنين لاشباعهم . - المائة ولاربعة . ويوسى كلوج وهرن بالا يلتبس المائة والاربعة بالمائة الذين هم قولهم والذين يتكلم عليهم أرسطو فيما بعد فى الفقرة الرابعة . ويزعم كوتلنج ص ٤٨٥ أن المائتين صا هى واحد يسميه فى الحكم . وإن أرسطو يقول مائة كما قال خمسة آلاف بدل خمسة آلاف وأربعين لا يتكلم عن جنه اللاتون . وهذا أيضا محتمل .

بالأهلية والاستحقاق • ان الملوك ويدعم من السلطة أوسمها ، يكون الخطر
منهم بنا متى كانوا رجالا من غير أهل البصر • وقد أتوا فيمسبق بلقدموننا
شرا كثيرا •

§ ٣ - ان صنف الانحراف في المبادئ التي ذكرناها واتقدناها غالبا
هي عامة في جميع الحكومات التي درسناها الى الآن . وان دستور قرطاجنة
كجميع المبادئ التي قاعدتها أرستقراطية وجمهورية مما يميل تارة نحو
الديمقراطية وتارة نحو الأوليغارشية • مثال ذلك الملكية ومجلس الشيوخ
عندما يجتمعان على رأى يستطيعان أن يظهرأ الشعب على بعض الاقضية
ويستران عن علمه البعض الآخر • ولا حق للشعب في ان يحكم في
القضايا الا في حال الخلاف • لكن متى رفعت القضية الى الشعب يمكنه
لا أن يطلب عرض أسباب القضاة فحسب بل له أيضا أن يحكم فيها نهائيا •
وكل مواطن يستطيع أن يتكلم في الموضوع للمناقشة • وهذا امتياز كان
يطلب بلا جدوى في الجمهوريات الأخرى •

§ ٤ - ومن الجهة الأخرى أن يترك للتشارشي المكلفين بطائفة من الأشياء
المهمة رخصة أن يختاروا أنفسهم وأن يرخص لهم في أن يعينوا أولى
الولايات جميعا ، وهي ولاية المائة ، وأن يؤتوا مدة أطول من مدد جميع
الوظائف مادام أولو البتشارشي متى خرجوا من الحكم أو كانوا مجرد مرشحين
له لا يزالون أيضا من القوة والنفوذ بمكان . وتلك أنظمة أوليغارشية . انما
هو من وجه آخر نظام أرستقراطي نظام الوظائف غير المأجورة وغير المعينة
بالقرعة • واذا أنا أجد هذا الميل بينه في بعض أنظمة أخرى كنظام القضاة
الذين يحكمون في كل نوع من الاقضية دون أن يكون لهم ، كما في
لقدومونا ، اختصاصات خاصة •

§ ٥ - اذا كانت حكومة قرطاجنة تتحلل على الخصوص من الأرستقراطية
الى الأوليغارشية . فينبغي أن تكون علة ذلك في رأى يشبه أن يكون
مقبولا فيها على العموم : أنهم مقتنعون فيها بأن الوظائف المنسلة يجب أن

§ ٣ - صنف الانحراف في المبادئ • ر • فيما سوف يجيء • ٢٥٣ ، ٤

توكل لا الى أناس ممتازين فحسب بل أيضا الى أثرياء ، وان مواطننا فقيرا
لا يمكن أن يترك أعماله ويدبر بصدق أعمال الدولة . فلذا كان جيشد
الاختيار بحسب الثروة هو مبدأ أوليفرشي ، والاختيار بحسب الأهلية هو
مبدأ أرسطراطي ، فحكومة قرطاجنة تؤلف صنفا لنا مادام أنه ينشئ فيها
يهذين الشرطين مما ، خصوصا في انتخاب الحكام الأعلى . وفي انتخاب
الملوك والنفود .

٦ - وان هذه الاستحالة للمبدأ الأرسطراطي هي عيب ينبغي أن يسند
الى الشارع نفسه . فان احدى غاياته الأولى يجب أن تكون ، منذ الانصل ،
بأن يكفل من الفراغ للمواطنين الأشد امتيازاً ، وأن يعمل على ألا يكون
الفقر ضرا باعتبارهم ، سواء من حيث هم قضاة أو من حيث هم أفراد ، ولكن
اذا وجب الاعتراف بأن اثروة تستحق الانتفاة بسبب الفراغ الذي تؤتية
فليس بأقل خطرا أن تجعل قابلة للرشا لوظائف العليا كوظائف الملك والقائد ،
وان قانونا من هذا القبيل يجعل المال أشرف من الكفاية ، ويشرب الجمهورية
بتمامها حب الذهب .

٧ - ان رأى أعظم الدولة بمثابة قاعدة للمواطنين الآخر الذين هم
دائما على استعداد لاتباعهم ، واذا ففي كل موطن لا يكون الاستحقاق فيه
أشد احتراماً مما عداه لا يمكن أن يوجد من دستور أرسطراطي متين حقا
من الطبيعي أن أولئك الذين اشتروا وظائفهم يتادون أن يعضوا أنفسهم
منها متى كانوا قد بلغوا السلطان بقوة المال ، ومن السخف أن يفترض أنه
اذا كان رجل فقير لكنه شريف يمكن أن يرغب في الاتراء فان رجلا فليد
الحلق اشترى غالبا وظيفة لا يرغب فيه . الوظائف العلية يجب أن يولاهها
الاكثر كفاية ، غير أن الشارع اذا كان قد أحمل أن يحقق ثروة للمواطنين
الممتازين فانه يستطيع على الأقل أن يكفل اليسر للحكام .

٨ - يمكن أن يوجه انلوم أيضا الى الجمع بين الوظائف الذي يعتبر
في قرطاجنة شرفا كبيرا ، فان الانسان لا يستطيع أن يقوم حق القيام الا بشئ
واحد في آن واحد . وان واجب الشارع أن يقرر تقسيم الوظائف وألا يكلف

فردا واحدا بينه أن يعمل فى الموسيقى وفى الأُجذية • حينما لا تكون
الدولة ضيقة أشد مما ينبغي ، يكون من المطابق للمبدأ الجمهورى والديمقراطى
أن يفتح لأكبر عدد ممكن من المواطنين سبيل ولاية الأحكام • لأنه بهذا
تحصل حينئذ ، كما قلنا ، هذه النعمة المزدوجة : أنه كلما كانت إدارة الأعمال
بعدد أكثر كانت أحسن إدارة وأسرع • يمكن التحقق من صدق هذا فى
أعمال الحرب وفى أعمال البحرية حيث كل رجل له خدمة خاصة من طاعة
أو من سلطة •

§ ٩ - وان قرطاجنة تنفى أخطار حكومتها الأوليغارشية بأن تنفى على
الدوام جزءا من الشعب الذى يمت به الى المدن المستمرة • وتلك وسيلة
لتطهير الدولة وتماسكها • ولكنها حينئذ لاتدين بسكيتها الى المصادفة بل
كأن من حكمة الشارع أن يحققها لها • من أجل ذلك فى حالة النوازل اذا
قامت كتلة الشعب بثورة على السلطان فإن القوانين لاتقدم أية وسيلة لتيسير
الى الدولة السلام الداخلى •

وهنا أتم بحث الدساتير المشهورة حقا ، دستور اسبرته ، وكريت ،
وقرطاجنة •

§ ٩ - أن يحققها لها • قد يرى من جميع المؤلفات الحديثة على دستور قرطاجنة وعلى
المقصود مؤلف ميرين أن أرسطو هو المؤلف الاوحد فى الزمان القديم الذى يسلط وصف حكومة
قرطاجنة • فان المقد : لرومانى كان أعظم من أن يكتب بأبادة قرطاجنة حتى اطلعا من على شهر
لاوش بل أتى أكثر من هذا إذ أبى على التاريخ أن يحفظ إلا باندمارها بالهزيمة • وقد
اطاعه التاريخ الى حد أن البحث القوي لم يوفق على صبره وحصافته الى أن يسلبه الا تنظرا
خاصة وناقصة • ويكاد لا يبقى للأجيال التالية عن قرطاجنة الا ما اراد القاتلون لهم أن
يطهرو • وانما لا نعرف انتقاما ذهب الى أبعد من هذه الممود •

الباب التاسع

اعتبارات خاصة بمقتنين مختلفين - سولون - الروح الحقيقي لإصلاحاته - لوكوكوس ،
خارنداس ، أونوماكس ، فيلوكلاس ، طين ثيبة ، قانون خارنداس ضد شهود الزور ، دياكون ،
فيناكوس ، اندرودامس - خاتمة البحث في الأعمال السابقة .

§ ١ - من الرجال الذين نشروا مذهبهم على ما هو خير دستور بعض لم
يدرسوا الأعمال العامة على أى وجه ولم يكونوا الا مجرد مواطنين . وقد
ذكرنا كل ما كان يستحق الالتفات من أعمالهم . وآخرون كانوا شارعين اما
لبلادهم واما لشعوب أجنبية ، وهؤلاء كانوا بأشخاصهم حكاما . من بين
هؤلاء بعضهم لم يضعوا الا قوانين والآخرون قد أسسوا أيضا ممالك .
فلوقرغس وسولون مثلا قد سن كلاهما قوانين وأنشأ حكومات .

§ ٢ - لقد بحثت فيما مر دستور نقدمونيا . أما سولون فانه شارع عظيم
فى نظر بعض الأشخاص الذين يسندون إليه أنه قضى على كل سلطان
للأوليغرشية ، وأنهى استبداد الشعب ، وكون الديمقراطية الوطنية ، بتوازن
صادق للأنظمة التى هى أوليغرشية فى مجلس الشيوخ ، أرستقراطية فى
انتخاب الحكام ، ديمقراطية فى ترتيب المحاكم . غير أنه محقق فيما يظهر
أن سولون قد احتفظ بمجلس الشيوخ ومبدأ الانتخاب للحكام على ما وجدتهما
عليه . وأنه أنشأ فقط سلطة الأمة بأن فتح أبواب الوظائف القضائية لجميع
الأهالى .

§ ٣ - وانما هو على هذا الوجه عيب عليه أن قد قضى على سلطة مجلس
الشيوخ وسلطة الحكام المتخيين بأن جعل الهيئة المعنية بالقرعة هى السيدة

§ ١ - خير دستور . فى عبارة النص : على ما هو الدستور .

§ ٢ - استبعاد الشعب . قد يظهر من الصورة المرسومة على الباب المكي والتي كانت
باقية فى زمن يورنياس (اتقا ب ٣ ص ١٨) أن الديمقراطية الاتينية كانت ترى نفسها
مدينة لقيسبوس بقدر ما هى مدينة لسولون . وقد ملت سولون فى نحو السنة ٥٠٩ قبل
الميلاد وسنة وثقت أربع وثمانون سنة .

الطيا للدولة • فلما وضع هذا القانون أنتج تعليق الشعب كما يملق الطاغية
أن تدار أعمال الدولة بالديمقراطية كما نراها في أيامنا هذه •

وأما ايفيات فانه قد بتر اختصاصات المحكمة كما فعل أيضا فريقلس
الذى ذهب الى أن قرر راتبا بلقصة • وحذا حذوها كل ديماغوجي ذهب
بالديمقراطية الى الحد الذى نراها عليه الآن • ولكن لا يظهر أن هذا كان
هو المقصد الأولي نسولون • وهذه التفسيرات المتعاقبة أولى بها أن تكون
عرضية بحتة •

§ ٤ - وعلى هذا فالشعب وقد داخله الكبر بانتصاره البحرى فى الحرب
الميدية قد عزل من الوظائف العامة الرجال الفضلاء ليكل الأعمال الى
ديماغوجيين مرتشين • غير أن سولون لم يكن آتى الشعب الاقسطالامندوحة
عنه للسلطان ، أعنى اختيار الحكام وحق جعلهم يؤدون حسابا • لأنه بدون
هاتين السلطتين تكون الأمة اما مستعبدة واما عاصية • غير أن كل الادارات
كان سولون قد أعطاها المواطنين المتنازين والأغنياء ، أولئك الذين يبلغ
دخلهم خمسمائة مديمنه ، والطبقة الوسطى ، والطبقة الثالثة المؤلفة من
الفرسان • أما الرابعة وهى فرقة المأجورين فلم يكن لها سبب الى أية
وظيفة عامة •

§ ٥ - وزالوكوس قد سن قوانين للوكريين الايزيفيريين ، وخارنداس
القطنى لمدينته الأصلية ولجميع المستعمرات التى أسستها خالسييس فى إيطاليا
وفى صقلية • والى هذين الاسمين يضيف بعض المؤلفين اسم أونومكرت
وهو على قولهم أول من درس التشريع بنجاح • ومع أنه لوكرى فانه قد تعلم

§ ٣ - نيفيات • ديماغوجى استصدر مرسوما ضد سلطات المحكمة فى السنة الاولى
من الاولمب التتم للثمانين ٤٦١ قبل الميلاد • وقد عمل أعداؤه على قتله • (ر • ديودور
الصفلى ج ٢ ص ٥٩) •

§ ٤ المؤلفة من الفرسان • يلاحظ هنا أن أرسطو وضع الفرسان فى الصف
الثالث ويضمهم المؤلفون الآخرون فى الصف الثانى • ر • بون • الاقتصاد السياسى
للاتيني • ج ١ ص ٣٠٤ •

§ ٥ - زالوكوس • لا يعرف بالضبط فى أى زمان كان زالوكوس • ويقال عادة
نه كان فى القرن الثامن قبل الميلاد •

فى كريت اذ ذهب اليها ليتعلم فن انغرامه • ويزيدون على ذلك انه كان صديقا
لطاليس الذى كان لوقرغس وزالو كوس تلميذين له ، كما كان خازن داس
تلميذا لزالو كوس ، غير أنه لأجل تقديم كل هذه المعلومات يلزم أن يخلط
فى الأزمان تخليطا غريبا •

§ ٦ - كان فيلولاوس الكورنتى مقنن ثيبة ، وكان من عائلة الباشيين ،
وحين كان محبوبه ديوكليس الظافر فى الالعب الأولمبية مضطرا الى الفرار
من وطنه ليتخلص من شهرته الآتمة لأنه ملسيون احتجب فيلولاوس فى
ثيبة حيث قضيا كلاهما أيامهما • ويرى الناس الى هذه الساعة قبريهما على
وضع بحيث ان من أحدهما ترى أرض كورنته انى لا يمكن أن ترى من
القبر الآخر •

§ ٧ - واذا صدق الحديث السائر كان ديوكليس وفيلولاوس هما اللذين
أوصيا بما ذكر فى وصيتهما : الأول كرها لثيبه كان لا يريد أن يتسلطن
قبره النظر على سهل كورنته • والثانى على ضد ذلك كان يرغب فيه • تلك
هى قصة اقامتهما فى ثيبة • من بين القوانين التى سنها فيلولاوس لهذه
المدينة أذكر القوانين الخاصة بالمواليد والتى لاتزال تسمى فيها القوانين
الأساسية • وان مايسند اليه على وجه الاختصاص أنه سن أن يبقى دائما
عدد الأنصبا ولو بالتوريث غير قابل للتغيير •

§ ٨ - وليس لخازن داس شىء خاص الا قانونه ضد شهادات الزور ، نوع
من الجريمة هو أول من اشتغل به ، ولكن قوانينه لا بها من ضبط وحسن
بيان ترفعه على المقتنين حتى فى أيامنا • وان مساواة الثروات هى المبدأ الذى
اختص فاليس بتميته • والمبادئ الخاصة بأفلاطون هى شيوعية النساء
والأولاد والأموال والموائد العامة للنساء • ومن أعماله أيضا القانون الذى
سنه ضد السكر ، والقانون الذى يؤتى الرجال القنم رياسة المآدب ،

§ ٦ - فيلولاوس • يضمه مللر فى الاولمب الثامن عشر الى سنة ٧٣٠ ق م •
الباشيين • العائلة المؤكدة فى كورنته وهى من نسل باشيس وكان منها رؤساء للدولة كل
سنة فى عدة عصور •

والقانون الذى يوجب فى اتربيته الصلحيه تمرين الدين على السواء
حتى لا تظل احدهما غير نافذة وتكون اليدان جميعا عاملتين على السواء •
§ ٩ - ودراكون سن أيضا قوانين ولكن ذلك كان لحكومة منظمة من
قبل ، وليس بهذه القوانين شيء خاص ولا خالد الا القسوة المتناهية وتقليظ
العقوبات • ويتاكوس سن قوانين لكنه لم ينشئ حكومة ، وله نص خاص به
هو ذلك النص الذى يعاقب عقابا مضاعفا على الخطايا التى ترتكب أثناء
السكر •

ونظرا الى أن الجرائم أكثر وقوعا فى هذه الحالة منها فى حالة الصحو
فانه للصالح العام قد أثر تقليظ العقوبة على الرأفة التى يستحقها رجل أخذ
منه النيذ • أندرو داماس الريحوي ، شارع شاليس فى تراقيا ، قد خلف
قوانين على القتل وعلى البنات المفردات بالميراث ، ولكنه ربما لا يمكن مع
ذلك أن يذكر له أى نظام يسند اليه على وجه الخصوص •

تلك هى الاعتبارات التى أوحى اليها بحث الدساتير الموجودة
والدساتير التى تخيلها بعض الكتاب •

§ ٩ - دراكون • الذى عدل عن بعض قوانين سولون • - بيتا كوس • الميليسى • أحد
السبعة الحكماء وكان معاصرا لسولون •

الكتاب الثالث

الدولة والمواطن - نظرية الحكومات والسيادة - في الملوكية

الباب الأول

بالدولة والمواطن : الشروط الضرورية للمواطن : الإقامة ثم كفاية : الطابع المميز للمواطن انما هو المشاركة في وظائف القضاء والحكام : هذا الحد العلم يتفق فيما للحكومات وينطبق على الخصوص على المواطن في الديمقراطية : عدم كفاية الحدود المادية - في ثبات الدولة او تغيرها في علاقتها بالمواطنين - وحدة الارض لا تكون وحدة الدولة - الدولة تتغير بتغير الدستور عنه .

§ ١ - حينما تدرس طبيعة الحكومات المختلفة ونوعها الخاص فأولى المسائل هي العلم بماذا يعنى بالدولة . في اللغة العامة ، هذه الكلمة شديدة الالتباس . فالفعل الفلاني يصدر من الدولة في رأى البعض وهو في رأى الآخرين ليس الا فعل اقلية أوليغارشية أو طاغية . ومع ذلك فالرجل السياسى والمقنن انما يقصدان في أعمالهما الى الدولة ليس غير . والحكومة ليست الا نظاما ما مفروضا على جميع أعضاء الدولة .

§ ٢ - لكن الدولة بما هي ، ككل مجموع آخر تام ومؤلف من أجزاء كثيرة ، ليست الا اجتماع عناصر ، فينبغى بالدعاة أن يتساءل بادى الأمر ماهو المواطن مادام المواطنون بما هم عدة ما هم العناصر ذاتها للدولة . وعلى ذلك لنبحث أولا من الذى يسمى مواطنا وماذا يعنى هذا الاسم ؟ فذلك مسألة مختلف فيها غالبا وهيئات أن يقع الرأى فيها بالاجماع ، فقلان بما هو مواطن في الديمقراطية ينقطع غالبا عن أن يكونه في دولة أوليغارشية .

§ ٣ - ونحن نخرج من المناقشة المواطنين الذين لا يكونونهم الاسباب عرضى كهؤلاء الذين يجعلون كذلك بمرسوم .

لا يكون المرء مواطناً بمحل الإقامة وحده ، لأن محل الإقامة يملكه أيضاً الأجانب المقيمون والسيد • كذلك لا يكون المرء مواطناً بمجرد حق المداعة لدى القضاء مدعياً أو مدعى عليه • لأن هذا الحق يمكن أن يخول بمجرد معاهدة تجارية • فمحل الإقامة والمداعة القضائية يمكن أن يكونا لأناس ليسوا مواطنين • وكل ما في الأمر أنه في بعض الدول يحدد تمتع اقاطنين بهذا الحق فيفرض عليهم مثلاً أن يختاروا كفيلاً ، وهذا تضيق في الحق الذي يخولونه •

§ ٤ - والأولاد الذين لم يلبثوا سن القيد المدني ، وانشيوخ أنذين حذفت أَسْمَاءُهم منه ، هم في وضع مشابه تقريباً : فإن هؤلاء هؤلاءهم على التحقيق مواطنون ، ولكنه لا يمكن أن يعطوا هذه الصفة على جهة الإطلاق ، وينبغي أن يضاف إلى أولئك أنهم مواطنون ناقصون وإلى هؤلاء أنهم مواطنون متقاعدون • وليختر من شاء أى تعبير فلا أهمية للألفاظ ، بل انه ليفهم بلا غناء ما هي فكرتي • وإن ما أبحث فيه هو المعنى المطلق للمواطن مجرداً عن كل التفاصيل التي نبهنا عليها آنفاً • وما زالت الصعاب بأعيانها وما يزال حل المسألة هو هوفي حق المواطنين الموصومين بالعار والمنفين •

ان السببا المميزة للمواطن الحق على الوجه الأتم انما هي التمتع بوظائف القاضى والحاكم • ومع ذلك فان وظائف الحكم يمكن أن تكون تارة مؤقتة بحيث لا يشغلها الفرد بعينه مرتين أبداً ، أو محدودة تبعاً لأى شكل آخر ، وتارة عامة وبلا حدود كوظائف القاضى وعضو الجمعية العمومية •

§ ٥ - ربما يجحد أن تلك ادارات حقيقية وأنها تخول بعض السلطة الأفراد الذين يتمتعون بها ، لكنه قد يظهر لنا هزواً ألا يخول سلطة ما أولئك الذين يملكون السيادة • على أننى لا أكاد أعلق على هذا من الأهمية • بل هذا هو أيضاً مسألة ألفاظ • فان اللغة ليس بها أبداً حد جامع للتصير عن معنى القاضى وعضو الجمعية العمومية • وإننى ألتخذ لتعيين هذا المعنى

§ ٤ - القيد المدني • في المقرر العام المسمى في آتينا « لكسبارشيك » •

لفظ « الإدارة العامة » فاسمى مواطنين كل أولئك الذين يسمعون به . وإن
جد المواطن هذا أولى من سواء بالانطلاق على أولئك الذين يوصفون عادة
بهذا الوصف .

٦ - ومع ذلك يلزم ألا يترتب عن النظر أن في كل نظم الأشياء
تتخالف موضوعاتها بالنوع قد يحدث أن يكون أحدها أولا والآخر تاليا
وعلم جرا وألا يوجد بينها مع ذلك أية علاقة مشتركة في الطبيعة الأصلية
لتلك الأشياء أو ألا تكون تلك العلاقة الا بالواسطة . كذلك اندساتيرتين
لنا متخالفة في أنواعها ، هذه في الصف الأخير ، وتلك في الصف الأول ،
مادام أنه لا بد من وضع اندساتير الباطلة والفاسدة بعد تلك التي احتفظت
بكل صفاتها . وسأقول فيما بعد ماذا أعني بدستور فاسد . ومن ثم يتفسير
المواطن بالضرورة من دستور الى آخر . فالمواطن كما قد حددناه هو على
الخصوص مواطن الديمقراطية .

٧ - هذا لا يعنى أنه لا يمكن أن يكونه أيضا في غيرها ، لكنه لا يكونه
بالضرورة . من الدساتير مالا يعترف بالشعب ، وعوضا عن الجمعية العمومية
يكون مجلس الشيوخ ، ووظائف القضاة تسند الى هيئات خاصات كما في
لقدمونيا حيث الاغور يتقاسمون القضايا المدنية وحيث الجيرونات يفصلون
في قضايا القتل وحيث القضاة الأخرى يمكن أن تكون من اختصاص
محاكم مختلفة ، وكما في قرطاجنة حيث بعض ادارات لها الميزة الخاصة
باصدار جميع الأحكام .

٨ - ينبغي أن يكون حدنا للمواطن معدلا على هذا الوجه . في أى
موضع آخر غير الديمقراطية لا يوجد الحق العام وغير المحبود في أن يكون
المرء عضوا في الجمعية العمومية وفي أن يكون قاضيا . بل على تقيض ذلك
تلك سلطات خاصة لأنه يمكن أن يوسع لجميع طبقات المواطنين أو يضيق
على بعضها أهلية المداولة في أعمال الدولة وأهلية القضاء ، وهذه الأهلية
عنها يمكن أن تطبق على جميع الأشياء أو يقتصر فيها على بعضها .
حيثما بدى أن المواطن هو الفرد الذى يمكن أن يكون له في الجمعية

العمومية. وفي المحكمة صوت في المداولة أيما كان مع ذلك شكل الدولة التي
هو عضو فيها . وأعني وضعا بالدولة لفيها من أناس من هذا القليل يملك
كل ما يلزم لسد حاجات المعيشة .

§ ٩ - في اللغة المستعملة المواطن هو الفرد المولود لأب مواطن ولأم
مواطنة ، وأحد هذين الشرطين لا يكفي . قد يذهب بعضهم بالتحرج الى
أبعد من ذلك فيشترط أبوين أو ثلاثة بل أكثر من ذلك . غير أنه من هذا
التعريف الذي يظن به أنه بسيط بقدر ما هو جمهوري تنشأ صعوبة أخرى ،
وهي أن يعلم هل كان الجد الثالث أو الرابع مواطنا . من أجل ذلك كان
غريغليس الليوتيومى مازجا الحيرة بالتهكم يزعم أن مواطنى لاريسا كان
يصنعهم صناع ليس عندهم الا هذا المنسج ، فكثروا يصنعون أهل لاريسا
كما يصنع الخزاف قدرا . وعندنا المسألة تكون من البساطة بمكان . انهم
كانوا مواطنين اذ هم كانوا يتمتعون بالحقوق الواردة في تعريفنا ، لأن ولادة
امرى لأب مواطن ولأم مواطنة هي شرط لا يمكن عقلا أن يطلب من
الساكين الأول ، المؤسسين للمدينة .

§ ١٠ - وقد يكون مشكوكا فيه على وجه أقوم حق أولئك الذين لم
يصيروا مواطنين الا على أثر ثورة كما فعل كلستين بعد طرد الطفلة من
أتينا اذ أدخل في القبائل زمرا من الأجانب والعيبد المقيمين . في حق
هؤلاء المسألة الحقة هي أن يعلم لا أنهم مواطنون بل هل يكونونهم بالحق أو
بالباطل . حق أنه من هذا الوجه يمكن أن يتساءل أيضا هل يكون المرء
مواطنا حينما يكونه بغير حق باعتبار أن عدم الحق هنا يساوى الخطأ المين .
لكنه يمكن أن يجاب بأننا نرى كل يوم مواطنين رفقوا الى الوظائف العامة
بغير حق وفي أعيننا أنهم قضاة وان كانوا قضاة بغير حق . فالمواطن عندنا
هو فرد مخول سلطة ما ، وحسبه أن يتمتع بهذه السلطة ليكون مواطنا كما

§ - غريغليس . من ليوتيومى سفسطائي مشهور مصاصر لثريغليس . وهو الذي
اتخذ الفلاطون نسبه لمحاورته المشهورة .

§ ١٠ - كلستين . هو الذي رتب قبائل أتينا عشر قبائل بدلا من أربع في نحو
الأولب الثامن والسعين أى سنة ٥٠٨ ق م

فلنا حتى المواطنون الذين جعلهم كذلك كالمستين كانوا كذلك في الواقع .
الواقع •

أما مسألة العدل والظلم فانها تتعلق بالمسألة التي وضعناها بآدى بالأمر .
هل الفعل القلائى صادر من الدولة أو ليس صادرا منها ؟ وهذا ما يجعل على
الشك فى كثير من الحالات • وعلى هذا حينما تخلف الديمقراطية
الأوليغرشية أو الطغيان يظن كثير من الناس أنه يجب التكرار للمعاهدات
القائمة بحجة انها لم تقدها الدولة بل عقدها الطاغية • لا حاجة الى ذكر
كثير من الاستشهادات من هذا القبيل التي تستند كلها الى هذا المبدأ أن
الحكومة لم تكن الا نوعا من البنى لاسبب بينه وبين المنفعة العامة .

١١ § - اذا كانت الديمقراطية قد التزمت من جانبها بالتزامات فيمهدوها
هى أيضا عهدود الدولة كمهود الأوليغرشية والطغيان • والصعوبة الحقيقية هاهنا
تتخصر فى تعرف متى يمكن أن يقول ان الحكومة تبقى هى بعينها أو أنها
تصير غير ماقده كانت • وانه لبحث سطحى للمسألة أن يقصر الاعتبار فيه
على المحل أو على الأفراد ولأنه ربما يتفق أن يكون للدولة مقر منزول وأن
يكون أعضاؤها متفرقين هؤلاء فى مكان وأولئك فى مكان آخر • فالمسألة
على هذا الوجه تصير من البساطة بمكان • وان الدولوات المختلفة لكلمة
مدينة تكفى بلا غناء لحل المسألة •

١٢ § - لكن بماذا تتعرف شخصية المدينة متى كان المحل يبقى على
الدوام مشغولا بالسكان ؟ فليست الأسوار فى الواقع هى التي ترتب
هذه الوحدة • لأنه ربما يكون من الممكن فى الواقع احاطة بيلوبونيز كلها
بسور • وقد شوهدت مدائن من السعة على مثل هذا النحو أولى أن تمثل
فى دائرتها أمة من أن تمثل مدينة • وشاهد ذلك أن مدينة بابل سقطت
فى يد العدو وبعض أحيائها ظل ثلاثة أيام يجهل ذلك • على أننا سنجد
الفرصة فى موطن آخر لمعالجة هذه المسألة علاجاً نافعا • فان سعة المدينة

١٢ § - ثلاثة أيام • الأمر مما يصمد فتح قيروش لبابل لا لاسيكندر كما لم يرض
المصريين •

أمر لا ينبغي أن يهمله رجل السياسة كما يجب عليه أن يسأل نفسه :
أخير للدولة أن تكون ذات مدينة واحدة أم عدة مدائن ؟ .

§ ١٣ - نسلّم بأن الوطن عينه لا يزال يسكنه الأفراد أنفسهم
ومن ثمّ أمكن ، مادام جنس السكّان باقيا بينه ، أن يجزم بأن الدولة هي
هي بحتها ، على رغم التداول المستمر في الوفيات والمواليد كما يسلم
المراء بذاتية الأنهار والينابيع مع أن الأمواج فيها تتجدد وتجري
بلا انقطاع ، أم ينبغي أن يدعى أن الناس فقط يقون بذواتهم لكن الدولة
تتغير ؟ والواقع أنه مادامت الدولة نوعا من الاجتماع ، أى اجتماع أناس
خاضعين لدستور ما فإذا تغير هذا الدستور وتعدلت صورته فينتج ضرورة
أن الدولة لا تبقى هي ما هي ، والشأن في هذا كالشأن في الجوقة التي تظهر
على التبادل في الملهاة وفي المساة فهي متغيرة في نظرنا مع أنها في الغالب
تألف من الممثلين أنفسهم .

§ ١٤ - هذا التيه ينطبق على كل جماعة أخرى وعلى كل نظام
آخر اعتبر متغيرا متى تغير نوع تأليفه . والشأن في هذا كالشأن في اللحن
حيث الأصوات أنفسها تغطي تارة المذهب الدوري وتارة أخرى المذهب
الفريجي . إذا كان هذا حقا فأنما يكون المرجع على الخصوص الى الدستور
للحكم على ذاتية الدولة . ومع ذلك قد يتفق أن قبل تسميته مخالفة مع بقاء
الأفراد الذين يكونونها هم هم أنفسهم ، كما يتفق أن تحفظ تسميتها
الأولى برغم التغير التام للأفراد .

تلك هي مع ذلك مسألة أخرى ، أن يعلم هل يوافق ، بعد نودة ،
أن توفي الهود المبرمة أو أن تنقض ؟

الفصل الثاني

فضيلة المواطن لا تلتبس تملعا بفضيلة الفرد على حدة ، المواطن له دائما رابطة بالدولة .
فكرة • الفرد هي مطلقة وليس لها روابط خارجية تقيدها • هاتان الفئتين
لا تلتبس حتى في الجمهورية الفاضلة • انهما لا تجتمعان الا في الحاكم الخفي بالامرة •
الحاصلات المختلفة التي تقتضيها الامرة والطاعة ولو ان المواطن الطيب يجب ان يعرف على
السواء ان يطيع وان يامر • الفضيلة الخاصة للامرة انما هي التبصر •

§ ١ - مسألة تسع تلك المسألة الماضية هي تعرف هل هناك تماثل بين
فضيلة الفرد على حدة وفضيلة المواطن أو هما مختلفان احدهما عن الأخرى •
لما لاج هذا البحث على طريقة منظمة ينبغي بديا أن نحدد في أنفسنا معنى
فضيلة المواطن •

المواطن كالملاح هو عضو جماعة • ففي السفينة ، مع أن لكل خدمة
مختلفة بأن يكون الواحد جذافا والآخر ربانا ، وهذا مساعدا وذاك مكلفا
عملا آخر ، بين برغم هذه التسميات والوظائف التي ترتب بالمعنى الخاص
فضيلة خاصة لكل منهم انهم جميعا يشتركون مع ذلك في تحصيل غاية
مشتركة وهي سلامة السفينة التي يقومون بها كل فيما يخصه والتي يسمى
كل واحد منهم اليها على السواء •

§ ٢ - أعضاء الدولة يشبهون الملاحين تماما • فلي رغم اختلاف
وظائفهم سلامة الجماعة هي عملهم المشترك • والجماعة هنا هي الدولة •
فضيلة المواطن تتعلق اذا بالدولة دون سواها • لكن نظرا الى أن الدولة
تكسب صورا متعددة فيبين أن فضيلة المواطن في كمالها لا يمكن أن تكون
واحدة • فان الفضيلة التي تجعل المرء خيرا هي على الضد واحدة ومطلقة •
ومن ثم هذه النتيجة الواضحة أن فضيلة المواطن يجوز أن تكون فضيلة
أخرى غير فضيلة الفرد على حدة •

٣ - يمكن أيضا أن تبالغ هذه المسألة من جهة نظر أخرى تتعلق بخصوص الجمهورية الفاضلة . إذا كان من المتع في الواقع ألا تتألف أعضاء الدولة إلا من أناس أخيار ، وإذا كان كل واحد منهم مع ذلك يجب أن يقوم فيها بالوظائف التي توكل إليه خير قيام فذلك يقتضى حتما فضيلة ما . ولما أنه ليس أقل امتناعا أن يكون السكان أجمعون يحملون جميعا على وجه التماثل لزم من ثم الاعتراف بالألا يمكن أن يوجد تماثل بين الفضيلة السياسية وبين الفضيلة الخاصة . في الجمهورية الفاضلة الفضيلة المدنية يجب أن تتم الجميع مادام أنها الركن الضرورى لكمال المدينة ، لكنه ليس من الممكن أن يحرز الجميع فضيلة الرجل على حدة الا متى سلم بأن المواطنين أجمعين في هذه المدينة النموذجية يجب بالضرورة . أن يكونوا أخيارا .

٤ - أكثر من هذا : الدولة تتألف من عناصر متباينة ، وكما أن الوجود الحى يتكون أصلا من نفس ومن جسم ، وكما أن النفس تتألف من العقل ومن الغريزة ، وأن العائلة من الزوج والزوجة ، والملكية من السيد ومن العبد ، كذلك كل هذه العناصر توجد في الدولة تصحها أيضا عناصر آخر ليست أقل تغاييرا . وذلك ما يمنع ضرورة أن تكون فيها وحدة فضيلة لجميع المواطنين كما أنه لا يمكن أن تكون وحدة وظيفة في الجوقات حيث عمل أحدهم رئيسى والآخر تبعى .

٥ - فحق إذا أن فضيلة المواطن والفضيلة مأخوذة على عمومها ليستا شمتاليتين اطلاقا اذن من يمكن أن تجتمع له هذه الفضيلة المزدوجة للمواطن الطيب والرجل الطيب ؟ لقد قلته : انما هو الحاكم الحقيق بالامرة التى يقوم بها والذى هو فاضل وكيس ما . لأن الكياسة ليست أقل لزوما من الفضيلة لرجل الدولة . من أجل ذلك قيل انه ينبغي أن يؤتى الرجال المرشحون للسلطان تربية خاصة . وفي الواقع نحن نرى أبناء الملوك يتمنون على الأخص العدالة والسيلة . حتى ان أوربيد نفسه حين يقول :

لأنك المواهب الفلغة التي هي غير نعمة للدولة

يظهر انه يعتقد أنه يمكن تعليم الامرة .

§ ٦ - اذا كانت فضيلة الحاكم الطيب مماثلة لفضيلة الرجل الحير ،
واذا كان المرء لا يزال مواطنا حتى مع طاعته لرئيس فان فضيلة المواطن
على الموم لا يمكن أن تكون من ثم مماثلة على الإطلاق لفضيلة الرجل
الحير . بل تكون فقط فضيلة مواطن ما ، مادامت فضيلة المواطنين ليست
البتة مماثلة لفضيلة الحاكم الذي يحكمهم . وتلك كانت بلا شك فكرة
جازون حينما كان يقول : « فليت يؤسا اذا كان يتقطع عن أن يكون ملكا
ما دام أنه لم يتعلم قط أن يحيا حياة فرد مجرد » .

§ ٧ - على أن هذا لا يمنع احترام الناس الى أعلى درجات الاحترام
للك الملكة التي بها يعرف المرء أن يطيع وأن يتأمر على سواء . فهذا الكمال
المزدوج للامرة والطاعة تتعلق عادة بالفضيلة العليا للمواطن . يمكن اذا كانت الامرة
يجب أن تكون حظ الرجل الحير وأن معرفة الطاعة ومعرفة الامرة هما
الملكات الضروريتان للمواطن ففي الحق لا يمكن أن يقال انهما تكونان
خليقتين بالتساوي في التناء . ينبغي التسليم بهاتين النقطتين : بديا أن الانسان
الذي يطيع وذلك الذي يأمر لا ينبغي أن يتعلما كلاهما أشياء بعينها . وثانيا
أن المواطن يجب أن يجمع بين الملكتين ليعرف الاستمتاع بالسلطان تارة
والاستسلام للطاعة تارة أخرى . وهاك كيف يقام الدليل على هاتين الدعوتين

§ ٨ - هناك سلطة السيد وانها كما قد قررنا ليست مضافة الا الى حاجات
العيش اللاتي لا صارف عنها . انها لا تقتضى أن يكون الانسان المتسلط قادرا
على أن يعمل هو بنفسه . بل هي تقتضى بالحرى أن يعرف أن يستخدم أولئك
الذين يطيعونه : والباقي يتعلق بالعبد . وأعني بالباقي القوة الضرورية بالخدمة

§ ٦ جازون . هو بلا شك جازون الذي استشهد ارسطو بكلمته الحكيمه (الشهادة
د ٢ ب ٨) وقد كان طالعية فيرس في تساليا وقد قتل في السنة الثالثة من الأونب ١٠٢
أى قبل الميلاد في الوقت الذي كان يحضر لانغريكا في اشغلتها المجرب الداخلي ذلك
المفرد : الذي تخرج فولوبيوس الكفوني في كتابه (د . ديودور الصقلي د ١٥ ص
٣٧٥) .

المنزلية كلها . وأن صنوف العبيد هي أيضا متعددة تعدد الصناعات المختلفة . ويمكن أن يجرى مجراهم عمال الصناعات اليدوية الذين هم كما يدل عليه اسمهم يعيشون من عمل أيديهم . وينبغي أن يجد في العمال اليدويين كل عمال الصناعات الآلية . ومن أجل ذلك في بعض الدول أبعد العمال عن الوظائف العامة التي لم يتمكنوا من بلوغها الا عند افراطات الديمقراطية .

٩ ٤ - لكن لا حاجة بالرجل الفاضل ولا برجل الدولة ولا بللواطن الطيب الى معرفة كل هذه الأعمال كما يعرفها الرجال المخصصون للطاعة ، الا متى وسهمهم أن يجدوا فيها نفعاً شخصياً . في الدولة ليس الأمر بعد صدد سيد أو عبد فليس فيها الا سلطة تنفذ على أشخاص أحرار متساوين بالولد . واذا فذلك هي السلطة السياسية التي يؤهل نفسه لها حاكم المستقبل بأن يطيع هو نفسه بادي الأمر كما أن المرء يتعلم امرة كنية بأن يكون مجرد فارس : ويتعلم أن يكون قائدا بأن ينفذ أوامر قائد ، وأن يقود سرية من الرجال أو فرقة من الجند بأن يخدم جندياً في هذه أو في تلك . واذا فعل هذا المعنى يكون من الحق أن تؤيد أن المدرسة الوحيدة الحققة للامرة هي الطاعة .

١٠ ٤ - ليس أقل مدخلا في باب الحق أن أهلية الامرة وأهلية الطاعة مختلفتان جدا وان كان المواطن الطيب يجب أن يجمع في نفسه بين علم الطاعة والامرة والقدرة عليهما وأن فضيلته تنحصر على التحقيق في معرفة هذين الوجهين المتقابلين للسلطة التي تطبق على أناس أحرار . انهما يجب أن يعرفهما أيضا الرجل الحبر . واذا كانت حكمة الامرة وعدالتها هما غير حكمة الطاعة وعدالتها مادام المواطن لا يزال حرا حتى متى يطيع فان فضائل المواطن ، حكمته مثلا ، لا يمكن أن تكون على الدوام هي بأعيانها . انهن يجب أن تغير أنواعهن تما لشأنه عندما يطيع أو عندما يأمر ، وعلى هذا فالشجاعة والحكمة تختلفان تماما عند المرأة عنهما عند الرجل . فان رجلا ليحبس اذا لم يكن لديه من الاقدام الا مثل ما للمرأة ، وان امرأة تعد برثاة اذا لم يكن لديها من التحفظ الا بمقدار ما يجب أن يكون عليه الرجل

الذى يعرف السلوك فى الحياة ، وعلى هذا ففى العائلة وظائف الرجل ووظائف المرأة شذ ما تكون على طرفى التقابل باعتبار أن واجب أحدهما الكسب وواجب الأخرى الحفظ .

§ ١١ - أما الفضيلة الوحيدة الخاصة بالامرة فهى البصر ، وأما سائر ماسواها فهن بالضرورة من المشترك بين أولئك الذين يطيعون وبين أولئك الذين يأمرون . البصر ليس البتة فضيلة الرعية ، بل الفضيلة الخاصة بالرعية هى ثقة عادلة بالرئيس . والمواطن الذى يطيع هو كصانع الزمائر ، والمواطن الذى يأمر كالقنان الذى يستخدم الآلة .

هذه المناقشة موضوعها اذا هو أن نبين الى أى حد تكون الفضيلة السياسية والفضيلة الخاصة متماثلتين أو متغايرتين ، وفى أى شئ تلتبسان وفى أى تباعدان كلتاهما عن الأخرى .

الباب الثالث

تبع المناقشة على المواطن وغايتها . العمال لا يمكن ان يسكنوا مواطنين في دولة
حسنة الدستور . مستنابات مختلفة لهذا المبدأ : مركز العمال في الاستراتيجيات
والايجريسيات . الضرورات التي ينبغي ان تلحق لها الدول احيانا . الحد الاقصى للمواطن .

§ ١ - تبقى مسألة في أمر المواطن لا تزال للحل . ألا يكون المرء مواطنا
حقيقة الا بما يمكنه أن يدخل بنصيب في السلطة ، أم أنه لا ينبغي أن يوضع
الصانع في صف المواطنين ؟ اذا أعطى هذا الوصف حتى الى الافراد المبدعين
عن السلطة العامة فمن ثم لا يكون للمواطن الفضيلة والخلق اللذان أضفناهما
اليه مادام يد الصانع مواطنا . لكن اذا منع الصانع هذا الوصف فماذا يكون
محلهم في المدينة ؟ انهم ليسوا على التحقيق من طبقة الاجانب ولا من
طبقة أولى محل الاقامة . في الحق يمكن أن يقال لاشيء من ذلك محل
للاستغراب لأن العبد أو العقاء ليسوا كذلك من الطبقات التي ذكرناها
آخرا .

§ ٢ - لكن من الحق أنه لا ينبغي أن يرفع الى صف المواطنين كل الافراد
الذين هم مع ذلك تحتاج اليهم الدولة بالضرورة . فالاطفال ليسوا مواطنين
كالرجال ، فهؤلاء مواطنون على وجه الاطلاق ، وأولئك يكونونهم بالرجاء
انهم مواطنون بلا شك لكنهم مواطنون ناقصون ، وفي بعض الدول فيما
مضى كان العمال كلهم اما عبيدا واما اجانب وفي أكثر الدول لا يزال الحال
كذلك الى اليوم . غير أن الدستور الكامل لا يقبل الصانع أبدا في عداد

§ ٢ - الدستور الكامل لا يقبل الصانع أبدا . كل هذه النظرية التي يبين عليها
الآن أنها باطلة انما هي نتيجة لمبادئ التي قررت فيما مر والتي موضوعها توفير الكرامة
للمواطنين . (ر ر ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ف ٢) . والآن طبقة العمال التي تقابل الصناع
عند الفيلسوف الاغريقي كلها مبعدة بالكل من كل مشاركة في الوظائف العامة وفي الحقوق
السياسية وان يكن لها بالقانون جواز الوصول اليها .

المواطنين . فاذا كان يراد أن يتخذ حتى من الصانع مواطن فمن ثم فضيلة المواطن كما قد حددناها يجب أن ينشأ بها لا كل رجال المدينة بل لا كل أولئك الذين ليسوا شيئا الا أنهم أحرار ، لكن ينبغي أن ينشأ بهم فقط أولئك الذين ليس عليهم ضرورة أن يعملوا ليعيشوا .

§ ٣ - فمن يعمل فى الأشياء الضرورية لعيشة شخص الفرد فهو العبد ومن يعمل للجمهور فهو العامل والأجير . ويكفى أقل الثقات الى هذه الأشياء لتكون المسألة برة خير بيان متى وضعت على هذا الوضع . وفى الواقع بما أن الدساتير متخالفة فأنواع المواطنين تكون كذلك بالضرورة وهذا حق على الخصوص فى أمر المواطن من حيث هو رعية . وبالنتيجة فى الدستور الفلانى العامل والأجير يكونان بالضرورة الملحة مواطنين . وفى دستور آخر لا يمكن أن يكوناه على أى وجه ، مثال ذلك الدولة التى نسميها أرسقراطية حيث شرف الوظائف العامة مرجعه الى الفضيلة والاعتبار لان تعلم الفضيلة لا يتفق وعيشة الصانع والعامل .

§ ٤ - وفى الأوليغرشيات الأجير لا يمكن أن يكون مواطنا لان باب الوصول الى مراكز الحكم ليس مفتوحا الا لأولى النصاب العالى ، ولكن الصانع يمكن أن يبلغه لأن أكبر الصنائع يصلون الى الثروة . وفى ثيئة كان القانون يبعد عن كل وظيفة كل من لم يكن اقطاع عن التجارة منذ أكثر من عشر سنين . وكل الحكومات على التقريب قد دعت الاجانب الى صف المواطنين وفى بعض الديمقراطيات الحق السياسى يمكن أن يكتسب من جهة الام .

§ ٥ - وعلى هذا النحو شرعت فى أكثر الدول قوانين لقبول أولاد السفاح . غير أن قلة المواطنين الحقيقيين هى التى حملت على سلوك هذه

§ ٥ - القحط فى الرجال . يجب أن يذكر أن قلة الرجال هى التى قضت على الجمهوريات القديمة . وكان هذا الظهور فى اسيرة على الخصوص ر . ك ٢ ب ٦ ف ١٢ . وإن دول العهد القديم لم يكن لديهم :لا واحدة من وسائل العيشة وهى الانغماس فى الرق فاستحبوا الموت على الحياة . ولم يكن الا اغارة البرابرة هى التى انقضت الى هذه النتيجة الكبرى فى الغرب .

الطريقة . وكل هذه القوانين ليس لها مصدر الا القمط في الرجال . وعلى ضد ذلك حينما يزيد عدد السكان بعد أولا . المواطنون المولدون من أب رقيق أو أم أمة ثم أولئك الذين هم مواطنون من جهة النساء ليس غير . وأخيرا لا قبل الا أولئك الذين هم من أب وأم كانا مواطنين .

٦٤ - بين اذا وجود أنواع مختلفة من المواطنين ، وهذا الذى يكون مواطنا تماما هو الذى له نصيب فى السلطات العامة . واذ يقول هو مبروس على لسان أخيل :

أو أعلل أنا معاملة الاجنبى

فذلك لأنه فى نظره أن المرء أجنبى فى المدينة حين لا يشارك بنصيب فى الوظائف العامة ، وفى كل مكان حيث يستر هذه الفروق السياسية فذلك فقط انما هو خدعة لأولئك الذين ليس لهم فى المدينة الا محل إقامة .

وعلى ذلك فللناقشة السابقة كلها قد أثبت كيف أن فضيلة الرجل الطيب وفضيلة المواطن الطيب تماثلان وكيف تختلفان ، وقد وضعنا أن فى الدولة اغلانية المواطن والرجل انفاضل ليسا الا واحدا وانهما فى الدولة الفلانية الأخرى يختلفان . وأخيرا ان الناس ليسوا مواطنين كلهم غير أن هذا الوصف يضاف فقط الى الرجل السياسى الذى هو سيد أو الذى يمكن أن يكون سيدا ، اما شخصا واما مع غيره قادر على الاشتغال بالمصالح العامة .

الباب الرابع

تقسيم الحكومات والساتير - المعنى العام للدولة وعرضها : حب الانسان الفريزى للحياة وللجماعة : السلسلة فى الجماعة السياسية يجب دائما ان تكون دائما بحسب الحكومين . هذا الباب يصلح لتقسيم الحكومات الى حكومات للصالح العام وحسبها والى حكومات للصالح الخاصة وتلك هى الحكومات الثلاثة لتقسيمات الاخرى .

١ - متى تقرر هذه الأصول فأول مسألة تليها هى هذه : هل يوجد دستور واحد أو عدة دساتير سياسية ؟ وإذا كانت عدة فما هو طبيعتها وعددها والفروق بينها ؟ الدستور هو هذا الذى يعين فى الدولة النظام المرتب لجميع الوظائف لكن على الخصوص الوظيفة التى لها السيادة ، وسيادة الدولة انما هى فى كل مكان للحكومة : والحكومة هى الدستور نفسه . نوضح هذا : مثلا فى الديمقراطيات السيادة للامة وفى الأوليغرشيات على ضد ذلك انما هى لأقلية مؤلفة من الأغنياء . ومن أجل ذلك يقال ان دساتير الديمقراطية والأوليغرشية مختلفة فى أصولها . ونطبق هذه التمايز على جميع الحكومات الاخرى .

٢ - يلزم بديا أن نذكر هنا ماهو الغرض الذى نعينه للدولة ، وماهى ضروب الخلاف التى عرفناها للسلطات سواء ماينطبق منها على الفرد وما ينطبق منها على الحياة العامة . فى بداية هذا الكتاب قلنا اذ تكلم على الادارة المنزلية وعلى سلطة السيد ان الانسان هو بطبعه كائن اجتماعى ، وأعنى بذلك أن الناس حتى من غير أية حاجة الى التعاون التبادل ، ترغب رغبة لا تقهر فى عيشة الجماعة .

٣ - وهذا لا يمنع أن كل واحد منهم مدفوع بمصلحته الخاصة وبالرغبة فى تحصيل حظه الفردى من السعادة التى يبنى أن يلقاها . هذا هو على

٢ § - فى بداية هذا الكتاب . (د . ١ § ب ٢ د ١٠ وب ٣ د ١) .

التحقيق غرض الكل بجمعهم وغرض كل واحد منهم على حدته ، لكنهم يجتمعون أيضا على الأقل من أجل سعادة العيش وحدها ، وان حب الحياة هذا لهو بلا شك أحد كمالات الانسانية . يرتبط المرء بالجمعية السياسية حتى حين لا يجد فيها شيئا أكثر من العيشة ، الا أن يكون مبلغ الشرور التي تسببها يجعلها في الحق لا تطاق . فانظر في الواقع الى أى درك من البؤس يعانيه أكثر الناس بسبب مجرد حب الحياة ، وان الطبيعة لتشبه أن تكون قد وضعت فيها لهم متاعا وحلاوة لا يمكن التمييز عنها .

§ ٤ - على أنه من السهل تمييز الضروب المختلفة للسلطة التي نريد أن نتكلم عليها هنا : وسنعالج منها في فرص شتى في مؤلفاتنا التي للنشر الثقافي . مع أن صالح السيد وصالح عبده يتماثلان حينما تكون المشيئة الحقيقية للطبيعة هي التي تعين للسيد وللعبد المستوى انذى يشغلانه كلاهما فان سلطة السيد مع ذلك موضوعها المباشر مصلحة السيد وموضوعها العرضي مصلحة العبد لان العبد متى هلك هلكت معه سلطة السيد .

§ ٥ - سلطة الوالد على أولاده وعلى المرأة وعلى العائلة بأسرها تلك السلطة التي سميها منزلية غايتها مصلحة الخاضعين لها أو على الأكثر مصلحة مشتركة بينهم وبين من يدير أمورهم . ومع أنها في ذاتها على الخصوص في مصلحة الخاضعين لها فقد يمكن ، كما في كثير من الفنون الأخرى كالطب والالعب الرياضية أن ترجع بوجه ثانوى الى منفعة الذى يحكم . فمعلم الالعب الرياضية يمكن أن يختلط بانسبان الذين يمرنهم كما أن الربان في السفينة هو دائما أحد ركايبها . غرض معلم الالعب الرياضية كغرض الربان انما هو خير الذين يلبان أمرهم . فاذا كان أحدهما أو الآخر يختلط بمروسيه فانهما لا يأخذان نصيبهما من الفائدة المشتركة الا عرضا أحدهما باعتباره ملاحا ليس غير والآخر تلميذا برغم كونه معلما .

§ ٤ - مؤلفاتنا التي للنشر الثقافي . معلوم ان مؤلفات أرسطو كانت تنقسم الى نوعين : الاول هو اقل تصقا موجه الى عامة الطلبة والاخر خاص بالطلبة الاشده تفوقا . وبين من هذه الفقرة ان كتاب لسياسة هو من النوع الثانى من المؤلفات التي كانت تسمى ايضا مؤلفات فلسفية (ر ٠ ك ٣ ب ٧ ف ١) .

اقاعدة فلكل منهم الحق فى مباشرة السلطة فى دوره . بديا وهذا شئ طبيعى
محض أن الجميع يرون هذا التناوب شرعيا تماما ويقرون لغيرهم حق
الفصل بنفسه فى مصالحهم كما أنهم أنفسهم فيما سبق قد فصلوا فى مصالحه
لكن فيما بعد قد توحى المزايا التى تؤتيها السلطة وإدارة المرافق العامة الى
جميع الرجال الرغبة فى أن يبقوا فى الوظيفة أبدا ولو أن استمرار الامر
كان مستطيما وحده بلا تخلف أن يشفى مرضا يصيبهم لما كانوا أحرص
عليه منهم على الاحتفاظ بهذه الامر بعد أن ذاقوا الاستمتاع بها .

§ ٧ - فديهي اذا أن الدساتير كلها انتى تقصد الى المنفعة العامة هى
صالحة لأنها تتورع فى إقامة العدل . وكل الدساتير انتى تقصد الى المنفعة
الشخصية للحاكمين وهى فاسدة القواعد ليست الا فسادا للدساتير الصالحة
فانها تشبه عن قرب سلطة السيد على العبد فى حين أن المدينة على ضد
ذلك ليست الا جماعة أناس أحرار .

بعد المبادئ التى وضعناها آنفا نستطيع أن نبحت فى عدد الدساتير
وطبعتها ونشتغل بادی الامر بالدساتير الصالحة ، ومتى تمت هذه فسوف
نصرف بلا غناء الدساتير الفاسدة .

§ ٧ - فديهي اذا • هذا المبدأ العظيم لا جدال فيه ، وإن افلاطون قد بينه غير
بيان • ونرى ارسطو هاهنا امينا على تعاليم استاذة (ر • القوانين ك ٩ • لجمهورية
• • •)

الباب الخامس

تقسيم الحكومات : حكومات صالحة ، ملوكية ، ارسقراطية ، جمهورية - حكومات فاسدة : فقيان ، اوليفرشية ، ديماغوجية - الاعتراضات على هذا التقسيم العام لا تستند الا الى فروض لا الى الواقع - الخلاف بين الاغنياء والفقراء على العدل والحق السياسيين - هؤلاء وهؤلاء لا ينظرون الا الى جزء من الحق - الاصل المصبوط والاساس للمدينة وللاجتماع السياسى اللذين يرميان على الخصوص الى فضيلة الجماعات ومساعدتهم لا الى العيشة المشتركة فحسب - الحل العام للتزاح بين الثروة والفقرة .

§ ١ - بما أن الحكومة والدستور شيء واحد ، وبما أن الحكومة لها الولاية العليا على المدينة ، ينبغي على الاطلاق أن يكون ذو الولاية هذا إما فردا واحدا وإما اقلية وإما المواطنين كافة . متى كان حكم افراد أو الاقلية أو الاكثرية منصرفا الى المنفعة العامة فالدستور صالح بالضرورة . وحينما يحكمون لمنفعتهم الخاصة سواء أكانت منفعة فرد واحد أم منفعة الاقلية أم منفعة السواد فالدستور ينحرف عن غرضه لأن أحد الأمرين لازم : إما أن يكون أعضاء الجماعة ليسوا مواطنين حقا وإما أنهم ، اذا كانوا هم ، ينبغي أن يكون لهم نصيبهم من الفائدة المشتركة .

§ ١ - فردا واحدا . اظن انه من غير الممكن ان يكون للتقسيم العلمى للحكومات قاعدة أحق وأبهر من هذه . ولم يعترف منتسكيو الا بالحدين الاولين واحد . هو عدمه ولم يقبل الحد الثالث . وروح القوانين ك ١ ب ٣ . ان تقسيم الحكومات الى ملوكية وأوليفرشية وديمقراطية ليس من عمل ارسطو . بل هو مبسوط في حوار أوتنيس والثلاثين الفرس بعد قتل لمجوس . ر . هيرودوت . طالبة ب ٨ - وما بعده . وان اسلاطون يقبل . ايضا هذا التقسيم للحكومات . و . الجمهورية ك ١ ب ٢٨ من ترجمة كوزان والسياسى ص ٤٢٧ من ترجمته ايضا . ولكن لارسطو الفضل بانه هو أول من بوب هذا التقسيم المشهور فى زمانه وأوضحه غير اوضح . وعليه كان ترتيب كتاب السياسة . وقد اتخذ اسقينوز ، ومنتسكيو هذا النمط اولهما فى كتابة اللاهوت السياسى والثانى فى كتابة روح القوانين . وصار هذا النمط هو نمط علم السياسة الذى سار عليه زمانا طويلا فى الماضى ولن يغيره فى المستقبل . ر . ميكافلى فى مقاله على عاشوراء ثبت ليف ك ١ ب ١٢ و . روسو فى عقد الاجتماع ك ٣ ب ٣ و ١٠ و ١١ .

- منصرفا الى المنفعة العامة . و . روسو فى عقد الاجتماع ك ٢ ب ٦ .

§ ٢ - متى كانت حكومة الفرد موضوعها المنفعة العامة فهي تسمى عادة ملوكية . وبهذا القيد نفسه تسمى حكومة الأقلية ، بشرط ألا ترد الى فرد واحد ارسقراطية ، وسيت كذلك اما لان السلطة هي في أيدي الأتيار واما لان السلطة لاموضوع لها الا الخير الأكبر للدولة وأفراد الجماعة . وأخيرا حين تحكم الاكثرية ولا غرض لها الا الصالح العام فهذه الحكومة تأخذ تسمية خاصة هي التسمية النوعية لجميع الحكومات تسمى جمهورية .

§ ٣ - هذه الفروق في التسمية حقة تماما . فان فضيلة عليا يمكن أن تكون لفرد أو لأقلية . لكن الاكثرية لايمكن أن تخص بفضيلة خاصة الا انفضيلة الحرية التي تظهر على الخصوص في الجماهير : والدليل على ذلك أنه في حكومة الاكثرية الجزء الأقوى في الدولة هو الجزء الحربي، وكل أولئك الذين عندهم أسلحة هم فيها مواطنون .

§ ٤ - وصنوف الزيف لهذه الحكومات هي : اللطيان للملوكية والاوليغرشية للارستقراطية والديماغوجية للجمهورية . فالطيان ملوكية لا موضوع لها الا المنفعة الشخصية للملك ، والاوليغرشية لاموضوع لها الا المنفعة الخاصة للأغنياء . والديماغوجية موضوعها المنفعة الخاصة للفقراء . ولا واحدة من هذه الحكومات تفكر في الصالح العام .

- وف عن غرضه . قد استسكت بالمحافظة على قوة النص الاغريقي . وقد ترجمت هذه العبارة بكلمة « فاسد » وهي أقل ضبطا وان كانت صحيحة . وفي هذه النظرية التي تقسم الحكومات الى نوعين حكومات للمنفعة العامة وحكومات للمنفعة الخاصة قد تقدم افلاطون ارسطو بان أثبت أن السلطان لا ينبغي أن يعمل الا لمنفعة الرعايا . ر . الجمهورية ك ١ ص ٤٥ وما بعدها من ترجمة كوزان .

§ ٥ - صنوف الزيف . رأى هيز بحث في (Imperium ١٧٩٢) أن هذه التسميات الثلاث لحكومات الزيف منشؤها البهس ولاحتقار ولكنها لا تدل على حكومات ذات مبادئ مختلفة . وهذا هو بالضبط ما عناه ارسطو . يميز بكلمة « الزيف » . على أن هيزز يبين تماما أن مبدأ الملوكية ومبدأ الاستبداد هما متماثلان ولا خلاف بينهما الا بالعرف اما منتسكيو فقد حاب أن يفصل في المسألة فصلا بينا فارحق نفسه خلال أربعة كتب من مؤلفه الحالة في أن يعمل حدا لا يقره العلم بين الملوكية والاستبداد . وقد نبه فولتير في الملاحظة الرابعة من تفسيره الى هذه الميزة التي انتابت منتسكيو وزاد على ذلك بعض ذوقه المألوف : « الملوكية والاستبداد هما أخوان يتبعهما من ، لشبه ما يحصل احصاءا يتبسبب بالآخر » . ر . أيضا الملاحظة الحادية عشرة والثالثة والثلاثون لفولتير .

ينبغي أن نقف لحظات لتبرز الفرق بين هذه الحكومات الثلاث. لأن المسألة فيها ما فيها من الصعوبات . فإذا نظر الى الأمور فلسفياً ولم يرد الاقتصاد على ما هو الواقع وجب أياً كان النمط الذى يسار عليه ألا ينفصل أى تفصيل وألا يهمل بل لابد من إيضاح التفاصيل لها غاية إيضاح .

§ ٥ - الطينان ، كما قلت انفا ، هو حكومة فرد على وجه السيادة امر الجماعة السياسية ، والاوليغارشية هي انولايه السياسيه للاغنياء ، والديماغوجية على ضد ذلك ولاية افقرءاء من دون الاغنياء . هناك اعتراض اول على التعريف نفسه . اذا كانت الاكثرية صاحبة اولاية على الدوله هي مؤلفة من اغنياء وكانت حكومة الاكثرية تسمى الديماغوجية ، وعلى وجه

أما فولو بيوس الذى لم يكن يعرف مؤلف أرسطو فيما يظهر فانه يتخذ للحكومات تقسيماً اقل احكاماً : « ملكية وأرستقراطية وديمقراطية » التى تفسد الى « حكومة فرد وأوليغارشية ولوكركراطية » (ر . ك ٦) . و ر . أيضاً الفلاطون : الجمهورية ك ٨ ص ١٢٦ - ١٢٨ .

- الديماغوجية . قد حصلت كلمة « ديمقراطية » بكلمة ديماغوجية في كل موطن . فتخذ فيه أرسطو « ديمقراطية » على المعنى الذى كما فعل ها هنا . ان كلمه ديمغرايه قد خلصت في ايامنا هذه من كل معنى سائن ولم تكن لتزود فكرة الفيلسوف هنا . وقد لاحظ الفلاطون بحثي ان في لغة العلم . لسياسى كلمة « ديمقراطية » كان لها الفلاطون ولم يكن محل لتمييزها في هذا المقام كما هو الشأن في الحكومات الاخرى . ر . لسياسى ص ٤٢٨ و ٢٥٨ . وهذا هو محل التنبيه على أن أرسطو يميز دائماً بكلمة « الشعب » عن الطبقة . لاشد نقراً والأكثر عدداً في هيئة المواطنين السياسية . فكلما وجدت كلمة « الشعب » في هذه الترجمة فانما تدل لا على مجموع الامة ولا على كثرتها التى تشمل أيضاً العبيد . بل تدل فقط على الطبقة . لدنيا من الهيئة السياسية وهى التى كن لها القلب في آتيننا ولكن في اكثر الجمهوريات الاغريقية لم تشمل تلك الطبقة الا مركزاً نابوا . ر . ما سبق ك ٢٢١ ف ٣ و ٤ وك ٣٣٢ ف ١ و ٢ . وفي السياسى ص ٤٢٨ و ٤٥٢ من ترجمة كوزان قد أثبتت افلاطون بالضبط هذه التقاسيم التى يقسمها هنا أرسطو . . . وفي القوانين تكلم افلاطون أيضاً على الثلاث الحكومات « الرديئة التى يسميها بهذه الاسماء التى وضعها أرسطو هنا . وفي القوانين ك ٨ ص ١٠٠ يصرح بانها اقل من أن تكون حكومات بل هي « اجرام منظمة » ، في موطن آخر يترف باربع حسيكومات « والجمهورية » ك ٨ ص ١٢٦ . بل خمسة « في ص ١٢٧ » يضعها كذلك على ترتيب « سجنافها : الارستقراطية والديمقراطية والاوليغارشية والطينان » . وعلى هذا يجوز تأكيد أن أرسطو قد أخذ عن استاذنا هذه النظرية الاساسية . وأما مكيفاتل فن كمال الحكومة عنده ينحصر في اجتماع هذه العناصر الثلاثة واتلافها الملوكى والارستقراطى والديمقراطى . وان روما على رايه لم تؤت عظمتها الا بانها منذ البداية قد آلفت بين هذه العناصر المختلفة . ر . مقالته على عاشوراء تيت ليف ك ١٢٦ .

التقابل اذا كان بالمصادفة الفقراء وهم الاقلية بالنسبة الى الأغنياء هم غلب ذلك بتفوقهم فى القوة أولى بالولاية فى الدولة ، واذا كانت حكومة الأقلية ينبغي أن تسمى الأوليغارشية ، فان التعريف التى وفيها آتفا تصير غير مضبوطة .

٦ ٤ - لا يمكن التظلم على هذه الصعوبة حتى بأن يجمع بين معانى الغنى والأقلية ومعانى الفقر والأكثرية وبأن يختص باسم الأوليغارشية الحكومة التى فيها الاغنياء بافليتهم يشغلون الوظائف وباسم الديمقراطية الدولة التى فيها افقراء باكثريتهم هم ولاء الامر . لانه كيف ترتب صورنا الدستور اللتان اقرضناهما أنفا : احدهما حيث الاغنياء يكونون الأكثرية والاخرى حيث الفقراء يكونون الأقلية وهؤلاء وهؤلاء ولاء الدولة ؟ اذا لم يكن مع ذلك قد أفلت من تعدادنا بعض أشكال سياسية .

٧ ٤ - غير أن العقل يهذى قدر الكفاية الى أن ولاية الأقلية وولاية الأكثرية هما شيان عرضيان محضا ، هذه فى الأوليغارشيات وتلك فى الديمقراطيات . ذلك بأن الاغنياء يؤمنون الأقلية فى كل مكان كما أن الفقراء يؤمنون الأكثرية فى كل مكان . وعلى ذلك وفروق المينة فيما سبق ليس لها فى الحق وجود البتة . وان ما يميز تميزا أصليا الديمقراطية من الأوليغارشية انما هو الفقر والغنى . وفى كل مكان حينما تكون السلطة للأغنياء أكثرية كانوا أو أقلية فتلك هى الأوليغارشية وفى كل مكان حين تكون للفقراء فتلك هى الديمقراطية . لكنى أكرر أنه ليس أقل مدخلا فى باب الحق أن الاغنياء على العموم هم أقلية والفقراء كذلك هم أكثرية . فان الثراء ليس الا لبعض الافراد ولكن الحرية هى للجميع . وتلك هى بالجملة أسباب الشقاق السياسى بين الاغنياء وبين الفقراء .

٨ ٤ - لننظر بادىء الأمر ماهى من الجهتين الحدود التى تعين للأوليغارشية وللديمقراطية وهذا الذى يسمى الحق فى احدهما وفى الاخرى . ان الفريقين يقتضيان على السواء حقاً مالمو واقضى لزاما . لكن فى الواقع عدالتهما لاتسمى الا الى نقطة ما . فليس ما يقرره هؤلاء أو هؤلاء

هو ذلك الحق المطلق . وعلى هذا فالمساواة فيما يظهر حق عم ولاشك
في أنها كذلك لاهى حق الجميع مع ذلك بل بين المتساوين فقط . والامر
كذلك في عدم المساواة : انه على التحقيق حق لا بقياس الى الجميع ولان
في حق افراد غير متساوين فيما بينهم . فاذا صرف النظر عن الافراد فيه
شك المرء أن يحكم حكما ضالا . ذلك بأن القضاة هم قضاة وخصوصا مما .
وعادة يكون المرء قاضي سوء في قضيته الخاصة .

٩ - بما أن الحق المقصور على بعض الآحاد يمكن تطبيقه أيضا على
الاشياء كما هو على الأشخاص كما قلت ذلك في علم الاخلاق فإنه يمكن
الاتفاق بلا عناء على المساواة نفسها للشيء ، لكن لا يمكن البتة الموافقة عليها
في حق الأشخاص الذين بهم تعلق هذه المساواة . وأكرر أن مرجع ذلك
الى أن المرء يسمى بالحكم متى كان له فائدة منه . لان هؤلاء وأولئك يعبرون
عن جزء معين من الحق وهم يحسبون أنهم يعبرون عن الحق المطلق ، فمن
ناحية هؤلاء بما هم أعلون في نقطة أى فى الثروة مثلا يحسبون أنفسهم
أعلى من كل شيء . ومن ناحية أخرى أولئك بما هم متساوون في نقطة
أى في الحرية مثلا يحسبون أنفسهم متساوين على الإطلاق . وينسب الفريقان
أن يقول كلاهما الموضوع الرئيسى .

١٠ - اذا كانت الجماعة السياسية لم تؤلف في الواقع الا لفرض
الثروات . فإن نصيب الشركاء فيها يكون فى الدولة على النسبة المستقيمة
للكياتهم ، وان أنصار الأوليغارشية يكونون حيثذ على حق ميين . لأنه لن
يكون عادلا أن الشريك الذى لم يؤد فى الشركة الا سهما من مائة يكون
نصيبه مثل نصيب الذى يكون قد أدى كل البقية سواء طبق ذلك على أول
مساهمة أو على المكاسب اللاحقة .

١١ - غير أن الجماعة السياسية موضوعها ليس العيشة المادية لأفرادها

٩ - في علم الاخلاق . و . علم الاخلاق الى نيقوماخوس وهوبز .

١١ - ليكوفرون . ورد هذا الاسم في كتابه الخطابة ك ٣ ب ١١ ولا ينبغي
ان يخلط بين ليكوفرون هذا وبين الشاعر المسمى بهذا الاسم اثنى هو متأخر من الاول
بنحو نصف قرن .

وحسب بل معادتهم وفضيلتهم . والا لا يمكن أن تنشأ بين أرقاء أو بين
كائنات آخر غير الناس ممن لا يبلغون مع ذلك تأييقها البتة بما أنهم غير اهل
للسعادة وللأختيار الحر . الجماعة السياسية ليس البتة موضوعها الوحيد
معاهدة مجبوبة ودفاعية بين الافراد ولا علاقاتهم التعاونية ، ولا الخدم التي
يؤديها بعضهم لبعض لأنه يجب حثث أن يحتبر التيرونيون والقرطاجيون
وكل انشعوب المرتبطة بمعاهدات تجارية مواطنين في دولة واحدة بعينها
بسبب اتفاقاتهم على الصادرات وعلى الأمن الفردى وعلى أحوال الحرب
المشتركة ، على أن لكل منهم حكما مستقلين دون أن يكون لهم وال عام
لجميع هذه العلاقات لاينهم من أمر أخلاق محالفيهم شيئا أيا كان مبلغ من
تسلهم تلك المعاهدات من الظلم والفسوق ، لايرعون الا أن يبقى بعضهم
بعضا اى خسارة لفريق أو لآخر . لكن لما كان على الخصوص أمرالفضيلة
والفساد السياسيين هو الذى يهم أولئك الذين ينظرون فى القوانين الصالحة
كان من البين أن الفضيلة يجب أن تكون فى المحل الاول من عناية الدولة
التي تستأهل بحق هذا الاسم والتي ليست دولة بالاسم فحسب ، والا لكان
الاجتماع السياسى كمحالفة عسكرية لشعوب متباعدة لاتكاد تميز فيها وحدة
المكان ، واتقانون من ثم يكون اتفاقا مجردا وكما قال ليكوفرون السفسطائي:
«انه ليس الا كقالة للحقوق الفردية دون أن يكون له أى سلطان على أخلاق
المواطنين وعدالتهم الشخصية» .

■ ١٢ - ودليل ذلك هين . أن يجمع فى الذهن بين هذه الاوطان
المختلفة وأن تحاط بسور واحد ميجار وكورته فلا ينتج على التحقيق البتة
من هذا النطاق الفسيح مدينة وحيدة حتى يفرض أن أولئك الذين تحويهم
قد عقدوا بينهم عقود الأتكحة تلك الروابط التي تستبر روابط أساسية
للجماعة المدنية . أو فليفرض أيضا أناس منغلز بعضهم عن بعض ومع ذلك
هم متقاربون ليحتفظوا بروابط بينهم ، ويفترض أن لهم قوانين عامة على
العدل المتبادل الذى تجب مراعاته فى علاقات التجارة بما أن بعضهم تجارون

■ ١٢ - ميجادوكورته . تقع ميجار على مائتين وعشر غلوات أو ثمانية فراسسج

من كورته .

والآخرين زارعون وسكافون النخ وغدهم عشرة آلاف مثلا . فإذا كانت علاقاتهم لا تذهب الى أبعد من المعاوضات اليومية والمخالفة في حالة الحرب فذلك لا يبلغ أيضا أن يكون مدينة البنة .

§ ١٣ - ولماذا ؟ هاهنا مع ذلك لا يقال ان روابط الجماعة ليست على هذا القدر من الوثاقة . ذلك بأنه حينما يكون الاجتماع بحيث لا يرى أحد الدولة الا في بيته الخاص حيث الاجتماع ليس الا حلقة على الصنف فلا مدينة البنة لانه اذا ألقى النظر اليها عن كتب فعلاقات الاجتماع ليست الا علاقات أفراد منزلين . حينئذ يكون من البين أن المدينة لا تنحصر في الاشتراك في محل الإقامة ولا في كفالة الحقوق الفردية ولا في علاقات التجارة والمعاوضة . ان هذه الشروط الأولية لامدوحة عنها لوجود المدينة ولكن حتى مع اجتماعها فالمدينة لا تزال غير موجودة . المدينة هي اجتماع السعادة والفضيلة للعائلات والطبقات المختلفة للسكان من أجل عيشة تامة تكفي نفسها بنفسها .

§ ١٤ - على أنه لا يمكن بلوغ مثل هذه النتيجة بدون الاشتراك في محل الإقامة وبدون مساعدة المصاهرات . وهذا هو انذى ولد في اندول روابط العائلة وبطون القبائل والقرايين العامة والاعياد التي تجمع بين المواطنين . ان ينوع هذه النظم انما هو الرعاية وهو احسلس يحمل المرء على أن يؤثر العيشة في ظل الاشتراك العام . فغاية الدولة انما هي سعادة المواطنين وكل هذه النظم لا ترمى الا الى تحقيقها . فالدولة ليست الا اجتماعا فيه العائلات مجتمعة على شكل قرى ينبغي أن تجد كل ضروب النمسو وكل تيسير للعيشة ، أكرر انى عيشة فاضلة ورغدة . على هذا فالاجتماع السياسى اذا موضوعه حقا هو فضيلة الافراد وسعادتهم لامجرد العيشة المشتركة فقط

§ ١٥ - أولئك الذين يؤتون التأسيس العام للمجتمع أكثر ما يكون ، أولئك لهم في الدولة نصيب أكبر من نصيب هؤلاء الذين مع أنهم يسألونهم

او يزيدون عليهم في الحرية أو في المولد هم مع ذلك أقل منهم في الفضيلة السياسية أعنى نصيبا أكبر من نصيب هؤلاء الذين هم أكثر مالا ولكنهم مع ذلك أقل من أولئك أهلية .

أستطيع من كل هذا أن أستنتج بغاية الوضوح أن الاغنياء والفقراء بآرائهم المتضادة في أمر السلطة لم يلفوا هؤلاء وهؤلاء الا جزءا من الحق . ومن العدل .

الباب السادس

في السيادة • حكومة الدولة يمكن أن تكون ظالة غاية الظلم • الطالب المتكافئ والكلالة للسود والكلالة • دولة مختلفة لصالح السيادة الشعبية • وتعدد الأنسبة التي يمكن أن تنطبق عليها : دفع هذه الآلة ورد على علم بالدفع • السيادة يجب أن تخلص بها على قدر الامكان القوانين الكينة على الملل : الملائكة الأولية للقوانين بالتصتور.

١ - تلك نظرية صبة أن يعلم الى من تسند السيادة في الدولة ذلك انما يكون اما الى السواد واما الى الاغنياء واما الى الاخيار واما الى فرد واحد أسمى بمؤهلاته ، واما الى طائفة . وان الحيرة لتشبه أن تكون متساوية من كل جانب . اذا عمد الفقراء بأنهم أكثرية الى أن يتقاسموا أموال الاغنياء فلن يكون ذلك ظلما مادام السيد بماله من الحق قد قرر أن ذلك ليس ظلما . فماذا يكون اذا الظلم انصارخ ؟ لكن اذا كان كل شيء مقسوما ثم جاءت أكثرية ثانية ففاسمت من جديد أموال الاقلية فديهي أن تسدهور الدولة . ومع ذلك لاسقط الفضيحة البتة صاحبها ، ولم يكن العدل البتة سما للدولة . ذلك القانون المزعوم لايمكن اذا أن يكون على التحقيق الا ظلما صارخا .

٢ - على المبدأ عينه كل ما يكون قد فعله الطاغية يكون بالضرورة عدلا هو يستخدم القوة لانه سيكون الأقوى كما سيكون شأن الفقراء ضد الاغنياء . هل السلطان يختص به الاقلية بحكم القانون أى الاغنياء ؟ لكنهم اذا سلكوا مسلك الفقراء والطاغية أى اذا نهبوا السواد وسلبوهم فهل يكون هذا السلب عدلا ؟ واذا يكون أمر الآخرين كذلك سواء بسواء . على هذا يرى من كل ناحية أن ليس في الأمر الا جرائم ومظالم .

٣ - هل يجب أن يؤتى السيادة المطلقة على جميع المرافق المواطنين المتمازرون ؟ وحيث ذلك اسقاط لجميع الطبقات الاخرى المبعدة عن

الوظائف العامة . ذلك بأن الوظائف العامة هي تشاريف حقبة ، واستبداد السطان في أيدي بعض المواطنين تهين بالضرورة الآخرين جميعا . أياكون خيرا من ذلك أن يؤتى السطان فرد واحد أى رجل أعلى ؟ لكن في هذا غلو في مبدأ الأوليغارشية ، وإيجاد لاكثرية أكبر أيضا عن مراكز الحكم . يمكن أن يضاف الى هذا انه من الخطأ الكبير أن يستبدل بسيادة القانون سيادة فرد هو دائما محل لآلاف الشهوات التي تضطرب في كل نفس انسانية . أفيقال ان القانون هو اذا السيد ؟ أم يقال ان اجتناب كل العقبات يكون بالأوليغارشية أو الديمقراطية ؟ كلا ان المحذورات أعياها التي أبناها أنفا مازالت باقية .

¶ ٤ - غير أننا في موضع آخر سنعود الى هذه الموضوعات المختلفة .

استناد السيادة الى الجمهور بدل أن تسند الى الرجال المتنازين الذين هم على الدوام أقلية يشبه أن يكون حلا للمسألة عادلا وحقا ، ولو أنه لايدل كذلك هذه الصعوبات . يجوز في الحق أن يقبل أن الأكثرية التي كل عضو منها على حدة ليس رجالا نابها هي مع ذلك فوق الرجال المتفوقين ، ان لم يكن فرديا ، فلي الأقل في المجموع ، كما أن مائدة تؤدب بنفقات مشتركة أفخر من مائدة يقوم بنفقاتها فرد واحد . في هذا السواد كل فرد له حظه من الفضيلة ومن الحكمة ، والكل باجتماعهم يمكن أن يقال انهم يكونون رجالا واحدا له أيد وأرجل وحواس لاعدد لها وخلق وذكاء على نسبة ذلك . وحينئذ فالعامة تحكم أحكاما متمعة على تواليف الموسيقي والشعر . هذا يحكم على نقطة وذاك على أخرى والجماعة بأسرها تحكم على مجموع التأليف .

¶ ٥ - الرجل الممتاز مأخوذا فردا يختلف عن السواد كما يقال ان الجمال يختلف عن القبح ، وكما أن لوح الرسم الفني يختلف عن الحقيقة بأنه

¶ ٤ - في موضع آخر سنعود . د . من هذا الكتاب ب ١٠ ف ٤ . - كل عضو فيها على حدة . عرض هنا ارسطو لمفهوم الأكثرية على مقتضى العقل كما ينبغي أن يصنع ديمقراطي في أيامنا هذه . اما منتسكيو فانه يرى الإمة بأسرها لا تستطيع أن تتخذ قرارات حاسمة . ولو كانت موصوفة بصحن . التمييز . وهذا هو الذي جعله يؤثر الحكومة النيابية . د . روح القوانين ك ٢ ب ٢ وك ١١ ب ٦ .

يجمع في جسم واحد قسمات جميلة مبشرة هنا وهناك : وهذا لا يمنع أنه بتحليل الأشياء لا يستطيع إيجاد ماهو أحسن أيضا من اللوح الفني وأن فلانا يمكن أن تكون عينه أجمل وفلانا الآخر يفوقه بكل جزء آخر من أجزاء الجسم ، لا أجزم أن يكون ذلك ، في كل لقيف من الناس ، أى في كل اجتماع كبير ، هو الفرق الثابت بين الأكثرية وبين عدد قليل من الرجال الممتازين ، وفي الحق يمكن أن يقال بالاولى دون خوف الخطأ انه في أكثر من حالة يكون فرق من هذا القليل محتما . لانه حيثذ يمكن أن تتسحب المقارنة حتى على الحيوانات . واني لأسأل في أى شيء يختلف بعض الناس عن الحيوانات ؟ لكن هذه الدعوى اذا قصرت على سواد بعينه يمكن أن تكون حقة تملما .

§ ٦ - هذه الاعتبارات تجيب عن مسألتنا الاولى عن السيد وعن هذه المسألة التي هي مرتبطة بها ارتباطا وثيقا . على أى الأشياء يجب أن تبسط سيادة الرجال الأحرار وسيادة كتلة المواطنين ؟ أعني أى بكتلة المواطنين أولى الثروة والاهلية العاديتين . من الخطر أن يوكل اليهم الولايات المهمة : لانهم لعدم عدالتهم وجهلهم يظلمون في بعض الاحوال ويخطئون في بعض آخر . واقصاؤهم عن جميع الوظائف ليس آمن : فان دولة فيها كثير من الناس فقراء ومحرومون كل امتياز عام تشمل حتما في داخلها أعداء بهذا القدر . غير أنه يمكن أن يترك لهم حق الشورى في الأمور العامة وحق الحكم في القضايا .

§ ٧ - من أجل ذلك خولهم سولون وبعض الشارعيين حق الانتخاب ومراقبة الحكام ومنعهم الوظائف الفردية . انهم حينما يجتمعون فكثرتهم تحس الأشياء دائما بذكاء كاف ، ومتى اجتمعت والرجال الممتازين خدمت الدولة ، كما أن الاغذية غير المختارة متى أضيفت الى الاغذية المختارة أعطت

§ ٧ - المراقبة : يرى في الاقتصاد السياسي لللاتينيين إيوج ك ٢ ب ٨ وما بعده مقدار اهتمام الاكثريين بمراقبة الحسابات ونقص المصروفات العامة . ر . من سفر السياسة هذا ك ٧ ب . .

بمزجها كمية من التغذية أقوى وأجدى . غير أن الافراد على حدتهم ليسوا
أقل تصورا عن اهلية الحكم .

٨٩ - يمكن أن يدفع هذا المبدأ السيلسي بدفع أول ويتسائل : متى كان
الامر بصدد الحكم على قيمة علاج طبي ألا ينبغي استدعاء ذلك الذى يكون
عند الحاجة قادرا على شفاء المريض من الالم الذى يعانيه حالا . أعنى الطبيب
وأضيف الى هذا أن ذلك انتدليل يمكن أن ينطبق على جميع الفنون الأخر
وعلى جميع الاحوال التى تشفل التجربة فيها المقام الاول . فاذا كان الطبيب
اذا قضائه الطبيعىون هم الأطباء فيكون الأمر كذلك فى كل شىء آخر، يعنى
بالطبيب هذا الذى ينفذ الوصفة وهذا الذى يأمر بها والرجل الذى قد تعلم
العلم . كل الفنون يمكن أن يقال ان لها كما نلطب أقساما مشابهة . وان حق
الحكم ليسند الى العلم النظرى كما يسند الى المعرفة العملية .

٩٥ - انتخاب الحكام الموكل أمره الى الجمهور يمكن أن يعطى فيه
بهذه الطريقة فان هؤلاء الذين يعلمون علم شىء هم وحدهم على بينة من أن
يحسنوا الانتخاب . فان المهندس هو الذى يختار المهندسين والملاح الملاحين
لأنه اذا كان فى بعض الأشياء وفى بعض الفنون يمكن المرء أن يعمل من
غير أن يتعلم فانه حتما لا يعمل أحسن من الرجال المختصين . وعلى هذا
فللسبب عينه لاينبى أن يترك الى الجمهور حق اختيار الحكم ولا حق
محاسبتهم على عملهم .

١٠٥ - لكن ربما يكون هذا الدفع عدلا للأسباب التى يتنها فيما
سبق الا أن يفترض جمهور ساقط كل السقوط . ان الجمهور فرادى
لايحسنون الحكم كما يحسنه العلماء ، أوافق على هذا ، لكنهم وجميعهم
اما أن يفوقهم أو أن يساوؤهم . لأسباب شتى ليس الفنان هو القاضى
الأفضل ولا الأواحد فى كل الأحوال التى فيها يمكن امرنا أن يتذوق

١٠٥ - ان يفوقهم : يرى مكيافالى راي أرسطو دائما من حيث الاهلية السياسية
للاكثرية فى انتخاب الحكام . و . مقالته على تيت ليف ك ٣ ب ٣٤ ويشاطرها
منتسكيو هذا الرأى . و . روح . لقوانين ك ٢ ب ٢ . بيتا مثلا . يرى فى جمهورية
الفلاطون ك ١٠ ص ٢٥٠ من ترجمة كوزان معان تطابق هذه تمام لمطابقة .

تاج الفنان دون العلم بفنه . وان بيتا مثلا ، يمكن أن يقدره ذلك الذى قد بناه ، ولكن يقدره خيرا من ذلك هذا الذى يسكنه وهذا هو رئيس العائلة . كذلك مدير دفة السفينة يحسن معرفة الدفاف أكثر من التجار . وان الطاعم لا الطامى هو الذى يقدر قيمة الوليمة .

هذه الاعتبارات يمكن أن تظهر كافية لرفع ذلك الدفع الاول .

١١ § - وهناك دفعا ثانيا يرتبط به . يقال ان السبب ضعيف لمنح الجمهور غير ذى الاهلية سلطة أوسع مما للمواطنين المتنازين . لاشئ أعلى من حق الانتخاب والرقابة الذى يؤتیه كثير من الدول ، كما قد قلت ، الطبقات الدنيا فتنفذه على وجه السيادة فى الجمعية العمومية . ان هذه الجمعية ومجلس الشيوخ والمحاكم مفتوحة بواسطة نصاب ضئيل لجميع المواطنين من كل سن ، وفى الوقت عينه يقتضى لوظائف الخازن ووظائف القائد وكل الولايات الأخرى المهمة شروط نصاب رفيع جدا .

١٢ § - ليس رد هذا الدفع الثانى بأصعب هاهنا من السابق ، وربما كانت الامور لاتزال على ماهى عليه . فليس الفرد سواء أكان قاضيا أم شيخا أم عضوا فى الجمعية العمومية هو الذى نه الحكم المبرم . انما هى المحكمة ، انما هو مجلس الشيوخ ، انما هو الشعب اذ انفرد ليس الا جزءا ضئيلا فى اختصاصه الثلاثى بوصف أنه شيخ وقاض وعضو فى الجمعية العمومية ، فمن جهة النظر هذه يكون من العدل أن يكون للجمهور نصيب أوسع من السلطان لانه هو الذى يؤلف الشعب ومجلس الشيوخ والمحكمة . وان النصاب الذى تملكه هذه الكتلة بأسرها يفوق النصاب الذى يملكه الأفراد الاقلون الذين يشغلون الوظائف الكبيرة .

١٣ § - على أنى لن أذهب الى أبعد من ذلك فى هذا الموضوع ، أما فى المسألة الاولى التى وضعناها على شخص السيد فالنتيجة البينة التى تتج من

§ ١٣ - المؤسسة على العقل . او بعبارة اخرى سلطان العقل . يقول افلاطون الذى اخذ منه ارسطو بعض هذه النظريات خلاف ذلك ويؤثر سلطان الرئيس المستير على سلطان القانون . و . السياسى ص ٤٣٥ من ترجمة كوزان .

مناقشتنا هي أن السيادة يجب أن تكون للقوانين المؤسسة على العقل ، وأن
ولى الامر واحد اكان أو متعدد لا ينبغي أن يكون سيدا الا حيث لا يوجد
نص فى القانون لامتناع ضبط جميع الجزئيات فى اللوائح العامة . لم تقل
بعد ماذا يجب أن تكون القوانين المؤسسة على العقل فتبقى مسألتنا الاولى
كلها معلقة . وحسبى أن أقول ان القوانين تتبع بالضرورة الحكومات فتكون
طيبة أو خيثة ، عادلة أو ظالمة على حسب ماتكون تلك الحكومات . وبديهي
أن القوانين يجب أن يكون مرجعها الى الحكومة . ومتى سلم بهذا لا يكون
أقل بداهة أن القوانين تكون بالضرورة سالحة فى الحكومات السالحة وسيئة
فى الحكومات الفاسدة .

الباب السابع

لاجل ان يعرف الى من تستند السيادة لا يمكن الاعتماد الا على المساواة السياسية
حقا لا على مزايها ايا كانت كالتياب والمهرة والثروة والعمل والتسلطة الحربية والعلم
والفضيلة . عدم كفاية التزام المنة . المساواة هي على العموم الفرض الذى يجب على
الشعوب ان يتتوه للتوفيق بين تلك التزام .

§ ١ - العلوم كلها وانفنون كلها الفرض منها خيرا . واول الخيرات
يجب أن يكون الموضوع الأعلى للعلوم جميعها ، وهذا العلم انما هو السياسة .
فالجبر في السياسة انما هو العدل ، وبعبارة أخرى المنفعة العامة . يرى على
وجه العموم أن العدل هو نوع من المساواة وها هنا الرأى العلمى موافق الى
حد ما للمبادئ الفلسفية التى بها وضعا علم الأخلاق . ثم ان الاتفاق واقع
على طبيعة العدل وعلى الأفراد الذين يطبق عليهم وعلى أن المساواة يجب أن
تسود بين المتساوين بالضرورة ، فيبقى على أى نطبق المساواة وعلى أى نطبق
عدم المساواة : تلك مسائل صعبة هى التى تكون افلسفة السياسة .

§ ٢ - ربما يقال انه لا ينبغي أن توزع الولايات بالسواء بل بنسبة تقوى
الرجال فى كل نوع من أنواع الاهلية حتى لو لم يكن بينهم أى فرق فيما
وراء ذلك بما أن المواطنين هم مع ذلك أشباه . وأن الحقوق والاعتبار يجب
أن تختلف متى اختلفت الأفراد . لكن اذا كان هذا المبدأ حقا فحتى حسن
الرواء أو طول القامة أو أية ميزة أخرى ايا كانت يمكن اذا أن تعطى حق
الافضلية للسلطة السياسية . أليس الضلال هنا واضحا ؟ فأى قياس اتخذ
من العلوم الاخرى ومن الفنون الاخرى يثبت ذلك قدر الكفاية . فاذا وزعت
زمارات على فنانين متساوين بينهم من حيث انهم مشتغلون بفن واحد فلن
يعطى أحسن الآلات أشرفهم مولدا مادام أن شرفهم لا يجعلهم أحق زمرا
بالزمارة . لكنه ينبغي أن تعطى الآلة الأكمل للفنان الذى يعرف أن
يستخدمها على أكمل وجه .

٣ - إذا كان هذا التدبيل لا يزال غير بين فليذهب به الى أبعد من ذلك
 أن يكون رجل ممتاز جدا في من انزمر اهل امتيازنا من ذلك بالمولد او
 بالجنس - ومع أن هذين الامتيازين مأخوذين على حدتهما أفضل بكثير ، ان
 شئت ، من حدق فنان ، وان منافسيه من جهة هاتين المزيتين . النبل والجمال
 يفضلونه أكثر من فضله عليهم باعتبارهما فنا - فاني أقرر انه مازال أحق بأن
 يعطى الآلة المتارة ، والا يلزم ان يكون اعزف بالموسيقى يستفيد كثيرا من
 علو النسب والحظوة ، غير ان هذه المزايلا يمكن أن تفيد أية فائدة .

٤ - بمثابة هذا التدبيل العادى يجوز أن تدخل مزية كيغما اتفق
 في ان توازن باخرى : فمن أجل أن قلعة الرجل افلانى تزيد بسطة على
 مائة فلان الآخر يستتبع ذلك أن القاعدة العامة هي أن القنمة يمكن أن
 توازن بالثروة وبالحرية . فإذا وضعت القلعة على العموم فوق الفضيلة بكثير
 من أجل أن الواحد أعلى ميزة بقامته من الآخر بفضيلته ، جاز من ثم أن
 توضع الاشياء المتغيرة في مستوى واحد بعينه ، لانه اذا كانت القامة على
 درجة ما يمكن أن تفوق المزية الاخرى على درجة ما فمن الواضح انه قد
 يكفي تسبب الدرجات للوصول الى المساواة المطلقة .

٥ - لكن مادام هاهنا استحالة أصيلة فيكون من البين أنه لا يمكن
 الزعم ، في أمر الحقوق السياسية ، بأن توزع السلطة تبعاً لكل نوع من
 أنواع عدم المساواة . فلان يكون البعض أخف في الجرى والآخرون
 أثقل فذاك ليس سبباً في السياسة لان يكون للأولين أكثر من الآخرين .
 فانما هو في الالعب الرياضية أن تقدر هذه الفروق حق قدرها . وهاهنا
 لا ينبغي بالضرورة أن يوضع في الموازنة الا الاشياء التي تدخل بنصيب في
 تكوين الدولة . من أجل ذلك حق أن يؤتى امتياز خاص لشرف المولد
 وللحرية وللثروة لان الافراد الاحرار والمواطنين الذين يملكون التصا

٥ - التصا القانونى . و . بوج ٢٤ ب ٢ من الاقتصاد السياسى للانيين .
 لقد كان التصا هو صالح الفصل الذى على حسبه يقع ترتيب المواطنين ، غير أن
 اليونانيين لم يعرفوا ايدياً نظام . لهراتب المنظمة التابعة .

الفانونى هم أعضاء الدولة . ولن تكون دولة قط اذا كان الكل فقراء ولا اذا كان الكل ارقاء .

٦٤ - نحن لا بد من أن يضاف الى هذه العناصر الاولى عنصران آخران العدل والحقايه الحريه اللذان لا يمكن أن تستغنى عنهما الدولة . لانه اذا كانت تلك العناصر ضرورية فى تاليف الدولة فلا خزان ضروريان لرغدها كل هذه العناصر او على الامل اكثرها يمكن أن تتنازع بحق شرف تكوين المدينة . لكن على الاخض كما قلته انفا واكرره انما هو الى السلم والى الفضيلة تسند سعادتها .

٧٥ - أكثر من ذلك بما أن المساواة والمساواة التامتين هما ظلمتان بين افراد ليسوا متساوين عموما او لامساوين فيما بينهم الا فى نقطة واحدة جميع الخدمات التى فيها المساواة والمساواة فارتان على قواعد من هذا القليل حكومات فاسدة بالضرورة . وقد قلنا ايضا فيما مر ان جميع المواطنين محقون فى ان يحسبوا لهم حقوقا ولكنهم جميعا مخطئون فى ان يحسبوا لهم حقوقا مطلقة : الاغنياء بأنهم يملكون نصيبا عظيما من الارض المشتركة للمدينة وان لهم عادة حسابا أكبر فى المفاوضات التجارية ، والاشراف والرجال الاحرار ، وهما طبقتان متجاورتان ، بأن الشريف هو أشد مواطنة حقيقة من السفلة ، وأن النبيل مقدر تقديرا فى جميع الشئوب ، وفوق ذلك بأن الذراوى الفاضلة يجب فى ظاهر الامر أن يكون لها فضائل أجدادها ، لان الشرف ليس الا أهلية للسلالة .

٨٤ - وفى الحق أن الفضيلة على رأيها لها أن ترفع الصوت بحق أيضا فالفضيلة الاجتماعية هى العدل وكل الأخريات لانجىء بالضرورة الاتائج لها . وأخيرا فللاكثرية أيضا مطالب تعارض بها مطالب الاقلية ، لان الأكثرية ، مأخوذة فى مجموعها هى أقوى وأغنى وأحسن من العدد القليل »

٧٥ - الاشراف والرجال الاحرار . يرى ما هنا الفرق بينا بينى هاتين الكلمتين

٩٨ - فلنفرض فى دولة واحدة اجتمع فيها أفراد ممتازون ، أشرف وأغنياء من ناحية ومن الناحية الأخرى كثرة لها أن تؤتى حقوقاً سياسية ، أيمكن القول بلا تردد الى من تسند السيادة ؟ أم الشك لا يزال ممكناً ؟ فى كل واحد من الدساتير التى عددناها فيما مر مسألة معرفة من له الولاية لا يمكن أن تكون مسألة مادام الفرق بين أولى الولاية يرتكز بالضبط على مسألة السيد . فهنا السيادة للأغنياء وهناك للمواطنين المتأخرين وهلم جرا . فلننظر مع ذلك ماذا يمكن عمله متى كانت كل الأوضاع المختلفة تلقى معاً فى المدينة .

١٠٨ - بفرض أن أقلية الأخيار ضعيفة للغاية فماذا يمكن أن يقنن فى حقها ؟ أينظر الى انها مهما كانت ضعيفة تستطيع أن تكفى لحكم الدولة أو أن تكون هى وحدها مدينة تامة ؟ لكن حينئذ يحى اعتراض هو حق على السواء ضد كل المطالبين بالسلطة السياسية وهو يسقط فيما يظهر أداة أولئك الذين يطالبون بالسلطة باعتبارها حقاً ثروتهم وأولئك الذين يطالبون بها بأنها حق لمولدهم . فاتباع المبدأ الذى يدعونه لأنفسهم يجب أن تسند السيادة المطالب بها الى الفرد الذى يكون وحده أغنى من الكل مجتمعين . كذلك الأشرف بمولده يفضل جميع أولئك الذين لا يتحدثون إلا بحريتهم .

١١٨ - كذلك هذا الاعتراض عينه قائم ضد الأرستقراطية التى تؤسس على الفضيلة . لانه اذا كان المواطن الغلانى أكبر فضلاً من جميع أعضاء الحكومة الذين هم أنفسهم أناس محترمون جداً فالبدأ عينه يؤتية السيادة . كذلك الاعتراض نفسه أيضاً ضد سيادة الكثرة المؤسسة على تفوق القوة بالنسبة للأقلية لانه اذا كان فرد بالمصادفة أو بعض أفراد أقل عدداً مع ذلك من الكثرة هم أقوى منها فهم أولى بالسيادة .

١٢٨ - كل هذا يشتت جلياً ، فيما يظهر ، أنه ليس عدل تام فى أية واحدة من الميزات التى باسمها يطالب كل لنفسه بالسلطان وباستبعاد الآخرين . فان الكثرة تستطيع أن تدفع مطالب أولئك الذين يطالبون

بالسلطة اعتمادا على أهليتهم أو على ثروتهم وتقدم لذلك أسبابا مقنعة . الأشياء
يمنع في الواقع أن تكون أغنى وأفضل من الأقلية لافرادى يل يجمعها .
وهذا نفسه يدفع اعتراضا يقدم ويكرر غالبا على أنه خطير للغاية : يتساءل
هل في الحالة التي فرضناها يجب على الشارع الذى يريد أن يشرع قوانين
عادلة ان ينظر الى منفعة الجميع أو الى منفعة المواطنين المتأزين . العدل
هنا انما هو المساواة ، ومساواة العدل هذه ترد الى المنفعة العامة للدولة بقدر
ما ترد الى المنفعة الفردية للمواطنين . والمواطن على العموم هو الفرد الذى
له نصيب فى السلطة وفى الطاعة العامة ، بما أن مركز المواطن متغير
تبعاً للدستور . وفى الجمهورية الفاضلة انما الفرد هو الذى يستطيع ويريد
طوعاً أن يطيع وأن يأمر دوايك تبعاً لقواعد الفضيلة .

الباب الثامن

استثناء من مبدأ المساواة لمنفعة الرجل الأعلى : اصل التفریب وتبريره • التفریب
في الحكومات من كل نوع غير ممكن في المدينة الفاضلة • المهولة يجب ان توضع للرجل
الأعلى • تعظیم البعيرية •

١٤ - اذا كان في أندوة فرد او عدة افراد وهم مع ذلك أقل عددا
من ان يؤلفوا وحدهم فيما بينهم مدينة تامة ، بهم من رفعة الاهلية
ملا يجوز ان توازن به اهليه - تر المواطنين جميعا ، ولان النفوذ السياسي
لذلك الشخص افريد أو لاوبك الاشخاص اكبر من ان يقلس اليه
فالنك الرجال لا يمكن ان ينطووا في جملة المدينة . انه يكون من
الاهانة أن يردوا الى المساواة العامة متى كانت أهليتهم وأهبيتهم السياسية
تضمهم فوق المقارنة تماما . أمثال هؤلاء الأشخاص يجوز ان يقال عليهم
انهم آلهة بين اناس •

٢٤ - وهاك دليلا جديدا على أن اقانون لا ينبغي ضرورة أن يطبق
الا على أفراد متساوين بالوند وبالملكات . غير أن القانون لم يشرع قط
لهؤلاء الناس الأقداد . انهم هم أنفسهم القانون . ومن السخرية أن

١٤ - في الدولة فرد • فهم بعض المؤلفين من هذه الفقرة انارسطو قد كان نصيرا
للطفيان • وهذا خلال يدلمه هذا المؤلف برعته متى أحسنت قراءته • فان ارسطو
ما هنا يحتفظ باستثناء للمبقرى • وفي هذا توافق البشرية جميعا رأى الفيلسوف الذي
شه ما يعرفها حق المعرفة • من البشرية قد خضعت طواعية لقيصر وكروميل وفابليون ،
ففي تجيز الاعتصاب للمبقرى وقد أفادت من هذه .لاجاة • ولم يقل ارسطو شيئاغير
ذلك • و • فيما يل في هذا الباب ف ٨ وفي به ١١ ف ١٢ وفي ك ٤ ف ٨ ف ١ •
واني ارد القادى . الى المقفمة حيث نوقشت هذه التهم التي هي طالة فيما أرى •
على أن افلاطون قد قرر من قبل تلميذه ما يشبه هذه .لنظريات • و • السياسي من
٤٥٥ من ترجمة كوزان •

٢٤ - أنتيستين • هو أثيني تلميذ سقراط • لا طالب الارانب بالمساواة بين
الحيوانات قالت لها الاسود : ينبغي ان تؤيد امثال هذه المزاعم بخالف كخالبنا وبانياب
كانيابنا • • و • ايزوب الكوراني ص ٢٢٥

يحاول إخضاعهم للدستور ، لأنهم يستطيعون أن يحيوا على ذلك بما أوجب به الأسود على اقرار انذى قررته جمعية الأرباب فى أمر المساواة اعلمة للحيوانات على ما حكاه آتيستين . وهذا هو أصل التغريب فى الدول الديمقراطية التى هى أحرص الدول على أن تظهر بمظهر المساواة . فمتى فضل مواطن فى رأى النظر جميع المواطنين الآخرين بالثروة أو بكنزة الأنصار أو بأية ميزة أخرى سياسية جاءه حكم النفى لمدة تختلف فى طولها قلة أو كثرة .

٣٥ - وفى الاساطير لم يكن لدى أصحاب السفينة (الأرغونوت) أى سبب آخر يحملهم على أن يتركوا هرقلس . فان السفينة أرغو لا تريد أن تحمله لأنه أثقل كثيرا من سائر رفاقه . من أجل ذلك يخطيء من يلوم على وجه الاطلاق الطغيان ويزرى على النصيحة التى أسداها بيرندر الى طرازيبول : فانه أقصر فى اجابة الذى كان قد جاء ليسأله النصيح على أن يسوى كمية من السنابل بأن يقصف السنابل التى تفوق الأخر طولاً . فلم يفهم الرسول شيئا من علة هذا الفعل ، لكن طرازيبول حينما أخبر به فهم حق الفهم أنه يجب عليه أن يتخلص من المواطنين الأقوياء .

٣٦ - هذا الاجراء ليس نافعا للطفاة فحسب ، فانهم ليسوا هم وحدهم الذين يستخدمونه ، بل هو يستخدم بنجاح فى الأوليغرشيات وفى الديمقراطيات . ان التغريب بسبب التفوق يكاد ينتج فيها النتائج نفسها فانه يقف بالابعاد قوة الأعيان الذين يحكم به عليهم .

يطبق هذا المبدأ السياسى على دول وعلى شعوب بأسرها اذا كان هذا

٣٧ - أرغو . فى محادثة أفيثى فى تساليا تكلمت هذه السفينة ، العجيبة وصرفت بانها لا تستطيع أن تحمل هرقلس لثقل وزنه . ر . ابلودور ك ١ ب ٩ ف ١٩ وشول من افلينسيوس البيت ١٢٠١ من الأغنية الاولى - بيرندر . يذكر ارسطو بهسذا الحادث فى ك ٨ ب ٨ ف ٧ ويزعم هيودوت خلافا لذلك ان طرازيبول هو الذى أسدى هذه النصيحة الرمزية الى بيرندر . ر . تريسيخور ب ٩٢ . فى أمر بيرندر راجع ك ٨ ب ٩ ف ٢ و ٢٢٠ . وقد كان طرازيبول طاغية للطفلة نحو السنة ٦٠٠ ق . م .

٣٨ - سلوك الاتيين . يرى فى تاريخ طوسيديد عشرون مثلا على قسوة الاتيين فى سلوكهم مع حلفائهم . يتبين أن يراجع على الخصوص ما يختص ببتلين فى ذلك الكتاب ك ٣ ب ٣٦ وما بعده .

مقدورا عليه . يرى . ذلك فى سلوك الآتينيين نحو السمين والشوزيين
والسبيين . فمعد ان تاييد سلطانهم لم يلبتوا ان اضفوا رعاياهم على رعم
المصاهدت . وملكت الفرس قد عاقب اكثر من مرة الميدين وابانيين
وشعوبا اخر لايزالون يمتزون بذكريات سلطانهم العتيق .

٥ ٥ - هذه المسالة تهم جميع ااحلومات بلا استثناء حتى انصالحات
منها . ااحلومات افاسدة تستخدم هذه الوسائل لمنفعة شخصية ، ولكن
هذه الوسائل تستخدم على السواء فى الحكومة المؤسسة على المنفعة ااحامة
يمكن ان يوضح هذا الاستدلال بمقارنة مستعارة من العلوم الاخرى
ومن الفنون الاخرى . انرسام لايدع ابنة فى نوحه رجلا تزيد على
النسب المينة للأجزاء الاخرى للصورة ونو كانت هذه الرجل أجمل من
سائر الأعضاء . واسفان لا يقبل كذلك دفة او أية قطعة أخرى من قطع
اسنية اذا كانت غير متاسبة مع غيرها ، ورئيس جوقة الموسيقى لايقبل
فى مجمع النغم صوتا أقوى ولا اجمل من الأصوات اتى تؤلف موسيقى
الجوقة .

٦ ٨ - واذا فلا شئ يمنح الملوك من أن يلقوا أنفسهم على وفاق مع
امالك التى يلون أمورها اذا كانوا فى الواقع لا يلجأون الى هذا اتغريب
الا اذا كان الاحتفاظ بسلطانهم الخاص هو فى منفعة الدولة .

على هذا فمبادئ اتغريب الذى يصيب أولى الأقدار العليا المتعرف
بها ليست مجردة عن كل عدالة سياسية . لا شك فى أن الأمر المفضل هو
أن المدينة ، بفضل وضع اتشارع فى بادية الأمر ، يجوز أن تستغنى عن هذا
الدواء . لكن اذا كان الشارع قد تلقى عن غيره دفة الدولة فيمكنه عند
الحاجة أن يلجأ الى هذه الوسيلة من وسائل الاصلاح . على أن هذه الوسيلة
لم تستعمل الى الآن على هذا النحو من الاستعمال : فانه لم يمين أقل

ملك الفرس . ر . هيرودوت فيما يتعلق بشوة البابليين والميدين على دارا وما
انزله بهم من العقوبات .

غاية في وسيلة التفرير بالمنفعة الحقبة للجمهورفة بل العامل ففها هو روف
الحزفة .

وفف الحكومات الفاسدة فكون استخدام التفرير للمنفعة الخاصة من
العدل بموضع فر أنه فف البة من العدل المطلق .

§ ٧ - فف المفة انفاضة تكون المسألة فف غافة الصعوبة . فان التفوق
فف أف أمر آخر فر الأهفة كاثروة أو انفوذ فف موضعاً للخرة ،
لكن ما العمل فف أمر التفوق فف الاهفة ؟ . حق أنه لا فف انه ففنى أن
ففى أو ففرد المواطن انذى ففناز بالكفافة . كذلك لا ففزم أن فرء هذا
المواطن الى الطاعة لأن المطالبة بالاشتراف فف السلطة فففى أن ففكون
« للمشترى » نفسه مفء . فالأمر الوحف الذى ففجب طبعاً على ففمفع
المواطنين أن ففشاروه ففما ففظهر هو أن ففضموا طوافة لهذا الرجل العفم
وأن ففخنوه ملكاً علىهم طوال ففاته .

الباب التاسع

نظرية الملوكة . فائدة هذا الشكل للحكومة أو الخطره . خمسة أنواع مختلفة للملوكة التى يجب ان تكون شرعية دائما . النوع الاول لا يكاد يكون الا قيادة على الحياة . الثانى ملوكة بعض الشعوب التوحشة وهو يقرب من الطغيان بسلطانه غير المحددة . الثالث يشمل الطغيانات الاختيارية التى يرغها الشعب الى اجل طويل أو قصير . والرابع هو ملوكة للزمان البطولة وهو السيادة المطلقة فى الحرب وفى القضاء من كل نوع . والخامس هو النوع الذى فيه يكون للملك ولاية السلطان جميعا ويكون على وجه التقريب كما يملك رب العائلة كل شيء فيها .

٨ ١ - نفصى بنا الايضاحات السابقة الى دراسة الملوكة التى رتبناها ضمن الحكومات الصالحة . هل ينبئى أو لا ينبئى فى المدينة أو الدولة حسنة التكوين أن يكون فى منفعة الدولة أن يملكها ملك ؟ ألا توجد حكومة أفضل من هذه الحكومة التى اذا كانت نافعة لبعض الشعوب يجوز ألا تكون نافعة لشعوب كثيرة أخرى ؟ تلك هى المسائل التى علينا بحثها . لكن لنبحث بادية الأمر هل الملوكة بسيطة ، أو هل هى لا تقسم الى أنواع مختلفة ؟

٨ ٢ - من الميسور أن يحد فى تعددها وبأن اختصاصاتها ليست متماثلة فى جميع الدول . فالملوكة هى حكومة اسبرته هى أدخلها فى باب الشرعية فيما يظهر ولكنها ليست مطلقة السيادة . فالملك يتصرف تصرفا تاما فى شئين اثنين فقط : فى الشؤون العسكرية التى يديرها حينما يكون خارجا عن حدود المملكة والشؤون الدينية . فالملوكة على هذا المعنى ليست فى الحق الا قيادة ثابتة أسندت اليها السلطات العليا . فليس لها البتة حق الحياة والموت الا فى حالة واحدة كان يحتفظ بها القدماء فى التجريدات العسكرية ، واذا يستحر القتال . نأخذ ذلك عن هوميروس ،

٨ ٢ - أدخلها فى باب الشرعية . او بعبارة اخرى الملوكة الدستورية . و .
ماسيل ب ١١ فى ١ .

فإن أئما ممنون عند المداولة كان يصبر على احتمال الزرابة ، لكن حينما يتحرك الجيش للقاء العدو كانت سلطته تمشى الى حد حق الموت ويستطيع أن يجهر :

من أجده حيثئذ على مقربة من سفننا ألقى به جزاء جنبه الى الكلاب وعناق الطير لأن لى الحق فى القتل .

٣٩ - هذا النوع الأول من الملوكية ليس اذا الا قيادة مدى الحياة ، على أنها يمكن أن تكون تارة بالوراثة وتارة بالانتخاب .

بعد هذا أضع نوعا آخر من الملوكية وهو الذى يوجد مقررا عند بعض الشعوب المتوحشة . لهذه الملوكية على العموم السلطات عينها التى للطغيان تقريبا ولو أنها شرعية ووراثية . ان شعوبا يدفعها روح طبعى من الصودية وهى استعداد أبرز بروزا عند المتوحشين منه عند الأغريق وفى الآسيويين منه عند الأوربيين ، ان هذه الشعوب تطبق نير الاستبداد بلا مشقة وبلا تدمير . من أجل ذلك كانت الملوقيات التى تبهظ تلك الشعوب حكومات طفاة ، ولو أنها كانت تقوم على قواعد متينة من القانون ومن الوراثة .

٤٠ - ومن أجل ذلك أيضا كان الحرس الذى يحف بهؤلاء الملوك ملوكيا حقا ، لا حرسا كحرس الطفاة . انما هم المواطنون المسلحون الذين يقومون على أمن ملك . أما الطاغية فانه لا يأمن على سلامته الا الأجانب . ذلك بأن الطاعة هناك قانونية وارادية ، وأما هنا فهى طاعة قهرية . أولئك حرسهم من المواطنين والآخرين حرسهم ضد للمواطنين .

٥١ - بعد هذين النوعين من الملوقيات يحى نوع ثالث توجد أمثلته عند الاغريق القدماء ويسمى « أسمينسى » . وتلك أولى بها أن تكون طغيانا

- من اجده حيثئذ - هذه الايات من الاليسازة ب٢ وب ١٥ - لان لى الحق فى القتل - اول هذه الايات لا يوجد الآن فى قصائد هومروس - ومعلوم انها قد تطرق اليها التحريف مرات بعد عهد أرسطو - و - ك - ب ٢ - منه لنا الكتاب .
٥٢ - أسمينسى - يتبعه دينيسس إلهيكراتسى ملوكهم بالديكتاتوريين الرومانيين
و - آخر ك ٦ من كتاب :لاكار الرومانية -

بالانتخاب تتميز عن ملوكية التوحشين لا بأنها ليست شرعية بل بأنها ليست وراثية وحسب . فإن الملوك فيها كانوا يتلقون سلطانهم تارة لمدة الحياة وتارة لزمان ما أو لحادث معين . وعلى هذا النحو انتخبت ميتلين فيتاكوس لأجل أن تدفع المنفين الذين كان يرأسهم أتيمينيد وألسى الشاعر .

٦ ٤ - يخبرنا ألسى فى بعض تقدراته أن فيتاكوس قد رفع به الى مركز الطاغية ، ويصيب على مواطنيه « أنهم اتخذوا فيتاكوس ، عدو بلده ، طاغية لهذه المدينة التى لا تشمر بوطاة مصائبها ولا بتقل عارها والتى لم توف قاتله حقه من التناز » . هذه الأسينسى القديمة أو الحالية تدلى الى الطيفيان بالسلطات الطغياتية التى قبلوها كما تدلى الى الملوكية بالانتخاب الحر الذى خلقها .

٧ ٤ - النوع الرابع من الملوكية هو ملوكية أزمان البطولة المرضية من قبل المواطنين الوراثةى بالقانون . ان مؤسس هذه الملوكيات ذوات الأيادى على الشعوب سواء أكان ذلك بواسطة تبصيرهم بالفنون أم بقيادتهم الى النصر بأن جمعوا شملهم وفتحوا لهم مستعمرات قد عينوا ملوكا اعترافا بفضلهم وورثوا السلطان أبناءهم . هؤلاء الملوك كان لهم القيادة العليا فى الحرب وكتاوا يقومون بتقريب القرابين اذ يكون حضور الكهنة غير ضرورى وزيادة على هذين الاختصاصين كانوا يحكمون نهائيا فى جميع القضايا ، اما بدون يمين واما بأن يقسموا اليمين . وكانت صيغة اليمين تنحصر فى أن يرفع الصولجان فى الهواء .

٨ ٤ - فى الأزمان الغابرة كانت سلطة هؤلاء الملوك تشمل كل الشؤون السياسية فى الداخل وفى الخارج بلا استثناء ، ولكن بعد ذلك بكثير ردت هذه الملوكية فى كل مكان تقريبا الى رئاسة القرابين اما بتخلى الملوك من

- فيتاكوس . هو طاغية ميتلين وهو احد الحكماء السبعة فى افرىقا نحو ٦٠٠ ق . م .

٧ ٤ - القيادة العليا فى الحرب . تلك هى الملوكية عند هوميروس . - يرفع الصولجان فى الهواء . ترى أمثلة من هذا القبيل فى الازاة هوميروس . فى النشيد ١٠٧

تلقاه أنفسهم وإما باقتضاء الشعوب . وحينما كانت الملوكية لا تزال تستحق هذا الاسم لم تكن تحفظ الا بقيادة الجيوش خارج أرض الدولة .

٩ - وإذا فقد عرفنا أربعة أضرب للملوكية أحدها ملوكية أزمـان البطولة المختارة اختياراً حراً لكنه محدود بوظائف القائد والقاضى والكاهن . والثانى ملوكية المتوحشين وهى استبدادية ووراثية بالقانون . والثالث تلك التى تسمى أسمنسى وهى طغيان بالانتخاب . والرابع ملوكية اسبرته التى ليست فى الحقيقة الا قيادة وراثية أبداً فى سلالة . هذه الملوكيات الأربع تتميز بعضها عن بعض على النحو الذى ذكرناه .

١٠ - وهناك نوع خامس فيه يتصرف الرئيس فى كل شيء كما تتصرف فى وطن آخر الأمة بأسرها ، أى الدولة ، فى الشيء العام . هذه الملوكية لها وجوه شبه كبير بالسلطة العائلية : فكما أن سلطة الأب هى ضرب من الملوكية على العائلة كذلك الملوكية التى تتكلم عليها هنا هى ادارة عائلية مطبقة على مدينة بل على واحدة أو عدة من الأمم .

السبب العاشر

تبع نظرية الملوكية . المحصة الأنواع يمكن ردها الى اثنين اصلين - في الملوكية المطلقة . هل الحق ان تجعل الولاية لفرد واحد او الى قوانين يستنبطون مستنبطون
شروط ؟ البراهين للملوكية وعليها . الاستقرائية الفصل منها بكثير : الاستجاب التي
ادت الى انشاء الملوكية ثم التي ادت الى خرابها . واية الملوكية ليست مقبولة - القوة
التي هي تحت تصرف الملوكية .

§ ١ - ليس لنا في حقيقة الأمر أن نصبر الاشكاليين من الملوكية : الخامس
الذي تكلمنا عليه آنفا وملوكية قدمونيا . أما الآخر فانها دائرة بين هذين
الطرفين وانها اما محدودة السلطات أكثر من الملوكية المطلقة واما أوسع
سلطانا من ملوكية اسبرته .

§ ٢ - فنحن نقصر حينئذ على النقطتين الآتيتين : الأولى هل هو نافع
للدولة أو ضار بها أن يكون قائدها دائما أبدا سواء أكان أم متخبا ؟
والثانية : نافع هو أم ضار بالدولة أن يكون لها سيد مطلق ؟

§ ٣ - مسألة القيادة من هذا القبيل أولى بها أن تكون موضوع قوانين
منظمة من أن تكون من الدستور مادام كل الدساتير يمكن أن يقبلها على
سواء . وحينئذ لست أقف البتة عند ملوكية اسبرته . أما النوع الآخر من
الملوكية فانه يؤلف نوعا من الدستور على حدة . وسأعنى به على وجه خاص ،
وسأستقرى كل المسائل التي يمكن أن تفرع منه .

§ ٤ - فالنقطة الأولى من هذا البحث هي أن يعرف هل الأفضل جعل
الولاية لفرد فاضل أو تركها الى قوانين قيمة ؟ أنصار الملوكية الذين يجندونها

§ ٥ - لست أقف البتة عند مملكة اسبرته . اذا لا يرى ارسطو ملوكية حقيقية
الى الملوكية المطلقة . وهذا هو ايضا رأى هيز . ر . امبريوم ب ٧ ف ١٣ . و .
ماسيلي ب ١١ ف ٦

§ ٤ - قانون مصر هذا . يتحدث ميروغوت في اوترته ب ٨٤ وديودور الصقل
(ك ١) عن تلك القوانين المصرية الخاصة بالطب .

مصدر خير سيدعون بلا اى شك أن القانون ، بما أنه لا ينص البتة الا بطريقة عامة ، لا يستطيع أن يقدر كل الأحوال العارضة ، وأن من الحرف أن يراد اخضاع علم أيا كان تحت سلطان حرف ميت مثل قانون مصر هذا الذى لا يسمح للأطباء أن يبدوا علاجهم الا بعد اليوم الرابع من المرض ويضعهم تحت المسؤولية اذا هم طيبوا قبل ذلك الميعاد . واذا يكون من البديهي أن الحرف والقانون لا يمكن أبدا لهذه الأسباب نفسها أن ينظما حكومة طيبة . لكن بديا هذه الصورة للنصوص العامة هى ضرورة لجميع أولئك الذين يحكمون ، وان استخدامها أحكم حقا فى طبع خلو من الشهوات كلها منه فى طبع خاضع لها بفطرته . القانون خلو من الشهوة وكل نفس انسانية هى على ضد ذلك شهوية بالضرورة .

٥٥ - لكن قد يقال ان الملك سيكون أقدر من القانون فى الأحوال الخاصة . وحينئذ يكون بالداهية مقبولا أنه فى الوقت الذى يكون فيه مقنا توجد أيضا قوانين تنقطع سيادتها حيث تسكت وتكون حيث تتكلم . فى كل الأحوال حيث لا يستطيع القانون أن يحكم البتة أو لا يمكن أن يحكم حكما عادلا أيسلم الأمر الى سلطة فرد أرقى من الآخرين أم الى سلطة الأكثرية ؟ فى الواقع أن الأكثرية اليوم تحكم وتداول وتتخب فى الجمعيات العامة وكل مراسيمها تقع على حالات خاصة . وكل واحد من أعضائها مأخوذا على حدة ربما كان أدنى اذا عودل بالفرد الذى تكلمت عليه آنفا ، غير أن الدولة تتألف من تلك الأكثرية والمائدة التى فيها يقدم كل واحد حصة هى دائما أتم مما تكونه المائدة المفردة لأحد الطاعمين . هذا هو الذى يجعل الجماعة ، فى أكثر الأحوال ، أعدل قضاء من فرد أيا كان .

٥٦ - أضف الى هذا أنه كما أن كمية عظيمة هى دائما أقل قابلية للفساد كما هو الشأن فى مثل كمية من الماء فلاكثرية أسرف فسادا من الأقلية . حينما يكون الفرد خاضعا للنضب أو لأية شهوة أخرى فهو قمن بالضرورة أن يخطئ فى الحكم . غير أنه يكون من العسر بمكان فى الحالة عينا أن تكون الاكثرية بجمعها فى حالة غضب أو أن تتخذ . ومع ذلك

فلتتخذ لفيما من الناس الاحرار لا ينحرفون عن القساستون الا حيث يكون بالضرورة مخطئا . ومع أن الامر لا يكون هنا في عدد كبير من الناس فاني أستطيع أن أفرض مع ذلك أن الكثرة فيها تتألف من إناس فضلاء من حيث هم أفراد ومن حيث هم مواطنون . واذا فاني أتساءل أيكون الفرد الواحد أشد نزاهة أم هذه الكثرة هي النزينة ؟ أو بالأولى أليس الرجحان في جانب الكثرة بالبدهة ؟ لكن قد يقال ان الاكثريه يمكن أن تور في حين أن الفرد لا يستطيع ذلك . وحينئذ ينسئ أننا قدردنا لجميع أعضاء الكثرة من الفضيلة ما لذلك الفرد الوحيد .

٧٨ - واذا سميت أرستقراطية اذا حكومة عدة مواطنين فضلاء وملوكية حكومة انفراد فالأرستقراطية على التحقيق تكون أفضل للدول من الملوكية سواء أكانت سلطتها مع ذلك مطلقة أم لم تكن بشرط أن تتألف من أفراد كلهم فضلاء . واذا كان أجدادنا قد خضعوا للملك فذلك ربما كان لأنه كان من النادر جدا وقتئذ وجود رجال أعليين وعلى الخصوص في دول صغيرة كدول ذلك الزمان ، أو أنهم لم يجملوا عليهم ملوكا الا لمحض الاعتراف بالجميل اعترافا يشهد لا بآثنا . حينما شملت الدولة عدة مواطنين متساوين في الأهلية المتنازة لم تكن لتطابق الملوكية بمد زمتا طويلا ، فبحث عن شكل حكومة يمكن أن يكون السلطان فيها مشتركا وأنشئت الجمهورية .

٨٩ - وقد أفضى الفساد الى تذييرات عامة وخلق على الراجح ، بسبب التقدير الحاصل الذي يسبغ على المال ، أوليفرشيات اقلبت بادىء الأمر طغيانات كما اقلبت الطغيانات سراعا ديماغوجيات . وان حرص الحاكمين المخزى المؤدى بلا انقطاع الى قصص عددهم قد فسوى الجماعات اللاتى استطاعت بمد قليل أن قلب الاضطهاد رأسا على عقب وأن تضع يدها على الولاية لنفسها . ثم بمد ذلك كاد نمو الدول لا يسمح باتخاذ شكل أخبر للحكومة سوى الديمقراطية .

٩٨ - غير أننا نسأل أولئك الذين يشيدون بفضل الملكية أى حظ يريدون أن يحصلوه لأولاد الملوك ؟ أليكون أن هؤلاء يجب أن يملكوا هم أيضا بالمصادفة ؟ وفى الحق إذا كانوا كما قد رأى الناس فى كثير منهم فإن هذه الوراثة ستكون جد مشؤمة . لكن قد يقال ان الملك يكون صاحب القول فى ألا ينقل السلطان الى ذريته . أما الثقة هنا فهى عسيرة جدا ، والوضع مؤذن بالانزلاق ، وهذه النزاهة تقتضى بطونة فوق طوق انقلب الانسانى .

٩٩ - تسأل أيضا هل الملك الذى يزعم أن يسود ينبغي له لتصرف السلطة أن يكون تحت تصرفه قوة مسلحة قادرة على اكراه العاصين على الطاعة ؟ أو كيف يستطيع أن يثبت سلطانه ؟ فحتى مع اقراض أنه يقسوم بالولاية وفقا لقوانين وألا يستبدل بها تحكمه الشخصى فهل يكون من اللازم أيضا أن يتصرف فى قوة ما لحماية القوانين أنفسها ؟ الحق أنه فى أمر الملك القانونى الى هذا الحد ، المسألة سرعان ما يمكن حلها : يجب حقا أن يكون له قوة مسلحة . وهذه القوة المسلحة ينبى أن تقدر تقديرا على وجه يجعله أقوى من كل فرد على حدة أو من عدد ما من المواطنين مجتمعين ، وعلى وجه يجعله دائما أضعف من المجموع . وعلى هذا التسبب كان أجدادنا يرتبون الحراس الذين يرضونهم حينما يضعون الدولة فى يسدى رئيس كانوا يسمونه أسميت أو فى يدى طاعة . وعلى هذه القاعدة ، حينما طلب ديس حراسا نصح سرقوسى فى جمعية الأمة بأن يؤتى اياهم .

٩٨ - لأولاد الملوك - حاول كثير من المؤلفين ان يشيخوا ان ارسطو كان نصير الحكومة الفرد وهذا المعنى يناقض تماما جميع نظرياته . غير ان هؤلاء المؤلفين كان يجب عليهم على الأقل ان يضيفوا الى ذلك انه لم يكن نصيرا للوراثة فى حكومة الفرد . فالواقع انه يحظر ان يوجد نص مضاد لمبدأ الوراثة أبين من هذا النص . ر . د . ب . أ . ف ٢٣ . وقد . مستشهد الامبراطور جوليان فى خطابه لثيمستوس بهذا المعنى الذى يقول انه استخرجه من « المؤلفات السياسية لارسطو » وهذا الشاهد الذى ذكره يشمل كل .

الفترة التاسعة . - شامدا آخر فى ب ١١ ف ٢ . ذكره جوليان

الباب العاشر

تبع نظرية الملكية المطلقة - سيادة القانون - مع أن القانون ينص دائما بوجه عام
فانه غير من السلطة التحكمية لفرد ، الاتباع الذين يجب أن يخضع بهم الملك ليستطيع
أن يصرف السلطان : البطلان العام للملكية المطلقة - الاستثناء الذي يقرر في حق
المعبري - ختام نظرية الملكية .

١٤ - الموضوع يحدوه الآن الى الملكية التي فيها الملك يعمل على حسب
مشيئته ، وسندرسه هنا . أكرر أنه لا واحدة من الملكيات المقول عليها انها
شرعية تكون نوعا خاصا من الحكومة مادام يمكن في كل مكان انشاء قيادة
ثابتة في انديمقراطية كما في الارستقراطية على سواء . في غالب الأمر
الادارة الحرة مسلمة الى فرد واحد . وفي ايغيدمن وفي أوبنت ولايسة
من هذا اقبيل حيث سلطات انريش الأعلى هي مع ذلك أقل بسطة .

٢٤ - أما ما تسمى الملكية المطلقة أي التي يحكمها رجل واحد على
حسب مشيئته على وجه السيادة فإن كثيرا من الناس يرتأون أن طبيعة الأشياء
تفرض هذا السلطان لفرد واحد على المواطنين أجمعين مادامت الدولة
ليست الاجتماعية من أفراد متساوين وأنه يجب بين موجودات متساوية أن
تكون الاختصاصات والحقوق متماثلة بالضرورة . وإذا كان مضرا ماديا أن
تعطى أغذية متساوية وثياب متساوية لأتلس مختلفي البنية والقامة فأنشبه ليس

١٥ - نوعا خاصا من الحكومة - يستند: ديج وفلر وآخرون من الملكيين الانجليز
الى هذه الفقرة ليرفضوا كل ملكية مطلقة وليؤدوا الملكية المطلقة . وقد استشهد
الامبراطور جوليان أيضا بهذه الفقرة - افيمن ر . ك ٢ به ٤ ف ١٣ وفيما مسوف
يبي . ك ٨ ب ١ ف ٦ - أو بنت - مدينة من لقرينا .

٢٥ - الملكية المطلقة - يستشهد أيضا جوليان بهذه الفقرة ويقرها وفي هذا . قد
في الامبراطور في الفيلسوف فانه حين كان يفسر أرسطو كان سيذا مطلقا للامبراطورية
الرومانية (ر - جوليان ج ١ ص ٣٦٠) - ور . ب ١٠ ف ٩ وما سيل في . ص ٤
الباب ف ٤ .

بأقل من ذلك تأثيرا فى الحقوق السياسية . وبالعكس عدم المساواة بين
المساوين ليس أقل من ذلك سغها .

٣ ٤ - اذا يكون من العدل أن تساوى أنصبياء كل واحد من الامرة
والطاعة ، على التداول ، لان هذا هو الذى يؤتیه ائقانون والقانون انما هو
الدستور . وحسب ينلزم تفصيل سيادة القانون على سيادة أحد المواطنين ، وعلى
هذه القاعدة عنها اذا كان يجب جعل الولاية لمدة من المواطنين ينبغى ألا
يتخذوا الا حراسا للقانون وخداما ، لانه اذا كان وجود الولايات شيئا لا
مناص منه فيكون من الظلم اللين أن يؤتى رجل واحد ولاية عليا دون أولئك
الذين يساؤونه .

٤ ٤ - وعلى رغم ما قيل فى ذلك فانه حيث يكون القانون عاجزا فان
فردا واحدا لن يكون أبدا أقدر منه : ان قانونا عرف أن يصير الحكم يمكن
أن يروض الى حسن ذوقهم وعدالتهم الحكم فى كل الحالات التى يسكت
عنها وتنظيمها . بل أكثر من هذا انه يخولهم حق اصلاح أخطائه متى دلت
التجربة على وجه الصلاح الممكن . على هذا اذا حينما تطلب السيادة للقانون
فانما يطلب أن يسود العقل مع القوانين ، ولان تطلب سيادة ملك فانما
تطلب سيادة الانسان والبهيمة لان جواذب الغريزة وشهوات القلب تفسد
الناس حتى أحسنهم متى كان لهم السلطان . أما القساون فانما هو العقل
مجرد عن عمارة الشهوات .

٥ ٥ - وان المثل الذى استمر آفا من العلوم ليس متجا فيما يظهر . فان
من الخطر فى الطب اتباع قواعد مكتوبة والخير فى أن يتق المرء بالأطباء
المجربين . وان طبيبا لن تقضى به الصداقة الى أن يعطى وصفة غير معقولة ،
وغاية ما فى الأمر أن يتجه نظره الى جزاء الشفاء . وفى السياسة الامر على
العكس فان الرشوة والمحسوبية تؤتى فى العادى الغالب أثرها المشؤم . انما
يرجع الطبيب الى القواعد المكتوبة حينما يفترض أنه يترك نفسه يستدرج
من جانب الأعداء ليضر بحياة المريض .

٤ ٤ - سيادة القانون : يستشهد جوليان ايضا بهذه الفقرة (ج ١ ص ٣٦٠)

٦ ٨ - أكثر من ذلك ، يدعو الطبيب المريض لتطبيقه أطباء آخرين ، واللاعب الرياضي يظهر قوته بحضرة اللاعبين الآخرين وكلاهما يرى أنه يسوء الحكم اذا كان يحكم في قضيته الخاصة لان كليهما ليس في أمسه الخاص منزها . واذا فيالديهية حينما لايراد الا العدل ينبغي اتخاذ حيد وسط ، وهذا الحد الوسط انما هو القانون . ومع ذلك فان من القوانين ماهي مؤسسة على الاخلاق والمعادات وتكون أقوى وأهم من القوانين المكتوبة . فاذا استطيع أن يوجد في ارادة ملك ضمانه أكثر مما يؤتى القانون المكتوب فمن المحقق أنها أقل مما يوجد في تلك القوانين التي تؤتيها المعادات والاخلاق القوة كلها .

٧ ٨ - لكن رجلا واحدا لا يمكن أن يرى كل شيء بعينه . بل ينبغي أن يكل سلطانه الى كثيرين أدنى منه ، ومن ثم أليس أن تقرير هذا التوزيع من بداءة الاصل خير من أن يترك الى ارادة فرد واحد ؟ وفوق ذلك فان الاعتراض الذي أوردناه فيما سبق يظل دائما قائما : واذا كان الرجل الفاضل يستأهل الولاية بسبب تفوقه ، فان رجلين فاضلين يستأهلانها أكثر منه ، وتلك كلمة الشاعر :

يجرؤ الرفيقان حينما يسيران مما

وهي أيضا صلاة أعا ممنون اذ كان يسأل السماء :

أن يكون له عشرة مستشارين حكماء مثل نستور

لكن سيقال ان بعض الدول فيها الى الآن ولايات واجب أن تحكم نهائيا كما يفعل القاضي في الحالات التي لم ينص عليها في القانون . وهذا

٧ ٩ - الاعتراض الذي أوردناه . ر . فيما سبق المناقشة في حقوق الاكثرية

ب ٦ ف ٤

- يجرؤ الرفيقان . (الايالة النشيد ١٠ - ٢٢٤) .

- له عشرة مستشارين . (الايالة النشيد الثاني - ٤٧٢) .

- حين يكون به نص . النتيجة التي استنتجها افلاطون من هذه النظريات اعياها هي على خلاف ذلك اذ يرى ان القانون أحط منزلة من . لشارع المستشير (ر . السياسي من ٤٢٥ من ترجمة كوزان) ور . ما سبق ب ٦ ف ١٢

دليل على أنه لا يستمد أن القانون هو السيد والقاضي الأكمل مع أنه متراف
بسلطانه التام حين يكون به نص .

٨٨ - لكن ذلك إنما هو بالضبط بسبب أنه لما كان القانون لا يستطيع أن
يحوي البعض أشياء ويترك بعضاً بالضرورة يرتاب في فضله ويتسائل اليس
الأفضل ، إذ تستوى الأهلية ، أن يستبدل سلطانه سلطان فرد ، لأن
التنصيص في التشريع على موضوعات تقتضى تدبراً خاصاً هو شيء محال
قطعا . من أجل ذلك لا نزاع في أنه ينبغي في هذه الموضوعات أن يتجه إلى
الرجل ، أما النزاع فقط في أنه ينبغي تفضيل فرد واحد على كثرة . لأن
كل واحد من الولاة بمفرده يستطيع بهداية القانون الذي علمه أن يحكم .
بقاية العدل .

٩٨ - ولكنه قد يظهر سخيفا تقرير أن رجلا واحدا ليس له تكوين
حكمه إلا عيان وأذان وليس له يفعل إلا رجلا ويدان يستطيع أن يحسن
الفعل أكثر من مجمع أفراد نهم أعضاء أكثر عددا بكثير . في الحال الراهنة
الملوك أنفسهم مضطرون إلى أن يضاعفوا أعينهم وآذانهم وأيديهم وأرجلهم
بأن يقتسموا السلطان مع أحجب السلطان ومع أصدقائهم الشخصيين . إذا
كان هؤلاء العاملون ليسوا أصدقاء للملك فإنهم لن يعملوا على حسب
مقاصده . أما إذا كانوا أصدقاء ففهم يعملون لمنفعته ولمنفعة سلطانه . وإذا
فالمصادقة تقتضى ضرورة مشابهة ومساواة ، وإذا كان الملك يقبل أن أصدقاه
ينبغي أن يشركوه في سلطانه فهو يقبل في الوقت عينه أن السلطان يجب أن
يكون متساوية أقداره بين متساوين .

تلك على القريب هي الاعتراضات الموجهة ضد الملكية .

١٠٨ - بعضها صحيح تماما والبعض الآخر ربما كان أقل صحة . إن
سلطان السيد هو موجود في الطبع كالمملكة أو أي سلطان سياسي عادل
ونافع . إلا الطفاني فانه ليس في الطبع . وكل الاشكال الفاسدة للحكومة هي
على السواء ضد للقوانين الطبيعية . وإن ماقلناه يجب أن يثبت أنه بين الافراد
المتساوين والمتشابهين ليس السلطان المطلق لفرد واحد نافسا ولا عادلا ،
سواء أكان هذا الرجل مع ذلك كالقانون الحي عند عدم كل قانون بل حتى

مع وجود القوانين أم كان يتأخر على رعيا فضلاء مثله أو أراذل مثله أم كان
ارقي تملأ بمؤهلاته . ولا تستنى الا حالة واحدة واتى لقاتلها ولو انى قد
أشرفت اليها . . .

١١٥ - فلنمين بادى الامر ماذا تعنى بالقياس الى شعب هذه التسميات:
ملوكية وأرستقراطية وجمهورية . ان شعبا تملوكيا هو هذا الذى يستطيع
بالطبع أن يحتمل تسلط عائلة موصوفة بجميع الفضائل احليا انى يقتضيها
التسلط السياسى . وان شعبا أرستقراطيا هو هذا الذى ، مع أنه له الصفات
الضرورية لندستوراسياسى الذى يناسب رجالا أحرارا ، يمكن بالطبع أن
يحتمل سلطان رؤساء تدعو أهليتهم الى الحكم . وان شعبا جمهوريا هو هذا
الذى فيه بالطبع كل الناس أهل حرب يصرفون أن يطيعوا وأن يأمرؤا على
السواء فى ظل قانون يكفل للطبقة الفقيرة نصيبها من السلطان .

١٢٥ - حينئذ حينما تكون سلالة بتمامها بل فرد واحد من جبل تتجلى

١٢٥ - وانى اكرد ٠ د ب ٨ فـ ١٠ ٠ ٧ وينبى ان يراجع منتسكيو (روح
القوانين ك ١١ ب ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١) فيما يختص بهذه المناقشة : فانه يزعم ان القدماء
لم يكن لهم اية فكرة عن حكومة الفرد ٠ فى حين ان مناقشة ارسطو تثبت نقيض ذلك
فيما يظهر ٠ الا اذا كان منتسكيو يعنى بكلامه حكومة الفرد الدستورية التى يصرحها فى
الابواب السابقة ٠ وانه يزيد على هذا ان ارسطو كان فيما يظهر متحيرا فى معالجته لحكومة
الفرد ٠ وفى رأى ان تحديد الاربعة الانواع الاولى لحكومة الفرد لا يبين فيه على الفيلسوف
الانغريزى ادنى أثر للحيرة والتردد ٠ وان ما يقوله منتسكيو بعد ذلك يسهل للظن بانه
ربما لم يكن قرأ ارسطو قراءة كافية ٠ فانه يصيب عليه انه ميز فى حكومة الفرد بسين
خمس أنواع باشياء عرضية لا بواسطة شكل الدستور ٠ وحسبك أن تقرأ النص
اليونانى لتعلم ان هذا التصنيف ليس من الحق فى شيء ، وان ارسطو لمسا عنى بتحديد
اختصاصات السلطة فى الانواع المختلفة لحكومات الفرد وعنى بتبيين كونها مؤسسة على
القانون او غير مؤسسة قد ركز ترتيبه على فصول جوهرية لا على فروق عرضية ٠ واخيرا
بحسب منتسكيو على ارسطو انه وضع فى صف حكومات الفرد امبراطورية القسوس وملكمة
لقنعرانيا من حيث ان احدهما دولة مستبدة والاخرى جمهورية ٠ ويظهر لى انه قد
انخدع ايضا هاهنا ٠ ففى اللسان السائر يمكن جعل اسيرة جمهورية ولكن فى لغة
العلم ليس من جمهورية حيث تكون السلطة العليا فى الدولة وراثية ٠ اما حكومة الفرد
فى ايران فان ارسطو لم يتكلم عليها ابنته ما هنا ، فقد اضلل منتسكيو فى انه اراد
ارسطو على ان يفعل مثله فيميز تمييزا نوعيا بين شيئين لا يختلفان الا بالكثر وبالاقل ٠

(ر ٠ ما سبق ب ٥ ف ٦) ٠

كذلك يجب أن يقرأ ايضا رسالة لابوسى لعجبية : الاستبداد الاختيارى التى
طبعت على اثر تواليف مونتيني ٠

فيه فضيلة تكون من السمو بحيث تفوق فضيلة مجموع المواطنين بأمرهم .
يكون اذا من العدل أن هذا التصريح ينبغي أن يرقى الى الملكية ، الى السلطان
الاعلى . واني أكرر أن هذا عادل لا باعتراف مؤسسي دساتير أرسطراطية
وأوليغارشية وحسب بل ديمقراطية ، أولئك الذين أجمعوا على الاعتراف
بحقوق التفوق مع اختلافهم على نوع هذا التفوق بل أيضا بالسبب السذي
ذكرناه آنفا أيضا . فليس من العدل قتل مثل هذا السرى ولا اهدار حقه
بالتغريب ولا اخضاعه لمستوى العامة ، فإن الجزء لا ينبغي أن يطغى على الكل ،
والكل ها هنا هو على التحقيق تلك الفضيلة الاعلى من كل ماعداها . لم يبق
حيث بعد الا تقديم الطاعة لهذا الرجل والاعتراف له بالسلطان المؤبد لا
الموقت .

هنا تنتهى من دراسة الملكية بعد أن عرضنا لانواعها المختلفة ومزاياها
وأخطارها على حسب الشعوب التى تطبق عليها ودرسنا الصور التى تلابسها .

الباب الثاني عشر

في الحكومة الفاضلة أو في الاستقرائية .

١٨ - من بين الدساتير الثلاثة التي اعترفنا بانها حسنة خيرا يجب أن يكون بالضرورة هو الدستور الذي فيه خير الرؤساء . تلك هي الدولة التي فيها يلغى لحسن الحظ تفوق تفضيلة كبير سواء أكان ذلك لفرد واحد دون الجميع أم لتنصر بتمامه أم للسواد ، والتي فيها يعرف البعض أن يطيعوا كما يعرف الآخرون أن يأمرؤا لفائدة الغرض الأشرف ما يكون . وقد وضع فيما سبق أن التفضيلة الخاصة في الحكومة الفاضلة مماثلة للتفضيلة السياسية . وليس أقل من ذلك وضوحا أنه بالوسائل أعيانها وبالفضائل أعيانها التي تجعل الرجل خيرا يمكن جعل دولة بتمامها كذلك سواء أكانت أرستقراطية أم ملوكية . ومن هذا يتبع أن التربية والأخلاق التي تجعل الرجل فاضلا تكاد تكون هي أعيانها التي تجعل المواطن في جمهورية أو الرئيس في ملوكية .

٢٩ - أما وقد قررر هذا فانا نحاول درس الجمهورية الفاضلة وطبيعتها ووسائل انشائها . حينما تراد دراستها بالناية التي تستحقها ينبغي

١٨ - فيما سبق . ر . ب ٢ ف ٣ وما بعدها .

٢٩ - ينبغي . يدعى أن هذه الجملة . لم تتم . وسيجئها القارئ تامة في أول الكتاب . الرابع مع بعض تغيير اقتضاء الوضع المقبول حتى اليوم . وقد صححت في هذه الطبعة .

الكتاب الرابع

النظرية العامة للجمهورية الفاضلة

الباب الأول

نظرية الجمهورية الفاضلة ، البحث البدائي للحياة الفضل . تقسيم الحريات التي
يمكن الانسان ان يستمتع بها . حريات خلوجية . حريات النفس : سموها : السعادة
هي دائما على نسبة الفضيلة . الواقع والنظر يشتمل ذلك .

٨ ١ - حينما يراد درس مسألة الجمهورية الفاضلة بمسا تستحق من
الاعتناء ، ينبغي ابتداء تحقيق ماهو نوع المعيشة التي تستحق ايثارنا . فاذا جهل
ذلك جهل أيضا ماهو نوع الحكومة الفضل . لانه من الطبيعي ان حكومة
فضلة تكفل للمواطنين اذنين ترعاهم ، في المجرى العادى للأشياء ، الاستماع
بأكمل مايكون من السعادة التي تناسب مركزهم . وعلى ذلك تتفق بادية
بدء على ماهو نوع العيشة الفضلى لجميع الناس على العموم . ثم نظري بعد
ذلك هل هي بعينها للسواد ونفرد أو هي مختلفة فيها .

٩ ١ - مسألة الجمهورية الفاضلة . وجهة نظر ارسطو هي وجهة نظر افلاطون
استاذة في الجمهورية وفي القوانين . وان فولوبوس الذي كان يعرف مؤلفات افلاطون
ويستشهد بها هو من أوائل من كردوا كارسطو (ر . ما سبق ك ٢ ب ٣ ف ١٠)
ان المستور الفضل هو الذي يشمل الاشكال الثلاثة الاصلية للحكومة الذي يجتمع على
قدر مضبوط بين الملكية والارستقراطية والديمقراطية . ر . فولوبوس ، التناريخ
لعام ك ٦ ب ٨ . ولما شيشرون شديد الإعجاب بفولوبوس وارسطو وافلاطون فقد
استأجر منهم هذا المتن وأوضحه . ر . الجمهورية ك ١ ب ٢٩ و ٤٥ وك ٢ ب ٢٩ و ٢٤
ويعلم ج . مكافأ في فصل هذه النظرية في مقاله على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢ .
واخيرا فان هذا الجمع العلمي بين الاشكال السياسية المختلفة لا يزال هو الفرض الذي
ترمي اليه الحكومة النيابية التي اصطنعها الانجليز وأشاد بدكرها منتسكيو وحاولت
فرضها تحقيقها منذ ثلاثين سنة (ر . ما سبق ك ٣ ب ٣) .

§ ٢ - ولما أننا نرى أن قد أوضحنا قدر الكفاية في مؤلفاتنا انتقافية ، ما هي العيشة الأفضل ، نطبق مبدأها ههنا .

نقطة أولى لا يجادل فيها أحد لأنها حقة تماما ، هي أن المزايا التي يمكن أن يتمتع بها الانسان منقسمة الى ثلاثة أصناف : خيارات خارجة عنه وخيارات الجسم وخيارات النفس ، والسعادة تنحصر في اجتماع هذه الخيارات كلها . لا أحد يميل الى الاعتقاد بسعادة الانسان الذي ليس به من شجاعة ولا اعتدال ولا عدالة ولا حكمة والذي يضطرب لطير ذبابة ، والذي يستسلم لشهوات الفطام والجوع انجافية ، والذي هو مستعد لخيانة أعز أصدقائه من أجل سدس درهم ، والذي قد انحط ادراكه يكون أبله يصدق كل شيء كالصبي أو المجنون .

§ ٣ - قد يسلم بجميع هذه انقط متى عرضت على هذا النحو بلا غناء لكن في العمل لا يتفق عليها ولا على القيمة النسبية لهذه الخيارات ولا على مقياسها . يظن المرء دائما أن بحبسه مابه من فضيلة وإن لم يكن به منها الا قليل . أما الثروة ، والسلطان والعصيت فلا يريد المرء أبدا لهذه الخيارات حدودا مهما كانت كمية ماله منها .

لهؤلاء الذين لا يشعرون نقول انهم يستطيعون أن يعتقدوا بلا غناء وبالحوادث عينا ، أن الخيارات الخارجية بعيد منها أن تكسبنا الفضائل وتحفظها علينا بل هي على ضد ذلك انما تكسب بالفضائل وتحفظ بها ، وأن السعادة سواء أكانت في ضروب الاستمتاع أم في الفضيلة أم في هذه وتلك مما انما تمرر على الخصوص القلوب الأطهر ماتكون والعقول الأرقى ماتكون ، وأنها جعلت للناس المعتدلين في حسب هذه الخيارات ، التي قليلا ماتوقف علينا ، أولى منها للناس الذين مع حيازتهم لهذه الخيارات الخارجية على قدر يزيد على حاجاتهم ، يقولون مع ذلك جد فقراء الى الثروات الحقيقية .

§ ٢ - في مؤلفاتنا انتقافية . ر . علم الاخلاق الى نيقوماخوس § ١ به A

- ليس به من شجاعة ولا اعتدال ... تلك هي الفضائل الأربع التي كثيرا ماخطبها افلاطون . ر . الجمهورية § ٤ ترجمة كوزان .

§ ٤ - بصرف النظر عن واقع الاحداث يكفي العقل وحده ليوضح هذا فضل ايضاح . ان الخيرات اخراجية لها جد ككل أداة أخرى وان الاشياء التي يقال عليها انها نافعة هي بالضبط تلك التي لا مناس من أن وفرتها مجلبة لجبرتنا ، أو أنها لا تنفعنا في شيء على التحقيق . وأما في حق خيرات النفس فالامر على الضد انما يكون نعمها ايانا بنسبة وفرتها اذا كان مع ذلك يليق أن تذكر المنفعة في أشياء هي قبل كل شيء جميلة في ذاتها . وعلى العموم يدهي أن الكمال الاعلى للاشياء التي توازن ، لحرفة تفوق أحدهما على الآخر ، هو دائماً مقيس مباشرة بمدى التفاوت بين هذه الاشياء اني ندرس خواصها . وحينئذ اذا كانت النفس ، اذ يتكلم عليها على وجه مطلق أو حتى بالإضافة اليها ، هي أنفس من الثروة ومن الجسم ، فكماها وكمالها يكون على هذا القياس . وبحسب قوانين الطبع ، كل الخيرات الخارجية ليست مرغوبا فيها الا لمنفعة النفس . وان الناس العقلاء لا ينبغي أن يتمنوها الا من أجلها ، في حين أن النفس لا ينبغي أبدا أن تكون ملحوظة من أجل هذه الخيرات .

§ ٥ - وحينئذ نحن نعد من الأمر المسلم به تعلما ، أن السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة والحكمة والطاعة لقوانينهما متخذين هنا شاهدا على أقوالنا الله نفسه الذي لا تتعلق سعادته العليا بالخيرات الخارجية بل هي في ذاته وفي جوهر طبعه الخالص . من أجل ذلك كان الفرق بين السعادة والثروة ينحصر بالضرورة في أن الظروف الطارئة والمصادفة يمكن أن تكسبنا الخيرات الموضوعية خارج النفس في حين أن الانسان ليس عادلا ولا حكيما مصادفة أو بسبب المصادفة . ونتيجة لهذا المبدأ مستندة الى الأدلة عينها أن

§ ٤ - بصرف النظر عن وقع الاحداث . النظريات المتشابهة لهذه على سعادة الفضيلة في قوانين افلاطون § ٢ من ٩٢ و § ٥ من ٢٧٠ وما بعدها في الجمهورية من ترجمة كوزان .

§ ٥ - السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة . يتعرف لـ هاجنا مبادئ سقراط وافلاطون - الله نفسه - ر . ايضاح هذه النظرية المطورة في ما بعد الطبيعة § ٧ ب ٧

الدولة انفضى هي الدولة السعيدة والناجحة معا . ان السعادة لا يمكن أبدا أن تتبع الرذيلة ، فالدولة شأنها كشأن الفرد لا ينبغي الا بشرط الفضيلة والحكمة . وفي حق الدولة الشجاعة والحكمة والفضائل تحصل على الوجه نفسه وعلى الاشكال أعيانها كما في حق الفرد الذي متى جمع بينها يسمى عادلا وحكيما ومعتدلا .

§ ٦ - على أنه ينبغي الوقوف بهذه المعاني الاولى عند هذا الحد ، لانه ليس من الممكن اغفالها جملة ولا التبسط في موضوعها الى حد دراستها الدرس اللاحق ، مادام أنها تتعلق بمؤلف آخر . وحسبنا أن نقرر ان الغرض الاصلى للحياة ، في حق الفرد على حدة كما هو في حق الدولة على العموم ، هو بلوغ هذه الدرجة الشريفة للفضيلة وعمل كل ما تأمر به . أما الاعتراضات التي يمكن أن توجه الى هذا المبدأ فانا لا نجيب عنها في المناقشة الحالية اعتمادا على أننا ستفحصها فيما بعد اذا بقيت شكوك بعد أن نكون قد استمع البنا .

§ ٦ - مؤلف آخر . يعنى الاخلاق . ر . علم الاخلاق الى نيقوماخوس ك ١ ب ٧
 فيها بعد : لا يوجد المرء في سياسة أرسطو هذه المناقشة التي يتكلم عليها هنا والتي هو مع ذلك لا يشير اليها الا على جهة الشرط .

الباب الثاني

هل عناصر سعادة الدولة هي بعينها عناصرها في الفرد ؟ في مزاي التسلط ومطلوباته
امثلة مختلفة من بعض شعوب تطوع فيه هانها . تأييم هذا المذهب السياسي . الفصح
لا ينبغي ان يكون غرض القدينة .

١٤ - بقي علينا أن نبحث هل السعادة تتألف من عناصر متماثلة أو
متغايرة في حق الفرد وفي حق الدولة . لكن من البين أن كل امرئ يوافق
على أن هذه العناصر متماثلة : فإذا وضعت هناة المرء في الثروة فلا محيص
من التصريح بأن الدولة سعيدة تماما حين تكون غنية ، فإذا قدر في حق
الفرد أن السلطة الطغيانية هي الغرض الاسمي فكذلك تكون الدولة سعيدة
بمقدار سعة سلطانها : وإذا قدر في حق الفرد أن الهناة هي في الفضيلة
فالدولة الاشد حكمة تكون كذلك أسعد .

١٥ - هانها نقطتان تستحقان التفاتنا : أولا الحياة السياسية ، هل مشاركة
الفرد في شؤون الدولة أفضل أو هل الأفضل هو أن يعيش في كل مكان
كأجنبي حر من كل تكليف عام ؟ وثانيا أي دستور ، أي مذهب سياسي يجب
أن يعتنق على وجه التفضيل . هل هو المذهب الذي يقبل في ادارة الشؤون
جميع المواطنين بلا استثناء أو هل هو ذلك الذي مع بعض استثناءات يؤثر
الأكثرية بتلك الادارة ؟ هذه المسألة الاخيرة تهم العلم والنظرية السياسية
الذين لا تهمهما المواقفات الفردية . ولما أن الاعتبارات التي من هذا القبيل
هي التي تشغلنا هانها فانا ندع جانبا المسألة الثانية لنقبل على الأولى التي تكون
الموضوع الخالص لهذا الجزء من كتابنا .

١٦ - بديا الدولة الفضلى هي بالبدئية تلك التي فيها كل مواطن أيضا
كان يستطيع ، بفضل القوانين ، أن يحسن تعامله الفضيلة ، ويكفل لنفسه
أكثر ما يكون من السعادة . ومن الناس من هم مع موافقتهم على أن الفضيلة

يجب أن تكون الموضوع الرئيس للحياة يتساءلون هل الحياة السياسية العاملة خير من حياة محرومة من كل التزام خارجي ومستترقة بجمليتها في التأمل وهي وحدها على رأى بعضهم الحياة الجديرة بالفيلسوف ، وإن أشد أنصار الفضيلة اخلاصا في أيامنا هذه وفيما مضى من الزمان ، قد اعتنقوا جميعنا الواحد أو الآخر من هذين المذهبين : السياسة أو الفلسفة .

§ ٤ - ليس غير مهم أن يعرف فى أى الجانبين يكون الحق ، لان كل امرئ اذا كان عاقلا ، وكل جمعية تحكمها سلامة الذوق ، كلاهما يتجه بالضرورة الى الغرض الذى يظهر له أنه الاحسن . ان التسلط على ما يحيط بنا هو فى نظر بعض الناس ظلم صارخ اذا كانت السلطة منفذة على وجه الاستبداد ، وعندما تكون السلطة قانونية فاذا انقطع عن أن يكون ظلما فذلك لكى يصير عقبة فى السعادة الشخصية لهذا الذى يقوم به . وفى رأى مقابل تمام المقابلة وله أيضا أنصاره يدعى أن الحياة العملية والسياسة هي وحدها المناسبة للانسان ، وأن الفضيلة فى كل صورها ، لا تتعلق بالافراد أكثر من تطبيقها بأولئك الذى يصرفون الشئون العامة للجمعية .

§ ٥ - أنصار هذا الرأى الذين هم خصوم الرأى الآخر يصرون فيؤيدون أنه لا سعادة ممكنة للدولة الا بالتسلط والاستبداد . وفى الواقع فى بعض الممالك الدستور عينه والقوانين موجهة بتمامها الى فتح الشعوب المجاورة . من أجل ذلك فى وسط هذا الارتباك العام الذى يلابس فى كل مكان تقريبا المواد التشريعية ، اذا كان للقوانين غرض أوجد فانه دائما التسلط . وعلى هذا ففي لقدمونيا وفى كريت مذهب التربية العامة وأكثر القوانين لاتوجه الا الى الحرب . وكل الشعوب التى هي فى مكتة من أن ترضى طمعها تضع القيمة الحسرية فى أسمى مكان . ويمكن الاستشهاد بالفرس والسيثيين والراقين والسليثين .

§ ٥ - فى لقدمونيا - هامر ٢٤٣ ب ٢٣ - السليثين . يروى ايونرافات ان العادة عند الصارمات ان الفتيات لم يكن يتزوجن قبل ان يكون قد حارمن بجانب آبائهن ففجئت كل واحدة منهن ثلاثة من الاعداء . كتاب الامواه والاهوية والاصمقاع طبعة ليثري لثيرى ج ٢ ص ٦٧ - السليثين - سبق ان وضعهم اوسطو فى صف الامم الاشد ميلا للحروب - وما سبق ٢٤ ب ٦

٦٨ - وفي الغالب من الامر القوانين أنفسهم تشجع هذه الفضيلة . ففي قرطاجنة مثلا يباحى المرء بأن يضع فى اصابه من الحلقات عدد ما شهد من الوقائع . فيما مضى كان القانون فى مقدونيا يعاقب الجندى الذى لم يكن قتل عدوا بأن يضع فى عنقه رسنا . وعند السيئين تدور الكأس فى بعض الموائد الرسمية دون أن يستطيع أن يمسه ذلك الذى لم يقتل شخصا فى الحرب ، وأخيرا الايبيريون وهم عنصر حربي يفرسون على قبر المحارب عددا من أوتاد الحديد بقدر من قتل من الاعداء . ويمكن أيضا أن نذكر عند بعض الشعوب كثيرا من عادات أخرى من هذا القبيل قررتها القوانين أو أقرتها العادات والاخلاق .

٧٩ - حسب المرء بعض لحظات من التدبر ليجد غريبا أن رجل دولة يستطيع أبدا أن يضمر فتح شعوب مجاورة والاستيلاء عليها سواء أرضيت بذلك أم لم ترض احتمال النير . كيف ينبغي للرجل السياسى والمقن أن يشتتلا بغاية ليست مشروعة ؟ انما هو قلب لجميع القوانين أن يحث عن السلطان بجميع الوسائل لا وسائل العدل فقط بل وسائل الظلم ، لأن الظفر عنه يمكن ألا يكون عادلا .

٨٥ - ليس فى تطبيق العلوم الاخرى سوى السياسة شيء من هذا القبيل . فالطبيب والملاح لا يفكران فى اقناع أو اكراه ، لا من الاول على المرضى الذين يطبهم ولا من الثانى على السياح الذين يقودهم . لكن قد يقال انه قد تختلط على العموم السلطة السياسية بالسلطة الاستبدادية للسيد ، وما يجده المرء فى حق نفسه غير عادل ولا طيب لا يخجل أن يبنى تطبيقه على سواء . يطلب المرء علنا لنفسه بالعدل وينسأ تملما فى حق الاغيار .

٩ - كل استبداد فهو غير مشروع الا حين يكون السيد والمسود هما ماحما بمقتضى القانون الطبيعى ، واذا كان هذا المبدأ حقا فلا ينبغي للمرء أن يبنى السيادة الا على خلق قدر عليهم الطبع نير سيد لا على جميع الناس من

٦- الايبيريون هم لاسبانيون الذين لهم شهرة فائقة فى الشجاعة حتى عهد الرومان

غير تميز . كما انه حين يأدب المرء مآذبة أو يقرب قربانا لا يعمد لصيد
اناس بل لصيد حيوانات يمكن صيدها لهذه الغاية ، أى حيوانات وحشية
صالحة للاكل . ومن المحقق ان دولة ، متى وجدت وسائل نزلها عن كل
دوة أخرى ، تستطيع أن تكون سعيدة بذاتها بان شرط الوحيد أن تحسن
ادارتها وأن تكون لها قوانين صالحة . فى هذه الدولة لن يكون الدستور فى
الحق موجها الى الحرب ولا الى الفتح ، فلك مقاصد لا يستطيع أحد حتى
افتراضها .

١٠٤ - وحينئذ فين أن هذه المنشآت الحرية ، مهما كانت جميلة ،
ينبغى ألا تكون أبدا هى الغرض الاسمى للدولة بل وسائل لبلوغه ليس غير .
والمقنن الحق لا يفكر الا فى أن يؤتى المدينة كلها والافراد المختلفين الذين
يكونونها وجميع الاعضاء الآخرين للجمعية من الفضيلة أو من السعادة
قسطهم الممكن اذ يعدل على حسب الاحوال مذهب قوانينه ومقتضياتها ، واذا
كان للدولة جيران عنى التشريع بتقدير العلاقات التى يناسب أن تكون بينها
وبينهم والواجبات التى ينبغى القيام بها نحوهم . وهذا الموضوع سيبحث فيما
بعد بالغاية اللائقة حينما نعين ماهو الغرض الذى ينبغى أن توجه اليه الحكومة
الفاضلة .

الباب الثالث

بحث الرايين المتقابلين اللذين يوصي احدهما بالحياة السياسية والاخر يهدمها .
الفاعلية هي الفاية الحقة للحياة سواء بالقياس الى الافراد او بالقياس الى الدولة . الفاعلية
الحقة هي الفاعلية التي يهدف للانسان الى تحقيقها .

١٤ - فلما ان الاجماع واقع على أن الغرض الذى ينبغى تحقيقه على الوجه الاصلى فى الحياة انما هو الفضيلة ، ولكنه ليس واقعا على ما يجب أن تستخدم له الحياة . فلنبحث الرأيين المتناقضين . ها هنا يؤثم اقيام بكل الوظائف السياسية ويؤيد أن حياة الرجل انحر حقا وانتى هى من التفضيل بمكان على تختلف تماما عن حياة رجل الدولة ، وهناك الامر على ضد ذلك توضع الحياة السياسية فوق كل حياة أخرى لان هذا الذى لا يعمل لا يمكن أن يأتى بعمل فاضل وأن السعادة والاعمال الفاضلة شيان يتماثلان . هذان الرأيان كلاهما حق بالجزء باطل بالجزء . فلأن يفضل أن يحيا المرء حياة انسان حر على حياة سيد لمعيد فهذا حق . فان استخدام عبد من حيث هو عبد ليس من الشرف بمكان ، وان أوامر السيد فى تفاصيل عيشة كل يوم ليست من الجميل فى شيء .

٢٤ - لكن من الخطأ الظن بأن كل سلطة هى ضرورة سلطة سيد . ان السلطة على الرجال الاحرار والسلطة على العبيد لاختلافان اختلافا أقل من اختلاف طبع الرجل الحر وطبع العبد ، وهذا ما قد وضحناء فى بدء هذا المؤلف . غير أن من الخطأ البعيد تفضيل عدم العمل على العمل . ذلك بأن السعادة لا تكون الا فى الفاعلية . وان الناس المدول والمقسلاء اهم من أعمالهم أغراض كثيرة العدد بقدر ما هى شريفة .

٣٤ - بالصدور من هذه المبادئ ذواتها يمكن أن يقال : « ان سلطة مطلقة هى أكبر الخيرات مادام أنها تسمح بتكثير الافعال الجميلة بقدر مايراد . وحيث أن استطاع المرء أن يستولى على السلطة فلا ينبغى أن يدعها

الى ايدى آخرين . بل ينبغي عند الحاجة انتزاعها منهم . أما رابطة الابن والاب والاصدقاء بعضهم بعض فتلك ينبغي أن تقصى ويضحى بها : ينبغي بكل تمن حيازة الخير الاسمى وهامنا الخير الاسمى انما هو النجاح .

§ ٤ - قد يكون هذا الاعتراض حقا ، على الاكثر ، اذا كان الاعتصام والعنف يمكن أن يؤتيا الخير الاسمى . لكن لما أنه ليس ممكنا البتة أن يؤتياه ايدى آخرين فالفرض باطل من أساسه . للقيام بفظايم الامور ينبغي للمرء أن يتقلب على أمثاله بمقدار ما يتقلب الرجل على المرأة والنوادر على الاولاد والسيد على العبد ، وهذا الذى يكون قد انتهك حرمة قوانين انفضيلة لا يستطيع أبدا أن يأتى من الخير بمقدار ما قد أتى من اشر بادية الامر . بين مخلوقات من نوع واحد لا عاداة ولا عدل الا فى التكافؤ ، انما هو الذى ينشئ المشابهة والمساواة . وان اتلا مساواة بين المتساوين والتفريق بين الأمثال هما من الاحداث التى هى ضد انطبع ، ولا شئ مما هو ضد الطبع يمكن أن يكون خيرا . لكن اذا اتفق أن انسانا راقيا باهليته ، وبالحصائص القوية التى تحمله على الخير بلا انقطاع فانما هذا هو الذى يليق اتخاذه مرشدا ويكون من انعدل أن يطاع . ومع ذلك فالفضيلة وحدها لا تكفى بل تلزم أيضا المقدرة على أعمالها .

§ ٥ - فاذا كان هذا المبدأ حقا واذا كانت السعادة تنحصر فى احسان العمل فلتكن الفاعلية لمدونة بجملتها كما هى للأفراد فى خصوصهم انشغل الرئيسى للحياة . لا يعنى بذلك القول بأن الحياة افاعلة ، كما يظن على العموم يجب ضرورة أن تقع على الناس الاغيار . وان الافكار النشيطة هى التى لا تقصد الا الى نتائج ايجابية للعمل نفسه . بل الأفكار الفاعلة هى بالأولى التدبريات والتأملات الشخصية المصرفة والتى لا موضوع لها الا درس أنفسها ، وغرضها احسان العمل ، بل ان هذه الارادة تكاد تكون فعلا . ان

§ ٥ - معنى الفاعلية . قد استشهد الامبراطور يوليوس ايشا بهذه الفقرة الحكيم لارسطو ويصرح هو ايضا مثله ببسطة الى الحياة العقلية . ر ٣٥ ب ١٠ و ٣٥ وما بعدها ومن علم الاخلاق الى نيقوماخوس ١٠ ب ٧ .

معنى الفاعلية ينطبق تماما على افكرة المنظمة التى ترتب الافعال الخارجية وتصرفها .

٦٤ - العزلة ، حتى لو كانت اختيارية ، مع جميع شروط المعيشة التى تجرها ورامها لا تفرض اذا بالضرورة على الدولة أن تكون لا فاعلة . فكل جزء من الاجزاء التى تكون المدينة يجب أن يكون عملا لمجرد العسلات التى هى بالضرورة بينها على الدوام . يمكن أن يقال مثل ذلك على كل فرد وحده أيا كان . لانه الا يكن ذلك فاقه والعالم بأسره لا يوجدان مادام أن فصلهما لا شئ فيه من الخارجى بل هو باقى مركز فيهما .

على ذلك فالغرض الاسمى للحياة هو بالضرورة للانسان على انفراد كما هو للناس مجتمعين وللدولة على العموم .

الباب الرابع

المقدار الحق للمولة الفاضلة - المحمود التي لا ينبغي تجاوزها قلة وكثرة - يلزم دون تعيين عدد محدد للمواطنين ، ان يكون هذا العدد بحيث يكفي حاجة الميثة العامة والا يكون من الكثرة بحيث لا يمكن المواطنين ان يتخلصوا من الرقابة - خطر كثرة السكان

١٥ - بعد التمهيدات التي ذكرناها آنفا ، والاعتبارات التي بسطناها في أشكال الحكومات نبلغ ما بقي علينا أن نقوه بان نعين ما هي المبادئ الضرورية والأساسية لحكومة على غاية ما يمتنى . ولما أن هذه الدولة الفاضلة لا يمكن أن توجد بدون الأركان الضرورية كمكانها نفسه فلا بأس بأن نتخذها كلها ، على وجه الغرض ، كما يشتهي أن تكون بشرط ألا يذهب البتة الى المحال ، مثال ذلك عدد المواطنين وسعة أرض الوطن .

٢٥ - اذا كان احامل على اعموم ، الحادث وباني السفن أو أى صانع آخر ، ينبغي أن يملك ، قبل أن يبدأ عمله ، المادة الأولية التي تهتم صلاحيتها التمهيدية كثيرا في أثناء التنفيذ ، فيسبى كذلك أن يؤتى رجل الدولة والمقنن مادة خاصة مجهزة كما ينبغي لأعمالها . انحاصر الأولى التي يقتضيها علم السياسة انما هي الناس بانعداد وانكثوف الطبيعية التي ينبغي أن تكون لهم والأرض بمساحتها وخواصها التي ينبغي أن تكون لها .

٣٥ - يظن العامة أن دولة نتكون سعيدة ينبغي أن تكون فسيحة

١٥ - والاعتبارات التي بسطناها في المبدأ وما بهما - حكومة على غاية ما يمتنى لم يقصد ارسلو هنا الى وضع النموذج الخالي لجمهورية فاضلة كما حاول افلاطون . فانه قد اخذ نفسه بان يظل قريبا جدا من الحقيقة الواقعية واستمد منها ما استمد والا يعرض في سائر مؤلفه الاخيرة من بين الاوضاع السياسية التي يتحدث عنها باعتبارها احداثا واقعية .

٣٥ - فسيحة الارعاء . تكلم منتسكيو ايضا على امتداد الدولة الخاص بطبهاوشكلها ر . روح القوانين ١٦٨٥ وما بعده . وقد ناقش روسو هذا الموضوع بعينه (عند الاجتماع ٢٤٥) . ابيوقراط . هذه الشهادة القديمة هي وشهادة افلاطون في سقندم كل ما تركه لنا الاقدمون على . ابيوقراط .

الأرجاء : وإذا كان هذا المبدأ صحيحا فإن الذين ينادون به يجهلون حقا في أى تنحصر سعة الدولة أو ضيقها، لأنهم يحكمون فى ذلك عدد سكانها ليس غير . ومع ذلك يلزم أن ينظر الى العدد أقل من أن ينظر الى القوة . لكل دولة مهمة تقوم بها ، وان أكبر دولة هى التى تستطيع على خير وجه أن تقوم بمهمتها . حيث يمكننى أن أقول ان ابوقراط ، لا من حيث هو رجل بل من حيث هو طيب أكبر من رجل آخر أطول منه قامه .

§ ٤ - حتى مع التسليم بأنه يجب الالتفات الى العدد لاينبى أيضا اللبس فى العناصر التى تؤلفه . لو ان كل دولة تشمل بالضرورة تقريبا لقيما من العبيد ومن النازنين ومن الأجانب لاينبى فى الواقع ان يحسب الا أعضاء المدينة أنفسهم ، أولئك الذين هم مؤنقوها الأصليون . انما كثرة عدد هؤلاء هى الدلالة الصادقة على عظم الدولة . ان المدينة التى تخرج عددا كبيرا من انصناع وقليل من المحاربين لاتكون أبدا دولة عظيمة ، لأنه يلزم التمييز بين دولة عظيمة ودولة كثيرة السكان .

§ ٥ - والأحداث شاهدة لاثبات أن من العسير ، بل ربما كان من المحال ، أن يحسن تنظيم مدينة أكبر عددا مما ينبى ، وليسست واحدة من تلك التى يشاد بذكر قوانينها تشتمل ، كما هو مشاهد ، على أكثر مما ينبى من السكان . والدليل القل يجرى هنا لتعزيز المشاهدة . ان القانون هو تقرير نظام ما . والقوانين الصالحة تنتج بالضرورة النظام الحسن .

§ ٥ - أكبر عددا مما ينبى . ذلك رأى عام عند العدامى ، ان دولة مكتظة بالسكان لا يمكن احسان ادارتها . والنتيجة منطقية للغاية ، متى صدر الأمر عن المبادئ السياسية المجردة فى كل المبادئ الاغريقية على التقريب ، حيث يقوم المواطنين بمباشرة الاعمال العامة وليس الا مذهب الحكومة النيابة هو الذى يحل نظرية دولة عظيمة أحسنت ادارتها . واليونان لم يعرفوا هذا المذهب قطعا . ر . ك ٧٢ ب ٢ . ف ٢ . يزداد على هذا ان بعثرة ، غريقيا مدنا مستقلة ذوات سيادة بعثرة كانت مع ذلك مثابة للنشاط الفكرى هى التى كانت تقوم كل نمو سياسى . ولقد كانت روما المدينة الوحيدة العليا سيادة العالم القائمة بتنظيم آخر حصه فى السياسة للأفكار اليونانية ، غير ان روما قد شلت من هذا الداء . فإن ارتفعت به الى أصل درجة يمكن ان تنال فانها قد استوعبت الدنيا استيعابا .

فغير ان النظام ليس ممكنا في جميع احوالنا يلزم : المدة الالهية التي تشبه
العلم بآثره هي وحدها المعادة على اقرار النظام فيه .

٧٤ - اجميل ينسج عادة من توافق العدد واسمه ، والحدود بدونه
يكون بالضرورة بان يجمع في رصه فيه عدد مناسب بها من المواطنين .
لكن مساحه ابدونه خاصه حدود معينه لكل شيء احمر ، والحيوانات
والنباتات والالات . كل شيء لاجل ان تكون له الخواص التي هي له ينبغي
ان يكون البر مما ينبغي ولا اصغر مما ينبغي ، لانه حينئذ اما ان يسكن
فقد تماما طبعه الخاص واما ان يكون قد فسد . وان سفينه قدر قرن تكون
سفينه لا هي ولا سفينه قدر غلوتين . فانها بامتدادات ما تكون غير ناعمة فلما
اما بسبب ضيقها واما بسبب سعتها .

٧٥ - والامر كذلك في شان المدينة فان ذات اصغر مما ينبغي لا يمكنها
ان تقوم بحاجتها ، وهذا هو مع ذلك ركن اساسي لها وان كانت البر مما
ينبغي فهي تقوم بها لا من حيث هي مدينة بل من حيث هي امة ، ويئاد لا
يكون لها بعد حكومة مملنة . بين هذه الكثرة المفرطة اى فائد يستطيع ان
يسمع صوته . وای استتور يصلح فيها لان يكون مناديا عاما ؟ المدينة اذا
تكون ضرورة في الوقت عينه انذى فيه يمكن بكتلة المجتمعة سياسيا ان تقوم
بمرافق عيشتها . وفيما وراء هذا الحد لا تزال في مكانة من النعشة على درج
اعظم ، ولكنى اكرر ان هذا النمو له حدود . والحوادث أنفسها تملنا بلا

٧٦ - لامن حيث هي مدينة بل من حيث هي امة . طريقة التقابل بين الكلمتين هنا
تبين قدر الكفاية المعنى . لفي تدلان عليه في لغة ارسطو . علامة اجتماع عظيم من الناس .
تفيد ليس له نظام سياسي ولا ترتيب . وبمدينة على شذذلك هي اجتماع اى الدولة الخاضعة
لقوانين منتظمة . وهذا الفرق ايضا على صورة بين من ذلك في ٢ ب ١ فـ . اي استنور مؤذن
هذا المعنى الذي يبين لنا اليوم من . لشهود يوضح صدره الاعتقادات السياسية للاقمنين .
كان من اللازم بحكم الضرورة ان جميع المواطنين في الدولة ، جميع . لرجال والاحرار والمتعتين
بالحقوق السياسية ويستطيعون ان يجتمعوا في الميدان العام ويستمعوا للخطباء ويقرروا الاوامر
العالية . واليوم ثلاثة ملايين من الناس على سطح مقداره خمسة وعشرون الف فرسخ مربع
يستطيعون ان يباشروا امور سياستهم على اتم ما يكون من النظام . فلا حاجة بهم الى مناد
و . صاوغاو بيمارة ادق يقوم لهم التلغراف مقام المناادي فان مهمته في بعض الاحايين يسع
على مسافة مائتين او ثلاثمائة فرسخ .

غناء ما يجب أن تكون عليه . فى المدينة الأحداث اسيسية على توعين سلطة
وطاعة . فالحاكم يأمر ويقضى . لأجل الحكم فى قضايا المنازعات ، وتوزيع
الوظائف على حسب الأهلية ينفى أن يعرف المواطنون بعضهم بعضا ويقدر
بعضهم قدر بعض . وحيثما لا توجد هذه القيود فالانتخابات والأحكام
القضائية سيئة بالضرورة . وفى وجهتى النظر هاتين كل حكم يتخذ عفوا
وبلا تدبر سبىء العاقبة ولا يمكن بالبدئية ألا يكون كذلك فى جبل لا يحصى
عددا .

٨ - من وجهة أخرى يكون سهلا جدا على المستوطنين وعلى الأجانب
أن يقتصبوا الحق المدنى ويجوز غشهم بلا عناء دون أن يلحظ فى الجمعية
الكثيرة العدد . حينئذ يمكن انقول بأن التناسب الحق للهيئة السياسية انما
هو بالبدئية أكبر عدد ممكن من المواطنين الذين هم أهل لسد حاجات
معيشتهم لكن لا يكونون مع ذلك من كثرة العدد بحيث يتخلصون من مراقبة
سهلة . تلك هى مبادئ فى عظم الدولة .

الباب الخامس

موطن الدولة اللامعة • الشروط الحربية التي يجب ان يستوفوها • ينبغي ان يكون للدولة قاعدة بحرية • الوسائل الناجعة للاستفادة من مجاورة البحر • الخطى نحو قصر الاهتمام على تجارة بحرية : الاحتياطات التي يجب على الشارع ان يتخذها لتكون الملاكات البحرية خلوا من الاضرار بنظام المدينة •

١٩ - المبدى الذى حددناها انما لنظم الدولة يمكن الى حد ما ان تنطبق على الموطن • زخيره بلا معارض هو ذلك الذى تحقق صفاته أكثر ما يكون لاستقلال الدولة • انما هو على التحقيق موطن الذى يتبع جميع أنواع الحاصلات • توافر كل شيء وعدم الحاجة الى أى كان ، هذا هو استقلال الحق • ان سعة الأرض وخصبها ينبغي أن يكونا بحيث يستطيع جميع المواطنين فيها أن يعيشوا فى دعة أرجال الأحرار المقنع • وسنفحص فيما بعد قيمة هذا المبدأ بتحقيق أدق حينما نتاج على العموم النكية وايسر واستخدام الثروة ، وتلك مسائل مختلف عليها لأن الناس واقعون فى الغلب من أمرهم فى الافراط • هنا انشع الأشج وهناك الترف الأتلف •

٢٩ - شكل المواطن ليس موضع حيرة ما ، فان المجرى فى الحرب ، الذين ينبغي أخذ رأيهم أيضا ، يقتضون أن يكون صعب المدخل على العدو وسهل المخرج على المواطنين • لنصف الى هذا أن الموطن كمدد سكانه يجب أن يكون سهل المراقبة ، وان أرضا سهلة المراقبة أن تكون أقل سهولة فى الدفاع عنها • أما موقع المدينة ، اذا أمكن تعيينه بالاختيار ، فينبغى أن يكون على السواء صالحا من جهة البر ومن جهة البحر • والشروط الوحيد الحتم انما هو أن جميع التقط يمكن أن يماون بعضها بعضا ، وأن يكون ثقل البقول والأخشاب وسائر الحاصلات أيا كانت أمرا ميسورا •

٣٩ - انها لمسألة كبرى أن يعرف هل مجاورة البحر مفيدة لحسن نظام الدولة أو مضرة به • ان الاختلاط بالأجانب الذين ربوا فى ظل

قواتين مختلفة مضر بحسن النظام ، وأن السكان الذين يؤلفهم ليف أشجار
الغادين الراجين فى البحر هم على التحقيق كثير ولكنهم مستصون على كل
تنظيم سيسى .

٤ - وعدا هذه المحذورات فلا شك فى أنه من جهة أمن الدولة
وسرها الضرورين الأفضل أن يكون للدولة وموطنها موقع بحرى . انها
ثبت لهجوم عدائى متى أمكنها أن تتلقى أمدادا من حلفائها بواسطة البر
والبحر معا . واذا لم يمكن الايقاع بالهاجمين من الجهتين فى آن واحد
فمحقق أن يوقع بهم أشد من احدى الجهتين حينما يمكن احتلالهما
جميعا .

٥٨ - والبحر يسمح أيضا بسد حاجات المدينة أى استيراد مالا تتجه
إليه واصدار الحاصلات التى تزيد فيها . غير أن المدينة فى تجارتها يبنى
الا تفكر الا فى نفسها ولا تفكر أبدا فى اشعوب الآخر . فان اسوق
التجزئة للآمم عامة لا تقوم الا على الشراء ، والدولة التى تجد فى غير ذلك
عنصر ثروتها لا يبنى أبدا ان تعاطى مثل هذا السحت . غير أن فى بعض
الدول الخليج ، الميناء المحفور بالطبيعة ، عجيب الوضع بالقياس الى المدينة
التي دون ان تكون بعيدة جدا هى مع ذلك مفصولة عنه وتشرف عليه
بفلاعا وحصونها . وبفضل هذا انوضع تستفيد المدينة من هذه المواصلات
كلها اذا كانت نافعة لها ، فاذا اتفق أن تكون خطرة فمجرد نص تشرى
يمكن أن يؤمنها كل خطر بأن تعين على طريقة خاصة المواطنين الذين يباح
لهم هذا الاتصال مع الأجانب أو يحظر عليهم .

٦٨ - أما القوى البحرية فلا يشك امرؤ فى أن الدولة يجب الى
حدا أن تكون قوية فى البحر . ليس ذلك بالنظر الى حاجاتها الداخلية
فحسب بل فيما يتعلق بجيرانها الذين يجب عليها أن تساعدهم أو أن تخففهم
فى البر والبحر على حسب الأحوال . يبنى أن يكون نمو القوى البحرية
للدولة منسبا لنوع عيشة المدينة لأنها ان كانت حربية طامعة لزمها بالضرورة
أن تكون بحريتها مناسبة لشروعاتها .

§ ٧ - ليس للدولة على العموم حاجة بالكثرة العظيمة من أولئك الذين يعملون في البحر ، فلا ينبغي أبدا أن يكونوا من أعضاء المدينة . انى لأقصد المحاربين الذين يركبون الأساطيل والذين يأمرؤن فيها ويديرونها ، فهؤلاء هم مواطنون أحرار ، وانهم بعض جنود البر . وحينما يكثُر عدد القاطنين في الريف والزراع يكثُر بالضرورة عدد البحارة . والأدلة على ذلك ما تجده في بعض الدول : مثلا حكومة هرقله فمع أن المدينة بموازتها بكثير غيرها صغيرة جدا فانها تجهز من السفن عددا كثيرا .

لن أذهب بعيدا بهذه الاعتبارات فيما يتعلق بموطن الدولة وثغورها ومدنها . وعلاقتها بالبحر وقواها البحرية .

الباب السادس

- في الكيوف الطبيعية التي يجب ان تكون للدولتين في الجمهورية الفاسطلة .
- الاخلاق المختلفة للشعوب تبعاً للمناخ الذي يقطنونه ، تأثير تآديهم السياسية - الديموقراطية - التي لا شك فيه للنصر الاغريقي ، ينبغي ان يكون ناشعب الذكاء والشجاعة وهما .
- المركز الذي يشغله انقلاب في الحياة الانسانية .

§ ١ - قد عينا فيما سبق الحدود العددية للمهنة السياسية ، ولننظر هنا ما هي تلك الكيوف الطبيعية المشترطة في الأعضاء الذين يؤمنونها .

يستطيع المرء أن يتخذ فكرة من هذا بأن يلقي النظر الى أشهر مدائن الاغريق ، والى الأمم المختلفة التي تقاسم الأرض . الشعوب التي تقطن الاقطار الباردة حتى في أوروبا هم على العموم ملوهم الشجاعة كنهم على التحقيق منحطون في الذكاء وفي الصناعة ، من أجل ذلك هم يحتفظون بحريتهم لكنهم من الجهة السياسية غير قابلين لمنظام ونم يستطيعوا أن يقتسحوا الاقطار المجاورة . وفي آسيا الأمر على ضد ذلك شعوبها أشد ذكاء وقابلية للفنون ، لكنهم يعوزهم القلب ويقون تحت نير استبداد مؤبد . أما النصر الاغريقي الذي هو بحكم الوضع الجغرافي وسط فانه يجمع بين كيوف الفريقيين . فيه الذكاء والشجاعة معا . انه يعرف أن يحتفظ باستقلاله وفي

§ ١ - الأمم المختلفة التي تقاسم الأرض ، من امبراط كما هو معلوم من اوان مسن لاحظوا تأثير المناخات هنا في الخلق وانظمة الأمم . كتاب الامراء والاموية والاصهاغ من ترجمة ليري ج ٥٣ . وقد ذهب ابيوترط الى ابعد من ذلك فهد اوضح كيف ان للقوانين اثرها في اخلاق الشعوب وعزا التكاثر العام للاسوبيين الى الملوكتيات والحكومات المستبدية التي كانت ترقمهم . ولاقتلاطون بعض النظريات في هذا الموضوع الخطير . آخر له ٥ من التوانين وقد كان يجل بمنتسكيو في مؤلفه (١٧٥٩-١٧٩٦) الذي خصص مكانا رحيبا لنظرية المناخات ولا يغفل ذكر المؤلفين القدماء الذين عالجوا هذا الموضوع من قبله .

وفي عصرنا هذا قد خلقت نظرية لسلالات نظرية المناخات فمدلتها ولم تقضي عليها .

الوقت نفسه يعرف أن يؤلف حكومات حسنة جدا ، وهو جدير ، إذا اجتمع في دولة واحدة ، بأن يفتح العالم .

§ ٢ - بين الشعوب المختلفة في قلب اغريقيا فروق أشبه بالفروق التي نبتة عليها أنفا . فها هنا كيف طبيعي هو الذي يتغلب وهناك كيف تتعادل كلها في مزاج سعيد . يمكن أن يقال ، دون أن يخشى الخطأ ، ان شعبا ينبغي أن يجمع بين الذكاء والشجاعة حتى يستطيع المقتن أن يقوده بسهولة الى الفضيلة . بعض الكتاب السياسيين يقتضون من المقاتلة عطفًا على من يعرفونهم وقسوة على من لا يعرفونهم ، وان القلب هو الذي يتيح في أنفسنا العطف والقلب هو يضبط تلك الخاصة لنفس التي تجعلنا نحب .

§ ٣ - ويمكن تدليلا على ذلك أن يقال ان اغلب متى ظن أنه مستهان به يشتد ضغنه على الأصدقاء أكثر منه على الجهولين . يخاطب أرشيلوك قلبه حينما أراد أن يشكو من أصدقائه فيقول :

« ياقلبي أليس صديقا هو الذي أهانك » .

وعند الناس جميعا الرغبة في الحرية والرغبة في استسط نصدران عن هذا المبدأ ، انقلب متكبر ولا يعرف ابته أن يخضع . غير أن المؤثمين الذين ذكرتهم أنفا يخطئون اذ يقتضون أن يكون المرء قاسيا على الأجانب لاينبغي أن يكون المرء على أي كان . والنفوس الكبيرة لا تكون صعبة المراس الا في حق الاجرام . بل أكرر أنها يزيد غضبها على أصدقاء حينما تلقى اهانة من قبلهم .

§ ٤ - هذا انقلب معقول جدا لأن هنا زيادة على الضرر الذي يمكن أن يلحق بالمرء فانه يظن أنه قد فقد أيضا رعاية كان له الحق في الاعتماد عليها .

§ ٢ - بعض الكتاب السياسيين . هو افلاطون الذي يقصده ارسطو هنا « الجمهورية »

٢ د

§ ٣ - « وشيلوك » من « باريس » شاعر غناء ومجون كان يعيش في القرن الثامن قبل

الميلاد .

§ ٤ - افكار الشاعر . هذان البستان هما من مقطوعات أوريبيد التي ليست بين ايدينا .

ومن هنا جاءت أفكار الشاعر هذه :

بين الأخوة الجلاء أشد ما يكون قوة

وفى موطن آخر :

من أقرط فى حبه أقرط فى بنضه

ونحن اذ نين فى حق المواطنين ماذا ينبغى أن يكون عددهم وكيفية
الطبيعية ، واذ نعين سعة الوطن وشروطه فانما نجرى فى ذلك على التقريب
الا أنه لا ينبغى أن يطلب ، فى مجرد الاعتبار النظرية ، من الضبط
ما يكون فى المشاهدات التى تقدمها لنا الحواس .

الباب السابع

في العناصر الضرورية لوجود المدينة • أنها ستة أنواع • تولد الثلاثية ، الفنون ،
الاسلحة ، المالية ، الكهنوت ، وغيرها دائرة المصالح العامة واصدار الاحكام • ينشأ هذا العنصر
لا يمكن ان توجد المدينة ولا ان تكون مستقلة •

١٥ - كما أن في المركبات الأخرى التي تخلفها الطبيعة ليس البتة تماثل بين جميع عناصر الجسم التام ولو أنها أساسية في وجوده ، كذلك يمكن بالبداهة الا يعد بين أعضاء المدينة كل العناصر التي هي مع ذلك بحاجة ملحة اليها ، وهو مبدأ يطبق على السواء على كل اجتماع لا يتألف الا من عناصر من نوع واحد بعينه . ينبغي ضرورة أن يكون للمجتمعين نقطة وحدة مشتركة سواء أكانت أنصباؤهم مع ذلك متساوية أم غير متساوية ، مثال ذلك الأغذية أو ملكية الأرض أو أى شيء آخر مشابه .

١٦ - شيان يمكن أن يجعل أحدهما من أجل الآخر ، هذا وسيلة وذلك غاية دون أن يكون بينهما شيء مشترك أكثر من الفعل يقع من أحدهما فيقبله الآخر . تلك هي هي في عمل ، أيما كان علاقة الأداء بالاعمال . فاليست ليس له حقا شيء يمكن أن يكون مشتركا بينه وبين البناء ؟ ومع ذلك فن البناء ليس له موضوع آخر الا البيت . كذلك المدينة بها على التحقيق حاجة للملكية ، غير أن الملكية ليست البتة جزءا أصليا للمدينة ولو أن الملكية تحتوى موجودات حية على أنها عناصر لها . المدينة ليست الا اجتماع أناس متساويين يبحثون بالاشتراك عن عيشة سعيدة هنيئة .

١٧ - اناس متساويين • لقد اشاد ارسطو في مؤلفه كله ببدا المساواة هذا لجميع اعضاء الدولة • ففسر ان يفهم ، تلقاء هذه العبارات الصريحة ، ان ينهم بتأييد الطغيان • كتابا
ف . دك ٢٧ ٨ ف اول المقطعة التي يسطر فيها هذه المسألة بسطلا عيشة سعيدة هنيئة • ٢٥٠
٢٦ ف ٩ و ١٤ ف ١٤ وفي التمييز بين الحكومات ب ٧ ف ٧ •

٣ - لكن بما أن السعادة هي الخير الأعلى ، وبما أنها تنحصر في ممارسة الفضيلة وتطبيقها التام ، وأن الفضيلة في النظام الطبيعي للأشياء ، موزعة لا على سواء بين الناس ، لأن حظ بعضهم منها قليل جدا وبعضهم مجردون منها تماما ، يكون من البديهي هنا نزوم البحث في بنوع الفروق والاختلافات بين الحكومات . فكل شعب اذ يطلب السعادة والفضيلة بطرق مختلفة يرتب أيضا حياته ودولته على القواعد التي ليست أقل اختلافًا .
فلننظر اذن كم من العناصر لامندوحة عنه لوجود المدينة ، لأن المدينة تنحصر بالضرورة في أولئك الذين تعترف لهم بهذه الشيم .

٤ - نعد الأشياء اعيانها حتى نثير المسألة : فبديا المواد الغذائية ثم الفنون وما يتعلق بها من الأشياء التي لاغى عنها بلحياة التي بها حاجة الى كثير من الأدوات . ثم الأسلحة التي لاغنى للاجتماع عنها لأجل تأييد اسسلطة العامة في داخله ضد الصاة ولأجل دفع الأعداء من الخارج الذين يمكن أن يهاجموه ، ورابعا سعة ما من الثروات سواء للحاجات الداخلية أو لأجل الحروب . وخامسا وكان يوسعى أن أضع هذا في رأس القائمة ، العبادة الالهية أو كما يسمونها الكهنوت . وأخيرا وهذا بلا جدال هو الأهم ، تقرير المرافق العامة والقضاء في الحصومات الفردية .

٥ - تلك هي الأشياء التي لايسع المدينة مطلقا ، أيا كانت ، أن تستغنى عنها . ان الاجتماع انذى يؤلف المدينة ليس اجتماعا كيفما اتفق ، انما هو اجتماع أناس قادرين على القيام بجميع حاجات معيشتهم . فاذا لم يتوافر ركن من الأركان التي عدناها آنفا ، فمن ثم يكون محلا أن يقوم الاجتماع بكفاية نفسه . الدولة تقتضى حتما كل هذه الوظائف المختلفة ، فيلزم لها اذا زراع ليقوموا بغذاء المواطنين ، ويلزم لها صناع وجنود ، وأناس أغنياء وكهنة وقضاة ليقوموا بحاجاتها وبمصلحتها .

الباب الثامن

رد العناصر السياسية في الحكومة الفاضلة الى اثنين : كل المواطنين هم وحدهم هؤلاء الذين يحملون الاسلحة والذين لهم حق التصويت في الجمعية دون جميع الصناع ؛ وينبغي ألا تكون الاموال الثابتة للمواطنين ؛ ومن بين المواطنين ينبغي ان يكون حمل السلاح للشباب والوظائف السياسية للحكومة والكهنوت للشيخوخة .

§ ١ - بعد أن قررنا المبادئ على هذا النحو علينا أيضا ان نبحث هل جميع الوظائف ينبغي ان تكون لجميع المواطنين بلا تمييز . هاهنا ثلاثة أمور ممكنة : اما أن جميع المواطنين يكونون في ان واحد وبسلا تميز زراعا وصناعا وقضاة وأعضاء في الجمعية العمومية أو أن يكون لكل وظيفة رجل مختصون بها . أو أن تكون بعض الوظائف من اختصاص بعض المواطنين بالضرورة وتكون الوظائف الأخرى من نصيب سائر الناس . الخلط بين الوظائف لايناسب كل دولة بلا تمييز . وقد قلنا فيما سبق انه يمكن افتراض تواليف مختلفة . فيولى جميع المواطنين جميع الوظائف العامة كلها ولا يولونها جميعا بل تمنح بعض الوظائف باختيار . وهذا هو الذي يرتب عدم تشابه الحكومات . ففي الديمقراطيات كل الحقوق مشتركة وعلى ضد ذلك في الأوليغرشيات .

§ ٢ - ان الحكومة الفاضلة التي نبحث عنها هي على التحقيق تلك التي تحقق لكتلة الاجتماع أوسع نصيب من السعادة . وقد قلنا ان السعادة لاتنفك عن الفضيلة . واذن ففي هذه الجمهورية الفاضلة حيث تكون فضيلة المواطنين أمرا واقعا على اطلاق الكلمة يتعلمه لا اضافيا الى مذهب معين يحصر المواطنون على الامتناع من كل مهنة آلية ، ومن كل مضاربة مفرطة الربح ، ومن الأعمال الحسيسة والمضادة للفضيلة . كذلك هم لايزاولون الزراعة ، فانه ينبغي أن يكون للمرء من انقراغ لاكتساب الفضيلة والاشتغال بالثنى .
العلم .

٣ - يبقى أيضا طبقة الجنود ، والطبقة التى تتداول فى شؤون الدولة وتحكم فى القضايا ، هذان الصهران يشبهان أن يكونا هما اللذين يؤسسان المدينة . أفيوزع نوعا الوظائف التى يختصان بها على أيد متفرقة أم يجمعان فى أيد بعينها ؟ الجواب على هذه المسألة واضح أيضا . يجب أن تكون هذه الوظائف متفرقة الى حد ما ومجموعة الى حد ما . متفرقة لأنها تتعلق بأشنان مختلفة وأنه لا بد ما هنا من التبصر وهناك من القوة . مجموعة لأنه من المحال أن أناسا يدهم القوة ويستطيعون استعمالها يستسلمون الى خضوع أيدى . فالوطنون الذين هم مسلحون على الدوام يرجع اليهم الأمر فى تأييد الحكومة أو فى إسقاطها .

٤ - إذن فليس إلا أن توكل هذه الوظائف الى أيد بعينها لكن فى أحيان الحياة المختلفة وكما يمينه الطبع عنه . وما دامت القوة من حظ الشباب والتبصر من حظ الكهولة فلنوزع الاختصاصات تبعاً لهذا المبدأ الذى هو نافع كما هو عادل ، والذى يعتمد على اختلاف الأهلية نفسه .

٥ - كذلك الى هاتين الطبقتين يجب أن تكون ملكية الأموال الثابتة ، لأن أيسر يجب أن يتوافر للمواطنين ، وهؤلاء هم المواطنسون الأصليون . أما الصانع فليس له حقوق سياسية لا هو ولا كل طبقة أخرى غريبة عن المشاغل الشريفة للفضيلة ، وتلك نتيجة بينة لمبادئنا . السعادة لا تحل إلا فى الفضيلة على وجه الاختصاص . ولكى يقال على مدينة أنها سعيدة يلزم ألا يحسب حساب بعض أفراد من أعضائها وكفى ، بل جميع المواطنين بلا استثناء . على هذا فالملكيات تتعلق بالمواطنين خاصة ، ويكون الزراع بالضرورة أما عبيدا وأما متوحشين وأما موالى .

٦ - وأخيرا فمن بين عناصر المدينة تبقى هيئة الكهنة التى لها فى الدولة مكان بين . لا يمكن زارعا أو عاملا أن يصل الى وظائف الكهنوت أبدا . بل المواطنون وحدهم هم الذين يختصون بخدمة الآلهة . فالهيئة السياسية إذن موزعة على جزئين : الأول الجند والثانى الجمعية العمومية ، لكن لما أنه من المناسب أن تقام شعائر العبادة للألوهية وأن يدبر أمر الراحة

للمواطنين الذين أضلهم الكبر وجب لهذين الأمرين ما أن يוכל الى هؤلاء أمر الكهنوت .

تلك هي اذن العناصر التي لا بد منها لوجود الدولة وهي الأركان الحقيقية للمدينة . انها من ناحية لا تستغنى عن زراع ولا صناع ولا أجراء من كل صنف . لكن من جهة أخرى ، الطبقة الحربية وطبقة القائمين بشؤون المداولات هما وحدهما اللتان تؤلفان الدولة سلبيا . وهذان القسمان العظيمان للدولة يتميز كلاهما عن الآخر فأحدهما يمتاز بالدوام والثاني بتداول الوظائف .

الباب التاسع

فهم بعض الانقلابات السياسية : وعلى الخصوص الانقسام الى طبقات والمواثمة العامة .
مثلة من مصر ومن ايطاليا : تقسيم الملكيات في الجمهورية الانكليزية . في اختيار العبيد :

§ ١ - على أنه في الفلسفة السيلية ليس البتة استكشافا معاصرا ولا حديث العهد هذا التقسيم الضروري للأفراد الى طبقات متميزة ، فيها الجند من جهة والزراع من جهة أخرى . بل هو ما زال موجودا الى اليوم في مصر وفي كريت ، ويقال انه رتب بقوانين سيزستريس في الأولى وبقوانين مينوس في الثانية .

§ ٢ - كذلك نظام المواثمة العامة ليس أقل قدما بل هو يصعد في كريت الى حكم مينوس وفي ايطاليا الى عهد أبعد من ذلك أيضا . ويؤكد علماء ايطاليا أنه في عهد المدعو ايطالوس الذي صار ملكا لاوتري غير الأوتريون اسمهم الى ايطاليين وأن اسم ايطاليا قد أطلق على جزء من شواطئ أوروبا محصور بين خليجي سلاسي ولا ميني اللذين يعد أحدهما عن الآخر بمسيرة نصف يوم .

§ ١ - سيزستريس . ينتج من الأبحاث الجديدة من سيزستريس لابد أن يكون قبل المسيح بنحو الف وثمانمائة سنة على الأقل . وارسطو يتكلم هنا اذن على نظام كان قبل زمانه بنحو الف وخمسمائة سنة .
- قوانين مينوس . يمكن أن يكون مينوس بعد سيزستريس بنحو ثلاثمائة سنة او اربعمائة .
و . فيما على قدومه .

§ ٢ - علماء ايطاليا . يظن نيبهر ان ارسطو قد استخرج هذه المعلومات على ايطاليا من مؤلفات أنطيوخوس السرقوسي وهو مؤرخ كان يعيش قبله بنحو مائة سنة تقريبا . وهو الذي تكلم عليه دنيس الهاليكرناس . - نصف يوم . مائة وستون غلوة على تقدير استرايون .
١ . في ٦٦ ص ٢٤٥ اي أكثر من ستة فراسخ شيئا قليلا . وخليج سلاسي لا يزال يسمى بهذا الاسم وهو شرق البرزخ في النقطة الجنوبية من ايطاليا . وخليج لاميتي الذي يسميه أنطيوخوس واسترايون ناقيتيك هو خليج سلمت ايفيني على بحر نابل في الجزء الغربي من البرزخ .
§ ٣ - الاوترين . لذي كانوا رحلا فيما سبق . الاوتريون كانوا يسكنون في البروتيوم وفي الجزء الجنوبي الشرقي من لقونيا .

٣ ٥ - ويريدون عليه ان يطالبوا به صيرير الاوتيرين الذين كانوا رحلا فيما سبق زراعا وآثام فيما آثامهم من انظم نظام الموائد العامة . ولا تزال الى اليوم مقاطعات احتفظت بهذه العادة وبعض فواتين ايطالوس . وهذه العادة كانت عند الأويك ، سكان شواطئ تيرينا والذين لا يزالون يقبون لقبهم القديم الأوسونين . وهى توجد أيضا عند الشونين الذين يقطنون البلد المسمى سيريس على شواطئ الايجى وخليج بويه . على أن من المعلوم أن الشونين كانوا أيضا من أصل أوترى .

٤ ٥ - فتكون الموائد اعامه حينئذ ولدت فى ايطاليا وتقسيم المواطنين الى طبقات جاء من مصر ، وعهد سيزستريس سابق بكثير لعهد مينوس ، على انه ينبغى الاعتقاد بانه فى مجرى القرون لابد أن يكون الناس قد تخلوا هذه النظم وكثيرا غيرها عدة مرات ، بل مالا نهاية له من المرات . فبدأ الاحتياج نفسه قد أوحى بالضرورة بوسائل سد الحاجات الأولى ، ولما تحقق ذلك نمت التحسينات والسمة على قدر هذا التطور على ما يظهر . وإذا فتلك نتيجة منطقية أن ينطبق هذا القانون أيضا على الأنظمة السياسية .

٥ ٥ - كل شىء فى هذا الصدد قديم جدا ، ومصر شاهد على اثباته . فلا أحد يجادل فى قدمها السحيق وفى كل الأزمان كان لها قوانين ونظام سياسى . وعلينا أن تأثر سابقينا فى كل ما أحسنوه من عمل ولا تفكر فى الابداع الا حيث يتركون لنا قصصا نستدركه .

٦ ٥ - قلنا ان الأموال الثابتة كانت من حق أولئك الذين يحملون

- تيرينا . كانوا يطلقون الاسم العام لتيرينا على الجزء الغربى من ايطاليا .
- الشونين . كانوا فى افريقيا الكبرى وفى الحدود الجنوبية لاطاليا اما الشاونيون فكانوا يقطنون الشاطئ الآخر من الخليج الادرياتيكي فى ايبير .
٥ ٥ - قديم جدا . يزعم علم الفلك . لحديث انه حقق . بناء على ما فى الآثار الرسمية . ان ارساد المصريين الوضعية قصده الى ٣٢٨٥ قبل الميلاد . و . محضر جلسة للمجمع العلمى لفرنسا : فى ٣٠ يونية سنة ١٨٣٤ - نظام سياسى . كانت افريقيا تستقبل نزلاء من المصريين وقرحب بانظمتهم فان اناخوس وفورنى . وسكرويس وقدموس ودانوس جادوا من مصر .
٦ ٥ - فيما بعد . حتى ان ارسطو سيتكلم فيما بعد على الموائد العامة ريب ١٠ فى اوب ١١ فافهم انه لا يقسم دلته لاقرار هذا النظام كما يذكر هنا .

الأسلمة ويملكون الحقوق السيائية ، وأضفنا اليه عند تعيين خواص الوطن وسعته أن الزراع ينبغي أن يؤلفوا طبقة منفصلة عن تلك ، فتكلم هابنا على تقسيم الملكيات وعدد انزراع ونوعهم . وقد سبق لنا أن رفضنا الاشتراك في الأراضي الذي قبله بعض المؤلفين ، لكننا قد صرحنا بأن انتعاطف بين المواطنين ينبغي أن يجعل الانتفاع مشتركاً لأجل أن يكفل للكل عيشتهم على الأقل . وإن انشاء الموائد العامة ليصير مفيداً تماماً لكل دولة حسنة النظام . وسنقول فيما بعد لماذا نحن نتخذ هذا المبدأ أيضاً لكنه يلزم أن تسع تلك الموائد العامة لكل المواطنين بلا استثناء . ومن العسير أن الفقراء مع أنهم يقدمون النصاب المقدر بالقانون يستطيعون أن يقوموا بجميع الحاجات الأخرى لمن يمولون .

§ ٧ - إن نفقات العبادة الالهية هي أيضاً عبء مشترك على المدينة . على هذا حيث يجب أن يقسم الوطن الى قسمين أحدهما للعموم والآخر للأفراد . وكلاهما ينقسم أيضاً الى اثنين آخرين : الأول يقسم لسد نفقات العبادة ونفقات الموائد العامة . أما الثاني فيقسم بحيث أن كل مواطن يملك على الحدود ويجوار المدينة يهتم على السواء بالدفاع عن الموضعين .

§ ٨ - هذا التوزيع وهو عادل في ذاته يكفل مساواة المواطنين وشدة اتحادهم على الأعداء الذين يجاورونهم . وحيثما لا يكون هذا التوزيع مقرراً فالبعض يستهين بالمناوشات التي تهدد الحدود والآخرين يخشونها خشية مخجلة . من أجل ذلك في بعض الدول يستسى القانون سكان الحدود فيجعلهم بمنزل عن كل مداولة في أمر هجوم الأعداء الذي يلحقهم باعتبار أنهم أحرص على مصالحهم من أن يكونوا قضاة صالحين . تلك هي الأسباب التي توجب توزيع أرض الوطن على نحو ما قدمنا .

§ ٩ - أما في شأن أولئك الذين ينبغي أن يزرعوها ، فإذا كان للخيار مكنة ، فينبغي أن يكونوا على الخصوص عبيدا وأن يبنى بالأا يكونوا

جميعا من أمة واحدة ، وعلى الخصوص ألا يكونوا أهل حرب . وبهذين الشرطين يتم صلاحهم للعمل ولا يرد بخواطرهم أن يثوروا . ثم ينبغي أن يضاف الى أولئك العبد بعض المستوحشين بوصفهم زراعا تيمنا للأرض ولهم خصائص الأرقاء أنفسهم . ففي الأراضي الخاصة يملكهم مالكا وفي الأراضي العامة هم ملك الدولة . وسنقول فيما بعد كيف ينبغي أن يعامل الأرقاء ولماذا يجب دائما أن يقدم لهم فك الرقبة جزاء لأعمالهم .

§ ٩- فيما بعد . - ر . الاقتصادي كارب . - ويظن شيندر أن هذه الاشارة كانت تنطق بجزء من مؤلف ارسطو لم يصل اليها . وأنه في ذلك المقطوع ، لأنه جامعا على الأقل لا محل للخفاء . وقد اعترف بذلك اودسم .

وان هذه الفكرة التي يقرها ارسطو هامتوا التي هي غاية في الإنسانية والتي هو يكرها في «الاقتصاد» تثبت قدر الكفاية ان ارسطو لم يكن قط نصيرا أعى للرق . زد على هذا ان وصيته التي حفظها لنيابوجين اللايرثي تشهد بان الفيلسوف كان يعمل على مقتضى هذه النظريات العامة فانه فيها يمنح الحرية عبيده جميعا ويوصى بهم خير . متخذ وصيته «د . نيابوجين اللايرثي» ص ١٦٩ . ور أيضا في السياسة كتاب ٢ والآفة ٣ والخمسة .

الباب العاشر

موقع المدينة : الشروط التي ينبغي ان تطلب . ملاسة الموقع للصحة . المياه . معاليل المدينة . ينبغي ان يكون لها اسوار تساعد أهلها على التغطية . النظريات الباطلة في هذا الموضوع : ارتقاء فن الحصار يقتضي ان تحصن الكدائن معرفة الدفاع عن نفسها بهجرة تسوى مهارة الهجوم .

§ ١ - نحن لن نكرر لماذا ينبغي أن تكون المدينة بركة وبحرية معا ، وأن تكون قدر ما أمكن على اتصال بجميع نقاط أرض الوطن . فقد ذكرنا ذلك فيما مر . فلما ما يتعلق بالموضع في ذاته فينبغي توافر أربعة أمور على الخصوص : الأول والأهم انما هو الأمر الصحي ، وان استقبال الشرق والتعرض للرياح التي تهب من هذه الناحية هو أصح جميع الجهات ، ويليهِ استقبال الجنوب لأنه ممتاز بأن البرد فيه أيسر احتمالا طول الشتاء .

§ ٢ - ومن جهات نظر أخرى ينبغي أن يكون على السواء مختارا بحيث يلائم المشاغل الداخلية للسكان ولصد الغارات التي يمكن أن تكون المدينة محلا لمخاضاتها . يلزم في حالة الحرب أن يتمكن أهل المدينة أن يخرجوا منها بسهولة ، وأن يكون شاقا على الأعداء دخولها وحصارها على السواء . ينبغي أن يكون للمدينة داخل أسوارها مياه وكثرة من الينابيع الطبيعية ، فان لم يكن ذلك ينبغي أن تحفر صهاريج واسعة ومتعددة لحفظ مياه المطر حتى لا يموزها الماء البتة في حالة ما تقطع وسائل الاتصال بالخارج مدة الحرب .

§ ٣ - ولما أن الشرط الأول انما هو صحة السكان وهو يتحقق أولا بموقع المدينة ووجهتها على النحو الذي ذكرناه وثانيا باستعمال المياه الصالحة للشرب ، فهذه النقطة الأخيرة تقتضي أيضا أشد الالتفات . ان كل

ما يصلح في الغالب وفي العادة لحاجات الجيوش له بالضرورة تأثير في الصحة كبير ، كالأثر الطيبي للرياح وللأمواء . من أجل ذلك حينما لا تكون المياه الطبيعية طيبة وغزيرة على السواء يكون من الحكمة عزل المياه الصالحة للشرب عن تلك التي تكفى للاستعمالات العادية .

§ ٤ - اما مواطن اندفاع فان طبيعة الموقع وقاعدته تختلفان باختلاف الدساتير . ان مدينة عالية تناسب الاوليغرشية والملولية . اما الديمقراطية فتؤثر السهل . والأرستقراطية ترفض كل هذه الأوضاع ، وينسبها على الخصوص الهضاب المحصنة . أما فيما يتعلق بمواقع المساكن الخاصة فانظاهم أن أشدها قبولاً وأنسبها على العموم أن تكون مخططة على الطريقة الحديثة . وفقاً لمذهب ابوداموس . كان للطرانز القديم ، على ضد ذلك ، مزية أنه آمن في حالة الحرب ، وكان الأجانب متى حصروا في المدينة شق عليهم أن يخرجوا منها ، ولم يكن دخولهم فيها بأقل من ذلك غناء .

§ ٥ - ينبغي الجمع بين هذين المذهبين ويحسن أن يحاكي ما يسميه زراعنا الاشكال الشطرنجية في غرس الكروم . فنخطط المدينة اذا في بعض الاجزاء فقط ، في بعض أحيائها لا في مساحتها كلها ، ففي ذلك جمع بين الرشاقة والأمن . وأخيراً فيما يتعلق بالمعامل فان أولئك الذين لا يبنون اقامتها ليخففوا بأقدام السكان قد خدعهم زعم قديم ، ولو أن الحوادث تحت أعينهم قد كذبت تلك المدائن التي كانت تصطنع هذه النخوة الغربية .

§ ٦ - ربما لا يكون من الاقدام ألا يدفع المحاربون أعداء مساوين لهم

§ ٤ - منسوب ابوداموس - طريقة ابوداموس كانت انه يقسم المدينة الى شوارع منظمة (رومانوس ١٦٠) - للطرانز القديم على ضد ذلك . كان الطرانز القديم للمعارة ينحصر في جميع الدور بعضها على مقربة من البيض الآخر دون أي نظام . وكانوا يظنون ان هذا الوضع كان يسمح يدفع العدو على ان يكون وعلى اقوى ما يكون .

§ ٥ - الحوادث - لا شك في ان ارسطو يلجأ الى حصار لقمونيا من قبل ايثامينواس في السنة الرابعة الاوليمبية الثانية بعد المائة ٣٦٧ قبل الميلاد ، وما سبق ٢٦٧-٧٠٠

§ ٦ - الحوادث - للراي اريخيداموس بن جزيلاس المتجنيق وقد جيبه به منصفية صاح قائلاً : لقد خبيت منه بشجاعة الشجعان ، وقلوطرخس ، وان اختراع آلات الحرب لم يكن جد قديم مادام انه من عهدا فريقلس الذي هو اول من استخدمها في حصار ساموس

فى المدد أو أكثر قليلا من وراء الأسوار . لكن قد تسوء ولا يزال يشاهد أن المتبرين يأتون فى عدد زاهر دون أن تكون النجدة التى فوق طاقة البشر لحفة من الشجعان تستطيع أن تصدهم . فلأجل اتقاء الغير والمصائب ولأجل التغاى من هزيمة لا شك فيها تكون الوسائل الأذخلى فى فن الحرب هى الحصون الأمتنع ، وعلى الحصون اليوم اذ ارتقى أيضا ارتقاء فن المحاصرات ونباله وآلاته المخوفة .

§ ٧ - ان الامتناع عن إقامة المساقل على المدائن بأياه العقل كما أبى اختيار بلد مقروح أو تسوية المرائىء بالأرض . أو تحريم احاطة البيوت الخاصة بأسوار خشية أن تسرب لسلطانها شىء من الجبن . بل ينبغى الاقتاع بأن إقامة المساقل يسمح باستخدامها أو عدم استخدامها عند المشيئة أما فى المدينة المفتوحة فهذا الخيار ساقط .

§ ٨ - فإذا صحت تقديرنا وجبت احاطة المدينة بالمساقل بل ينبغى ، فوق أن تجعل منها زينة ، أن تكون جديرة بهد كل وسائل الهجوم وعلى الحصون وسائل الفن الحربى الحديث . ان الهجوم لا يغفل أية وسيلة للنجاح فيجب على الدفاع ، من جانب ، أن يبحث ويدبر ويخترع وسائل جديدة . وان أول ميزة لأمة يقظة انما هى أن يتردد الأعداء فى مهاجمتها لكن بما أنه ينبغى من أجل الموائد العامة تقسيم المواطنين فئات كثيرة وأن الأسوار أيضا يجب من مسافة الى أخرى وفى المواضع المناسبة أن يكون لها أبراج وحراس ، فمن البين أن تكون هذه الأبراج مخصصة بطبيعة الحال لاجتماعات المواطنين فى الموائد العامة .

تلك هى المبادئ التى يمكن تحريرها لموقع المدينة وقائدة الحصون .

فى السنة الرابعة من الإوليية الرابعة والثمانين ٤٤٦ قبل الميلاد ، وكان الذى انشأها رجل قديمونى (ر-ديودور . لصقل ٧٤) . ولكن هذا الاختراع لم يلبث أن ادخل عليه دينيس القديم تحسينات كثيرة (ر-ديودور ١٤٤) . وان اختراع الأسلحة النارية قد أمضى كذلك فرنسنان القرون الوسطى ونست فشحاجتهم فلما راولا المدافع والبنائى القديمة كروو مسيحية ارضيداموس . وقد نعت هذه بـ *سجاعة الصنجان* .

الباب الحادى عشر

المابذ فى الجمهورية الثالثة • ثلواته العامة للحكام : للباذين العامة والرياضيات
البدنية : شركة البدنية : حرس القبول ينبغي ان ينظم على نحو الشرطة تقريبا .

§ ١ - الأبنية المخصصة للحفلات الدينية يجب أن تكون من الفضلة على ماينبى أن تكون ، وتصلح كذلك للموائد الرسمية لكبار الحكام ولأداء جميع انشعائر التى لايقضى بسريتها القانون أو هاتف فينا . هذا المحل الذى يرى من جميع مايحيط به من أحياء المدينة التى يشرف هو عليها ينبغي أن يكون على نحو يناسب كرامة السراة الذين يؤمنونه .

§ ٢ - وتحت الربوة التى عليها تقام البنية يكون من المناسب أن يوجد ميدان العام الذى اتخذ على غرار مايسمى فى تساليا د ميدان الحرية ، . هذا الميدان لايجوز البتة أن يدنس بالضائع ، ويحظر دخوله على الصناع وعلى الزراع وعلى أى فرد من أفراد هذه الطبقة الا أن يدعوهم الحساکم اليه دعوة صريحة . كذلك ينبغي أن يكون منظر هذا المكان مقبولا مادام أنه الميدان الذى فيه يقوم الرجال الكهول بالرياضات البدنية ، لأنه يجب حتى فى هذا الصدد ، فصل الأعمار المختلفة ، وفيه يشهد بعض الحكام ألساب الشباب ، كما أن الكهول يوافونه لشهود ألعاب الحكام أحيانا . فان المرء متى أحس أنه تحت عين الحاكم استشعر مايقضى به الحياء الحق ، وماتدعو اليه الحنية اللائقة بالرجل الحر . بعيدا عن هذا الميدان ومنزلا عنه يكون المكان المخصص للسوق وينبى أن يكون الوصول اليه ميسرا لأنواع النقل سواء من البحر أو من داخل البلاد .

§ ٣ - مادامت كتلة المواطنين منقسمة الى كهنة وحكام فمن المناسبان يكون موضع الموائد العامة للكهنة الى جانب المابذ القدسية . أما الحكام

المكلفون النظر فى انقود والحكم فى القضايا الجنائية والمدنية وفى كل الأمور من هذا اقليل أو الذين هم مكلفون مراقبة الأسواق وما يسمى شرطة المدينة فان محل مواعدهم يجب أن يكون على مقربة من الميدان العام ومن حى مطروق حاجاور ميدان السوق حيث يكون الأخذ والعطاء يجب أن يكون على الخصوص مناسبا لذلك • أما الميدان الآخر الذى ذكرناه آنفا فانه يجب أن يكون دائما محل السكنية المطلقة ، خلافا لهذا الذى هو مخصص للأخذ والعطاء اللذين لا غنية عنهما •

§ ٤ - كل ما أسلفنا آنفا من التقاسيم المدنية يجب أن يكرر فى المناطق الزراعية • هناك الحكام الذين يدعون اما حراس الغابات واما مفتشى الريف لهم أيضا كتاب من الحرس للمراقبة ولهم مواعيد عامة • كذلك يكون فى الريف أيضا معابد مقدسة موزعة فيه بعضها للآلهة والأخرى للأبطال •

قد يكون من غير النافع أن نلح فى ذكر تفاصيل أدق فى هذا الموضوع فذلك أمور تصورها أسير من تنفيذها • وقد يكفى فى القول بهامجر دارادتها أما تنفيذها فلا بد فيه من مواعيد التوفيق • من أجل ذلك نكتفى بما عرضنا فى هذا الموضوع •

الباب الثاني عشر

الكيوف التي يجب أن تتوفر للمواطنين في الجمهورية الفاضلة : الأركان العامة للسعادة
تأثير الطبع والعادات والفعل : اجتماع هذه الثلاثة الأركان لتحقيق سعادة الفرد وسعادة
المدينة : ينبغي الترافض اجتماعها في المدينة الفاضلة .

§ ١ - لنبحث الآن ماذا يكون الدستور عينه وماهي الكيوف التي يجب
أن تتوفر لأعضاء الذين يؤلفون المدينة لتحقيق سعادة الدولة ونظامها تحقيقاً
كاملاً . السعادة على العموم لاكتسب الأشرطتين أحدهما أن تكون الغاية التي
يعتزمها المرء محدودة . الثاني أن يستطاع أداء الأعمال التي توصل إليها .
فمن الممكن أن يجتمع هذان الشرطان وألا يجتمعا البتة . فتارة يكون
الغرض محدوداً ولكن الوسائل التي من شأنها أن تؤدي إليه غير مستطاعة .
وتارة يملك المرء الوسائل الضرورية كلها للوصول إليه ويكون الغرض سيئاً .
وأخيراً يجوز أن ينخدع المرء في الغرض وفي الوسائل معا ، والشاهد على
ذلك الطب : فتارة هو لا يعرف كما ينبغي الدواء الذي يرى الداء ، وتارة
لا يملك الوسائل الضرورية للشفاء الذي يعتزمه . في جميع القنون وفي
جميع العلوم يلزم إذا أن يكون الغرض والوسائل المؤدية إليه طيبة وفعالة
على السواء .

§ ١ - بين أن الناس جميعاً يتمنون الفضيلة والسعادة ولكنه يسير
لبعضهم بلوغها ممتنع على الآخرين ، وذلك من أثر الظروف أو من
أثر الطبع . الفضيلة لاكتسب الا بشروط معينة من اليسير أن تجتمع
للأفراد المحدودين وهي أعسر على الأفراد الذين هم أقل منهم في الجهد
نفسياً . وقد يضل المرء السبيل منذ الخطأ الأول حتى متى جمع بين
الملكات المطلوبة كلها . ولما كان موضوع بحثنا الدستور الأفضل هو
مصدر الإدارة الفاضلة للدولة ، ولما كانت هذه الإدارة الفاضلة هي تلك

التي تكفل أعظم مبلغ من السعادة لجميع الأفراد ، وجب علينا بالضرورة أن نعرف في أى تنحصر السعادة .

٣٤ - قلنا في « علم الأخلاق » ، إذا كان يسمح لنا أن نظن أن هذا المؤلف ليس خلوا من كل فائدة : ان السعادة هي تنمية الفضيلة ومزاوتها مزاولة تامة ، لا الفضيلة الاضافية بل المطلقة : وأعنى بالاضافية الفضيلة المطبقة على الحاجات الضرورية للحياة ، وبالمطلقة تلك التي تنفرد بالانطباق على الجميل وعلى الطيب . ففي أمر العدل الاساني جزاء المجرم وعقابه العدل هما من أعمال فضيلة ، ولكن هذا هو أيضا عمل ضرورة أعنى أنه ليس خيرا الا بأنه ضرورى . ومع ذلك ربما كان الأفضل ألا تكون بالأفراد ولا بالدولة حاجة للمعاقبة . على ضد ذلك الأقوال التي لا غاية لها الا المجد والا الكمال الأدبي فهي جميلة على المعنى المطلق ، في هذين التنظيمين من الأعمال يرمى الأول بالبساطة الى التخلّص من شر ، والثانى على الضد من ذلك يمهّد للخير وتحقيقه مباشرة .

٤ - الرجل الفاضل يستطيع أن يحتمل بنبل البؤس والمرض وكثيرا من أنواع الشر وهذا غير مانع أن تنحصر السعادة في الأضداد . وقد عرفنا في « علم الأخلاق » أيضا الانسان الفاضل بأنه الانسان الذي بفضيلته لا يحسب من الحيرات الا الحيرات المطلقة ، وليس من حاجة بنا الى أن نزيد على ذلك أنه يجب عليه أيضا أن يستخدم هذه الحيرات استخداما جميلا على الاطلاق وشريفا على الاطلاق . ومن هذا عيه جاء هذا الرأى العلمى أن السعادة تتعلق بالحيرات الخارجية ، فقد ينسب عزفه السطير باحسان الى الآلة عينا أكثر مما ينسب الى الفنان .

٥ - من هذا الذى قلنا آتفا يتج بينا أن الشارع يجب أن يجد سلفا بعض عناصر عمله ، غير أنه يستطيع أيضا أن يهيء هو نفسه بعض تلك العناصر .

من أجل ذلك لزمنا أن نفترض للدولة كل العناصر التي تصرف فيها المصادفة وحدها لأننا قد سلمنا بأن المصادفة قد كانت أحيانا هي المتصرف الوحيد في الأشياء ، غير أنها ليست هي التي تحقق فضيلة الدولة ، بل ارادة الانسان العاقلة . لا تكون الدولة فاضلة الا حين يكون المواطنون جميعا الذين هم ولاة الحكومة فضلاء ، ومعلوم عن رأينا أن جميع المواطنين يجب أن يشتركوا في حكومة الدولة . فلنبحث اذا كيف نطبع الناس على الفضيلة . في الحق ان كان هذا ممكنا فلا فضل أن نطبعهم عليها جملة في آن واحد دون الاشتغال بالأفراد واحدا واحدا ، غير أن الفضيلة العمومية ليست الا نتيجة لفضيلة كل الأفراد .

٦٨ - ومهما يكن من شيء فان ثلاثة أمور يمكن أن تصير الانسان خيرا وفاضلا : الطبع والعادة والعقل . فبديا يلزم أن يجعلنا الطبع نولد من النوع الانساني لا من أى نوع آخر من الحيوانات ، ثم يلزم بعد ذلك أن يؤثنا كيوا معينة للروح وللبدن . وفوق ذلك فان هبات الطبع ليست كافية فان الكيف الطبعية تعدل على حسب العادات ويمكن أن يلحقها تأثير مزدوج يفسدها أو يصلحها .

٦٩ - الحيوانات كلها تقريبا ليست خاضعة الا لسلطان الطبع ، وقليل من أنواعها خاضع لسلطان العادات ، أما الانسان فهو وحده الذي يجمع بين العقل والعادات والطبع . فينبغي أن تمتازج هذه الأشياء الثلاثة فيما بينها وفي الغالب أن العقل يحارب الطبع والعادات حين يعتقد أن الخير في نبذ قوانينها . ذكرنا فيما سلف بأى الشروط يستطيع المواطنون أن يقدموا مادة سهلة لعمل الشارع ، والباقي يكون من عمل التربية التي تعمل بالعادات ويدرّوس المعلمين .

الباب الثالث عشر

في المساواة وعدم المساواة في المدينة الفاضلة • التبعة الطبيعية للأعمار المختلفة • مشاكل السلام هي المعيشة الحقة للمدينة • ينبغي أن يعرف كيف يحسن استعمال الوقت والراحة • تنفيذ العدل يجب أن يكون هو الموضوع الأساسي الذي يمتزجه الإنسان في الحياة والشارع في تربية المواطنين •

§ ١ - لما كان الاجتماع السياسي دائما مكونا من رؤساء ومرؤسين أسائل : هل السلطان والطاعة ينبغي أن يكونا على التناوب أو هما مدى الحياة بين أن مذهب التربية ينبغي أن يرجع فيه الى هذين القسمين العظيمين للمواطنين اذا كان بعض الناس يسود الأنامى الآخر على قدر ما يختلف الآلهة والأبطال عن سائر الناس ، كما هو الاعتقاد العامى ، من حيث الجسم الذى يكفى فى الحكم عليه لحظ العين ، حتى من حيث الروح على وجه أن تكون سيادة الرؤساء هي أيضا غير محل للنزاع وجلية عند جميع الرعايا ، فليس من شك فى أنه ينبغي تفضيل استدامة الطاعة عند البعض واستدامة السلطان عند الآخرين •

§ ٢ - غير أن تحقق هذا التخالف من أعسر ما يكون ، وليس الشأن هنا كما هو فى حق هؤلاء الملوك فى الهند الذين هم ، على قول سيلاكس ، بأيديهم السيادة الكاملة على الرعايا الذين يدينون لهم بالطاعة • بين اذا لأسباب كثيرة أن تناوب السلطان والطاعة يجب ضرورة أن يكون أمرا مشتركا بين جميع المواطنين • ان المساواة هي تماثل الاختصاصات بين أناس متشابهين ولا تستطيع الدولة أن تحيا على ضد ما تقتضيه قوانين العدالة :

§ ١ - استدامة الطاعة • صرح أرسطو ما هنا بنهاية الايضاح أنه معارض لاستدامة السلطان ، أى أنه معارض للطغيان • ر • د • ٣ ب ٨ ف ١ والمقدمة و د ١ ب ٢ ف ١٥
§ ٢ - سيلاكس • من كروياندر • جبرئيل ويچار ، كان يعيش فى أول القرن الخامس قبل الميلاد •

فإن الحوارج الذين لا يخلو منهم اليد سيجدون أنفسهم على الدوام في
إلغيا الساطين ولا يستطيع أعضاء الحكومة أبدا أن يكفى عددهم لقائمة
أعداء على نحو هذه الكثرة مجتمعين .

٣٤ - ومع ذلك فلا جدال في أنه ينبغي أن يكون هناك فرق بين
الرؤساء والمروسين . فماذا يكون هذا الفرق وماذا يكون توزيع السلطان ؟
هاتان هما المسألتان اللتان يجب على الشارع حلها . لقد ذكرناه فيما سبق .
أما الطبع ذاته هو الذى يرسم خط الحد بأن يجعل على نحو واحد طبقتى
الشبان والشيوخ ، أولئك للطاعة وهؤلاء الألفاء للحكم . إن سلطانا يمنحه
من لا يثير الفيرة ولا يرم به أنف الزهو عند أى شخص خصوصا متى
أطمأن كل امرئ الى أنه سوف يحصل بالسنين على الامتياز عينه .

٤٤ - على هذا فالسلطان والطاعة يجب أن يكونا معا مستمرين وعلى
وجه التناوب ، وعلى هذا فالترية يجب أن تكون متشابهة ومتخلفة
معا ، ما دامت الطاعة باعتراف جميع الناس هى المدرسة الحق للحكم .
فالسلطان ، كما قلنا فيما مر ، يمكن أن يكون لمنفعة من يملكه أو فى منفعة
الذى ينفذ فيه . ففي الحالة الأولى إنما هو سلطان السيد على عبيده ، وفى
الثانية إنما هو السلطان على الناس الأحرار .

٥٤ - وفوق ذلك فإن الأمر يختلف بالسبب الذى أوجبهما بقدر ما
تختلف بالنتائج أعينها التى تتجها . فإن كثيرا من الخدمات التى تعتبر
منزلية فقط إنما تكون شريفا للشبان الأحرار الذين يقومون بها . إن ميزة
عمل أو عيه ليسا هما فى العمل ذاته أقل مما هما فى الأسباب التى أوجت
به والغرض الذى قصد اليه منه .

لقد قررنا أن فضيلة المواطن ، حين يحكم ، مماثلة لفضيلة الرجل
الناكل ، وزدنا عليه أن المواطن يجب عليه بادية يده أن يطيع قبل أن
يحكم . فستتج من هذا ما هنا أن على الشارع أن يطيع المواطنين على
الفضيلة بأن يعلم حق العلم الناية الأصلية للحياة الحسنى والوسائل التى
تؤدى إليها .

٦ - النفس تتألف من جزأين : أحدهما الذى له هو بذاته العقل ، والثانى الذى هو دون أن يكون له العقل أهل لأن طبيعته : وبأحدهما وبالأخر تتعلق الفضائل التى تجعل الانسان خيرا . متى سلم بهذا التقسيم كما قررره يمكن أن يقال بلا غناء أى هذين الجزأين يشتمل على الغاية التى يجب السعى إليها . لأنه دائما يعمل الشيء الأقل خيرا للوصول الى شيء أحسن ، وهذا ليس أقل وضوحا فى تناج الفن منه فى تناج الطبيعة . وهذا هنا الأمر الأحسن انما هو جزء النفس العاقل .

٧ - جريا فى هذا البحث على مذهبنا العادى فى التحليل ينقسم العقل الى قسمين آخرين : عقل عملى وعقل مجرد . وبالنتيجة الضرورية تطبق التجزئة التى نجرىها فى هذا الجزء من النفس على الأقسام التى تأتىها على سواء . وإذا أمكن الخيار لزم تفضيل أقسام الجزء الذى هو أعلى بالطبع سواء فى جميع الأحوال أو فى حالة واحدة حيث يقترن جزأ النفس . ذلك لأنه فى جميع الأشياء يلزم دائما تفضيل ما يؤدى الى الغرض الأسمى .

٨ - وأيا كانت الحياة فانها موزعة بين عمل وراحة ، بين حرب وسلام . فمن الأعمال الانسانية ما يرجع الى الضرورى ، الى النافع ، وأخر الى الجميع ليس غير . وعلى جهات النظر المختلفة هذه يجب أن يقع تمييز مشابه لذلك فى جزأى النفس وفى أقسامها : فان الحرب لا تقع الا لقصد السلام ، والعمل لا يتم الا لقصد الراحة . فالمرء لا يبحث عن الضرورى والنافع الا لقصد الجميل . فى كل ذلك يجب على رجل الدولة أن ينظم قوانينه على جزأى النفس وعلى أقسامها ، بل بالأخص على الغاية السامية التى يستطيعان ادراكها . وأشباه هذه التمايز تطبق على الحرف المختلفة والمشاغل المتباينة للحياة العملية . يلزم أن يكون المرء مستعدا للعمل والحرب على سواء ، غير أن الفراغ والسلام أثر : ينبغى أن يعرف المرء القيام بالضرورى والنافع ، ومع ذلك فالجميل أسمى من أحدهما ومن الآخر .

تلك هي توجيهات من الحسن أن يطلعا المواطنين منذ طفولتهم
وفي كل الوقت الذي يقون خاضعين لأساتذة .

§ ١٠ - ان الحكومات التي هي فيما يظهر خير حكومات الاغريق ،
وكذلك الشراع الذين أسسوها لم يرموا البتة فيما يظهر الى جعل أنظمتها
موجهة الى غرض أسمى ولم يوجهوا قوانينها والتربية العامة الى مجموعة
الفضائل بل مالوا ، دون انتفات الى التلب ، الى الفضائل التي يظهر أنها
بالواجب نافعة وأجدر لاشباع الطمع . ولقد كاد بعض المؤلفين الاقرب
عهدا يؤيد هذه الآراء عنها فأعجبوا جها بدستور لقدمونيا ، وأشادوا
بذكر واضحه الذي وجهه كله نحو الفتح والحرب .

§ ١١ - والعقل قليل أن يؤتم في أسر هذه المبادئ ، كما أن
الأحداث أعيانها التي وقمت أمام أعيننا تكفلت باتبات بطلانها . لقد شارك
نيرن وكل أولئك الذين كتبوا على حكومة لقدمونيا في الاحساس ان الذي
يدفع الناس على الموم الى الفتح من أجل مقام النصر ، ويشبه أنهم
يرفضون الى السحب الشارع العظيم لهذا الدستور لان جمهوريته ، بفضل
عدم المبالاة بالأخطار كلها ، قد استطاعت أن يكون لها سلطان شامل .

§ ١٢ - لكن الساعة وقد انهار سلطان اسبرته فالنلس مجمعون على أن
لقدمونيا ليست سعيدة البتة ولا شارعها غير ملوم . أليس شاذاً مع ذلك مع
الاحتفاظ بقوانين لوقرغس ، ومع استطاعتها من غير عائق أن تتبعها برضاها
قد فقدت كل سعادتها ؟ ذلك بأن المرء قد يخضع أيضا في طبيعة السلطان
الذي يجب على الرجل السيلسي أن يجهد في الاشادة به . ان حكم المرء
أناسا أحرارا خير وأشد انطباقا على الفضيلة من حكم قوم عبيد .

§ ١٣ - زد على هذا أنه لا ينبغي حسيان دولة سعيدة ولا شارع كيا
جدا متى كانا لم يفكرا الا في أعمال الفتح الخطرة . على مبادئ مثل هذه
موجبة للأسف لن يفكر كل مواطن بالدهاة الا في غصب السلطان المطلق
في وطنه متى استطاع أن يصير سيده له ، وهذا هو الذي جعل لقدمونيا

مع ذلك تسند الى الملك بوزانيلس جناية لم يشفع فيها مجده كله . ان مبادئ كهذه وقوانين كالتى تمليها ليست جديدة برجل دولة فانها باطلة يقدر ماهى مشنومة . لا ينبغي للشارع أن يدخل فى قلوب الناس الا احسانات طيبة للجمهور وللأفراد على السواء .

§ ١٤ - إن تكن مرانة بالحروب فيجب ألا تكون هذه البتة بقصد استعباد أم لا تستحق أبدا هذا التبر المهيمن . بل يجب أن يكون ذلك بدو . بدو لأجل ابقاء الاستعباد ، ثم لأجل ألا يكتسب السلطان الا لمنفعة المحكومين . وأخيرا لأجل ألا يحكم المرء حكم السيد الا أنما خلقوا للطاعة عيدا .

§ ١٥ - يجب على الشارع على وجه الخصوص أن يعمل على أن تكون قوانينه الخاصة بالحرب كمائر أنظمتها ليس لها غرض سوى السلام والراحة وهما تأتى الأحداث لتضيف شهادتها الى ما يشهد به العقل . لقد كانت سلامة أمثال هذه الدول قائمة مادامت الحرب لكن النصر قد كان عليهم شؤما بما يحقق لهم من السلطان : شأنهم منذ دخلوا فى السلم شأن الحديد فقد صلاية سقايته ، والأثم فى ذلك على الشارع الذى لم يعلم مدينته سبل السلام .

§ ١٦ - بما أن غرض الحياة الانسانية هو عيشه فى الجماهير كما هو لدى الأفراد ، وبما أن الرجل الصالح والدمتور الصالح يمتزمان بالضرورة غرضا واحدا فيتبع من ذلك بالديهيّة أن الراحة تستلزم فضائل خاصة لأن السلام ، كما قلت هو الناية من الحرب ، والراحة غاية العمل .

§ ١٧ - ان الفضائل التى تكفل الراحة والسعادة هى تلك التى تستخدم فى الراحة كما فى العمل على حد سواء . الراحة لا تكسب الا بلجتمع كثير من الشروط التى لاغنى عنها الحاجات الاولى . ولكى تستمتع الدولة بالسلام يجب أن تكون بصيرة شجاعة حازمة ، فقد حق المثل « لراحة للميد » . اذا لم يحسن المرء اقتحام الخطر صار فريسة لأول هاجم .

١٨ - لا بد حينئذ من شجاعة وصبر في العمل ، ولا بد من الفلسفة في وقت الراحة ، ومن اتبصر ومن الحكمة في الواحد وفي الآخر من هذين الوضعين بل على الخصوص في أثناء السلام والراحة . ان الحرب تؤتى حتما عدلا وحكمة رجلا يسكرهم وفسد أخلاقهم النجاح وما يستمتون به من الراحة ومن السلام .

١٩ - ان المرء حاجة الى عدل وتبصر ولا سيما حين يصل الى ذروة الفلاح ويستمتع بكل ما يشير حسد الرجال الأغيار . الشأن في ذلك شأن حكماء يمثلهم لنا الشعراء في الجزائر المجدودة : كلما كانت غبطتهم تامة في جميع الحيرات انى أعقدت عليهم دعوا الفلسفة والاعتدال والعدل أعوانا لهم . وبين أن هذه الفضائل ليست لسعادة الدولة وفضيلتها أقل ضرورة منها لأولئك الحكماء . اذا كان مخجلا ألا يحسن المرء استخدام ما يلقي من التوفيق ، فمخجل على وجه أخص ألا يحسن استخدام ذلك في أثناء الراحة وألا ينسى شجاعته وفضيلته أثناء الحروب لكيلا يظهر بمظهر خساسة العبد في أثناء السلام والراحة .

٢٠ - لا ينبغي أن تفهم الفضيلة كما كانت تفهمها لقديمونا ، وهذا لا يبنى أنها لم تفهم الخبر الأعلى على ما يفهمه كل أحد ، بل ظنت أنه يستطاع كسبه بفضيلة خاصة هي الفضيلة الحربية . ونظروا الى أن من الحيرات ما هو أسمى من تلك التي تؤتيها الحرب فمن البين أيضا أن الاستمتاع بتلك الحيرات الأولى ، دون أن يكون له موضوع سواء ، هو أفضل من الاستمتاع بالثانية .

٢١ - فلننظر بأى الطرائق يمكن اكتساب هذه الحيرات انى لا تقدر . لقد قلنا فيما سبق ان المؤثرات التي تعمل في النفس على ثلاثة أضرب ، الطبع والعادات والعقل . وعينا الكيوف التي ينبغي أن يتلقاها المواطنون بادية بدء من الطبع . فيبقى علينا أن نبحث هل تربية العقل يجب أن تسبق تربية العادات ، لأنه يلزم أن يكون هذان المؤثران على أكمل

ما يكون من التوافق لمادام العقل نفسه يجوز أن يضل في سلوكه الى الغرض
الأسمي وأن العادات ليست أقل عرضة للضلال .

§ ٢٢ - ههنا كما في سائر البقية انما هو التشبه الذي ينبئ أن
يبدأ به كل شيء غير أن غاية التشبه تصعد الى ينبوع موضوعه مخالف
تماما . ففي الانسان الناية الحقة للطبع هي العقل والفهم وهما الأمران
اللذان يجب أن يوجه اليهما الالتفات في العناية التي تبذل لتنشئة المواطنين
وتربية عاداتهم على السواء .

§ ٢٣ - كما أن النفس والجسم ، كما قلنا ، متميزان ، كذلك للنفس
جزءان مختلفان أيضا : أحدهما لاعاقل والآخر موصوف بالعقل وهما
يظهران على هيتين مختلفتين ، فالأول الغريزة وللآخر الذكاء . واذا
كانت ولادة الجسم تسبق ولادة النفس فتكوين الجزء اللا عاقل سابق على
الجزء العاقل . ومن السهل الاقتناع بذلك ، فالغضب والارادة والرغبة تظهر
عند الأطفال عقب الولادة ، واما الفكر والفهم فلا يظهران ، في النظام
الطبيعي للأشياء ، الا بعد ذلك بكثير . واذا ينبئ الاشتغال بالجسم قبل
الفكرة في النفس ، وبعد الجسم ينبئ التفكير في أمر الغريزة ، ولو أنه في
نهاية الأمر لا يبنى بالغريزة الا لأجل الفهم ولا يبنى بأمر الجسم الا لأجل
النفس .

الباب الرابع عشر

في تربية الأطفال في المصحة الخاصة . العناية التي يجب أن يتوكلها الشارع في
نهر النسل . سن الزوجين : الشروط التي لا غنى عنها ليعكون الزواج على خير
ما يتجلى أن يكون . اختيار الزوجيات الباكرة أكثر مما ينبغي . رعاية النساء الموهلات .
تربية الأطفال المشوهين والآباء عن الحاجة : الإجهاد ، عكس الحياة .

§ ١ - إذا كان واجبا على الشارع أن يكفل منذ البداية للمواطنين
الذين يقوم بتربيتهم أجساما قوية فأول واجباته تتعلق بأمر زواج الأقارب
وقيود السن وما يجب توافره في الزوجين لعقد الزواج . فهنا شيان هما
محل التقدير ، الأشخاص والمدة المقدرة للزوجية حتى تكون الأعمال دائما
على تناسب لائق ، وألا تكون كيوف الزوجين متنافرة ، فقد يكون الزوج
لا يزال قادرا على النسل حين تصير الزوجة عقيما أو بالعكس . لأن تلك
انما هي بذور شقاق وتباغض .

§ ٢ - وثانيا فان هذا مهم فيما يتعلق بتناسب الأعمال بين الزوجين
والأولاد الذين يخلفونهما . لا ينبغي أن يكون بين الآباء وأولادهم فرق
مفرط في العمر ، لأنه حينئذ يكون شكر الأولاد لأبويهم الهرمين لا قيمة
له ، والأبوان من جهتهما لا يستطيعان أن يقوموا لمثلتهما بما تحتاج إليه
كذلك لا ينبغي أن يكون ذلك الفرق أقل مما يناسب لأن في ذلك أضرارا
لا تقل عن سابقتها . فان الأولاد حينئذ لا يشعرون لأهلهم باحترام أشد مما
يكون بين الأتراب قريبا ، وقد تسبب هذه المساواة في ادارة العائلة منازعات
غير لائقة .

لنرجع الى نقطة الابتداء ، ولنتنظر كيف يستطيع الشارع أن يكون على
ما يرى قريبا أجسام الأطفال منذ ولادتهم .

٣ - يكاد يكون كل هذا متركزا على نقطة واحدة يجب الالتفات اليها فضل التفات. بما أن الطبيعة قد حددت قدرة النسل الى سن السبعين على الأكثر في الرجال والى سن الخمسين في النساء فينبغي التنسيب الى هذين الأجلين الأقصى في تحديد الوقت الأنسب لابتداء الزوجية .

٤ - ان الزواج الباكر قبل الأوان غير صالح للأولاد الذين يتنجون منه . في كل أنواع الحيوانات اللقاح الباكر بين انبثام أحداث السن يأتي بتناج ضعيف يئلب فيه جنس الاناث كما يئلب فيه صغر الأجسام . والنوع الانساني هو بالضرورة خاضع لهذا القانون عينه . ويمكن التثبت منه بما يشاهد في جميع البلاد التي فيها يتزوج الشبان عادة في سن باكرة من ضعف النسل وضالته . وفي هذا خطر آخر : أن النسوة الحداثات تزيد آلامهن في الوضع بل كثيرا ما يهلكن أثناءه . من أجل ذلك يؤكدون أن الهاتف قد أجاب التريزينين الذين استفتوه في كرة عدد الموتى من نسايتهم الشابات بأنهم يزوجونهن أبكر مما ينبغي ، دون أن يفكروا في جنى الثمرات .

٥ - أما الزواج في سن نامية فمفيد أيضا في ضمان اعتدال الحواس . وان النساء اللاتي يكرن في الاحساس بالحلب هن فيما يظهر على العموم أولات مزاج حاد مفرط . أما الرجال فان القربان الجنسي أثناء النمو يضر بنمو الجسم الذي لا يزال يشتد الى الوقت الذي حدده الطبع والذي لا يكون وراءه نمو بعد .

٦ - حيثذ يمكن أن تعين سن الزواج بشماني عشرة سنة للنساء . ويسمع وثلاثين أو أقل قليلا للرجال . في هذه الحدود يكون وقت الزواج بالنضبط هو وقت تمام القوة ، ويكون للزوجين الوقت المناسب للنسل حتى

٦ - ثمانى عشرة سنة للنساء . حدد افلاطون في الجمهورية ك ١٠ من ٢٧٦ من ترجمة كوزان) للنساء من ٢٠ الى ٤٠ وللرجال من ٣٥ الى ٥٥ . كان ذلك في مناخ اليونان بلا شك تأخيرا بالنسبة لزواج النساء . وفي هذا كان الفيلسوفان اليونانيان أحكم منا الآن حيث عدنا في مناخ كسانا (فرنسا) أعلى أشد برودة يتزوج النساء من سن ١٨ الى ٢٠ .

تنزع الطبيعة منهما القدرة على النسل . وحيثذ يمكن أن يكون زواجهما خصباً وفي زمان قوتهما الكاملة اذا كان كما هو المعتقد أن تعقب الزواج ولادة الذرية مباشرة وإلى تهدم العمر أى إلى نحو السجين للأزواج .

٧٨ - تلك هى مبادئنا فى أوان الزواج ومصدره ، أما أوان القرانذ فاننا نشرك رأى الذين يرون أن الشتاء هو خير الأوقات له اعتماداً على تجربتهم الخاصة الموقفة . ينبئ الرجوع أيضاً إلى ما يرى الأطباء وعلماء الطبيعة فى أمر النسل ، اذ يستطيع الأولون أن يعينوا الصفات المطلوبة للصحة والآخرين أن يخبروا أى الرياح يحسن انتظارها . وعلى العموم فان ربح الشمال فيما يظهر خير من ربح الجنوب .

٨ - لن نقف عند شروط المزاج التى هى أوفق فى الأيون لسلامة أولادها وقوتهم : فان هذه التفاصيل ، متى سبر غور الأشياء ، ربما لاتجد مكاناً موافقاً إلا فى كتاب تربية . وكل ما نستطيع هنا هو أن نلم بهذا الموضوع المأما فى بعض كلمات . لاحتاجة بالمزاج إلى أن يكون مزاج مصارع لقيمة يتلق بالأعمال السياسية ولا فى أمر الصحة ولا فى أمر النسل . كذلك لاينبئ أن يكون مرضياً وعاجزاً جداً عند الأعمال الشاقة ، بل يجب أن يكون وسطاً بين هذين الطرفين . يجب أن يتعب الجسم بالمشقات دون أن تكون غاية فى العنف . كذلك لاينبئ أن يكون مقصوراً على نوع واحد من الرياضة كما هو شأن المصارعين بل يجب أن يستطيع احتمال جميع الأعمال الجديرة بالرجل . وهذه القيود فيما يظهر لى قابلة للتطبيق على النساء والرجال على سواء .

٩ - ينبئ أن تعنى الأمهات طوال مدة الحمل بالترام نظام معين ويجانبن الكسل ويخففن من الغذاء . والوسيلة لذلك هيئة فما على الشارع

٧ - الشتاء هو خير الاوقات . ان شهر جيليون أو شهر الاعراس عند الاتينين يقابل بالتقريب شهر نوفمبر عندنا . و . جمهورية أفلاطون ك . ص ٢٧٢ .

٨ - بالانحياز إلى المبدأ كل يوم . لافلاطون فكرة مشابهة لهذه تماماً . (ر . الفوائد ك . من ترجمة كوزان) .

الا أن يأمر من بالذهاب الى المعبد كل يوم لاسترحام الآلهة المشرفة على الوضع . فاذا كان بجسمهم حاجة الى النشاط فإن عقلهم ينبغي أن يحتفظ بالسكينة التامة . فإن الأجنة تتأثر بما تتأثر به أمهاتها اللواتي تحملها كما تتأثر الثمرات بالتربة التي تغذيها .

§ ١٠ - تمييز الأطفال الذين يجب تركهم من الذين يجب تربيتهم يحسن أن تحظر بقانون أية عناية بأولئك الذين يولدون مشوهي الحلقة . أما ما يتعلق بسدد الأطفال فاذا كانت العادات تأبى الترك الكلي ، وكانت الزوجيات خصة الى ما وراء الحد المفروض صراحة على السكان فينبغي الايعاز بالاجهاض قبل أن يتلقى الجنين الاحساس والحياة . فان تأييم هذا العمل أو عدم تأييمه لا يتعلق كلاهما على الاطلاق الا بهذا الشرط . شرط الحساسية والحياة .

§ ١١ - غير أنه لا يكفي تعيين السن التي تبدئ فيها الزوجية بل ينبغي أيضا تعيين الوقت الذي يجب فيه أن ينقطع الانسال . ان الرجال المتقدمين جدا في السن كالأحداث لا يلدون الا مخلوقات ناقصة جسا

§ ١٠ - يجب تركهم . يلزم التمييز بين « الترك للاتقاط » و « الترك للهلاك » في حق الأطفال . فالترك للاتقاط هو أن يلقى الطفل حيث يمكن أن يلتقط والترك للهلاك هو التخلي عن الطفل حيث يجب أن يموت . وهذا الترك للأطفال المشوهين قد كان مبدأ معمولاً به في أمريكا الا في ثيبة حيث يوجد قانون يحظر تعرض الأطفال للهلاك . أما في أسبيرة فقد كان منفذاً بنهاية الشدة . فكل طفل مولود كان خاضعاً لامتحان أعضاء القبيلة الذين كان لهم عليه حق الحياة والموت . و . كراجيوس ك ١ به . و ان افلاطون (في اليهودية ك ٥ ص ٢٧٢ من ترجمة كوزان) لم يكن أفضل قسوة من أرسطو فانه يأمر (ص ٢٧٨) بترك الأطفال أبناء سلفاح المحارم يموتون جوعاً . وتلك هي المبادئ التي يستقها أرسطو . على هذا فافلاطون وتلميذه يأمران بالتخلي عن الأطفال المشوهين هذا يأمر بالاجهاض في حق الأطفال في كثير عندهم ، وذلك بالاجهاض والموت للأطفال الذين يأتون من سلفاح المحارم . غير أن أرسطو هو أشد انسانية ، فيما يظهر ، إذ يبدو أنه يعتبر قتل الطفل الذي يفلت من عملية الاجهاض جريمة . ر . آخر ، لفقرة . و . أيضاً منتسكيو ك ٢٢ ب ٢٣ . - الايعاز بالاجهاض يؤخذ من هذه الفقرة أن القسوة فيما يظهر كان عندهم وسيلة للاجهاض محققة النتيجة دائماً . أما في إيماننا فيظهر أن من الملحق أن لا يمكن الاجهاض دون خطر على حياة الأم .

§ ١١ - المتقدمين جدا في السن . و . هذه لفكرة في هذا الباب ف ٤ .

وعقلا . وإن أولاد الشيوخ هم من الضعف على مالا ينفع فيه المسلاج .
 فليقطع الانسال في الوقت الذي يصل العقل فيه الى غاية نموه . وهذا الوقت ،
 اذا رجعت الى حساب بعض الشعراء الذين يقيسون الحياة بالسابوعات ، يقع
 على العموم في سن الخمسين . حيثئذ يكف المرء عن انسال الأولاد بعد
 هذا الميعاد بأربع سنين أو خمس ، وعن أن يستمتع بلذائذ الحب الا لأسباب
 صحية أو لاعتبارات ليست أقل شدة في الاقتضاء .

§ ١٢ - أما الحياة الزوجية فهي من أى جانب تقع ، وإلى أية درجة
 تصل ، يلزم أن تكون مجلبة للمار ما دام المرء زوجا بالفعل أو بالاسم
 فاذا كانت الخطيئة قد ثبتت مدة الزمن المضروب للانسال فليحاقب عليها عقابا
 فاضحا بغاية الشدة التي تستحقها .

§ ١٢ - من أى جانب تقع . يمكن الاعتقاد بأن الزنا محرم على الزوج كما هو
 محرم على الزوجة . غير أنه ، اذ تنهم هذه الفكرة على النحو . الذي عليه أكثر المفسرين ،
 من الممكن أن تقابض بنحو آخر هو متمم له فيما يظهر ويدل على جنحة من نوع آخر .
 ورد في ك ٢ به ٧ ف ٥ .

الباب الخامس عشر

تربية الطفولة الأولى • العناية الصحية • العلاقات البدنية • ينبغي اجتناب مخالطة العبيد ، ينبغي اجتناب كل قول وكل فعل غير كريم أمام الأطفال ، أهمية المؤثرات الأولى • ينبغي جعل الأطفال من الخامسة إلى السابعة يظفرون الدروس دون أن يشتركوا فيها • للتربية عهدان من السنة السابعة إلى البلوغ ومن البلوغ إلى الحادية والعشرين •

§ ١ - ينبغي الاقتناع بأن طبيعة التغذية التي يعطى الأطفال إياها عقب الولادة لها أكبر الأثر في قواهم الجثمانية • ثبت لنا شأن الحيوانات نفسه وشأن جميع الأمم التي تهتم فضل اهتمام بالأمزجة الخاصة بالحرب أن الغذاء الأغذى والأوفق للجسم هو اللبن وأنه ينبغي الامتناع عن تقديم النيذ للأطفال بسبب الأمراض التي يولدها •

§ ٢ - ومن المهم أن يعرف إلى أي حد يحسن أن يترك لهم حرية الحركات ولكي يتقوا تشوه أعضائهم الرقيقة يستخدم بعض الأمم إلى أيامنا هذه آلات مختلفة تكفل لهذه الأجسام الصغار نموا منتظما • ومن النافع أيضا تمويدهم منذ طفولتهم النضة احتمال البرد فإن ذلك نافع في تدبير الصحة كما هو نافع في أعمال الحرب • من أجل ذلك اعتادت بعض الشعوب البربرية أن يغطسوا أولادهم في الماء البارد تارة ولا يلبسوهم إلا أخف الثياب تارة أخرى • وهذا هو مايفعله السلتيون •

§ ٣ - لأجل أن يؤخذ الأطفال بجميع العادات يحسن أن يكون ذلك في أعرض ما يكون من أستان الطفولة بأن يعنى ببت تلك العادات من

§ ٢ - آلات مختلفة • هذا بلا شك قول أثر للاورتويدى يذكره تاريخ علم الطب • - احتمال البرد • تلك هي المبادئ عنيها نأتى اتخفا روسو في شأن التربية الأولى للأطفال • غير أن روسو يجعل هذه التربية السلبية إلى سن الثانية عشرة • ويريد روسو أن يقف بها عند سن الخامسة فإظن أن الحق معه •

طريق التدرّج ، وإن حرارة الأطفال الطيبة تجعلهم بناية السهولة
يحملون البرد . تلك هي على التقريب العناية التي ينبغي اتخاذها للسن
الأولى .

§ ٤ - أما في السن التالية التي تمتد الى السنة الخامسة فلا يطلب الى
الأطفال مراعاة عقلية ولا متعّب عنيّة من شأنها أن تموق نموهم . بل
ينبغي أن يطلب اليهم النشاط الضروري لاجتناب الكسل الجسماني . وقد
يمكن إذا تحريض الأطفال على العمل بوسائل شتى ، ولا سيما باللعب .
ولا ينبغي أن يكون ما يزاولون من الألعاب غير لائق بالأجساد ولا أشق
ولا أسهل مما ينبغي .

§ ٥ - وينبغي على الاخص أن يراقب الحكماء المكلفون بالتربية والذين
يسمون مفتشي الأطفال فضل مراقبة الأقوال والحكايات التي تفرع تلك
الأذان الناشئة . كل ذلك من أجل اعدادهم للأعمال التي تنتظرهم فيما
بعد . وينبغي أن تكون ألعابهم على العموم مبادئ للتمرينات التي سوف
يأخذون أنفسهم بها متى تقدمت بهم السن .

§ ٦ - ومن الخطأ الكبير أن تصدى القوانين لكبت صراخ الأطفال
وعويلهم . بل على ضد ذلك إنما هو وسيلة للنمو وضرب من المراقبة
للجسم . فقد يكسب المرء قوة جديدة من مجهود شاق كحبس نفسه ،
كذلك يستفيد الأطفال من الامعان في الصراخ . ومن العناية أن يراقب
مفتشو الأطفال أيضا أن يكون اختلاط الأطفال بالصيد أقل ما يمكن ، لأن
الأطفال يقيمون بالضرورة في بيت أبيهم الى السابعة من عمرهم .

§ ٧ - لكن على رغم هذا الظرف يحسن أن تجنب أبصارهم
وأسماعهم كل مشهد وكل قول يزرى بالرجل الحر . ويجب على الشارع
أن يقسو في أن ينفي من مدينته فحش القول كما ينفي منها كل رذيلة

§ ٦ - القوانين . يقصد ارسطو بهذا الى افلاطون . ر . القوانين ٣ و ٧ ص ٧ وما
بعدها من ترجمة كوزان .

أخرى . فإن الانسان متى سمح لنفسه بقول الفواحش أو شك أن يسمح لها أن تأتيها ، فينبغي منذ الطفولة اجتناب كل قول وكل فعل من هذا القبيل فإذا أجاز لنفسه رجل حر الولادة لكنه أصغر من أن يشهد الموائد العامة أن يقول قولاً أو يأتي عملاً محرماً فليعاقب بما يخزبه وليضرب . فإن كان بالغاً سن الرشد فليعاقب كما يعاقب عبد خسيس بالعقوبات المناسبة لسنه لأن خطيئته انما هي خطيئة عبد .

٨ ٨ - بما أننا تنهى عن الأقوال الفاحشة فلننه كذلك عن التمثيل والصور المثافة للآداب . ولين الحاكم بأن يجنب الأطفال النظر الى أى تمثال أو رسم يثير معانى من هذا القبيل ، الا أن يكون ذلك فى معابد أولئك الآلهة التى يجيز فيها القانون نفسه الفحش . غير أن القانون يأمر الا يدعو امرؤ فى سن أكبر أولئك الآلهة لنفسه أو لزوجه أو لأولاده .

٩ ٨ - يجب أن يحرم القانون على الشبان شهود القطع التمثيلية البذيئة والمضحكة الى السن التى فيها يستطيعون أن يتبوءوا مقاعدهم فى الموائد العامة ويشربوا النبيذ صرفاً ، وعندئذ تكون التربية قد حصتهم من أخطار تلك الاجتماعات .

نحن لم نعد هنا الامام بهذا الموضوع . غير أننا سنرى فيما بعد عند الاحلاح فى أمره هل ينبغى أن تجنب الشبان بتاتا غشيان كل مسرح أو متى قبل هذا المبدأ كيف يمكن تعديله . أما الآن فالتا تقتصر على العموميات التى لاغنى عنها .

١٠ ٨ - ربما كان الممثل المأسوى تيودور لم يخطئ اذ كان لا يحتمل البتة أن يظهر قبله على المسرح ممثل مضحك ولو غير نابِه بحجة أن شهود

٩ ٩ أن يتبوءوا مقاعدهم فى الموائد العامة . معلوم أن الاقلعنين كانوا يضطجون ولا يجلسون للاكل كما نفعل نحن . فكان الاطفال يبقون واقفين ويخرجون من المائدة حينما يؤكى بالنبيذ الصرف فى آخر الطعام لشهود المائدة الآخرين .
- فيما بعد . لا شك فى أنه يشير الى مؤلف آخر مما قد فُقد ، فإن ارسطو لم يجد الى هذا الموضوع فى هذا الكتاب .

١٠ ٩ - تيودور . كان ممثلاً مشهوراً معاصراً لارسطو وفولوس .

المسرح كانوا يتنادون بسهولة الصوت الذى كانوا يسمونه أولا . فان هذا حق كذلك فى علاقتنا بأمتالنا وبالأشياء التى تحيط بنا على السواء . فان الجملة دائما هى التى تستهونا أشد من غيرها . وحيثذ فليجنب الأطفال كل ما يحمل طابعا سيئا ، وعلى الخصوص أن يبعد عنهم كل ما يشعر بالرديلة أو بالثنين .

§ ١١ - ينبغي أن يشهد الأطفال من الخامسة الى السابعة مدة سنتين الدروس التى ستلقى عليهم من بعد . على أن التربية تشمل بالضرورة عهدين متميزين منذ السابعة الى البلوغ ومنذ البلوغ الى الحادية والعشرين . وقد ينخدع غالبا من لا يريد أن يحسب الحياة الا بمجهود سابعية . وأولى من ذلك أن يتبع فى هذا التقسيم سير الطبيعة نفسه ، لأن الفنون والتربية لا غاية لها الا اكمال ضروب نقصها .

لتنظر بادىء بدء هل يكون من الموافق أن يأمر الشارع بوضع قاعدة للطفولة . ثم تنظر أياكون الأحسن أن تلى الحكومة أمر التربية أم أن تتركها للمائلات كما فى أكثر الحكومات الحاضرة . وستكلم على أى الموضوعات تقع التربية .

الكتاب الخامس

التربية في المدينة الفاضلة

الباب الأول

التربية في المدينة الفاضلة - الاممية الكبرى لهيكله السالة - التربية يجب ان تكون عامة - تتألف الأناء في الموضوعات التي يجب ان تشملها التربية - ولو ان الاجماع واقع بالجملة على الغاية التي يجب ان تتوخاها -

§ ١ - لا يستطيع أحد حينئذ أن ينكر أن تربية الأولاد يجب أن تكون أحد الموضوعات الرئيسة التي يعنى بها الشارع . فحيثما كانت التربية مهما أمراً أصاب الدولة من ذلك مصيبة مشنومة . ذلك بأن القوانين يجب أن تكون دائماً مناسبة لمبدأ الدستور وأن أخلاق الأفراد وعاداتهم في كل مدينة هي الكفيلة بقوام الدولة كما أنها وحدها هي التي صورت للدولة صورتها الأولى . فالأخلاق الديمقراطية تحفظ الديمقراطية فإن كانت أوليفر شية فإنها تحفظ الأوليفر شية ، وكلما كانت الأخلاق أظهر كانت الدولة أثبت .

§ ٢ - كل العلوم وكل الفنون تقتضي ، لينجح المرء فيها مبادئ أولية وعادات سابقة ، والأمر كذلك بالبداهة في مزاولة الفضيلة . وبما أن الدولة بتمامها ليس لها الا غاية واحدة بعينها فيجب بالضرورة أن تكون التربية فيها واحدة متماثلة لجميع أعضائها ، ومن هذا يتبع أن تكون موضوع الرعاية العامة لا الخاصة ولو أن هذا النحو الأخير هو المتبع وأن كل أحد

§ ٣ - سيد نفسه . هذا هو المبدأ الاساسي للحكومات القديمة . فان المواطنين ليس لنفسه ، بل هو للدولة التي تستطيع أن تتصرف في امره بما تنصاه . هذا المبدأ هو الحق مهما كان رأى الدولة الحديثة فيه .

اليوم يعلم أولاده فى بيته بالبراميل والموضوعات التى تصبىه . على أن ما هو مشترك يجب أن يعلم بالاشتراك . ومن الخطأ العميق أن يظن كل مواطن أنه هو سيد نفسه ، فأنهم جميعا يدينون للدولة ، ما داموا هم كل عناصرها ومادامت العناية التى توجه الأجزاء يجب أن تأتلف مع العناية الموجهة للمجموع .

فى هذا الصدد لا استطاع أن يوفى اللقدمونيون حقهم من التواء ، فان تربية أولادهم عامة وهم يطلقون بها الأهمية القصوى . أما نحن فترى من البين أن القنون يجب أن ينظم التربية وأن التربية يجب أن تكون عامة ولكن الشيء الأساسى أن يعرف بالضبط ماذا يجب أن تكون هذه التربية والنمط الذى ينبغى اتباعه . وعلى العموم فالآراء اليوم متخالفة فى الموضوعات التى ينبغى أن تناولها التربية ، وما زال بعيدا جدا أن يقع الاجتماع على هذا الذى يجب على استنبأ أن يتعلموه ليلفوا الفضيلة والحياة الحسنى . بل حتى ليجهل الناس هل يلزم افراغ الجهد فى تثقيف العقل أو فى تهذيب القلب .

§ ٤ - ان المذهب الحالى للتربية ليساعد كثيرا على تعقد هذه المسألة . ولا يعرف قطعا أنه ينبغى ألا تصرف التربية الا الى الأشياء ذات المنفعة الحقيقية أم يجعل من التربية مدرسة لفضيلة ، أم يجب أن تناول أيضا موضوعات لمحض الزينة . لقيت هذه المذاهب المختلفة أنصارا ولما يكن من شىء مقبول عند الجميع فى أمر الوسائل التى تجعل الشبية فاضلة . لكن بما أن الآراء متخالفة جد التخالف على أساس الفضيلة عينة فلا غرابة أن تكون كذلك أيضا على طريقة وضعها موضع العمل .

الباب الثاني

موضوعات التربية . الامتداد ، الرياضة البدنية ، الموسيقى والرسم : المحسوس
التي تتحد بها دراسة الاناس الاحرار . الموضوع الذي عين للموسيقى في التربية ، انها
منفعة كريمة وقت الفراغ .

§ ١ - نقطة ليست قابلة للجدال ، تلك هي أن التربية يجب أن تشمل
من بين الأشياء النافعة تلك التي هي ضرورية ضرورة مطلقة ، غير أنها
لا تشملها جميعا بلا استثناء . وبما أن الأعمال يمكن أن تنقسم الى شريفة
ووضعية فينبغي ألا تحلم الشبيبة من الأشياء النافعة الا تلك التي لا ترمى
البته الى أن تجعل من الذين يتلقونها صناعا . تسمى أشغال صناع كل
الأشغال الفنية أو العلمية التي هي غير نافعة لان تطبع الجسم والنفس أو
العقل لرجل حر على أعمال انفضلة ومزاوتها . يسمى بهذا الاسم أيضا
كل الحرف التي يمكن أن تشوه الجسم ، وكل الأعمال التي جزاؤها
الاجرة لأنها تنزع من الذهن كل نشاط وكل سمو .

§ ٢ - ولو أنه لا شيء في الحق خسيس من درس العلوم الشريفة
الى حد ما فان ارادة الاندفاع فيها الى مدى أبعد مما ينبغي تعرض للمضار
التي ذكرناها آنفا . والفرق العظيم ينحصر ها هنا في النية التي تميز العمل
أو الدرس . فقد يعمل المرء ، دون أن يتسفل ، لنفسه أو لأصدقائه أو
لتعرض فاضل الشيء الغلاني الذي لو عمل على هذا النحو لما كان البته أدنى
منزلة من أن يأتيه الرجل الحر ، غير أنه لو عمل للأغيار لاشتم منه راحة
الأجير والعبد .

أكرر أن الموضوعات التي تشملها التربية الحالية بها على العموم هذا
الطابع المزدوج وقليل ما تصلح لتتوير المسئلة .

§ ٣ - تكون التربية اليوم عادة من أربعة أجزاء متميزة : الأدب والرياضة ابدنية والموسيقى واحيانا الرسم . فالأول والأخير باعتبار منفصلتهما التي هي محققة لما هي متنوعة في الحياة كلها ، والثاني باعتباره صالحا لأن يورث الشجاعة . أما الموسيقى فمنفتحة منار لشك فانها ينظر اليها عادة على أنها ملذة ليس غير . غير ان القدامى كانوا يجعلونها جزءا ضروريا من التربية ، موفين ان الطبع نفسه ، كما قلته مع التكرار ، يطلبنا لا بأن نستعمل نشاطنا استعمالا محمودا فحسب بل يطلبنا أيضا أن نحسن استعمال وقت فراغنا . نقول مرة أخرى ان الطبع هو مبدأ كل شيء .

§ ٤ - فإذا كان العمل والفراغ كلاهما ضروريين فلا نزاع في أن ثانيهما للنفس . غير أنه تلزم امانية بأن نملأه كما ينبغي . وفي الحق لن يكون هذا بالألعاب لانه قد يكون أن يجعل اللعب غرضا للحياة وهو محال . فان اللعب مفيد على الخصوص بين عمليين فبالإنسان الذي يشتغل حاجة الى الاستراحة ولا موضوع للعب الا انه يريح . الشغل مجلبة للنصب وحصر للملكات فيلزم حينئذ الانصراف في الوقت اللائق الى استخدام الالصاب باعتبارها دواء ناجما ، وان الحركة التي يؤتيها اللعب تبسط العقل وترجحه بما يؤتيه من اللذة .

§ ٥ - ان الفراغ هو أيضا ، فيما يظهر ، يؤتي اللذة والسعادة والهناء ، لان هذه ليست خيرات للذين يعملون بل هي خيرات للذين يعيشون عيش فراغ . لا يعمل المرء أبدا الا ليبلغ غرضا لم يكن يباله ، وفي رأى الناس جميعا أن السعادة هي على انتحقيق الغرض الذي يقصد اليه ، بعيدا عن كل هم ، في بحبوحة من اللذة . حق أن اللذة ليست واحدة عند الجميع ، كل

§ ٣ - الآداب - هي القراء والكتابة والنحو . - الموسيقى . معلوم مدى الاعتمام بالموسيقى . عند الاقدمين . فقد نص قانون الملوك والافولات في سيرة على الزام تيموثي ان يشتد من قضاوته اربعة اوتار والا عوقب بالنفي لان هذه النضلات المختلة كانت تقصد شيان اسيرته . وكان ذلك في العهد الذي استولت فيه على آتينا . اما اليوم فان التأثير الايجابي للموسيقى قد أصله الشاركون تماما . وقد كانوا يعتبرونه في المرقا موضوعا مهما ذلك بان التركيب الطبيعي كان له من الحساسية ودقة الشعور ما لا شيء . يمكنه ان يعطينا فكرة عنه . ر . منتسكيو . روح القوانين § ٤ ب A .

أمرىء يتصورها على هواه وعلى حسب مزاجه . كلما كان المرء كاملاً كانت السعادة التي يحلم بها أصفى ، وكان مصدرها في نفسه أسمى . حيثذ يلزم الاعتراف بأنه لاجل أن يقضى المرء لذته مع الكرامة يحتاج الى معارف وتربية خاصة وان هذه التربية وهذه الدراسات يجب أن يكون غرضها الوحيد هو انشخص الذى يستمتع بها ، كما أن اندراسات التى موضوعها النشاط يجب أن تعتبر ضرورات ولا يلحظ فيها الأعيار البتة .

٥ ٦ - وان آباءنا لم يسلّموا البتة بالموسيقى فى التربية على أنها حاجة لانها ليست كذلك ، ولم يقبلوها على أنها شيء نافع كنتنحو الذى لا غنى عنه فى التجارة وفى الاقتصاد المنزلى وفى دراسة العلوم وفى طائفة من الاعمال السياسية . ولا كالرسم انذى يعلم صدق الحكم على نتاج الفن ، ولا كالرياضة البدنية التى تؤتى الصحة والعافية . لان الموسيقى ليس لها بالبداية واحدة من تلك المزايا . انهم لم يجدوا فيها الا شغلا كريما للفراغ هذا هو الغرض الذى حاولوا أن يوجهوا نحوه الاشتغال بالموسيقى لانه اذا كان على حسب رأيهم هناك استراحة خليقة بالرجل الحر فانها الموسيقى . وكان هوميروس على هذا الرأى حين يجعل أحد أبطاله يقول :

فلندع الى الوليمة شاديا ذا صوت شجى

أو حين يقول على بعض آخرين من أبطاله الذين يدعون :

الشادى الذى يسحرهم جميعا صوته

وفى مقام آخر يقول أوليس : ان أحلى اللذات عند الناس حين يستسلمون للسورور : انما هى أن يستمعوا فى المأدبة التى يصطفون فيها لانايد الشاعر .

الباب الثالث

في منفعة الرياضة : الافراط الذي يرتكبه في هذا الصدد بعض الحكومات . لا ينبغي أن يترك في تربية صغارهم ولا محاربين سبلانين ، بل يلزم أن يؤتي الجسم صحة وشفقة والعقل شجاعة كريمة : تجربة الشعوب المختلفة تكفي في أن توضح بالغة الحدود التي ينبغي أن تحد الرياضة البدنية : السن التي ينبغي فيها تعليل الرياضة .

§ ١ - حيث يجب الاعتراف بوجود بعض الأشياء التي يلزم تعليمها الأولاد ، لأعلى أنها نافعة أو ضرورية بل على أنها خليفة أن يشتغل بها رجل حر ، أى على أنها جميلة . ألا يوجد العلم واحد من هذا القبيل ؟ أم هناك علوم عدة ؟ وما هي وكيف يجب تعليمها ؟ هذا هو ما سنبينه فيما بعد ، وكل ما نصل الى إثباته هنا هو أن رأى القدامى في الأشياء الأساسية للتربية يشهد بصحة رأينا ، وانهم كانوا يرتأون في أمر الموسيقى ما رتبته نحوه سواء بسواء . نزيد على هذا أيضا أنه اذا وجب على الشيعة أن تحصل معارف نافعة كعلم النحو فذلك لا بسبب المنفعة الخاصة لهذه المعارف وحسب بل أيضا لانها تيسر اكتساب طائفة غيرها .

§ ٢ - كذلك يقال في الرسم . المرء يتعلم الرسم الذى هو أقل فائدة بكثير في اجتناب الخطأ والسهو في شراء الاثاث والآنية وفي بيعها منه في تثقيف عقل هو خير من جمال الاجسام . على أن قصر الهم على معاني المنفعة لا يليق بالنفوس الشريفة ولا بالرجال الاحرار .

§ ٣ - قام البرهان على أنه يجب التفكير في تهذيب العادات قبل الذهن

§ ٢ - قصر الهم على معاني المنفعة . هذا احتياج صريح على مبدأ المنفعة مضطحا .
ومن الحسن أن يلاحظ في مؤلف قد عيب عليه أنه مؤسس على المنفعة المحضة دون سواها .
وهذا قد يرى أيضا في منسوب أفلاطون في الدراسة المادية للموسيقى (ر . الجمهورية ك ٧ ص ١٠١ من ترجمة كوزان) .
§ ٣ - : لبيدوتريب . كان هناك فرق بين الرياضة البدنية والبيدوتريب . و .
ما سبق ك ٣ ب ٤ ف ٥ .

والجسم قبل العقل ، فينتج من هذا أنه يلزم أخذ الاطفال بالتمرينات العقلية (البيدوترب) وبالرياضة البدنية ، بذلك ليكفل للجسم تقويما حسنا وبهذا ليكسبه الرشاقة . فى الحكومات التى تشتغل على الخصوص فيما يظهر بترية الشية يقصد الى تكوين مصارعين وذلك يضر يرشاقة الجسم وينموه على السواء وان الاسبرتين باجتناهم هذا الخطا قد ارتكبوا خطأ اخر فانهم بتقوية الاولاد جيلوهم قساة بحجة جعلهم شجعانا . غير اننى اكرر مرة اخرى أنه لاينبى اتعلق بموضوع واحد ليس غير ، وعلى الخصوص ذلك الموضوع الذى هو ادنى من كل مساو . فاذا لم يهتم الا بتنمية الشجاعة فلا يصل المرء حتى الى هذا الغرض . الشجاعة حتى فى الحيوانات بله الناس ليست حفا أشدها وحشية بل هى على انضد من ذلك تتعلق بأولئك الذين يجمعون بين دماثة الاسد ومروته .

§ ٤ - فمن الشعوب انى على ضفاف «بونداكسن» الآشيون والهنوك عادتهم اقتل وانهم ياللون لحم الانسان ، وامم اخرى سبقتهم فى هذه الاوطان لهم عادات مشابهة لتلك بل أظلع منها أحيانا ، لكن هؤلاء ليسوا الا قطاع طريق ، ليس لهم من أمر اشجاعة احقة نصيب . وانا لرى اللقدمونين أنفسهم الذين يدينون بتفوقهم لعادات الرياضات والمشقات قد تفوق عليهم اليوم كثير من الشعوب الاخرى فى الرياضة بل فى الحرب ذلك بان تفوقهم كان يرتكز على تربية الشية أقل من استناده الى جهل خصومهم بالرياضة البدنية .

§ ٥ - يلزم أن يوضع فى اصف الاول شجاعة كريمة لاقسوة مفرسة فليس اقتحام الخطر اقتحاما شريفا من حظ ذئب ولا أى حيوان مفترس بل هو حظ مقصور على الرجل الشجاع . فلان تعلقوا أهية غالبية على هذا

§ ٣ - تكوين مصارعين . كان يلحق ارسطو عند ذلك بلا شك الشبيين . اكرر . ر . ما سبق ك ٤ ب ١٣ ف ١٠ - مروءة الاسد . هذا التعبير يستحق التنبيه كما قلعت فى ١ ب ٣ ف ٤ وك ٤ ب ١٣ ف ١٥ .

§ ٤ - الآشيون . ر . مللر . فى مؤلفة ارشيمون م . ر . ارسطو فى الاخلاق الى نيقوماخوس ك ٧ ب ٥ . وميروودوت فى ملبومين ب ١٨ و ١٠٦ .

الجزء الثانوى من التريية ونهملوا الموضوعات التى لأغنى عنها فانكم لاتجملون من أولادكم الافلة حقا ، فانكم لم تشاؤا أن تجلوهم أهلا الالعمل واحد فى الجمعية فيظلوا ، حتى فى هذه الخصوصية ، أخط من كثير غيرهم كما يشهد به العقل قدر الكفاية . انما ينبغي تقدير الاشياء لا على الاحداث الماضية بل على الاحداث الحاضرة فان منافسى المرء اليوم يعلمون كما يعلم ولم يكن ذلك فيما مضى من الزمان .

§ ٦ - يجب اذا موافقتنا على أن استعمال الرياضة البدنية ضرورى وعلى أن الحدود التى نحددها بها هى الحققة . الى المراهقة يجب أن تكون التمرينات الخفيفة وأن تجتنب الاغذية الاقوى مما ينبغي والاعمال الأعنف مما ينبغي خشية وقف نمو الجسم . ان خطر هذه المتاعب الباكرة ثابت بشهادة لاتجرح اذا نال النظر فى الالعب الاولية اثنان أو ثلاثة فى طفولتهم وتوجوا قليلا مايكون أن يحرزوا المكافأة فى السن السوية : فان التمرينات الأعنف مما ينبغي فى السن الاولى قد نزع منكم كل قوتهم .

§ ٧ - بعد المراهقة تخصص سنوات ثلاث لدراسات من قيل آخر وحيثذ استطاع أن تجعل السنون التالية للتمرينات الشاقة وللنظام الأشق وعلى هذا النحو يجتنب ارهاق الجسم والعقل الذى ينتج نتائج عكسية فى النظام الطبيعى للاشياء : ان متاعب الجسم تضر بالعقل كما أن متاعب العقل تضر بالجسم .

§ ٧ - تضر بالعقل . فان الشجيين الذين اسرفوا فى المكوف على التمرينات كالولاء .
يعتبرون أخط عقلا من سائر الاغريق . كذلك اسيرة لم تترك مائة واحدة من اى نوع كان .

الباب الرابع

في الموسيقى • لا وفاق على طبيعة الموسيقى ومنعتها • ألا كانت ترويحاً ليس غير
لأنه يمكن الاستمتاع بها بالاستماع للفنانين المعترفين كما يستمتع بها المرء بمباشرتها
بنفسه : تحليل الاعتراضات المختلفة الموجهة الى دراسة الموسيقى •

§ ١ - قدما بعض مبادئ أملاها انقل ، ونرى ناهيا أن نتناول من جديد
هذه المناقشة وندفع بها الى أبعد من ذلك حتى تهيب بعض اتجاهات البحوث
المستقبلية التي سوف تجرى في هذا الموضوع . فقد يحار المرء بين القول
بماهية تأثيرها وماهية منفعتها الحقة . أليست هي الا لعبا ؟ أليست هي الا
ترويحاً ؟ كما يكون شأن النوم وملذات المائدة التي هي بلا نزاع ملهاة قل
أن تكون شريفة في ذاتها ، غير أنها كما قال أوريبيد :

تسجيناً وتذهب بهمونا

هل ينبغي أن توضع الموسيقى في المستوى نفسه وتتخذ كما يتخذ
النبيذ ، أو كما يخطئ المرء نفسه تنجه الى السكر ، أو كما يتعاطى المرء
الرقص ؟ من الناس من لا يقدرها بغير هذا .

§ ٢ - لكن أليس الأولى أن تكون الموسيقى إحدى الوسائل للوصول
الى الفضيلة ؟ أو ليست هي تؤثر في النفوس بأن تعودها لذة شريفة وطاهرة
كما أن الرياضة البدنية سعيدة الأثر في الأجسام . وأخيراً أوليست
بمعاولتها على ترويح النفس تساعد أيضاً على تكميلها وتلك مزية تضاف
الى المزيين السابقتين .

لاعناء في الاتفاق على أنه لا ينبغي أن يتخذ تعليم الاولاد لهوا ولعبا ،

§ ١ - قفنا • و • ما سبق ب ٣ ف ١ - كما قال أوريبيد • قد خصص
منتسكيز باباً من روح القوانين وهو الباب الثامن من الكتاب الرابع يوضح فيه لماذا
كان الأقدمون يملكون أهمية عظيمة على الموسيقى •

فإن المرء لا يتعلم بأن يتطهى والدراسة هى دائما شاقة . نضيف الى هذا أن التطعل لا يوافق سن الطفولة ولا الانسان التى تليها . فان التطعل انما هو آخر سن العمل . وان انسانا ناقصا لا ينبغي البتة أن يقف .

§ ٣ - اذا قيل ان دراسة الموسيقى فى الطفولة يمكن أن يكون غرضها أن تجهز لعبا فى سن الرجولة ، فى سن الاستواء ، فعلام اذا اكتساب هذه الملكة شخصا ولم لا يعتمد للذة والتعلم على ملكات الفنانين الاختصاصيين كما يفعل ملوك الفرس والميديين ؟ الفنانون الذين اتخذوا هذا العمل فنا ، ألا يكون لهمهم بالموسيقى بالضرورة أكمل بكثير من الناس الذين لم يطلوا الوقت اللازم لحذقها . أو اذا كان كل مواطن يجب أن يزاول شخصا تلك الدراسات الطويلة الشاقة فلماذا لا يتعلم أيضا كل أسرار الطبخ ، وتلك تربية لاشك فى أنها سخيفة ؟

§ ٤ - هذا الاعتراض لا تقل قوته اذا افترض أن الموسيقى تهذب الشماثل . حتى فى هذه الحالة لماذا يتعلمها المرء شخصا ؟ ألا يمكن المرء أن يستمتع بها على ماينفى وأن يحسن الحكم عليها بأن يستمتع بغيره ؟ ولقد اعتنق الاسبرتيون هذا المذهب ودون أن يكون لهم علم شخصي فانهم يستطيعون ، كما قيل ، أن يحسنوا الحكم على قيمة الموسيقى وأن يقرروا انها حسنة أو قبيحة . هذا الجواب ينطبق على مايزعم من أن الموسيقى هى اللذة الحقة والترويح الحق للأناس الاحرار . ماذا يعجى أن يعلمها الانسان بنفسه ، وألا يتمتع بغيره ؟

§ ٥ - أليس هذا هو المعنى الذى تتخذه من الالهة ؟ ألم يظهرنا الشعراء على الشترى وهو يضى ويضرب بالسنطير . وبالجمله فان من الضعة أن يتخذ المرء فن الموسيقى صناعة له ، وان رجلا حرا لا يسمع لنفسه بذلك الا وهو سكران أو على سبيل المزاح . ربما يكون علينا أن نبحت فيما بعد قيمة كل هذه الاعتراضات .

الباب الخامس

الموسيقى ليست البتة لغة فحسب . إن لها تأثيرا عظيما في النفس . الأحداث المختلفة التي نشأت هذا . الفرق بين الموسيقى وبين الفنون الأخرى . وعلى الخصوص الرسم . بما أن للموسيقى أثر قوي في الاخلاق لا يماثل فيه فينفي ادخالها في التربية . وعلى هذا الوجه تكون لافعة .

§ ١ - أولا هل يجب أن تشمل التربية الموسيقى أو هل يجب ابعادها عنها ؟ وإى المعاني الثلاثة توصف هى به : اعلم هى ام لعب ام قضاء وقت ؟ قد يقع التردد بين صفات الموسيقى الثلاثة هذه ، لأنها تمثلها جميعا على السواء فإن اللعب لا غرض له الا الترويح ، غير أنه يلزم أيضا أن يكون الترويح مقبولا لأنه يجب ان يكون دواء يستشفى به من العمل . كما ان قمضيه الوقت ، مهما كانت شريفة ، يلزم فوق ذلك ان تكون مقبولة ، لان السعادة لا تكون الا بهذين الشرطين . واناس متفقون على أن الموسيقى لذة طيبة سواء انغردت أم اصطحبت بالقضاء .

§ ٢ - وقد قال موزى فأحسن :

القضاء هو اللذة الحقة للحياة

من أجل ذلك لم يخل منها واحد من المجامع ولا من الملاحى باعتبارها استمتاعا حقيقيا . وهذا السبب يكفى اذا وحده لجعلها مقبولة فى التربية . كل ما يؤتى لذات بريئة وطاهرة يمكن أن يشارك فى غرض الحياة أو يكون على الخصوص وسيلة للترفية . وندر ما يبلغ الانسان غرض الحياة الاسمى ، لكن به فى غالب الامر حاجة الى الراحة واللعب ، فان لم يكن الا للذة التى تؤتيها فقط فيكون أيضا من الانتفاع بالموسيقى اتخاذها مرفها .

§ ٢ - موزى . هلمر كان يعيش قبل ارسطو بأربعة قرون أو خمسة . ولا ينبغي أن يلتبس بسميه الذى عاش بعد قرن الاسكندر بكثير وهو الذى ألف قصيدة ميرو وليندر .

٣ - قد يتخذ الناس أحيانا من اللذة الغرض الرئيسى لحبساتهم ، والواقع أن الغرض الاسمى متى بلغه المرء آتاه أيضا لذة إن شئت ، لكن ليست هذه هى اللذة التى يلقاها المرء فى كل خطوة . واذ يطلب المرء اللذة الأولى يقف عند الأخرى التى يسهل التماسها بتلك اللذة التى يجب أن تكون موضوع مجهوداتنا كلها ، ومرد هذا الالتباس الى أن غرض الافعال الخاصة يشبه من بعض الوجوه الغرض الاعلى للحياة ، هذا الغرض الاصيل للحياة لا ينبئ أن يطلب لما يؤتبه من الخيرات . وكشله اللذات التى نحن بصددها هنا لا بسبب النتائج التى تقبها بل لما قد سبقها أى العمل والهموم . من أجل ذلك يظن المرء أنه يجد السعادة الحقة فى هذه اللذات التى هى مع ذلك لا تؤتبه اياها .

٤ - أما ذلك الرأى العالمى الذى يوصى بدراسة الموسيقى لامن أجلها هى ليس غير بل وسيلة نافعة جد النفع فى الترفية ، فيمكن أن يتساءل مع اقراره هل الموسيقى هى فى الحلق ثانوية الى هذا القدر ، وهل يستطيع أن يمين لها موضوع أشرف من هذا الاستخدام العالمى ، أو لا ينبئ أن تطلب ألا لهذه اللذة النافعة التى تثيرها عند الناس جميعا ؟ لانه لا ينكر أنها تثير لذة جسمية بحتة تسحر الناس فى كل ألسانهم وفى كل أمزجتهم بلا استثناء . أو لا ينبئ أن يبحث أيضا هل هى تستطيع أن تؤثر تأثيرا ما فى النفس ؟ قد يكفى فى اثبات قدرتها الادبية أنها تستطيع أن تعدل احاساستنا .

٥ - وانها فى الحق لتعدلها . فلينظر الى وقصها فى نفوس المستمعين لقطع كثير من الموسيقين وعلى الخصوص قطع أولمبوس . من ذا الذى ينكر أنها تحمس النفوس ؟ وما هى الحملة الا أن تكون تعديلا أدبيا صرفا ؟ بل قد يكفى لتجديد الآثار الحادة التى ترجيها لانفسنا هذه الموسيقى أن نستمع اليها مكررة من غير أن يصحبها الفناء ومن غير كلام ما .

٦ - اذا فالموسيقى هى استمتاع حق . وبما أن الفضيلة تنحصر على التحقيق فى أن يحسن المرء الاستمتاع والحب والبض كما يأمر به العقل

فيتج من ذلك أنه لا شيء أحق بدراستنا وغنايتنا مثل ملكة الحكم الصحيح على الأشياء ، وأن نضع لذتنا في الاحساسات الشريفة والافصال الفاضلة ، وإنه لا شيء أقوى من الإيقاع وأغاني الموسيقى لحكاية الغضب والطيبة والشجاعة ، بل الحكمة ذاتها وجميع احساسات النفس حكاية حقيقية بقدر الامكان ، كما تحكى أيضا جميع احساسات المقابلة لتلك . ان الحوادث الواقعية لتكفى في اثبات كيف يغير حالات النفس مجرد حكاية الاشياء التي من هذا القليل . ولقد يؤخذ المرء ، تلقاء الحكاية المجردة ، بالالم والفرح بل يوشك أن يكون تأثره بها كثره بهذه الاحساسات تلقاء الواقع المحكى . اذا كانت صورة شخص تثير لذة لمجرد وقوعها تحت النظر ، فلا شك في أن يكون من رآها سعيدا بأن يتلمى الشخص الذى شغفته قبلا صورته .

§ ٧ - ان الحواس الاخرى كاللمس والذوق لا تؤتى شيئا من الآثار الادبية . أما حاسة البصر فانها تحصلها بهدوء وتدريجا وان الصور التى هي موضوع هذه الحاسة تنتهى شبيها فشيئا الى أن تؤثر في الرأى الذين يصورونها . غير أن هذا ليس على التحقيق حكاية الانفعالات الادبية ، انها ليست الا الاشارة متخذة شكل تلك الانفعالات ولونها واقعة عند حد التكليف الجنسية المحضة التى تشف عن الشهوة . وأيا ما تكون الاهمية التى تربط بأحاسيس البصر هذه فلن توصى الشبهة أبدا بمشاهدة قطع باوزن في حين أنه يجوز توصيتها بقطع بوليجنوت أو أى مصور آخر مثله صاحب أدب واحشام .

§ ٨ - أما الموسيقى فانها بالبداية ، على ضد ذلك حكاية الاحاسيس الادبية مباشرة . فمتى تنوع طبيعة الالحن تغيرت معها انفعالات المستمعين

§ ٧ - باوزن ... بوليجنوت من طازوس وباوزن من ايليز كانا في زمان سابق على ارسطو بقليل .

§ ٨ - مكسو لينى . ر . فى كل ما يتعلق بالموسيقى القديمة المقالة القيمة لبوخ فى تمايقاته على بنداد ج ٢ من السفر الاول ص ٢٠٣ الى ٣٦٩ . وكان يمتاز المكسو لينى بالتفيل والبلاد وكان يقابل عندنا « لا » الطبيعية و « لا » المرفوعة .

نبعا لكل واحد منها . فباللحن الشجى كالحزن المذهب المسمى ميكسوليدى تحزن له النفس وتقبض . وألحان أخرى ترقق القلب ، وتلك هي الأقل في مراتب الثقل ، وبين هذين الطرفين لحن آخر يؤتى النفس على الخصوص سكونا تاما ، وذلك هو المذهب الدورى الذى هو وحده يؤثر هذا الأثر فيما يظهر . أما المذهب الغريجي فعلى النضد من ذلك ينقل النفس الى الحمس .

§ ٩ - تلك الخصائص المختلفة للحن كانت مفهومة عند الفلاسفة الذين عالجوا هذا الجزء من التربية ، ونظريتهم لا تستند الا الى شهادة الاحداث نفسها . أما ضروب الايقاع فانها لا تقل تغايرا عن المذاهب : بعضها يسكن النفس ، وبعضها يثيرها ، وأشكال هذه الاخيرة اما أشد عامية واما أحسن ذوقا .

وحيتئذ فمن المخال ، على حسب هذه الاحداث ، ألا يصترف بالقوة الادبية للموسيقى ، وما دامت هذه القوة واقعية فيلزم ادخل الموسيقى أيضا فى تربية الاطفال .

§ ١٠ - هذه اندراسة نفسها هي مناسبة تماما لاستعدادات تلك السن التى لا تحتمل انصبر أبدا على ما يسبب لها الملل ، والموسيقى بطبعها لا تسبب مللا قط . ان اللحن والايقاع يشبهان أن يكونا ناشئين لازمين للطبع الانسانى ، ولم يخش بعض الحكماء أن يقرروا أن النفس لم تكن الا لحن أو على الأقل مطابقة للحن .

— الدورى - ر - على الموسيقى الدورية ما يلى ك ٦ ب ٣ ف ٤ وآتوملار على الدورين
ج ٢ ص ٣٦٦ .

§ ٩ - الفلاسفة الذين عالجوا : يشير أرسطو بلا شك الى أعمال المدرسة الفيثاغورية والاعمال العلمية فى الموسيقى فى عهده - ر - ما سبيل به ٧ ف ٣ .

§ ١٠ - بعض الحكماء - يظهر ان ارسطو هاجمنا يقر هـ ذا الرأى ، ولكنه فتنه فى كتاب النفس ك ١ ب ٤ ف ١ .

الباب السادس

يعرف الأطفال أنفسهم على الموسيقى • مزايا العزف بالموسيقى : الحدود • يلين حتى بها نظر الآلات • ليس كل الآلات حقولة • أعداد الزمار : الأطوار المتغيرة التي مرت بها دراسة الزمر • فلفد ألفتها موزا نفسها أن صدقت الاستطوة •

§ ١ - لكن هل ينبغي أن يعلم الأطفال بأنفسهم الموسيقى الصوتية والموسيقى الآلية ؟ أو هل ينبغي الكف عن ذلك ؟ تلك هي المسألة التي وضعاها فيما مر ونمود إليها هاهنا . لا يمكن أن ينكر أن الأثر الأدبي للموسيقى يختلف بالضرورة اختلافا كثيرا على حسب عزف المرء نفسه بها أولا . لأن من المحال أو على الأقل من العسير أن يكون الإنسان في هذا الصدد حكما عدلا في أشياء لا يزاولها هو نفسه . اختراعه شرا مادام أنه إذ يشغل أيدي الأطفال يمنهم من كسر شيء في البيت ، لأن الطفولة لا تستطيع أن تلبث لحظة في سكون . فالناقوس لعبة حسنة في السن الأولى ، وإن الدراسة هي الناقوس للسن التالية ، أو ليس لهذا السبب بين لنا بديها لزوم تعليم الأطفال أيضا انضرب بالموسيقى بأنفسهم ؟

§ ٢ - على أن من الهين أن يعين إلى أي حد تمتد هذه الدراسة للآسان المختلفة لتبقى دائما مناسبة وأن ترفض الاعتراضات التي تزعم أن هذا الشغل لا يؤدي إلا إلى إيجاد موسيقيين عاميين . فبدى أنه مادام احسان الحكم في هذا الفن يقتضى أن يزاوله المرء بنفسه ، فاستنتج من هذا أن الأطفال يجب أن يعزفوا بالموسيقى بأنفسهم . ثم هم فيما بعد يستطيعون أن يتركوا هذا العمل الشخصي ، ولكنهم وقتئذ يكونون بحيث يقدرون الأشياء الجميلة ويستمتعون بها كما ينبغي بفضل دراستهم في شبابهم .

§ ٣ - أما ما يوجه أحيانا من اللوم على مباشرة الموسيقى من أنها تسقط

§ ١ - ناقوس أرخيتاس • أرخيتاس من تراثه فيلسوف فيثا غوري كان قبل أرسطو يقليل •

بالرجل الى مركز الموسيقى العالمى فيكفى فى نفسه أن يعين بالضبط مايلقى
أن يطالب به ، فيما يتعلق بملكة تعاطى الموسيقى ، الذين يراد تأهيلهم
للفضيلة السياسية ، وما هى الاغانى وما هى الاقاعات التى يجب أن يملوها
اياها وأى الآلات ينبغى أن تدرس لهم . كل هذه اتمائيز مهمة جدا مادام
تقريرها يعد تنفيدا لذلك اللوم المزعوم ، لاني لا أنكر البتة أن بعض
صنوف الموسيقى يمكن أن يكون مجلبة للافراطات التى يشيرون اليها .

§ ٤ - ينبغى اذا بابداهة الاعتراف بأن دراسة الموسيقى يجب ألا تضير
مقام المهنة التى سيمتتها أولئك الذين يتعلمونها وأنه لا يجوز البتة أن
تضعف الجسم فتجعله غير قادر على مشقات الحرب أو القيام بالشئون
السياسية ، وأخيرا ينبغى ألا تنوق المباشرة الحالية لتمرينات الجسم ولا
تحصيل المعارف الجدية فيما بعد . لأجل أن تكون دراسة الموسيقى على
مايجب أن تكون حقيقة لا ينبغى أن يقصد الى اعداد تلاميذ للمسابقات
العلمية للفنانين ولا تعليم الاطفال تلك الغرائب الفارغة للعزف التى أدخلت
بادئ الامر فى الحفلات الموسيقية فى أيماننا ثم دخلت من هناك فى اترية
العامة . لا ينبغى للمرأة أن يأخذ من دقائق الفن هذه الا مايلزم لأجل أن
يحس جمال الاقاعات والاغانى وأن يكون له من الموسيقى احساس أتم
من ذلك الاحساس العالمى الذى تحدته الموسيقى حتى فى بعض أنواع
الحيوانات كما تحدته فى لفيف العبيد والاطفال .

§ ٥ - هذه المبادئ أعياها تصلح لضبط تخير الآلات فى التربية . فيلزم
اطراح الزمار والآلات التى ليست الا لاستعمال الفنانين كالقيثارة ومما
يقاربها فلا ينبغى أن يقبل من الآلات الا ما هو خاص بتكييف الأذن وتعمية
الذهن على المصنوع . على أن الزمار ليس آلة موافقة للأدب ولا يصلح الا

§ ٤ - فى أيماننا . التقدم وضروب التجديد من كل نوع فى الموسيقى اليونانية ترجع
على التحقيق الى الزمن الذى كان يعيش فيه أرسطو بل الظاهر أن مدرسته كثير ما شاركت
فى ذلك .

§ ٥ - الزمار . ليس آلة موافقة للأدب . صعب علينا اليوم أن نفهم هذا القول
على الزمار الذى اقرته سلطة ميترزفا نفسها . ر . فيما بعد ف . ٨ .

لأثارة الشهوات ويجب أن يقصر استعماله على الظروف التي فيها يقصده بالأولى إلى التكوين لا إلى التعليم . نريد على هذا أن للمزمار ضررا أخسر فيما يتعلق بالتربية ، وهو أنه يمنع الكلام أثناء تعلمه . وعلى ذلك فليس خطأ أن أهمل منذ زمن طويل بالقياس إلى الأطفال والرجال الأحرار ولو أنهم قبلًا كانوا يعلمونهم إياه .

§ ٦ - فمئذ أن ذاق آباؤنا حلاوة الفراغ على أثر مالقوا من رغد العيش قد أخذوا أنفسهم في جد وحمة بالفضيلة . وهم إذا اعتزوا بفعالهم الماضي وعلى الخصوص بما صادفوا من ضروب النجاح في الحروب الميدية قد وضعوا أشد شهوتهم في درس جميع العلوم بل رفضوا من شأن فن المزمار إلى أن جعلوه علما . فقد رثي في لقدمونيا مواطن يضبط نغمة الجوقة الموسيقية على نغم المزمار الذي يزمر به هو نفسه ، وصار هذا الذوق قوميا في أثينا حتى لم يبق فيها رجل حر لم يتعلم هذا الفن : وهذا ما يشبه اللوح الذي خصه طرازيب بالآلهة حينما أدى نفقات إحدى قصص الكفتيديمس المللمة .

§ ٧ - غير أن التجربة ما لبثت أن رفضت المزمار حينما قدر ماذا يمكن أن يساعد على التربية أو يضر بها من أمر الموسيقى . كذلك أبطل منها عدة من الآلات القديمة كالبيكنيد والبريتول وكل تلك التي لا تثير في المستمعين إلا معاني لذة الحواس والمسببات والمثلثات إلى غير أولئك من الآلات التي تقتضي مرانة طويلة لليد .

§ ٨ - كذلك يطرح المزمار أيضا أسطورة عتيقة منطبقة على العقول تحدثنا أن مينرفا التي اخترعته ما لبثت أن تركته ، وتزعم نكتة فكهة أيضا أن غضب الآلهة على هذه الآلة جاء من أنها تشوه الوجه ، غير أنه ربما يظن أيضا أن مينرفا تركت درس المزمار لانه لا يصلح في شيء لتثقيف العقل لان الواقع أن مينرفا في نظرنا رمز للعلم والفن .

§ ٦ - الكفتيديمس . يقال أنه كان من أقدم الشعراء المللمة في أثينا ويظهر أنه عاش في آخر القرن السادس قبل المسيح .
§ ٧ - البيكنيد . . . كل هذه الآلات كانت وترية . د . الجمهورية ٣ ص ١٥٢
من ترجمة كوزن .

الباب السابع

الألحان والإيقاعات التي يجب إدخالها في تربية الأطفال . الإنساني على ثلاثة
أصناف : أدبية وحسية وشهوية . فالأول يجب أن تكون وحدهما تقريبا جزءا من
التعليم ، اللهب النورى هو الموافق : انتقاد بعض آراء اللاطون .

§ ١ - نحن نرفض اذا ، فى أمر الآلات والضرب ، تلك الدراسات
التي لا تتعلق الا بالفنانين ، ونحنى بذلك تلك التي ليست خاصة الا بالمباراة
العنيفة للموسيقى . فلا يحكى المرء عليها لتهديب نفسه أخلاقيا ، ولا يفكر
دارسها الا فى اللذة التي ليست أقل جفاء من لذة من سيستمون اليه فى
المستقبل . من أجل ذلك لم أجعل منها مشغلة جدية برجل حر . بل هو
عمل أجبر ولا يصلح الا ليخرج فنانين محترفين .

ان الغرض الذى يجهد له الفنان فى هذه السيل غرض سوء ، فان
عليه أن يتزل باتجاه الى متناول الجمهور الذى كثر ما يسقط جفاؤه
الفنانين الذين يسمون الى ارضائه ، والذين يشوهون أجسامهم بالحركات
التي يقتضيها الضرب على آلاتهم .

§ ٢ - أما الألحان والإيقاعات فهل ينبغي ادخالها جميعا بلا تمييز فى
التربية أو هل ينبغي أن يتخير منها ؟ ألا نقبل كما يصنع اليوم أولئك الذين
يشتغلون بهذا الجزء من التعليم ، الأصيلين فى الموسيقى : اللحن والإيقاع ؟
أم نضيف اليهما ثالثا ؟ بهم أن تعرف بالضبط قوة اللحن والإيقاع فيما
يتعلق بالتربية . فماذا ينبغي أن يفضل اثنان الاول أم اثنان الآخر ؟

§ ٣ - ولما أن كل هذه المسائل ، فى رأينا ، قد ناقض فيها كثيرا

§ ٢ - أما الألحان . يظهر الآن أنه قد ثبت ، على رغم رأى روسو ، أن القدامى قد
عرفوا اللحن على المعنى الذى نعرفه نحن الآن لهذه الكلمة ، أى تأليف متكافئ لعدة أصوات
تتوافق فيما بينها . ولما الإيقاع فهو على الخصوص المقياس .

موسيقيون محترفون وفلاسفة قد زاولوا تعليم الموسيقى فانتسنا نحيل ، على التفاصيل المضبوطة التي أودعوها مؤلفاتهم ، كل أولئك الذين يريدون التعمق في هذا الموضوع ، وألا تعالج هاهنا الموسيقى الا من جهة النظر الخاصة بالمقنن ، فنقتصر على بعض عموميات أساسية .

§ ٤ - نحن نسلم بانقسام الذي اتخذه بعض الفلاسفة بين الأغاني وغيره ، كما فعلوا ، بين الغناء الأدبي والغناء الحماسي والغناء الشهوى . في نظرية أولئك المؤلفين كل واحد من هذه الأغاني يقابل لحنا خاصا يجانسه . وتمشيا مع هذه المبادئ نرى أنه يمكن أن يستخرج من الموسيقى أكثر من نوع من المنفعة : انها تصلح لتتيف العقل وتركبة انفس مما . ونقول هاهنا بطريقة عامة تركبة النفس لكننا سنعود بأبين من هذا الى هذا الموضوع في دراساتنا للشعر (البويطيقا) وثالثا فان الموسيقى يمكن أن تكون ترفيها وتستخدم لبسط العقل وترويجه من أعماقه . يلزم بالبداهة استخدام الألحان كلها على السواء ، لكن لأغراض مختلفة لكل منها . ففي الدراسة يختار أيها أديب ، ويحفظ بالأشد استحساسا والأقوى شهوة لحقات الموسيقى حيث يستمع المرء للموسيقى دون أن يعزف بنفسه .

§ ٥ - هذه الانفعالات التي تجدها بعض النفوس قوية هكذا يحسها الناس أجمعين ولو على درجات مختلفة ، كلهم بلا استثناء تميل بهم الموسيقى الى الرحمة والى الخوف والى الحماسة . وبعض الأشخاص أيسر مطاوعة من الآخرين لتلك الانفعالات ، ويمكن أن يشاهد كيف أنهم ، بعد الاستماع الى موسيقى اضطربت بها أنفسهم ، يسكنون دفعة واحدة باستماع الأغاني المقدسة ، فذلك انما هو ضرب من الشفاء والتركية الأدبية .

§ ٦ - هذه التغيرات الفجائية تقع بالضرورة أيضا في النفوس التي

§ ٣ - بعض فلاسفة .. معلوم أن المدرسة الفيثاغورية قد اشتغلت كثيرا بنظرية الموسيقى . وان ارستكسين مؤلف أقدم كتاب بقى لنا في الموسيقى كان تلميذا لارسطو (ر . ما صيق ب ٦ ف ٩) .

§ ٤ - في دراساتنا للشعر .. هذه المسألة مبحوثة بقاية الاستقصاء في البويطيقا في الكتاب الرابع كما هو بين ايدينا اليوم .

أسلمت فياها ، تحت سحر الموسيقى ، الى الرحمة أو الى الفزع أو الى أى
افعال آخر . كل مستمع يتحرك تبعاً لتأثير هذه الأحاسيس ككرة أو قلة
فى نفسه ، لكنهم جميعاً على التحقيق قد وجدوا نوعاً من التركيز ويشعرون
أنهم خفاف بفعل اللذة التى أحسوها . وبهذا السبب عينه تجلب لنا الأغاني
التى تظهر النفس سروراً لا تشوبه شائبة ، من أجل ذلك يبنى ترك هذه
الالحان وتلك الأغاني المؤثرة الى هذا الحد للفنانين الذين يعزفون الموسيقى
فى المسارح .

§ ٧ - غير أن المستمعين على نوعين بعضهم الرجال الأحرار المستمعون
والآخرون صناع وأجراء جفلة الأذواق بأنفسهم أيضاً حاجة الى الألعاب
وشهود المسارح ليستريحوا من عنائهم . ولما أن النفس فى هذه الطبائع
السفلى كانت قد انحرفت عن طريقها المستقيم ، لزم لها ضروب من الألحان
منحطة مثلها وأغاني ذات لون كاذب وجفاء لا يلين أبداً . وكل امرئ لا يجد
لذة الا فيما يوافق طبعه . من أجل ذلك نخول الفنانين الذين يتنافسون
فيما بينهم الحق فى أن يلائموا بين موسيقاهم التى يصنعونها والآذان الجافية
التى تستمع لها .

§ ٨ - لكن فى اثرية أكرر أنه لا يقبل الا الأغاني والالحان التى لها
شيمة أدبية : وهى مثلاً كما قلنا مذهب التلحين الدورى . وينبغى أن يرحب
أيضاً بكل تلحين يعرضه أولئك الذين تعمقوا اما فى النظرية الفلسفية واما
فى تعليم الموسيقى . وقد أخطأ سقراط ، فى جمهورية أفلاطون ، فى أنه لم
يقبل الا المذهب الفريجى دون الدورى كما أهدر دراسة الزمار . فان
المذهب الفريجى يكاد يكون بين المذاهب كالزمار بين الآلات . فان أحدهما
والآخر يثيران فى النفس على السواء احساسات شديدة وشهوية .

§ ٩ - والشعر نفسه يثبت هذا حق الاثبات . فانه فى الأغاني الموجهة
الى باكوس وفى جميع قصائده المشابهة يقتضى قبل كل شئ استصحاب
الزمار . وفى الأغاني الفريجية على الخصوص يجد هذا النوع من الشعر
ما يرضيه ، مثال ذلك الحمريات التى لا يجادل امرؤ فى أن طبعها فريجى

محض . والناس أولو الدراية في هذه المواد يذكرون كثيرا من الامثلة وعلى الخصوص مثل فيلكسين الذى بعد أن حاول تأليف خمريته على المذهب الدورى اضطر بطبيعة القصيدة عنها أن يقع فى المذهب الفريجى الذى هو وحده الملائم لها .

§ ١٠ - أما الملحن الدورى ، فكل أحد يوافق على أن فيه من النقل أكثر من الألحان الأخرى جميعا وأن نعمته فيه أشد فحولة وأكثر أدبا . ولأننى نصير ممين للمبدأ الذى يبحث دائما عن الوسط بين الطرفين فأنى أريد أن الملحن الدورى الذى نطيه هذا النوصيف من بين جميع الألحان الأخرى يجب بالبداهة أن يفضل تعليم الشبيبة إياه . وهاتان أمران ينبغى رعايتهما ، الممكن واللائق ، لأن الممكن واللائق هما المبدآن اللذان ينبغى على الخصوص أن يقودا الناس جميعا . غير أن سن الأفراد وحدها هى التى تعين أحدهما والآخر . فأما الذين قد نهكتهم السن فيكون صعبا عليهم أن يلحنوا الأغاني المحتاجة للقوة ، والطبع نفسه يوحى اليهم طرائق تلحين رخوة ورخيمة .

§ ١١ - من أجل ذلك عاب بعض المؤلفين الذين اشتغلوا بالموسيقى بحق على سقراط أن نفى من التربية الألحان الرخوة بحجة أنها لا توافق الاالسكر: فقد أخطأ سقراط فى أن ظن أنها تتعلق بانسكر الذى شيمته أنه نوع من نوران الشهوة فى حين أن شيمة هذه الأغاني ليست الا الضعف. انه يحسن فى الفترة التى فيها تصل السن الى الشيخوخة أن تدرس الألحان والأغاني التى من هذا القليل . بل انى أظن أنه قد يوجد من بينها واحد يناسب الطفولة تمام المناسبة يجمع بين الحياء والمعرفة معا . وذلك على رأينا هو المذهب اللبدي الذى تؤثره على كل ماعداه . وحينئذ فى التربية الموسيقية ينبغى توافر ثلاثة أشياء : أولا اجتناب كل افراط ، ثم عمل ما هو ممكن ، ثم ما هو لائق .

الكتاب السادس

فى الديمقراطية وفى الأوليغرشية ، وفى السلطات الثلاث
التشريعية والتنفيذية والقضائية

الباب الاول

واجبات الشارع - لا ينبغي ان يقتصر على معرفة غير حكومة ممكنة ، بل يجب ايضا
فى العمل ، ان يعرف تحسين العناصر الحالية التى يتصرف فيها .. ومن هذا يكون من الضروري
معرفة الانواع المختلفة للسلطات والقوانين الخاصة التى هى لازمة لكل منها .

§ ١ - فى جميع الفنون وفى جميع العلوم التى لاتبقى البتة جزئية أكثر
مما ينبغي بل التى تستوعب نظاما تاما للحوادث يجب أن يبحث كل منها على
حدثه كل مايتعلق بموضوعه من غير استثناء . لنأخذ مثلا علم التمرينات
البدنية ماهى منفعة هذه التمرينات ؟ كيف ينبغي أن تتحول تبعا للأمزجة
المختلفة ، أليس التمرين الأقوم هو بالضرورة ذلك الذى هو أوفق للطباع
الأقوى والأجمل ؟ ماهى التمرينات القابلة لأن تصطنع للعدد الأكبر من
التلامذة ؟ وهل فيها واحد يمكن أن يناسب الجميع على السواء ؟ تلك مسائل
تعانى وضعا الرياضة البدنية . وفوق ذلك حتى متى كان أى تلميذ من
تلامذة الرياضة لايطمح أن يكسب قوة المصارع المحترفين ولا مهارته فإن
ممرن الاطفال ومعلم الرياضة البدنية جديران أن يؤتيا التلميذ عند الحاجة
نموا مشابها لنمو المصارع فى القوى . فالأمر كذلك فى الطب وفى بناء
السفن وفى مصنع الثياب وفى جميع الفنون على العموم .

§ ٢ - وحيث بالدعاة يكون على علم بينه أن يبحث عن أحسن شكل
للحكومة و ماهى طبيعة هذه الحكومة وبأى الشروط تكون كاملة بقدر مايزاد

بصرف النظر عن كل عائق خارجي ، ومن جهة أخرى أن يعرف أي دستور يناسب اتخاذه تبعاً للشعوب المختلفة التي لا يستطيع أكثرها قبول دستور فاضل . على هذا ما هي في ذاتها على الإطلاق خير حكومة ، وما هي أيضاً خير حكومة بالإضافة الى العناصر التي يراد تنظيمها . ذلك هو ما يجب أن يعلمه الشارع ورجل الدولة الحق . ينبغي أن يضاف الى ذلك أنهما يجب عليهما أيضاً أن يكونا جديرين بالحكم على دستور يعرض عليهما افتراضاً وأن يعينا ، تبعاً للمعلومات التي تكون قدمت اليهما ، المبادئ التي يحيا بها الدستور منذ وضعه وأن يكفلا له بعد وضعه أطول مدة ممكنة . زاني أترض هنا ، كما قد يرى ، حكومة لم يكن لها قط نظام كامل دون أن تكون مع ذلك مجردة من العناصر الضرورية لكنها لم تك لتستغف بوسائلها وما زال يعوزها الكثير من العمل .

§ ٣ - وبالجملية اذا كان الواجب الاول على رجل اندولة أن يعرف الدستور الذي يجب على السموم أن يعتبر الاحسن والذي يمكن أن يقبله أكثر المدائن فانه يلزم الاعتراف بان الكتاب السياسيين في الغالب مع ما هو مشهود لهم به من الكفاية قد اتخذوا عن النقط الاساسية . لانه لا يكفي أن تتصور حكومة فاضلة ، بل يلزم على الخصوص حكومة قابلة لأن تطبق تطبيقاً سهلاً وعاماً على جميع الدول . هيئات . لا يقدم لنا اليوم الالساتير غير قابلة للتنفيذ وغاية في التقيد ، أو اذا وقف عند حد الأفكار العملية فانما هو لاجل اطراء لقدمونيا أو أية دولة كيفما اتفق على حساب الدول الاخرى كلها التي توجد في أيامنا هذه .

§ ٤ - لكنه متى اقترح دستور وجب أن يكون ممكن اقبول ميسر التنفيذ باعتبار الوضع الذي فيه الدول الحالية . على أنه ، في السياسة ، ليس تعديل حكومة بأقل يسراً من أن تخلق خلقاً ، كما أن نسيان ما حفظ أعسر من الحفظ أول مرة . اذا أكرر أن رجس الدولة ينبغي أن يكون

§ ٣ - دساتير غير قابلة للتنفيذ . يقصد بذلك ارسطو الى افلاطون بلا شك ، ولي اكيثولون في الاسطر الاتية .

قادرا على أن يحسن نظام حكومة منظّمة من قبل فوق ما يكون له من الكفايات التي أسلفنا تعيينها . وتلك مهمة قد تكون محالة الأداء اذا لم يكن يعرف جميع الاشكال المختلفة للحكومة . وفي الواقع ان من الخطأ الفاحش أن يظن ، كما في العادة الجارية ، أن ليس للديمقراطية الا نوع واحد وأن ليس للأوليغرشية الا نوع واحد أيضا .

§ ٥ - يضاف الى هذه المعرفة التي لا معدى عنها لعدد الاشكال السياسية المختلفة دراسة للقوانين التي هي الأفضل في ذاتها ، وللقوانين الأشد اثلافا مع كل دستور ، لأن القوانين يجب أن توضع للدستور لا الدستور للقوانين ، وكل الشارعين على اتفاق في هذا المبدأ . انما الدستور في الدولة هو ترتيب ادارات الحكم ، وتوزيع السلطات واختصاص السيادة . وبكلمة واحدة : تعين الغرض الخاص لكل اجتماع سياسي . وعلى ضد ذلك اقوانين التي هي متميزة عن المبادئ الأساسية المشخصة للدستور ، فانها القاعدة التي يتبعها الحاكم في تنفيذ سلطته وفي المقابلة على الجرائم التي تنتهك حرمة هذه القوانين .

§ ٦ - واذا فمن الضروري على الاطلاق معرفة عدد الدساتير والفروق بينها ، وذلك أقل تقدير لامكان تقنين القوانين مادام أن القوانين ذواتها لا يمكن أن تصلح لكل الأوليغرشيات ولكل الديمقراطيات باعتبار أن لكل من الأوليغرشية والديمقراطية أكثر من نوع وليستا واحديتين

§ ٥ - وعمل ضد ذلك . حاصلنا يميز أرسطو بين الدستور وبين القوانين التي تنزع عنه . ولقد ألهم منتسكيو ، عن الفيلسوف اليوناني ، وربما كان ذلك من حيث لا يعلم ، فعالج طويلا هذا الموضوع . لطير . وأما روسو فلم يقل عليه كلمة واحدة لأنه لم يفكر الا في نوع واحد من الدستور ، وبما أنه قد غلا أيضا في الانحد بآراء الاقنمين ، فلم يبعث الا عن الحكومة المثالية دون أن يشغل نفسه بالاحداث أي : الدساتير المختلفة الممكنة والحقيقية . وبذلك يكون قد غلا في احوال التاريخ .

الباب الثانى

ملخص ما قد سبق من البحوث . تعيين البحوث الاتية ، ترتيب الحكومات الثلاثة بعضها بالتبسيط الى بعض . التفريق المختلفة لكل من الديمقراطية والاوليغارشية .

§ ١ - فى دراستنا الأولى للدساتير قررنا ثلاثة أنواع للدساتير الجنس ، الملوكية والأرستقراطية والجمهورية ، وثلاثة أنواع آخر من زيج لاولى ، فالنظيان للملوكية والاوليغارشية للأرستقراطية والديماغوجية للجمهورية . وقد تكلمنا من قبل على الأرستقراطية والملوكية : لأن معالجة الحكومة الفاضلة انما هى معالجة فى الوقت نفسه لهاتين الصورتين اللتين تستند كلتاهما الى مبادئ أكمل ماتكون من الفضيلة . وقد أوضحنا فوق ذلك ما بين الأرستقراطية والملوكية من الفروق وأبنا بماذا تعين الملوكية على الخصوص . فبقى علينا أن نتكلم على الحكومة التى يطلق عليها هذا الاسم العام للجمهورية وعلى الدساتير الأخر : الأوليغارشية والديماغوجية والطغيان .

§ ٢ - من الهين أن يعرف أيضا بين هذه الحكومات الفاسدة ترتيب زيفها . وان أشدها فسادا هو على التحقيق فساد أولى الحكومات الصالحة وأقدسها . فاما أن الحكومة الملوكية لاتوجد الا بالاسم دون أن يكون لها حقيقة ما ، واما أن تستند بالضرورة الى الرفعة المطلقة للفرد الذى يمتلك على هذا يكون الطغيان أسوأ الحكومات بما هو أبعدا عن الحكومة الفاضلة . ثم تجيء الأوليغارشية البعيدة المدى عن الأرستقراطية جد البعد . وأخيرا الديماغوجية وهى التى يمكن أن تطلق من بين الحكومات الفاسدة .

§ ٣ - ولقد عالج كاتب قبلنا هذا الموضوع . غير أن جهة نظره تخالف جهة نظرنا . فانه وقد سلم بأن كل هذه الحكومات كانت سوية

§ ٣ - كاتب . يعنى افلاطون . (الجمهورية ص ٤٥٩ من ترجمة كوزان) .

وأن الأوليغارشية يمكن أن تكون صالحة كالأخر ، قد صرح بأن الديماغوجية هي أقل الحكومات الصالحة صلاحا وأحسن الحكومات الفاسدة .

§ ٤ - أما نحن فملى الضبد ، نبيح بأن هذه الأنواع الثلاثة للحكومات فاسدة من أساسها ، وتحفظ من القول بأن الأوليغارشية الفلانية خير من الفلانية الأخرى . بل نقول فقط انها أقل فسادا منها . على أننا ترك الآن الى جانب هذا الخلاف فى الرأى .

غير أننا بادىء بدء نعين للديمقراطية والأوليغارشية عدد تلك الأنواع المختلفة التى ندرجها تحت الواحدة منهما وتحت الأخرى . فمن بين هذه الأشكال المختلفة ، أيها أقبل للتطبيق وأصلح بعد الحكومة الفاضلة ، اذا كان مع ذلك يوجد دستور أرستقراطى غير ذاك الذى مازال له شيء من القيمة ؟ ثم ماهى ، من بين الصور السياسية كلها ، تلك التى يمكن أن تصلح لأكثريّة الدول ؟

§ ٥ - ثم نبحث بعد ذلك ، من بين الدساتير المنحطة ، ما هو الدستور الأفضل للأمة الفلانية بعينها لأن من الواضح باقياى الى الشعوب أن الديمقراطية خير من الأوليغارشية ، وبالعكس . ثم مع اختيار الأوليغارشية أو الديمقراطية كيف يجب أن تنظم فيها التفاريق الدقيقة المختلفة . واتماما للبحث ، بعد أن عرضنا هذه المسائل على عجل ولكن كما ينبغي ، نحاول أن نعين أقوى الأسباب عادة لسقوط الدول ولرفاعتها سواء على العموم لجميع الدساتير أو على الخصوص لكل واحد منها .

الباب الثالث

الاختلاف القانوني ينشأ من الاختلاف بين عناصرها الاجتماعية . الفخر والفني يولدان
شكلاين مختلفين من المساطر: الديموقراطية والأوليغارشية . التسمية الأصلية لاجتماعهما
والاخرى . ليس العدد دكنا هسلما . بل هو الثروة . تعدد الاجزاء الضرورية للدولة :
استلزام مذهب الملائكون . كل الوظائف الاجتماعية يمكن الجمع بينها . ليس الا الفخر
والفني هما اللذان لا يمكن ان يجتمعا في ايد واحدة بعينها .

§ ١ - ما يضاعف أشكال الدساتير انما هو على التحقيق تكثر العناصر
التي تدخل دائما في تكوين الدولة . فديا كل دولة تتألف من عائلات كما
يرى ، ثم في هذه الكثرة من الناس يوجد بالضرورة أغنياء وفقراء وثروات
وسيطرة بينهما . ومن الأغنياء ومن الفقراء بعض يملكون أسلحة وبعض
عزل . وان الشعب ينقسم الى زرايع وتجار وصناع ، حتى بين الطبقات
العليا توجد فروق في الثروات وفي الملكيات المتفاوتة في السعة . اقتناء
الحيل مثلا اتفاق لا يمكن أن يحتمله على العموم الا الأغنياء .

§ ٢ - من أجل ذلك في الأزمان القديمة كل الدول التي قوتها
الجربية من الفرسان كانت دولا أوليغارشية : فقد كانت قوة الفرسان وقتئذ
هي السلاح الوحيد لمهاجمة الشعوب المجاورة ، وشاهد هذا تاريخ ايريتري
وخالسيس ومجنيزي على شطوط الميندر وتاريخ مدائن أخرى كثيرة في
آسيا . ينبغي أن يضاف الى الامتيازات التي تنشأ من الثروة ميزات المولد
والفضيلة وميزات أخرى بينها حينما نكلمنا على الأرستقراطية وعددا

§ ٣ - من الفرسان . ان ملاحظة أرسطو هذه قد حق امرها في القرون الوسطى .
فان الاسراف الذين كانوا يقتنون الحيل دون سواهم والذين يؤلفون وحدهم جيش الفرسان
كانوا أوليغارشية قوية . وقد فلقوا تفوقهم حين بدأ المشاء يطلبون على الامر في الجيوش
الاوروبية وان يكن لفقد ذلك التفوق اسباب أخرى . - تاريخ ايريتري . لا يعلم من تاريخ
الدول المختلفة الا التدرج اليسير .

العناصر التي لا غنى عنها بكل دولة . فعناصر الدولة تلك تأخذ بحظ من السلطان سواء بأكملها أو بعدد من أفرادها قل أو كثر .

§ ٣ - ينتج من هذا بالبداية أن أنواع الدساتير يجب أن تكون ، بالضرورة المحضة متخلفة ، كتخالف هذه الأجزاء أعيانها فيما بينها ، بما لأنواعها المختلفة . فليس الدستور شيئا آخر سوى التوزيع المنظم للسلطان الذي ينقسم دائما بين الشركاء ، اما على حسب أهميتهم انخاصة واما تبعا لمبدأ مساواة مشتركة ، أى أنه يجوز أن تجعل حصة للأغنياء وأخرى للفقراء أو أن يؤتوا حقوقا مشتركة . على هذا فالدساتير تكون بالضرورة مقدرة بقدر التعدد في ترتيبات التفوق والتخالف بين أجزاء الدولة .

§ ٤ - يظهر أنه يمكن الاعتراف بنوعين أصليين لتلك الأجزاء ، كما يعترف بنوعين أصليين للرياح : رياح الشمال ورياح الجنوب ، وأما الآخر فليست الا انحرافات . ففي السياسة تكون الديمقراطية والأوليغرشية لأنه يمكن احتساب أن الارستقراطية ليست الا احدى صور الأولىغرشية التي هي بها تشبه ، كما أن هذه التي تسمى جمهورية ليست الا احدى صور الديمقراطية ، وكما أن من بين الرياح ربح الغرب تشق من ربح الشمال ورياح الشرق من ربح الجنوب . ولقد جاوز بعض المؤلفين بالتشبيه حدا أبعد اذ يقولون أنه لا يعترف في اللحن الا بطريقتين أساسيتين : الدورية والفريجية . وفي هذا المذهب كل التواليف الأخرى ترد اذا الى الواحدة أو الى الأخرى من هاتين الطريقتين .

§ ٥ - سندع الى جانب هذه التقاسيم التحكيمية اننى نتخذ غالبا للحكومات ، مؤثرين التقسيم الذى قررناه نحن باعتباراه أحق وأضبط فعندما لا يوجد الا دستوران ، بل دستور واحد أحسن تأليفه تشق

§ ٤ - الديمقراطية والأوليغرشية . عند أفلاطون الدستوران الاصيلان هما الملوكية والديموقراطية (القوانين ك ٣ ص ١٧٨) والظاهر أنه وضع الأولىغرشية فى الصف الاخير لان السادة فيها أكثر عددا (القوانين ك ٤ ص ٢٢٠ من ترجمة كوزان ٢) . ونظير إيهما السياسى ص ٤٥٩ .

منه وتفسد كل الأخر . إذا كانت كل الطرائق في الموسيقى تشتق من طريقة فاضلة للحن فكل الدساتير تشتق من الدستور المثالي : فيكون أوليفرشيا إذا كان السلطان أشد تركزا وأشد استبدادا ، وديمقراطيا إذا صارت لوالبه أكثر تراخيا وأسهل سهولة .

§ ٦ - ومن الخطأ الشديد ، وإن يك علما ، أن يقصر دعم الديمقراطية على سيادة العدد لأنه يمكن أن يقال أن الأكثرية في الأوليفرشيات أيضا في كل مكان هي السيدة دائما ومن جهة أخرى أن الأوليفرشية لا تنحصر بعد في سلطة الأقلية . نفرض دولة مؤلفة من ألف وثلاثمائة مواطن من بينهم الأغنياء وعدتهم ألف قد جردوا من كل سلطة اثلاثمائة الذين مسع أنهم فقراء هم على ذلك مثلهم أحرار يساويهم من كل وجه خلا الثروة فيمكن في هذا الفرض أن تكون الدولة ديمقراطية ؟ كذلك إذا كان الفقراء وهم أقلية هم سياسيا فوق الأغنياء ولو أن هؤلاء أكثر منهم عددا فلا يمكن كذلك أن يقال أن الدولة في هذه الحالة أوليفرشية إذا كان المواطنون الآخرون أي الأغنياء مبعدين عن الحكم .

§ ٧ - في الحق الأحكم أن يقال تكون ديمقراطية حينما تكون السلطة مسندة الى جميع الرجال الأحرار ، وأوليفرشية حينما يختص بها الأغنياء . أما أكثرية الفقراء وأقلية الأغنياء فما هما الا طرفان ثانويان . غير أن الأكثرية حرة ولكن الأقلية غنية . ولاشك أن سيكون من الأوليفرشية ما تستند فيه السلطة تبعاً للقوام والجمال كما يقال أن ذلك يكون في اتيوبيا لأن الجمال وطول القامة هما ميزتان غير عامتين .

§ ٨ - كذلك يكون خطأ كبيرا أن تؤسس الحقوق السياسية على قواعد قليلة الوزن على هذا النحو . لما أن الديمقراطية والأوليفرشية يشملان عدة

§ ٧ - في اتيوبيا . ر . مودوت « طاياب » ٢٠ » .

§ ٨ - أبلولونيا . ر . الموديون للرج ج ١ ص ١١ و ج ٢ ص ٥١ و ١٥٦ ، فإن اليسر اليوناني هو الخلق الإدياتي وقد كانت أبلولونيا نزلة من كورنث - ثيرا . ثيرا هي جزيرة صغيرة تجاور كريت . (ر . استرابون ك ١٠ ص ٤٦٥) « ٢٠ » .

أصناف من العناصر فيلزم حينئذ اتخاذ عدة تحفظات . لا تكون ديمقراطية حينما تحكم أقلية من رجال أحرار سوادا لا يتمتع بالحرية وأستشهد على ذلك بأبلونيا على الخليج اليونى وثيرا . ففى هاتين المدينتين السلطان قد كان لبعض المواطنين أولى المولد المشهور الذين كانوا هم مؤسسى المستعمرتين دون الأكثرية الكبرى . كذلك لا ديمقراطية متى كان السلطان للأغنياء حتى مع افتراض أنهم يؤلفون الأكثرية كما كانت الحال فى كولوفون قبل الحرب الميدية حيث كانت أكثرية المواطنين تملك ثروات طائلات . ولا ديمقراطية حقيقة الا حينما يكون الرجال الأحرار الأكثرية ولهم السيادة وان كانوا فقراء . ولا تكون أوليفرثية الا حيث يملك السيادة الأغنياء والأشراف وهم قلة .

§ ٩ - حسبنا هذه الاعتبارات لايضاح أن الدساتير يمكن أن تكون كثيرة ومختلفة ولماذا هى كذلك . أضيف الى هذا أنه توجد أنواع كثيرة للدساتير التى نتكلم عليها هنا . ماهى تلك الأشكال السياسية ؟ وكيف تنشأ ؟ هذا هو ما سنبحث عنه صادرين دائما عن مبادئ قرناها فيما سبق .

يسلم لنا أن كل دولة تكون ، لا من جزء واحد ، بل من أجزاء متعددة : وانه حينما يراد فى التاريخ الطبيعي مصرفة كل أنواع المملكة الحيوانية يتبدأ بتعيين الأعضاء التى لا غنى عنها لكل حيوان ، فبعضها مثلاً بالحواس التى له ، وبأعضاء التنفيذ التى تتلقى الأغذية وتهضمها كالفم والمعدة ثم بجهاز الحركة لكل نوع .

§ ١٠ - فافتراض أنه لا يوجد أعضاء آخر غير تلك ، لكنها كانت غير متشابهة فيما بينها ، وأن الفم والمعدة والحواس ، ثم الأجهزة المحركة لا تتشابه فيما بينها ، يكون عدد تواليها بالضرورة أنواعا متميزة من الحيوانات على هذا القدر : لانه محال أن نوعا واحدا بعينه يكون له صنوف

— كولوفون . مدينة من يونيه فى آسيا الصغرى وهى وطن اكسينوفان رئيس مدرسة ايل ولا يعرف هل هو اكسينوفان الذى حفظ لنا اثنتى قطعة شائعة على زخرف كولوفون . ر . مقالة كوزان على اكسينوفان .

مختلفة للعضو الواحد ، الفم أو الأذن . كل التواليف الممكنة لهذه الأعضاء تكفى حينئذ لتقرير أنواع جسدية من الحيوانات ، وهذه الأنواع تكون بالتصديق متكررة بمقدار ما تكونه تواليف الأعضاء التى لا غنى عنها .

هذا يطبق بالضبط على الأشكال السياسية التى نعالجها هنا ، لأن الدولة ، كما كررناه ، تكون لا من عنصر واحد بل من عناصر كثيرة جدا .

§ ١١ - فما هنا طبقة كثيرة العدد تعد الغذاء للجميع ، وهم الزراع : وهناك الصناع يكونون طبقة أخرى مشتتة بجميع الصناعات التى لا يستطيع المدينة بدونها أن تعيش ، بعضها ضرورى ضرورة مطلقة والأخرى للاستمتاع والترفيه . وطبقة ثالثة هى طبقة التجار أو بعبارة أخرى الطبقة التى تباع والتى تشتري فى الأسواق الكبرى وفى الحوانيت . وطبقة رابعة تتألف من أجراء . وطبقة خامسة مؤلفة من المحاربين ، وهى طبقة لا غنى عنها أيضا لسائر الطبقات السابقة ، اذا أرادت الدولة أن تدفع عن نفسها الغارة والاستبداد . وهل يمكن افتراض دولة جديرة حقا بهذا الاسم يمكن اعتبارها رقيقة بالطبع ؟ ان الدولة تكفى بذاتها ضرورة ، والرق لا يستطيعه .

§ ١٢ - فى جمهورية أفلاطون هذه المسألة قد عولجت بطريقة غاية فى البساطة لكنها غير كافية . فان سقراط يقول فيها ان الدولة تتألف من أربع طبقات لا غنى عنها أبدا : نساك ، وزراع ، وأساكفة ، وبنامون . ثم لما أيقن أن هذا الاجتماع غير تام أضاف إليه الحداد وراعى البهائم وأخيرا التاجر والبيع وهو يظن بلا شك أنه قد كمل النقص فى رسمه الأول .

§ ١١ - رقيقة بالطبع . ر . ك ١ ب ٢ ف ٧ .

§ ١٢ - فى جمهورية أفلاطون . قد اتهم أرسطو المفسرون وعلم الحصوص بنزج بأنه أخطأ أو أساء التنية فى عرض أفكار أفلاطون . لكن الاول ان يقال أن انتقاد أرسطو بلغة من القسوة غايته . غير أنه لم يمز الى أفلاطون الا ما هو موجود فى الجمهورية ك ٢ ص ٨٠ وما بعدها . وينبغى عدلا أن يضاف الى هذا ان سقراط لا يدعى انه يعالج المسألة على وجه منطقي وقام . - غرض أدبي . اذا كان هذا النقد حقا عندما يوجه حسمه الفقرة من الجمهورية فإنه لا يكون حقا حتى وجه الى جناح منصف أفلاطون .

وعلى هذا ففي نظره كل دولة لا تكون الا لتسد حاجاتها المادية وليس على الخصوص من أجل غرض أدبي لاشك أنه عند أفلاطون ليس أشد ضرورة من الأساكمة والزراع .

§ ١٣ - لا ينبغي سقراط من طبقة المحاربين شيئا الا في اللحظة التي فيها تجد الدولة نفسها ، اذ توسع اراضيها ، في اشتباك وحرب مع الشعوب المجاورة . لكن بين هؤلاء الأربعة الشركاء أو أكثر الذين يندم أفلاطون يلزم حتما شخص يقيم العدل ويرتب حقوق كل فرد . واذا كان معترفا به أن في الكائن الحي النفس هي أولى من الجسم بأن تكون الجزء الأصلي أفلا يجب أن يتصرف أيضا بأن من فوق تلك العناصر الضرورية لسد الحاجات التي لا صارف عنها للمعيشة يكون في الدولة طبقة الجند وطبقة حكام العدل الاجتماعي ؟

ألا ينبغي أن تزداد على هاتين الطبقتين الطبقة التي تفصل في المنافع العامة للدولة ، ذلك الاختصاص انحصار بالعقل السياسي ؟ لأن تكون كل هذه الوظائف موزعة على حدة بين بعض أفراد أو تكون موكولة الى الأيدي بينها فذلك لا يهم في صدد استدلائنا . لأن وظائف الجند والزراع قد تجتمع في السالب ، نكن اذا كان من اللازم التسليم بأن الأولين والآخرين هم عناصر الدولة فالعصر الحربي ليس على التحقيق أقل ضرورة .

§ ١٤ - أضيف اليها سابعا يشارك بثروته في الخدم العامة ، أولئك هم الأغنياء : ثم ثلثا وأولئك هم مديرو الدولة ، أولئك الذين يقرعون لوظائف الحكم مادامت الدولة لا تستغنى عن حكام ، فينتج من ذلك لزوما بالضرورة أن يكون بها مواطنون أكفاء لحكم الآخرين يظهرون لهذه الخدمة العامة اما مدى الحياة واما على طريق التساوب . وأخيرا يبقى هذا الجزء من الدولة الذي تكلمنا عليه آنفا والذي يفصل في المسائل العامة ويقضى في خصومات الأفراد .

اذا كان ضروريا للدولة التنظيم العادل الحكيم لجميع هذه العناصر

فضرورى لها أيضا أن يكون من بين كل أولئك الرجال الذين يدعون إلى السلطان عدد ما موصوف بالفضيلة .

§ ١٥ - قد يفترض على العموم ان تجمع عدة وظائف فى يد واحدة وأن فردا يمتدح ان يكون جنديا وزارعا وصانعا وقاضيا وشيخا معا ، زد عليه أن جميع ارجال يطالبون بنصيبهم من الاستحقاق ويظنون أنفسهم صالحين لجميع الوظائف تقريبا . غير أن الأشياء الفريدة التى لا يمكن الجمع بينها هى الفقر والغنى ، ومن أجل ذلك كان الأغنياء واغفراء هم فيما يظهر الجزءان الأظهر تمايزا فى الدولة . ومن جهة أخرى لما أن الأغلب فى العادة أن يكون هؤلاء كثرة وأولئك قلة اعتبرا عنصرين سياسيين متقابلين تمام التقابل . وعلى ذلك كان تسلط الأولين أو الآخرين يرتب اختلاف الدساتير التى هى بالنتيجة فيما يظهر مقصورة على اثنين لاغير الديمقراطية والأوليغرشية .

لقد برهنا اذا على أن للدساتير أنواعا متعددة وأبنا العلة فى ذلك الوقت وسنتب الآن أنه يوجد أيضا عدة أنواع من الديمقراطيات ومن الأوليغرشيات .

الباب الرابع

خمس الأنواع المختلفة للديموقراطية وشيخها وعلمها • الثاني للشؤون الديمقراطية
في الديموقراطيات ، حيث ينطع القانون عن أن يكون سيما : طيان الشعب إلى إخلا
مملوته •

١٤ - هذا التكرار في الأنواع الديمقراطية والأوليغارشسية هو
النتيجة السينة للتدليلات التي سلفت مادنا قد اعترفا بأن بالطبقة الدنيا
فروقا شتى وما بالطبقة التي تسمى ممتازة من ذلك ليس بأقل مما بالأولى .
في الطبقة الدنيا يرى الزراع والصناع والتجار الذين يبيعون أو يشترون ،
والعاملون في البحر سواء أكانوا حريين أم تجارا أم ملاحين أم صيادين .
وفي الغالب من الأمر تشمل هذه الوظائف المختلفة كثيرا من الأفراد .
فببزننة وتارتنة عامرتان بالصيادين ، وأتينا بالملاحين وبيجين وشيوز
بالتجار وتيدوس بملاحين اشواطي . ويمكن أيضا أن يعد في الطبقة
الدنيا الفعلة والذين رق حالهم عن أن يستغنوا عن العمل ليعيشوا ،
وأولئك الذين ليسوا مواطنين وأحرارا إلا من جهة الأب أو من جهة الأم
ليس غير وأخيرا كل أولئك الذين وسائل عيشتهم قرب من وسائل
أولئك الذين عددناهم . في الطبقة الرفيعة تركز الامتيازات على الثروة
والشرف والأهلية والعلم وعلى ميزات أخرى من هذا القيل .

١٥ - النوع الأول من الديمقراطية شيخته المساواة ، وإن المساواة
المؤسسة على القانون في هذه الديمقراطية تدل على أن الفقراء لا يكون لهم
حقوق أوسع من حقوق الأغنياء ، فلا الأولون ولا الآخرون يختصون دون

١٥١ - تارتنة • في افريقيا الكبرى أي في إيطاليا الجنوبية • وببزننة هي التي صلات
القسطنطينية بعد • وبيجين بقرب شواطئ أثينا • وتيدوس جزيرة في بحر ايجة • وهي
نزلت دورية • ر • ملل ج • ٢ • ض ٤١٦ واسترايون ١٤ • ص ٢٧٠ ولقد كان الاستراتيجيون
للذين إسمو تاتنة ر • ١٤ • ٨ • ٦ • ٢ •

سواهم بأن يكونوا سادة لكنهم يكونونهم على نسب متشابهة . فإذا كانت الحرية والمساواة حيثئذ كما يؤكدون هما القاعدتان الاساسيتان للديمقراطية فكلما كانت المساواة فى الحقوق السياسية تامة كانت الديمقراطية خالصة من كل شائبة . لأن الشعب بما أنه فيها أكثر عددا وأن رأى الأكثرية فيها هو القانون ، فهذا الدستور هو بالضرورة ديمقراطية بينها .

فهناك اذا نوعا أول من الديمقراطية .

§ ٣ - بعده يجرى نوع آخر فيه الوظائف العامة مشروطة بنصاب هو فى العادة ضئيل القدر . فيه الوظائف يجب أن تكون مفتوحة لكل أولئك الذين يملكون النصاب المحدد ومنفعة دون أولئك الذين لا يملكونه . فى نوع ثالث من الديمقراطية كل المواطنين الذى لا نزاع فى صفتهم هذه يصلون الى وظائف الحكم ، لكن القانون هو صاحب السلطان على جهة السيادة . وفى ديمقراطية أخرى يكفى ليكون المرء حاكما أن يكون مواطنا بأية صفة كانت والسيادة فيه أيضا للقانون . ونوع خامس يقبل مع ذلك الشروط أعينها ولكن فيه تنقل سيادة القانون الى الكثرة التى تقوم مقلبه .

§ ٤ - وحيثئذ انما تكون الأوامر الشعبية هى التى تقضى لا القانون ، والفصل فى هذا للديمقوجيين .

والواقع أن فى الديمقراطيات التى فيها الحكم للقانون ليس فيها من الديمقوجيين ، وفيها تصرف الأمور بيد المواطنين الأشد حرمة . فالديمقوجيون لا يظهرون الا حيث يفقد القانون سيادته . وحيثئذ يكون الشعب ملكا حقا ، واحدا وان يكن مؤلفا من الأكثرية التى تحكم لا فرادى بل بجمليتها . لقد غلب هوميروس تعدد الرؤساء غير أنه لا يمكن أن يقال انه كان يزعم أن يتكلم ، كما نفعل نحن هاهنا ، على سلطان ينفذه القوم بجماعتهم أو على سلطان موزع بين عدة رؤساء يلونه كل واحد منهم على افراد . واذا يكون الشعب هو الملك فانه يعمد الى أن يفعل

فعل الملك لأنه يلتقى عن عاقله نير القانون وصرير مستبدا . ومن أجل
هذا يصبح المتعلقون عما قريب فى مرتبة الشرف .

§ ٥ - هذه الديمقراطية هى فى نوعها عالم الطغيان بالقياس الى
الملوكية . فى الجهتين الرذائل أعيانها واضطهاد المواطنين الأخيار هو
بعينه : هنا أوامر الشعب وهناك الأوامر التحكيمية . زد على هذا أن بين
الديماغوجى والمتعلق شيئا فارقا . كلاهما محل ثقة لا حد لها أحدهما يدل
على الأمة التى عمها الفساد والآخر يدل على الطاغية .

§ ٦ - الديماغوجيون ، لأجل أن يستبدلوا الأوامر الشعبية بسيادة
القانون ، يرجعون فى جميع الأعمال الى الشعب ، ذلك بأن قوتهم الخاصة
لا تكسب الا سيادة الشعب الذى يتصرفون هم أنفسهم فى أمره تصرف
السيد بواسطة الثقة التى يتناولونها منه . ومن جهة أخرى كل أولئك الذين
يظنون أن لديهم ما يشكون منه من الحكم لا يترددون فى الانجلاء الى
حكم الشعب وحده ، وان الشعب ليرحب بالطلب وحيث تنهار السلطات
القانونية كلها .

§ ٧ - اذا استطاع القول بحق أن هذه ديماغوجية محزنة . ويمكن
أن تعاب بأنها ليست بد دستورا حقيقيا . ألا انه لا دستور الا على شريطة
سيادة القانون . يجب أن يفصل القانون فى جميع المسائل العامة ، كما
يفصل القاضى فى قضايا الأفراد فى الحدود المنصوصة فى الدستور
فإذا كانت الديمقراطية حيثئذ هى أحد النوعين الأصليين للحكومة فإن
الدولة التى فيها يعمل كل شئ بالأوامر الشعبية ليست فى الحق بد
ديمقراطية مادامت الأوامر الشعبية لا يمكن أبدا أن تفصل فى شئ
بطريقة عامة .

فهاك قصارى ما كنا نريد أن نقوله على الأشكال المختلفة للديمقراطية

الباب الخامس

الانواع المختلفة للأوليغرشية وهي أربعة : الناتج لعدم الأخلاق في طبيعة الحكومة .
اسباب الانواع المختلفة للديمقراطية والأوليغرشية . بحث أشكال الحكومات غير الديمقراطية
والأوليغرشية - بعض كلمات عن الاستقراطية

§ ١ - النسيمة المميزة للنوع الأول من الأوليغرشية إنما هي تعيين نصاب رفيع حتى لا يستطيع الفقراء ، ولو أكثرية ، أن يملفوا السلطان الذي ليس يابه مفتوحا الا لأولئك الذين يملكون الدخل المحدد بالقانون . وفي نوع ثان النصاب المقروض للاشتراك في الحكومة عظيم وهيئة الحكام لها الحق في تعيين أعضائها . ومع ذلك ينبغي أن يقال انه اذا كانت الانتخابات تقع على ذوى النصاب كلهم ، فان النظام أولى به ، فيما يظهر ، أن يكون أرسقراطيا وانه ليس أوليغرشيا في الحقيقة الا متى ضاقت دائرة الانتخابات . ونوع ثالث من الأوليغرشية يؤسس على الوراثة للوظائف تنقل من الأب الى الابن . ورابع يضيف الى مبدأ الوراثة هذا مبدأ سيادة الحكام بدلا من سيادة القانون . وهذا الشكل الأخير يقابل قدر الكفاية الطيفان بين حكومات الفرد ويقابل بين الديمقراطيات انواع من الديمقراطية الذي تكلمنا عليه آخر الأمر . وهذا النوع الأخير من الأوليغرشية يسمى « حكم السلالة » أو حكومة اقوة .

§ ٢ - تلك هي الأشكال المختلفة للأوليغرشية وللديمقراطية . ومع ذلك ينبغي أن نضيف الى ذلك هاتين تبيينهما هما أن الحكومة تكون شعبية بميل الأخلاق والعقول دون أن يكون الدستور ديمقراطيا ، وهذا في الغالب من الأمر . وعلى التكافؤ في بعض الأحوال مع أن الدستور الشرعى أولى به أن يكون ديمقراطيا فان ميول الأخلاق والعقول تكون

§ ١ - « حكم السلالة » هذه الكلمة التي قد فسرنا تدل بوضعها على حكومة الاقوياء الهولندية . وهي عند أرسطو آخر حد للأوليغرشية .

أوليغارشية . ولكن هذا التنافر يوشك أن يكون دائما نتيجة ثورة . ذلك بأنه ينبغي التحفظ من تجعل التجديدات واثار الاكتفاء بادية الأمر بالتصديلات التقدمية غير ذات اقبال ، وتحلى القوانين السابقة باقية على حالها ، غير أن زعماء الثورة يظنون مع ذلك سادة الدولة .

§ ٣ - والنتيجة البينة للمبادئ التي وضعت فيما سبق أنه ليس يوجد أكثر أو أقل مما ذكرنا من أنواع الأوليغارشيات والديمقراطيات . والواقع أن الحقوق السياسية يملكها باضطراب اما جميع أجزاء الشعب المحدودة فيما سبق واما بعض تلك الأجزاء باستثناء الآخر . فمتى كان الزارع ومتوسطو الثروة من الناس هم سادة الدولة ، فالدولة يجب أن يصرف أمورها القانون مادام المواطنون المشتغلون بالأعمال التي يعيشون منها ليس لهم من الفراغ ما يجعلهم يراولون الأعمال السياسية ، فهم يملكون الأمر حيثئذ للقانون ، ولا يجتمعون في جمعية سياسية الا في الأحوال التي لا غنى عن اجتماعهم فيها . على أن الحق السياسي يتعلق دون أى تمييز بكل أولئك الذين يملكون النصاب القانوني . لأنه يكون من الأوليغارشية ألا يجعل هذا الحق عاما تمام العموم . غير أن أكرية المواطنين بما أنهم محرومون الدخول المكفول ، ليس عندهم البتة وقت للأعمال العامة ، فهناك كيف يقوم هذا النوع من الديمقراطية .

§ ٤ - النوع الثانى الذى يرد فى الترتيب الذى رسمناه هو ذلك الذى فيه كل المواطنين الذين لا نزاع فى أصلهم لهم الحقوق السياسية ، ولكن الواقع هو أن أولئك الذين يستمتعون بها وحدهم هم الذين يعيشون دون أن يشتغلوا . فى هذه الديمقراطية القوانين هي ذوات السيادة أيضا ، لأن المواطنين على العموم ليسوا أغنياء قدر الكفاية بمواردهم الشخصية .

§ ٥ - الذى رسمناه . ر . ما سبق به § ٤ ف ٣ . ولكن فى هذه الفقرة السابقة قد وضع أرسطو فى المحل الثالث ما وضعه هنا فى الثانى . وإن هذه التقاسيم الجديدة المعروضة هنا ليست مطابقة للسابقة وقد تكون من بعض الوجوه تكرارا ولو أن أرسطو يبحث لا عن الخصائص بل عن أسباب الانواع المختلفة للديمقراطية . فها هنا شيء من الاضطراب .

فى انوع ائلك يكفى أن يكون المواطن حرا لأجل أن تكون له حقوق سلسة . ولكن ها هنا أيضا ضرورة الشغل تمنع كل المواطنين على التقريب أن يباشروها ، وسيادة القانون ليست ها هنا أقل ضرورة منها فى النوعين الأولين .

٥ - والرابع هو ذلك الذى جاء الأخير على حسب الترتيب الزمنى ، فإن دولا ، بما أنها تكونت أرحب كثيرا مما كانته الأولى من قبل ، وبما انتشر فيها من اليسر بفضل دخلها العظيم ، كسب السواد فيها بما لهم من الأهمية جميع الحقوق السياسية ، واستطاع المواطنون حينئذ أن يباشروا على الشيوع إدارة الأعمال العامة لما نالوا من الفراغ ، وقد كفلت المكافآت حتى لأقلهم مسيرة الزمن الضرورى للاشتغال بها . بل كان أقلهم مسيرة أكثرهم فراغا إذا خلوا من هم إدارة منافعهم الخاصة ، وهذه علة تمنع فى الأغلب الأغنياء من شهود جمعيات الشعب وحضور المحاكم التى هم أعضاء فيها ، ويقع بهذا أن يصير السواد سيدا بدلا من القانون .

تلك هى الأسباب الضرورية التى تعين عدد الديمقراطيات وتبينها .

٦ - أول نوع للأوليغرشية هو ذلك الذى فيه أكثرية المواطنين تملك من الثروات ما هو أقل من تلك التى تكلمنا عليها آنفا وما هو فى ذاته قليل . السلطان مسند الى جميع أولئك الذين يستمتعون بدخل قانونى والعدد الأكبر من المواطنين الذين يكسبون بهذا الوجه حقوقا سياسية قد كان هو السبب فى إحالة السيادة الى القانون لا الى الرجال . ولما كانوا يبيدين جدا ، بعدادهم ، عن الوحدة الملوكية ، وكانوا أقل مسيرة بكثير من أن يستموا بفراغ مطلق وليسوا من الفقر بحيث يعيشون على نفقات الدولة اضطروا الى أن يملئوا أن القانون هو السيد بدلا من أن يكونوا أنفسهم هم السادة .

٧ - فإذا افترض أن الملاك أقل عددا مما فى الفرض الأول والثروات أعظم قدرا فذلك هو النوع الثانى للأوليغرشية . وحينئذ ينمو الطمع مع

القوة ويعين الأغنياء أنفسهم من بين المواطنين الآخرين أولئك الذين يدخلون في وظائف الحكومة . ولما كانوا أقل قوة بكثير أيضا من أن يحكموا على القانون ، كانوا مع ذلك من القوة بحيث يصدر القانون الذي يخولهم هذه الاختصاصات الواسعة .

§ ٨ - بأن تنحصر أيضا الثروات التي صارت أكبر مما كانت في عدد أقل يوصل الى درجة ثالثة من الأوليغارشية حيث أعضاء الأقلية يشغلون الوظائف شخصيا ، ولكن وفقا للقانون الذي يجعلها وراثية ، وبافتراض نمو في ثروات أعضاء الأوليغارشية وفي عدد أعضائهم تكون هذه الحكومة الوراثية قريبة جدا من حكومة الفرد . ففيها السلطان للرجل لا للقانون . وهذا الشكل الرابع للأوليغارشية يقابل الشكل الأخير للديمقراطية .

§ ٩ - الى جنب الديمقراطية والأوليغارشية يوجد شكلان سياسيان آخران أحدهما يتصرف به جميع المؤلفين وقد كان مقترفا به أيضا من جانبنا نحن ليكون أحد الأربعة الدساتير الأصلية ، مع التسليم ، بحسب الرأي الشائع ، بأن هذه الدساتير هي الملكية والأوليغارشية والديمقراطية وما يسمى بالأرستقراطية . وشكل سياسي خامس هو هذا الذي يطلق عليه الاسم العام للأخر كلها ويسمى عادة جمهورية ، وبما أنه نادر فكتيرا ما ينسب عن المؤلفين الذين يتصدون لتعدد الأنواع المختلفة للحكومة والذين لا يتصرفون إلا بالأربعة التي ذكرت أسماؤها آنفا كما فعل أفلاطون في جمهوريته .

§ ١٠ - لقد صدقت تسمية حكومة الاختيار على الحكومة التي عاجلنا أمرها نحن أنفسنا فيما سبق . ان هذا الاسم الجميل للأرستقراطية لا ينطبق حقا وبكل دقة الا على الدولة المؤلفة من مواطنين فضلاء بكل ما في وسع

§ ٩ - بحسب الرأي الشائع . هذا ليس رأى أرسطو . ر . ما سبق د ٣ به
ف ١ وهذا الكتاب السادس ب ٢ ف ١ .

— أفلاطون في جمهوريته . الأولى اليهودية ، والثانية القوانين . ر . ما سبق
د ٢ ب ١ و ٢ و ٣ .

الكلمة والذين ليس لهم فضيلة خاصة فقط . هذه الدولة هي الوحيدة التي فيها رجل الخير والمواطن الطيب يندمجان في تماثل مطلق . في أى مكان ليس للمرأة من فضيلة الا بالإضافة الى الدستور الخاص الذى يطش في ظله . توجد أيضا بعض أشكال سياسية يتخالفها مع الأوليغارشية ومع ما يسمى جمهورية تدعى باسم الأرستقراطيات . وتلك هي النظم التي فيها الحكام يختارون تبعاً للأهلية على قدر ما يكون الاختيار تبعاً للنسب على الأقل.

§ ١١ - هذه الحكومة حينئذ تبعاً عن الأوليغارشية وعن الجمهورية وتدعى باسم الأرستقراطية ، ذلك بأنه في الواقع ليس من حاجة الى أن تكون الفضيلة هي الموضوع الخاص للدولة لأجل أن تضم في باطنها مواطنين ممتازين بفضائلهم بقدر ما يكون امتياز المواطنين في الأرستقراطية ، حينئذ حينما تكون الثروة والفضيلة والجمهرة لها حقوق سياسية فالدستور يمكن أن يكون مع ذلك أرستقراطياً كما في قرطاجنة ، وحتى حينما لا يقيم القانون وزناً ، كما في اسبرطة ، الا للعنصرين الأخيرين الفضلة والجمهرة ، فالدستور يكون مزاجاً من الديمقراطية والأرستقراطية . على هذا فالأرستقراطية ، فوق نوعها الأول والأكمل ، لها أيضاً الشكلان اللذان ذكرناهما آنفاً ، بل لها شكل ثالث نظهرنا عليه الدول التي تميل الى المبدأ الأوليغارشى أكثر مما تميل الى الجمهورية بالمعنى الخاص .

الباب السادس

المعنى العام للجمهورية ، علاقتها بالديمقراطية ، العناصر ذاتى يجب ان تلتف فيه الدولة : الحرية والثروة هما على الخصوص التان باستزاجهما تكونان الجمعية : علاقات الجمهورية بالامستقرارية .

§ ١ - ليس علينا بعد أن نشتغل الا بحكومتين احدهما التى تسمى عاميا الجمهورية والاخرى الطغيان . اذا كنت أضغ ها هنا الجمهورية ، ولو أنها ليست حكومة منحلة كما أن الأرستقراطيات التى تكلمنا عليها آنفا ليست منحلة أيضا ، فذلك لأن الحكومات بلا استثناء ليست فى الحق الا أصناف فساد للدستور الفاضل . غير أنه فى العادة تسلك الجمهورية مع الأرستقراطية وتكون كمثلها منشأ لأشكال أخرى أقل خلوصا كما قلت فى بادئ الأمر . الطغيان يجب ضرورة أن يشغل المحل الأخير لانه أقل الأشكال السياسية حظا من أن يكون حكومة حق ، وأن يحوثنا غرضها دراسة الحكومات . بعد أن بينا أسباب تصنيفنا نمضى الى فحص الجمهورية .

§ ٢ - وانا سنستشعر جيدا شيمتها الحقة بعد أن فحصنا الديمقراطية والأوليغرشية لأن الجمهورية ليست على التحقيق الا خليطا من هذين الشكلين .

جرت العادة بأن يسمى باسم الجمهورية الحكومات التى تميل الى الديمقراطية وباسم الأرستقراطية الحكومات التى تميل الى الأوليغرشية . ذلك بأن الاستانة والشرف هما عادة من حظ الأغنياء . انهم ينعمون فوق ذلك بتلك المزايا التى يشتريها غيرهم فى الغالب بالجزاء والتى تكفل لأربابها شهرة بالفضيلة ومقاما رفيعا .

§ ١ - لمصنف لمباد للدستور الفاضل . ر . ما سبق ب ١ ف ٥ .
— باقى الامر . ر . ما سبق ك ٣ ب ٥ ف ٢ .

§ ٣ - ولما أن النظام الأرستقراطي غرضه أن يؤتى السيادة السيلية أولئك المواطنين الأخبار فقد زعم بما لذلك أن الأوليغرشيات تتألف من أكثرية رجال فضلاء أهل للاحترام . وانه لمحال فيما يظهر أن حكومة يديرها خير المواطنين لا تكون حكومة فاضلة باعتبار أن الحكومة السيئة لا تكون الا فى الدول التى يديرها رجال فسدوا الأخلاق . والعكس بالعكس ، يظهر محالا أنه حيث لا تكون الادارة طيبة تكون الدولة محكومة بخير المواطنين . غير أنه ينبغي التنبيه الى أن القوانين الصالحة لاترتب هى وحدها حكومة صالحة بل المهم على الخصوص أن تكون تلك القوانين الصالحة مكفولة التنفيذ . بديء بديء ليس من حكومة صالحة الا تلك التى فيها بطاع القانون . ثم بعد ذلك الحكومة التى فيها القانون المطاع يكون مؤسسا على العقل ، لأنه يمكن أن تطاع قوانين غير مقولة . على أن صلاح القانون يمكن أن يفهم على وجهين : فان انقانون اما أن يكون أحسن ما يمكن بالاضافة الى الملابس ، واما أن يكون أحسن ما يمكن بوجه عام مطلق .

§ ٤ - المبدأ الأسلى للأرستقراطية يظهر أنه اسناد السلطان السياسى الى الفضيلة ، لأن الشيمة الخاصة للأرستقراطية انما هى الفضيلة كما أن شيمة الأوليغرشية هى الثروة وشيمة الديمقراطية هى الحرية . وثلاثتها تقبل مع ذلك سلطان الأكثرية ما دام أن فى بعضها وفى البعض الآخر القرار الصادر من أكبر عدد من أعضاء الهيئة السياسية له دائما قوة القانون . فاذا كان أكثر الحكومات تسمى باسم جمهورية فذلك لأنها تطلب تقريبا طلبا واحدة وهى التأليف بين حقوق الأغنياء والفقراء ، بين الثروة والحرية ، وان الثروة فيما يظهر تكاد فى كل مكان تقوم مقام الأهلية والفضيلة .

§ ٥ - فى الدولة ثلاثة عناصر تتنازع المساواة وهى : الحرية والثروة والأهلية . ولا أذكر رابعا يسمى الشرف لأنه ليس الا نتيجة للأخرى ،

فإن الشرف ليس الا تقادما فى الثروة والكفاية ، وان التأليف بين المنصرين
الأولين ينتج بالبداهة الجمهورية ، والتأليف بين الثلاثة جميعا أولى به
أن ينتج الأرستقراطية من أن ينتج أى شكل آخر . واني دائما أضع على
حدة الأرستقراطية الحقبة التى تكلمت عليها فى بادىء الأمر .

٦ - على هذا قد أوضحنا أن الى جانب الملكية والديمقراطية
والأوليغارشية توجد أيضا نظم أخرى ، وقد فسرنا طبيعة هذه النظم
والفروق بين الأرستقراطيات والفروق بين الجمهوريات وبين الأرستقراطيات
وأخيرا يرى جليا أن كل هذه الأشكال هى أقل بعدا بعضها عن بعض
مما قد يظن .

الباب السابع

الجمهورية تأليف بين الأوليغارشية والديمقراطية • والوسائل المختلفة لإجراء هذا
التأليف شعبة الجمهورية الحقة : مثال مأخوذ من الحكومة اللاتفونية : الجمهورية يجب أن
تتأيد بمحبة المواطنين وحدها •

§ ١ - نفحص الآن بما تلك الاعتبارات الأولى كيف أن الجمهورية
بالمعنى الخاص تكون في جنب الأوليغارشية وفي جنب الديمقراطية ،
وكيف ينبغي أن تكون . وسيكون لهذا البحث فوق ذلك رمزية تبين
حدود الأوليغارشية وحدود الديمقراطية تعيينا جليا لأننا باستعارة بعض
المبادئ من أحد هذين الدستورين ومن الآخر المتقابلين جد التقابل نكون
الجمهورية كما يكون من جديد جزءا علامة التعريف بأن يجمع الجزآن
المفصولان .

§ ٢ - ها هنا ثلاث طرائق ممكنة للتأليف والزوج . فبدا يمكن الجمع
بين تشريع للأوليغارشية وبين تشريع للديمقراطية على مادة ما ، على
السلطة القضائية مثلا ، ففي الأوليغارشية يفسرم الفنى إذا لم يحضر الى
المحكمة ولا يؤجر الفقير على شهودها . وفي الديمقراطية الأمر بالعكس ،
مكافأة للفقير ولا غرامة على الفنى . وإنما هو حد مشترك ووسط لهذه
النظم المختلفة أن يجمع بين الطريقتين : غرامة على الأغنياء ومكافأة للفقراء
فيكون هذا النظام الجديد هو النظام الجمهورى ، لأنه ليس الا المزج بين
الآخرين . هذا فيما يخص بالطريقة الأولى للتأليف .

§ ٣ - وأما الثانية فتتخصص في الأخذ بحد وسط بين النصوص المقررة
للأوليغارشية وللديمقراطية . ها هنا مثلا حق دخول الجمعية السياسية

§ ١ - علامة التعريف • كلمة النص « رمز » والسياق يفسر معنى الكلمة تماما •
أما هو شيء مركب من جزأين يمكن أن يتفصلا ليجتما فيما بعد • وقد كان غالبا قطعة
من النقد أو من المدين أو قطعة من الخشب • الخ • فكان الحبلان يقتسمان هذا الرمز
ومن وحشية وتذكار • وهذا الرف الوعى المريق فى القسم لا يزال جاريا بين طهرانيا •

يكتسب من غير شرط النصاب . أو على الأقل بشرط نصاب قليل اقيمة ،
وهناك نصاب رفيع القيمة للغاية . فالحد الوسط هو عدم اتخاذ أصبة ثابتة
أيا كانت من جانب ومن آخر .

ونافنا يمكن أن يستمد من القانون الأوليغري ومن القانون الديمقراطي
مما . فطريق القرعة لتعيين الحكام هو نظام ديمقراطي . ومبدأ الانتخاب هو
على ضد ذلك أوليغري . كذلك عدم اشتراط النصاب لمنصب الحكم يتعلق
بالديمقراطية واشتراط النصاب يتلق بالأوليغرية . فالأستقراطية
والجمهورية تستمدان نظامهما الذي يقبل هذين التعيين في احدهما وفي
الآخرى . من الأوليغرية تستمدان الانتخاب ومن الديمقراطية انحرير
من النصاب . فهناك كيف يمكن التأليف بين الأوليغرية والديمقراطية .

§ ٤ - لكن لأجل أن تكون النتيجة المستخرجة من هذه التأليف مزاجا
كاملا للأوليغرية والديمقراطية يلزم امكان أن تسمى الدولة التي هي
حاصل المزج أوليغرية أو ديمقراطية بلا فرق ، لأنه ليس هناك بالبدئية
الا ماأريد من مزج كامل . اذا فدائما الحد الوسط هو الذي يؤتى هذا
الكيف لأنه يوجد فيه الطرفان .

§ ٥ - يمكن أن يضرب مثلا دستور لقدمونيا . فمن جهة يؤكد بعض
أنه ديمقراطية لأن به الواقع عدة عناصر ديمقراطية . مثلا الترية الصالحة
للأطفال التي هي في حق اولاد الأغنياء وفي حق أولاد الفقراء على نحو
سواء . باعتبار أن أولاد الأغنياء يربون بالضبط كما يربي أولاد الفقراء :
وهذه المساواة تستمر حتى في السن التالية وحينما يصيرون رجلا دون أي
تميز بين الغنى والفقير . ثم المساواة الكاملة في الموائد المشتركة بين
الجميع ، وتمائل اللباس الذي يدع الغنى يلبس كما يلبس أي فقير اتفق .
وأخيرا تدخل الشعب في منصبى الحكم الكبيرين ينتخبها شعب أحدهما وهو
مجلس الشيوخ ويملك الآخر وهو الأيغور . ومن جهة أخرى يؤيدون

§ ٥ - دستور لقدمونيا . ر . ما سبق ب . ف . د . و . ٢ ب . ٦ و . د . أيضا
كتاب كراجيوس ص ٢٥٠ . و . د . فيما يتعلق باختلاف السلطات في اسبرطة القوانين
فلاتون § ٤ ص ٢٢٥ .

أن دستور إسبنة هو أوليفرنى لأنه فى الواقع يحتوى على عناصر أوليفرنية
فجميع الوظائف فيه انتخابية وليس فيها واحدة متروكة للقرعة . وفيه
بعض قضاة قليلو العدد يحكمون نهائيا بالنفى أو بالأعدام ، بله نظما أخرى
ليست أقل مدخلا فى الأوليفرنية .

§ ٦ - أن جمهورية فيها تمتزج تملأ الأوليفرنية والديمقراطية يجب
أن تشبه احدهما بالأخرى دون أن تكون بالضبط واحدة من الاثنين .
أنها يجب أن تقوم على مبادئها الخاصة لا على امداد غريبة عنها .
أقول أنها يجب أن تقوم بنفسها فلست أعنى بذلك أن تنفى من باطنها الجزء
الأكبر من أولئك الذين يغنون الاشتراك فى السلطان ، فلك مزية تتفع
بها حكومة سيئة كما تتخذها حكومة صالحة ، لكنى أعنى أن ذلك يكون بأن
تكسب الرضا الاجماعى لأعضاء المدينة الذين لن يريد أحدهم تغيير
الحكومة .

ولن أدفع الى أبعد من ذلك بهذه التنبيهات على الوسائل لتأليف الجمهورية
وكل الأشكال السياسية الأخرى التى تسمى أوستقراطيات .

الباب الثامن

بعض اعتبارات في أمر الطغيان • علاقته بالملوكية والملوكية المطلقة • انه حكومة عنف
داليا •

§ ١ - قد يبقى علينا أن نتكلم على الطغيان لا لأنه ينبغي أن نقف عليه لذاته طويل وقت • بل لأجل أن تتم بحوثنا بأن ندخله فيها ، مادامنا قد قبلناه على أنه بعض الأشكال الممكنة للحكومة • لقد عالجنا فيما سبق الملوكية بأن عتينا على الخصوص بالملوكية بالمعنى الخاص أى المطلقة وقد أوضحنا مزايها وأخطارها وطبيعتها وأصلها وتطبيقاتها المختلفة •

§ ٢ - وفي مجرى تلك الاعتبارات على الملوكية قد عينا شكلين للطغيان لأن هذين الشكلين يقران قدر الكفاية من الملوكية وأنها كمثلها أشأهما القانون • وقلنا ان بعض الأمم المتوحشة تختار لها رؤساء مطلقى التصرف وأنه فى الأزمان الغابرة اتخذ الاغريق ملوكا من هذا الصنف كانوا يسمون « ايسمنيت » • وقد كانت مع ذلك تلك السلطات تختلف فيما بينها ، فقد كانت ملوكية من حيث ان القانون واردة الرعايا قد أنشأتها ولكنها طغانية من حيث أن التنفيذ كان استبداديا وتحكميا محضا •

§ ٣ - يبقى نوع ثالث من الطغيان يستحق ، فيما يظهر ، على الخصوص ، هذا الاسم ويقابل الملوكية المطلقة • هذا الطغيان ليس شيئا آخر الا الملوكية المطلقة التى تحكم ، وهى بمعزل عن كل مسئولية وفى منفعة السيد وحده ، رعايا يسألونه وأحسن منه ، دون أن يعنى شيئا ما بمنافعهم الشخصية • من أجل ذلك كان حكومة عنف لأنه لا يوجد قلب حر يحتمل مثل هذا السلطان • ونظن أننا قلنا ما فيه الكفاية على الطغيان وعلى عدد أشكاله والأسباب التى تحبله •

الباب التاسع

تتبع نظرية الجمهورية بالمعنى الخاص المصالح السياسي للطبقة الوسطى الخواص الاجتماعية
الغنيمة التي هي وحدها تقمها : انبثاق الاساس الحق للجمهور. التدقيق شديد لهذا الشكل
من الحكومة .

§ ١ - ماهو خير دستور ؟ ماهو خير نظام للعيشة في الدول على العموم ،
ولا كثرة الناس دون الكلام على هذه الفضيلة التي تلو على اقوى العادية
للانسانية ، ولا على تعليم يقتضى الاستعدادات الطبيعية والظروف المواتية ،
ودون نظر الى دستور مثالي ، بل بالانقصار ، في حق الأفراد ، على هذه
العيشة التي يستطيع معظم الناس أن يعيشوها ، وفي حق الدول على هذا
الصف من الدستور الذي يستطيعون جميعا تقريبا أن يتقبلوه ؟

§ ٢ - الارستقراطيات العادية التي نريد أن نتكلم عليها هنا اما أن تكون
خارج حالات أكثر الدول الحاضرة واما أن تقرب مما يسمى الجمهورية .
فسنفحص اذا هذه الأرستقراطيات والجمهورية كما لو أنها لم تكن الانوعا
واحدا بعينه . وان عناصر حكمنا على كليهما متماثلة تمام التماثل .

إذا كنا على حق اذ قلنا في كتاب الأخلاق ان السعادة تنحصر في
الممارسة السهلة والمستمرة للفضيلة وأن الفضيلة ليست الا وسطا بين
طرفين فيستج من ذلك بالضرورة أن تكون الحياة الأرقى حكمة هي تلك
التي تلتزم هذا الوسط بأن تكفى دائما بهذا الوضع الوسط الذي في مكنة
كل امرئ أن يلفه .

§ ٣ - بين أنه على هذه المبادئ نفسها يمكن الحكم بصلاح الدولة
أو الدستور أو بقاهاهما ، لأن الدستور هو حياة الدولة عنها ، وأن كل
دولة تشمل ثلاث طبقات متميزة المواطنون الأغنياء جد الغنى والمواطنون

§ ٤ - في كتاب الاخلاق - ر - ما سبق النظرية عينها فيقول الكتاب الرابع .
والفترة التي يحيل اليها ارسطو هي في علم الاخلاق الى نيقوماخوس ك ٢ ب ٦

الفقراء جد الفقر والمواطنون الميسرون الذين يشغل وضعهم الوسط بين
ذئلك الطرفين . ثم ليكن محل وفاق ان الاعتدال والوسط فى جميع الاشياء
هما أحسن ما يكون فيستج من ذلك جليا أنه فى صدد الثروات المملدية الوسطى
أوفق مما سواها .

§ ٤ - فانها فى الواقع يمكن أن تخضع بأكثر مما عداها لأوامر العقل
الذى يصعب الاصغاء اليه جدا حينما يمنع المرء بمزية ما فائقة بجمال أو
بقوة أو بمولد أو بثروة ، أو حين يطامى انحطاطا سحيقا من فقر وضعف
وخمول ذكر . فى الحالة الأولى الكبرياء التى يؤتياها مركز براق تدفع
الناس الى صنوف العصيان ، وفى الثانية يدور الفساد على الجنايات الفردية
وان الجنايات لا ترتكب أبدا الا بدافع الكبرياء أو الفساد . وبما أن الطبقتين
المطرفتين تهملان واجابتهما السلبية فى قلب المدينة أو فى مجلس الشيوخ
فانها سيان فى الخطر على الدولة .

§ ٥ - ينبغى أن يقال ان المرء لا يريد الطاعة ولا يطبقها مع ذلك انطو
الفاحش الذى يؤتية نفوذ الثروة أو كثرة الأنصار أو أية مزية أخرى .
فانه منذ الطفولة يتخذ ديدنا له فى بيت أبيه الخروج على النظام ، ولا تشاء
له الزينة التى نشأ فيها أن يطبع حتى نظام المدرسة . ومن جهة أخرى
لا يقل الفقر المدقع فى سوء أثره عن هذا الفساد . فالفقر مانع للمرء من
استطاعة الحكم فهو لا يتعلم الطاعة الا كما يفعل العبد . ففرط الثراء يمنع
الرجل أن يطبع أية سلطة ولا يعلمه أن يحكم الا باستبداد السيد كله .

§ ٦ - وحيتئذ لا يرى فى الدولة الاسادة وعيد ولا رجل واحد حر
فهنا غير حائلة وهناك فخر صلف ، وكلاهما يبعد كل البعد عن ذلك

§ ٧ - فانها فى الواقع يمكن أن تخضع . يلاحظ أن أرسطو فى هذه المناقشة
الخاصة بالطبقة الوسطى يشيد على الخصوص بفضائل الطاعة فيها . وله الحق كله فى
ذلك . أما فضائل الولاية التى هى انفس من لاول فانها كذلك أكثر منها . و . أيضا
دوسو (عقد الاجتماع ك ٢ ب ١١) .

§ ٨ - انما هم خلق متساوون . هذا المبدأ الذى كرره أرسطو فى ملكة ثلاث يمكن
وجده فى دفع ما الهوى به . فان نصير الطبقتين أو حكومة الفرد بالحق لا يطالب بالمساواة
متخذة ابانها قاعدة ضرورية تبين عليها الدولة . و . الكلمة و ٣ ب ٨ .

الآخاء الاجتماعى الذى هو نتيجة التلطف والرعاية . ومن ذا الذى يبنى عدوا يرافقه حتى فى برهة مسيرة على الطريق . من يلزم على الخصوص للمدينة انما هم خلق متساوون متشابهون ، وتلك صفات توجد قبل كل شيء فى الأوضاع الوسطى ، وتكون الدولة بالضرورة أحسن حكما متى تكونت من هذه العناصر التى تقوم منها ، على رأينا ، مقام القاعدة الطبيعية .

§ ٧ - تلك الأوضاع الوسطى هى أيضا آمن ما تكون للأفراد ، فهم من ثم لا يشتهون ثروة الغير كما يفعل الفقراء ، وثروتهم غير مشتهة كذلك من الغير ، كما يقع لثروة الأغنياء من قبل أهل الفقر المدقع . وحيتذ يرون بمعزل عن كل خطر ، وفى أمن عميق دون أن يكونوا مؤامرة أو يخشوا مؤامرة . من أجل ذلك كانت أمنية فوسيليد غاية فى الحكمة حين يقول :

« ان مركزا متوازنا هو مناط آمالى »

§ ٨ - بين أن الاجماع السياسى هو على الخصوص أحسن ما يكون متى تكون من مواطنين ذوى ثروة متوسطة . وان الدول الحسنة الادارة هى تلك التى فيها الطبقة الوسطى أكثر عددا وأشد قوة من مجموع الطبقتين الأخرين أو بالأقل من كل واحدة منهما على حدة . فبإضمامها الى صف احدى الطبقتين أو الأخرى تقيم التوازن وتمنع أى رجحان غال من أن يتكون . وانها لسعادة بالغة أن يكون المواطنون على ثروة متوازنة قائم مع ذلك بكل حاجاتهم . وحيث تكون الثروة المفرطة الى جانب الفقر المفرط يجر هذان الافراطان اما الى الديماغوجية المطلقة واما الى الأوليغرشية المحضة واما الى الطغيان . الطغيان يخرج من جوف ديماغوجية جامحة أو من أوليغرشية مفرطة أكثر فى الغالب من أن يخرج من جوف طبقات متوسطة أو من طبقات مجاورات لها . وسوف نبين فيما بعد علة ذلك حين نتكلم على الثورات .

§ ٧ - فوسيليد الملطى شاعر يضرب لامثال كن معاصرا لسولون وقد بقى لنا من كتابه ديوان من عشر الحكم ولكن يشك فى صحة استناد هذا الديوان اليه . وقد كان فوسيليد من أقدم الاختلافين اليونانيين ان لم يكن أقدمهم .
 § ٨ - انما بعد . د - ا د ب ١ وما بعده .

٩ - مزية أخرى ليست أقل جلاء للملكية الوسطى تلك هي أنها لا تتور أبدا . فانه حيث تكون الثورات المتوسطة كثيرة العدد تكون الحركات والنزعات الثورية أقل . وان المدن الكبرى لاتعزى سكينتها الا الى وجود الثروات الوسطى التي هي فيها كثيرة العدد جدا . أما في المدن الصغرى فالأمر على الضد حيث تنقسم الكتلة بتمامها الى مصكرين لاوسيط بينهما لأنهم يمكن أن يقال عليهم اما فقراء واما أغنياء . كذلك انما الثروات الوسطى هي التي تجعل الديمقراطيات أشد سكينه وأبقى بقاء من الأوليغرشيات التي فيها تلك الثروات أهل شيوعا وحظها في السلطان السياسي أقل ، لأن عدد الفقراء ينمو دون أن ينمو عدد الثروات الوسطى بما يناسب ذلك ، فتفسد الدولة وسرعان ما تهمل الى خرابها .

١٠ - يلزم أن يزداد على هذا ، كضرب من الدليل سند لهذه المبادئ أن الشارعين الأخير ظهروا من هذه الطبقة الوسطى . فقد كان منها سولون كما تشهد به آياته ، ولو قرع من هذه الطبقة أيضا لأنه لم يكن ملكا . وخانداس وكثير غيرهم نشأوا منها أيضا .

وهذا يجعلنا نفهم كذلك العلة في أن أكثر الحكومات اما ديمافوجية واما أوليغرشية ، ذلك بأن الملكية الوسطى نادرة جدا فيها وأن أصحاب السلطان فيها سواء أكانوا مع ذلك الأغنياء أم الفقراء بما هم دائما على السواء مبعدون عن الحد الوسط لايلون السلطان الا لأنفسهم فيؤلفون اما الأوليغرشية واما الديمافوجية .

١١ - زد على هذا أنه لما كانت الثورات والنزاعات كثيرة الحدوث بين الأغنياء وبين الفقراء فأيا كان الحزب الذي يظفر بأعدائه فانه لا يستند الى المساواة ولا الحقوق المشتركة . ولما أن السلطان ليس الا تمنا للجسلاذ

٩ - للمدن الكبرى . يمكن أن يقال ان الامر على العكس ذلك في ايلينا . فان مواسم تلك هي كل المصوم بؤرة الثورات .
١٠ - لوقرغس . يمكن أن يجادل أرسطو في هذا الحديث . فان لوقرغس هو ان يكون ملكا ، هو من الطبقات الغلاء . لانه لولا ابن انثيسه خابيلوس الذي كانت تحت وصايته جلس على العرش .

فالقافر الذى يستولى عليه يجعل منه بالضرورة احدى الحكومتين المتطرفتين الديمقراطية أو الأليغرشية . كذلك الشعوب أنفسهم التى كانت تتداول بينها ادارة شئون الاغريق العليا لم يراعوا الا دستورهم الخاص ليحصلوا السائد فى الدول الخاضعة لسلطانهم الأليغرشية تارة والديمقراطية تارة أخرى غير مهتمين الا بمنافعهم الخاصة ولا يراعون أبدا منافع الشعوب التابعة لهم .

§ ١٢ - من أجل ذلك لم ير أحد قط بين هذين الطرفين من جمهورية حقة أو ربما رئى منها فى الندوة وفى مدة قصيرة من الزمن . ولم يلف الا رجل واحد بين جميع أولئك الذين قد وصلوا من قبل الى السلطان أنشأ دستورا من هذا القليل . ومنذ زمان طويل قد عدل الرجال الساسة فى الدول عن البحث عن المساواة فلما أن يتدفعوا الى الاستيلاء على السلطان واما أن يجنحوا الى الطاعة حينما لا يكونوا هم الأقوى . حسينا هذه الاعتبارات لبيان ماهى أفضل حكومة وماهى العلة فى فضلها .

§ ١٣ - أما الدساتير الأخرى التى هى الأشكال المختلفة للديمقراطيات والأليغرشيات التى سلمنا بها فهين أن يرى فى أى نظام ينبغي أن تسلك . هذا يكون الأول وذاك يكون الثانى وهلم جرا تبعا لكونها الأفضل أو الأقل صلاحا بالتناسب للنموذج الفاضل الذى قرناه . وبالضرورة يكون فضلها تبعا لقربها أكثر فأكثر من الحد الوسط وتقل صلاحيتها تبعا لبعدها عنه . وانى لأستتي دائما الحالات الخاصة ، وأعنى بذلك أن الدستور القلائى وان كان مفضلا لذاته فهو مع ذلك أقل صلاحية من الدستور القلائى الآخر لشعب خاص بيمينه .

§ ١١ - تارة شئون الاغريق العليا • القلمونيون والاليبيون • وقد لاحظ ارسطو غير مرة هذه الملاحظة فى مجرى هذا المؤلف • ر • د • ٨ ب ٦ الفقرة الاخيرة • § ١٢ - رجل واحد • لم يقع الاتفاق على الشخص الذى يشير اليه ارسطو هاهنا • فقد نوه جيلون المراقوزى أو ثيوفى القلمونى ... الخ ويرى شيندر أنه ثيسبيوس ر • د • ٢ ب ٩ ف ٢ • وفى د • ٢ ب ٤ يحتل ارسطو دستور فاليس المأسس على المساواة • وربما كان هو المقصود هاهنا • ولكنه لا يعلم أن فاليس نفسه قد حكم • ويظن غوتلج أن الامر هنا يصعد ليدكوس الليبيلى •

الباب العاشر

مبادئ عامة تنطبق على هذه الأنواع المختلفة للحكومات . كيف المواطنين والتمتعين بالحقوق السياسية وكمهم : ضروري أن تؤلف العناصر المختلفة للدولة بالعمل وأن يؤتى كل منها نصيبه : حيل الأوليقرشية . حيل قسمها للديمقراطية ، القواعد التي تجب رعيتها في حق الفقراء . اعتبارات تاريخية : الأهمية التزايدة للشعب المجتدين من صنف الشعب .

١٤ - لنمض الى مسألة تتصل عن كتب بكل تلك المسائل ، وهي مسألة نوع الحكومة وطبيعتها بما للشعوب المحكومة . مبدأ أول عام ينطبق على جميع الحكومات : يجب دائما أن يكون جزء المدينة الذي ينبغي تأييد النظم أقوى من ذلك الذي يسعى فيها الى الاقلاب . في كل دولة ينبغي أن يميز شيان : كم المواطنين وكيفهم . وأعني بالكيف الحرية والثروة والاستدارة والمولد ، وبالكلم أعني الغلبة العديدة .

١٥ - الكيف يمكن أن يكون في الجزء الغلاني من العناصر السياسية والكلم يمكن أن يكون في الجزء الآخر . فالتنس الذين لامولد لهم يمكن أن يكونوا أكثر عددا من أولى المولد المشهور . وإن الفقراء لأكثر عددا من الأغنياء دون أن يجزىء مع ذلك التفوق بالعدد عن أمر الفرق في الكيف . من أجل ذلك يجب أن يحسب لهذه الروابط الشخصية حسابها . في كل مكان حيث يكون لفيق الفقراء ، حتى مع ملاحظة هذه النسبة ، لهم الغلبة ، تقرر الديمقراطية طبعا بجميع تواليها المختلفة على حسب الأهمية الخاصة لكل جز من الشعب . مثلا اذا كان الزراع هم الأكبر عددا كان النوع الاول من الديمقراطية ، فاذا كان الصناع والأجراء هم الأكثر عددا كان النوع الأخير . وتصف الأنواع الاخرى بين هذين الطرفين .

١٦ - وفي كل مكان حيث تكون الطبقة الفنية والمنازة تفوق بالكيف

١٧ - يصبح لوالها . و . ما سبق ب ٤ ف ١

وكذلك في العدد فالأوليغارشية تستمر بالطريقة عينها مع كل فروقها الدقيقة على حسب الميل الخاص للكتلة الأوليغارشية التي تستولى عليها . غير أن الشارع لا يجوز له أن يرمى غير الملكية الوسطى . فإذا سن قوانين أوليغارشية فبتلك الملكية ينبغي أن يهتم ، وإذا سن قوانين ديمقراطية فهي أيضا التي يجب عليه أن يرهاها في تلك القوانين .

§ ٤ - الدستور لا يكون ثابتا وقويا إلا حيث تزيد الطبقة الوسطى في العدد على الطبقتين الطرفيتين أو بالأقل على كل واحد منهما فلا يحولك الأغنياء له المؤامرات المخيفة بالاتفاق مع الفقراء ، لأن الأغنياء والفقراء على سواء يخشون النير الذي يفرضه بعضهم على بعض دولة بينهم . فلو أنهم بغوا السلطان لمنفعة عامة لما وجدوه إلا في الطبقة الوسطى . وإن ماينهم من عدم الثقة سوف يمنعهم دائما من التمسك بسلطة تداولية ، وليس يثق المرء أبدا إلا بحكم ، والحكم هاهنا هو الطبقة الوسطى . كلما كان التأليف السياسي الذي يكون الدولة كاملا كان الدستور أعظم حظا في البقاء .

§ ٥ - كل المقتنين قريبا حتى أولئك الذين أرادوا تأسيس حكومات أرستقراطية قد ارتكبوا خطأين متساويين قريبا : أولا بمنح الأغنياء أكثر مما ينبغي ، ثم بخدعة الطبقات الوضيعة . وبالزمان ينشأ ضرورة من خير كاذب شر حقيقي ، لأن طمع الأغنياء قد خرب من الدول أكثر مما خرب طمع الفقراء .

§ ٦ - أن المكاييد المموهة التي بها يراد تفرير الشعب في السيلامة تنطبق على خمسة أشياء : الجمعية العمومية والوظائف والمحاكم وإحراز الأسلحة والتمريعات الرياضية . ففي الجمعية العمومية يعطى جميع المواطنين حق

§ ٧ - بمنح الأغنياء أكثر مما ينبغي . غير بعد تصريح بئى كهذا أن يفهم كيف أن روسو قد خدع نفسه عن المعنى الحقيقي للكرة الوسطى . ر . عند الاجتماع . ٣ ب .

§ ٨ - التمرينات الرياضية . نحن لا نشمر بهذه الأهمية السياسية التي يماقها القانون الاقمنون على التمرينات الرياضية . فالحكومات تكاد لا تفضل اليوم بأن يولد الناس مشوهين أو مصدورين إذ الصحة الوقائية هي في أيامنا مسألة يولس لا يهتم بها . أما عند القدماء فقد كانت مسألة دستورية . إن القوة البدنية . ربما كانت في الدلبسة

حضورها ، ولكن يبنى بفرض غرامة على الأغنياء اذا تخلفوا عنها وهذه الغرامة لا تضرب الا عليهم وحدهم أو على الأقل هي أشد عليهم كثيرا منها على الفقراء . وأما فى الوظائف فيحظر على الأغنياء ذوى النصاب جواز الامتناع من قبولها ويباح هذا الجواز للفقراء وفى المحاكم يحكم بغرامة على الأغنياء الذين يمتنعون عن الحكم ولا يحكم بها على الفقراء ، أو أن تكون الغرامة جسيمة فى حق أولئك وتكاد تكون لاشئ فى حق هؤلاء . كما فى قوانين خاونداس .

٧ - وأحيانا يكفى أن يكون المرء مقيدا اسمه فى الدفاتر المدنية ليكون له حق الدخول فى الجمعية العمومية وفى المحكمة . ولكن متى سجل اسمه جاز الحكم عليه بغرامة مروعة ، اذا تخلف عن هذين الواجبين . والغرض من ذلك أن يمتنع المرء من ذلك التسجيل ، ولما أن اسمه غير مسجل فلن يأخذ بنصيب لا فى المحكمة ولا فى الجمعية . ومذهب التفتين هو بعينه فيما يتعلق باحراز الأسلحة وبالتمرينات الرياضية فيرخس للفقراء فى ألا يحملوا سلاحا ألبنة . ويعاقب بغرامة الأغنياء الذين لا يتسلحون . كذلك فى الرياضات البدنية لاغرامة على الفقراء وغرامة مضروبة على الأغنياء الذين لا يراولونها . فيذهب إليها هؤلاء خوف الغرامة ، ولا يظهر فيها الآخرون لأنه ليس عليهم منها ما يخشون .

تلك هى الخدع التى تستعملها القوانين فى الدساتير الأليفريشية .

٨ - فى الديمقراطيات نظام الحيلة معارض تماما : مكافأة للفقراء الذين يحضرون المحكمة والجمعية العمومية ولا شئ على الأغنياء الذين لا يحضرونها .

الخاتمة أقل ضرورة . غير أن الصحة يجب أن تكون ضرورية دائما . على أنه - فى كل ما يمس الفرد ، حقوق الحكومة التى كانت فيما سبق بالغة قدر النهاية قد صارت الآن لا شئ أو تكاد . وقد تكون هذه إحدى المصائب . ومن المشكوك فيه أنه : إذا قدر للرياضة البدنية أن تحيا ثانية بين طهرانيا كما تدل عليه بعض محاولات مندوحة ، فإن القانون ينظم هذا : لعرف فى المنشآت العامة كما تنظم النوادي فى المدارس ويمنح التمرينات البدنية فى المدرسة الحربية .

٩ - الا المواطنين المسلحين . دولة لا يمكن أن تبقى على خلاف ذلك ما دامت مهددة داخليا من قبل السيد وفى الخارج من قبل أعدائها .

لاجل أن يكون التأليف السيلسي عادلا يلزم بالبداية أن يستلزم شيء من النظامين المضادين : أجرة للفقراء وغرامة على الأغنياء ، وعلى هذا فهم بلا استثناء يشاركون في أعمال الدولة والا لكأنت الحكومة ليست أبدا الا لطبقة دون الطبقة الأخرى . ان الجمع السيلسي لا ينبغي أن يؤلف الا من مواطنين مسلحين : أما عن النصاب فيوشك أن يكون محالا تعيين مقداره بطريقة مطلقة وثابتة . لكنه يلزم أن يؤتى أوسع قاعدة ممكنة حتى ان عدد أولئك الذين لهم نصيب في الحكومة يرى على عدد الذين هم عنها مخرجون .

§ ٩ - الفقراء حتى متى يحرمون شرف الوظائف العامة لا يطالبون ويقيمون هادئين بشرط الا يعمد الى اهانتهم وتجريدهم من القليل الذي يملكون . هذه العدالة نحو الفقراء ليست بالجملة شيئا هينا : لأن رؤساء الحكومة ليسوا دائما أكثر الناس وداعة . ففي زمن الحرب الفقراء ، تبعاً لعوزهم ، يعمدون الا أن تنفذهم الحكومة ، لكن اذا أريد أن تكفلهم مشوا الى الحرب طامعين .

§ ١٠ - في بعض الدول للتمتع بحق المدنية لا يكفي أن يحصل المرء الأسلحة بل لابد له من أن يكون قد حملها . ففي مالية الجمع السيلسي يتكون من جميع المحاربين . ولا يختار الحكام الا من بين أولئك الذين هم من الجيش . والجمهوريات الأولى التي عند الاغريق قد خلفت الملوكتات لم تكن مكونة الا من محاربين حاملين الأسلحة . بل في الأصل كان كل أعضاء الحكومة فرسانا ، لان الحيلة كانتهم كل قوة الجيوش وهم الذين يكفلون نجاح الحروب . وبالقفل المشاة متى كانوا غير منظمين فتناوهم قليل . في تلك الأزمان النابرة كان لا يزال غير معروف البتة بالتجربة قوة الفن الحربي في شأن المشاة وكانوا ينفقون كل وسائلهم على الفرسان .

§ ١٠ - لى مالية . كان المال يون يفتنون بالقرب من جبل أوتا على شاطئ اسبيرشيو مود وكانوا مشهورين بشجاعتهم ومهارتهم في الرماية بالقلاع . ر . لوتو ملر . الدورون ج ١ ص ٤٣ .

§ ١١ - ولكن كلما اتسعت الدول وعظم الاهتمام بشأن المشاة ازداد عدد الرجال المتمتعين بالحقوق السياسية على تلك النسبة . من أجل ذلك كان أجدادنا يسمون ديمقراطية ما نسميه نحن اليوم جمهورية . لقد كانت تلك الحكومات العتيقة ، فى الحق ، أوليغارشية أو ملوكيات وكان الرجال فيها أشد ندرة من أن تكون الطبقة الوسطى فيها عظيمة . ونظرا لقلة عددهم وخضوعهم مع ذلك لنظام قس كانوا أشد احتمالا لنير الطاعة .

§ ١٢ - والخلاصة أننا قد رأينا لماذا تعددت الدساتير بهذه الكثرة ، ولماذا لا يزال موجودا منها ، غير ما ذكرناه ، الديمقراطية كسائر الحكومات بما أن لها صورا مختلفة . ثم اتنا درسنا الفروق بين تلك الدساتير والعلل التى جاءت بها . ثم رأينا آخر الأمر ماذا كان الشكل السياسى الأفضل بوجه عام ، وماذا كان خير دستور بالقياس الى الشعوب المراد تطبيقه عليها .

الباب الحادى عشر

نظرية السلطات الثلاث فى كل نوع من الحكومة : السلطة التشريعية أو الجمعية العمومية ، والسلطة التنفيذية أو الحكام ، والسلطة القضائية أو الحكام تنظيم السلطة التشريعية : فروقها المتنوعة فى الديمقراطية وفى الأوليقرشية . فى الاحكام القضائية المتروكة أمرها الى الجمعية العمومية : عيوب النظم الحاضر .

§ ١ - لנأخذ الآن فى دراسة هذه الحكومات بجمليتها واحدة واحدة ، مصعدين ، فيما يتلو الى المبادئ أعينها التى تستند اليها كلها .

فى كل دولة ثلاثة أجزاء اذا كان الشارع حكيما اشتغل بها فوق كل شئ ونظم شئونها . ومتى أحسن تنظيم هذه الأجزاء الثلاثة حسن نظام الدولة كلها بالضرورة ، ولا تختلف الدول فى حقيقة الأمر الا باختلاف هذه العناصر الثلاثة . الأول من هذه الأمور الثلاثة انما هو الجمعية العمومية التى تتداول فى الشئون العامة ، والثانى انما هو هيئة الحكام التى يلزم تنظيم طبيعتها واختصاصاتها وطريقة التسين فيها ، والثالث هو الهيئة القضائية .

§ ٢ - الجمعية العمومية تقرر على وجه السيادة السلام والحرب ، وعقد للمعاهدات وحلها ، وتصدر القوانين ، وتصدر حكم الاعدام والنفى والمصادرة وتنتظر فى محاسبة الحكام . وهامنا يلزم بالضرورة أحد الأمرين التاليين : اما ترك القرارات للهيئة السياسية برمتها واما اسنادها كلها الى أقلية ، الى واحد أو ككرة من الحكام المخصوصين مثلا . واما تقاسمها واسناد الاختصاصات القلانية الى جميع المواطنين والقلانية الى بعض آحاد فقط .

§ ١ - الأول . تلك هى نظرية السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . ولا حاجة بنا الى لفت نظر القارئ اليها . ولقد فيها متعسكيو (ك ١١ ب ٦) بعض الشيء ، ولعل أن يديه الى أنها كانت من عمل أروسطو . ر . ما سبق ك ٤ ب ٦ ف ١ ومناقشة كره متعسكيو فى المقدمة .

§ ٣ - أما الاختصاص العام فهو مبدأ ديمقراطي ، لأن الديمقراطية تقتضى على الخصوص هذا الصنف من المساواة . ولكن هاهنا عدة طرائق لاستمتاع المواطنين بحقوق الجمعية السياسية . فأولا يمكن أن يتشاوروا طوائف لاجتماعهم كما فى جمهورية طلكليس الملطى . ففى الغالب كل الادارات تجتمع للتشاور ولكن لأنها مؤقتة فان جميع المواطنين يصلون اليها على التناوب حتى ان جميع القبائل والبطون فى المدينة مهما صغرت يصلون اليها على التناوب . أما جملة المواطنين فلا تجتمع حينئذ الا للتصديق على القوانين وتنظيم الشؤون الخاصة بالحكومة عنها والتصديق على اعلان الأوامر العالية التى يصدرها الحكام .

§ ٤ - وثانيا يمكن مع التسليم باجتماع المواطنين بكتلتهم أنه لايفذ ذلك الا فى الأحوال الآتية : انتخاب الحكام والتصديق التشريعى وتقرير السلام والحرب والمحاسبات العامة ، وترك بقية الشؤون للادارات الخاصة التى أعضاؤها مع ذلك اما منتخبون واما معينون بالقرعة من بين مجموع المواطنين . بل يمكن أيضا ، أن تختص الجمعية العمومية بانتخاب الادارات العادية ، والمحاسبات العامة والسلام أو المبيعات ، وألا توكل الشؤون الأخرى التى لاغنى فيها عن التجربة والاستشارة الا الى حكام مختارين اختيارا خلاصا للفصل فيها .

§ ٥ - يبقى آخر الأمر طريقة رابعة بها يكون للجمعية العمومية جميع الاختصاصات بلا استثناء وبها لا يكون للحكام الا اقتراح القوانين ، اذ ليس لهم أن يقرروا شيئا فرادا نهائيا . وتلك هى آخر درجة للديماغوجية كما هى فى أياثنا ، وهى مقابلة ، كما قلنا ، للأوليغرشية النيفسة والملوكية الطاغية .

هذه الطرائق الأربع الممكنة للجمعية العمومية هى كلها ديمقراطية .

§ ٣ - طلكليس الملطى . لا يعرف من امر هذا الرجل الا هذه القصة ، انصار

مورام مؤلف نظرى .

§ ٥ - كما قلنا . ر . ما سبق ب ٤ ف ٥ د .

§ ٦ - فى الأوليغرشية الحكم فى جميع الشؤون موكول الى أقلية ، وهذا النظام له أيضا عدة تفاريق . فاذا كان النصاب معتدلا جدا وأن عددا عظيما من المواطنين فى مقدورهم أن يلقوه لتفاسهته . واذا كانت تحترم القوانين احترام العقيدة ولا تخالف أبدا ، وكان كل فرد أدى النصاب له نصيب من السلطان ، فالنظام هو دائما أوليغرشى فى مبدئه ، لكنه يصير جمهوريا بما يحدث من لين فى الصور . فاذا كان ، على عكس ذلك ، المواطنون لا يمكنهم المشاركة فى المداولات ، ولكن جميع الحكام منتخبون يرعون القوانين فالحكومة أوليغرشية كالأولى . لكن اذا كانت الأقلية وهى السيد الآمر فى الشؤون العامة تختار نفسها وعلى طريق الميراث ، واذا كانت فوق القوانين ، فذلك بالضرورة هو الحد الأخير للأوليغرشية .

§ ٧ - متى كان الفصل فى بعض الأمور كالسلام والحرب موكولا الى بعض الحكام بأن يكون بحث الحسابات العمومية للدولة متروكا لكثرة المواطنين وكان للحكام الفصل فى الشؤون الأخرى بما أنهم مع ذلك منتخبون أو معينون بالقرعة فالحكومة أرستقراطية أو جمهورية . فاذا كان يلجأ الى الانتخاب لبعض الشؤون والى طريقة القرعة فى بعض آخر سواء من الكثرة أو من قائمة المرشحين أو اذا كان الانتخاب والقرعة يطبقان على المواطنين كافة ، فالنظام هو بجزئه جمهورى وأرستقراطى وبجزئه جمهورى محض .

تلك هى التمديلات التى يمكن أن يتقبلها نظام الهيئة الشوزية وكل حكومة تنظمه على حسب النسب التى ذكرناها آنفا .

§ ٨ - فى الديمقراطية ، وعلى الخصوص فى ذلك الصنف من الديمقراطية التى يظن الآن أنها أخلق بهذا الاسم من الديمقراطية الأخرى ، وبعبارة أخرى ، فى الديمقراطية التى فيها ارادة الشعب هى

§ ٦ - أدى النصاب . و . . . (الاقتصاد السياسى للاتينيين) د ٢ ب ١١ .
فالنصاب أمر أساسى فى أى بلد هو فيه مسلم به .

§ ٨ - حتى القوانين . و . ما سبق د ٦ ب ٤ ق ٧ .

فوق كل شيء حتى القوانين ، يحسن لمنفعة الشورى ، اتخاذ منذهب
 الأوليغرشيات في شأن المحاكم . الأوليغرشية تستخدم الغرامة لتكره على
 حضور المحاكم أولئك الذين يكون حضورهم فيها ضروريا فيما يظهر .
 الديمقراطية التي تعطى تمويضا للفقراء في الوظائف القضائية يجب أن
 تتبع أيضا الطريقة عنها في شأن الجمعيات العمومية . الشورى لا يمكن الا
 أن تستفيد من أن المواطنين بجملتهم يشتركون فيها اذ تستير العامة بأفكار
 الأعضاء المتنازين ، وهؤلاء يبدون من غرائز العامة . وربما حسن أيضا
 أن يؤخذ عدد مساو من المصوتين من كلا الفريقين بالانتخاب أو بالقرعة .
 وأخيرا في الحالة التي فيها الشعب يزيد زيادة مفرطة في العدد على الرجال
 الأكفاء سياسيا يمكن أن تمنح المكافأة ، لا للجميع ، بل لعدد من الفقراء
 يساوى عدد الأغنياء ويترك الباقي كله .

§ ٩ - في النظام الأوليغرشى يلزم اما أن يختار مقدما بعض أفراد من كتلة
 الأمة واما أن تنشأ ادارة هي موجودة مع ذلك في بعض الدول ، يسمى
 أعضاؤها وكلاء وحفظه للقوانين . وحيث لا تشتمل الجمعية العمومية الا
 بالاشياء التي يجهزها هؤلاء الحكام . تلك وسيلة لاعطاء سواد الشعب
 صوتا في المداولة في الأعمال من غير أن يلحق ذلك ضررا ما بالسنور .
 وجائز أيضا ألا يعطى الشعب الا حق التصديق هكذا على المراسيم التي
 تقدم اليه دون أن يجوز له مطلقا أن يقرر قرارا يخالفها . وأخيرا يجوز
 أن يعطى الشعب صوتا استشاريا بأن يترك القرار الأعلى للحكام .

§ ١٠ - أما في الأحكام بالعقوبات فيلزم الأخذ بما يخالف العرف
 الجاري الآن في الجمهوريات . حكم الشعب يجب أن يكون نهائيا اذا كان
 بالبراءة ، وينبغي ألا يكون كذلك متى كان بالادانة ، بل يلزم في هذه
 الحالة الأخيرة الرجوع الى القضاة . النظام الحالي يفيض : فان الأقلية لها
 أن تبرى نهائيا ، لكنها حين تدين تنزل عن سيادتها وترجع الى حكم الشعب
 بأسره .

أقف هاهنا فيما يتعلق بهيئة الشورى ، أى السيد الحق للدولة .

الباب الثاني عشر

في السلطة التنفيذية أو نظم الإدارات • صعوبة هذه المسألة • للمنى العام للحاكم •
شيعته الميوزة ، الفرق بين العول الكبيرة والعول الصغيرة ، في البعض يجب تقسيم الإدارات
وفي البعض الآخر يلزم غالبا الجمع بينها في يد واحدة • الإدارات تختلف تبعا للمصالح •
تواليف مختلفة على حسبها يمكن ترتيبها : الناجيون والمتفيعون • طريقة التمين • التفريق
المختلفة تبعا للمصالح المختلفة •

١٤ - المسألة التي تلى مسألة نظام الجمعية العمومية هي مسألة توزيع
إدارات الحكم • هذا العنصر الثاني للحكومة ليس أقل تأخيرا من الأول من
حيث عدد السلطات وسعتها ومدتها ، هذه المدة هي تارة ستة أشهر أو أقل
وتارة سنة أو أكثر • أفيجب أن تعطى السلطات طوال الحياة وإلى آجال
طويلة أم أن يتبع غير هذه الطريقة ؟ أفيؤتى فرد واحد السلطات عددة
مرات أم يؤتاها مرة واحدة فقط دون أن يتطلع إليها مرة ثانية ؟

١٥ - أما مايتعلق بتأليف إدارات الحكم فمن يكونون أعضاؤها ؟ ومن
ذا الذي يمينهم ؟ وعلى أى شكل يمينون • ينبغي معرفة الحلول الممكنة لهذه
الأسئلة المختلفة ثم تطبيقها تبعا لمبدأ الحكومات المختلفة ومنفتحتها • بديا من
الحير تمين ماذا يجب أن يمينى بالإدارات • المجتمع السياسى يقتضى حتما
أصنافا من الموظفين ، ويخطئ من يعتبر حكاما حقيقين كل أولئك الذين
يتلقون بعض السلطة سواء أكان بالانتخاب أم بطريقة القرعة • مثلالكهنة
أليسوا شيئا آخر غير الحكام السياسيين ؟ متعهدو الرقص فى المسارح
والدعاة والسفراء أليسوا أيضا موظفين بالانتخاب •

١٦ - لكن بعض الولايات سياسية محضة تعمل على نظام خاص للشئون
أما على جميع المواطنين كالفئات يحكم على جميع أعضاء الجيش وأما على

١٧ متعهدو الرقص • أولئك هم الذين كانوا يؤدون لفترات الموسيقى أو الرقص
في الطبع المسرحية في الاعياد السابقة •

جزء فقط من المدينة مثل وظائف مفتشى النساء أو الاطفال • ووظائف أخرى يمكن أن يقال انها من وظائف الاقتصاد السياسى ، مثلا وظائف وكلاء التموين الذين هم أيضا بالانتخاب • وأخيرا وظائف وضيفة وتوكل الى عييد حين تكون الدولة غنية تستطيع أداء أجرهم. وبوجه عام الادارات الحقيقية هى الوظائف التى تؤتى الحق فى المداولة فى بعض الامور والفصل فيها والامر بها وانى ألح على الخصوص فى هذا الشرط الاخير لان الامر هو الصفة المميزة حقيقة للسلطة • ومع ذلك فان هذا لايمه شيئا فى مجرى العرف العادى • فانه لأحد ينازع فى تسمية الحكام ، وهذه نقطة خلاف نظرية بختة •

§ ٤ - ماهى الادارات الاصلية لكون المدينة ؟ وما عسدها ؟ وما هى الادارات التى ، وان لم تك لاغنى عنها ، تساعد مع ذلك على حسن نظام الدولة ؟ تلك مسائل يجوز أن يتساءل عنها فى أية دولة مهما تكن مع ذلك صغيرة • فى الدول الكبرى كل ادارة يجوز بل يجب أن يكون لها اختصاصات تفرد بها • ان كثرة عددالمواطنين تسمح بتكثير عدد الموظفين ومن ثم كان بعض الوظائف لایشغلها الفرد عنه الا بعد فترات طويلة وأخرى ليست كذلك بل لایشغلها الفرد عنه الا مرة واحدة • لاينكر أن كل وظيفة لانملا حق الملء متى كان واجب الموظف محدودا هكذا بموضوع واحد ، عوضا عن أن يتناول طائفة من الموضوعات المختلفة •

§ ٥ - فى الدول الصغرى ، الامر على العكس ، يلزم تركيز كثير من الاختصاصات المتباينة فى بعض الايدى : فان المواطنين أشد ندرة من أن تكون هيئة الحكام كثيرة العدد ، وفى الواقع أين يوجد خلائف لهم ؟ فالدول الصغرى أحوج غالبا الى الحكام أعيانهم والقوانين أعيانها من الدول الكبرى • الا أن الوظائف فى الاولى يكثر اسنادها الى الايدى نفسها وفى الاخرى هذه الضرورة لاتظهر الا فى فترات متباعدة • لكنه لاشئ يمنع أن

§ ٥ - الآلات المستعملة لخدمة أغراض • الظاهر انها كانت ربما ثابتة فى اعلاما مصاييح • ويستعملون هذه الكلمة فى « اجزاء الحيوان » § ٤ ب ٦ • وقد اضطرت الى التوسع فى اللفظ لتأدية المعنى بطلا •

يوكل الى رجل واحد بينه عدة وظائف مما بشرط أن تكون هذه الوظائف لا تتعارض فيما بينها . فله المواطنين تكره بالضرورة على تكثير اختصاصات الوظائف ، ويمكن حينئذ أن تشبه الوظائف العامة بالآلات المستعملة لعدة أغراض والتي تصلح في آن واحد لأن تكون رماحا ومصابيح .

٦ - قد نستطيع بادئ بدء أن نعين عدد الوظائف التي لاغنى عنها لكل دولة والوظائف التي ، دون أن تكون ضرورية على الإطلاق ، يحتاج إليها مع ذلك ، وعلى هذا الوضع يكون من الهين الاهتمام الى أى الوظائف هي التي يمكن الجمع بينها من غير خطر في يد واحدة . وتلزم العناية بالتمييز أيضا بين تلك التي يمكن أن يكلفها حاكم واحدتها للمحلات وبين تلك التي يمكن في جميع المحلات أن يجمع بينها بلا ضرر . ففي أمر الشرطة المدنية أياكون ضروريا أن يعين حاكم خاص لمراقبة السوق العامة وحاكم آخر للمحل الفلاني الآخر ؟ أم لا ينبغي الا حاكم واحد للمدينة بأسرها ؟ وهل يجب أن ينظم توزيع الاختصاصات على الأشياء أو على الأشخاص ؟ أعني هل يلزم مثلا أن يكون موظف مكلفا كل شرطة المدينة وموظف آخر لمراقبة النساء والأطفال ؟

٧ - وبالنظر الى المسألة من الوجهة الدستورية يمكن أن يسأل هل يختلف نوع الوظائف في كل نظام سياسي أو هل يبقى متماثلا في كل مكان . ففي الديمقراطية وفي الأوليفرشية وفي الأرستقراطية وفي الملوكية هل الوظائف العليا هي بعينها ولو لم تسند الى أفراد متساوين بله الى أفراد متشابهين ؟ ولكن ألا تختلف باختلاف الحكومات ؟ ففي الأرستقراطية مثلا أليست موكولة الى أناس مستترين ؟ وفي الأوليفرشية الى أناس أغنياء ، وفي الديمقراطية الى رجال أحرار ؟ ألا يجب أن ترتب بعض الوظائف على هذه القواعد المختلفة ؟ أولا تكون هناك بعض أحوال فيها يحسن أن تكون هي بعينها من جهة ومن أخرى ؟ أو لا يقتضي بعض النظم فيها أن يكون متخالفا ؟ أملا يناسب أن يكون سلطانها مع توحيد الاختصاصات ثارة خيفا وثارة في غاية السعة .

٨ - الحق أن بعض الادارات خاصة بنظم دون سواء : هذا هو الشأن
 فى اللجان التحضيرية المضادة للديمقراطية التى تقتضى مجلس شيوخ .
 على أنه لابد حتما من موظفين متساويين يكلفون تحضير مداولات الشعب
 اقتصادا لوقته . لكن اذا كان هؤلاء الموظفون قليلي العدد فالنظام أوليغارشى
 ونظرا الى أن أعضاء اللجان لا يمكن أبدا أن يكونوا كثرى العدد فالنظام
 يتعلق أصلا بالأوليغارشية . ولكن فى أى مكان حيث يكون اقتران لجنة
 ومجلس شيوخ فسلطة أعضاء اللجنة هى دائما فوق سلطة الشيوخ . مجلس
 الشيوخ هو على المبدأ ديمقراطى ، واللجنة هى على المبدأ أوليغارشية
 وسلطة مجلس الشيوخ قد ألغيت أيضا فى الديمقراطيات التى فيها يجتمع
 الشعب بأسره ليقرر بنفسه كل الشئون .

٩ - يبنى الشعب عادة بذلك حين يكون غنيا أو حين يؤتى مكافأة
 على حضور الجمعية العمومية . وحيث يكثر من اجتماعه ويقضى بنفسه
 فى كل أمر مادام قد تفرع له فرقاية الأطفال ورقابة الرياضة البدنية
 أو أية ادارة أخرى مكلفة مراقبة سلوك الأطفال والنساء هى نظام استقراطى
 ولا شئ فيها من الشعبية . وفى الواقع كيف يحظر على النساء الفقيرات
 أن يظهرن خارج بيوتهن ؟ وكذلك ليس فيها شئ من الأوليغارشية لأنه
 كيف تمنع زينة النساء فى الأوليغارشية ؟

على أنى لا أذهب بالكلام بعيدا فى هذه الاعتبارات .

١٠ - غير أننا نحاول الآن أن نتحقق فى معالجة ترتيب الادارات .
 لاتفق الفروق الا على ثلاثة حدود مختلفة تأليفها يجب أن تؤتى
 جميع طرائق الترتيب الممكنة . هذه الثلاثة الحدود هى : أولا الناخبون

٨ - اللجان التحضيرية - لا شك أن أرسطو يريد هنا أن يذكر بالمقررين الذين رتبهم
 أوليغارشية الاربعمائة ، فى أثينا فى السنة الأولى للأولب الثانى والتسمين أى سنة ٤١١ قبل
 الميلاد . وكان ذلك بعد حزيمة صقلية .

١٠ - فى ميجار . هى مدينة دورية بين أثينا وبرزخ كورنث - وان أرسطو ليتكلم
 أيضا على هذه الجمهورية والثورات التى عانتها . ب ٨ ف ١١ ف ٦ و ب ٤ ف ٣ وفى البوطيكما
 (الشعر) ب ٣ يذكر أيضا بجمهورية ميجار . فان المادة التى يشير إليها هى فى نحو
 السنة الثالثة من الأولب : الثالث والثلاثين فى ٤٤٦ ق م .

كأيا المتخبون وأخيرا طريقة التعين . هذه الحدود يجوز أن تظهر ثلاثها على ثلاث وجهات مختلفة . حق تعيين الحكام يتعلق اما بجمع المواطنين أو بملقة خاصة وحسب ، وأهلية الانتخاب هى اما حق الجميع واما ميزة مرتبطة بالنصاب أو بالمولد أو بالاستحقاق أو بأية ميزة أخرى . مثلا فى ميجار كان هذا الحق مقصورا على أولئك الذين كانوا قد تأمروا وواجهوا للقضاء على الديمقراطية . وأخيرا طريقة التعين يمكن ان تتغير بين القرعة والانتخاب .

١١ - ومن جهة أخرى يمكن أن يقع التأليف بين هذه الطرائق تسعين تسعين وأعنى بذلك أن الادارات الفلانية يمكن أن تعينها طبقة خاصة فى حين أن الادارات الفلانية الأخرى يعينها جمع المواطنين . أو أن أهلية الانتخاب تكون للبعض حقا عاما فى حين أنها تكون للبعض الآخر ميزة ، أو هذه الادارات تعين بالقرعة وتلك بالانتخاب ، وكل واحد من هذه التأليف يجوز أن يقع على أربعة أضرب .

١ - كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين بطريق الانتخاب .

٢ - كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين بطريق القرعة .

٣ و٤ - قابلية الانتخاب بما أنها مطبقة على جمع المواطنين فى آن واحد فيمكن أن يكون الانتخاب اما على التوالى بالقبائل أو بالمقاطعات أو بالبلتون بحيث ان جميع الطبقات تمر به فى دورها .

٥ و٦ - واما أن قابلية الانتخاب يمكن أن تكون دائما مطبقة على المواطنين بأسرهم فتكون احدى هذه الطرائق متبعة فى بعض الوظائف وأخرى فى بعض آخر . ومن جهة أخرى حق التعين بما أنه ميزة لبعض المواطنين فالحكام يجوز أن يتخذوا :

٧ - من جمع المواطنين بطريق الانتخاب .

١١ - التأليف بين هذه الطرائق - كل هذه القرعة عسيرة الفهم . وقد رسم جوتلنچ لبيائها جريدة أحصلها هنا ، قاله قد فهم معنى هذا التمديد السياسى بالتصنيف والحسابى بالتصنيف كان يقرر لرسطو بحدى الامر ثلاثة تقسيم أصلية وهى :

٨ - ومن جمع المواطنين بطريق القرعة .

٩ - ومن جزء من المواطنين بطريق الانتخاب .

١٠ - ومن جزء من المواطنين بطريقة القرعة .

١ - الناخبون • ٢ - الكاهلون لأن ينتخبوا • ٣ - طريقة التجميع •

وكل واحد من هذه التقاسيم الرئيسية يمكن أن ينقسم الى ثلاثة تعديلات ، فحين
الناخبين يمكن أن يكونوا : (أ) كتلة السلطان بأسرها أو (ب) طبقة ممتازة أو (ج) المواطن
جميعا لبعض الوظائف وطبقة ممتازة للبعض الآخر •

كذلك المنتخبون يكونون على هذا التفريق (أ) و (ب) و (ج) •

وطريقة التجميع يمكن أن تكون (أ) بالقرعة أو (ب) بالانتخاب أو (ج) بالانتخاب لبعض
الوظائف وبالقرعة لبعض آخر •

وكل من هذه التعديلات يقبل أربعة تفاريق متميزة : ففي أمر الناخبين يكون التعديل
الاول أن لكافة السكان بتسامها حق الانتخاب • وصعدوا عن هذه القاعدة تكون التفاريق الأربعة
كما يلي :

(أ) ما دام السكان جميعا ناخبين فأنهم ينتخبون من بين جميع السكان •

(ب) كذلك الشأن إذا كان بالقرعة •

(ج) ما دام المواطنون جميعا ناخبين فهم ينتخبون من بين أهل طبقة ممتازة •

(د) كذلك الشأن إذا كان بالقرعة •

التعديل الثاني يفترض أن الناخبين هم طبقة ممتازة • وهناك فروق الأربعة :

(أ) ناخبون ممتازون يختارون من بين لفيف المواطنين جميعا بالانتخاب •

(ب) كذلك الشأن إذا كان بالقرعة •

(ج) ناخبون ممتازون ينتخبون من بعض الطبقات •

(د) كذلك الشأن في القرعة •

التعديل الثالث يفترض أن جميع المواطنين يعينون في بعض الوظائف في حين أن طبقة
ممتازة تعين في بعض آخر • وصعدوا عن هذه القاعدة أيضا نجد ثلاثة فروق أخرى

(أ) الجميع بما أنهم يعينون في بعض الوظائف وممتازون يعينون في بعض آخر يمكن
أن يؤخذوا من جميع المواطنين بالانتخاب •

(ب) كذلك في أمر القرعة •

(ج) الجميع بما أنهم يعينون في بعض الوظائف وممتازون يعينون في بعض آخر فيمكن
أن يعينوا من بين الطبقات الممتازة بالانتخاب •

(د) كذلك الحال في أمر القرعة •

تبقى أخيرا التوائف الفرعية الجزئية • يوضح أرسطو نفسه أن عدد هذه التوائف ثلاثة
لكل تعديل •

بديهي أن هذه الفروق الأثني عشر الموضحة هنا للتقسيم الرئيس الأول للناخبين
تتكرر لأجل التقسيم الثاني ولأجل التقسيم الثالث • ولكن لاحضا وللآخر لابد من تقيدهم
وضع الحدود التي تبقى دائما هي هي •

١١ - وأخيرا يمكن التحين في بعض الوظائف على حسب الصورة الأولى .

١٢ - وفي البعض الآخر على حسب الثانية . أى أن يطبق على المواطنين بأسرهم الانتخاب لبعض وظائف والقرعة لبعض آخر ، فلك اثنتا عشرة طريقة لترتيب الادارات بصرف النظر عن تواليف فرعية آخر .

١٢ - من كل طرائق الترتيب هذه ثنتان منها فقط ديمقراطيتان ، وهما أن قابلية الانتخاب لجميع الوظائف ممنوحة لجميع المواطنين ، وقابلية الانتخاب بالقرعة وقابلية الانتخاب بالانتخاب أو القابليتان معا بالاقتران ، فكون الوظيفة القلانية بالقرعة والوظيفة القلانية الأخرى بالانتخاب . اذا كان جميع المواطنين مدعويين الى تعيين ، لاجملتهم بل على التعاقب ، وكان التيسر يقع اما على جمع المواطنين واما بين بعض المتمايزين بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين في آن واحد - أو اذا كانت بعض المناصب يتخذ لها من المواطنين والوظائف القلانية الأخرى من بعض طبقات خاصة بشرط أن يكون بالطريقتين معا أعنى القرعة لبعضها والانتخاب للبعض الآخر فالنظام هو جمهورى . فاذا كان حق التيسر في جمع المواطنين يتعلق بالبعض فقط وكانت المناصب يعطى بعضها بالقرعة والبعض الآخر بالانتخاب أو بالطريقتين معا القرعة والانتخاب فالنظام هو أوليفرشى غير أن الطريقة الثانية أدخل في الأوليفرشية من الأولى .

١٣ - فاذا كانت قابلية الانتخاب هي من حظ الجميع لبعض الوظائف ومن حظ بعض الافراد فقط لبعض وظائف أخرى سواء بالقرعة أو بالانتخاب فالنظام هو جمهورى وأرستقراطى . اذا كان التيسر وقابلية الانتخاب محتفظا بهما لأقلية فهما يرتبان نظاما أوليفرشيا ان لم يكن تكافؤ

١٣ - فالنظام ليس بعد أوليفرشية . استمرت هذه الكلمات من الترجمة القديمة لهذا المؤلف لانها ليست موجودة في واحدة من المخطوطات ولكن يظهر لنا أنه لا شئ عنده من أجل ذلك ألبتها .

بين جميع المواطنين سواء استعملت القرعة أو الطريقتان معا . لكن اذا كان
المتنازون يمينون من جميع المواطنين فالنظام ليس بعد أوليغارشيا . واذا كان
حق الانتخاب ممنوحا للجميع وقابليته لبعض فذلك نظام أرستقراطي .

§ ١٤ - تلك هي عدة التواليف الممكنة تبعا للأنواع المختلفة للسلطات
فيرى بالسهولة أى نظام يناسب تطبيقه على الدول المختلفة وأية طريقة
ترتيب يلزم اتخاذها للمناصب وأى الاختصاصات ينبغي أن تسند اليهم .
وأعنى باختصاصات المنصب مثلا أن يكلف هذا المنصب إيرادات الدولة ،
وذلك الدفاع عنها . وان الاختصاصات يمكن أن تكون فى غاية التعاير
من قيادة الجيوش الى القضاء فى المقود المحررة على السوق العامة .

الباب الثالث عشر

في السلكة القضائية أو قريبا المحاكم : موظفوها ، اختصاصاتها ، طريقة تأليفها ،
الأنواع المختلفة للمحاكم ، تصنيف القضاة ، التفريق النقية للمختلفة التي تكسبها فيما لا يختلف
المصاتي .

§ ١ - من الثلاثة العناصر السيلية التي عددناها فيما سلف ، لم يسبق
علينا بعد الآن تكلم على المحاكم . ومستبع المبادئ أعينها لندرس مديلاتها
المختلفة .

الفروق بين المحاكم لا يمكن أن ترد الا الى نقط ثلاث : موظفوها
واختصاصاتها وطريقة تأليفها . أما الموظفون فان القضاة يمكن أن يتخذوا
اما من جمع المواطنين واما من جزء منهم . واما الاختصاصات فان المحاكم
تكون عدة أنواع ، وأما طريقة التأليف فان المحاكم يمكن أن ترتب
بالانتخاب أو بالترعة .

فلنعين بادية الأمر ماهي الأنواع المختلفة للمحاكم ، ان عدتها ثمانية
(١) محكمة لتصفية الحسابات العامة . (٢) ومحكمة للفصل في الاضرار
التي تلحق الدولة . (٣) ومحكمة للفصل في انتهاك الحريات الدستورية .
(٤) ومحكمة لطلبات التويض من الافراد أو من الحكام . (٥) ومحكمة
اليها ترفع القضايا المدنية المهمة . (٦) ومحكمة لقضايا القتل . (٧) ومحكمة
للأجانب .

§ ٢ - ومحكمة القتل يمكن أن تنضم بما لان القضاء أنفسهم أو قضاة
غيرهم يحكمون في القتل مع سبق الاصرار أو القتل الخطأ على حسبما

§ ٢ - محكمة البئر . كانت البئر في مكان قريب من يوره على شاطئ البحر فحينما
يكون لمنفى ، اتهم مدة غيابه بجناية جديدة ، رغبة في أن يضطر ليبريه نفسه كان يأتي
على سفينة تجاه البئر (pulls) ومن هناك يدفع عن نفسه أمام القضاة الجالسين على الشاطئ .

تكون الواقعة متروفا بها من قبل المتهم ولكن هناك شك في دعواه تبرير جريمته . وقد يكون للمحكمة الجنائية قسم رابع لمحاكمة القتلة الذين يأتون للدفاع عن انفسهم بعد الحكم عليهم غيابيا . ومثال ذلك في أتينيا محكمة البوى (البتر) . وبالجمله فهذه الحالات القضائية لاتقع مطلقا الا نادرا جدا ، حتى في الدول الكبرى . ويمكن أن تنقسم محكمة الأجانب على حسب كونها تفصل في الدعاوى بين أجانب أو بين أجانب ومواطنين (٨) وأخيرا النوع الأخير من المحاكم يحكم في جميع الأفضية الجزئية التي يكون موضوعها من درهم الى خمسة دراهم أو أكثر من ذلك قليلا هذه القضايا مهما قلت قيمتها فانها يجب في الواقع أن يحكم فيها كغيرها ، ولا يمكن أن تحال الى قضاء القضاة العاديين .

٣ - ونحن لانرى ضروريا أن تتوسع في الكلام على ترتيب هذه المحاكم والمحاكم المكلفة قضايا القتل وقضايا الأجانب ، ولكننا نتكلم على المحاكم السياسية التي متى اختل نظامها فانه يؤدي الى اضطرابات وثورات في الدولة .

جميع المواطنين متى كانوا أهلا لجميع الوظائف القضائية ، فالقضاة يمكن أن يمينوا جميعا بالقرعة أو جميعا بالانتخاب ويحكمون في القضايا تارة بالقرعة وتارة بالانتخاب . فاذا كانت الأهلية محدودة لبعض الأفضية الخاصة فالقضاة يمكن أن يمينوا بعضهم بالقرعة والآخرين بالانتخاب . بعد هذه الصور الأربع للتأليف التي فيها تظهر كتلة المواطنين أجمعين ، يوجد على سواء أربع آخر للحالة التي فيها يكون دخول المحكمة ميزة لأقلية . الأقلية التي تحكم في جميع القضايا يمكن أن تعين بالاختيار أو أن تعين بالقرعة أو أن تعين بالقرعة لبعض القضايا وبالانتخاب لبعض آخر

الذي كان محرما على هذا المتهم أن يبلغه . ر . أتيقا لبوزنياس . - من درهم الى خمسة دراهم .
هذه المحكمة كانت تسمى في أتينيا باواييست .

ويدهى أن أرسطو كان يقصد الترتيب القضائي لاتينا . ر . نول الكتاب السابع
وأخوه .

وأخيرا فبعض المحاكم ، حتى مع تشابه فى الاختصاصات يمكن أن تؤلف بعضها بالقرعة والأخرى بالانتخاب ، وتلك هى الأربع الصور الجديدة المقابلة لتلك التى أسلفنا بيانها •

٤ - يمكن أيضا أن تؤلف اثنين اثنين هذه الفروض المتنوعة فمثلا قضاء بعض القضايا يمكن أن يتخذوا من جمع المواطنين، وقضاء بعض القضايا الأخرى من بعض طبقات فقط ، أو على الوجه الواحد والآخر معا أعضاء المحكمة عينها ، هؤلاء من السودان وهؤلاء من الطبقات المتنازة سواء بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين معا •

تلك هى جميع التعديلات التى تترى النظام القضائى • فالأوليات ديمقراطية لأنها تمنح القضاء فى عمومه جمع المواطنين ، والثوانى أوليغارشية لأنها تحصر القضاء على العموم فى بعض طبقات من المواطنين • والثالث أرسقراطية وجمهورية لأنها قبل جمع المواطنين وأقلية ممتازة معا •

الكتاب السابع

فى نظام السلطان فى الديمقراطية وفى الأولبرشية

الباب الأول

التنازع الذى تنفر عن مبدأ الديمقراطية ، التخليقات الناجمة عنها أو قليلا الذى يمكن تطبيقها شجرة الديمقراطية الحرية التى تتألفها تبادل السلطان والاستقلال المطلق للأفراد فى العالم الشخصية . النظام الخاص للسلطان فى الديمقراطية ، الجمعية العمومية ، مجلس الشيوخ : مرتبات الموظفين : المساواة الديمقراطية .

§ ١ - لقد عدنا الأوجه المختلفة التى عليها تكون فى الدولة الجمعية الشورية أو ولى الأمر ، المناصب والمحاكم ، وأبنا كيف يدور نظام هذه العناصر مع مبادئ الدستور عينها ، وفرق ذلك عالجنا فيما مضى سقوط الحكومات وثباتها ، وذكرنا ماهى الملل التى تجر أحدهما وتؤيد الآخر . ولكن نظرا الى أننا قد قررنا عدة فروق فى الديمقراطية ، وفى الحكومات الأخرى السياسية ، نرى ناهيا أن نبرز كل مانكون قد تركناه جانباً ونصين لكل واحدة منها طريقة النظام الذى هو بها خاص ولها أنفع .

§ ٢ - ونفحص زيادة على ذلك كل التواليف التى بامتزاجها يمكن أن تؤلف الأنظمة المختلفة التى تكلمنا عليها فإذا اجتمعت فيما بينها أمكنها أن تحيل المبدأ الأساسى للحكومة فتصير الأرستقراطية مثلاً أولبرشية أو تدفع الجمهوريات الى الديمقراطية . وبهذه التواليف المؤلفة من أنصاف أجزاء التى أعمد الى فحصها هنا والتي لم تكن قد درست بعد أعنى مايلى : بما أن

§ ١ - عالجنا فيما مضى . ر . د . ٨ من هذا السفر . وقد كان فى الترتيب القديم . ذلك بأن ترتيب كتب هذا السفر ليس قابلاً استناده الى المؤلف . وقد جرى لفرقه الحديث على الترتيب الذى نيمه سائنهالير (المترجم) .

الجمعية العمومية وانتخب الحكم هما فى النظام الأولىغرضى فالنظام القضائى
يسكن أن يكون أرسقراطيا • أو بما أن المحاكم والجمعية العمومية هما مرتبتان
على حسب النظام الأولىغرضى فانتخب الحكم يمكن أن يكون على طريقة
أرسقراطية بحتة • ويمكن ان شئت ، اقراض الطريقة الفلانية الأخرى
للتوايف بشرط ألا تكون الأجزاء الأساسية للحكومة قد ربت فى نظام
وحيد •

§ ٣ - كما أننا قلنا كذلك أى الحكومات تناسب الديمقراطية وأى شعب
يستطيع أن يطبق النظام الأولىغرضى وماهى مزايا النظام الأخرى على حسب
الأحوال • لكنه لا يكفى أن يعلم ما هو المذهب الذى يناسب ، على حسب
الأحوال ، أن يؤثر للدول • بل الذى يلزم أن يعرف على الخصوص انما
هو وسيلة اقامة هذه الحكومة الفلانية أو الحكومة الفلانية الأخرى • فلتبحث
عاجلا هذه المسألة • ولستكلم أولا على الديمقراطية ، وستكفى ايضا حائلتهم
حق الفهم الصورة السياسية التى هى مقابلة تمام المقابلة لتلك التى تسمى عادة
الأولىغرضية •

§ ٤ - ولن نفعل فى هذا البحث أى مبدأ من المبادئ الديمقراطية ولا
أية نتيجة من النتائج التى تفرع عنها فيما يظهر • لأنه انما هو بالتأليف
بينها أن نتج فطريق الديمقراطية المتعددة المتنوعة للناية • وانى لا ذكر علتين
لهذه التأثيرات فى الديمقراطية : الأولى ، وقد ذكرتها ، انما هى تفسير
الطبقات التى تؤلف الديمقراطية هنا للزراع وهناك للصناع وهناك للأجراء •
فتأليف أول هذه العناصر مع ثانيها أو الثالث مع الآخرين لا يكون ديمقراطية
حلية كثيرا أو قليلا فحسب بل ديمقراطية مغايرة بأصلها •

§ ٥ - أما العلة الثانية فهاكها : ان انظم التى تشتق من المبدأ الديمقراطية
والتي تظهر أنها نتيجة خصة له فانها تغير تماما بالتوايف المختلفة طبع
الديمقراطيات • هذه الأنظمة يمكن أن تكون أقل تمددا فى الدولة الفلانية
وأكثر تمدا فى الدولة الفلانية الأخرى أو أن توجد كلها مجتمعة فى دولة
ثالثة • فهى معرفها كلها بلا استثناء سواء كان فى صدد انشاء دستور جديد

أو في صدد تعديل دستور قديم • ان مؤسسى الدول ينون بأن يجمعوا حول
مبدئهم العام كل المبادئ الخاصة التى تنطق به • لكنهم يخضعون فى التطبيق
كما نبهت الى ذلك عند معالجة خراب الدول وسلامتها • فلتعرض الآن
القواعد التى عليها تركز المذاهب المختلفة ، والمميزات التى تميزها عادة ،
وأخيرا الغرض الذى تقصد اليه •

§ ٦ - مبدأ الحكومة الديمقراطية انما هو الحرية • يكاد يظن عند سماع
هذه القاعدة أن الحرية لا يستطاع أن توجد فى غيرها ، لأن الحرية كما يقال
هى الغرض الثابت لكل ديمقراطية • أول شئمة للحرية هى أنها تبادل الامرة
والطاعة • فى الديمقراطية الحق السياسى هو المساواة ، لا على حسب الأهلية ،
بل على حسب العدد • ومتى وضعت هذه القاعدة فيستج عنها أن السواد يجب
ضرورة أن تكون له السيادة وأن قرارات الاكثرية يجب أن تكون هى
القانون الأعلى ، هى العدل المطلق ، لأنه انما يصدر عن هذا المبدأ : أن جميع
المواطنين يجب أن يكونوا سواء • من أجل ذلك الفقراء فى الديمقراطية هم
السادة دون الأغنياء لأنهم هم الاكثر عددا ، ورأى الاكثرية يشرع القانون
تلك هى احدى النسيم المميزة للحرية ، وأتصار الديمقراطية لا يفوتهم أن
يجعلوا منها الشرط الذى لا محيص منه للدولة •

§ ٧ - والشئمة الثانية انما هى الرخصة لكل واحد أن يعيش وفق هواه •
يقولون ان هذا هو خاصة الحرية كما أن خاصة الرق ألا يكون للمرء اختيار
حر • هذه هى الشئمة الثانية للحرية الديمقراطية • ويتج منها أن المواطن
فى الديمقراطية ليس ملزما بالطاعة لأى كان أو أنه اذا أطاع فانما يطيع
بشرط أن يتأمر فى دوره • فانظر كيف يضاف هذا فى ذلك المذهب الى
الحرية التى تنجى من المساواة •

§ ٨ - ولما كان السلطان فى الديمقراطية خاضعا لهذه الضرورات كانت
التوايف التى يمكن أن يقلبها هى الآتية وحدها • جميع السكان يجب أن
يكونوا ناهيين ومتعنين • كلهم يجب أن يتأمروا على كل فرد وكل فرد يتأمر
على الجميع على طريق التبادل • كل الوظائف فيها يجب أن تعطى بالقرعة

أو على الأقل كل تلك التي لا تقتضي تجربة ولا أهلية خاصة ، ولا يجوز أن يكون فيها أى شرط لنصاب ، أو أن كان فيجب أن يكون ضيلا ، لا ينبغي لأحد فيها أن يقوم مرتين بالوظيفة عينها ، أو على الأقل أن يكون ذلك من الندرة بمكان . ويكون ذلك فقط فى الوظائف الأقل أهمية . ومع ذلك تستثنى الوظائف العسكرية . ينبغي أن يكون القيام بالوظائف لمدة قصيرة . ولا تكن كلها فعلى الأقل كل تلك التي يجب أن تكون خاضعة لهذا الشرط . كل المواطنين يجب أن يكونوا قضاة فى جميع القضايا أو فيها كلها تقريبا على الأقل ، فى القضايا الأهم والأشد خطرا مثل حسابات الدولة والموضوعات السياسية المحضة وأخيرا فى جميع العقود الفردية . والجمعية العمومية يجب أن يكون حكمها نهائيا فى جميع المواد أو على الأقل فى الرئيسية منها ، وينبغي أن تنزع كل سلطة من الحكام الثانويين أو لا ترك لهم الا السلطة على الأشياء الثانوية .

§ ٩ - مجلس الشيوخ هو نظام جد ديمقراطى حيث جمع المواطنين لا ينبغي له أن يقضى من الخزانة العامة مكافأة على حضور الجمعيات ولكن حيث تكون المكافأة سلطة مجلس الشيوخ لا تلبث أن تلتفى . فان الشعب المثرى من المكافأة القانونية لا تلبث أن يستدعى كل شئ . انه كما قلت فى جزء هذا السفر الذى سبق هذا مباشرة . لكنه يلزم قبل كل شئ أن يعمل على أن تكون جميع الخدمات ذات راتب : الجمعية العمومية والمحاكم والوظائف الصغيرة ، أو على الأقل يجب أن يكافأ من الحكام والقضاة والشيوخ وأعضاء الجمعية والموظفين من هم ملزمون أن يتناولوا وجباتهم معا . فاذا كانت مشخصات الأوغرانية هى المولد والثروة والعلم فان مشخصات الديمقراطية هى السوية والفقر واتخاذ مهنة .

§ ١٠ - مجلس الشيوخ هو نظام جد ديمقراطى . ر . هذا المعنى فيما سبق ك ٦ ب ٧ ف ٨ . الذى سبق هذه مباشرة . ر . ك ٦ ب ٤ ف ٥ وفيما على ب ٢ ف ١ - وجباتهم معا . معلوم أن القبيلة فى أينا التي لها رئاسة الخمسة وهى قبيلة برتان ، كانت تاكل فى البرتانى على نفقة الدولة مدة الشهر الذى فيه تؤدى وظائفها . و . ديمستين فى خطبته على التاج من ٥٠١ من طبعة تيلور .

§ ١٠ - يلزم الاحتراس من خلق أية وظيفة لدى الحياة وإذا كان بعض المناصب القديمة قد استتد هذا الامتياز من الثورة الديمقراطية فيلزم أن تحد سلطاته ويرد الى القرعة بدلا من أن يترك للانتخاب .

تلك هي الأنظمة العامة لجميع الديمقراطيات . وهي تستمد مباشرة من المبدأ الذى يعلن أنه ديمقراطى أى مبدأ المساواة الكاملة لجميع المواطنين ماداموا لا يفرق بينهم الا فى العدد ، ذلك شرط يظهر أنه أساسى للديمقراطية أثير عند السواد . المساواة تقتضى ألا يكون للفقراء من السلطة أكثر مما للأغنياء ، وألا يكونوا هم وحدهم السادة بل يكونهم بنسبة عددهم عنها . ومامن وسيلة أفعل من تلك تكفل للدولة المساواة والحرية .

§ ١١ - وهنا يمكن أن يساهل أيضا ماذا تكون تلك المساواة ؟ أفيلزم توزيع المواطنين بحيث ان النصاب المملوك لألف من بينهم يكون مساويا للنصاب المملوك لخمسمائة آخرين وأن يعطى حيثد الى كسنة الأولين من الحقوق بقدر ما يكون للآخرين . أم اذا أهدر هذا النوع من المساواة يجب أن يؤخذ ، من بين الخمسمائة من جانب ومن بين الألف من جانب آخر عدد مساو من المواطنين الذين هم على السواء ممنوحون حق اختيار الحكام والحضور فى المحاكم ؟ أفىكون هذا هو المذهب الأعدل على حسب القانون الديمقراطية ؟ أم يلزم اعطاء الأفضلية لهذا الذى لا يقيم وزنا الا للعدد ؟ على رأى أنصار الديمقراطية العدل ليس الا فى حكم الأكثرية وعلى رأى أنصار الأوليغرشية العدل هو فى حكم الأغنياء ، لأن الثروة فى نظرهم هي القاعدة الوحيدة المعقولة فى السياسة .

§ ١٢ - وانى لأرى دائما فى الطرفين عدم المساواة والظلم . ان المبادئ الأوليغرشية تقضى قدما الى الطينان لأنه اذا كان فرد هو وحده أغنى من الأغنياء الآخرين فيلزم تبعا لقانون الأوليغرشية أن يكون هذا الفرد هو السيد ، لأنه هو وحده ذو الحق فى أن يكونه . والمبادئ الديمقراطية تؤدى مباشرة الى الظلم لأن الأكثرية التى هي سيادة بعددها

§ ١٢ - كما قلت فيما سبق . ر . ما سبق . ٣٥ ب ٦ ف ١ .

لأثبت أن تقاسم أموال الأغنياء كما قد قلت فيما سبق • لايجاد مساواة
يرضاها كل حزب يلزم أن يبحث عنها في المبدأ ذاته الذي يستند اليه كله
من الطرفين في حقه السياسي • على هذا فمن الجهتين يؤيدون أن ارادة
الأكثرية يجب أن تكون هي السيدة •

§ ١٣ - واني لأقبل اذا هذا المبدأ غير أنى أحده الدولة تتألف من
جزأين : الأغنياء والفقراء فليكن قرار هؤلاء وهؤلاء أى قرار أكثريتهما
المزدوجة هو القانون • فان يكن خلاف فليكن رأى الاكثرين عددا وأولئك
الذين هم أعظم نصابا هو الذى يؤخذ به • فلنفرس عشرة أغنياء وعشرين
فقيرا ، ستة من الأغنياء يرتأون رأيا وخمسة عشر فقيرا يرتأون رأيا آخر •
فأربعة الأغنياء الباقون ينضمون الى الخمسة عشر فقيرا والخمسة الفقراء
ينضمون الى ستة الأغنياء • فأرى أن أولئك الذين يؤخذ برأيهم أيا كانوا
هم الذين باجتماع نصابهم من جهة ومن أخرى يكون هو الأولى
بالاعتبار •

§ ١٤ - فاذا كان النصاب متساويا من الجهتين فلاأمر ليس محيرا أيضا
أكثر مما يكونه اليوم توزع الأصوات فى الجمعية العمومية أو فى المحكمة •
وحينئذ فليترك الأمر الى القرعة أو يلجأ الى أية وسيلة أخرى من هذا القبيل
وأيا كانت صعوبة الوصول الى الحق فى أمر المساواة والعدل فلاأمر دائمة
أهون من أن يوقف بالاقناع أناس لهم من القوة مايرضون به شره رغباتهم •
الضعف يطالب دائما بالمساواة والعدل ، والقوة لاقيم لهما وزنا •

§ ١٤ - الضعف • كل يوم يسر يؤيد الحق فى هذه القاعدة التى قل أن يكون فيها
للفقراء عزاء •

الباب الثاني

تبع نظرية ترتيب السلطان في الديمقراطية • الشعب الزراعي هو الأشد قابلية للديمقراطية : الإنعكة التي تناسبه : القوانين التي صدرت في بعض الدول لتشجيع الزراعة • في شعب الرعاة • في الديمقراطية المتطرفة : الوسائل التي هي خاصة بها • الحدود التي يجب أن تحتفظ بها •

§ ١ - من بين الأربع النصور لديمقراطية اتى قروناها خيرها هي تلك التي قد أنزلتها المنزلة الاولى في الاعتبار التي عرضتها آفا • وهي أيضا أقدمها جميعا • وأغنى ، لا ولى على حسب التقسيم الذى أشرت اليه في طبقات الشعب • الطبقة التي هي أولى بالمذهب الديمقراطي هي طبقة الزراع ، من أجل ذلك نشأت الديمقراطية بلا مشقة حيث تعيش الأكثرية من الزراعة ومن تربية الأنعام • ولما أنها ليست غنية فهي تعمل بلا انقطاع ولا تستطيع أن تتجمع الا نادرا • ولما أنها لا تملك الضروري فهي تدأب على الأعمال التي منها تقضى ، ولا تطلب غير ذلك من الحيرات • ولأن يعمل المرء من أن يحكم ويتأمر حيث تكون مزاوله السلطة لا تأتي بمنافع جليلة ، لأن الناس على العموم يؤثرن المال على التشايرف •

§ ٢ - وان مايتنبه حق الاثبات هو أن أسلافنا كانوا يحملون أنواع الطفانيان التي كانت تثقل على أنفسهم وأن الناس اليوم يحملون بلا تدمر الأوليفرشيات الحاضرة بشرط أن يستطيخوا الفراغ للغاية بمصالحهم دون أن يخشوا صنوف النهب • وحيث يثرى أحدهم على عجل أو بالأقل يغر

§ ١ - :لديمقراطية • هذا تنبيه عريق في الحق ولا يمكن الشك في أن الديمقراطية مدينة لهذه العملة بصنوف التقدم التي لقيتها في فرنسا - تعمل بلا انقطاع • ر • د • ١٨ ب ١ من روح القوانين لمتسكيو •

§ ٢ - متينى • يلج في نظام جمهورية متينى هذه صورة تكاد تكون نيابية • وربما كان هذا هو الاثر :لوحيد الذي نجده عند الاقدمين منها • فملوم أن متينى قد غربها

من الفاقة . بل كثيرا ما يرى أن مجرد الحق في انتخاب الحكام واقتضاء محاسبتهم ، يشجع أطماع أولئك الذين يحصلون عليه ما دام يرى في أكثر من ديمقراطية أن الأكثرية ، دون مشاطرتها في انتخاب الرؤساء ومع ترك هذا الحق لبعض الناصحين الذين أخذوا على التوالى من جمع المواطنين بأسرهم ، كما هو الشأن في متيني ، تظل راضية مادامت تصرف في المداولات على وجه السليمة . وينبغي الاعتراف أيضا بأن هذا الوضع هو نوع من الديمقراطية . وقد كانت متيني فيما سلف دولة ديمقراطية حقا .

§ ٣ - في هذا النوع من الديمقراطية الذى تكلمت عليه فيما مر مبداً تافضل وذو تطبيق عادى أن يوضع فى صف الحقوق المخولة لجميع المواطنين انتخاب الحكام وفحص الحسابات ودخول المحاكم واخضاع الوظائف العليا لضرورات الانتخابات والنصاب مع تنسيب النصاب الى أهمية الوظائف عينا . أو أنه مع اعمال شرط انتصاب هذا الجميع الوظائف لا يختار الا أولئك الذين يستطيعون بما لهم من ثروة أن يشغلوا هذا المركز حين يدعون اليه . وان الحكومة هى دائما من القوة بمكان متى كانت مؤسسة على هذه المبادئ . وعلى هذا الوجه تتناول السلطان الأبدى الأشراف ما تكون ولا يشمر الشعب البتة بالفيرة من الرجال المحترمين الذين تدعوهم ارادته الى ادارة الشؤون . هذا التوليف كاف فى ارضاء الرجال الممتازين . فلا خوف عليهم من الناس الذين هم أنزل منهم وانهم أنفسهم ليحكمون بالعدل لأنهم مسئولون عن ادارتهم أمام مواطنين من طبقة غير طبقتهم .

§ ٤ - ومن الخير دائما للاسان أن يكون ملجأ بلجاء وألا يتمكن من الاستسلام لأهوائه ، لأن الاستقلال غير المحدود للارادة الفردية لا يستطيع أن يقوم عقبة فى سبيل الرذائل التى يحملها كل منا فى صدره . من هذا تتبع ضرورة فى الدول هذه المزية العظمى أن السلطة يقوم بها رجال مستترون لا يرتكبون أخطاء غليظة ، وأن الشعب لا يلحقه ضغط

جيزيلان فى الاوليپ الثامن والتسعين نحو سنة ٢٨٧ ق م ثم بنيت بعد ذلك . ويظن أن نظام الحكومة هذا كان قائما فى متينى سواء قبل خرابية زيمد بناتها .

ولا ازدراء ، تلك هي ، بلا خلاف ، خير الديمقراطية . ومن أين يصح ؟
كمالها ؟ من أخلاق الشعب نفسه الذي تدير هي شؤونه .

§ ٥ - كل الحكومات القديمة تقريبا كان لها قوانين صالحة لأن تصير
الشعب زراعا . فكانت اما أن تحد ، على جهة الاطلاق ، الملكية الفردية
للأراضي بحدود ما كان يجوز أن تمتد ، واما أنها كانت تمن وضع
الملكيات ، سواء حول المدينة أو في الأجزاء المتباعدة من أرض الوطن . بل
كانت تضيف أحيانا الى هذه الاحتياطات تحريم الفلاحة الأولية أبدا
ومستشهد على ذلك بالقانون المشابه في هذا الصدد تقريبا المنسوب الى
أكسيلوس الذي كان يحرم التسليف على رهون عقارية .

§ ٦ - فإذا أريد اليوم اصلاح كثير من سوء استعمال الحقوق فيمكن
الرجوع الى قانون الآفيتين الذي سوف يكون تطبيقه سحر الأثر في
الموضوع الذي نشتغل به . ومع أن عدد سكان دولتهم كثير جدا ومواطنهم
قليل السعة فإن جميع المواطنين مع ذلك في تلك الدولة يزرعون جانباً من
الأرض . وقد عني فيها بالأخص للضريبة الا جز من الملكيات ، والأصابع
الأرضية هي دائما من عظم المقدار بحيث ان نصاب أشدهم فقرا يتجاوز
المقرر قانونا .

§ ٧ - بعد الشعب الزراعي وهو الشعب الأقل ما يكون للديمقراطية
يأتي الشعب الراعي الذي يعيش من قطعاته . هذا الصنف من الميشة قرب

§ ٥ - الفردية . ر . د . ٨ ب ٦ ف ٦ .

— الفلاحة الأولية . ر . د . ما سبق . ٢ ب ٦ ف ١٠ - أكسيلوس . يظهر ان
أكسيلوس كان ملكا على الايليين . ولم يتكلم عليه من بين المؤلفين الا يوزنياس (رحلة
إيليدا ب ٢ و ٤) ولا يعلم عن قانون أكسيلوس هذا الا ما يقوله أرسطو عليه هنا .

§ ٦ - الآفيتين : قد اتخذت هنا اللفظ الذي اصلحه سلبرج وأن تكن كل المخطوطات
تصور عيهم « الآفيتين » كما في الترجمة القديمة . قال هيرقليطس الفونسي في آخر رسالته
على الدول بعض كلمات على الآفيتين يشبه فيها بدلتهم وصدقهم . وحسب إكسينوفون
(هلاينيك د ٥ ب ٣ ف ١٩) أن آفيتين مدينة من تراقيا . ر . د . في هذه الكلمة
أيتن البيزنطي .

§ ٧ - الذي يعيش من قطعاته . ر . د . فيما سبق ما قيل عن الزراع ف ١ .

كثيرا من العيشة الزراعية • وإن شعوب الرعاة مروضون على أعمال الحروب رياضة عجبية . وهم من قوة الأبدان بموضع وجديرون باحتمال مشقات العيشة في المسكرات • أما الطبقات المخالفة لهذين الضربين من الشعوب والتي تكون منهم جميع الأنواع الأخرى للديمقراطيات تقريبا فانهم أحط من هاتين الأولين : معيشتهم مهينة وليس للفضيلة أثر في المشاغل العادية للصناع والتجار والأجراء • ومع ذلك يجب أن يلاحظ أن الجمع الذي يروج في الأسواق وشوارع المدينة بلا انقطاع يجتمع بلا عناء في جمعية عمومية • أما الزراعة فهم على ضد ذلك ذلك متفرقون في المزارع يلتقون فيما بينهم على ندرة ولا يشعرون بتلك الحاجة للاجتماع .

§ ٨ - لكن اذا كانت أرض الوطن موزعة بحيث تكون المزارع بعيدة جدا عن المدينة فانه يمكن بسهولة في هذا الوضع انشاء ديمقراطية فاضلة بل جمهورية • فان أكثرية المواطنين مضطرة حينئذ أن تهاجر من المدينة وتذهب تفحص في الأرياف ، وقد يقرر أن طبقة التجار لا يمكنها أن تجتمع أبدا في جمعية عمومية في غية جمع الزراعة .

تلك هي المبادئ التي عليها يجب تأسيس أولى الديمقراطيات وخيرها . ويمكن بلا عناء أن يستخرج من ذلك نظام سائر الديمقراطيات الأخرى تتوالى دركاتها . بما للطبقات المختلفة للشعب حتى تصل الى تلك الطبقة السافلة التي يلزم دائما بندها .

§ ٩ - أما هذه الصورة الأخيرة للديماغوجية حيث يشترك جميع المواطنين في الحكومة بنصيب فلا تستطيع كل دولة أن تحتلها وتكون حياتها موقفة جدا الا أن تضافر الأخلاق والقوانين على اسسها •

ولقد بينا فيما مر معظم المثل التي تؤدي بهذا الشكل السياسي والدول الجمهورية الأخرى . ولأجل تقرير هذا الصنف من الديمقراطية

§ ٩ - هذه الصورة الأخيرة للديماغوجية • لا شك في أن ارسطو يسطح هنا الديمقراطية
الاجبية •

- ولقد بينا فيما سبق • ر • فيما مر هذه الفكرة لـ ٦ بـ ٤ ف ٤ •

ونقل السلطان كله الى الشعب يعنى القادة عادة بأن يقيدوا فى جداول الانتخاب من أسماء الناس أكثر ما يستطيعون . ولا يترددون البتة أن يلقوا فى عداد المواطنين من هم جديرون بهذا الاسم وحسب بل أيضا جميع المواطنين من أولاد السفاح وجميع أولئك الذين ليسوا مواطنين الا بأحدى الجهتين أعنى جهة الأب أو جهة الأم . كل هذه العناصر صالحة لتأليف حكومة يديرها أمثال هؤلاء الناس .

§ ١٠ - تلك هى الوسائل التى فى متناول أيدي الديماغوجيين . ومع ذلك فانهم لا يستعملونها الا عندما تكون الطبقات المنحلة أكثر عددا من الطبقات العليا والطبقات الوسطى . وانهم ليحذرون أن يذهبوا الى أبعد من ذلك . لأنهم اذا تجاوزون هذا الحد يأتون بجماعة ليست قابلة للنظام وينفدون بذلك صبر الطبقات الراقية التى يصبر عليها أن تحتل سلطان الديمقراطية . وان ثورة سيرين لم يكن لها من أسباب غير هذه . وربما لا يصبر المرء الشر مادام خفيف الحمل لكن متى نما ملاء الأبصار جميعا .

§ ١١ - قد يمكن لصالح هذه الديمقراطية اتخاذ الوسائل التى اتخذها كليستين فى أثينا لتأسيس السلطة الشعبية والتى اتخذتها أيضا ديمقراطيات سيرين . وينبغى أن يخلق فوق ذلك عدد عظيم من القبائل والبطون الجديدة . وينبغى أن يستبدل بالتضحيات الفردية أعياد دينية قليلة العدد ولكنها عامة . يلزم مزج علاقات المواطنين على قدر الامكان بأن يعنى بالقضاء على كل الجمعيات السابقة .

§ ١٢ - ان صنوف المكر التى يقوم بها الطفلة يمكن أن تجد محلا فى هذه الديمقراطية ، مثال ذلك المصيان المسموح به للعبيد ، وهو شئ ربما

§ ١٠ - ثورة سيرين . و . هرقليس الفونتي وهيرودوت (ميليسوجين) ب ١٩٥٢ وما بعدها .

§ ١١ - كليستين . قد أنشأ كليستين عشر قبائل عوضا عن أربع . و . ما سبق
د ٣ ب ١ ف ١٠ وان مكياثلى ينصح بمثل تصبحة ارسطو تقريرا (ر . مقاله على
عاشورات تيت ليف د ١ ب ٢٦) .

يكون نافعا الى حد معين ، وفجور النساء والأولاد . فيرخص لكل أحد
أن يعيش كما يظن له ، وعلى هذا الوضع لا يطلب كثير من الناس أحسن
من أن يؤيدوا الحكومة ، لأن الناس في عمومهم يؤثرون عيشة بلا نظام
على عيشة حكيمة ومنظمة .

الباب الثالث

تبع نظرية تنظيم السلطان في الديمقراطية . اركان هذه الديمقراطية . عدم الملكية
في نتائج هذا الديمقراطي . اجتناب ارتدق الاغنياء والمسلدين لصالح الخزانة . العناية
بلن يعمد للشعب يسر عام . الوسائل التي يتلذذ بها بعض الحكومات .

§ ١ - ان انشاء حكومة ديمقراطية لا ينبغي أن يكون هو الصعوبة
الوحيدة الكبرى لدى الشارع وندى أولئك الذين يغفون حكومة
ديمقراطية ، بل الصعوبة هي في معرفة كيف يقدر لها البقاء . ان حكومة
أيا كانت يمكن بسهولة أن تبقى يومين أو ثلاثة . لكننا ان ندرس ، كما قد
فعلنا فيما مر ، أسباب سلام الممالك وخرابها نحاول أن نستخرج من هذا
الفحص ضمانات للاستقرار السياسي ، بأن نضئ بأن نعد ببناء جميع
أسباب الانحلال وألا نشرع الا قوانين ، صريحة كانت أو ضمنية ، تحتوي
على جميع المبادئ التي يرتكز عليها بقاء الدول . ينبغي الاحتراس أيضا
من أن يحسب ديمقراطية أو أوليغارشية كل ما يثبت مبدأ الديمقراطية
أو الأوليغارشية في الحكومة ، بل تصرف العناية من باب أولى الى ما يكفل
للدولة البقاء الزمن الأطول .

§ ٢ - ان الديماغوجيين اليوم ليكسبوا رضا الشعب عنهم يحصلون
المحاكم تحكم بمصادرات كبرى . على أن من يحسب الدولة التي يدير
أمورها يسلك مذهبا ضد ذلك تملأ . ويعني بأن يسن في القانون أن أموال
المحكوم عليهم في جنايات الحياة العظمى لا تصير أبدا الى الخزانة العامة بل
يجب أن تخصص للآلهة . وبهذه الوسيلة لا يغفل الجناة مع ذلك من العقاب
ويمنع الجمهور الذي يقضى بالمقولات من الاكثار منها مادام لا يعود عليه من
ذلك نفع ما . ويلزم فوق ذلك اتقاء كثرة هذه الاقضية العامة بأن تخترب

١٠ - فيما مر . ١٠ . التعليق على ٧ ب ١ ف ١ .

غرامات كبيرة على أولئك الذين لا ينجحون في اتهاماتهم لأن العادة جرت بأن المتهمين يؤثرون توجيه الاتهام الى الطبقة الممتازة على اتهام أفراد الشعب . وحينئذ يلزم أن يكون المواطنون جميعا مخلصين للدستور بأشد ما يمكن أو على الأقل لا يتخذون سادة الدولة أنفسهم أعداء .

§ ٣ - ان أشد أنواع الديمقراطية فسادا يكون على انعموم في الدول الكثيرة العدد حيث يصعب اجتماع الجمعيات العمومية دون أن يكافأ الذين يحضرونها . من أجل ذلك كانت الطبقات العليا تختص هذه الضرورة حين لا يكون للدولة إيرادات خاصة ، لأنه يلزم حينئذ أن تخلق لها موارد اما بالضرائب الخاصة واما بالمصادرات التي تحكم بها المحاكم التي ليس عندها من التزامه شيء وتلك هي علل الخراب في كثير من الديمقراطيات . وحينئذ حيث لا يكون للدولة إيرادات يلزم أن يكون عقد الجمعية العمومية نادرا وأعضاء المحاكم كثيرى العدد لكن لا يجلسون الا بضعة أيام . ولهذا المذهب فائدة مزدوجة فبديا لا يكون للاغنياء ما يخشون من انتقادات الباهظة مع أنه لا يعود عليهم منها شيء بل على الفقراء الذين يؤتون المكافأة القضائية . ثم ان هذا يحسن كثيرا اتيام العدل لأن الاغنياء لا يريدون أن يتركوا أعمالهم عدة أيام ولا يرضون بتركها الا بعض فينات .

§ ٤ - فاذا كانت الدولة في ثراء وجب أن يجتنب احتذاء ديماغوجي هذا الاوان . فانهم يوزعون على الشعب كل زائد من الإيرادات ويستوفون نصيبهم كالأخرين من هذا التوزيع ، غير أن الحاجات تبقى هي هي بينها ، لأن إعطاء المساعدات للفقراء انما هو ملء برميل لافاع له . ان صديق الشعب المخلص يعني بأن يجنب سواد الشعب اليأس المفرط الذي يفسد دائما الديمقراطية ، ويصرف عنايته الى أن يجعل اليسر أمرا دائما . وانه ليحسن لصالح الاغنياء أن تترك زيادات الإيرادات الصلصة لتوزع دفعة واحدة على الفقراء وعلى الخصوص اذا كانت الانصبة الفردية تكفي الفرد لشراء عقار صغير أو بالأقل لانشاء محل تجارة أو لاستغلال زراعي . فاذا لم يمكن استخدام جملة الحاصل بأسرها دفعة واحدة لتلك التوزيعات

فيبدأ قبيلة قبيلة أو تبعاً لأي تقسيم على التوالي . وفي هذه الحالة يجب في الحق على الأغنياء أن يشاركوا في التكاليف الضرورية للدولة ولكن يجب أن يجتنب الزامهم بالتفقات التي لا تقع منها .

٥ - ففي قRTLاجنة قد استطاعت الحكومة ، بمثل هذه الوسائل ، اجتلاب محبة الشعب ، فهي ترسل دائما بعض أفراد الشعب ليثروا في المستعمرات ، ان الطبقات العليا اذا اجتمع لها الذكاء والمهارة ، عنيت بمساعدة الفقراء وتوجيههم دائما وجهة العمل بأن توجد لهم أسبابه . ويحسن بها أيضا أن تقلد حكومة ترثه ، فانها بتخويلها انفقراء الاشتراك في الاستمتاع بالملكيات قد كسبت اخلاص إشعب . ومن جهة أخرى قد ضاعفت جميع الخدمات العامة بأن جعلت الواحدة بالانتخاب والأخرى بالقرعة متخذة القرعة ليكون الشعب في مكانة من أن يصل الى الوظائف العامة والانتخاب ليحسن ملء الوظائف بالاكفاء . وقد يمكن الحصول على هذه النتيجة بجعل أعضاء المصلحة الواحدة بعضهم بالقرعة والآخرين يختارون لها بالانتخاب .

تلك هي المبادئ التي ينبغي اتباعها في ترتيب الديمقراطية .

الباب الرابع

تنظيم السلطان في الأوليغارشيات . قواعد هي أساس القواعد الديمقراطية .
الليود المختلفة للنصاب . إدارة الأوليغارشيات تقتضي غرض التبرير لأن البسطة وهي .
ضرورة حسن النظام . علاقة الاشكال المختلفة للأوليغارشية بتكوين الجيش . أوليغارشيون
يجب أن يقوموا بالتفقات الصلة . الحطة منظم الأوليغارشيات .

§ ١ - من الهين ، على حسب المبادئ السابقة ، أن يعلم ما هي مبادئ
النظام الأوليغارشى ، ينبغي ، لكل نوع من الأوليغارشية ، أن يأخذ المقابل
بالتضاد لكل ما يخص النوع المقابل له من الديمقراطية . وهذا على الخصوص
منطبق على أولى الأوليغارشيات وأحسنها تأليفا . وهذه الأوليغارشية الأولى
تدعو كثيرا من الجمهورية على المنى الخالص . فالنصاب يجب أن يكون فيها
متفاوتا ، كبيرا في حق البعض وصغيرا في حق البعض الآخر ، وأصغر في
أمر المناصب العامة وذات المنفعة التي لا صارف عنها ، وأكبر في أمر المناصب
العليا . فنتى حاز المرء النصاب ابقانونى وجب أن يصل الى الوظائف ،
وان عدد أفراد الشعب اذ يلون السلطة بمقتضى النصاب يجب أن يؤلف
بحيث يكون جزء المدينة ذو الحقوق السياسية أكبر من الجزء المجرد منها .
على أنه ينبغي أن يعنى بأن أشد الناس من أفراد الشعب امتيازاً هو المقبول
للمشاركة في السلطان .

§ ٢ - ينبغي حصر هذه القواعد شيئا ما للحصول على أوليغارشية تلي
ذلك النوع الأول . أما الشكل الأوليغارشى الذى يقابل الشكل الأخير
للمديمقراطية والذى هو كمثل أعنف عفا وأطنى طغيانا ، فان هذه الحكومة
تقتضى من التبصر بقدر ما هي رديئة . فان الأجسام صحيحة البنية والسفن
التي أحسن بناؤها وأوليت ملاحين مهرة تستطيع أن تقاوم أكبر الأخطاء
دون أن يخشى عليها الهلاك . أما الأجسام الضعيفة والسفن المنهكة التي
ترك أمرها الى ملاحين جهلة فلا تستطيع على ضد ذلك أن تحتمل أقل

الأخطاء قدرا . كذلك الأمر في الأنظمة السياسية أيها كانت أفتد لؤاءة
أولاهما اقتضاء للاحتياط .

§ ٣ - وعلى العموم تجد انديمقراطيات سلامها في ككرة سكانها . فحق
العدد يحل فيها محل حق الجدارة . والأوليغرشية على انضد لايمكن أن
تحيا وتسلم الا بحسن النظام . ولما كان جمع الشعب بتملمه تقريرايشأف
من طبقات أصلية أربع الزراع والصناع والاجراء والتجار ، وأربعة أنواع
من الأسلحة ضرورية أيضا للحرب : الحيلة والرجالة الثقيلة والحقيقة
والبحرية في بلد صالح بطبعه لتربية الحيل كانت الأوليغرشية تستطيع بلا
عنه أن تنشأ قوية ، لأن سلاح الفرسان الذي هو حينئذ ملاك القوة اقومية
وأمنها يقتضى دائما ثروة عظيمة لتمهده ، وحينما تكون الرجالة الثقيلة كثيرة
العدد يستطيع النوع الثاني من الأوليغرشية أن يستقر ، لأن هذه الرجالة
تألف على العموم من أغنياء أكثر مما تألف من فقراء ، وعلى ضمد ذلك
الرجالة الحقيقة والبحرية فانهما من عناصر ديمقراطية بحتة .

§ ٤ - من أجل ذلك كان الأغنياء في الدول التي فيها تكثر كتلة هذين
النصرين ، كما يرى في ألمانا ، هم في الغالب في مركز منحل حينما
تشب الحرب الأهلية ، ويمكن اتقاء هذا الشر باتباع طرائق اقنواد الذين
يعرفون أن يجمعوا في الحرب الى الفرسان والرجالة عددا مناسبا من الجنود
الأقل ثقلا . في الفتن يتطلب الفقراء على الأغنياء بأنهم وسلاحهم أقل ثقلا
يفتفرون في مقاتلة الفرسان والرجالة الثقيلة .

§ ٥ - من أجل ذلك الأوليغرشية التي تتخذ رجالتها الحقيقة من
الطبقات الدنيا للشعب لا تؤلفها الا ضد نفسها . بل يلزم على الضد من ذلك

§ ٣ - طبقات أصلية أربع . ر . ما سبق ك ٦ ب ٣ ص ١١ .
§ ٤ - أن يفتفروا . في القرن الوسطى كان الموقفة :الذين يتخلون سلاحا كيفما
اتفق يكادون يفتلبون دائما كلما التقوا بالانصارف . أي بالفرسان . بالسوقة أي الشعب
انتهوا مع ذلك بأن تكون لهم القلبة بوسائل مختلفة كما هو الحال في الديمقراطية
التي يتكلم عليها أرسطو .
§ ٥ - كما في مرسيليا . ر . ك ٨ ب ٥ ص ٢ .

للأوليغارشية إذ تنهز فرصة تفاوت الأستان فتسفع بالأسن من الرجال كما تنفع بشباههم أن تروض أبناء الأوليغرشيين منذ طفولتهم على جميع تمرينات الرجال الخفيفة وأن تدفعهم عند خروجهم من المراقبة الى الأعمال الشاقة كما لو كانوا مصادرعين حقا .

ومع ذلك فعلى الأوليغرشية أن تمنى بتحويل الشعب الحقوق السياسية اما بشرط النصاب ، كما قد قلت آنفا ، واما كما في دستورية بأن تشترط أن يكون المرء قد كف منذ مدة من الزمان عن كل عمل في مهنة غير كريمة ، واما كما في مرسيليا حيث يحين أولئك الذين بما لهم من الأهلية يستطيعون الحصول على الوظائف سواء أكانوا من الحكومة أم من الخارج .

§ ٦ - أما المناصب الرئيسية المحتفظ بها اضطرارا فلذين يتمتعون بالحقوق السياسية فانه ينبغي أن يناط بها النفقات العامة اتي يستطاع أداؤها وحيث أن يشكو الشعب بعد من قصائمه عن الوظائف ويشتر حقده بلا عناء على أولئك الذين يجب أن يشترأ شرف تبوئها بأعلى ثمن ، والحكام يجب عليهم أن يقوموا بتضحيات تتجاوز حد السخاء الى الأريحية في تجهيز مجالسهم الرسمية وأن يشيدوا بعض الآثار العامة ، تلقاء ذلك ينبغي الشعب بقاء الدستور إذ يشارك في المآدب والأعياد ويرى المدينة زاهرة بما يزينها من المعابد والصروح . ويكون ذلك في أعين الفقراء أقوى شهادة على ما ينقصه الأغنياء . أما اليوم فهذه أن يعمل ذلك رؤساء الأوليغرشية ، كلا انهم يعملون ضد هذا ، يطلبون النفع بالحدة عنها التي يطلبون بها الشرف ، وربما يقال بحق ان هذه الأوليغرشيات ليست الا ديمقراطيات ردت مضارها الى بعض الحاكمين .

تلك هي القواعد التي ينبغي أن تقوم عليها الديمقراطيات والأوليغرشيات

الباب الخامس

رسم المناصب المختلفة التى هى ضرورية او نافعة للدولة ، الاعمال التى تختص بها هذه المناصب : السوق ، المحافظة على الشوارع والطرق الخ . - الارشاف ، مالية الدولة الطلوع العامة ، تنفيذ الاحكام القضائية ، الشؤون الحربية ، تطبيق الحسابات العامة ، رئاسة الجمعية العمومية ، الشعائر الدينية والمدنية ، مراقبة النساء والاطفال - ختم نظرية تنظيم السلطات .

§ ١ - تبع طبيعى لهذا الذى سبق أن يمين بالضبط عدد المناصب واختصاصاتها والشروط الضرورية للمثا . وهذا موضوع قد مسسناه فيما مر . فبدلا لايمكن لدولة أن تكون بدون بعض مناصب لامندوحة لها عنها فلا يمكن أن تدار شؤنها بدون وظائف تكفل لها حسن النظام والأمن . ثم من الضروري كما قلت فيما مر أن تكون الوظائف قليلة العدد فى الدول الصغيرة متكررة فى الكبيرة ، ومن المهم معرفة الوظائف التى يمكن الجمع بينها والوظائف التى لا تقبل الجمع .

§ ٢ - فأما ما يختص بالحاجات التى لاغنى للدولة عنها فأول عمل للمراقبة انما هو السوق العامة التى يجب أن تكون تحت ادارة سلطة ترعى عرف المعاملات التى تقع فيها وتحافظ عليها . فى جميع المدائن تقريبا تقضى الضرورة على المواطنين بالبيع والشراء حتى يقضوا حاجاتهم المتبادلة ، وربما كان ذلك هو الكفالة المهمة لهذا الرغد الذى يطلبه ، فيما يظهر ، أعضاء المدينة من وراء اجتماعهم المشترك .

§ ٣ - ويأتى بعد هذا أمر آخر يصل به اتصالا وثيقا وهو حفظ الملكيات العامة والخاصة . وهذا التكليف يشمل المحافظة المنظمة على المدينة ، ورعاية المباني وتعمير مايتخرب منها هى والطرق العامة ، وضبط الحدود لكل ملكية اتقاء للخصومات ، وغير ذلك من الشؤون التى من هذا القبيل . تلك هى الوظائف التى يسمونها عادة النظام المدنى . فهى بذلك متغايرة يمكن فى

الدول كثيرة السكان توزيعها بين أيد متعددة . على هذا يرتب معماريون اختصاصيون بالأسوار ومفتشون للمياه والنوافير وملاحظون للبناء .

٤ - وهناك منصب آخر مشابه لبلك وضرورى منها من جهة أنه يعمل عليها لكنه يختص بالأرياف وخارج المدينة ، والموظفون القائمون به يسمون تارة مفتشى المزارع وتارة حفاظ الغابات . وعلى هذا يكون للمدينة ثلاثة نظم للوظائف اتى لاغى عنها . وهناك وظيفة رابعة ليست أقل من السابقات وهى تلك التى تقوم بجباية الضرائب السالمة ، وحفظ خزانة الدولة وتوزيع المصروفات بين الأبواب المختلفة للإدارة العامة . وهؤلاء الموظفون يسمون الجباة والخزنة أو الصيارفة . وطبقة أخرى من الموظفين مكلفة تسجيل العقود التى تم بين الأفراد ، والأحكام التى تصدرها المحاكم ، وهم الذين يتسلمون نص الشكوى والأحكام القضائية ، ومع ذلك فهذه الوظيفة الأخيرة تنقسم الى عدة وظائف مع احتفاظها بجميع الاختصاصات التى عدهتها . والذين يشغلونها يسمون مسجلين وكتبه وأمناء أو أى اسم آخر من هذا القليل .

٥ - الوظيفة التى تأتى بعد تلك والتى هى أشد ضرورة منها ولكنها أدق الوظائف هى تلك التى تكلف تنفيذ الأحكام القضائية الجنائية والاجراءات السابقة على الأحكام وحراسة المسجونين ، والذي يجعلها على الخصوص أشق إنما هو الانتقاد العام الذى تثيره . من أجل ذلك كان الناس يتعامون القيام بها أو بعبارة أدق القيام بها بالصرامة التى توجبها القوانين اذ كان مرتبها ليس مغريا . على أنها مع ذلك لا غنى عنها لأن إقامة العدل تصبح عبثا اذا كانت الأحكام لا تنفذ على الفور وتحويل الجمعية المدنية ليست أمكن وجودا بدون تنفيذ الأحكام منها بدون إقامة العدل الذى يصدرها .

٦ - غير أنه يحسن ألا تتعلق هذه الوظائف الصعبة بمنصب وحيد ، بل يلزم توزيعها بين أعضاء المحاكم المختلفة وعلى حسب طبيعة القضايا والأحكام القضائية . زد على هذا الوظائف التى ليست قضائية يمكن أن تأخذ على عاتقها أحيانا أمر التنفيذ ، وفى القضايا التى يكون الخصوم فيها شيئا

يفضل أن يوكل التنفيذ فيها الى حكام شبان . . لما في اتهاكات الحزام وهم قائمون بعملهم فينبى العناية بأن يكون التوط به تنفيذ الحكم غير من حكم فى الدعوى ، فمثلا مفتشو المدينة ينفذون قرارات مفتشى السوق كما أن قرارات الأولين ينفذها الآخرون . فكلما كان الانتقاد الموجه الى عملى التنفيذ ضعيفا كان التنفيذ أتم . وان ما يضاعف الحقد هو أن توكل الادانة والتنفيذ الى أيد واحدة وبينها . وان ما يصير الحقد علما هو أن تمتد وظائف القاضى والمنفذ الى كل الموضوعات بأن ترك دائما الى الأفراد أعيانهم .

§ ٧ - وكثيرا ما يميز بين وظائف السجان ووظائف المنفذ ، وشاهد ذلك فى أئينا محكمة الأحد عشر فان هذا الفصل بين الوظائف شى محسن وانه يجب البحث عن الوسائل القيمة لجعل خدمة السجان أقل كرامة ، تلك الوظيفة التى هى ضرورة كسائر الحدم التى تكلمنا عليها . الناس لا أشرف يرفضون هذا ابتكليف بكل ما أوتوا من قوة ، ومن الخطر أن توكل الى أناس مرتشين لأن هؤلاء أولى بهم أن يحرسوا من أن توكل اليهم حراسة غيرهم فمن المهم اذا أن تكون الوظيفة التى تناط بها هذه الحدم غير وحيدة ولا دائمة بل توكل الى شبان حيث تكون الشبيبة وحراس المدينة منظمين تنظيميا عسكريا ، ويجب أن يوكل الى وظائف متعددة أن تقوم كل بدورها بهذه الحدم الشاقة .

§ ٨ - تلك هى وظائف الصف الأول التى تظهر أشد ضرورة للدولة . ثم تسمى بعد ذلك وظائف أخرى ليست أقل من الأولى من حيث انها لا محيص منها ، غير أنها من طبقة أعلى لانها تقتضى أهلية قد اختبرت وأن مناطها هو الثقة وحدها . تلك هى التى تختص بالدفاع عن الدولة وبالأعمال الحربية كلها . فى وقت السلم كما فى وقت الحرب يبنى القفلة لحراسة الابواب والاسوار وتمهدها . فينبى تسجيل أسماء المواطنين وتوزيعهم على الهيئات المسلحة المختلفة .

§ ٧ - وشاهد ذلك فى أئينا . كانت محكمة الأحد عشر محكمة حراسة المسجونين وتنفيذ الاحكام الجنائية . ولتأليفها كانت كل قبيلة تقسم قاضيا وكانوا يضيغون الى هؤلاء العشرة الاشخاص الاولين أئينا .

§ ٩ - ان الوظائف التى لها كل هذه الاختصاصات يكثر عددها أو يقل تبعاً للمحلات ، ففي المدن الصغيرة موظف واحد يكفى لكل هذه الأمور . وان الحكام الذين يشغلون هذه الوظائف يسمون قوادا أو وزراء الحرب . زد على هذا أنه اذا كان للدولة فرسان ورجالة ثقيلة ورجالة خفيفة ورماة وبجارة كن لكل قوة موظفوها الخاصون الذين يسمون رؤساء البحسرة والفرسان والكتائب بل على حسب تقسيم تلك الوظائف الأولى رؤساء السفن ورؤساء الكتائب ورؤساء القليلة ورؤساء أية هيئة أخرى ليست جزءا من الأولى . كل هذه الوظائف هى فروع للإدارة الحربية التى تشمل على كل التفاريق التى أبتها آنفا .

§ ١٠ - بعض الوظائف بل ربما يقال كلها التى تصرف فى الأموال العامة يجب حتما أن يكون من يشغلها ويراقب حسابات الوظائف الأخرى منفصلا عنها تمام الانفصال ، وألا يكون لها الا هذا الاختصاص وحده . ويسمى الموظفون الذين يشغلونها تارة مراقبين وتارة فاحصين أو محققين أو عمال الخزنة .

وفوق هذه المناصب وأشدّها قوة بكثير لأن به يتعلق فى الغالب تحديد الضرائب وجبايتها منصب رئاسة الجمعية العمومية فى الدول التى انشعب فيها سيد ، وفى الواقع لا بد من موظفين مختصين يدعون هذا السيد ليجتمع فى هيئة جمعية . وهؤلاء يسمون تارة الوكلاء المحضرون لأنهم يحضرون للمداولات وتارة شيوخا خصوصا فى الدول التى للشعب فيها الحكم الفصل

تلك هى على التقريب كل الوظائف السياسية .

§ ١١ - بقى أيضا أمر العناية به تخالف السابقات كلها وهو هذا الذى ينبى أن يكون لمادة الآلهة وهو ما يوكل أمره الى كهنة أو مفتشى الشئون المقدسة الذين يرعون حفظ العابد وترميمها والأشياء الأخر المخصصة للآلهة . فتارة يكون المنصب موحدا وهذا هو الجنارى عادة فى الدول الصغيرة . وتارة يكون موزعا على عدة وظائف مستقلة عن الكهنوت وموكولة

الى القائمين بالأعياد المقدسة ومفتشى المعابد وخزنة الايرادات المقدسة • ثم يأتي بعد هذا المنصب المنفصل تماما الذي اليه توكل رعاية جميع القرايين العامة التي لايسند القانون البتة أمرها الى الكهنة والتي لا تستمد أهميتها الا من المصدر القومي . وحكام هذه الطبقة يسمون هاعنا «أرشونت» وهناك ملوكا وهنالك « بريتان » •

§ ١٢ - والخلاصة أنه يمكن أن يقال ان المناصب التي لاغنى للدولة عنها هي تلك التي تختص بالعبادة وبال حرب وبتقرير الضرائب وبالتفقات العامة وبالأسواق وبشرطة المدينة وبالمرافىء وبالارياض ، ثم التي تختص بالمحاكم والمقود بين الأفراد والدعاوى القضائية وتنفيذ الأحكام وحراسة المحكوم عليهم وبفحص الحسابات العامة وتحقيقها وتصفيها وأخيرا بالمداولات في الشؤون العامة للدولة •

§ ١٣ - انما هو على الخصوص في المدائن الأشمل سكنية وحيث لا يمنع الفنى العام مع ذلك من حسن النظام أن تنشأ وظائف للقيامه على مراقبة النساء والأطفال وعلى هيئة الرياضة البدنية ولتكفل تنفيذ القوانين في المدينة وقد يذكر أيضا الموظفون المكلفون مراقبة الألعاب القومية وأعياد « باكوس » والشئون التي من هذا اقليل ، ولا شك في أن بعض هذه الوظائف ينافى مبادئ الديمقراطية ، مثال ذلك مراقبة النساء والأطفال ، فإن الفقراء يتمتع عليهم أن يكون لهم عبيد فيضطرون الى اشراك نسايتهم وأولادهم في أعمالهم الثلاثة الانظمة للمناصب التي فيها يقوم الانتخاب بتوزيع المناصب العليا للدولة وحراس القوانين والوكلاء والشيوخ ، أولها : أرستقراطى والثاني : أوليغرشى والثالث : ديمقراطى •

وفي هذا المرض العاجل قد ذكرنا كل الوظائف العامة أو جلها •

الكتاب الثامن

النظرية العامة للثورات

الباب الاول

نظرية الثورات ، محلها من هذا المؤلف السياسي ، العلة العامة لتغالب الدساتير ، مساواة امي . فلهما ، الطرائق العامة للثورات ، انها تنبج اما الى الاشياء ، واما الى الأشخاص في المساواة الوضعية وفي المساواة التناسلية : للجمهوريّة حقوق خاصة في الاستفراد .

§ ١ - كل أجزاء الموضوع الذي كما اعترنا معالجته استفدت تقريبا وتمّة لما سبق كله سندرس من ناحية عدد العلل التي تجلب الثورات في الدول وطبيعتها والشيم التي تتخذها على حسب الدساتير والعلاقات التي يظلب أن تكون عادة بين المبادئ التي تدعها وبين المبادئ التي تعتقها ، ومن ناحية أخرى سنبحث ماهي وسائل البقاء في الدول على العموم وفي واحدة واحدة على الخصوص ، ثم نرى ماهي السبل الخاصة لكل واحدة منها .

§ ٢ - لقد عينا فيما سلف العلة الاولى اني اليها مرجع التخالف بين جميع الدساتير واليكها : كل المذاهب السياسية ، أيا كان اختلافها ، تعترف بحقوق وبمساواة تناسلية بين المواطنين غير أنها كلها تحيد عنها في التطبيق فالديماغوجية تولد دائما على التقريب مما يدعى من تقرير مساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية الا من بعض الوجوه . ولأن الجميع متساوون في الحرية قد ظنوا أنه كان يجب أن يكونوا كذلك على وجه الاطلاق .

§ ١ - لم يثبت بطريقة قاطعة أن ارسطو رتب كتب هذا السفر . لذلك اجتهد بارتلس سانتهيلر بالرأى وخالف من تقدمه من المترجمين الذين كانوا يضعون هذا الكتاب الثامن موضع الكتاب الخامس ، كما فعل ثيرو . ويرى بارتلس سانتهيلر بحق أن هذه الفقرة الاولى دليل من اقوى الادلة على صحة الترتيب الذي اتخذه في هذا السفر . والذي جرى عليه العمل من بعد . ر . التعليل على ك ٧ ب ١ ف ١ د المترجم .

والأوليغرشية متولدة مما قد ادعى من تقرير لامساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية الا في بعض النقط ، لان لكل ، وانهم ليسوا لا متساوين الا بالثروة قد افترضوا أنه كان يجب أن يكونوا غير متساوين في كل شيء وبلا حد ، § ٣ - فالاولون وسندهم هذه المساواة قد أرادوا أن يكون السلطان العام في جميع اختصاصاته موزعا عليهم بالسواء ، والآخرون مستدين الى هذه اللامساواة لم يفكروا الا في تنمية امتيازاتهم لان زيادتها زيادة في اللامساواة كل المذاهب ولو أنها عادلة في الحق هي حينئذ كلها باطلة في العمل بطلانا أصليا . من أجل ذلك ، من ناحية ومن أخرى ، اذ لم يحصل الناس في أمر السلطة السياسية على كل ما يظنون باطلا أنهم اياه مستحقون فزعوا الى ثورة وفي الحق ان من لهم الحق في الثورة على وجه مشروع هم المواطنون ذوو الاهلية السامية وان كان هؤلاء لا يستخدمون البتة هذا الحق . لكن في الواقع اللامساواة المطلقة ليست معقولة الا في حتمهم . وهذا لا يمنع أن كثيرا من الناس استنادا الى مولدهم الكريم أى أن لهم في فضيلة أجدادهم وغناهم مايكفل لهم الشرف يظنون بمحض هذه اللامساواة وحدها أن لهم الحق في أن يكونوا فوق المساواة العامة .

§ ٤ - تلك هي العلة العامة بل يمكن أن يقال انها ينبوع الثورات والاضطرابات التي تجلبها ، وهي تجرى في التغيرات التي تحدثها على طريقتين : فتارة تهاجم مبدأ الحكومة عينه حتى تستبدل بالدستور الموجود دستورا آخر فتستبدل مثلا بالديمقراطية الأولىغرشية أو العكس أو تستبدل بالجمهورية الارستقراطية أو العكس ، أو تستبدل الاولين بالثانيتين ، وتارة بدل أن تسج الثورة الى الدستور القائم تحتفظ به كما تجده لكن الظافرين

§ ٣ - ليست معقولة الا في حقهم . لقد صرح أرسطو عدة مرات بهذه الفكرة . وان له دائما تحفظا صريحا فيما يتعلق بالاهلية وفيما يتعلق بالديمقراطية اللتين يميل الى اعتبارهما استثناءين من اشد ندرة وأبهى جلالا من الا تجعل لهما الجمعية مركزا خاصا من التقدير والاعتبار . وان تجربة الاجيال جسيما تزكي نظرية الفيلسوف . على أن مؤهلات الكفاية لم تكن ابد معترفا بها قانونا على وجه مطرد . غير أن التاريخ يقوم شاهدا على ان هذه المؤهلات لم يكن ليستهان بها الا ناديا . ر - فقرة مشابهة لهذه في ك ٣ به ٨ ف ١ - غناهم . يستند أرسطو هنا بحقوق المولد وبالنبيل غاية الاعتداد . ر - ك ١ ب ٢ ف ١٩ وك ٦ به ٧ وف ٥ .

يطمحون الى أن يحكموا هم أنفسهم مراعين هذا الدستور ، والثورات من هذا القبيل كثيرة الوقوع على الخصوص في الدول الاوليغرشية والملوكية .

§ ٥ - وتارة قوى الثورة مبدأ أو تضعفه فالأوليغرشية القائمة تزيدها الثورة أو تنقصها ، وكذلك الشأن في الديمقراطية تقويها الثورة أو تضعفها كذلك الامر في كل مذهب آخر فلما أن تزيد عليه أو تنقص منه ، وتارة لاتعتمد الثورة الى أن تغير الاجزاء من الدستور ، مثلاً لا يكون قصدها الا انشاء منصب بعينه أو الفاء منصب بعينه . ففي لقدمونيا يؤكدون أن ليزندر كان يريد القضاء على الملوكية وبوازنياس كان يريد القضاء على الايفورية .

§ ٦ - كذلك في ايبيدمن قد غيرت قطعة واحدة من الدستور واستبدل برؤساء العشائر مجلس شيوخ . حتى في هذه الايام كفى فيها قرار من حاكم لكي يلتزم جميع أعضاء الحكومة الاجتماع في جمعية عمومية ، وفي هذا الدستور الرئيس الوحيد للجمهورية هو بقية باقية من أوليغرشية . أكرر أن اللامساواة هي دائماً علة الثورات حينما لايموض عنها أولئك الذين تصيهم . فالملوكية الدائمة بين المتساوين هي لامساواة لاتطاق وذلك على العموم أن الناس يشرون للحصول على المساواة .

§ ٧ - هذه المساواة المطلوبة بهذا القدر هي مزدوجة فانها يمكن أن تطلق على العدد كما تطلق على الاهلية ، فبالعدد أفهم المساواة أى التماثل

§ ٥ - ليزندر . كان مشروع ليزندر ان يستبدل الانتخاب بوراثة العرش الملكي وان يسقط بذلك عائلة هيرقليدس . وقد وجهت الى اليزندر وهم لم تقم أدلة كافية على صحتها . ومات بعد سبع سنين في حرب البوسيين في السنة الاولى من الاولمپالسلاس والتسعين ٣٩٦ ق م . و ديودور الصقل ك ١٤ ص ٢٤٣ و ٢٩٩ وأتوملر (الدوريون ج ٢ ص ٤٠٩ - بوزانياس ٠٠٠ الايفورية . حقيقة جناية بوزانياس انه تألم على حرية امبرقة وحرة اغريقا مع الملك العظيم . و طوسيديد ك ١ ن ١٢٨ الى ١٣٥ وقد مات بوزانياس في السنة الرابعة من الاولمپ الخامس والسبعين ٤٧٧ ق م . و ديودور الصقل ك ١١ ص ٣٥ .

§ ٦ - في ايبيدمن من . و ما سبق ك ٣ ب ٢ ف ١ . وأتوملر (الدوريون ج ٢ ص ١٥٦ .

§ ٧ - مزدوجة . هذا التمييز المهم جداً في السياسة كما هو في غيرها هو عند انطالون . و القوانين ك ٦ ص ٣١٧ .

فى الكثرة وفى السعة ، وبالأهلية المساواة التأسيسية • وعلى ذلك ففى العدد ثلاثة تفوق اثنين كما أن اثنين يفوقان واحدا • لكن بالتناسب أربعة الى اثنين كاتنين الى واحد ، وفى اواقع أن اثنين للاربعة على نسبة واحد الى اثنين • انما هو النصف من جهة ومن أخرى • فقد يقع الوفاق على أساس الحق نفسه ويقع الخلاف على النسبة التى بها يجب أن يعطى الحق • ولقد قلت فيما مر : البعض المتساوون من وجه يظنونهم متساوين على وجه الاطلاق • والآخرون انلامتساوون من وجه واحد يريدون أن يكونوا لامتساوين فى جميع الوجوه بلا استثناء •

§ ٨ - ومن ذلك يجىء أن أكثر الحكومات هى اما أوليغارشية واما ديمقراطية • فالشرف والفضيلة من حظ قليلى العدد والصفات المضادة من حظ الاكثرية • ففى أية مدينة لايمكن عد مائة رجل ذوى ولادة مجيدة وفضيلة لاغبار عليها • وعلى عكس ذلك يجد المرء فى كل مكان تقريبا ألفافا من الفقراء • ومن الخطر انقصد الى تقرير المساواة الحقيقية أو التناسية بجميع نتائجها ، والحوادث على اثبات ذلك شهداء • ان الحكومات المؤسسة على هذه القواعد ليست متينة البناء لانه من الممتع أن انخطأ الذى ارتكب فى القاعدة أول الامر لاينتج البتة على طول الزمان نتيجة معيبة ، والأحكام أن يؤلف مابين المساواة على حسب العدد والمساواة على حسب الاهلية •

§ ٩ - ومهما يكن من شىء فالديمقراطية أشد استقرارا وأقل عرضة للاغلاقات من الأوليغارشية • فى الحكومات الاوليغارشية الثورة يمكن أن تولد من وجهين من الاقلية التى تثور على نفسها أو على الشعب ، وفى الديمقراطيات لاقتاتل الاقلية الا الاقلية الاوليغارشية • والشعب لايتور على نفسه أو على الأقل ان حركات من هذا القليل لا أهمية لها ، الجمهورية التى فيها تسلط الطبقة الوسطى والتى تقترب من الديمقراطية أكثر من الأوليغارشية هى أيضا أشد هذه الحكومات جميعها استقرارا •

§ ٩ - الطبقة الوسطى • ر • فى ك ٦ ب ٩ نظرية أرسطو على أهمية الطبقة الوسطى وفضائلها السياسية • وكذلك • ر • المقدمة •

الباب الثانى

الملل المختلفة للثروات ، الاستعداد النفسى ، غرض الثورات ، الظروف الآتية ، هذه الظروف جد مترابكة ، ويمكن أن يميز منها عدد متفاوت فى القلة والكثرة ، الطبع فى ضروب الثراء ومراتب الشرف ، والاعانة والحقول والاحتكار والنمو غير المتناسب لبعض الطبقات ، والتكيد ، والأعمال والأسباب والا محسوسة والاختلاف الأصل ، السؤدد والتاريخية المؤيدة لهذه الاعتبارات .

§ ١ - ما دمنا نريد أن ندرس من أين تولد صنوف الشقاق والانقلابات السياسية فلنبحث بادئ الأمر بطريقة عامة أصلها وعزلها . ينبغى أن يقال ان هذه الملل كلها ترد الى أمور ثلاثة نيينها فى قليل من الكلمات ، وهى : الاستعداد النفسى لأولئك الذين يثورون ، وغرض الثورة ، وثالثا الظروف القاضية اتى تجلب الاضطراب والشقاق بين المواطنين . ونقد ذكرنا فيما مر ماذا يهيم النفوس على العموم للثورة ، وهذه العلة هى رأس الملل كلها . يثور المواطنون تارة بسبب الرغبة فى المساواة متى رأوا أنفسهم مع أنهم متساوون ، على ما يزعمون ، مضحى بهم لضروب من الامتياز . وتارة بسبب الرغبة فى اللامساواة وفى السؤدد السياسيين عندما لا يكون لهم من الحقوق أكثر مما للآخرين أو أقل على رغم ما يفترضون لأنفسهم من الفضل .

§ ٢ - هذه المزايع ربما تكون عادلة كما أنها ربما تكون ظالمة . مثال ذلك متى كان المرء فى مركز منحلط ثار ليحصل على المساواة ، ومتى حصل على المساواة ثار ليسود . هذا هو حيثئذ على العموم الاستعداد النفسى للمواطنين الذين يبدعون الثورة . وغرضهم اذ يثورون انما هو بلوغ الثراء والشرف أو انقراض من خمول الذكر ومن البؤس ، لأن الثورة فى غالب

§ ١ - أصلها وعزلها . لقد عالج منتسكيو من وجهة نظره موضوعا يقارب هذا بأن عالج فى الكتاب الثامن من روح القوانين الملل التى تقسد مبادئ الحكومات وبالنتيجة تودى بها - ولقد ذكرنا فيما مر . ر . ما سبق ب ١ ف ٧ ولا يذكر أفلاطون الا علة واحدة للثورة وهى الشقاق بين أعضاء الحكومة أنفسهم . ر . الجمهورية ب ٨ ص ١٢٩

أمرها لم يكن لها موضوع إلا تخلص بعض المواطنين أو أصدقائهم من غل أو من أداء غرامة .

§ ٣ - أما الملل والمؤثرات الخاصة التي تهيم الاستعداد النفسى والرغبات المذكورة آنفا فهي سبعة إن شئت ولو أنه يمكن أن يد منها أكثر من ذلك ، فبديا اثنان منها مماثلتان للملل المذكورة آنفا ولو أنهما لاتفعلان أثبتة على الوجه عينه . الطمع فى اشروات وفى ائشاريف الذى ذكرناه آنفا يمكن أن يؤجج نار الفتنة دون أن يطمح ائقامون بها الى هايتك أو الى تلك بل لانه يحتقم أن يروها بحق أو بلا حق فى أيدي آخرين . والى هايتين العلتين الأوليين تضاف الاهانة والءوف والائتقار والنمو الئلائاسب لبعض أجزاء المدينة . وقد يمكن أيضا وعلى جهة نظر أخرى أن تمد أسبابا لئئورة الكيد والاهمال والأسباب الئلامءوسة ثم ائئلافات الأصل .

§ ٤ - يرى بلا عناء وبالبداهة كل ما يمكن أن يكون لئاهانة وللئصفة من الأهمية النسياسية وكيف أن هايتين العلتين تجلبان الثورات . فمتى كان الرجال الحاكمون وقحا شرهين يثرون على حساب الأفراد والءمهور نرائناس عليهم وعلى الدستور الذى يوتهم أمثال هذه الامئيازات انظالة . وليس أصعب من ذلك أن يفهم أى تأثير فعله ائئشاريف وكيف أنها تسبب الفتنة . ثور المرء حينما يجد نفسه مءروما شءصيا كل امئياز ويرى الأغيار تسبغ عليهم الامئيازات . كذلك يكون الظلم على سواء حينما يكون البعض حائزا لئئشاريف والآخرون مئتهنين الى ما وراء كل حد ، ولا يكون العدل حقيقة الا اذا كان توزيع السلطة مئاسبامع الأهلية الخاصة لكل أحد .

§ ٣ - المذكورة آنفا . و . ما سبق ف ٢ . وقد رتب ميز على الثورة كمشل ما فعل أرسطو هنا تقريبا . و . أيضا مكياالى (عاشورات تبت ليف ٣ ب ٦) ولقد أغفل مئسكبو أن يضع نظرية عامة لئئورات ، ولا شك فى أن ذلك نقص يؤسف له فى سفر حسن كهذا . وقد اكتفى بأن ائشار الى هذا الموضوع فى كتابه الخامس . كذلك لم يئتميا لروسو أن يعالجه مباشرة . ويجوز القول بأن هذا هو أحد الأجزاء التى لم تجود ءواستها . على أنه من اطرف أجزاء علم نسياسة .

§ ٤ - تار الناس عليهم . لا شك فى أن هذه العلة كان لها أكبر الأثر فى الثورة الفرنسية .

التفوق هو أيضا مصدر للفتن الأهلية حينما يملو النفوذ الشامل لفرد أو لجملة أفراد في الدولة أو في الحكومة نفسها . انه ليولد عادة ملوكية أو أسرة أو ليغرشية .

§ ٥ - من أجل ذلك فكر في بعض الدول ، اتقاء لملو النفوذ السياسي ، في وسيلة التفريب ، وهذا ما فعلته أرغوس وأثينا . ولأن تبقى منذ أوائلها صنوف التفوق من هذا القليل خير من أن تعالج بمثل هذا العلاج بعد أن تكون قد تركت لتكون .

يكون الخوف سببا للفتنة حينما يثور المجرمون خشية العقاب أو حينما يأس المواطنون أن يستحل بهم قارة فيثورون قبل أن تحيق بهم . ففي رودس ثار جلة المواطنين على الشعب يستقذون أنفسهم من الأحكام التي وقت عليهم .

§ ٦ - كذلك الاحتقار يولد فتنا وأعمالا ثورية : في الأوليغرشية حينما تحس الأكثرية المبعدة عن كل وظيفة عامة تفوق قواتها وفي الديمقراطية عندما يثور الأغنياء احتقارا للعريضة الشعبية والفضوى . ففي ثيبة بعد حرب الأولينفيت أسقطت الحكومة الديمقراطية لأن الادارة كانت بشيضة . وفي ميجار قهرت الديماغوجية بسبب فوضاها وسوء النظام فيها كذلك حدث في سراقوزة قبل طغيان جيلون وفي رودس قبل المروق .

- أسرة اوليغرشية . ر . ك ٦ به ٥ ف ٦ .

§ ٥ - في وسيلة التفريب . ر . مناقشة التفريب ك ٣ ب ٨ ف ٢ - في رودس . زعم مللر في كتابه (الدوريون ج ٢ ص ١٤٩) أن الواقعة المقصودة هنا هي بينها الواقعة التي يتكلم عليها أرسطو فيما بعد ف ٦ ثم في ب ٤ ف ٢ وأرى ما يرى مللر ولو أن أرسطو في الحالة الاول يسند الثورة الى الخوف وفي الثانية الى الاحتقار كما نبي عليه جوتينج ص ٣٩٢ غير أن ثورة واحدة بعينها يمكن أن تكون لها اسباب متعددة ولا مانع من أن أرسطو اعتبر الواقعة عينها على وجوه مختلفة - ر . مايل في هذا الكتاب به ٨ ف ٨ . ومهما يكن من شيء فإن جوتينج وبمه كرتيوم يرى أن الثورة الاولى هي ثورة رودس والثانية التي يتكلم عليها أرسطو تقمان اولاهما في الاولمب السادس والتسعين ٣٩٦ ق م . والثالثة في السنة الثانية من الاولمب الثاني والتسعين ٤١٠ ق م على أن هذا الجزء من التاريخ مفلق ولم يصل التحقيق الى تبيانه .

§ ٦ - حرب الاولينفيت . ر . طوسيديد ك ١ ب ١٠٨ وديودور الصقل ك ١١

٤ ٧ - وان النمو غير المناسب لبعض الطبقات في المدينة يسبب أيضا الانقلابات السياسية. وأشأن فيه كما في الجسم الانساني يجب أن تنمو أجزاؤه بالتناسب حتى يستمر الاتساق في مجموعه . والا كان على خطر الهلاك اذا نمت الرجل فصارت أربع أذرع وبقية الجسم أربعة أشبار فقط . وقد يتغير نوع الكائن تماما اذا كان ينمو بلا تناسب لافى الامتدادات وحدها بل أيضا في العناصر المركب منها . كذلك الجسم السياسي يتألف من أجزاء مختلفة قد يعزو بعضها في الخفاء نحو خطر : مثال ذلك طبقة الفقراء في الديمقراطيات والجمهوريات .

٥ ٨ - بل قد يحدث أحيانا أن تنتج هذه النتيجة من ظروف طارئة . ففي تاريخه بما أن أكثرية المواطنين المتأثرين قد قتلوا في حرب مع اليابج خلفت الديمقراطية الجمهورية ، وكان ذلك قبل الحرب الميدية بقليل . وأرغوس بعد حرب السبعة حيث سحق كليومين الاسبرتي الجيش الأرجباني قد اضطرت أن تخول حق المدينة للعبيد . وفي أثينا فقدت الطبقات المتأثرة قوتها لأنها اضطرت أن تدخل في دورها في المشاة بعد الحسائر التي لحقت ذلك الجيش في الحروب مع لقدمونيا . ان انتورات من هذا القبيل هي أشد ندرة في الديمقراطية منها في جميع الحكومات الأخرى ، ومع ذلك متى ازداد عدد الأغنياء ونمت

ص ٦١ . هذه الحرب التي انتصر فيها الاتينيون على التيبين وقعت في السنة الرابعة من الأولب الثمانين ٤٥٨ ق م .

- في مييجار . ر . فيما يلي ب ٤ ف ٢ - في سراقوزة . ر . ملر ج ٢ ص ١٥٧ . نحو الأولب ٧٢ أي سنة ٤٧٠ ق م . هيرودوت (بولتي ب ٩٥) - رودس . ر . الفترة السابقة وما عليها من تعليق . والواقع أن معلوماتنا عن رودس لا تزال من القلة بمكان .

٥ ٨ في تاريخه . ر . فيما سيجي . ب ٦ ف ٢ وفيما سبق ك ٧ ب ٣ ف ٥ وأتو ملر (اللوردون) ج ٢ ص ١٧٥ وما بعدها وإن الحرب التي يذكرها أرسطو هنا قد وقعت في السنة الرابعة من الأولب السادس والسبعين ٤٧٣ ق م . بدوقاسة بلاتي بست سنين . ر . هيرودوت (بولتي ب ١٧٠ وديودور الصقلي ك ١١ ص ٣٩ - بعد حرب السبعة . يرى ملر (ج ١ ص ١٧٣ و ج ٢ ص ٥٩) على حسب فقرة من أفلوطرخس أن الكلمة التي يستخدمها أرسطو تدل على اليوم السابع من شهر اسمه ميجهول . وجوتينج (ص ٣٩٢) يعتبر هذه الكلمة اسم مكان . ر . هيرودوت (إيراتو ب ٧٦ إلى ٨٠ - في أثينا . ر . طو سيديد ك ٦ ب ٣١ .

اثروات يمكن أن تحلل الديمقراطية الى أولغرشية اما معتدلة واما عنيفة .

§ ٩ - فى الجمهوريات تكفى المكيدة ، حتى بلا صخب ، لتفسير الدستور ،
ففى هيرى مثلا قد عدل عن طريقة الانتخاب الى طريقة الفرقة لان الاولى
لم تكن تجىء للسلطان الا بدسائس . كذلك الاهمال أيضا يمكن أن يسبب
ثورات حينما يدفع به الى ترك السلطان يقع فى أيدى رجال أعداء للدولة .
ففى أورى قلبت الأولغرشية بهذا وحده ان هيرفليودور قد رفع الى صف
الحكام فاستبدل الديمقراطية والجمهورية بالنظام الأولغرشى .

فى بعض الأحيان تقع اثورة على أثر تغييرات صغيرة ، أريد أن أعنى
بذلك أن القوانين يمكن ان يتم فيها تعديل رئيسى يحدث بعد لا أهمية له
ولا يكاد يشعر به . ففى أمبراسيا مثلا كان النصاب بادى الأمر خفيفا جدا ،
ثم ألقى آخر الأمر تماما بحجة أن نصابا على هذا القدر من الضعف هو
وعدمه سيان أو يكاد يكونه .

§ ١٠ - تخالف الأصول يمكن أن يسبب ثورات حتى يتم اختلاط تلك
السلالات ، لأن الدولة لا يمكن أن تتألف من أى شعب اتفق كما أنها
لا تتألف فى ظرف كيفما اتفق . وفى الأكثر الغالب من الأمر كانت هذه
التغييرات السياسية مسببة بقبول تخويل حق المدينة أجناب أقاموا فيها منذ
زمان طويل أو طارئى عليها . ولقد كان الآشيون قد انضموا الى النريزينيين
لتأسيس سيباريس . غير أنهم منذ صاروا على عجل هم الأكثر عددا طردوا
الآخرين ، وتلك جناية حاق عقابها بالسيباريين بعد ذلك . فان السيباريين
لم يعاملوا بخير من تلك المعاملة فى ثوريوم من قبل شركائهم فى
الاستعمار . بل قد طردوا لأنهم كانوا يطمحون للاستيلاء على أحسن جزء

- فى المروب مع القسطنطينيا . معنى حربى بيلوونيز التى كانت على اتينا اشم ماتكون .
§ ٩ - فى هيرى . كان فى اركادية مدينة بهذا الاسم . - فى أورى . نزلة
اتينية فى ايتوليا ر . استرايون ك ١٠ ص ٤٢٩ - فى أمبراسيا . هى نزلة لكورنته على
بحر يونيه ر . أتوملر ج ٢ ص ١٥٥ .
§ ١٠ تأسيس سيباريس . ر . ديودور الصقل ك ١٢ ص ٧٦ وما بعدها . -
فى بيزنطة ر . أتوملر ج ٢ ص ١٦٩ وما بعدها .

من الأراضى كما لو كانوا تملكوها على وجه الاختصاص . وفى ميزنة
نصبت الجالية التى وصلت حديثا شركا للمواطنين . ولكنهم هزموا وأكزها
على الخروج .

§ ١١ - كذلك الأنيسيون بعد أن قبلوا المنهيين من شيوز اضطروا
أن يتخلصوا منهم بواسطة السلاح . والزنكليون قد طردهم من مدينتهم
اليساميون الذين كانوا نزلاء عليهم . وقد قامت فتنة فى أبولونيا من بونت
ايكسن بسبب أنها خولت حق المدينة نزلاء أجانب . وفى سراقوزة بلغت
الفتنة فى المدينة درجة القتل لأنه ، بعد قلب الطغيان ، قد جعل الأجانب
والجنود المأجورة مواطنين . وفى أنيوليس صارت ضيافة نزلاء خاليس
شؤما على أكثرية المواطنين الذين أصبحوا يرون أنفسهم مطرودين من
وطنهم .

فى الأولفرشيات انما العامة هى التى تنور لأنها زعم ، كما قد قلت
أفا ، أنها مقبونة فى انلامساواة السياسية وتظن أن لها حقوقا فى المساواة .
وفى انديمقراطيات انما هى الطبقات العليا التى تنور لأنهم ليس لهم الا
حقوق متساوية على رغم تفوقهم وعدم مساواتهم للعامة .

§ ١٢ - الوضع التخطيطى قد يكفى أحيانا وحده ليشير الثورة مثلا
حينما يكون توزيع الأرض يمنع من أن تكون للمدينة وحدة حقيقية ،
فانظروا فى كلازومين الى العداوة بين سكان شيتروسكان الجزيرة ، والى
الكوفونيين والنوسيين . كذلك فى أتيانا يوجد الخلاف بين الآراء السياسية

§ ١١§ - الأنيسيون . و . استرابون ك ١ ص ٥٥ كانت أنيسى بادى الامر
جزيرة ثم اتصلت على اثر انقلابات طبيعية بجزيرة لسبوس - الزنكليون . كان زنكل
بىدى الامر اسما للمدينة مسبقا فى حقلية وان هيرودوت ليقص قصة هذا الحدث المروى
هنا . و . ايراتوب ٢٢ وما بعده . - أبولونيا هى بونت . كانت نزلة يونية . و .
ما سياني ب ٥ ف ٧ - فى سراقوزة . و . هيرودوت (بولنى ب ١٥) وديودور الصقل
ك ١١ ص ٥٧ فى السنة الرابعة من الاولمب الرابع والسبعين ٤٦٢ ق م . و .
أتوملر ج ٢ ص ١٥٨ ود . منتسكيو روح القوانين ك ٨ ب ٢ - أنفيبوليس .
مدينة فى تراقيا . و . فيما سيجى به ٥ ف ٦ - كما قد قلت أفا . و . ما مسبق
ب ١ ف ٢

§ ١٢ - فى كلازومين . و . استرابون ك ١٤ ص ٦١٤ حيث شيترو تسمى

لأجزاء المدينة المختلفة . وإن سكان بيرى أشد ديمقراطية من سكان
المدينة . وفى ساحة القتال يكفى بعض الحنادق المزمع اجتيازها أو أى العقبات
لتقطع نظم الصفوف . وفى الدولة أى تمييز يكفى لأن يشير فيها نائرة
الشقاق . غير أن أقوى سبب للشقاق إنما هو الفضيحة من جانب والرذيلة
من جانب ولا يجىء الفنى والفقر إلا بعد ذلك ، ثم تأتى أسباب أخرى قوية
الآثر أو ضعيفته ومن بينها السبب الطبيعى الذى تكلمت عليه آنفا .

شيتريا وقد كان هو المكان الاول لمدينة كلازومين . - الكوفونيين والنوسيين . كانت
نوسيوم أو نوسيا هى الجزء الوطنى من كولوفون حيث كان لجأ اليه سكان المدينة العالية
حينما استولى عليها الفرس . و . طوسيديد ك ٣ ب ٣٤ .

الباب الثالث

العمل الواقعية للثورات هي دائما خطيرة جدا غير ان الفرصة ربما تكون كافية :
حتى المسودة بين الاحزاب كثيرا ما تأتي بالثورات . الطرائق العادية للثورات .

§ ١ - الموضوعات الحقيقية للثورات هي دائما مهمة وان كانت الفرصة لها قد تكون واهية : فان اندس لا ينزعون الى الثورة الا لأسباب جدية . وان أصغر الأشياء حينما تمس سادة الدولة ربما كانت هي ذات الخطر العظيم . فليُنظر الى ما قد حدث في الماضي في سراقوزة فقد غير الدستور لشحناء حب دفعت شابين الى الانتفاض ، كان أحدهما في سفرة فاتهز الآخر فرصة غيبته واكسب حب الشاب الذي كان يحبه صاحبه . فلما عاد أراد ليتقم فاستطاع أن يقتل زوجة منافسه وكلاهما قد جر الى شحنائهما أعضاء الحكومة فسيبا بذلك الثورة .

§ ٢ - فينبغي اذن اليقظة منذ الأصل لضروب الشحناء الفردية وعلاجها منذ بدايتها بين الرؤساء والأقوياء في الدولة . فلنشر كله في البداية كما يقول المثل الحكيم «متى بدىء شيء فقد تم نصفه» من أجل ذلك في كل شيء متى وقع الخطأ الأهون في الأسس ظهر على وجه التناسب في جميع الأجزاء . وعلى العموم ان ما يقع من ضروب الشقاق بين كبار المواطنين يمتد الى الدولة كلها التي لا تلبث أن يلحقها منه نصيب . ولقد آتتنا هستيا بعيد الحرب الميدية مثلا لذلك : أخوان تنازعا ميراث أبيهما فادعى أحقرهما أن أخاه كان قد اخفى المال والكنز الذي وجده أبوهما . وأشركا في نزاعهما

§ ١ - في سراقوزة . ر . افلوطرخس (وصايا لاجادة الحكم ص ٢٨١) .

§ ٢ - متى بدىء شيء . هسنا مثل استشهد به أيضا افلاطون (ر . القوانين

ك ٦ ص ٣٠٩ من ترجمة كوزان - هستيا . مدينة في اوبس (ر . ديودور الصقل

ك ١٥ ص ٣٤٩) .

هذا كل أناس الشعب ، هذا أشرك العامة وذاك ذو الثروة الطائلة كل أغنياء المدينة .

§ ٣ - وحدث في دلفس شجار بسبب زواج أدى الى اضطرابات دامت زمنا طويلا . فان مواطنا اذ يأوى الى خطيته صادف ماتطير به فرفض أن يتزوجها . فأخفى أهلها الذين قد جرحهم رفضه بعض الأمتعة المقدسة في متاعه وهو يقرب قربانا فأعدم الشاب بتهمة انتهاك الحرمات المقدسة . وفي ميتلين الفتنة التي أثارها بعض الشابات الوارثات كانت سببا لجميع المصائب التي تلتها ولمحاربة الأيتنين تلك المحاربة التي فيها استولى بانيس على ميتلين . ذلك أن مواطنا مثرى اسمه تيموفان خلف ابنتين لم يستطع دو كساندر أن يزوج ولديه اياهما فأثار الفتنة وهيج غضب الأيتنين لأنه كان قائما بالأعمال لهم في تلك البلاد .

§ ٤ - وفي فوكيه كان أيضا زواج وارثة غنية هو الذي أثار الشقاق بين منسى والد منيسون وايشمقراط والد أونومارك واستبغ الحرب المقدسة التي كانت شؤما على الفوكيين . وفي ابيدور كانت أيضا مسألة زواج هي التي غيرت الدستور فان مواطنا وعد بتزويج ابنته شابا حكم أبوه لما صار قاضيا بالغرامة على والد المخطوبة . وليثأر هذا الأخير مما اعتبره اهانة أثار جميع طبقات المدينة الذين لم يكن لهم من حقوق سياسية .

§ ٥ - لأجل اضرار ثورة تنقل الحكومة الى الأوليفرشيية أو الى الديمقراطية أو الى الجمهورية يكفى بأن يغالى فى اسباغ التشايف أو الاختصاصات على بعض الوظائف أو على طبقة فى الدولة ، وعلى هذا النحو

§ ٣ - فى دلفس . يقص أفلوطرخس هذه الواقعة . ر . وصايا سياسية ص ٣٢ ور . أتو مللر الدوربون . ح ٢ ص ١٨٢ على دستور دلفس . ور . ايجسأ مكافلل . مقاله على عاشورات تيت ليف ك ٣ ب ٣٦ - باشيس - ر . طوسيديد ك ٣ ب ١٨ (٤٢٨ ق م .) - القائم بالأعمال . البروكسين . بوج الاقتصاد السياسى للاتينيين ك ١ ب ٩ .

§ ٤ - فى فوكيه . ر . ديودور الصقل ك ١٦ ص ٤٢٥ السنة الثانية للولب السادس بعد المائة ٣٥٦ ق م وهو على التقريب تاريخ ميلاد الاسكندر .
§ ٥ - مجلس الكبراء . ر . ك ٢ ب ٩ ف ٢ .

كان التكرم المفرط الذي كان مجلس الكبراء محاطا به في عهد الحرب الميدية قد أتى الحكومة فيما يظهر من القوة ما هو أكثر مما ينبغي . ومن جهة أخرى حينما كان الأسطول الذي كان حمله مؤلفا من رجال الشعب قد كسب النصر في سلامين وكسب لاثينا قيادة أغريقا والتفوق البحري لم تلبث الديمقراطية أن استردت كل مزاياها . وفي أرغوس المواطنون الأعيان الذين ظفروا بمتينى وتطلبوا على القدمونيين أرادوا أن يتهزوا هذه الفرصة للقضاء على الديمقراطية .

§ ٦ - وفي سراقوزة استعاض الشعب الذي كسب وحده النصر على الاتيين عن الجمهورية بالديمقراطية . وفي خاليسيس مالبت الشعب أن استولى على السلطان بعد أن قتل الطاغية فوكسوس وقرن به قتل الأشراف . وفي امبراسي طرد الشعب كذلك الطاغية بيريندر والمتآمرين عليه وولى بنفسه السلطان .

§ ٧ - ينبغي العلم حق العلم بأنه على العموم كل أولئك الذين كسبوا لوطنهم سلطانا جديدا سواء أكانوا أفرادا أم حكاما أم قبائل أم أيا كان كيفما اتفق من المدينة يصبحون سبب فتنة في الدولة . فاما أن يثار عليهم واما أنهم أنفسهم وقد ملأ النجاج صدورهم كبرا يحتالون ليقوضوا المساواة التي لم يعودوا يرضونها .

مصدر آخر للتورات هو مساواة القوى نفسها بين أجزاء الدولة الذين هم بعضهم لبعض عدو فيما يظهر ، بين الأغنياء والفقراء مثلا حينما لا يكون البتة بينهم من طبقة وسطى أو أن تكون هذه الطبقة قليلة العدد . لكن متى تم لأحد الفريقين أن يكون له السؤدد بلا منازع وعلى وجه بين حذر

- ظفروا بمتينى . ان واقعة متينى التي هلك فيها ايباميننداس قد وقعت في السنة الثانية من الاولب الرابع بعد المائة ٣٦٢ ق م . ر . أرتوملر ج ٢ ص ١٤٣

§ ٩ - في سراقوزة . كانت هزيمة الاتيين في السنة الرابعة للأولب واحدة والتسعين ٤١٢ ق م . ر . أرتوملر ج ٢ ص ١٦٠ - فركوس . لا يعرف هذا الاسم الا من هذه الفترة - بيريندر . يظهر أن بيريندر هذا كان من اقرباء بيريندر الكورنتي الاذنين ر . أرتوملر ج ٢ ص ١٥٥ ثم . ر . فيما سيجي . في هذا الكتاب ب ٨ ف ٩ .

الفريق الآخر أن يقتحم عبثاً خطر الجلاء . من أجل ذلك أيضاً كان المواطنون المتأززون بكفائتهم لا يثيرون الفتنة أبداً لأنهم دائماً أقلية ضئيلة بالنسبة لسواد الشعب .

تلك هي على التقريب كل الأساليب وكل الملابس للميث بالنظام وللثورة في الأنظمة المختلفة للحكومة .

§ ٨ - الثورات تكون تارة بالعنف وتارة بالخدعة . فالعنف يسلك سبيله بداية على غرة . أو أن البغي ربما قد لا يجيء إلا بعد زمان طويل ، لأن الخدعة يمكن أن تفعل فعلها أيضاً على وجهين . فأولاً يحمل الشعب على الثورة بوعود كاذبة ، ولا يلجأ إلا بعد ذلك الى القوة لتحفظ الثورة من المقامة ، ففي أتيناً خدع الأربعمائة الشعب بأن أقنعوه أن الملك العظيم سيقدم للدولة وسائل استمرار الحرب على اسبرته ، ولما نجحت هذه الخدعة حاولوا الاحتفاظ بالسلطان لأنفسهم . وثانياً أن الاقناع وحده أحياناً يكفي الخدعة من أجل الاحتفاظ بالسلطان لارضاء أولئك الذين يطيعون ، كما قد كان كافياً للاستيلاء عليه بادية الأمر .

نستطيع أن نقول أننا قد بينا على العموم الملل التي تجلب الثورات في الحكومات من جميع الأصناف .

§ ٨ - الأربعمائة . السنة الأولى من الولى الثاني والتسعين ٤١١ ق م . و .
طوسيديد ٨ ب ٦٧ .

الباب الرابع

علل الثورات في الديمقراطيات . شغب الديماغوجيين هو فيها أكثر من غيرها عادة كما يشته التاريخ . في الديماغوجيين الذين هم مع ذلك رؤساء الجيش . الاختلاف من جميع اختصاصات كبيرة أكثر مما ينبغي في يد واحدة . فائدة التصويت - بالفرق عوضا عن التصويت بالجملة .

١ - فلنبحث الآن على أى أنواع الحكومات تنطبق على الخصوص كل واحدة من تلك العلل على مقتضى التقاسيم التى عملناها .

في الديمقراطية تنشأ الثورات قبل كل شيء بشغب الديماغوجيين : أما فيما يتعلق منها بالأفراد فانهم يضطرون ، باتهاماتهم الدائمة ، الأغنياء الى أن يجمعوا أنفسهم ليتآمروا لأن الاشتراك فى الخوف يقرب بين الناس الأشد عداوة . وقد جرى العرف فى الشؤون العامة أن يدفع أولئك الناس جمهرة الشعب الى الانتفاض . ويمكن الاقتناع بأن الأمور جرت على هذا النحو ألف مرة .

٢ - ففى قوس قد أدت افراطات الديماغوجيين الى سقوط الديمقراطية بأن أكرهوا أعيان المواطنين على أن يتحزبوا عليها . وفى رودس منع الديماغوجيون الذين كانوا يديرون الأموال المخصصة لمراتب الجند أداء السلفة التى كانت واجبة لرؤساء السفن . فهؤلاء لأجل أن يتخلصوا من صنوف الكيد القضائي لم يكن لهم وسيلة أخرى الا التآمر واسقاط الحكومة الشعبية . وفى هرقله بعد الاستعمار بزمان قليل عمل الديماغوجيون

١ ٢ - فى الديمقراطية . ر . منتسكيو . ك ٧ ب ٢ وما بعده - يشتهب للديماغوجيين . ر . ك ٦ ب ٤ ف ٤ رسم صورة الديماغوجي . ٣ ٢ - فى قوس . قوس هي وطن ابيقراط . ر . اتوملار فى الدورين ١ ص ١٠٩ وبيروودوت بولنى به ١٦٣ - فى روديس . ر . قاصيل موجز جدا وردتلهذا الكتاب ب ٢ ف ٥ - وفى هرقله . من بونت . ر . فيما بعد ب ٥ ف . واتوملارج ٢ ص ١٧١ والمادة التى يتكلم عليها تروسطو يظهر انها كانت فى السنة الأولى من الألفية الرابع بعد الملة ٣٦٤ . ق . م .

أيضا للقضاء على الديمقراطية . فانهم بما ارتكبوا من المظالم قد اضطروا المواطنين الأقوياء الى الهجرة من المدينة ، غير أن هؤلاء المنفيين قد جمعوا جمعهم ورجعوا الى المدينة ، فقهروا الشعب وسلبوه سلطانه كله .

§ ٣ - وعلى هذا النحو تقريبا هلكت ديمقراطية ميجسار . فان الديماغوجيين لأجل أن يخلقوا لانفسهم مصادرات كبرى تسيبوا في قلوب المواطنين الاعيان فزاد ذلك في عدد المنفيين في قليل من الزمان فلم يلبث هؤلاء ان عادوا وهزموا الشعب في حرب منظمة وأقاموا حكومة أوليفرشية . وكذلك في كوم كان حظ الديمقراطية التي أسقطها تراسيماك . وان مشاهدة كبير من الحوادث الأخرى أيضا تقيم الدليل على أن السير العادي للتورات في الديمقراطية هو هذا : تارة يصل الديماغوجيون جريا وراء اجتذاب حب الشعب الى أن يثيروا تأثير الطبقات العليا للدولة بالمظالم التي يرتكبونها في حقهم بأن يطلبوا توزيع الأراضي وبأن يحملوهم النفقات العامة كلها . وتارة يقتنون بالوشاية ليحصلوا على مصادرة الثروات الكبرى .

§ ٤ - وفي الأزمان القديمة كلما كان الشخص ديماغوجيا وقائدا انقلبت الحكومة فورا الى طغيان . ويكاد يكون الطغاة الأقدمون كلهم قد ابتدأوا بأن يكونوا ديماغوجيين ، فاذا كانت صفوف الاغتصاب وقتئذ أكثر منها بكثير في أيامنا فالسبب فيه بسيط : في ذلك المهد كان يلزم أن يخرج المرء من صفوف الجيش ليكون ديماغوجيا لأنه وقتئذ لم يكن الناس ليحسنوا الاستخدام الحاذق للكلام . أما الآن فيفضل ضروب التقدم في الخطابة حسب المرء أن يجيد الكلام ليصل الى أن يكون رئيسا للشعب ، غير أن الخطباء لا يقتصبون البتة بسبب جهلهم بالحرب أو أن هذا من الندرة بمكان .

§ ٥ - وان ما كان يجعل ضروب الطغيان في ذلك الزمان أكثر منها

§ ٣ - ميجسار . د - ما سبق ب ٢ ف ٦ - في كوم يريد ارسطو بلا شك ان يتكلم على أولياد ، لانه كان هناك عدة مدن بهذا الاسم . د - ك ٢ ب ٥ ف ١٢ .
§ ٤ - ديماغوجيا وقائدا . هذا التنبيه على أهمية الملكات الحربية قد تحقق بعد ارسطو عدة مرات ، ولكيلا تستشهد الا بمثلين نذكر أن كرومبول ونايبليون ، لم يستطعا الاغتصاب الا لانهما كانا كلاهما الشخصين الاجل في الجيش .
§ ٥ - محافظة ملطية . لا أدري هل كانت الواقعة التي حكاهما ديودور الصقلي

في زماننا هو أنه كانت تركيز سلطات واسعة في منصب واحد ، وشاهد ذلك في محافظة ملطية حيث كان الحاكم الذي يلى هذا المنصب يجمع بين اختصاصات كثيرة العدد قوية النفوذ . يمكن أن يضاف أنه في هذا العهد كانت الدول أصغر مأكون وكان الشعب المشتغل بالأعمال كسبا للرزق يترك الرؤساء الذين اختارهم ينتصبون الطغيان متى كان لهم شيء من الحذر الحربى . وكان هؤلاء بكسبهم قوة الشعب يصلون الى غرضهم . وكانت وسيلة كسب هذه الثقة تنحصر في التظاهر بدعوة الأغنياء . انظر الى ميزسراط في أتيانا حين أذكى الفتنة ضد أهل السهل . وانظر الى تياجين في ميجار اذ ذبح قطمان الأغنياء التي صادفها ترعى على شواطئ النهر . ودينيس باتهمه دفنوس والأغنياء وصل الى أن يسلم زمام الطغيان . فان البغض الذى أظهره للمواطنين الأتريه أكسبه قوة الشعب الذى اتخذه الصديق الأوفى .

٥ ٦ - قد يخلف أحيانا شكل جديد من الديمقراطية الشكل القديم . فمتى كانت الوظائف بالانتخاب الشعبى وبدون أى شرط لنصاب فان الناس الذين يتعلمون الى السلطان يتقلبون ديماغوجيين ويصلون كل مافى وسعهم لجعل الشعب سيدا مطلقا حتى على القوانين . لاتفاء هذا الشر أو على الأقل لجعله أكثر ندرة يمكن جعل العناصر تصوت على حدة لتحسين الحكام بدلا من أن يجمع الشعب فى جمعية عمومية .

تلك هي على التقريب كل الأسباب التي تجلب الثورات فى الدول الديمقراطية .

٨ ص ٢٢٢ فى السنة الثالثة من الالام الثالث والتسعين ليس لها ارتباط بالواقعة المذكورة هنا - أهل السهل - كاد سكان أتيانا ينقسمون الى ثلاث طبقات : أهل الساحل وأهل السهل وأهل الجبل - و - هرودوت كليب ب ٥٦ - تياجين - يتكلم عليه لرسطو ايضا فى الريطوريقا (الخطابة) ١ ٢ ب ٢ - و - بيكر ص ١٢٥٧ و - ماسبيق فى هذا الكتاب به ٢ ف ٨ - ان سيلفون الذى شرع فى الاستيلاء على الطغيان فى أتيانا قد كان صهر تياجين - (طومسيديه ١ ١ ب ١٢٦) دينيس - و - ديودور الصقل ٨ ص ٢١٦ ودفنوس كان قائما للسرغوزين فسل على قتله دنيس فى السنة الثالثة من الالام ثلاث والتسعين ٣٦٠ ق م - م -

٦ ٥ - حتى على القوانين - و - ٣ ٦ ب ٤ ف ٤ -

الباب الخامس

علل الثورات في الأوليفرشية . القسم الأوليفرشين فيما بينهم . فالذين ابعدهم عن السلطان يثرون وأحيانا يصطخون ان يكونوا ديمولوجين . سو. سلوك الأوليفرشين الذين لا يعرفون الاختلاف بثروتهم الشخصية . علل الثورات في الأوليفرشية في وقت الحرب . بقى الأوليفرشين بعضهم على بعض . الظروف القرفية البعث . الأوليفرشيات والديمقراطيات يتعد أن تنقلب إلى الحكومات القفافة .

§ ١ - في الأوليفرشيات العلل الأشد ظهورا للانقلاب اثنتان : الواحدة انما هي ضيم الطبقات المنحلة التي ترحب حينذاك بأول مدافع عنها والذي يتقدم لمساعدتها أيا كان . والأخرى وهي كثيرة الوقوع حين يخرج رئيس الحركة من صفوف الأوليفرشية أعانها . مثل ليجداميس من نكسوس الذي غالبت أن نصب نفسه طاغية على مواطنيه .

§ ٢ - أما الأسباب الخارجية التي قلب الأوليفرشية فيمكن أن تكون مختلفة جد الاختلاف فأحيانا الأوليفرشيون أنفسهم إلا الذين هم في الحكم ، يدفعون إلى التفسير حينما تكون ادارة الشؤون مركزة في أيد قليلة العدد جدا كما في مرسيليا واستروس وهرقلة وفي عدة دول أخرى . فالذين كانوا معدين عن الحكم كانوا يتألبون حتى يحصلوا على الاستماع

§ ١ - ليجداميس . نحو الاولب السابع والستين ٥١٠ ق . م . ر . انوملر في الدورين ج ١ ص ١٧١ - نكسوس . احدي جزائر الارخبيل المائر حول ديلوز . يروي آتيني في ٨ ص ٣٤٨ هذه الواقعة بناء على قول ارسطو نفسه في تحليله لدمستور نكسوس .

§ ٢ - في مرسيليا . حل ارسطو أيضا دمستور مرسيليا . ويشهد بذلك أميني في ٨ ص ٥٧٦ فإنه عندما ذكر مؤلف ارسطو على جمهورية مرسيليا تسكلم على عائلة استقراطية هي عائلة البروتيين . من نسل المؤسسين الاولين الذين كان لهم النفوذ الاعلى . ر . استرابون في ٤ ص ١٧١ . كانت حكومة مرسيليا لا تزال اوليفرشية في الوقت الذي كان يكتب عنها استرابون . - في استروس . لا يطلم شي . عن قانون استروس . - في هرقلة . محتمل أن يكون الامر هنا أيضا بصدد هرقلة بونت . ر . ما سبق ب ٤ ف ٢ وما سيأتي في هذا الباب ف .

المقترن بالسلطان فديا للأب ثم الأكبر الأخوة ثم للأخوة من بعدهم . وفي الواقع ان القانون يحرم في بعض الدول على الأب والأبناء أن يكونوا حكاما في وقت واحد ، وفي بعض الدول يحرم ذلك على الأخوين أحدهما الأصغر والأب الأكبر . ففي مرسيليا صارت الأوليفرشية أشد جمهورية . وفي استروس انتهت بأن انقلبت الى ديمقراطية . وفي هرقله اضطرت هيئة الأوليفرشيين أن تتسع حتى صار عدد أعضائها ستمائة .

§ ٣ - في اكنيد خرجت الثورة من تحريض أغنياء أنفسهم فيما بينهم بحجة أن السلطان قد انحصر في بعض المواطنين وأن الأب ، كما قلت ، لا يمكن أن يجلس مع ابنه في آن واحد وأن من بين الأخوة الأكبر وحده هو الذي كان يجوز أن يشغل الوظائف العامة . فاتفق الشعب من الشقاق بين الأغنياء واختار له رئيسا منه لم يلبث أن ولى السلطان بعد ظفرو لأن الشقاق يجعل الحزب الذي ينقسم على نفسه ضعيفا جدا . ففي ايريتري في عهد أوليفرشية البازيليين التيقية أسقط الشعب الذي مل الاستبداد الأوليفرشية على رغم الرعاية الظاهرة التي كان يبذلها رؤساء الحكومة ، وما كان ذنبها الا أنها كانت محصورة في عدد قليل .

§ ٤ - من بين أسباب الثورات التي تحملها الأوليفرشيات في بلطنها ينبغي أن يعد حتى قلاقل الأوليفرشيين الذين يصيرون ديماغوجيين . لأن الأوليفرشية أيضا ديماغوجية وقد يكونون فيها على صنفين . فديا يجوز أن يوجد الديماغوجي من بين الأوليفرشيين أنفسهم مهما يكن عددهم قليلا . ففي أتيننا صمدار شاريكليس ديماغوجيا حقا من بين الثلاثين . وفرينيكوس قد لعب الدور نفسه بين الأرسمائة .

§ ٣ - في اكنيد . هذه النزلة الاسبرية كانت خاتمة لاوليفرشية شديدة اليأس . د . آتوملار . الدوربون ج ٢ ص ١٧٢ - في ايريتري . نزلة أتينية في يوليو ولا يعرف شيء محقق عن أسرة البازيليين .

§ ٤ - شاريكليس . د . اكسينوفون . الهيلينيون § ٦ به ٢ . وذكرى سترات § ١٥ به ٢ - فرينيكوس . د . طومسيد § ٨ ب ٦٢ د ٩٠ .

٨ • - واما أن أعضاء الأوليرشية يترأسون الطبقات المنحلة : ففي لارسا قد جعل حراس المدينة أنفسهم يملقون الشعب الذى كان له حق تصينهم . وذلك هو حظ الأوليرشيات جميعا حيث أعضاء الحكومة ليس لهم سلطة الاختصاص بالتصين فى كل الوظائف العامة بل ان هذه الوظائف مع بقائها امتيازاً لأهل الثروات الضخمة وبعض الأحزاب هى مع ذلك خاضعة لانتخاب الجند أو الشعب . يمكن أن يلقى النظر مثلا الى ثورة أيدوس . وهذا هو الخطر الذى يهدد أيضا الأوليرشيات التى فيها المحاكم ليست مؤلفة من أعضاء الحكومة أنفسهم ، لأن أهمية القرارات القضائية تؤدى الى تمليق الشعب واسقاط الدستور كما حدث فى هرقله بونت .

٩ • - وأخيرا اليك ما يحدث حينما تتشبه الأوليرشية بالمركية أكثر مما ينبغي ، فان ذلك يضطر الأوليرشين الذين يطالبون بالمساواة لأنفسهم أن يدعوا الشعب الى مساعدتهم . سبب آخر للثورة فى الأوليرشيات يمكن أن يتولد من سوء سلوك الأوليرشيات الذين يندرون فى ثروتهم الشخصية بالافراطات فتمى أملقوا لاجفكروا الا فى ثورة وحيث أن يتلقفوا الطغيان لأنفسهم واما أن يجهزوا له لحساب آخرين كما جهز هيارينوس لديئيس فى سراقوزة . وفى أنفيوليس استطاع كليوتيم الكاذب أن يجلب الى المدينة نزلاء من خاليس وحينما استقروا رمى بهم الأغنياء . وفى ايجين حدث لأجل صلاح ما أفسده سوء الحظ أن هذا الذى أدار الائتمار بشاريس حاول أن يغير شكل الحكومة .

١٠ • - فى لارسا • مدينة فى تساليا • لا يعرف عن حكومتها شيء • ر • ماسين ك ٣ ب ١ ف ٩ - ثورة ايدوس ، نزلة من ملطية على الهلسيون وعمل شاطلي آسيا ر • ما سيل فى هذا الباب ف ٩ - فى هرقله بونت • ر • ما سبق ب ٤ ف ٢ • وقد كانت عدة ملائن تسمى بهذا الاسم ولا لدى هل كان لرسطو يفرق بين هرقله وهرقله بونت • ر • قيسا سيل فى هذا الباب ف ١٠ ثم ك ٤ ب ٥ ف ٧ •

١١ • - سوء سلوك الأوليرشين • لقد لعب جبرايو فى الثورة الفرنسية دورا مثل دور الأوليرشين الذين يتكلم عليهم أرسطو ما هنا • ويمكن ايراد أمثلة كثيرة مشابهة لهذا ايضا • هيبارينوس • هو آخر ديئيس القديم أو صهره • ر • ديودور الصقل ك ١٦ ص ٢٦ ، فالوطرخس فى « حياة ديون » ص ١٣٤ - فى أنفيوليس • ر • ما سبق فى هذا الكتاب ب ٢ ف ١١ ثورة أنفيوليس •

§ ٧ - وأحيانا عوضا عن قلب الدستور ينهب الأوليغارشيسون الذين أملقوا الخزانة العامة ، وحيتذ اما أن يدب الشقاق فى صفوفهم واما أن تدلج الثورة حتى من قبل المواطنين الذين يدفعون للصوص بالقوة . وقد كانت كذلك ثورة أبيللوى بونت .

عندما يسود الاتحاد فى الأوليغارشية يقل استهدافها لأن تهلك نفسها . وشاهد ذلك فى حكومة فرسال . فان أعضاء الأوليغارشية ولو أنهم فى غاية القلة يستطيعون بفضل اعتدالهم الحكيم أن يسوموا الجماعات الكبيرة .

§ ٨ - غير أن الأوليغارشية تهلك حينما تقوم فى باطنها أوليغارشية أخرى . وهذا هو مايقع حينما تكون الحكومة بأمرها بما أنها ليست مؤلفة الا من أقلية ضئيلة لا يكون لأعضاء هذه الأقلية جميعا مع ذلك حظ من مناصب الرياسة : وشاهد هذا ثورة ايليس التى كان دستورها وهو أوليغارشى بحيث لايسمح بدخول مجلس الشيوخ الا لعدد قليل جدا من الأوليغارشيين لأن المقاعد وعددها تسمحون كانت الى مدى الحيلة وأن الانتخابيات المقصورة على الأمر القوية لم تكن فيها خيرا منها فى لقدمونيا .

§ ٩ - الثورة تصيب الأوليغارشية فى زمن الحرب كما فى زمن السلام . ففي مدة الحرب تشرف الحكومة على الدمار ولعدم قوتها بالشعب الذى تجد نفسها مضطرة لاستخدامه لدفع العدو . وحيتذ فلما أن الرئيس

- الانتمار بشلرس . لا يبين ان الواقعة التى يتكلم عليهاأرسطر هنا مرتبطة بالواقعة التى يرونها هيرودوت فى ايراثو ب ١٨ كما كان يظن ذلك شنيذر . على أن التاريخين لا يلبقان ، فان شاريس هو القائد . لايتنىالذىهزم فى شيروق فى السنة ٣٢٨ ق م ر . جوتلنج ص ٣٩٩

§ ٧ - أبيللوى بونت . ر . ما منيق فى هذا الكتاب ب ٢ ف ١١ - . يقلل استهدافها . يشهد تاريخ الاوليغارشية فى البندقية بصحة هذه الملاحظة التى لاحظها أفلاطون من قبل . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٩ - حكومة فرسال . ر . أكسينوفون فى كتابه الهيبثيون ك ٦ ب ١ .

§ ٨ - ثورة ايليس . ايليس هى عاصمة ايليدا غرب بيلوبونيز وكانت حكومتها تلرب كثيرا من حكومة اسبرطة (ر . مللر ج ٢ ص ٩٦ وپلوسيديد ك ٥ ب ٤٧) . § ٩ - تيموفان فى كورنتة . تيموفان هو اخو فيمبوليون الذى اشترك فى قتله ر . مللر فى اللوريجن ج ٢ ص ١٥٢ ورحالة انا خاويس الصغير ج ٢ ب ٨ - فى عهد

الوحيد الذى توكل اليه السلطة العسكرية بصير طاغية مثل تيموفان فى كورته ، واما آن رؤساء الجيش اذا كبر عندهم لأنفسهم وبالقوة أوليغارشية . وقد حدث أحيانا أن الأوليغارشيات من خوف هاتين العقبين قد خولت حقوقا سياسية للشعب اذ كانت مضطرة لاستخدام قواه . وفى زمن السلم يكل الأوليغارشيون حذرا من بعضهم البعض أمر حراسة المدينة الى جنود بقودهم رئيس لايتبع أى حزب سياسى لكنه فى غالب الأمر يستطيع أن يصبح رئيسا على الجميع . وهذا هو ما صنعه ساموس فى لارسا فى عهد الألويين الذين أسلموا له القيادة ، وهذا ما وقع أيضا فى أيدوس فى عهد الجماعات التى كانت احداها جماعة ايفياد .

§ ١٠ - تقع الثورة فى الغالب بسبب أعمال العنف التى يعطونها الأوليغارشيون بعضهم لبعض . وقد تكون الأنكحة والدعوى عندهم فرسا كافية لاسقاط الحكومة. وقد ذكرنا فيما سبق بعض حوادثه من الصف الاول. ففى ايريتريا قوض دياجوراس أوليغارشية الفرسان اتقاما لرده عن خطبة زواج بلا مبرر . وقد سبب حكم محكمة ثورة هرقله كما سببت قضية زنا ثورة الثيين . ولقد كان المقاب مستحقا ولكن الوسيلة كانت ثورية فى هرقله ضد أوسيون ، وفى ثية ضد أرخياس ، وان تحمس أعدائهما كان من القسوة والعنف بحيث انهم عرضوا كل واحد منهما فى الميدان العام مصلوبا فى عمود .

§ ١١ - كثير من الأوليغارشيات قد هلكت بإفراطها فى الاستبداد وسقطت بفعل أعضاء الحكومة عنها الذين كانوا يألمون بعض الظلم . ذلك

الألويين . كان هؤلاء اسرة كبيرة فى تساليا ادعت انها من نسل هرقله . ر . ما مللر ج ١ ص ١٠٩ و ١٧١ وجورتنج ص ٣٩٩ . فيما يختص بلارسا . ر . ما مر فى هذا الباب ف د .

- ما وقع ايضا فى ايدوس . ر . ما سبق فى هذا الباب ف د .

§ ١٠ - وقد ذكرنا فيما سبق . ر . ما سبق ف ٣ ص ٢ . فى ايريتريا . ايريتريا فى مدينة فى اوبى - ثورة هرقله . ر . ما سبق فى هذا الباب ف د . و ف ٤ ب . ف ٧ - أوسيون . . . أرخياس . لا يعرف شيء عن هذين الرجلين .

§ ١١ - الأوليغارشيات فى الكتيه . ر . ما سبق فى هذا الباب ب ٣ - ر

هو ما حدث للأوليغرشيات فى أكثيد وفى شيوز . وقد تكون أحيانا
حادثة عرضية تجلب الثورة فى الجمهورية وفى الأوليغرشيات . ففى هذه
الأنظمة تحتم شروط النصاب لدخول مجلس الشيوخ والمحاكم ولوظائف
أخرى . ففى الغالب يعين النصاب الأول تبعاً لحالة الوقت على وجهه
يؤتى السلطان بعض المواطنين دون غيرهم فى الأوليغرشية والطبقات
الوسطى دون غيرها فى الجمهورية . لكن متى انتشر الرخاء على أثر
السلام أو لأى ظرف آخر موات فإن المكيات مع بقائها على حالها تزيد
قيمتها زيادة كبرى فتؤدى النصاب مرات عدة بحيث ان جميع المواطنين
يتنهمون الى أن يحصلوا على جميع الوظائف . فتارة تقع الثورة على درجات
وتستقر شيئاً فشيئاً دون أن يتبها إليها وتارة أيضاً تقع وتم على وجه أسرع
من ذلك .

§ ١٢ - تلك هى أسباب الثورات والفتن فى الأوليغرشيات . أضيف
الى ذلك أنه على العموم تتحول الأوليغرشيات والديمقراطيات الى أنظمة
سياسية من النوع عينه ، ولا تتحول فى الغالب الى نظم مقابلة لها بالتضاد .
على هذا فالديمقراطيات والأوليغرشيات بالقانون ، تصير ديمقراطيات
وأوليغرشيات بالنصف والمكس بالمكس .

شيوز . شيوز جزيرة كبيرة يقرب شواطئ آسيا الصغرى . ولا يعلم من تاريخها الا
شبه قليل . ولقد ثبتت عدة مرات فى الحرب ضد الفرس واللقمانيين والاكثيسين .

الباب السادس

الاسباب الثورات في الأرستقراطيات - الأقلية الاثنيق مما ينبغي لاعتله الحكومة -
الطغاة الدستورية - نفوذ الخزين الضمين القالين في ميدهما - الثروة المفرطة للمواطنين
الاعيان - الاسباب الاممحصوسة - الاسباب الخارجية للفساد - حالة نظرية الثورات
في الدول الجمهورية .

١ ٩ - في الأرستقراطيات تحدث الثورة بديا من أن الوظائف العامة
هي من نصيب الأقلية الضيقة الى أشد مما ينبغي . وقد قررنا فيما سلف
أن هذا هو أيضا سبب انقلاب في الأوليغرشيات . لأن الأرستقراطية هي
ضرب من الأوليغرشية وأن السلطان في احدهما كما في الأخرى
لأقلية ولو أن للأقلية من جهة ومن أخرى شيئا متخالفة . وهذا هو
الذي يفضي الى أن تحسب الأرستقراطية أوليغرشية في الغالب . وان
صنف الثورة الذي تتكلم عليه يقع فيها ضرورة في ثلاث حالات على
الخصوص . أولا حينما يكون خارج الحكومة كتلة من المواطنين ملأت
الغزة صدورهم يشعرون أنهم بكفائتهم مساوون لولاء أمورهم ، مثال ذلك
أولئك الذين سموا في أسبرته البرتينيين الذين كان آباؤهم مساوين لآباء
الأسبرتيين الآخرين فقد كشف تأمر فيماينهم فأرسلتهم الحكومة يششون
مستعزة في توتة .

٢ ٩ - وثانيا حينما يكون رجال أفذاذ لاقلون في الأهلية عن غيرهم
قد أهانهم أناس ممن فوقهم في المرتبة . ومثال ذلك ليزندر الذي أهانه
ملوك لقدمونيا . وأخيرا حينما يدفع عن كل وظيفة رجل ذكي القلب مثل

٩ ١ - البرتينيين . أثناء حرب ميسينا الأولى نحو الاولب الثامن عشر ٧٠٨ ق .
ر . استرايون ك ٦ ص ٢٤٩ .
٩ ٢ - ليزندر . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ١٠ . وحياة ليزندر لافلوطرخس
- سينادون . ر . الهلينيون لأكسينوفون ك ٣ ب ٣ .

سينادون اذ شرع فى ذلك الهجوم الجرىء على الأسبرتين فى عهد
أجيزيلاس .

تولد الثورة أيضا فى الاسترطيات من البؤس الأقصى للبعض
والثروة الطائلة للبعض الآخر . وتلك هى النتائج العادية للحرب . كذلك
كان الوضع فى أسبرته طوال حروب مسينيا كما تشهد به قصيدة تيرتى
المسماة « الأنومى » فان بعض المواطنين الذين أُمِلقوا بسبب الحرب
طلبوا اقتسام الأموال الثابتة . وأحيانا تحدث الثورة فى الأرستقراطية
لأنه وجد فيها مواطن قوى طمع فى أن يزيد من قوته أيضا ليستولى على
السلطان لنفسه وحده . وهذا ما شرع فيه ، على ما يقال ، فى أسبرته
بوزانياس القائد الأعلى للاغريق طوال حرب ميديا وكذلك هنون فى
قرطاجنة .

§ ٣ - ان أشأم ما يكون على حياة الجمهوريات والأرستقراطيات انما
هو الاعتداء على الحق السياسى كما ينص عليه الدستور نفسه . زان
ما يسبب الثورة حيثذ هو أن فى الجمهورية النصر انديمقراطى والعنصر
الأوليغرى لايقلان على تناسب سوى وأن فى الأرستقراطية هذين
العنصرين يسوء امتزاجهما مع الكفاية . غير أن الانقسام يبرز على
الخصوص بين العنصرين الأولين أعنى الديمقراطية والأوليغرىة اللتين
تضى الجمهوريات وأكثر الأرستقراطيات بالجمع بينهما .

§ ٤ - أما الاندماج المطلق لهذه العناصر الثلاثة فهو بالضغط ما يجعل
الأرستقراطيات مختلفة عما يسمى بالجمهوريات ويؤتيها من الاستقرار
كثيرا أو قليلا . لأنه يصف بين الأرستقراطيات كل الحكومات التى تميل

- تيرتى . قد بعثته آتينا الى اللقمنونيين ، كما هو معلوم ، فى الحرب الثانية:
المسينية نحو سنة ٦٨٤ ق . م ولدينا بعض قصائده وهى تستحق الإعجاب . ولكنه
لم يبق لنا شيء من قصيدته التى يتكلم عليها أرسطو هنا وجوستيان ك ٢١ ب ٤ -
بوزانياس . ر . ما سبق فى هذا الكتاب ب ١ ف ه وك ٤ ب ه ص ١٣ ، ور . طوسيديد
ك ١ ب ١٣٠ وما بعده - وهنون . ر . ما سبق ك ٢ ب ٨ ف ١ .

§ ٤ - الاشكال الديمقراطية . هذا اطراء جميل للديمقراطية .

الى الأوليغرشية وبين الجمهوريات كل تلك التي تميل الى الديمقراطية
وان الاشكال الديمقراطية هي الاشد متانة لأن الأكثرية هي التي
تسودها وأن تلك المساواة التي يستمتع بها فيها تجعل الدستور الذي يؤتيها
أثيرا عند أهلها . على ضد ذلك الأغنياء متى كفل لهم الدستور استملاء
سياسيا لم يمتنوا الا بانسباغ كبرياتهم وطمعهم .

§ ٥ - على أنه أيا كانت الجهة التي إليها يميل مبدأ الحكومة فإنه يتحلل
دائما بفضل نفوذ الحزبين الضدين اللذين لا يفكران أبدا الا في انهاء
سلطتهما ، فالجمهورية الى الديماغوجية والأرستقراطية الى الأوليغرشية .
واما أن يقع العكس فتحلل الأرستقراطية الى الديماغوجية متى كان الأشد
فرا الذين هم ضحايا الاضطهاد يسودون المبدأ المقابل ، وتحلل الجمهورية
الى الأوليغرشية لأن الدستور الوحيد المستقر هو ذلك الذي يؤتي
المساواة على نسبة الأهلية والذي يستطيع أن يكفل حقوق المواطنين
أجمعين .

§ ٦ - الانقلاب السياسي الذي تكلمت عليه آنفا قد وقع في نورويم :
أولا لأن شروط النصاب التي وضعت للوظائف العامة بما أنها أرفع مما
ينبغي قد خففت وتضاعف عدد الوظائف . ثم لأن أعيان المواطنين ، على
رغم حكم القانون ، كانوا قد استحوذوا على جميع الأموال العقارية كلها
لأن الدستور وهو أوليغرشى محض ، كان يسمح لهم بأن يثروا كما
يشاءون . لكن الشعب وقد مرّن في الحروب ما لبث أن صار أقوى من
الجند الذين كانوا يقهرونه ونقص ملكيات أولئك الذين كان لهم منها أكثر
مما ينبغي .

§ ٥ - الدستور الوحيد المستقر . يلزم التقريب بين هذه الفقرة وبين عدة فقرات
أخرى ذكرت فيما مر تبين أن دستور تملما من الانتفاضات التي كثر ما وجهت اليه ظلما .
فمن العسير للجهر بالمساواة في حدود اضيق ضيقا وأجمل وصفا من ذلك . ومن سوء
الحظ أن المساواة ، كما قد عتادها الاقدمون لم تكن الا ظلما يؤسف له . فالجسائب
المواطنين يوجد دائما الارقاء . و . في هذا الكتاب ب ٩ ف ٧ واللمعة .

§ ٦ - في نورويم . في اغريفا الكبرى . راجع ما يجيء من معلومات جديدة في
هذا الباب ف A . وديودور الصقل في ١٢ ص ٧٧ وما بعدها .

٤ ٧ - هذا المزاج الأوليغارشى الذى تشتمل عليه الأرستقراطيات كلها هو على الضبط هذا الذى يسر لأعيان المواطنين أن يجمعوا ثروات طائلة. ففى لقدمونيا صارت كل الأرض الزراعية فى حيازة بعض الأيدى فحسب، والمواطنون الأقوياء يستطيعون أن يسلكوا فيها على ما يشتهون ويصاهروا على مقتضى موافقاتهم الشخصية. وإن ما أودى بجمهورية لوكرس هو أنه أبيع لدينيس أن يتزوج فيها. ولم تك مثل هذه المسية لتوسع لا فى الديمقراطية ولا فى أرستقراطية حكيمة معتدلة.

فى الكثير الغالب من الأمر يتم وقوع الثورات فى الأرستقراطيات دون أن يشعر بها وعلى وجه من الفساد غير محسوس، وليذكر أننا، إذ نعالج مبدأ الثورات على العموم، قد قلنا أنه ينبغي أن يعد أيضا من الأسباب التى تؤدى إليها أخف ضروب الحيد عن المبدأ ذاته. فبدىا قد تهمل نقطة من الدستور لأهمية لها. ثم يتوصل بأقل عناء الى أن تغير فيه أخرى أخطر قليلا من الأولى حتى يفضى ذلك الى تغيير المبدأ كله.

٤ ٨ - وانى أذكر من جديد مثال ثوريوم. كان القانون يجعل خمس سنين حدا لوظائف القائد. فقام بعض شبان حريين وكانوا ذوى نفوذ فى الجند وكانوا لاحترامهم للرجال القائمين فى وظائفهم يظنون لهم قدرة على اقتلاعهم منها فبدؤوا بأن يحاولوا تعديل ذلك القانون وأن يحصلوا بتصويت الشعب الذى كان مستمدا تملأ موافقتهم، على أبدية الحدم العسكرية، فأراد الحكام الذين تنهيه المسألة وكانوا يسمونهم (كوزيناتور) أن يقاوموا ومع ذلك فانهم لا ظنوا أن هذا التزلز يكفل استقرار القوانين الأخرى وافقوا كغيرهم. بيد أنهم لا أرادوا بعد ذلك أن يقفوا فى وجه تغيرات جديدة لم.

٤ ٧ - فى لقدمونيا ٠ ر ٠ ما سبق ٢ ٢ ب ٦ ف ١٠.

- بجمهورية لوكرس ٠ ر ٠ ديودور الصقل ١٤٥ ص ٢٧١ و ٢١٧ و اثينى ١٢٥ ص ١٥٤ - إن قلنا ٠ ر ٠ فيما سبق ب ٢ ف ٢ هذه النظرية التى هى من حسن التفكير ومن المطابقة للحق بشكلان.

٤ ٨ - من جديد ٠ ر ٠ ما سبق فى هذا الباب ف ٦ -

يكن لهم بعد من القدرة مايمكنهم من ذلك ، وما لبثت الجمهورية أن صارت
أوليغارشية عنيفة في أيدي أولئك الذين حاولوا أول تجديد .

٨ ٩ - يمكن أن يقال بوجه عام على جميع الحكومات انها تسقط تارة
بأسباب فساد داخلية وتارة بأسباب خارجية ، مثال ذلك حينما يكون لها على
أبوابها دولة قائمة على مبدأ مضاد لمبدأها أو حينما يكون العدو مع بعده عنها
له قوة كبرى . واليك النضال بين اسبرته وأتينا . فان الاتيين كانوا في كل
مكان يسقطون الأوليغارشيات في حين أن اللقدمونيين كانوا يقضون على
الديسائير الديمقراطية .

تلك هي على التقريب علل الانقلابات والثورات في الأنواع المختلفة
للحكومات الجمهورية .

٩ ٩ - مبدأ مضاد . ان سبب الحرب هذا هو الذي جعل فرنسا تشتبك بأوروبا
كلها بعد الثورة . فان تحالف المباذ، هو اليوم على التحقيق العقبة الكئود لسلام
القارة . وانه بعبارة أخرى « الحكومة المضادة » التي يذكرها أرسطو .

- اللقدمونيون - ر . ما مييجير - ب ٨ ف ١٨ .

الباب السابع

نظرة الوسائل العامة لحلف الدول الديمقراطية والائيرشبية والامستريمية
وسلامها : احترام القانون : في الصراحة السياسية ، نصر هذه الوظائف ، الرقابة العامة
التي يقوم بها المواطنون جميعا : موالة النظر في التصيب القانوني : الاحتياطات الاملاز
انفلاها انق للسلوط السياسية الكبرى : مراقبة عادات المواطنين واخلاقهم نزاهة
للمواطنين العموميين ، التزول عن وظائف صفري للشعب : حب اكرية للمواطنين للمستور،
الاعتمال في مباشرة السلطة ، العناية الواجبة للتربية العامة .

٨ - نبحث الآن فيما هي وسائل الحفظ بالمقاييس الى الدول على العموم
والى واحدة على الخصوص . نقطة أولى بديهية هي أننا اذا عرفنا الاسباب
التي تدمر الدول وجب أن نعرف أيضا الاسباب التي تحفظ بقاها . فان
الضد يستتبع الضد دائما ، والدمار هو مقابل الحفظ .

٥٢ - في جميع الدول حسنة النظام أول عناية يجب اصطفاها هي أولا يخالف القانون في أى شيء كان وأن يحترس بأشد ما يكون من التخرج من أن يصاب القانون بأى أذى مهما يصف. إن تعدى حدود القانون يلغم الدولة من حيث لا تشعر كما أن التفقات الصغيرة متى تكررت انتهت الى محق الثروات . لا يلتفت المرء الى ما يلحقه من الخسائر لانها لاتصيه البتة جملة . انها تمزب عن المشاهدة وتخدع الذهن ، مثلها مثل اشكال السفطائين هذا : « اذا كان أى جزء صغير فالكل يجب أن يكونه » وهذا معنى حق بالجزء باطل بالجزء ، لان المجموع أى الكل نفسه ليس صغيرا لكنه مركب من أجزاء صغيرة . فيلزم حينئذ هاتما أولا اتقاء الشر من أصله وثانيا لا ينبغي الاستسلام لهذه الخدع وتلك السفط التي تمد للشعب مدا ، فالحوادث حاضرة لتأنيبها على رؤوس الأشهاد . ولقد قلنا فيما سبق ماذا كنا ننى بالسفط السياسية والخدع التي يظن بها فرط الخلق .

§ ٣ - غير أنه يمكن الاقتناع بأن كثيرا من الأرستقراطيات بل بعض الأوليفرشيات ليست مدينة ببقائها لأحكام دستورهما بمقدار ما هي مدينة به لبصارة الحكام فى سلوكهم سواء نحو المواطنين البسطاء أو نحو زملائهم. فانهم يصرّفون عنايتهم الى اجتناب كل ظلم نحو أولئك الذين هم مبعدون عن الخدمة العامة لكنهم لا يهتفون أبدا دعوة الرؤساء منهم الى تصريف الشئون ، حذرين من أن يجرحوا المواطنين فيما يتوهمون لانفسهم من الاعتبار ، أو الجماعات فى منافهم المادية ، محتفظين على الخصوص فيما بينهم ونحو جميع الذين يماونونهم فى الادارة بالاساليب الديمقراطية البحتة لان بين المتساوين مبدأ المساواة هذا الذى يراه الديمقراطيون فى سيادة الاكثرية ليس عادلا فحسب بل هو أيضا نافع .

§ ٤ - فاذا كان أعضاء الجمهورية حيثذ كثيرى العدد فيحسن أن تكون عدة من الانظمة التى يسبرون على مقتضاها كلها شعبية فمثلا وظائف الحكام لاثبتت الائمة أشهر حتى يستطيع الأوليفرشيون جميعا فيما بينهم أن يباشروها كل بدوره لما انهم كلهم متساوون يؤلفون شعا على نحو ما . وهذا حق الى حد أنه يمكن أن يقوم من بينهم ديماغوجيون كما قلت . ان هذه المدة القصيرة للوظائف هى فوق ذلك وسيلة لاقاء الاقلية النسيبة فى الأرستقراطيات وفى الأوليفرشيات ومتى كان بقا المرء فى الوظيفة زمنا قصيرا فليس من السهل أيضا أن يأتى الشر كما لو بقى فيها مدة طويلة . ان المدة المستطيلة للسلطان هى وحدها التى تجلب الطغيان الى الدول الاوليفرشية والديمقراطية فلما أن يكون من ناحية أو من أخرى مواطنون أقوياء يهدفون الى الطغيان هاهنا الديماغوجيون وهناك أعضاء الاقلية الوراثة واما أن يكونوا هم الحكام الذين خولوا سلطانا عظيما بعد أن استمتروا به زمانا طويلا .

§ ٥ - كثير من الأرستقراطيات . يمكن تقريب هذه النظريات من نظريات منتسكيو

د . روح القوانين ك . ب . ا .

§ ٦ - كما قلت . د . ما سبق به ف . ا . الاقلية النسيبة . د . ما سبق ف . ا .

ب . ف . ا

٥ - تحتفظ الدول ببقائها لا لان أسباب الحراب بعيدة فحسب بل أحيانا أيضا لان تلك الاسباب راحنة فيحملهم الحوف حيثذ على أن يضاعفوا الاهتمام بالشئون العامة . من أجل ذلك يرى الحكام الذين يهمهم البقا على الدستور واجبا عليهم أن يفترضوا الاخطار البعيدة وشبكة الوقوع جدا فيمهدوا لفزع من هذا القيل يحمل المواطنين على اليقظة كما تكون الحال عند خطر ليلي فلا يفرون من رعاية المدينة ومراقبتها . وفوق ذلك ينبغي دائما بالوسائل المشروعة اتقاء الممارك والحصومات بين المواطنين الأقوياء وتنبه أولئك الذين هم خارج الحركة قبل أن يشاطروا فيها شخصا . غير أن تعرف أعراض الشر على هذا الوجه ليس من عمل العقل العلمي ، بل لاتكون تلك الحصافة الا لرجل دولة .

٦ - في الاوليرشية وفي الجمهورية لاجل منع التورات التي قد تثيرها قيمة النصاب حينما تبقى ثابتة عند الزيادة للتقصد تحسن اعادة النظر في هذه القيم بموازنتها بالماضي اما في كل سنة في الدول التي فيها النصاب سنوي واما في كل ثلاث سنين أو خمس في الدول الكبرى . فاذا زادت الايرادات أو نقصت بموازنتها بتلك التي استخدمت بدوى الامر قاعدة للحقوق السياسية فينبغي أن يحيز القانون رفع النصاب أو خفضه رفعه بالنسبة لمستوى الثروة العامة اذا نمت وخفضه بمقياس قانوني اذا نقصت .

٧ - فاذا أهمل هذا الاحتياط في الدول الأوليرشية والجمهورية نشأت عما قريب هاهنا الأوليرشية وهناك حكومة اقلية وراثية وغنية . أو خلفت الديماغوجية الجمهورية ، والجمهورية أو الديماغوجية الأوليرشية نقطة هامة أيضا للديمقراطية والأوليرشية أو بكلمة واحدة لكل حكومة ، وهى أن يلتفت الى أنه لا تقوم فى الدولة قائمة لاي استعلاء مجاوز حدود التناسب : انما هى أن تعطى الوظائف قليلا من الاهمية وطويلا من المدة فذلك خير من أن ترك لها دفعة واحدة سلطة واسعة المدى ، لان

٥ - ان يشاعفوا الاهتمام . ر . متشكرو . روح القوانين د ٨ ب ٥ .

٦ - وراثية وغنية . ر . فيما سبق د ٢ ب ٥ ف ١ .

السلطان مفسد وكل الناس ليسوا خلقاء باحتمال الاقبال والرفعة . فاذا لم يمكن تنظيم السلطان على هذه القواعد فلا أقل من أنه يجب الاحتراس من استرجاعه مرة واحدة كما أعطى بلا تبصر ، وينبغي حصر مدها شيئا فشيئا .

§ ٨ - غير أنه انما يكون على الخصوص بنص القانون نفسه أن يحسن اقتناء تكوين هذه الرفعات المخيفة التي تتركز على سمة الثراء ، أو على قوى حزب كبير العدد ، وحينما لا يمكن منهما من أن تكون فلا بد من العمل بحيث أنها تذهب فتبسط أهميتها في الخارج . ومن جهة أخرى لما أن التجديدات يمكن أن تسرب يادى الأمر فى أخلاق الافراد وعاداتهم فينبغى خلق وظيفة تكلف مراقبة أولئك الذين معيشتهم غير متفقة مع الدستور .

ففى الديمقراطية بواسطة المبدأ الديمقراطى ، وفى الأليغرشية بواسطة المبدأ الأليغرشى . وربما ينطبق هذا النظام فيما بعد على جميع الحكومات الأخرى على السواء . ولأسباب مشابهة ينبغى ألا يغرب عن النظر أبداتكاثر البشر والثروة الذى قد يحسب الطبقات المختلفة للجماعة ، ووسيلة اقتناء الثرى هى أن يوكل السلطان وإدارة الشئون الى العناصر المعارضة للدولة ، وأعنى بالعناصر المعارضة الناس الممتازين والعامة من جهة ومن الأخرى الفقراء والأغنياء ، وينبغى العناية اما بإدماج الفقراء والأغنياء ادماجاً تاماً واما بزيادة الطبقة الوسطى . فانما هو هكذا تمتع الثسورات التى تتولد من اللامساواة .

§ ٨ - غير متفقة مع الدستور . هذا هو السبب فى خلق المراقبين فى روما . ولقد تمكن أرسطو . دون أن يكون هناك مثال تحت نظره ، باللائم الضال الذى تحدته أداة مثل هذه فى الجمهورية ذات حكومة صالحة . ر . روسو ، عقد الاجتماع كـ ٤ بـ ٧ ، وأما أفلاطون فإنه لم يقترح الرقابة الا على الحكام . وقد عنى حق العناية بتنظيم مسئولية السلطة التى لم يتكلم عليها أرسطو . ر . القوانين كـ ٧ ص ٣٤٦ وما يليها . -

إدماج ... ادماجاً تاماً . لقد تحقق هذا فى تاريخ جميع الدول الحديثة تقريباً وعلى الخصوص فى فرنسا . فإن طبقة le tiers état قد كسبوا ، فى الحفاء ومن حيث لا تشعر الطبقات الممتازة والملوكية نفسها ، الثروات الواسعة والثقافة العالية . وقد يكون من التبصر منذ ذلك الحين أن يغولوا جزءاً من الحكم فى الشئون العامة . ولو قد عمل بهذا المنهج فى الوقت المناسب والحف فى اتباعه لكان ذلك على التحقيق مخففاً للمصيبة الكبرى التى فيها تردت للملكية وطبقة الاشراف . غير أن الحكومات ، مهما دلتعتها منفتحتها ، ندر ما ترى الرأى الحكم . لانها بلا شك أقرب مما ينبغى الى الواقع بحيث

٩٠ - واليك موضوعاً رئيساً في كل دولة : ينبغي احسان العمل بحيث تكون الوظائف العامة بالتشريع أو بأية وسيلة أخرى فعالة ، لاتقضى أبداً أولئك الذين يشغلونها ، وهذا في الأوليغرشيات على الخصوص ، وهو من الأهمية بمكان رفيع . فإن كتلة المواطنين لا يحقون من شيء حقهم من ابعادهم عن الوظائف ابداً يمكن أن يجزى عنه عندهم بميزة تفرغهم لاعمالهم الخاصة ، وانه ليشير غضبهم أن يظنوا أن الحكم يحتسبون الاموال العامة ، لانه حيثئذ يكون لديهم سبب للشكوى ماداموا محرومين معاً السلطان والكسب الذي يؤتيه .

٩١ - ان ادارة شريفة متى أمكن انشاؤها هي ذاتها الوسيلة الوحيدة لكي تقرر في الدولة الديمقراطية بالأرستقراطية . أعني أن يؤتي المواطنون المتنازون والعامة كل مايطمح اليه هؤلاء وهؤلاء . وفي الواقع المبدأ الشعبي هو تمكين الجميع من الوصول الى الوظائف ، والمبدأ الارستقراطي انما هو أن توكل الوظائف الى المواطنين الفضلاء . هذا التأليف يتحقق اذا كانت الوظائف ليست ذوات مكاسب . فالفقراء الذين ليس لهم منها مكسب لا يرغبون في السلطة ويؤثرون التفكير في منافعهم الخاصة . يستطيع الاغناء قبول السلطة لانهم لا حاجة بهم الى أن تضاف الثروة العامة الى ثروتهم . وعلى هذا الوجه أيضا يشرى الفقراء بأن يفرغوا لشئونهم الخاصة ، والطبقات العليا لن تكون البتة مضطرة الى الخضوع لأناس لامكانة لهم .

٩٢ - على أنه لأجل اتقاء تبديد الإيرادات العامة ينبغي أن تكون المحاسبة على الاموال العامة بمحض من المواطنين مجتمعين وتعلق منه نسخ في القبائل والبطون والمقاطعات ، ولكي يكون الحكم نزاهة يعني القانون بشريف أولئك الذين يمتازون بحسن أدائهم .

نشأها بسبب ذلك الدور . أما الفلسفة فلا تها في المرقب العالي فظنرتها في الاشياء نظرة أشد طمأنينة ، انها ترى الشر تقتصف له الدواء ولكن هل من مستجيب .

٩٣ - نسخ . في اثينا كانت الحسابات تفتش على الحجر وتعرض على انظار الجمهور كاللاوامر العالية التي يصدرها الشعب . ر . بوخ . الاقتصاد السياسي للاتينيين ك ٢ ب ٨ وثمة نقوش من هذا القبيل في « شندلر » السجلات القديمة ص ١٧ وفي « فيسكونتي » مذكرات رقم ٣٦ .

فى الديمقراطية ينبى أن يمنع التذرع الى تقسيم أموال الاغنياء ، بل يمنع حتى توزيع الثلات . وهذا ما قد حدث فى بعض الدول بوسائل ملتوية . ومن الخير ألا يخول الاغنياء ، حتى متى سألوا ، حق اعانة النفقات العامة متى كانت عظيمة لكن غير ذات فائدة حقيقية مثل التمثيلات المسرحية والأعياد بالمشاعل والنفقات الأخرى من هذا القبيل .

§ ١٢ - أما فى الايفرشيائ فالأمر على الضد من ذلك ، يجب أن تكون رعاية الحكومة للفقراء على أقصى النفاية كما ينبى أن يوكز البهم من الوظائف ماله مرتب . ينبى أن يحاقب الاغنياء على مايقع منهم من الأذى على الفقراء بأشد قسوة مما يقع من أذى الفقراء على الاغنياء . للمذهب الاوليغرشى نفع كبير أيضا فى أن تكسب الموارث بحق الولادة وحدها دون أن تكون على سبيل الهبة وانه لايمكن أبدا أن يجمع بين عدة منها . وفى الواقع أن هذه الوسيلة تعمل الثروات الى الاستواء وبها يبلغ عدد عظيم من الفقراء حالة الرخاء .

§ ١٣ - ثمة نظام نافع على السواء للأوليغرشية وللميديمقراطية هو أن تكفل المساواة بل الأثار بجميع الوظائف التى ليست من الاهمية للدولة بمكان للمواطنين الذين ليس لهم فى السلطة السياسية الا حظ ضئيل : ففى الديمقراطية للأغنياء وفى الأوليغرشية للفقراء . أما تلك المناصب العليا فانها يجب أن تكون كلها أو جلها موكولة الى أبدى المواطنين الذين يشتمون بالحقوق السياسية دون سواهم .

- التمثيلات المسرحية - معلوم أن المواطنين الاغنياء فى أثينا كانوا يقومون بنفقات جوقات الموسيقى والرقص فى المسرح . ر . بوج الاقتصاد السياسى للاتينيين . د ٨ ب ٢١ - والإعياد بالمشاعل . ر . المرجع لسابق د ٣ ب ٢٢ انها كانت أعيادا يجرى فيها سياق بالمشاعل . والظاهر أن شيشرون يشير الى ذلك فى deofficiis د ٢ ب ٥٦ ويعارض شيشرون بين رأى ثيو فراسط الذى يقرر فى كتابه على الثروات الموافقة على اسراف المواطنين الاثرياء وبين رأى أرسطو الذى يلوم على ذلك . ر . تورو ص ٣٤٧ .

§ ١٢ - للفقراء تلك رعاية عميت عنها الحكومة الملكية سنة ١٧٨٩ . قالها عمل ضد ذلك قد عنيت باهانة طبقة سواد الناس le tiers état أى الفقراء فى ذلك العهد . وقد انتقلت هذه الطبقة فأوغلت فى الانتقام حين ذكرت يوم ٤ مايو .

§ ١٤ - مباشرة المنصب العليا تقتضى من أولئك الذين يشغلونها صفات ثلاثاً : الأولى استمسك مخلص بالدستور والثانية كفاية عظيمة لتصرف الشئون والثالثة فضيلة وعدل مناسبان ، فى كل نوع من الحكومة ، للمبدأ الخاص الذى عليه أسست ، لانه مادام الحق متغيرا بحسب الدساتير المختلفة فيلزم بالضرورة أيضا أن يتغير العدل فى كل واحد منها ، هاهنا تعرض مسألة ، كيف يختار الموظف ويعين متى كانت كل هذه الصفات غير مجتمعة فى الفرد عينه ؟ مثلا اذا كان المواطن القلائى الموصوف بمهارة حرية كبرى فاقد الذمة وقليل الاخلاص للدستور ، واذا كان المواطن القلائى الآخر نزيها جد النزاهة وتصريا مخلصا للدستور ولكنه ليس من الكفاية الحرية على شئ ، فأيهما يختار ؟

§ ١٥ - ينبى فيما يظهر ، العناية هاهنا بتعرف أمرين : ماهى الصفة العامة وما هى السفة النادرة . ف فيما يتعلق بالقائد ينبى النظر الى التجربة أولى من النظر الى طهارة الذمة ، لان طهارة الذمة تلقى بسهولة وكثرة دون الحذق الحربى . ولامانة الخزائنة العامة الأوفق اخذ سبيل آخر . فان وظائف الخازن تقتضى من طهارة الذمة مالبس لأكثر الناس فى حين أن مقدار الذكاء الضرورى للقيام بها أمر عام جدا . لكن أقيمك أن يقال أيضا اذا كان مواطن مليء بالكفاية والاستمسك بالدستور فقيم يطلب اليه فوق ذلك من الفضيلة ؟ أليس حسب حيتث الصفاتان اللتان له ليحسن عملا ؟ كلا بلا شك ، لان هاتين الصفتين الساميتين يمكن أن يجمع بينهما وبين شهوات لارادع لها . الناس فى مصالحهم الخاصة التى يعرفونها وجونها لا يحسنون أن يخدموا أنفسهم كما ينبى ، فمن ذا الذى ضمن أنهم لا يفسلون كذلك أحيانا متى كان الأمر يصد المصلحة العامة ؟

§ ١٦ - على الصوم كل مافى القاتون يتفق ، بحسب نظرياتنا ، ومبدأ الدستور عينه ، فهى أساسى لحفظ الدولة . غير أن الموضوع الاهم انما هو كما كررنا مرارا ، جعل فئة المواطنين التى تريد ثبات الحكومة أشد قوة من

§ ١٤ - مادام الحق متغيرا . . . ٠ ر . ٠ ٣ ب هـ ف ٨ و ٩ وما بينهما . . .

التي تريد سقوطها . وينبغي فوق ذلك الحذر كل الحذر من إهمال ما نهمله اليوم كل الحكومات وهو الاعتدال والقسط في جميع الأشياء . فخير من النظم الديمقراطية في الظاهر ، هو على التحقيق ما يدمر الديمقراطية ، وخير من انظم ، الا وليغرشية في الظاهر ، يدمر الا وليغرشية .

§ ١٧ - متى ظن المرء ان به المبدأ الوحيد للفضيلة السياسية فانه يدفع به في عمية الى الافراط . ولكن الخطا غليظ . ففي وجه الانسان الاتف مع انه انحرف عن الخط المستقيم الذي هو الاجمل ليقرب من ان يكون افضى أو أفضس يمكن مع ذلك ان يبقى كما هو جميلا ومقبولا ، لكن متى اندفع هذا الانحراف الى الافراط فانما ينزع بديا من هذا الجزء المقياس الحق الذي يجب ان يكون له ثم يفقد كل مظهر للاتف بامتداداته الذاتية الفظيمة وبالامتدادات الصغيرة للاجزاء المجاورة له . وتلك ملاحظة يمكن انطباقها على كل جزء آخر من أجزاء الوجه على سواء ، فالامر هو على الاطلاق بعينه فيما يتعلق بانواع الحكومات .

§ ١٨ - الديمقراطية والاوليغرشية مع ابتادهما عن اندستور الكامل يمكن مع ذلك أن تكونا منظمين تنظيميا كفا لحفظهما . ولكن الناس يظنون في مبدا احدهما والاخرى فيجسولون منهما بديا حكومات أسوأ وينتهى بهم الامر الى ردهما الى أن تكون حكومات بعد . ينبغي أن يعرف الشارع ورجله الدولة أن يميزا في الاجراءات الديمقراطية أو الاوليغرشية ، تلك التي تحفظ الديمقراطية أو الاوليغرشية وتلك التي تخرجهما . فليست واحدة من هاتين الحكومتين تستطيع أن تكون وأن تبقى دون أن تشتمل في باطنها على أغنياء وفقراء . لكن اذا قررت المساواة في الثروات فالدستور هو ضرورة غير ، واذا يراد القضاء على القوانين التي قصد بها الى بعض أولى التفوق السياسي يقضى معها على الدستور نفسه .

§ ١٩ - ترتكب الديمقراطيات والاوليغرشيات هاهنا خطأ كبيرا على

§ ١٧ - يدفع به في عمية الى الافراط . لقد أوضح اطلالون ضرورة تلطيف مبدا الدولة ايضا عجيبا . ر . القوانين ٣ ص ١٩٠ و ١٩٩ . والقدمة .

أنسواء . ففى الديمقراطية حيث العامة لها أن تسن القوانين نهائيا يفسم الديمقراطية دائما المدينة بهجماتهم المستمرة على الأغنياء إلى معسكرين في حين أنهم يجب عليهم في خطبهم ألا يظهر والا يظهر المشغولين بتمتعة الأغنياء كذلك في الأوليغرشيات ينبغي للحكومة أن تظهر بأنها لا هدف لها الامتعة الشعب . ويجب على الأوليغرشيين على الخصوص أن يعدلوا عن حلف أيمان كانتى يحلفونها اليوم . واليك الأيمان التى تحلف فى بعض الدول فى أيامنا : « لا تكون عدوا مقبلا للشعب ، ولا عملن له الشر بقدر ما أستطيع كان ينبغي أن يكون الامر على وجه مضاد كل التضاد ، وكان أولى أن يتخذ وجه مستطار فى أن يقال جهره فى الأيمان من هذا القليل : « لا أؤذى الشعب أبدا » .

§ ٢٠ - ان أهم النقط التى تكلمنا عليها لاستقرار الدول ، ولو أنها في أياها مهمة في كل مكان هي مطابقة إترية لمبدأ الدستور . وان أنفع القوانين ، أى القوانين المصدق عليها بإجماع المواطنين ، تصير لغوا إذا كانت الاخلاق والتربية لا تطابق المبادئ السياسية الديمقراطية في الديمقراطية والأوليغرشية . لانه ينبغي أن يعلم حق العلم أنه اذا حاد مواطن واحد عن حسن السلوك فالدولة عينها تشاطر في هذا الاخلال بالنظام .

§ ١٩ - أن يعدلوا عن حلف أيمان . « يقرأ في سياسيات أرسطو أن في زمانه في بعض المداين كانوا يضربون بعض الشعب ويعطونه . هذا هو الواقع من الامر ولكنهم كانوا يحلفون على ضد ذلك . وذلك التوقع لا يمكن تصوره » . ر . ديدور . سياسة الملوك ف ٧٦ .

وقد احتفظ لنا استوبى في وعظه ٤١ ص ٢٤٣ بنص اليقين الديمقراطية البحتة التى كان يحلفها الشبان الاتينيون حين تسجل أسماؤهم في السجل المدنى ، وهى يمين حصة جييلة .

§ ٢٠ - ان أهم النقط . لقد ما أحس أرسطو الأهمية السياسية للتربية التى خصها بكتاب ونصف من مؤلفه ك ٤ و ٥ . وقد خصها منتسكيو بكتاب الرابع من روح القوانين . ووضع لها روسو كتاب إميل الذى كان لنشره نتائج سرسية خطيرة على التحقيق بان اثار موضوع التربية تفكير العقول الحسيفة . وما ينبغي التنبيه اليه ان حكومة convention ، هي أول حكومة في فرنسا اشتغلت سياسيا بهذا الموضوع فأنشأت في البلاد دور التعليم العام وبدأت التعليم الابتدائى . ومن سنة ١٨٣٠ اقتضت آثارها وحقت آمالها ولم يزد في ذلك على أن اعترف بأحد السياسى البديهية والاساسية لكل نظام سياسى . وقد يحسب بين أخطاء الملكية القديمة السخى

§ ٢١ - أن تربية مطابقة للدستور ليست هي التي تهدى الى فعل كل ما يرضى اما أعضاء الاوليفرشية واما أنصار الديمقراطية ، انما هي تلك التي تهدى الى استطاعة العيش فى ظل حكومة اوليفرشية أو فى ظل حكومة ديمقراطية . وفى الاوليفرشيات الحالية يعيش أبناء اصحاب السلطان فى الرخاوة فى حين أن أبناء الفقراء الذين يتخضنون بالعمل والتعب يكسبون الرغبة فى اثارة الثورة والقدرة عليها .

§ ٢٢ - فى الديمقراطيات وعلى الخصوص فى تلك التى دستورها أدخل مايكون فى الديمقراطية يساء فهم منفعة الدولة لان فيها يفهم معنى الحرية فهما قديما ، فعلى حسب رأى العام التيمتان الميزتان للديمقراطية هما سيادة الاكثرية والحرية . المساواة هى الحق العام ، وهذه المساواة بالضبط أن ارادة الاكثرية هى السائدة . ومن ثم تندمج الحرية والمساواة فى الرخصة لكل أحد أن يفعل مايشاء : « كل على هواه » كما يقول أوربيد وهذا مذهب بين الخطر . لانه لاينبغى أن يخيل للمواطنين أن عيشة وفقا للدستور هى عيشة استبعاد . بل على الضد يجب على المواطنين أن يجدوا فيها حماية وسعادة .

لقد عدنا حيثذ على وجه تام تقريبا أسباب الثورات والدمار والسلام والاستقرار للحكومات الجمهورية جميعا .

ربما كانت ضرورية . وهى من الاخطاء التى كانت شؤما عليها ، ذلك الاحمال المطلق للقرية الشعبية فانها لم تفكر قط فى أن تحولها الى منفعتها . ر . ما سيجى .
ب ٩ ف ٢ .

§ ٢١ - أبناء اصحاب السلطان . ر . ما سبق فى هذا الباب المعانى المتشابهة لهذا ف ٨

§ ٢٢ - سيادة الاكثرية . ر . ما سبق ك ٧ ب ١ ف ٦ ١١ - أوربيد . لا يعرف من اية قصة من قصص أوربيد اخذت هذه العبارة .

- والسلا والاستقرار . لقد نبه هيجويتش فى رسالة فى ماليات روما ص ٤٤ ، على أنه فى الزمان النابر لم تذكر ثورة واحدة كان سببها سوء الحالة المالية ذلك المصدر المادى الذى لا ممدى عنه للانقلابات السياسية فى الزمان الحديثة . وتطليل ذلك يسر جدا . فان الدول القديمة كانت على العموم ديمقراطية وكانت عناية الشعب بمراقبة المصروفات : لصامة واقتضاؤه الاحاطة علما بها فيه وقاية من كل تبذير . كذلك حق ايضا من جهة أخرى ، أن الاقتراض يلوذعه الخطورة لم يكن مرورها بسد . فتنبيه هيجويتش صحيح تماما يؤيد التاريخ صحته .

الباب الثامن

على الثورة وعلى الملك في حكومات الفرد الملكية أو الملكية الفرق بين الملك وبين الطغاة : على الثورة في حكومات الفرد مائلة بالجزء لتطاولها في الجمهوريات • فروب المتأخر على الأشخاص وعلى السلطات : الاعانات التي تصدر من القدة : تأخر الحصول والانتهاز على الخصوص : فروب المؤامرات التي يدسها الطمع في العبد • متولاههموم الخارجية على الطغيان • اعتداءات انصاره الاقرين : اسباب العبد في الملكية : الخطر الوفاة •

§ ١ - يبقى علينا أن ننظر فيما هي الملل الأكثر شيوعاً لاقلاب وللجفيل في حكومة الفرد • أن الاعتبارات التي يناسب عرضها في مصر الملوكيات والطغيان تقارب كثيراً الاعتبارات التي ذكرناها في صدد الدول الجمهورية الملكية تقرب من الارستقراطية والطغيان يتألف من عناصر من الاوليفرشية المتطرفة ومن الديماغوجية • من أجل ذلك كان أشأم الأنظمة على الرعايا لانه مكون من حكومتين رديتين وانه يجمع بين النقصان والردائل التي لاحدهما وللأخرى •

§ ٢ - على أن هذين النوعين من حكومة الفرد متقابلان بالتضاد حتى في نقطة بدايتهما • الملكية تخلفها الطبقات العليا التي يجب عليها أن تحميها من الشعب • وان الملك ليجعل من صميم الطبقات العليا التي يمتاز عليها بفضيلته السامية أو بالأعمال الجليلة التي توحى بها اليه تلك الفضيلة أو بشهرة أصوله المعترف بها • أما الطاغية فانه على الضد يخرج من الشعب ومن العامة ضد المواطنين الأقوياء ليدفع عنه اضطهادهم •

§ ٣ - والحوادث تؤيد ذلك بلا غناء • يمكن أن يقال ان كل الطغاة قد كانوا في مبدأ أمرهم ديماغوجيين كسبوا ثقة الشعب بسمايتهم على

§ ١ - أشأم الأنظمة • ر • ما سيل ف • ٧ • وما سبق ف ٦ ب ٢ ف ١ ٢ ب

٦ ف ١ •

المواطنين الرؤساء . وقد نشأت بعض الطغانات على هذا النحو حين كُنت الدول قوية من قبل . وبعضها وهى أقدم من الاولى لم تكن الاملو كيات انتهكت قوانين البلد وطمعت الى سلطان استبدادى . وأخرى أسسها رجال وصوليون بلغوا أن يتعجبهم الناس للمناصب العليا لأن الشعب فى الماضى كان يعطى جميع المناصب الكبرى وجميع الوظائف ، العامة مدة طويلة وأخرى قد خرجت من الحكومات الأوليفرشية اتى وكلت بلا تبصر الى شخص واحد اختصاصات سياسية على أقصى غاية من الأهمية .

§ ٤ - بفضل هذه الظروف كان الاعتصاب حينئذ هينا على جميع الطغاة اذ لم يكن لهم من عمل الا أن يتمدوا على ارادتهم ليكونوا طغاة لانهم كان فى يدهم من قبل اما سلطان الملك أو السلطة التى يكفلها لهم مركز سام : أمثل ذلك فيدون فى أرغوس والطغاة الآخرون الذين ابتدوا بان يكونوا ملوكا . ثم كل طغاة يونيه وفالاريس الذين كانوا يتربعون فى أعلى المناصب فانتيوس فى ليونتيوم وسبسل فى كورتنه وفيزيستر فى آتينا ودينيس فى سراقوزه وكثير غيرهم خرجوا مثلهم من الديماغوجية .

§ ٥ - أكرر أن الملوكية تصطف الى جانب الأرستقراطية من حيث انها كمثلها ثمن للاعتبار الشخصى أو لفضيلة سامية أو لشرف مولد أو لخدمات عظيمة أدت أو لكل هذه الميزات مضافات الى الكفاية . كل أولئك

§ ٤ - فيدون فى ارغوس . يظهر انه ملك فى القرن الثامن قبل الميلاد ، ويعتبر انه طاغية مقدم غاية فى الخلق . ويقال انه انشأ فى ييلوبونيز وحدة المكاييل والموازين بين جميع القبائل المودية ، وانه اول من شربه النقد . - أوتو ملر ، الموديون ج ١ ص ١٥٥ وج ٢ ص ١٠٨ وهيرودوت ايراتو ب ١٢٧ - كل طغاة يونية . - هيرودت ، ملبوني ب ١٢٤ ، اذيقص تاريخ أولئك الطغاة الصغار - فالاريس . - طاغية انجريجت نحو الاولمب الرابع والحسينى ٥٦٤ ق . م . - ر . - أوتو ملر ، الموديون ج ٢ ص ١٦٢ - فانتيوس الذى يتكلم عليه ارسطو ايضا فى هذا الكتاب ب ١٠ ف ٤ لا يعرف الا بهذا . - ليونتيوم مدينة مجاورة لسراقوزه فى صقلية - سبسل . - اغتصب الطغيان فى كورتنه فى نحو الاولمب التسلاتين ٦٥٨ ق . م . - فيزيستر ، ٥٥ ق . م . - دينيس فى سراقوزه . - ما سبق فى هذا الكتاب ب ٤ ف ٥ .

§ ٥ - أكرر . - ماسيق ف ١ . - كما فعل قردوس فى القرن الحادى عشر قبل الميلاد . - والموس . - فيما سيجيى فى هذا الكتاب ب ٩ ف ١ بعض كلمات على ملوكية الموس .

الذين قد أدوا خدمات كبرى لمبادئ أو لشعوب أو كانوا في مكانة من أفعالها قد حصلوا على هذا الامتياز السامي : بعضهم بأنهم خفروا بالاعداء فوقوا الشعب من الاستعباد كما فعل فردوس . والاخرون بأن ردوا على الشعب حرية مثل قيروش ، وآخرون بأنهم اسسوا الدولة أو بأنهم حازوا أرضها كملوك الأسبرتيين والمقدونيين والملوس .

٤ ٦ - رساله الملك الحاصه ان يسهر على أن ارباب الأملاك لا يهابون بأى ضرر فى ثروتهم ولا الشعب بأية اهانه تشرفه . اما انطاغية فعلى الضد كما قلت اكثر من مرة لم يك لينظر فى الشئون العامة الا الى منفعتيه الشخصية . عرض انطاغية هو الاستمتاع ، وغرض الملك هو انفضيئه . من أجل ذلك فى معرض الطموح يفكر انطاغية على انصوص فى المال ، واما الملك فيفكر على الخصوص فى الشرف . وحرس الملك يتألف من المواطنين وحرس انطاغية من الأجانب .

٤ ٧ - ومع ذلك فمن الهين أن يرى أن لطفين كل أضرار الديمقراطية والاوليغرشية . فهو كالاوليغرشية لا يفكر الا فى الأثراء الذى هو وحده يكفل له بالضرورة أمانة الأتباع والاستمتاع بالثروة . الطيفان يخافان أيضا من الجماعات فينزعهن من حق اقتناء السلاح . وايداء الشعب وابعاد المواطنين من المدينة وتشتيتهم هى الوسائل المشتركة للأوليغرشية ولطفين ، من الديمقراطية يستمير الطيفان مذهب الحرب المستمرة على المواطنين الأقوياء ذلك الجلاذ الخفى والملقى الذى يدمرهم وتلك الصنوف من النفى التى يسلطها عليهم بحجة أنهم عصاة للسلطان وأعداء ، لانه لا يجهل أن من صفوف الطبقات العليا تخرج المؤامرات ضده ، وأن بعضهم يحكون الحبال ليستولوا على السلطان لمنفعتهم والاخرين ليتخلصوا من الرق الذى يرهقهم هذا هو ماتعنه نصيحة بريندر لطرازيول ، فان تسوية السنايل التى تطول عيضا كان المراد بها أنه يلزم دائما التخلص من المواطنين الأجلاء .

٤ ٦ - كما قلت ٥٠ - ما سبق ٣٢ به ٤٤ .

٤ ٧ - الديمقراطية والاوليغرشية ٥٠ - ما سبق ١١ - بريندر ٥٠ - ما سبق

٥٠ به ٣٢

٨ - مقلته أننا دليل كاف على أن أسباب الثورة يجب أن تكون هي
بأعيانها على القريب في حكومات الفرد كما هي في الجمهوريات . الظلم
والخوف والاهانة هي التي أدت دائما تقريبا الى مؤامرات الرعايا على الملوك
ومع ذلك فان الظلم قد كان حظه في السببية أقل من حظ الاهانة وأحيانا
أيضا من صنوف السلب الذي يقع على الأفراد .

ان الغاية التي ترمى اليها المؤامرات في الجمهوريات هي عينها أيضا
في الدول الخاصة لطاغية أو لملك . وانهما لتقع دائما لان الفرد المالك لديه
من صنوف الشرف والثروات ما يحسده عليه الآخرون جميعا .

٩ - تتجه المؤامرات تارة الى أشخاص أولئك الذين يدهم السلطان
وتارة الى السلطان نفسه ، فلاحساس بالاهانة يدفع على الخصوص الى النوع
الاول . ولما ان الاهانة ربما تقع على ضروب كثيرة فالحقد الذي تثيره تكون
له كذلك خواص مختلفة . وفي أكثر الحالات لا يفكر المتآمرون في اشباع
أطماعهم بل في مجرد الانتقام . وشاهد ذلك عاقبة البيزيرتاتين فانهم
اتهمكوا حرمة أخت هرموديوس فتآمر هرموديوس للانتقام لأخته
وأرستوجيتون لتأييد هرموديوس . ولم يكن للمؤامرة التي حيكت جاثلتها
على بريندر طاغية أمبراسيا سبب آخر الا أن الطاغية في سكرة مريبة
قد سأل أحد مشوقيه وهو يسخر منه : ألم يصبره بعد أما ؟

١٠ - وبوزنياس قتل فيليب لان فيليب قد خلى أنصار أثال يمينونه
ودرداس تآمر على آمتلس الصغير الذي كان يفخر بأنه هو الذي اغتصب
زهرة شبابه L'Eumque (الحصى) قتل ايغاغوراس صاحب قبرص لان

٩ - تتجه المؤامرات "ر" في ميكافلي افكاره في المؤامرات . مقاله على عاشورات
تيت ليف ٢٥ ب٦ - هرموديوس . بروي طوسيديد مؤامرة هرمودديوس ١٥ ب١٠ و١٦
ب٥ وما بعده - على بريندر "ر" ما مر في هذا الكتاب ب٢ ف٦٠

١٠ - وبوزنياس . قتل فيليب سنة ٣٣٦ ق م . وتلك هي الواقعة الجديدة التي لها
ذكر في سياسة ارسطو اما عن التفاصيل فراجع ديودور الصقل ١٦ ص ٤٨١ ورواية
ميكافلي في مقالة على عاشورات تيت ليف ٢٥ ب٢٨ - الحصى . سونيكو كليس الملعب
بالخصى قتل ايغاغوراس في السنة الثالثة من الاول ب١٠ بعد المسألة ٣٧٤ ق م .
ديودور الصقل ١٦ ص ٣٦٢ .

ابن هذا الأخير كان قد أهانه بأن اختطف زوجته . وكثير من المؤامرات لم يكن لها سبب الا انتهاك الحرمات الذي كان يقع من الملوك على أحد رعاياهم .

§ ١١ - كذلك كانت المؤامرة التي حاكها كراتي على أرخيلالوس، فلن الأول لم يكن ليطبق أبدا الا على كره تلك العلاقات المهيئة . من أجل ذلك لم يدع أول تلمة مقبولة وان كانت أقل خطرا في نفسه مما كانت الأخرى فان أرخيلالوس بعد أن وعده بتزويجه إحدى ابنتيه نكث عهده وزوجهما كليهما أحدهما الملك ايليسي، على أثر هزيمته في الحرب مع سيراوأرهوس والأخرى لا متاس ابن ذلك الملك ، يريد بذلك أن يطف من السداوة بين كراتي وبين ابن كليوتيرا . غير أن السبب الحقيقي لعداوته هو الحقد الذي كان يحمله الشاب من العلاقات التي كانت تربطه بالملك .

§ ١٢ - وقد دخل هلنوقراط من لارسا في المؤامرة لاهانة مشابهة . فان الطاغية الذي كان قد فسق به في شبابه لم يشأ أن يردده الى وطنه كما كان قد وعده ، فالتفت هلنوقراط بأن حظوة الملك له لم تأت من شهوة حقيقية بل ليس لها غرض الا أن يشهر بعاره . وبرهون وهيرقليدس وكلاهما من أونوس قنلا كوتيس انتقلما لأيهما . وأدمس خان كوتيس لينتقم منه للجب المهن الذي أجراه فيه ابان طفولته .

§ ١٣ - وكثيرا مايتآمر المرء غضبا للمعاملات السيئة التي يعامل بها شخصا . حتى ان حكاما وأعضاء عائلات مالكة قد قتلوا الطغاة أو بالأقل تأمروا عليهم ليشفوا ما في صدورهم من أحقاد من هذا القبيل . ففي ميلين مثلا كان البتاليون الذين يطيب لهم أن يجوسوا خلال المدينة يضربون

§ ١١ - أرخيلالوس . لا أدري هل أرخيلالوس هذا هو الذي جاء ذكره في غريغاس الفلاطون ص ٢٥٢ من ترجمة كوزان - كراتي . يزعم ديودور الصقلي ان كراتي الذي يسميه كراتيروس قد قتل الملك خطأ في الصيد . ص ١٤٥ من ٢٦٥ وكل هذا القسم من تاريخ مقفوتيا غامض جدا .

§ ١٢ - برهون . او كما يسميه ديوجين اللايرتي فيتكون قد قتل كونس طاعية ينوس في تراقيا ولما الى اثينا . ص ديوجين اللايرتي ٢٢ ق ٤٦ .

بالمسي كل من كان يلقاتهم قد ذبحهم ميثاكليس وأعانه على ذلك أصحابه .
ثم بعد ذلك قتل سامرديس بتيلوس الذي أساء معاملته وكانت امرأته تدفعه
الى هذا الانتقام . واذا كان ديكمانخوس فى الائتمار على أرخيلائوس قد
رأس المتآمرين بأن كان أول محرض لهم فذلك لانه كان قد امتلأ بغیظا
من أن أرخيلائوس أسلمه الى الشاعر أوربيد الذى أمر بضربه بالسياط
لانه سخر من بخره . وكثير من الملوك قد شروا بحياتهم أو براحتهم ففنا
لأمثال هذه الإهانات .

§ ١٤ - ان الخوف الذى ذكرناه سببا للاقلاب فى الجمهوريات ليس
فى حكومات الفرد بأقل أثرا . فان ديكمانخوس أرنبان قتل اكزركسيس
خوفا من أن يعلم الملك أنه أمر بشق دارا على رغم النهى الذى صدر من
الملك . غير أن أرنبان كان يزجو بادیء الأمر أن يكون اكزركسيس قد
نسى ذلك النهى الذى صدر منه أثناء وليمة . كذلك الاحتقار يجلب أيضا
ثورات فى حكومات الفرد . فان سردانابال قتله أحد رعاياه اذ رآه ممسكا
بالمزول وسط نسائه ، ان صدقت الرواية . ومع التسليم بأن هذا لا يصدق
فى حق سردانابال فانه يمكن أن يكون صدقا فى حق رجل آخر . وإن
ديون لم يتآمر الا احتقارا لديئيس الشاب اذ رأى جميع رعاياه لا يأبهون له
وانه كان غارقا فى سكر مقيم .

§ ١٥ - انما هو على الخصوص بأسباب من هذا الطراز أن يصمم أحيانا
حتى أصدقاء الطاغية على التآمر به : فان الثقة التى يتمتعون بها لديه توحى اليهم

§ ١٣ - سامرديس . لا يعرف من هذا .

§ ١٤ - الخوف الذى ذكرناه . ما سبق ب ٢ ف ٣ - أرنبان . قتل اكزركسيس
فى السنة الرابعة للأولب الثامن والسبعين ٤٦٥ ق . م . وقد اختلف المؤرخون فى رواية
موت اكزركسيس والظاهر ان رواية ارسطو أرجحها . وإن هذا الجزء من التاريخ بكان
يكون مجهولا .

- أحد رعاياه . هو اريس الذى اسقط سردانابال . د. ديودور الصقل ٢ ص ١١٠
ن ديون . تجربة ديون على ديئيس الصغير كانت فى السنة الرابعة للأولب الرابع بعد
المائة ٣٥٧ ق . م .

§ ١٥ - قيروش اسقط استياج . خلع قيروش استياج ولكنه لم يقتله . د. هيرودوت
كلبو ب ١٣٠ .

احتقاره وتسهيل سبل الرجاء في إخفاء مؤامراتهم . وفي الغالب حينما يظن المرء بنفسه انه في مكانة من تقلد السلطان بأية وسيلة كانت فحسبه أنه يحترق الطاغية ليتأمر به . لأنه متى كان المرء قويا استهان بالخطر وصار ميسورا له التصميم في العمل مدفوعا لذلك بما له من الثقة بقواه . وعلى هذا النحو لم يكن للقواد في الأغلب من أسباب آخر للتأمر بالملوك الذين يستخدمونهم مثال ذلك فيروش أسقط استياح الذي كان يزدري سلوكه وقوته والذي كان قد تخلى عن مباشرة السلطان شخصا ليفرغ للأفراط في صنوف اللذائذ . وسونيز التراقي تأمر كذلك بآمودكوس وكان قائداً غداة . وقد تجتمع أسباب من هذا القبيل للتأمر . وأحيانا ينضم الحرس الى الاحتقار : وشاهد ذلك اثمار متريدات بأريوبرزان . هذه الاحساسات تفعل فعلها على الخصوص عند الرجال أولى الخلق الجريء . والذين استطاعوا أن يلقوا عند الملوك مناصبا حريبا ساميا . فان الشجاعة متى علوتها الوسائل القوية تنقلب الى جساسة فيتأمر المرء لانه يظنه وانقا من النجاح مادام ذاتك السيان يؤيدانه .

§ ١٦ - للمؤمرات التي تدفع اليها رغبة المجد طابع آخر مغاير تماما لتلك الطوايع التي ذكرنا الى الآن . فليست الدوافع اليها هي الحسد على الثروات الطائلة ولا رغبة التشايف العليا للطاغية والتي تسبب في الغالب التأمر عليه . فليس لاعتبارات من هذا القبيل يلقى الرجل الطموح بنفسه في أخطار مؤامرة ، بل يترك للأغيار الأسباب الدنيئة والوضيعة التي تكلمنا عليها آفا ، فكما أنه يجازف في كل شأن لا ينفذ فيه لكنه ربما أدى الى الشهرة وحسن الاحدونه كذلك هو يتأمر على الملك أو الطاغية لحرصه لا على السلطان بل على المجد .

§ ١٧ - والرجال من هذا الطراز من الندره بمكان ، لأن أمثال هذه العزائم تقتضى دائما احتقارا للحياة على الاطلاق في حال اقتران المشروع

- سونيز التراقي . - اكسينوفون اناباز . - ٧٥ ب . - والهلمينين ٤٤ ب . - اثمار متريدات . - اكسينوفون . - سيروبيدي ٨٥ ب .

بلحية ، وان الفكرة الوحيدة التى يجب أن تكون هى مصدر الايحاء هى فكرة ديون ، غير أنه من السبيل أن تخطر على بال كثيرين . فان ديون حين مشى الى دينيس لم يكن معه الا قليل من الجنود معلنا أنه أيا كان حظه من التبحر فحسبه أن يقوم بهذا المشروع حتى انه لو مات حين يلا أرض صفليه لكان موته على كل حال حسنا جميلا .

§ ١٨ - الطغيان يمكن أن يقلب ككل حكومة أخرى من غزو خارجي أو من دولة أقوى منه ومدسرة على مبدأ مضاد . وبين أن هذه الحكومة المجاورة بسبب مبدئها المضاد نفسه ، لا تربص الا ساعة الهجوم . والمرضى قدر فعل دائما مايرغب فيه . فان الدول ذات المبادئ المختلفة هى دائما بعضها لبعض عدو . فمثلا الديمقراطية عدو الطغيان كما يكون الحزاف عدوا للحزاف كما يقول هيزيود . وهذا لا يمنع أن تكون الديماغوجية المتطرفة الى أقصاها هى طغيان حقيقي . والملكية والارستقراطية كلتاهما عدوا للآخرى بسبب تخالف مبادئهما . من أجل ذلك كان دأب القدمونيين أن يسقطوا الطغيانات كما صنعه أيضا السراقوزيون كلما كانت تدير شئونهم حكومة صالحة .

§ ١٩ - الطغيان يحمل فى باطنه سببا آخر للخراب حينما يقيم الثورة أولئك الذين هو يستخدمهم . وشاهده سقوط الطغيان الذى أنشأه جيلون . وفى أيامنا طغيان دينيس . فان طرازبول أخا هيرون كان يبنى بتجبيذ الشهوات الجنونية لابن جيلون الذى خلفه وغمره فى اللذات ليحكم باسمه . فآمر أتباع الأمير الشاب اللصقة به لا لاسقاط الطغيان نفسه بل لخلق طرازبول غير أن شركاء هذا الأخير قد انتهزوا هذه الفرصة المواتية

§ ١٨ - مدسرة على مبدأ مضاد . ر . ما سبق فى هذا الكتاب بآ ٩٠ .

— كما يقول هيزيود . ر . الأعمال والأيام ، البيت ٢٥ .

— اللقمونيين . ر . ما سبق فى هذا الكتاب بآ ٩٠ حيث ذكر ان اللقمونيين كانوا يسقطون الديمقراطيات .

§ ١٩ - الذى أنشأه جيلون . ملك جيلون فى السنة الرابعة من الولى الثالث

والسبعين ٤٨٤ ق . م . وقد كان منذ ست سنين طاغية ليل . ر . هيرودت . بولنى ١٥٣ وما بعده .

لطردهم جميعا • أما دينيس فان قريه ديون هو الذى سعى عليه واستنطاق
قبل موته أن ينقذ الطاغية بمعاونة الشعب التائر •

§ ٢٠ - ومن الاحاسين الحقد والاحتقار اللذين يسيان ، فى الغالب
المؤامرات على الطغيات يستحق الطغاة دائما أحدهما على الاقل وهو الحقد
لكن الاحتقار الذى يلقونه فى روع الناس يجلب سقوطهم فى غالب
الاحيان • وما يشته حق الاثبات أن أولئك الذين كسبوا السلطان بأنفسهم
قد استطاعوا الاحتفاظ به وأن أولئك الذين ورثوه مالبثوا أن يفقدوه • فانهم
وقد سقطت بهم الافراطات وضروب السوء فى سلوكهم يسهل سقوطهم فى
الاحتقار ويهشون الفرص الكثيرة المواتية للمتآمرين عليهم •

§ ٢١ - ويجوز أن يوضع الغضب فى صف الحقد فان أحدهما والآخر
يحملان على أفعال متشابهة فضل تشابه • الا أن الغضب هو أيضا أفضل من
الحقد لأنه يؤتى فى التآمر حدة أشد فتودها شهوة لاتدبر فيها • وإن
الشعور بالאהانة هو الذى يسلم القلوب الى سورات الغضب ، وشاهد هذا
سقوط اليزستراتين وكثير غيرهم • ومع ذلك فالحقد أشد روعا • الغضب
مصحوب دائما بالشعور بألم لايدع محلا للتبصر • وأما الكره فلا ألم له
يزلزه فى مؤامراته •

لأجل أن تلخص مامر نقول ان جميع أسباب الثورات التى عيناها
للاوليرشية الغالية والتى ليس لها مايزن أمرها وللدماغوجية المتطرفة
تنطبق على الطغيان سواء بسواء • لأن هاتين الصورتين من الحكومة هما
طغيتان حقيقتان مقسمتان فى آيد كثيرة •

§ ٢٢ - الملوكية أقل خشية من الأخطار الخارجية • وهذا هو الذى
يكفل لها البقاء • وانما فيها عينا ينبئ البحث عن جميع أسباب انهيارها •
ويمكن ردها الى سبين : أحدهما دسائس أعوانها الذين تستخدمهم والثانى
الميل الى الاستبداد حين يطعم الملوك فى نماء قوتهم حتى على حساب القوانين

§ ٢٠ - أولئك الذين كسبوا السلطان • ر. فيما يصفى ٢٢ • ومكياغلر • الامير ب ٦٦
وكذلك اغلاطون يخض الارث • ر. القوانين • ٢٣ من ١٨٢ وما بعدها •

ويكاد يرى في أيامنا ملوكيات تؤسس والتي تظهر منها أولى بها أن تكون حكومات فرد مطلقة وطفانيات من أن تكون ملوكيات . ذلك بأن الملوكية الحقة في الواقع هي سلطان مرضى بحرية وتمتع باختصاصات عالية فقط. لكن لما أن المواطنين اليوم يستوون على العموم وأنه لا واحد له من التفوق العظيم ما يمكنه أن يختص دون سواه بالظموح الى مركز رفيع في الدولة كهذا ، فيتج منه أن الناس لا يطمون الرضا بعد للملوكية وأنه اذا اعتمد امرؤ في الملك على الكيد أو العنف فأخلق به أن يعد طاغية .

§ ٢٣ - في الملوكيات الوراثية ينبغي أن يضاف سبب الدمار هذا الخاص بها جد الخصوص : أن أكثر هؤلاء الملوك بالارث يوشكون أن يصيروا بآسین وانه لا يغير لهم أى افراط في سلطتهم ماداموا لا يملكون التسلطة طفانية بل مجرد كرامة ملوكية . الملوكية أسهل ما يكون إسقاطها لأنه ليس فيها بعد من ملك منذ لا يريد الناس أن يكونه . أما الطاغية فعلى ضد ذلك يضرب نفسه على الناس ضربا على رغم الإرادة العامة .

تلك هي الأسباب الرئيسة لانهايار حكومات الفرد . ولا أععد أغبارها التي تقار بها .

§ ٢٢ - ملوكيات ... حكومات فرد . هاهنا يحس الفرق بين هاتين المبادئتين لأن «الملك» هو ذلك الفرد الذي يملك ويصرف الشؤون بالمطابقة لقوانين يجب عليه رعايتها ولم يكن قط هو الذي سنّها . ولما الفرد فهو السيد المالك ولا قانون له الا إرادته ولكنه مع ذلك لا يسير . استعمال سلطانه المطلق . أما الطاغية فانه يسير . استعمال السلطان الذي يبدع . هذه الفروق هي من الاهمية بمكان . ر . ج ٢ ب ١٠ ق ٧ .

§ ٢٣ - ان يصيروا بآسین . يمكن ان يضاف هذا التصريح الجلي ضد الوراثية الى ما صرح به ارسطو من قبل ج ٢ ب ١٠ ق ٩ . يلزم ان يريد المرء ان يضيح عينيه عن النور ليسى أن الفيلسوف قد ألف كتابه وهو مشبع بنصاال البطانة وأنه عني في كتاب السياسة بتطبيق الاسكندر الذي كاد لا يتفق حقه الوراثي البحث مع مبادئ استناده الاستقلالية . ليس فيها بعد من ملك . راجع الفكرة عينها في «فلاطون» السياسي ص ٢٨٦ من ترجمة كوزان»

الباب التاسع

وسائل الخلف لحكومات الفرد : الملوكية تسلم بالاعتدال ، والطغيانات طهيبان مختلطان
للبقاء : العنف مع الخبايا وحسن الإدارة • رسم للمذهب القول : عيوبه • رسم للمذهب
الثاني : قوائمه • صورة الطاغية • مدة بقاء الطغيانات المختلفة • تفصيل تاريخها •

§ ١ - حكومات الفرد على العموم يجب عليها بالبداية أن تحفظ وجودها
بأسباب مضادة لجميع الأسباب التي تكلمنا عليها آخرا بما للطبع الخاص لكل
منها ، فالملوكية مثلا تستمد استقرارها من الاعتدال • وكلما ضاقت الاختصاصات
الملوكية طال حفظها من البقاء في سلامة تامة • فالملك حينذاك لا يفكر في أن
يكون مستبدا ويشد احترامه في كل أفعاله للمساواة العامة • والراعي من
جانبهم يقل ميلهم الى أن يحسدوه • وهذا ما يفسر طول البقاء للملوكية عند
الملوس •

أما عند القدمونين فانها لم تنش بهذا القدر الا لأن السلطان منذ
البداية ، قسم بين شخصين وأنه بعد ذلك قد خفف منه ثيوقف بأنظمة
عده يله التوازن الذي آتاه اياه بانشاء بطون القبائل • فانه لما أضعف قوة
الملوكية كفل لها مدة أطول • وقد وسعها حينئذ على نحو مادون أن يقصصها
وانه كان على حق حين أجلب زوجته التي سأله : « ألا يستحي من أن ينقل
الى أبنائه ملكا أقل قوة مما تلقاه عن أجداده » : « كلا بلا ريب ، لأنني أترك
لهم ملكا أطول بقاء بكثير » •

§ ١ - عند الملوس • ما سبق به • ويرى لنا افلوطرخس في كتاب « حياة
فيروس » به ان ملوك الملوس كانوا يحددون كل سنة امام الجمعية : لموسية بينهم على طاعة
القوانين • قد خفف منه ثيوقف • ٢٥٠ • ٢٥٠ • ويستند الفلاطون • ثيوقف : أيضا
نشاء الاثينور (بطون القبائل) • القوانين ٢٥٠ • ١٧٤ • أيضا ما ذكره عن الملوكية في
هذا المرجع ص ١٨٨ • واكسينوفون في بداية مدحته لاجيزيلاس يثنى على ملوك اسبرطة لانهم
لم يسلوا قط بتوسيع سلطانهم •

§ ٢ - أما الطفليات فانها تبقى بطريقتين مضادتين على الاطلاق . الأولى هى العادية وهى التى يستخدمها جميع الطفلة تقريبا . والى بريندرفى كورنته يرجع الفضل فى كل هذه القواعد السياسية التى يمكن أيضا لمملكة الفرس أن تقدم عددا عظيما من أمثلتها .

ولقد أشرنا فيما سبق الى بعض الوسائل التى يستخدمها الطفليان للاحتفاظ بسلطانه كلما أمكن ذلك . القضاء على كل تفوق يرفع رأسه ، والتخلص من الرجال أولى الألباب ، ومنع الموائد العامة والاجتماعات ، وحظر التعليم وكل ما يمت بسبب الى التور أغنى اهتمام كل ما يؤتى عادة شجاعة وثقة بالنفس ، ومنع ضروب الفراغ وجميع الاجتماعات التى قديجد فيها المرء تسليات مشتركة ، وعمل كل ما من شأنه أن يظل الرعايا يجهل بعضهم بعضا ، لأن العلاقات تجلب الثقة المتبادلة .

§ ٣ - وفوق ذلك معرفة تقلات المواطنين مهما قلت قيمتها واكراههم بوجه ما على ألا يجوزوا أبدا أبواب المدينة حتى يكون الطاغية على علم بما يعملون ، وتويعدهم بواسطة هذا الاستبعاد المستمر الضمة ووجل النفس . تلك هى الطرائق المستخدمة عند الفرس وعند الموحشين . وهى وسائل طفيلية تؤدى كلها الى غرض واحد . وهاك أخرى : العلم بكل ما يقال وكل ما يفعل من جانب الرعايا ، أن تكون له جواسيس أشبه بتلك النسوة اللاتى يسمين فى سراقوزة أوالات السماية . وأن يبعث كما فعل هيرون ، أناسا سماعين فى الجماعات وفى المجالس لأن المرء يكون أقل صراحة حينما يخشى الجاسوسية وأنه اذا تكلم فقد علم كل ما قال .

§ ٢ - بريندرفى كورنته . بريندرفى بن سيبسل خلفه على ملكه فى السنة الاولى من الاولاب الثامن والثلاثين ٦٢٨ ق م . رعا سبق له ٣٥٨ ق م . واتوملر . الدوربون ج ١ ص ١٦٥ وديوجين اللازى (حياة بريندرفى) ١٠٥ ص ٣٧ . ولم يكن افلاطون ياحسن رأيا فى بريندرفى وحذفه الطفليان . الجمهورية ١٤ ص ٢٣ . وقد اشرنا فيما سبق . ر . الباب السابق ف ٧ - القضاء على كل تفوق . ر . الجمهورية . افلاطون . ٨ ٤ ص ١٧٨ .

§ ٣ - كما فعل هيرون . خلف هيرون جيلون أخاه فى السنة الثالثة من الاولاب الثانى والسبعين ٤٧٨ ق م . سماعين فى الجماعات . هذا هو أصل الجواسيس . ر . منتسكيو ١٢٤ ٢٢٣ .

٤ - وأن يكثر الشقاق والنميمة بين المواطنين ، وأن يوقع الأصدقاء بعضهم في بعض ، ويشترح ضد الشعب على الطبقات العلى التى يجتهد في أن يفرق بينها . مبدأ آخر للطغيان وهو افتقار الرعايا حتى لا يكلفه حرسه شيئا من جهة ، ومن جهة أخرى أن الرعايا وهم في شغل لتحصيل قوت يومهم لا يجدون من الوقت مافيه يتآمرون . ومثل هذا الفرض أقيمت اهرام مصر والمعابد لنسيسيليين ومعبد المشتري الاولمبي الذى أقامه انيزستراتيون والآثار العظمى التى شادها بوليقرات في ساموس . تلك أعمال ليس لها الا موضوع واحد بينه ، أن يشغل الشعب دائما ويمسكه على الفقر .

٥ - يمكن أن ترى وسيلة مشابهة في نظام الضرائب كما كانت مضروبة في سراقوزة : ففي خمس سنين كان قد أفنى دينيس بالضرية قيمة الملكيات كلها . والطاغية يقرر الحرب ليشغل بها نشاط رعاياه ويلزمهم الحاجة المستمرة الى رئيس حربى . واذا كانت الملوكية تعتمد في بقائها على اخلاص الرعايا فان الطغيان لا يحفظ ذاته الا بالارتباب الدائم من أصدقائه لأنه يعلم حق العلم أنه اذا كان الرعايا جميعا يودون اسقاط الطاغية فان أصدقائه على الخصوص هم الذين في مكنة من ذلك .

٦ - عيوب الديمقراطية المتطرفة توجد في الطغيان : إباحة للنساء في داخل العائلات أن يخفن أزواجهن . وإباحة للمييد أن ينموا على أسيادهم لأن الطاغية ليس له ما يخشاه من المييد ومن النساء ، فان المييد ماداموا يتركون يعيشون على هواهم كانوا نعم الأنصار للطغيان والديماغوجية . وقد

٤ - افتقار الرعايا دور الفكرة عينها في افلاطون . الجمهورية ث ٨٥ ص ١٧٧ - اهرام مصر . ان تقدير الفرض السياسى للأهرام هي وآثار اخرى للآدميين هو من التعق في الفكر وتحري الحق بمكان - معبد المشتري الاولمبي . تكلم فيثروف في مقدمة كتبه . فن العمارة . على معبد المشتري الاولمبي ووصفه بوزنياس في (in attica) . كان محيط هذا المعبد يقاس بأربع غلوات او ٧٦٠ مترا . ولم تتم عمارته الا في عهد الامبراطور اديان بوليقرات في ساموس . يصف هيرودوت (طالبا ب ٦٠) هذه الاعمال الكبرى في ساموس وقد مات بوليقرات سنة ٥٢٢ ق م . بعد ان ملك احد عشر عاما . وحسلة اناغرميس الصغير ب ٧٤ .

٦ - يشترح المتعلق لفضل تقليد دور ما سبق له به فة .

يجعل الشعب من نفسه حاكما بأمره - من أجل ذلك يقدر المتعلق بفضل تقدير لدى العامة كما هو شأنه لدى الطاغية • فلدى الشعب يوجد الديماغوجي الذي هو بالقياس الى الشعب متعلق حق ، ولدى المستبد توجد حاشيته الوضعا الذين لاعمل لهم الا الملق المستمر • من أجل ذلك لا يحب الطغيان الا أشرار الناس لأنه على التحقيق يجب الملق ، والقلب الحر لا يسفل الى هذا الدرك • الرجل الخير يعرف أن يحب ولكنه لا يملق أبدا • زد على هذا أن الأشرار يصلحون للأغراض الشريرة • • مسأله يطرد الآخر ، كما في المثل •

§ ٧ - خاصة الطاغية أنه يقصى كل من يحمل نفسا عزيزة وحررة لأنه يظنه الوحيد الجدير بأن تكون له هذه الحلال السامية • وان اللائلاء الذي تزمى به بين يدى الطاغية مروءة غيره واستقلاله من شأنه أن يذهب بتفوق السيد هذا التفوق الذي يستأثر به الطغيان لنفسه وحدها • اذا فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة على أنها اعتداء على سلطانه • ومن عادة الطاغية أيضا أن يدعو لمائدته وأن يقبل فى بطائه الخاصة أجناب باعتبارهم أولى بذلك من الوطنيين ، فان هؤلاء عنده أعداء له وأولئك ليس لهم من سبب يحملهم على أن يعملوا ضد سلطانه •

كل هذه التدابير والكثير غيرها من قبيها التي يستخدمها الطغيان لحفظ سلامته هي من الشر بمكان ممكن •

§ ٧ - فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة • ر • غريغاس افلاطون ص ٣٧٠ مسن ترجمة كوزان - من الشر بمكان ممكن • بعد هذا الوصف للطاغية الذي يساوى في صدقه ولدقته كل ما قد كتب على هذا الموضوع ، يؤتم ارسطو صراحة كل هذا الكيد الذي يكرهه الطغيان • وهذا ايضا دفع جديد للثمن التي لا اساس لها والتي عيب بها كتاب : السياسة • ر • في هذا الكتاب ب ٩ ف ٢١ وفيما سبق د ٣ ب ٨ ف ١ • ولو ان مسكيا فلي عني بابرار هذا التحفظ كما فعل ارسطو ، لما اعتبر نصيرا مفرضا متوجها للطيغان ، وربما كان مسن اسباب ذلك ايضا نسيمة بطانة روما - فانه ينبغي أن يقال أنه قد وقف ملكانه وحياته جميعا على خلسة جمهورية • ر • فيما سيجيى التطبيق على الباب : لماشر ف ١ والمقدمة • وقد نحن متمسكون كل هذه النظريات على : الطاغية بان جعل الخوف هو مبدأ الحكومة المستبدة • ر • روح القوانين د ٣ ب ٩ •

٨ - ويتلخصها يمكن ردها الى أصول رئيسة ثلاثة هي الغاية الدائمة للطنيان : الأول خفض المستوى الأخلاقي للرعايا • لأن النفوس الوضيعة لا تفكر أبداً في الأستمرار • نانيا اعدام الثقة بين بعض المواطنين والبعض الآخر لأن الطنيان لا يمكن القضاء عليه الا بمقدار ما يستطيع المواطنون الاتحاد في المشاورة • من أجل ذلك يطارد الطاغية الأختيار من الناس باعتبارهم أعداء سلطانه مباشرة لا لأن هؤلاء الرجال يرفضون كل استبداد باعتباره مهينا بل أيضا لتقتهم بأنفسهم ولثقة الأختيار بهم ، وأنهم لا يستطيعون أن يخون بعضهم بعضا ولا يقربون الحياة في أى أمر كان • والأمر الثالث الذى يقصده الطنيان هو اضعاف الرعايا وافتقارهم ، لان المرء لا يكاد يحاول أمرا محالا وبالتيجة لا يتصدى للقضاء على الطنيان حين لا يكون له وسائل اسقاطه •

٩ - وحيث فكل ما يشغل بال الطاغية يمكن أن ينقسم الى الأقسام الثلاثة التى أسلفنا بيانها ، ويمكن أن يقال ان كل وسائله للسلامة تتجمع حول هذه القواعد الثلاث : عدم ثقة المواطنين بعضهم ببعض واضعافهم وتسفيل أخلاقهم •

هذا هو النمط الأول لاحتفاظ الطنانيات بسلامتها •

١٠ - أما الثانى فانه يتعلق بالعناية باجراءات مضادة تماما لتلك التى ينهاها آفا • ويمكن استخراجه مما ذكرناه من الأسباب التى تسقط الملوكتات لانه كما أن الملوكتات تضر بسلطانها اذا ترمى الى جعله أشد استبدادا فكذلك الطنيان يؤيد سلطانه بجعله أشد ملوكية • وليس هاهنا الا نقطة أساسية لا يجوز نسيانها أبدا • أن يكون للطنيان دائما القوة الضرورية للحكم لا بواسطة الرضا العام فحسب ، بل أيضا على رغم الارادة العامة •

والتزول عن هذه النقطة هو نزول عن الطنيان عينه • غير أنه متى

١٠ - أما الثانى • هذا متعم لما قيل من قبل فى صفا الباب ٢٠ - ما يقوله متسكير على اخلاق الملك الفرد - روح القوانين لـ ٧٧ ب ٢٧ •

ثبتت هذه القاعدة استطاع الطاغية فيما يتي أن يسلك مسلك الملك الحق أو على الأقل أن يتخذ بحذق كل خواهره .

§ ١١ - فبدى يظهر الطاغية بأنه ينى كل العناية بالاستئصال بالنافع العامة ولا يظهر أبدا بمظهر المبذر فى الهدايا الثمينة التى يتكلف الشعب شديدا الكلفة فى تقديمها له والثى يستخلصها هو من آتاء رعاياه وعرق جباههم ليذرهما على الخطايا والآجانب والفنانين الجشعين . الطاغية يقدم حسابا عن إيرادات الدولة ومصروفاتها ، وهذا الأمر قد قام به أكثر من طاغية واحد . لأن له بذلك ميزة الظهور بمظهر مدبر الأمر لا الرجل المستبد . وانه مع ذلك لا يخشى أن تموزه الأموال مابقى سيد الحكومة المطلق .

§ ١٢ - فإذا ذهب ليسبح بعيدا عن مقره فلا تحسن به أن يوظف ماله من أن يترك وراءه كنوزا مكرومة . لأنه حينذاك يكون الذين وكل اليهم أمر الحراسة أقل شهوة فى سلب ثرواته . عندما يتقل الطاغية يخشى عدوان أولئك الذين يحرسونه أكثر من خشية المواطنين الآخرين : فان أولئك يتبعونه فى طريقه فى حين أن هؤلاء يقفون فى المدينة . ومن جهة أخرى اذ يجبى الضرائب والأتاوة ينبغى أن يظهر بمظهر أنه لا يتصرف الا فى صالح الادارة العامة وليجهز الوسائل لحالة حرب ليس غير . وبالجملة يجب عليه أن يظهر بمظهر الحارس والحازن للثروة العامة لا لثروته الشخصية .

§ ١٣ - ينبغى للطاغية أن يظهر بأنه صعب اللقواء ومع ذلك يجب أن يكون وقور اللقاء لالذى يبعث على الخوف منه بل على الاحترام . على أن الأمر هو فى غاية الدقة ، لأن الطاغية يوشك أن يكون دائما موضع الاحترام ولكن لأجل أن يستجلب الاحترام يجب عليه ، حتى حين لا يحفل بصنوف

§ ١١ - فبدى يظهر بأنه ينى . ر . الامير لكيافلل ب ١٦ .

§ ١٣ - الاحترام . ر . الامير لكيافلل ب ١٧ ومتسكيو ب ١٢ ب ٢٦ و ٢٧ من روح القوانين يوشك ان يكون دائما موضع الاحترام . ر . لرجع السابق ب ١٩ - كفاياته الاخرى . ر . الامير ب ١٨ - انتهاك . ر . الامير ب ١٨ و ١٩ ومتسكيو ب ٧ ب ٢٨ حيث يذكر انتقام ترميس وانتقام الكونت جليان وانتقام الدوقة منتبسى من هنرى الثالث . - الشجار النسوى . ر . مقال مكيافلى على عاشورات تيت ليف ب ٢٦ .

كفائته الأخرى، أن تثبت بالكفاية السياسية، ويجعل لنفسه في هذا
 للبعد شهرة لا قبل العلم، زد على هذا أنه ينبغي أن يتمتع وأن يمنع كل
 من حوله من انتهاك حرمة الشبهة من ذكور واثق. وأن يظهر نساؤه ذلك
 التحفظ مع النسوة الأخريات، لأن الشجار النسوي قد أهلك أكثر من
 طغيان واحد.

§ ١٤ - فإذا أحب الذلة فلا يستسلم لها كما يفعل في عهدنا بعض الطغاة
 الذين لم يفهم الاستغراق في ضيق التمتع منذ مطلع الشمس وطوال
 أيام متتالية، بل يريدون أيضا أن يملئوا خلاعتهم تحت أعين المواطنين جميعا
 لمعجوبهم هكذا مما هم فيه من سعادة ونعيم. في هذا الصدد على الاخض
 يجب على الطاغية أن يصطنع الاعتدال، فإن لم يستطع فليستخف في ذلك
 عن أنظار العامة. فإن المرء الذي يستغل ويحقر ليس هو المرء المستدل
 القنوع، إنما هو الرجل السكران، ليس هو بالمرء الذي يسهر، إنما هو
 ذاك الذي ينام.

§ ١٥ - الطاغية يتخذ خلاف كل هذه القواعد القديمة التي تقال على
 نصرف الطغيان. يلزمه أن يجعل المدينة كما لو كان مديرها لا سيدها لها.
 ويعني بأن يعلم أنه على قوى تضرب بهدا الأمثال. فإن الناس كثيرا
 مالا يخشون ظلما من قبل رجل يظنونه مواظبا على جميع واجباته نحو
 الآلهة ويقل اجتراؤهم على الاثمار به، لأنهم يخالون السماء حليفة له.
 ومع ذلك يلزم للطاغية أن يحذر من أن يدفع بظواهر أمره إلى حد الوسوسة
 المؤدية إلى السخرية. متى امتاز أحد بصنيع جميل جليل لزم أن يسبح
 عليه من التشايف مالم يكن ليظن أنه يبلغ أكثر منه من لدن شعب مستقل.
 الطاغية يوزع نفسه المكافآت من هذا القليل، ويترك إلى الحكام الأقل
 درجة وإلى المحاكم أمر العقوبات.

§ ١٥ - كل هذه القواعد القديمة - ر - في هذا: لياق ف-٣ وما يسلما ويسكن ان يقاديه
 بين هذه النصائح التي يسديها ارسلطو الى الطغاة وبين النصائح التي يوجهها مسيولييه الى
 طاغية سراقوزة في كتيب اكسينوفون المتنون «هيرون» ويمكن الانتفاع ايضا بما قاله ويكرت
 على هذه الموضوعات عند تعطيله لانهم لكيافلل ج ٩ ص ٢٨٨ وما بعدها ، طبعة كوزان .

§ ١٦ - كل حكومة فرد أيا كانت يجب أن تحترق من نماء قوة أحد الأفراد الى مبادئ الحدود العادية ، أو اذا كان لا يستطيع اتقاء هذا الأمر لزم حينئذ توزيع أمثالتك الامتيازات على أشخاص كثيرين . وتلك هي الوسيلة لجلهم في مستوى واحد . فإذا ألجأت الضرورة الى خلق واحد من صنف ذلك التفوق فليكن من شأن الطاغية على الأقل ألا يوجهه الى رجل جرى . لأن القلب الجريء على استمداد للمخاطرة في أى أمر . واذا لزم اسقاط أى نفوذ سام فليكن ذلك بالتدريج وأن يضى بالأ يقضى البتة دفعة واحدة على الأسس التى عليها يرتكز .

§ ١٧ - وليكن على الطاغية اذ لا يسمح لنفسه ابنة أن تصدر عنه أية اهانة من أى ضرب كان أن يجتنب على الخصوص منها اثنتين . ألا يسطد يد على أى كان وألا يهين الشبيبة . وهذا الاحتراس هو على الأخص ضرورى في حق النفوس النبيلة المستزة بذواتها . ان النفوس الحريصة لا تطيق صبرا على أن تضاد في منافستها المالية ، غير أن النفوس العزيزة والشريفة تألم أكثر من ذلك لما يلحق بشرفها من أذى . فأحد الأمرين لازم اما أنه يلزم العدول عن كل انتقام من الرجال الذين لهم هذا الحق واما أن تكون العقوبات التى ياقبون بها عليها مسحة من الأبوّة وليست نتيجة للزراية . اذا كان للطاغية علاقات مع الشبيبة فيجب عليه أن يظهر بمظهر المتقاد لشهوته لا المجاوز حدود سلطانه . وعلى العموم متى جاز أن يكون فيها ظاهر من المار لزم أن يربى التواضع على الاهانة .

§ ١٨ - من الأعداء الذين يفضون شخص الطاغية والذين هم أشد خطرا وأولى بالمراقبة هؤلاء الذين لا يحرسون على الحياة ماداموا يودون

- واجباته نحو الآلهة - ر - الأمير ب١٦ - امر : العقوبات - ر - ما سبق ذ٦ ب٢ ف١٠
والامير ميكائيل ب١٩ ومتسكيو ذ٢ ب٣٣ .

§ ١٧ - اية اهانة من أى ضرب كان - ر - متسكيو ذ١٢ ب٢٨ ومقالة ميكائيل على
مالمودت تيت ليف ذ٢ ب٢٦ و٢٨ .

§ ١٨ - كما يقول هيرقليطس - هيرقليطس من ابيز كان يعيش نحو : القرن السادس
قبل الميلاد - ر - الأمير ب١٩ .

بحياته • من أجل ذلك وجبت العناية بالاحتراس من الرجال الذين يحسبونهم قد أمينوا في أشخاصهم أو في أشخاص الذين هم أعزاء عليهم • فإن الشخص متى تأمر بمل البض لا يرض بنفسه ، وكما يقول هيرقليطس : « الفيل عسير أن يتقلب عليه لأن حامله يوجد فيه نفسه •

§ ١٩ - ولما أن الدولة تألف دائما من جزئين تميزين الفقراء والغنياء وجب اقناع هؤلاء بأنه لا ضمان لهم الا في السلطان وأن يبقى كل ظلم متبادل بينهم • غير أن بين هذين الجزئين أقواهما هو دائما ذلك الذى يجب استخاذه أداة للسلطان حتى لا يضطر الطاغية ، فى حالة متطرفة ، الى أن يعطى الحرية العبد أو أن يجرد المواطنين من السلاح • هذا الحزب يكفى دائما وحده لحماية السلطان الذى هو سنده وليحقق له الظفر على أولئك الذين يهاجمونه •

§ ٢٠ - على أننا قد نرى غير نافع أن تدخل فى تفاصيل أطول من ذلك • فإن الموضوع الأساسى هو هاهنا بين بالبداهة • يلزم للطاغية أن يظهر زعاياه لا يظهر مستبد بل بمظهر مدير ، بمظهر ملك ، لا بمظهر رجل يعمل لمنافعه الشخصية بل رجل يدير منافع الأعيار • يلزمه أن يطلب فى سلوكه كله الاعتدال دون الإفراطات • يلزمه أن يقبل فى مجلسه المواطنين المتأثرين وأن يجلب الى نفسه بوسائله محبة العامة • بذلك يكون واقفا على لا من أن يجعل سلطانه أجمل وأشد استحقاقا للمحبة لأن زعاياه سيصبرون أحسن حالا وبمعزل عن كل اهانة ، وأنه لن يشير أى حد ولا أى خوف فحسب ، بل أيضا ليجعل سلطانه أبقى على الزمان • وبالجملة يلزمه أن يظهر

§ ١٩ - أداة للسلطان • • • متذكروا ١٢٥ ب ٢٧ - يمكن تلقاء هذه الصورة التى رسمها ارسطو من الطاغية ان توضع الصورة التى رسمها افلاطون فى آخر الكتاب التاسع وأول الكتاب التاسع من الجمهورية ترجمة كوزان ص ١٧٦ ر ٢٠٠ وما بعدها •

§ ٢٠ - مدير • احتفظت بهذه الكلمة التى هى وردة فى جميع المخطوطات • واما الرواية التى أثارها سلبودج ومن تبعه من الناشرين فهي تواتم فى حقيقة الامر بتأثير ارسطو (هـ : به ١ ف ٢) ولكن لا فائدة يسمح بها هنا وليست ضرورية •

بمظهر الفاضل كل الفضل أو على الأقل نصف فاضل ولا يظهر أبدًا بمظهر الرذيل أو على الأقل بمقدار ما يمكن الإنسان أن يكون .

§ ٢١ - ومع ذلك فعلى رغم كل هذه الحيطات فإن أقل الحكومات استقرارا هي الاوليغرشية والطفانيان . فان أطول طفانيان بقاء كان طفانيان أورطاغوراس وذريته في سيسيون ، فقد بقي مائة عام . ذلك بأنهم عرفوا كيف يدبرون أمور رعاياهم بحذق وأن يخضعوا هم أنفسهم في كثير من الأشياء لنشر القانون . فان كليستين اتقى الهوان بكفافته الحرية وصرف كل عنايته الى كسب محبة الشعب بل ذهب كما يقال الى أن توج بيديه القاضى الذى نطق بالحكم عليه لمصلحة خصمه . واذا صدقت الرواية فان التمثال الجالس الذى هو فى الميدان العام هو تمثال ذلك القاضى المستقل ، يقال أيضا ان يريسترات رضى لنفسه أن يعلن قضائيا أمام المحكمة .

§ ٢٢ - الطفانيان التالى فى طول البقاء هو طفانيان السبسيلين فى كورثه ، لبث ثلاثة وسبعين عاما وستة أشهر . فان سبسيل ملك شخصيا ثلاثين عاما وبريندر أربعة وأربعين وبسامتخوس بن غردبوس حكم ثلاث سنين . وان الأسباب التى حفظت طفانيان سبسيل زمانا طويلا هي الأسباب المتقدمة أنفسهم ، لأن هذا الأخير كان ديماغوجيا أيضا ولم يشأ البتة طوال مدة ملكه أن يكون له أتباع . وأما بريندر فكان مستبدا غير أنه كان قائدا عبقريا .

§ ٢١ - أقل الحكومات استقرارا . هذا تأميم جديد للطفانيان . ما سبق فى هذا الباب ٧٠ . و٠٠ متتسكيو . روح القوانين ٨٤ ب ١٠ - :ورطاغوراس وذريته . استولى اورطاغوراس على الطفانيان نحو الاولب السادس والعشرين ٦٧٦ ق . م . و٠ اوتومللي . :لموديون ج ١ ص ١٦٦ . واشهر سلالة اورطاغوراس كان كليستين ، واما الاخرون فلا يكادون يعرفون . وقد كانت سيسيون مجاورة لكورثه فى شمالها :لثريتي .

§ ٢٢ - طفانيان السبسيلين . ملك سبسيل نحو الاولب الثلاثين ٦٥٨ ق . م . - حكم ثلاث سنين . هنا خطأ واضح فى الارقام فانه اذا عد بسامتخوس من السبسيلين وسباق عبارة اوسطو لا يكاد يسمح باستثناءه ، فلا يكون ملك السبسيلين بعد ثلاثا وسبعين سنة بل ستا وسبعين . على انه لا يعرف من هو بسامتخوس المعصرى الاسم . يرى نيوتلنج انه ليس من سلالة السبسيلين وانه لكورثه كان . قائدا لجيوش بريندر قد استوى على العرش مدة ثلاث سنين فى آخرها وصل بريندر الى خلعة . والتاريخ صامت تماما عن هذه الوقائع

٢٣ ٨ - ثم ينبغي أن يوضع في المرتبة الثالثة بعد هذين الطغيانين الأولين طغيان البيزستراتيين في أتيانا غير أنه كان متقطعا. فأن بيزسترات مدة سلطانه قد اضطر أن يهرب مرتين في ثلاث وثلاثين سنة ولم يكن يملك حقيقة إلا سبع عشرة سنة ، وملك أباؤه ثمانى عشرة سنة : فالمجموع خمس وثلاثون سنة . ثم تجمعت بعد ذلك طغيانات هيرون وجيلون في سراقوزة ، ولم يكن هذا الأخير طويل المدة ، فقد لبث اثناهما ثمانية عشر عاما . ومات جيلون في السنة الثامنة من ملكه . وملك هيرون عشر سنين . وخلع طرازيبول في نهاية الشهر الحادى عشر . وبالجملة فإن أكثر الطغيانات لم يلبث إلا مدة قصيرة .

تلك هى على التقريب فى الحكومات الجمهورية وفى حكومات الفرد كل أسباب الدمار التى تهددها ، وتلك هى وسائل السلامة التى تثبتها .

جميعا . والذى يظهر انه الحق بناء على شهادة جيمس المؤرخين هو أن سيسيل ملك ثلاثين سنة وبريندر اربعا واربعين كما يقول ارسطو . ر . اتوملر . :الدوريون ج ١ ص ٢٦٨ .
 ٢٣ ٩ - طغيان البيزستراتيين . بيزسترات اغتصب الطغيان سنة ٥٦٠ ومات سنة ٥٢٨ ق . م . وطرد هيبلس من اثينا سنة ٥١٠ ق . م . - ومات جيلون . ر . ما سبق به . ٨ . ف . ٩ . وما بعدها . - وملك هيرون . ر . ما سبق به ٩ ف . ٣ . من هذا الكتاب . - طرازيبول . ر . ما سبق به ٨ ف . ٩ من هذا الكتاب فيه بعض التفاصيل عن طرازيبول .

الباب العاشر

نقد نظرية افلاطون على الثورات • الخطأ المساطون المتعلقة بالنظم التي فيه تتصلح
الحكومات المختلفة في الغالب من العادة • افلاطون لوجز المسألة أكثر مما ينبغي

٨ ١ - في الجمهورية يتكلم سقراط أيضا على الثورات لكنه لم يجد معالجة هذا الموضوع • حتى انه لم يبين أى سبب للثورات خاص بالجمهورية النافضة أى بالحكومة الأولى • وعلى رأيه أن الثورات تأتي من أنه لاشئ في هذه الدنيا يبقى الى الأبد وأن كل شئ يجب أن يتغير في حين من الزمان • ويزيد على ذلك أن هذه الاضطرابات ، التي جذرها المزيد بئس زائد خمسة يؤتى لحين ، لا تبدأ الا حين يرتفع العدد هندسيا الى المكعب ،

٨ ١ - في الجمهورية • جمهورية افلاطون ٨٥ ص ١٣٠ ترجمة كوزان وتعليقه الاخير ص ٢٢٢ • هذا التعليق لمطول الذي وضعه كوزان فيه مناقشة وتلخيص لجميع بحوث الفاسين والمفسرين لفترة افلاطون هذه • والنتيجة العامة هي ان هذه الفقرة غير معقولة أصلا • الكائن كذلك عند القدماء وهنا على الخصوص عند أرسطو ؟ هذا أمر لا يطلق • لا شيء في ايراده يدل على ذلك • حتى انه يجد نظرية افلاطون باطللة مادام ، على رأيه ، الجزء الاخير هو وحده الذي ليس باطلا • لكنه لا يقول ان عبارة هذه :لنظرية غير مفهومة عنده كما هي عندنا • بل يبين الاعتقاد بأنه كان يفهما بلا عناء وان كان لا يقرها ، كذلك يمكن ان يقال في شأن المفسرين القدماء لافلاطون ان هذه الفقرة لم تعتبر قط غير معقولة • فاذا كانت لا تؤدى عندنا الى معنى فذلك على الراجع لان العبارات :لهندسية المستخدمة فيها ليس لنا بها مראה • والذي يظهر انه الاشد احتمالا هو ان عمليات الحرب المتعاقبة يجب ان تنتج العدد خمسة آلاف واربعين الذي له اهمية عليا في النظرية :لسياسية لافلاطون لإرما سبق في ٢ ب ٢ • والذي هو يمين بلا شك العهد الطويل للثورات • وبعد ان درست طويلا هذه الفقرة لم اجد ما اقترحه حلا جديدا • ربما كان واجبا على ان افعل كما فعل كوزان بان احذف من ترجمتي هذه الفقرة غير المرضية • على ان نقد ارسطولا يصح ان يوجه الى الكلبيات فانه من الممكن ان نفهم هذه الفقرة حق :لهم يصرف النظر عما اوردته من كتاب استناله • ويبنى ايضا ان اراجع في اسباب الثورات على رأى افلاطون كتاب القوانين ٨٣ ص ١٣١ وما بعدها • وقد خلق افلاطون لاققاء الثورات هيئة حراس القوانين • هذا نظام عجيب يبنى ان يفرق في كل الدول على صورة او على أخرى • ولعل ارسطو قد اخطأ في عدم مناقشة فكرة استناله هذه • القوانين أخرى ٧٠٠ ص ٨٥ والقوانين من الجمهورية • ولقد رسم فلوبيوس وميكافالي ايضا الدائرة التي تتبعها حتى ثورات الدول ١٠٠ التاريخ المام في ٦٥ وما بعدها وب ٧٥ والمقالة على عاشوراء تبت ليف ١٥٠ ب ٢ •

مادام أن الطبيعة تخلق حيثئذ كائنات ممية وغير قابلة للإصلاح أصلاً ،
هذا الجزء الأخير من تدليه يجوز أن ألا يكون باطلا لأن على ظهر هاراجلا
عاجزين بالطبع عن قبول التربية وعن أن يصيروا فضلاء . لكن لماذا تطبق
هذه الثورة التي يتكلم عليها سقراط على هذه الجمهورية التي يؤتينا إياها على
أنها كاملة بخصوصها أكثر من انطباقها على كل دولة أخرى أو على أى شئ
فى هذه الدنيا .

§ ٢ - لكنه فى هذه اللحظة التى يمينا للثورة الكلية يتغير كل شئ دفعة
واحدة حتى الأشياء التى لم تكن البتة قد ابتدأت أن تجتمع ، وان مخلوقا
ولد فى اليوم الأول من الطامة سيكون مشمولا بها كالأخرين . يجوز أن
تسأل أيضا : لماذا تنقلب جمهورية سقراط الفاضلة الى النظام اللقدمونى؟
ان نظاما سياسيا أيا كان أولى به أن ينقلب الى النظام الذى هو المقابل له فى
أكثر مايكون من العادة من أن ينقلب الى النظام الأقرب له . يمكن أن يقال
هذا القول على جميع الثورات التى يسلم بها سقراط حين يؤكد أن النظام
اللقدمونى ينقلب الى أوليغرشية والأوليغرشية الى ديماغوجية وهذه الى طغيان
غير أن الأمر على ضد ذلك تماما. فلا أوليغرشية مثلا يقلب عليها أن تخلف
الديماغوجية أكثر مما تخلف حكومة الفرد .

§ ٣ - زد على هذا أن سقراط لا يقول هل تقع فى الطغيان ثورات أولا تقع .
ولا يقول شيئا فى الأسباب التى تأتى بها ولا فى الحكومة التى تبدل منها .
وقد يفهم بلا غناء سكوته الذى شد ماعالج عدم الاحتفاظ به . فكل الأمر
هنا يجب أن يبقى مظلما تماما لان فى أفكار سقراط يلزم أن يرجع من الطغيان
الى هذه الجمهورية الفاضلة التى تصورها ، وتلك هى الوسيلة الوحيدة
للحصول على هذا الدور اللانهائى الذى تكلم عليه . غير أن الطغيان يخلف
الطغيان أيضا . وشاهد ذلك طغيان كليستين اذ خلف طغيان ميرون فى

§ ٢ - على النظام اللقدمونى . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٤ من ترجمة كوازان .

§ ٣ - الطغيان يخلف أيضا الطغيان ٧٠ يصل المخلطون الطغيان يجسي . الا من
الديمقراطية المتطرفة . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٦٥ و ١٦٦ .

سراقوزة • الطفبان يمكن أيضا أن ينقلب الى أوليغرشية مثل طفيان أنتيليون
في خاليسيس أو الى ديماغوجية مثل طفيان جيلون في سراقوزة ، أو الى
أرستقراطية مثل طفيان شاريلالوس في لقدمونيا أو كما قد رثى في
قرطاجنة •

§ ٤ - الأوليغرشية في دورها تنقلب الى طفيان وهذا وقع في الماضي
لأكثر الأوليغرشيات في صقلية • فيلذكر أن الأوليغرشية قد خلفت طفيان
بانسيوس في ليوتيوم ، وفي جبل خلفت طفيان كليندر وفي ريجيس طفيان
أنكسيلاس • وليذكر كثير غيرها يمكن الاستشهاد به على السواء وهذا
هو أيضا خطأ توليد الأوليغرشية من شره رؤساء الدولة واشتغالهم بالمكاسب
التجارية • بل الذي ينبغي هو أن يطلب الأصل في ذلك الرأي الذي يرتبه
أناس واسعوا الثروة يظنون أن المساواة السياسية ليست عادلة بين أولئك
الذين يملكون والذين لا يملكون شيئا • في أية أوليغرشية الحكام لا يستطيعون
أن يشتغلوا بالتجارة ، والقانون يحرم عليهم ذلك • بل أزيد من ذلك في
قرطاجنة التي هي دولة ديمقراطية يعطى الحكام التجارة ومع ذلك لم يقع
في الدولة بعد ثورة •

§ ٥ - ومن الغرابة بمكان أيضا أن يقال أن الحكومة في الأوليغرشية
منقسمة الى حزبين الفقرا والأغنياء ، أف يكون هذا شرطاً خاصاً بالأوليغرشية
منه بجمهورية أسبرته مثلاً أو بأية حكومة أخرى فيها المواطنون غير متساوي

- ميرون في سراقوزة • كان ميرون من سلالة اورثاغوراس • ر • ما سبق ٩ ف ٢١ • -
انتيليون • لا يعرف هذا الاسم في غير هذا النوضع • - في قرطاجنة • هذا يناقض تماماً ما قاله
ارسطو ١٢٢ ب ٨ • وما سيقوله في الاسطر الآتية في هذا السبب • ٤ • وربما كان
ينبغي ان يقال هنا خلقيدون بدلاً من قرطاجنة • ومعلوم ان الكلمتين تلتبسان احدهما بالآخرى
في اللغة اليونانية •

§ ٤ - بانسيوس • ر • ما سبق ٨ ف ٤ • طفيان كليندر • ر • هيروdot (بولس
ب ١٥٤) وقد كان كليندر في نحو الحرب الميدية - طفيان أنكسيلاس • ر • هيروdot
(ايراتوب ١٨) وكان أنكسيلاس يعيش في زمن كليندر - المساواة السياسية • ر • تنبيهها
مشابهة ٣ ب ٣ ف ٤ و ٤ • - في قرطاجنة • ر • التخليق الخاص بقرطاجنة في هذا
الباب ف ٣ •

الثروات أو غير متساوين في الفضيلة ؟ حتى على فرض أنه لأحد يملق فهذا غير مانع للدولة من أن تقلب من الأوليغرشية الى الديمقراطية اذا زادت كتلة الفقراء ، ومن الديمقراطية الى الأوليغرشية اذا صار الأغنياء أقوى من الشعب على حسب مايتطلب البعض ويجد في العمل البعض الآخر ، ان سقراط لهمل كل هذه الاسباب المختلفة جد الاختلاف التي تسبب الثورات ليتثبت بسبب واحد اذ يسند الفقر الى سوء السلوك والى الديون ليس غير كما لو كان جميع الناس أو بالأقل جلهم يولدون في السعة .

٦ - ذلك خطأ فاحش . والحق هو أن رؤساء المدينة يستطيعون متى فقدوا ثروتهم أن يلجأوا الى الثورة . وأنه حين يفقد المواطنون الحاملون ثروتهم فهذا لا يمنع الدولة من أن تبقى هادئة . هذه الثورات لا تجر كذلك الى الديمقراطية أكثر مما يأتي بها نظام آخر . يكفي نفى سياسي أو ظلم أو اهانة لتكون علة عصيان أو انقلاب في الدستور ، دون أن يقع أى مسلسل بشروات المواطنين . ليس للثورة في الغالب سبب آخر غير هذه الرخصة التي تجعل كل فرد يعيش على مايناسبه رخصة يسند سقراط أصلها الى افراط في الحرية .

وأخيرا بين هذه الأنواع المتعددة للأوليغرشيات وللديمقراطيات لا يتكلم سقراط على الثورات فيها الا كما لو كانت كل واحدة منها وحيدة في نوعها .

٥ - وان سقراط لهمل ر . افلاطون . الجمهورية ٨٥ ص ١٤١ لتقدم تنظان في « تاريخ الفلسفة » ج ٣ ص ٣٢٥ كتاب السياسة هذا مدحا جميلا هو غير ما مدح به هذا الكتاب . اذ يقول « لقد اودع أرسطو هذا الكتاب كنزا من التجربة ومعرفة الناس وهما مفيدتان وقابلتان للتطبيق ايديا » . وأضاف تنمان الى ذلك قوله : « ان وسائل البقاء التي وضعها للطغيان ليست في بابها العميقة باقل مما وضعه ميكافلي » . ر ما سبق ب ٩ ج . - ولقد حاكي بون هذا الكتاب الثامن في الكتاب الرابع من جمهوريته .

٦ - سقراط . يجب أن نلاحظ أن أرسطو بدأ مؤلفه بانتقاد نظريات افلاطون وانه ليختمه بهذا الانتقاد ايضا .

فهرس

كتاب السياسة

صحيفة

مقدمة بلوتلمي سانتهيلير : اعلان حقوق الانسان والمواطن هو ملخص ١
العلم السياسي كله - منفعة هذا العلم ومنهاجه - افلاطون :
ان سياسته حقة وعظيمة وانها عقلية وتاريخية مما - ضلالاته -
ارسطوطاليس : منهاجه تاريخي كله تقريبا - خطؤه وبراعته -
منتسيكو: منهاجه ادخل ايضا في باب التاريخ من منهاج ارسطو:
روح القوانين - مافيه من نقص وما فيه من عظمة - فولوبيوس -
شيشرون - مكيافل - هبز - اسفينوزا - روسو - الخلاصة :
واجبات علم السياسة

الكتاب الاول

في الاجتماع المدني - في الرق - في الملكية - في السطة المائلية

الباب الاول : في الدولة - اصل الاجتماع - انه من فعل الطبع - ٩٢
عناصر العائلة - الزوج والزوجة ، السيد والعبد - القرية مكونة
من اجتماع العائلات - الدولة مكونة من اجتماع القرى - وانها
غاية الاجتماعات الاخرى كلها - الانسان كائن مدني بالطبع -
سيادة الدولة على الافراد - ضرورة العدل الاجتماعي

الباب الثاني : نظرية الرق الطبيعي - آراء مختلفة للرق وعليه ، ٩٨
الرأى الشخصى لارسطو - ضرورة الادوات الاجتماعية : ضرورة
الامر والطاعة وفائدتهما - الاستعلاء والانحطاط الطبيعيان هما
الذنان يجعلان السادة والعبيد - الرق الطبيعي ضرورى عادل
ونافع : حق الحرب لا يمكن ان يكون اساسا للرق - علم السيد
وعلم العبد -

الباب الثالث : في الملكية الطبيعية والصناعية - نظرية كسب ١٠٨

مقدمة

الاموال • لا يتعلق بالاقتصاد المنزلى الذى هو يستعمل الاموال وليس عليه أن يخلقها - الطرائق المختلفة لكسب : الزراعة ، الرعى ، صيد البر ، صيد البحر ، السلب الخ الخ ، هذه الطرائق كلها تكون كسب الطبيعى - التجارة طريقة كسب ليست طبيعة القيمة المزدوجة للاشياء ، الاستعمال والمعارضة : ضرورة النقد

ونفعه : البيع شره التجارة التى لا تشجع : تحريم الربا •

الباب الرابع : اعتبارات عملية فى كسب الاموال : الثروة الطبيعية ١١٨
الثروة الصناعية ، استغلال الغابات والمناجم هو نوع ثالث من الثروة • المؤلفون الذين كتبوا فى هذه المواد • شاريس الباروسى وأبلودور المئوسى - نظريات دقيقة حقة لكسب الثروة ، نظريات طاليس • الاحتكارات التى يتعاطاها الافراد والدول

الباب الخامس : فى السلطة العائلية : علاقات الزوج بالزوجة والولد ١٢١
بالاولاد - الفضائل الخاصة والعامة للعبد وللزوجة وللاولاد •
التباين العميق بين الرجل والمرأة : خطأ سقراط : اعمال غريغياس المدوحة - خصائص العامل - أهمية تربية النساء وتربية الاولاد

الكتاب الثانى

نقد النظريات السالفة والدمائير الرئيسية

الباب الاول : بحث جمهورية أفلاطون : نقد نظرياته فى شيوعية ١٣٤
النساء والاولاد - الوحدة السياسية كما يتصورها أفلاطون هى خيال وهى لا تقوى الدولة بل تفسدها : مواطن الابهام فى مناقشة أفلاطون عدم اكترات الشركاء فى شأن الملكيات الشائعة بينهم • استحالة أن يخفى على أهل المدينة الروابط العائلية التى تربطهم : اخطار الجهالة التى يراودون عليها فى هذا الصدد : جنائيات ضد الطبع : عدم اهتمام أهل المدينة بمعضهم بشؤون بعض - ابطال هذا المذهب على الاطلاق •

الباب الثانى : تبع البحث فى جمهورية أفلاطون • انتقاد نظرياته ١٣٤
فى شيوعية الاموال • الصعوبات العامة التى تتولد من الشيوعيات ايا كانت • العطف المتبادل بين أهل المدينة يمكن ، الى حد ما ، أن يقوم مقام الشيوعية ويكون خيرا منها • أهمية الاحساس بالملكية • مذهب أفلاطون ليس له الا ظاهر خلاب • انه غير قابل

صحيفة

للمعمل به ، وليس له من المزايا ما يراه المؤلف . بعض انتقادات
للووضع الاستثنائي للجنود واستقرار مناصب الحكام .

الباب الثالث : بحث كتاب القوانين لافلاطون - العلاقات والفروق ١٤١

بين القوانين والجمهورية - انتقادات مختلفة : عند المحاربين أكثر
مما يلزم ، ولا شيء قد أعد للحرب الخارجية : حدود الملكية غير
واضحة ولا مضبوطة . اغفال فيما يختص بعدد الاولاد . فيدون
لم يرتكب هذا الفموض . الطابع العام للدستور المعروض في
القوانين هو على الاخص أوليفرشي كما تبينه طريقة انتخاب الحكام

الباب الرابع : بحث الدستور الذي اقترحه فلياس الخلقيدوني : ١٤٨

مساواة الاموال : اهمية هذا القانون السياسي : مساواة الاموال
تستتبع مساواة التربية : مكان النقص في هذا المبدأ . لم يقل
فلياس شيئاً عن علاقات مدينته بالدول المجاورة ، يجب ان تشمل
مساواة الاموال حتى المنقولات والا تقصر البتة على الاموال الثابتة .
تنظيم فلياس للصيناع .

الباب الخامس : بحث : الدستور الذي تخيله أبو داموس الملطى . ١٤٥

تحليل هذا الدستور : تقسيم الملكيات : حكمة الاستئناف اعطيا .
جائزة من يستكشفون استكشافات سياسية . تربية ايتام انتقاة .
نقد تقسيم الطبقات والملكية . نقد المذهب الذي اقترحه ابوداموس
للتصويت لحكمة الاستئناف . مسألة التجديد في مادة السياسة .
لا ينبغي تشجيع التجديدات خشية اضعاف احترام القانون .

الباب السادس : بحث دستور لقدمونيا . نقد نظام انرق في ١٦٠

اسبرقة . نقص التشريع للقدموني في أمر النساء . عدم
التناسب الكبير في ملكيات الاراضى المسبب على قلة تدبر الشارع .
النتائج الوخيمة . قحط الرجال . عيوب نظام القضاة . عيوب
نظام مجلس الشيوخ . عيوب نظام الملوكية . النظام الفاسد
للموائد العامة . أمراء البحر لهم من السلطان فوق ما ينبغي -
اسبرقة على حسب نقد افلاطون لم ترب الا انفضيلة الحربية .
النظام الفاسد للمالية العامة .

الباب السابع : بحث الدستور الكريتي . علاقاته بالدستور ١٦٩

المقدموني الذي هو مع ذلك أرقى منه . وضع كريتي العجيب ،
الموالي ، الكسموس ، مجلس الشيوخ . ترتيب الموائد العامة
أحسن في كريتي منه في اسبرقة ، الاخلاق الرذيلة للكريتيين التي
رخصها الشارع ، فوضى الحكومة الكريتيية .

مصحفة

الباب الثامن : بحث دستور قرطاجنة • صلاحه الثابت بالسكينة ١٧٣
الداخلية واستقرار الدولة • المتباينات بين دستور قرطاجنة
ودستور اسبرطة • عيوب الدستور القرطاجني • المحاكم التي لها
من السلطان أكثر مما ينبغي التقدير العالي للثروة فيها • الجمع
بين الوظائف • نيس الدستور القرطاجني من القوة بحيث تستطيع
الحكومة أن تتحمل النازلة •

الباب التاسع : اعتبارات خاصة بمقننين مختلفين - سولون • ١٧٧
الروح الحقيقي لاصلاحيته - زالوكوس ، خارنداس ، اونوماقريط
فيلولالوس ، مقنن طيبة ، قانون خارنداس ضد شهود الزور ،
دراكون ، فناكوس ، اندروداماس - خاتمة البحث في الاعمال
السالفة •

الكتاب الثالث

الدولة والمواطن - نظرية الحكومات والسيادة - في الملوكية

الباب الاول : الدولة والمواطن : اشروط الضرورية للمواطن : ١٨١
الاقامة غير كافية : الطابع المميز للمواطن انما هو المشاركة في
وظائف القاضي والحاكم : هذا الحد العام يتغير تبعا للحكومات
وينطبق على الخصوص على المواطن في الديمقراطية : عدم كفاية
الحدود العادية - في ثبات الدولة او تغيرها في علاقاتها بالمواطنين -
وحدة الارض لا تكون وحدة الدولة - الدولة تتغير بتغير الدستور
عينه •

الباب الثاني : فضيلة المواطن لا تلتبس تماما بفضيلة انفراد على حدة، ١٨٧
المواطن له دائما رابطة بالدولة • فضيلة انفراد هي مطلقة وليس
لها روابط خارجية تقيدها • هاتان الفضيلتان لا تلتبسان حتى
في الجمهورية الفاضلة • انهما لا تجتمعان الا في الحاكم الحقيقي
بالامرة : الحصائص المختلفة التي تقتضيها الامرة والطاعة ولو ان
المواطن الطيب يجب ان يعرف على السواء ان يطيع وان يأمر •
الفضيلة الخاصة للامرة انما هي التبصر •

الباب الثالث : تبع المناقشة على المواطن وخاتمتها • العمال لا يمكن ١٩٢
أن يكونوا مواطنين في دولة حسنة الدستور • استثناءات مختلفة
لهذا المبدأ : مركز العمال في الارستقراطيات والاوليفرشييات •

الضرورات التي ينبغي ان تخضع لها الدول احيانا - الحد الاخير للمواطن .

الباب الرابع : تقسيم الحكومات والسناتير - المعنى العام للدولة ١٩٥
وغرضها : حب الانسان الغريزي للحياة وللجماعة : السلطة في الجماعة السياسية يجب دائما ان تكون خير المحكومين . هذا المبدأ يصلح لتقسيم الحكومات الى حكومات للصالح العام وهي خيرا والى حكومات للصالح الخاصة وتلك هي الحكومات الفاسدة نقيضات الاخرى .

الباب الخامس : تقسيم الحكومات : حكومات صالحة ، ملوكية ، ١٩٨
ارستقراطية ، جمهورية - حكومات فاسدة : طغيان ، اوليغارشية ، ديماغوجية - الاعتراضات على هذا التقسيم العام لا تستند الا الى فروض لالى الواقع - الخلاف بين الاغنياء والفقراء على العدل والحق السياسيين - هؤلاء وهؤلاء لا ينظرون الا الى جزء من الحق - الاصل المضبوط والاساسي للمدينة وللاجتماع السياسي اللذين يرميان على النصوص الى فضيلة الجماعات وسعادتهم لا الى العيشة المشتركة فحسب - الحل العام للنزاع بين الثروة والفقرة .

الباب السادس : في السيادة . حكومة الدولة يمكن ان تكون ظالمة ٢٠٦
غاية الظلم . المطالبات المتكافئة والظالمة للسود وللالية . ادلة مختلفة لصالح السيادة الشعبية ، وتعدد الاشياء التي يمكن ان تنطبق عليها : دفع لهذه الادلة ورد على هذه الدفع . السيادة يجب ان تختص بها على قدر الامكان القوانين الثبينة على العقل : العلاقات الوثيقة للقوانين بالدستور .

الباب السابع : لاجل ان يعرف الى من تسند السيادة لا يمكن ١٢١
الاعتماد الا على المزايا السياسية حقا لا على مزايا ايا كانت كالنبالة والحرية والثروة والعدل والشجاعة الحرية والعلم والفضيلة .
عدم كفاية المزايا المانحة . المساواة هي على العموم الغرض الذي يجب على الشارع ان ينتويه للتوفيق بين تلك المزايا .

الباب الثامن : استثناء من مبدأ المساواة لمنفعة الرجل الاعلى : اصل ٢١٧
التفريب وتبريره . التفريب في الحكومات من كل نوع غير ممكن في المدينة الفاضلة . الدولة يجب ان تخضع للرجل الاعلى . تعظيم المبقرية .

الباب التاسع : نظرية الملوكية . فائدة هذا الشكل للحكومة او ٢٢١

ملحوظة

أخطارهم . خمسة أنواع مختلفة للملوكية التي يجب ان تكون شرعية . دائما . النوع الاول لا يكاد يكون الا قيادة مدى الحياة . الثاني ملوكية بعض الشعوب المتوحشة وهو يقرب من الطغيان بسلطاته غير المحددة . الثالث يشمل الطغيانات الاختيارية التي يرضاها الشعب الى اجل طويل او قصير . والرابع هو ملوكية ازمان البطولة وهو السيادة المطلقة في الحرب وفي القضايا من كل نوع والخامس هو النوع الذي يكون للملك ولاية السلطات جميعها ويكون على وجه التقريب كما يملك رب العائلة كل شيء فيها .

الباب العاشر : تتبع نظرية الملوكية . الخمسة الانواع يمكن ردها الى ٢٢٥ اثنين اصليين في الملوكية المطلقة . هل الخير في ان تجعل الولاية لفرد واحد او الى قوانين يسنها مواطنون مستنيريون اشراف ؟ البراهين للملوكية وعليها . الاستقرائية افضل منها بكثير : الاسباب التي ادت الى انشاء الملوكية ثم التي ادت الى خرابها - وراثية الولاية الملوكية ليست مقبولة - القوة التي هي تحت تصرف الملوكية .

الباب الحادي عشر : تتبع نظرية الملوكية المطلقة . سيادة القانون ، ٢٢٦ مع ان القانون ينص دائما بوجه عام فانه خير من السلطة التحكيمية لفرد ، الاتساع الذين يجب ان يختص بهم الملك ليستطيع ان يصرف السلطان : البغض انعام للملوكية المطلقة . الاستثناء الذي يقرر في حق العبقري . ختام نظرية الملوكية .

الباب الثاني عشر : في الحكومة الفاضلة او في الارستقراطية . ٢٣٥

الكتاب الرابع

النظرية العامة للجمهورية الفاضلة

الباب الاول : نظرية الجمهورية الفاضلة . البحث البدائي للحياة ٢٣٦ الفضلى . تقسيم الخيرات التي يمكن الانسان ان يستمتع بها . خيرات خارجية . خيرات النفس : سموها : السعادة هي دائما على نسبة انخضلة . الواقع والعقل يثبتان ذلك .

الباب الثاني : هل عناصر سعادة الدولة هي بعينها عناصرها في ٢٤٠ الفرد ؟ في مزاي التسلط ومحذوراته ، امثلة مختلفة من بعض شعوب تطمح فيه دائما . تأييد هذا المذهب السياسي . الفتح لا ينبغي ان يكون غرض المدينة .

مصحفة

الباب الثالث : بحث الرأيين المتقابلين اللذين يوصى أحدهما بالحياة ٢٤٤ السياسية والآخر يهدرها: الفاعلية هي الغاية الحققة للحياة سواء بالقياس الى الافراد او بالقياس الى الدولة . الفاعلية الحققة هي فاعلية التفكير الذى يعهد للأفعال الخارجية .

الباب الرابع : المقدار الحق للدولة الفاضلة - الحدود التى لا ينبغي ٢٤٧ تجاوزها قلة وكثرة - يلزم ، دون تعيين عدد محدد للمواطنين ، أن يكون هذا العدد بحيث يكفى لحاجة العيشة للعامة والا يكون من الكثرة بحيث لا يمكن المواطنين أن يتخلصوا من المراقبة - خطر كثرة السكان .

الباب الخامس : موطن الدولة الفاضلة . انشروط الحرية التى يجب ٢٥٧ أن يستوفىها . ينبغي أن يكون للدولة قاعدة بحرية . الوسائل الناجمة للاستفادة من مجاورة البحر . اخطار قصر الاعتماد على تجارة بحرية : الاحتياطات التى يجب على الشارح أن يتخذها لتكون العلاقات البحرية خلوا من الاضرار بنظام المدينة .

الباب السادس : فى الكيوف الطبيعية التى يجب أن تكون للمواطنين ٢٥٤ فى الجمهورية الفاضلة . الاخلاق المختلفة للشعوب تبعا للمناخ الذى يقطنونه ، تغاير نظمهم السياسية-السمو الذى لا شك فيه للعنصر الاغريقى ينبغي أن يكون للشعب الذكاء والشجاعة معا . المركز الذى يشغله القلب فى الحياة الانسانية .

الباب السابع : فى العناصر الضرورية لوجود المدينة . انها ستة ٢٥٧ انواع . المواد الغذائية ، الفنون ، الاسلحة المالية ، الكهنوت . وأخيرا ادارة المصالح العامة واصدار الاحكام . بغير هذه العناصر لا يمكن أن توجد المدينة ولا أن تكون مستقلة .

الباب الثامن : رد العناصر السياسية فى الحكومة الفاضلة الى اثنين ٢٥٩ فقط أن المواطنين هم وحدهم أولئك الذين يحملون الاسلحة . والذين لهم حق التصويت فى الجمعية العمومية دوو جميع الصناع ، وينبغى ألا تكون الاموال الثابتة الا للمواطنين ، ومن بين المواطنين ينبغى أن يكون حمل السلاح للشباب والوظائف السياسية للكهنوت وللشيوخة :

الباب التاسع : قدم بعض الانظمة السياسية ، وعلى الخصوص ٢٦٢ الانقسام الى طبقات والموائد العامة . امثلة من مصر ومن ايطاليا : تقسيم الملكيات فى الجمهورية الفاضلة . فى اختيار العبيد .

صحيحة

الباب العاشر : موقع المدينة ، الشروط التي ينبغي أن تطلب . ملاحظة ٢٦٦
الموقع للصحة . المياه . معازل المدينة . ينبغي أن يكون لها أسوار
تساعد أهلها على الشجاعة . النظريات الباطلة في هذا الموضوع :
ارتفاعه في الحصار يقضي أن تحسن المدائن معرفة الدفاع عن نفسها
بمهارة تساوى مهارة الهجوم .

الباب الحادي عشر : المعابد في الجمهورية الفاضلة . الموائد العامة ٢٦٩
للحكام ، الميادين العامة والرياضات البدنية ، حرس الحقول ينبغي
أن ينظم على نحو الشرطة تقريبا .

الباب الثاني عشر : الكيوف التي يجب أن تتوفر للمواطنين في ٢٧١
الجمهورية الفاضلة : الأركان العامة للسعادة ، تأثير الطبع والعادات
والعقل : اجتماع هذه الثلاثة الأركان لتحقيق سعادة الفرد
وسعادة المدينة : ينبغي افتراض اجتماعها في المدينة الفاضلة .

الباب الثالث عشر : في المساواة وعدم المساواة في المدينة الفاضلة . ٢٧٤
التبعية الطبيعية للأعمار المختلفة . مشاغل السلام هي العيشة
الحقة للمدينة . ينبغي أن يعرف كيف يحسن استعمال وقت
الراحة . تثقيف العقل يجب أن يكون هو الموضوع الأساسي الذي
يمتز به الإنسان في الحياة والشارع في تربية المواطنين .

الباب الرابع عشر : في تربية الأطفال في المدينة الفاضلة . العناية ٢٨١
التي يجب أن يتوخاها الشارع في أمر النسل . سن الزوجين :
الشروط التي لا غنى عنها ليكون ازواج على خير ما ينبغي أن
يكون . أخطار الزوجيات المبكرة أكثر مما ينبغي . رعاية النساء
الموامل . ترك الأطفال المشوهين والإزید عن الحاجة : الاجهاض ،
عقاب الخيانة .

الباب الخامس عشر : تربية الطفولة الأولى . العناية الصحية . ٢٨٦
الرياضات البدنية . ينبغي اجتناب مخالطة العبيد ، ينبغي
اجتناب قول وكل فعل غير كريم أمام الأطفال ، أهمية المؤثرات
الأولى . ينبغي جعل الأطفال من الخامسة إلى السابعة يحضرون
الدروس دون أن يشتركوا فيها . للتربية عهدان من السنة السابعة
إلى البلوغ ومن البلوغ إلى الحادية والعشرين .

الكتاب الخامس

التربية في المدينة الفاضلة

الباب الاول : التربية في المدينة الفاضلة • الاحمية الكبرى لهذه ٢٩٠
المسألة • التربية يجب أن تكون عامسة • تخالف الآراء في
الموضوعات التي يجب أن تشملها التربية ، ولو أن الأجماع واقع
بالجملة على الغاية التي يجب أن تتوخاها :

الباب الثاني : موضوعات التربية • الآداب ، الرياضة البدنية ، ٢٩٢
الموسيقى والرسم : الحدود التي تحدد بها دراسة الاناس الاحرار •
الموضع الذي عين للموسيقى في التربية ، أنها متعة كريمة وقست
الفراغ •

الباب الثالث : في منفعة الرياضة : الافراط الذي يرتكبه في هذا ٢٩٥
الصدد بعض الحكومات • لا ينبغي أن يفكر في تربية مصارعين ولا
محاربين سفاكين ، بل يلزم أن يؤتى الجسم صحة ورشاقة والعقل
شجاعة كريمة : تجربة اشعوب المختلفة تكفي في أن توضيح
بالدقة الحدود التي ينبغي أن تحد الرياضة البدنية : انسن التي
ينبغي فيها تعاطى الرياضة •

الباب الرابع : في الموسيقى • لا وفاق على طبيعة الموسيقى ومنفعتها ٢٩٨
إذا كانت ترويحاً ليس غير فانه يمكن الاستمتاع بها بالاستماع
للفنانين المحترفين كما يستمتع بها المرء بمياشرتها بنفسه : تحليل
الاعتراضات المختلفة الموجهة الى دراسة الموسيقى •

الباب الخامس : الموسيقى ليست البتة لذة فحسب • ان لها تأثيراً ٣٠٠
عظيماً في النفس • الاحداث المختلفة التي تثبت هذا الفرق بين
الموسيقى وبين الفنون الاخرى ، وعلى الخصوص الرسم • بما أن
للموسيقى أثراً قوياً في الاخلاق لا جدال فيه فينبغي ادخالها في
التربية ، وعلى هذا الوجه تكون نافعة •

الباب السادس : أن يمرن الاطفال أنفسهم على الموسيقى • مزايا ٣٠٤
العرف بالموسيقى : الحدود التي يليق حده بها • تخير الآلات •
نيس كل الآلات مقبولا • أهدار المزمار : الاطوار المتغايرة التي
مرت بها دراسة المزمار • فلقد أنمتها مينرفا نفسها أن صدقت
الاسطورة •

الباب السابع : الالحان والإيقاعات التي يجب ادخالها في تربية ٣٠٧

صحيفة

الاطفال • الاغانى على ثلاثة اشرب : ادبية وحماسية وشهوية •
فالاولى يجب أن تكون وحدها تقريبا جزءا من التعليم ، المذهب
البورى هو الافوق : انتقاض بعض آراء افلاطون •

الكتاب السادس

فى الديمقراطية وفى الاوليفرشية ، وفى السلطات الثلاث

التشريعية والتنفيذية والقضائية

الباب الاول : واجبات الشارع - لا ينبغي أن يقتصر على معرفة خير
حكومة ممكنة ، بل يجب ايضا فى العمل ، أن يعرف تحسين
العناصر الحالية التى يتصرف فيها - ومن هذا يكون من الضروري
معرفة الانواع المختلفة للدساتير والقوانين الخاصة التى هى لازمة
لكل منها •

الباب الثانى : ملخص ماقد سبق من البحوث • تعيين البحوث ٣١٤
الآتية ، ترتيب الحكومات الفاسدة بعضها بانقياس الى بعض •
المفاريق المختلفة لكل من الديمقراطية والاوليفرشية •

الباب الثالث : اختلاف القوانين ينشأ من الاختلاف بين عناصرها ٣١٦
الاجتماعية • انقصر والفنى يولدان شكلين اصليين من الدساتير :
الديمقراطية والاوليفرشية • الشئمة الاصلية لاحدهما وللأخرى •
الديمقراطية والاوليفرشية • الشئمة الاصلية لاحدهما وللأخرى •
ليس العدد ركنا أصليا • بل هو الثروة • تعداد الاجزاء الضرورية
للدولة : انتقاد مذهب افلاطون • كل الوظائف الاجتماعية يمكن
الجمع بينها • ليس الا انقصر والغنى هما اللذان لا يمكن أن يجتمعا
فى أيد واحدة بعينها •

الباب الرابع : خمسة انواع المختلفة للديمقراطية وشيمها وعالمها • ٣٢٣
التأثير المشنوم لتديماغوجيين فى الديمقراطيات ، حيث ينقطع
القانون عن أن يكون سيدا : طغيان الشعب الذى أضله منقوه •

الباب الخامس : الانواع المختلفة للاوليفرشية وهى أربعة : التأثير ٣٢٦
انعام للاخلاق فى طبيعة الحكومة • أسباب الانواع المختلفة
للمدقراطية وللأوليفرشية • بحث أشكال الحكومات غير
الديمقراطية والاوليفرشية - بعض كلمات على الارستقراطية

صحيفة

الباب السادس : المعنى العام للجمهورية ، علاقاتها بالديمقراطية ، ٣٣١
العناصر التي يجب أن تأتلف في الدولة : الحرية والثروة هما على
الخصوص اللتان بامتزاجهما تكونان الجمهورية : علاقات الجمهورية
بالارستقراطية .

الباب السابع : الجمهورية تأليف بين الاوليفرشية والديمقراطية ، ٣٣٤
والوسائل المختلفة لاجراء هذا التأليف ، شيمة الجمهورية الحققة :
مثال مأخوذ من الحكومة اللقلمونية : الجمهورية يجب أن تتأيد
بمحبة المواطنين وحدها .

الباب الثامن : بعض اعتبارات في أمر الطفيلان . علاقاتها بالملوكية ٣٣٧
والملوكية المطلقة . أنه حكومة عنف دائما .

الباب التاسع : تبع نظرية الجمهورية بالمعنى الخاص ، الصلاح ٣٣٨
السياسي لطبقة الوسطى . الخواص الاجتماعية المختلفة التي هي
وحدها تقدمها : أنها الاساس الحق للجمهورية . الندرة الشديدة
لهذا الشكل من الحكومة .

الباب العاشر : مبادئ عامة تنطبق على هذه الانواع المختلفة ٣٤٣
للحكومات . كيف المواطنين والمتمتعين بالحقوق السياسية وكمهم :
ضروري أن تؤلف العناصر المختلفة للدولة بالعدل وأن يؤتمر كل
منها نصيبه : حيل الاوليفرشية . حيل ضدها للديمقراطية ،
القواعد التي تجب رعايتها في حق الفقراء . اعتبارات تاريخية :
الاهمية المتزايدة للمشاة المجندين من صفوف الشعب .

الباب الحادي عشر : نظرية السلطات الثلاث في كل نوع من ٣٤٨
الحكومة : السلطة التشريعية أو الجمعية العمومية ، والسلطة
التنفيذية أو الاحكام ، والسلطة القضائية أو المحاكم . تنظيم
السلطة التشريعية : فروقها المتنوعة في الديمقراطية وفي
الاوليفرشية . في الاحكام القضائية المتروك أمرها الى الجمعية
العمومية : عيوب النظام الحاضر .

الباب الثاني عشر : في السلطة التنفيذية أو نظام الادارات : صعوبة ٣٥٢
هذه المسألة . المعنى العام للحاكم ، شيمته المميزة ، الفسوق بين
الدول الكبيرة والدول الصغيرة ، في البعض يجب تقسيم الادارات
وفي البعض الآخر يلزم غالبا الجمع بينها في يد واحدة . الادارات
تختلف تبعا للسماتير . تواليف مختلفة على حسبها يمكن ترتيبها :

صحيفة

الناخبون والمنتخبون • طريقة التعيين • التفايرق المختلفة تبعاً
للمساطر المختلفة •

الباب الثالث عشر : فى السلطة القضائية او ترتيب المحاكم : ٣٦٠
موظفوها ، اختصاصاتها ، طريقة تأليفها ، الانواع المختلفة
للمحاكم ، تعيين القضاة ، التفايرق الدقيقة المختلفة التى تكساها
تبعاً لاختلاف المساطر •

الكتاب السابع

فى نظام السلطان فى الديمقراطية وفى الاوليفرشيّة

الباب الاول : النتائج التى تنفرع عن مبدأ الديمقراطية ، التطبيقات ٣٦٣
التامة كثيراً أو قليلاً التى يمكن تطبيقها • شيمّة الديمقراطية الحرة
التي نتائجها تبادل السلطان والاستقلال المطلق للأفراد فى أفعالهم
الشخصية • النظام الخاص للسلطان فى الديمقراطية ، الجمعية
انعموية ، مجلس الشيوخ : مراتب الموظفين : المساواة
الديمقراطية •

الباب الثانى : تبع نظرية ترتيب السلطان فى الديمقراطية ، الشعب ٣٦٩
الزراعى هو الأشد قابلية للديمقراطية : الانظمة التى تناسبه :
القوانين التى صدرت فى بعض الدول لتشجيع الزراعة • فى شعب
الرعاة • فى الديماغوجية المتطرفة : الوسائل التى هى خاصة
بها • الحدود التى يجب أن تحتفظ بها •

الباب الثالث : تبع نظرية تنظيم السلطان فى الديمقراطية • أركان ٣٧٥
بقاء الديمقراطية • عدم المغالاة فى نتائج المبدأ الديمقراطى ، اجتناب
ارهاق الاغنياء والمصادرات لصالح الحزاة • العناية بأن يهد
للشعب يسر عام ، الوسائل التى يتفرع بها بعض الحكومات •

الباب الرابع : تنظيم السلطان فى الاوليفرشيّات • قواعد هى اضمداد ٣٧٨
القواعد الديمقراطية • القيود المختلفة للنصب • ادارة
الاوليفرشيّات تقتضى فرط التبصر لان المبدأ ردى • ضرورة حسن
النظام • علاقة الاشكال المختلفة للاوليفرشيّة بتكوين الجيش •
اوليفرشيّون يجب أن يقوموا بالنفقات العامة • اخطاء معظم
الاوليفرشيّات •

الباب الخامس : رسم المناصب المختلفة التى هى ضرورية أو نافعة ٣٨١

للدولة ، الاعمال التي تختص بها هذه المناصب : السوق ، المحافظة على الشوارع والطرق الخ . الارياض ، مالية الدولة ، المقسود العامة ، تنفيذ الاحكام القضائية ، الشئون الحربية ، تحقيق الحسابات العامة ، رئاسة الجمعية العمومية ، الشعارات الدينية والمدنية ، مراقبة النساء والاطفال - ختام نظرية تنظيم السلطات

الكتاب الثامن

النظرية العامة للثورات

الباب الاول : نظرية الثورات ، محلها من هذا المؤلف السياسي ، ٣٨٦
الملة العامة لتخالف الدساتير ، مساواة أسى فهمها ، الطرائق العامة للثورات . أنها تنبج أما الى الاشياء وأما الى الاشخاص .
فى المساواة الوضعية وفى المساواة التناسبية : لنجهموردية
حظوظ خاصة فى الاستقرار .

الباب الثانى : العلل المختلفة للثورات ، الاستعداد النفسى ، غرض ٣٩٠
الثورات ، الظروف القاضية . هذه الظروف جد متراكبة ، ويمكن أن يميز منها عدد متفاوت فى القلة والكثرة ، الطمع فى ضروب الثراء ومراتب الشرف ، والاهانة والحوف والاحتقار والنمو غير المتناسب لبعض الطبقات ، والكيد ، والاهمال ، والاسباب اللاحسوسة واختلاف الاصل ، الشواهد التاريخية المؤيدةلهذه
الاعتبارات .

الباب الثالث : العلل الواقعية للثورات هى دائما خطيرة جدا غير أن ٣٩٧
الفرصة ربما تكون تافهة : حتى المساواة بين الاحزاب كثيرا ما
تأتى بالثورات . الطرائق العادية للثورات .

الباب الرابع : علل الثورات فى الديمقراطيات . شغب الديماغوجيين ٤٠١
هو فيها أكثر من غيرها عادة كما يثبت التاريخ . فى الديماغوجيين الذين هم مع ذلك رؤساء الجيش . الاخطار من جمع اختصاصات كبيرة أكثر مما ينبغى فى يد واحدة . فائدة التصويت بالفرق عوضا عن التصويت بالجملة .

الباب الخامس : علل الثورات فى الاوليفرثية . انقسام الاوليفرثيين ٤٠٤
فيما بينهم . فالذين أبعدوا عن السلطان يثورون واحيانا
يصطنعون أن يكونوا ديماغوجيين . سوء سلوك الاوليفرثية

صحيحة

الذين لا يعرفون الاحتفاظ بثروتهم الشخصية • علل الثورات
في الاوليغارشية في وقت الحرب • بقى الاوليغارشيين بعضهم على
بعض • الظروف العرضية البحث • الاوليغارشيات والديمقراطيات
يندر أن تنقلب الى الحكومات المضادة •

الباب السادس : أسباب الثورات في الارستقراطيات • الاقلية ٤١٠
الاضيق مما ينبغي لاعضاء الحكومة • المخالفة الدستورية • نفوذ
الحزبين المتضدين الغالبين في مبدئهما • الثروة المفرطة للمواطنين
الاعيان • الاسباب اللاحسوسة • الاسباب الخارجية للفساد -
خاتمة نظرية الثورات في الدول الجمهورية •

الباب السابع : نظرية الوسائل العامة لحفظ الدول الديمقراطية ٤١٥
والاوليغارشية والارستقراطية وسلامها : احترام القوانين • في
الصرحة السياسية ، قصر مدة الوظائف ، المراقبة الفعالة التي
يقوم بها المواطنون جميعاً : موالاة النظر في النصاب القانوني :
الاحتياطات اللازمة اتخاذها اتقاء لمحظوظ السياسية الكبرى :
مراقبة عادات المواطنين وأخلاقهم ، نزاهة الموظفين العموميين ،
النزول عن وظائف صغرى للشعب • حسب أكثرية المواطنين
للدستور ، الاعتدال في مباشرة السلطة ، العناية الواجبة للثروة
العامة.

الباب الثامن : علل الثورة وعلل الحفظ في حكومات الفرد ملكية ٤٢٥
أو طغيانية • انفرق بين الملك وبين الطاغية : علل الثورة في
حكومات الفرد مائلة بالجزء لنظائرها في الجمهوريات • ضروب
التآمر على الاشخاص وعلى السلطات : الاهانات التي تصدر
من الطغاة : تأثير الخوف والامتهان على المحصوس : ضروب
المؤامرات التي يدسها الطمع في المجد • صنوف الهجوم الخارجية
على الطغيان • اعتداءات أنصاره الاقربين : أسباب النصار في
الملوكية : أخطار الوراثة •

الباب التاسع : وسائل الحفظ لحكومات الفرد : الملكية تسليم ٤٣٥
بالاعتدال ، وللطغيان مذهبان مختلفان لبقاء : العنف مع
الحداق وحسن الإدارة • رسم للمذهب الاول : عيوبه • رسم
للمذهب الثاني : فوائده • صورة الطاغية • مدة بقاء الطغيان
المختلفة • تفاصيل تاريخه •

الباب العاشر : نقد نظرية أفلاطون على الثورات • أخطاء أفلاطون ٤٤٦
المتعلقة بالنظم التي فيه تتعاقب الحكومات المختلفة في الغالبين
العامة • أفلاطون أوجز المسألة أكثر مما ينبغي •

التدوير القومية للطباعة والنشر

شركة ذات مسئولية محدودة

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٣١٦٢٥

من المشرق والعرب

تقدم قريباً

الزُكُونُ وَالْفَسَادُ

أرسطوطاليس
نقله إلى العربية
أحمد لطفي السيد

Bibliotheca Alexandrina



0425018

الزمن ٥٠ قرش

العدد ٢

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٣١٦٢٥

(فرع الصحافة)